الإقناع في النحو

شرح مبسط لألفية ابن مالك

تأليف

الدكتور أحمد سيد حامد آل برجل

دكتوراه من كلية دار العلوم

(مرتبة الشرف الأولى)

المجلد الأول

(١ - ٤)

دار القبس

للنشر والتوزيع

الإقناع في النحو

شرح مبسط لألفية ابن مالك

تأليف
الدكتور أحمد سيد حامد آل برجل
دكتوراه من كلية دار العلوم
(مرتبة الشرف الأولى)

المجلد الأول

١ – ٤

دار القبس
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمدُ لله قضى أَلَّا تعبدوا إلَّا إياه، لا مانع لما أعطاه، ولا رادّ لما قضاه، ولا معطي لما منعه ولا معبود بحق سواه، والصلاة والسلام على عبده ونبيه ومصطفاه؛ محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله، وأصحابه، وأزواجه، وأتباعه، ومن سار على نهجه واقتفى أثره، ومن والاه.

وبعد، ، ، فإنّ مادة النحو من المواد التي يجبُ على طالب العلم الشرعي أن يتعلمها بل ويدركها ليستطيعَ فهم كلام ربّ العزة، وحديث سيد الأمة؛ لأن الإعراب لفظ المعنى، والإعراب: الإفصاح والإزالة والإيضاح وهو من أقرب الأشياء لفهم القرآن الكريم وبيان مقصوده.

من أجل ذلك كان لا بد من فهم قواعد النحو، لأن النحو صعب وطويل.

فهذه المادة يطلبها القريب والبعيد، ويحتاج إليها الشاب، والطالب، والشيخ. وهو إنسان عين لغة الضاد، وهو الذي يجنبك الخطأ ويجعل من السهل فهم مرادك.

وحرصاً منّا «**دار القبس للطبع والنشر**» على إفادة قُرَّائِنا - كما وعدناهم في كتب سابقة - والبحث عن الجديد النافع أينما وجد مهما كلفنا من جَهْدٍ.

وقد وقع اختيارنا على كتاب (**الاقناع في النحو**) لأخينا الدكتور: أحمد بن سيد بن حامد آل برجل، وهو شرح مبسط لألفية ابن مالك - رحمه الله -؛ لما لمسنا فيه من قوة المادة، وأن عنوانه يـأخذ قسطاً وافراً من مادته، جعله الله في موازين حسناته يوم لا ينفع الناس مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وقد نال هذا الكتاب استحسان كل من عُرض عليه، وفاز بالقسط الأكبر من الترشيح للطبع والنشر والتوزيع؛ من أجل ذلك أخذنا على عاتقنا - نحن القائمين على النشر في (**دار القبس**) - أن نولي هذا الجانب عناية كبيرة وأهمية بالغة، فسعينا إلى إخراج هذه المادة على أفضل ما يكون.

ندعو الله العلي القدير أن يحوز إعجابكم وينال استحسانكم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ونعد القارئ الكريم بتقديم كل ما هو جديد ومفيد، وأن هذا الإصدار سوف يتبعه إصدارات أخرى لاحقة تكمل السابقة إن كان في العمر بقية بمشيئة الله تعالى!

دار القبس/للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
شارع الأمير سطام بن عبد العزيز
ت:٢٦٨١٠٤٥ ف:٤٣٥١٣٩٥
الرياض

إهداء إلى

- أمـي...   التي جعل الله الجنة تحت أقدامها.
- أبـي...   أحق الناس ببري وحسن رعايتي.
- إخوانـي... قلبـي وعقلي وروحـي.
- زوجتـي... الوفاء والإخلاص والحب.
- ولـدي...   الأمـل الـذي أعيـش لـه.
- اصدقائي... الصـدق والمحبـة والبسمـة.
- عاشقي لغـة الضاد لغـة كتاب الرحمن.
- كل إخواني في ساحة العلم والعمل الذين منحوني روحًا وثَّابة وإرادة فتيَّة وعزيمة قوية لعلِّي أن أكون عند حسن ظنهم.
- كل من تمنى لي الخير ومـدّ لي يـد العون.
- كـل من شارك في إخراج هـذا العمل.

إليهم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع
محبةً وعرفانًا وتقديرًا

نصائح مأثورة

رحمة الله تعالىٰ

ذُنُوبِي إِنْ فَكَّرتُ فِيهَا كَثِيرَةٌ   وَرَحْمَةُ رَبِّي مِنْ ذُنُوبِي أَوْسَعُ
وَمَا طَمَعِي فِي صَالِحٍ قَدْ عَمِلْتُهُ   وَلَكِنَّنِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

أهمية الوقت

يقول الحسن البصري:

(أدركتُ أَقْوامًا كَانَ أَحدهم أَشحّ عَلىٰ عمره منه علىٰ درهمه).

قال يحيىٰ بن هبيرة ـ شيخ ابن الجوزي ـ:

الْوَقْتُ أَنْفَسُ مَا عُنِيتُ بِحِفْظِهِ   وَأَرَاهُ أَسْهَلُ مَا عَلَيْكَ يَضِيعُ

يقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وقت الإنسان هو عمره في الحقيقة، وهو مادة حياته الأبدية في النعيم المقيم، ومادة معيشته الضنك في العذاب الأليم، وهو يمر مرّ السحاب، فما كان من وقته لله وبالله فهو حياته وعمره، وغير ذلك ليس محسوبًا من حياته وإن عاش فيه عيش البهائم، فإذا قطع وقته في الغفلة والسهو والأماني الباطلة، وكان خير ما قطعه به النوم والبطالة، فموت هذا خير له من حياته).

قال الشاعر:

إِنَّا لَنَفْرَحُ بِالْأَيَّامِ نَقْطَعُهَا   وَكُلُّ يَوْمٍ مَضَىٰ، جُزْءٌ مِنَ الْعُمْرِ

عقوق الأيام

قال حكيم:

(من أمضىٰ يومًا من عمره في غير حق قضاه، أو فرض أدّاه، أو مجد أثّله، أو حمد حصّله، أو خير أسّسه، أو علم اقتبسه، فقد عقّ يومه، وظلم نفسه !!).

مطارحة نهايتها تقبيل رأس العلم

عِلْمُ الْعَلِيمِ وَعَقْلُ الْعَاقِلِ اخْتَلَفَا مَنْ ذَا الَّذِي مِنْهُمَا قَدْ أَحْرَزَ الشَّرَفَا؟
فَالْعِلْمُ قَالَ: أَنَا أَحْرَزْتُ غَايَتَهُ وَالْعَقْلُ قَالَ: أَنَا الرَّحْمَنُ بِي عُرِفَا
فَأَفْصَحَ الْعِلْمُ إِفْصَاحًا وَقَالَ لَهُ بَأَيِّنَا اللَّهُ فِي فُرْقَانِه اتُّصِفَا
فَبَانَ لِلْعَقْلِ أَنَّ الْعِلْمَ سَيِّدُهُ فَقَبَّلَ الْعَقْلُ رَأْسَ الْعِلْمِ وَانْصَرَفَا

الكتاب خير أنيس

قال الشاعر:

مَا تَطَعَّمْتُ لَذَّةَ الْعَيْشِ حَتَّى صِرْتُ لِلْبَيْتِ وَالْكِتَابِ جَلِيسَا
لَيْسَ شَيْءٌ أَعَزَّ عِنْدِي مِنَ الْعِلْمِ فَلَا تَبْتَغِي سِوَاهُ أَنِيسَا

وقال الشاعر:

لَمَحْبَرَةٌ تُجَالِسُنِي نَهَارِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أُنْسِ الصَّدِيقِ
وَرُزْمَةُ كَاغِدٍ فِي الْبَيتِ عِنْدِي أَعَزُّ إِلَيَّ مِنْ عَدْلِ الصَّدِيقِ
وَلَطْمَةُ عَالِمٍ فِي الْخَدِّ مِنِّي أَلَذُّ عَلَيَّ مِنْ شُرْبِ الرَّحِيقِ

الهمة العالية

قال ابن القيم:

(من علامة كمال العقل علوّ الهمة، والراضي بالدون دنئ !!).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ:

(سمعت أنْ قلَّ رجلٌ يأخذُ كتابًا ينظر فيه إلا استفاد منه شيئًا).

قال عبد اللّه بن المعتز:

(الكتاب والجّ للأبواب، جريءٌ علىٰ الحجاب، مُفهِم لا يَفهم، وناطق لا يتكلم).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تزكية
الدكتور محمد عبدالعزيز عبدالدايم

أسعدني الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبدالدايم بأن شاركني في الإشراف علىٰ رسالة الدكتوراه التي كان يعدها الباحث أحمد سيد حامد محمد، والتي بعنوان (**شروح الكافية لعلماء العربية: ابن حاجب والرضي والتبريزي والعلوي، دراسة نحوية تحليلية مقارنة**)، وقد ظهر اجتهاد الطالب في عمله وحرصه علىٰ إتقان رسالته، كما أتاحت له دراسته الاطلاع علىٰ المصادر العربية والإلمام بغير قليل من القضايا النحوية والصرفية التي تُمثل رصيدًا علميًّا معقولًا للباحث، ونطمئن إلىٰ أنه يستطيع أن يتابع بحثه العلمي والأكاديمي بشكل جيد، وهو مؤهل للعمل الجامعي.

محمد عبدالعزيز عبدالدايم

المشرف المشارك علىٰ الرسالة

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

دار العلوم ـ جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تزكية
الدكتور/ أحمد محمد عبدالدايم عبدالله

أنا الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد عبدالدايم عبداللَّه الأستاذ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، والمعار إلىٰ كلية اللغة العربية بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، أُزكي الدكتور أحمد سيد حامد لما لمسته فيه من علم وخلق جم، وأنه رجل جاد ومثابر، يُرجىٰ له مستقبل طيب بإذن اللَّه، وقد أشرفت عليه في رسالته للماجستير وعنوانها: «**الاستثنا في الحديث الشريف**»؛ كما أشرفت عليه في رسالته للدكتوراه وعنوانها: «**شروح الكافية لابن الحاجب والرضي والتبريزي والعلوي، دراسة مقارنة**»، وهو من وجهة نظري جدير بما يُوكل إليه من عمل، واللَّه الموفق.

المشرف

أ.د/ أحمد محمد عبدالدايم عبدالله

مقدمة المؤلف

الحمد للَّه المنفرد بالأزلية والبقاء، والمختص بالإماتة والإحياء، الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان علىٰ معلم الأمم؛ إنسان عين الوجود، وصاحب الحوض المورود، وهدية رب المعبود، محمد صلىٰ اللَّه عليه، وعلىٰ آله، وأصحابه، وأتباعه، وذريته الطيبين الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، ومن سار علىٰ نهجهم وتبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين، ونحن معهم يا رب العالمين.

ثم أمَّا بعد..

يرحم اللَّه إمام الحرمين القائل:

أخي لن تنالَ العِلْمَ إلا بستةٍ سَأُنْبِيكَ عَنْ تفصيلها ببيان
ذكاءٌ، وحرصٌ، واجتهادٌ، وبُلْغَةٌ وصحبةُ أستاذٍ، وطولُ زمانِ

ومن هنا يجب التنويه إلىٰ أنني من خلال صحبة أساتذتي الأجلاء، وطلابي الأوفياء، وزملائي الأعزاء، وجدت الكثيرين من الطلاب يجأرون من صعوبة فهم النحو، وخصوصًا دراسته من خلال ألفية ابن مالك، وعدم القدرة علىٰ الإلمام بقواعده، وفهم ما تحويه هذه المنظومة؛ بسبب طريقة العرض التي تعمد دائما إلىٰ كثرة الحواشي والتعقيبات، وعدم القدرة علىٰ التدريب والتمرين من خلال قلة الأمثلة، والكل يعلم أن: (**النحو ممارسة وتطبيق، وليس حفظ قواعد وتنسيق**)؛ ولذا عقدت العزم علىٰ وضع كتاب يعالج القصور الذي أحدثه النظام القديم من العرض الموجز وكثرة التعليقات، ويتناول قواعد النحو بأسلوب مبسط واضح شديد القرب من عقول الطلاب، ودارسي النحو، اعتمادًا علىٰ توفيق اللَّه أولا ثم كثرة الأمثلة والتطبيق علىٰ آي الذكر الحكيم، وحديث خاتم النبيين، وشعر الشعراء القدماء والمحدثين.

ولما كان العزوف عن الاطلاع علىٰ أمهات الكتب من قِبَل الدارسين وأخص بالذكر دارسي اللغة العربية، وقارئيها، ومحبيها، سمة من سمات هذا العصر، وظنهم أن هذه الكتب معقدة لا يقرؤها إلا المتخصصون وأساتذة الجامعات؛ راودتني فكرة تذليل الصعاب، وتقريب البعيد، وإيضاح الغامض، فاتجهت إلىٰ ألفية ابن مالك لُبِّ النحو، والمرجع الذي يرجع إليه كثير من المختصين إذا صعبت عليه مسألة، أو غمض عليه إعراب كلمة من كتاب رب العالمين، فعمدت إلىٰ ذكر أبيات الألفية بالضبط، ثم الشرح بالأمثلة البسيطة أولا، تليها الآيات القرآنية، فالأحاديث النبوية، ثم الشواهد الشعرية.

فلطالما كنت وأنا في مقتبل عمري أتمنىٰ أن يكون هناك كتاب جامع لقواعد اللغة العربية من أحكام نَحْويَّة وغيرها يرجع إليها طالب العلم النحوي متىٰ شاء، وتساعد الطالب، والمعلم، والمتخصص في الإلمام السريع والمتقن معًا، سواء أكان في اختبار تأهيلي لوظيفة، أم شرح درس، أم مناقشة زميل في قاعة الدرس، إلىٰ غير ذلك من المتطلبات التي لا تكاد تنتهي مع محبي اللغة العربية بل ومعلميها، والمتخصصين فيها....إلخ.

ولمَّا لم أجد ضالتي في ذلك الوقت آليت علىٰ نفسي - إن أعطاني اللَّه فرصة الإعداد والجمع - أن أجمع لمحبي اللغة العربية هذه القواعد في كتاب جامع مانع؛ ليستعين بها كل طالب علم متىٰ شاء، عسىٰ أن تكون في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ اللَّه بقلب سليم.

وقد جعلت اسم هذا البحث (**الإقناع**)، وهو مأخوذ من مؤلف لابن السراج لم يتمه وقد أسماه: (**الإقناع**)، ذكر ذلك الدكتور شوقي ضيف - رحمه اللَّه - في كتابه (**المدارس النحوية**)، وهذا البحث يحوي جُل القواعد النحوية مستدلًّا عليها بألفية ابن مالك، وقد تعرَّض للخلاف النحوي بشيء من الحذر، والحَيْطَةَ؛ خشية الغوص في الحجج والبراهين التي جاء بها أئمة البصرة والكوفة،

ليؤكدوا مذهبهم، حتىٰ لا أخرج عن الهدف الذي من أجله أُلِّف هذا البحث، ومن يبغي المزيد فعليه الرجوع إلىٰ كتاب: (**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**) لأبي بركات ابن الأنباري، و من أُشْكِلَ عليه إعراب بيت من أبيات الألفية، أو إعراب شاهد من الشواهد المذكورة فعليه العودة إلىٰ كتابي: (**شرح ابن عقيل، أو أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك**)، فسوف يجد ـ بإذن اللَّه تعالىٰ ـ الدوء الشافي لمن سأل عن الجواب الكافي.

وقد آثرت أن أقوم بضبط الأبيات الشعرية، وأبيات الألفية لما لاحظت من خلال عملي بالتعليم أنَّ الطلاب بل والمعلمين يجدون صعوبة أيّ صعوبة في نطق الأبيات؛ وذلك لأنهم لم يعتادوا قراءة هذه الأبيات مضبوطة في الكتب التي يرجعون إليها، ويأخذون منها معلوماتهم، فيجتهدون الصواب في قراءتهم.

وقد كان الشاهد الأول الذي تقعَّد من أجله القاعدة هو كتاب اللَّه، ثم حديث رسول اللَّه ﷺ ـ إن وجد ـ، ثم شعر العرب ونثرهم، وتطرقت إلىٰ الشاذ في كل درس؛ ليكون القارئ علىٰ بيِّنة من هذه الشواهد، فلا ترتبك القاعدة لديه إذا قابل بيتًا به شذوذ نحوي.

ويعلم اللَّه مدىٰ ما عانيت؛ لكي آخذ بيد الدارسين والمتخصصين إلىٰ طريق السهولة واليسر عبر رحلة هذا الكتاب المضنية، وأسأل اللَّه عز وجل أن أكون قد أنجزت ما عليه عزمت، ووفيت بما وعدت، كما أضرع إلىٰ اللَّه عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه ـ سبحانه وتعالىٰ ـ، وأن ينفع به، وأعتذر مسبقًا عن كل خطإٍ أو سهو أو نسيان.

والمؤلف علىٰ شغف في تلقي رأيكم في الكتاب، ووجهة نظركم؛ أملًا في التَّعلُّم، وذلك علىٰ البريد الالكتروني الموضح أدناه، زادكم اللَّه علمًا وهدىً وتُقىً وفهمًا لكتاب ربكم.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، والتابعين، وتابعي التابعين، ونحن معهم يا رب العالمين....... هذا وبالله التوفيق.

والله من وراء القصد

أبو حازم
الدكتور أحمد سيد حامد آل برجل
Ahmeed_saeed2003@yahoo.com
العاشر من شهر الله المحرم ١٤٢٧هـ
بني عدي - بني سويف

الباب الأول

الكلمة المفردة وما يتعلق بها

- المبحث الأول: علامات الاسم والفعل والحرف.
- المبحث الثاني: الإعراب والبناء.
- المبحث الثالث: الإعراب بالنيابة.
- المبحث الرابع: النكرة والمعرفة.

تقدمة

اللغة وسيلة الاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع الواحد الذي تسوده، وسبيل الاتصال والتواصل بينهم، وأداة التعبير عن مكنون صدورهم وكل لغة تبنىٰ علىٰ رموز صوتية تعرف بالحروف الهَجائية، وهذه الرموز تتكون منها الكلمات التي تعتبر اللبنة الأولىٰ في تكوين التراكيب من جمل وعبارات، وقد اهتم علم النحو بدراسة أحوال الكلمة مفردة وداخلة في تركيب معين، وصال النحاة في أمرها وجالوا؛ ولذا سنبدأ بدراستها جريًا علىٰ سننهم.

الكلام وما يتألف منه

يقول ابن مالك:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ... وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمْ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ

- **الكلام:**

في اصطلاح اللغويين: اسم لكل ما يُتكلم به، مفيدًا كان أو غير مفيد.

في اصطلاح النحويين: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وهو عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة.

- **اللفظ:**

هو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا، وهو جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل مثل: **(ديز)**، والمستعمل مثل: **(عمرو)**.

- **الإفادة:**

اللفظ المفيد: هو ما دل علىٰ معنىٰ يحسن السكوت عليه، وهنا يخرج المهمل.

ـ الكَلِمُ:

هو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أو لم يفد، وهو اسم جنس جمعي، واحِدُهُ كلمة، وهي: الاسم والفعل والحرف، ومعنىٰ كونه اسم جنس جمعيّ واحده كلمة، أنه يدل علىٰ جماعة، وإذا زيد علىٰ لفظه تاء التأنيث فقيل: (**كلمة**).. نقص معناه وصار دالًّا علىٰ الواحد، ونظيره: لبن ولبنة، نبق ونبقة.

اسم الجنس نوعان:

١ ـ **اسم جنس جمعيٌّ**: وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين، و يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا، وذلك بأن يكون الواحد بالتاء، واللفظ الدال علىٰ الجمع بغير تاء، وذلك مثل كَلِمْ وكَلِمَة، وبقر وبقرة، وشجر وشجرة، ولبن ولبنة، ونبق ونبقة،نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[البقرة: ٧٠]، و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر: ١٠]، وقد يكون بغير التاء، نحو الياء المشددة، نحو: (**رُوم ورُوميّ، وزَنْج وزَنْجيّ، وتُرك وتُركي**)، وقد يكون الجمع مقرونًا بالتاء، والمفرد خاليًا منها عكس الغالب؛ نحو: (**كَمْء للمفرد**)، و(**كَمْأَة للجمع**)، وذلك النوع في العربية قليل جدًّا.

٢ ـ **اسم الجنس الفردي (الإفرادي)**: وهو ما دل علىٰ القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد؛ مثل: (**ماء، وتراب، وزيت، وخل**). ومنه المصدر؛ كـ(**ضَرْب، وقِيَام، وشُرْب، وجُلُوس**).

ـ ما الفرق بين الكلام والكلم:

إن بين الكلام والكلم عمومًا من وجه، وخصوصًا من وجه، فالكلم؛ أعم: من جهة المعنى؛ لانطلاقه علىٰ المفيد وغير المفيد، وأخص: من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطبق علي المركب من كلمتين؛ فنحو: (**زيد قام أبوه**) كلام لوجود الفائدة، وكَلِم؛ لأنه مؤلف من ثلاث أو أربع كلمات، و (**قام زيد**) كلام لا

كلم، و(**إن قام زيد**) بالعكس؛ لأنه مؤلف من ثلاث كلمات غير مفيدة؛ لأنها لا تدل على معنى.

ـ الكلمة:

هي اللفظ الموضوع لمعنىً مفرد، واللفظ المفرد: هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ مثل: (**زيد، وفرس، وضرب**) فكل لفظ من هذه الألفاظ الثلاثة لا يدل أي حرف من الحروف المكونة له على بعض معنى اللفظ، فلو أخذنا حرف (**الزاي**) من زيد؛ لا تدل على بقية الاسم، وكذا باقي الحروف. وهي ـ أي: الكلمة ـ لا تفيد معنىً كاملًا إلا إذا ضمت إلى كلمة أخرى أو أكثر معها، فتكونان جملة، مثل: (**اللّٰه ربنا، ومحمد نبينا، والقرآن دستورنا، والموت في سبيل اللّٰه أسمى أمانينا**).

ـ مكونات الكلمة:

الكلمة الواحدة قد تتكون من حرف واحد مثل (**تاء الفاعل**) في قولنا: (**كتبتُ**)، أو (**كاف الخطاب**) في قولنا: (**أكرمتك**)؛ فهما اسمان من الأسماء المبنية، ومنه فعل الأمر: (**قِ، عِ، فِ**) من: (**وَقَى، ووَعَى، ووَفَى**)، وقد تتكون الكلمة من حرفين هِجَائيين فقط، كالضمير (**هو، وهي**)، ومنه فعل الأمر (**زِنْ، عِدْ، خُذْ**) من: (**وزن، ووعد، وأخذ**)، وقد تتكون من ثلاثة أحرف مثل: (**أنت، وأنا، و نحن**)، والفعل (**ضرب، وأكل، و شرب**)، وقد تتكون من أكثر من ثلاثة أحرف نحو: (**أحمد، محمد، مصطفى، مرتضى**)، والأفعال (**اصطفى، وأقدم، واستخدم، وتفاهم**).

وقد تطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[المؤمنون: ١٠٠]. وذلك كثير لا قليل؛ لأن الكلمة المشار إليها هي قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، ونحو قولهم: (**كلمة**

التوحيد، أو كلمة الإخلاص)، وأرادوا بها قولنا: **(لا إله إلا الله)**، وكذلك قول الرسول الكريم ﷺ: **«أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيد»**، وهو يريد قصيدة لبيد ابن ربيعة العامري التي يقول فيها:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

ـ أقل ما يتألف منه الكلام:

أقل الصور التي يتألف منها الكلام: من اسمين؛ كـ(زيد قائم)، ومن فعل واسم: كـ **(قام زيد)**، ومنه: **(استقم)**؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدر بـ**(أنت)**.

وقد جمع النحويون الصور التي يتألف منها الكلام فوجدوها علىٰ ست صور إجمالًا، وإحدىٰ عشرة صورة تفصيلًا؛ وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين، وإما من فعل واسم، وإما من جملتين، وإما من فعل واسمين، وإما من فعل وثلاثة أسماء، وإما من فعل وأربعة أسماء وتفصيلها كالآتي:

١ـ المؤلف من اسمين، وله أربعة صور:

أ ـ من مبتدإٍ وخبر؛ نحو: **(زيد قائم)**.

ب ـ من مبتدإٍ وفاعل سد مسد الخبر، نحو: **(أقائم الزيدان)**.

ج ـ من مبتدإٍ ونائب فاعل سد مسد الخبر؛ نحو: **(أمضروب زيد)**.

د ـ من اسم فعل وفاعله؛ نحو: **(هيهات العقيق)**.

٢ ـ المؤلف من فعل واسم، وله صورتان:

أ ـ من فعل وفاعل؛ نحو: **(قام زيد)**.

ب ـ من فعل ونائب فاعل؛ نحو: **(قُطِع الغصن)**.

٣ ـ المؤلف من جملتين، وله صورتان:

أ ـ إما جملتا القسم وجوابه، نحو: **(أقسم بالله لَأُكْرِمَنَّك)**.

ب ـ وإما جملتا الشرط وجوابه؛ نحو: (**إن تجتهد تنجح**).

٤ ـ المؤلف من فعل واسمين، وله صورة واحدة، وهي: كان أو إحدىٰ أخواتها مع اسمها وخبرها، نحو قولك: (**كان الجو حارًّا**)، و (**أصبحَ الجوُّ باردًا**).

٥ ـ المؤلف من فعل وثلاثة أسماء؛ وله صورة واحدة، وهي ظن أو إحدىٰ أخواتها مع فاعلها ومفعوليها، نحو: (**ظننت الوقت متسعًا**).

٦ ـ المؤلف من فعل وأربعة أسماء، وله صورة واحدة، وهي أعلم أو إحدىٰ أخواتها مع فاعله ومفعولاتها؛ نحو: (**أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا مخلصًا**).

المبحث الأول

علامات الاسم والفعل والحرف

للاسم علامات اختص بها، وعن طريقها يعرف ويميز، فإذا قبلت الكلمة واحدة أو أكثر من هذه العلامات؛ كانت اسمًا، وإن لم تقبل أي علامة منها؛ خرجت من باب الاسمية إلىٰ نوع آخر، والعلامات المميزة للاسم هي:

علامات الاسم

يقول ابن مالك:

بِـالجَرِّ وَالـتَّنْوِيْـنِ وَالـنِّـدَا، وَأَلْ وَمُسْنَـدٍ - لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

- **يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:**

الأولىٰ: الجر، ويسميه البعض: (الخفض) وذلك بأن تأتي الكلمة مجرورة لأي سببٍ من أسباب الجر، وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ علىٰ ما ليس باسم، نحو:(**عجبت من أن قمت**)، ونحو قول بعض العرب وقد بُشِّر بأنثى: (**والله ما هي بنعم الولد**)، وقول الآخر وقد سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمار بطيء: (**نعم السير علىٰ بئس العير**)، ففي هذه الأمثلة ليس الجر من علامات الاسم، بل المراد بالجر الكسرة التي يُحْدِثها عامل الجر، سواء أكان العامل حرفًا، أم تبعية، أم إضافة، نحو: (**ذهبت إلىٰ بيتِ صديقِ عزيزٍ**)، فكلمة (**بيت**) مجرورة بحرف الجر، وكلمة (**صديق**) مجرورة بالإضافة، وكلمة (**عزيز**) مجرورة بالتبعية؛ لأنها صفة، ونحو قولنا: (**مررتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ**) فـ(**غلام**) مجرور بحرف الجر، و(**زيد**) مجرور بالإضافة، و (**الفاضل**) مجرور بالتبعية، وقد اجتمعت هذه الأنواع الثلاثة في البسملة: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾؛ حيث الجر بالحرف نحو (**اسم**)، والجر بالإضافة

نحو (**اللّه**)، والجر بالتبعية؛ نحو: (**الرحمن الرحيم**).

ـ **أسباب الجر:**

١ ـ **أن تسبق بحرف من حروف الجر**، وحروف الجر كما يلي: (**من، وإلى، وفي، وعن، وعلى، والباء، والكاف، واللام، ورب، وواو القسم، وحتى، وتاء القسم، وحاشا، وخلا، وعدا**)، و (**لعل ومتى**) في لغة. وذلك مثل: (**من المروءة أن تكرم الضيف، وأن ترحب بالقادم عليك، والبركة في الكرم واضحة، تاللّه لن يضيع جودك أبدًا**).

٢ ـ **الجر بالإضافة**: بأن تأتي الكلمة وقد أضيفت إليها كلمة أخرىٰ تسبقها في النطق والترتيب، وتصبح الأولىٰ مرتبطة بالثانية، نحو: (**قلم الطالب، وثوب علي، ويد اللّه مع الجماعة**).

٣ ـ **الجر بالتبعية**: بمعنى أن تتبع الكلمة كلمة أخرىٰ سبقتها في إعرابها، كأن تكون الكلمة نعتًا؛ نحو: (**في العمل الجاد النجاح الباهر**)، أو توكيدًا لفظيًا لاسم مجرور نحو: (**تحدثت إلىٰ نبيل نبيل**)، أو تعطف علىٰ اسم مجرور نحو: (**مررت بعلي ومحمد**)، أو تقع بدلًا من اسم مجرور؛ نحو: (**كتب التلميذ إلىٰ الأستاذ محمدٍ رسالة**).

الثانية: التنوين، وهو: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًا لغير توكيد، كالنون التي تنطق بها آخر الكلمات، نحو: (**محمدٌ، وعصفورةٌ، وناضرةٌ**)، وهي ساكنة وليست متحركة كالنون في: (**ضيفنٍ**) للطُّفَيْلِيِّ، و (**رعشنٍ**) للمُرْتَعِشْ، وتلحق آخر الاسم وليس أوله كالنون في: (**انكسر، ومنكسر**)، وهي تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًا؛ لتخرج النون اللاحقة لآخر القوافي؛ كـ(**تنوين التَّرنُّم، وتنوين الغالي**)،... وسيأتي، وتخرج نون جماعة الإناث، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾، وهذه النون ليست للتوكيد لتخرج نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ

﴿ٱلصَّٰغِرِينَ﴾، فالأول انتهىٰ بالنون خطًا والتوكيد فخرج، والثاني انتهىٰ بالنون لفظا والتوكيد فخرج، وهذا التنوين يلحق آخر الاسم حقيقة، نحو الدال في (**زيدٍ**)، والراء في: (**عمروٍ**)، أو كان آخرا كالدال من (**يدٍ**)، و (**غدٍ**)، والميم من (**دمٍ**)، والخاء من (**أخٍ**)، والباء من (**أبٍ**) فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتباطًا: أي لغير علة، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكمًا.

- **وللتنوين أنواع أربعة:**

١ ـ **تنوين التمكين**، وهو الذي يلحق آخر الأسماء المعربة كـ (**زيدٍ، ورجلٍ**)، وفائدته الدلالة علىٰ خفة الاسم وتمكينه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

ويستثنىٰ من الأسماء المعربة؛ جمع المؤنث السالم (**مسلماتٍ**)، وما كان منقوصا مثل: (**جوارٍ**)؛ لأن التنوين في هذين النوعين له اصطلاح خاص سوف نذكره في مكانه.

٢ ـ **تنوين التنكير**، وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة علي التنكير؛ ليفرق بين معرفتها ونكرتها، فما دخله التنوين كان نكرة، وما لم يدخله التنوين كان معرفة، تقول: (**سيبويهٍ**)، إذا أردت شخصًا غير معين، أما إذا أردت شخصًا معينًا ومعروفًا أسميته: (**سيبويهِ**).

وهو يدخل قياسًا علىٰ الأسماء المختومة بكلمة (**ويه**)، ويدخل سماعًا علىٰ اسم الفعل؛ مثل: (**صهٍ، وواهًا**) فما سمع منه منونًا لا يجوز ترك تنوينه؛ مثل: (**واهًا**)، وما جاء غير منون لا يجوز تنوينه، كـ (**نزالَ**)، وما سمع منونًا وغير منون: يجوز فيه الأمران: التنوين وعدم التنوين.

ومما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ

وكان الأصمعي يذهب إلىٰ أن اسم الفعل لا يكــون إلا منــونًا، ويُخطِّـئ

ذا الرمة في الإتيان بـ (إيه) غير منون في هذا البيت، ولكن الأثبات من العلماء لم يُقرُّوه على ذلك، قال ابن سِيدَة: (**والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت. وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثًا معروفًا، كأنه قال: حدثنا الحديث، أو خبرنا الخبر**).

٣ ـ **تنوين المقابلة**، وهو اللاحق لنحو:(**مسلماتٍ**) في جمع المؤنث السالم، جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم؛ نحو: مسلمينَ.

٤ ـ **تنوين العوض**: وهو اللاحق لآخر الاسم، عوضًا عن محذوف.

ـ **وينقسم تنوين العوض إلى ثلاثة أقسام:**

أ ـ **عوض عن حرف**: وهو التنوين اللاحق لنحو: (**غواشٍ**)، و(**جوارٍ**) عوضًا عن الياء في حالتي الرفع والجر، ونحوها من كل اسم منقوص ممنوع من الصرف، تقول: (**هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، وأعجبت بجوارٍ وغواشٍ**).

ب ـ **عوض عن اسم**: وهو تنوين لفظ (**كل، وبعض**) عوضًا عما تضافا إليه، نحو: (**حضر الضيوف فصافحت كلًا منهم**)، أي: (**كل ضيف**)، ونحو: (**يعجبني بعض الزملاء دون بعضٍ**)، أي دون بعضهم، فحذف المضاف ونوّن (**كل، وبعض**)، عوضا عن الاسم المحذوف، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴿٨٤﴾﴾[الإسراء:٨٤]، و﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾﴾[الروم:٢٦]، و﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾[الإسراء:٢٠]، ومثل كلمة (**كل**) كلمة (**بعض**)، ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق (**بعض**) أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضًا عنه قول رؤبة بن العجاج:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا

يريد: فمطلت بعض الديون، وأدت بعضه الآخر.

ج ـ **عوض عن جملة**: وهو الذي يلحق (**إذ**) عوضًا عن الجملة التي تضاف

إليها؛ نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[الروم:٤] عوضًا عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها، والتقدير: (ويوم يغلب الروم فارسا يفرح المؤمنون)، فحذفت هذه الجملة وعوض عنها بالتنوين، وبقيت (إذ) مبنية؛ لشبهها بالحرف في الوضع علىٰ حرفين، أو الافتقار افتقارًا متأصلًا إلىٰ جملة تضاف إليها، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة:٨٣،٨٤] أي: (حين إذ بلغت الحلقوم تنظرون).

ويذكر بعض النحاة (إذًا) فقد تحذف الجملة التي من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها بالتنوين، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٧٦]، وقوله جل شأنه: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾[الإسراء:٧٥]، و ﴿وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[النساء:٦٧]، و﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾[الإسراء:١٠٠]، ولها نظائر كثيرة، وليست هذه (إذًا) الناصبة للفعل المضارع، بل هي الظرفية الشرطية.

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم، وزاد جماعة:

د ـ تنوين الترنم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة؛ أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

أَقِلِّي الـلَّوْمَ عَـاذِلَ وَالْـعِـتَـابَـنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل: (**العتابا**)، و: (**أصابا**)، فجيء بالتنوين بدلًا من الألف لأجل الترنم، ودخول التنوين على: (**العتابًا، وأصابًا**) يدل علىٰ أن هذا التنوين ليس مختصًّا بالاسم، فلا يكون علامة علىٰ اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير مثلًا، وآية ذلك أنه دخل علىٰ الفعل الماضي في (**أصابن**)، ودخل علىٰ الاسم المقترن بـ(**أل**) في (**العتابن**). والمختص بالاسم لا يدخل علىٰ واحد منهما، وأما في الداخل علىٰ المقترن بـ(**أل**) فلأن التنوين المختص بالاسم ينافي (**أل**)؛ لأن (**أل**) تدل علىٰ تعرف الاسم وتعيينه، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل علىٰ شياعه

وعدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه، فلو كان تنوين الترنم من الأنواع الخاصة بالاسم لكان من الكلمة الواحدة علامتان كل واحد منهما تدل علىٰ ضد ما تدل عليه الأخرىٰ، وهذا مما لا يصلح أن يذهب إليه العرب في كلامهم. ومثله قول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِنْ

والأصل: قدي، فجيء بالتنوين بدلًا من الياء للترنم.

وزاد الأخفش:

هـ ـ التنوين الغالي، وهو: اللاحق للقوافي المقيدة زيادة علىٰ الوزن من الغلو والزيادة، ومن ثم سمي غاليًا، كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَي وَإِنَنْ   كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنَنْ

والأصل **(وإنْ)** فنَّون الحرف تغاليًا.

ومثله قول رؤبة بن العجاج:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ   مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

والأصل: **(المخترق، والخفق)** وكل منهما معرف بـ **(أل)**، وهذا دليل علىٰ أن تنوين الغالي غير مختص بالأسماء.

والحق أنها نون زيدت في الوقف، كما زيدت نون **(ضَيْفَنٍ)** في الوصل والوقف، وليست من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتها مع **(أل)**، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفها في الوصل، وعلي هذا فلا تُردُّ علىٰ من أطلق أن الاسم يُعْرَف بالتنوين، إلا من جهة أنه يسميها تنوينًا، أما باعتبارها ما في نفس الأمر فلا.

الثالثة: النداء، ولأن النداء من علامات الأسماء؛ فهو الدعاء بـ **(يا)** أو إحدىٰ أخواتها، تقول: **(يا صخرةً جمعت مهجتين، يا فتاةُ أكرمي هند)**، وقول الشاعر:

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا

فكون الكلمة مناداة دليل على اسميتها؛ لأن الأسماء هي التي تختص بالنداء دون الأفعال والحروف، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن **(يا)** تدخل في اللفظ علي ما ليس باسم؛ نحو: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾[يس:٢٦]، و﴿أَلَا يَا ٱسۡجُدُوا لِلَّهِ﴾[النمل:٢٥] في قراءة الكسائي بل المراد كون الكلمة مناداة؛ نحو: **(يا أيها الرجل، ويا فل، ويا مكرمان)**.

الرابعة: **(أل)** غير الموصولة:

من علامات الاسم **(أل)** غير الموصولة سواء أكانت للتعريف؛ نحو: **(الفرس والغلام)** أم زائدة لغير التعريف؛ نحو: **(الحسن، والفضل، والعباس)** فأما الموصولة فقد تدخل علي المضارع كقول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَي حُكُومَتُهُ   وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

حيث أدخل الشاعر **(أل)** على الفعل المضار ع **(ترضى)** فدل ذلك على أن **(أل)** الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ونظير هذا البيت قول الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا   إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقول ذي الخرق:

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

وقول الشاعر:

مَا كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لَاهِيًا فَرِحًا   مُشَمِّرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدِ

ومن ذلك قول سلمان الطائي:

أَخِفْنَ اطِّنَانِي إِنْ سَكَتْنَ وَإِنَّنِي   لَفِي شُغُلٍ عَنْ ذَحْلِيَ الْيَتَتَبَّعُ

وقد وردت شواهد كثيرة تدل علىٰ هذه المسألة.

ولابد من العلم أن دخول (**أل**) الموصولة علىٰ الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة:

١ ـ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلىٰ أنه جائز في الاختيار، وإن كان قليلا، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب وهم لم يجعلوا (**أل**) من علامات الاسم.

٢ ـ وذهب البصريون إلىٰ أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر، وقال عبدالقاهر الجرجاني: (**إنه من أقبح الضرورات**) وهم جعلوا (**أل**) بجميع أنواعها من أنواع الاسم.

الخامسة: الإسناد إليه:

وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة؛ وذلك كما في: (**قمتُ**)، و(**أنا**) في قولك: (**أنا مؤمن**) فقد أسندت القيام إليَّ، وأسندت الإيمان إليَّ، ولا يكون المسند إليه إلا اسمًا فإذا كانت الكلمة اسمًا صح الإسناد إلىٰ هذا الاسم بمعنىٰ أن تسند إليه غيره أو أن تحكم عليه بغيره، وعند ذلك يصح أن يقع الاسم مبتدأ فتسند إليه الخبر وتحكم به عليه؛ نحو: (**الدين النصيحة**) فأنت قد حكمت علىٰ المبتدأ (**الدين**) بالخبر (**النصيحة**)، وتلاحظ أنه بهذا الإسناد قد تم تكوين جملة مفيدة فائدة تامة، ويصح أن يقع الاسم فاعلا فتقول: (**انتصر الإسلام ورب الكعبة**) فأسند (**انتصر**) إلىٰ الفاعل (**الإسلام**) وتكون بهذا الإسناد جملة فعلية تامة ويكون المسند إليه إما: (**المبتدأ، أو الفاعل، أو نائب الفاعل، أو اسم كان، أو اسم إن، أو المفعول الأول لظن**) أما المسند إليه فقد يكون تارة اسما وأخرى فعلا نحو: (**الفعل التام، أو الخبر لمبتدأ، أو الخبر لكان، أو الخبر لإن، أو المفعول الثاني لظن**).

ولا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرًا كما في (**قمت**)، أو يكون متقدمًا

كما في: **(أنا مؤمن)** ولا فرق بين أن يكون المسند فعلًا كما في: **(قمت)** أو يكون اسمًا كما في: **(أنا مؤمن)**.

ويقول ابن هشام عن هذه العلامة من علامات الأسماء: **(وهذه العلامة هي أنفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل علىٰ اسمية التاء في (ضربت)** ألا ترىٰ أنها لا تقبل **(أل)** ولا يلحقها التنوين ولا غيرهما من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط ؟!

علامات الفعل

كما بينا أن للأسماء علامات تعرف بها فإن للأفعال علامات تميزها أيضا ومتى قبلت الكلمة أي واحدة من هذه العلامات دل ذلك علىٰ أنها من باب الأفعال وليست من باب الأسماء ولا الحروف.

يقول ابن مالك:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ۝ وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

- ينجلي الفعل بأربع علامات:

الأولىٰ: أن تقترن الكلمة بـ (تاء الفاعل):

وهي تاء مفتوحة متحركة بالحركات الثلاثة، مبنية في محل رفع علىٰ أنها فاعل للفعل الذي اتصلت به، وهي تلحق آخر الفعل الماضي فقط. وتكون مضمومة إذا كانت للمتكلم كـ **(قمتُ، وقعدتُ)** مفتوحة للمخاطب نحو: **(تباركتَ)**، ومكسورة للمخاطبة، نحو: **(هل فهمتِ يا فاطمة)**.

وتاء الفاعل تثنى، وتجمع فتقول: **(يا محمدان قد أطعتما ربكما)**، و**(يا محمدون قد أديتم حق الله)**.

الثانية: أن تلحق الكلمة تاء التأنيث الساكنة:

وهي تاء ساكنة وحرف مبني لا محل له من الإعراب، تلحق آخر الفعل

الماضي للإشارة على أن فاعله مؤنث؛ نحو: **(قامتْ هند، وقعدتْ سعاد)** وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَـمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَزْهَقُ

فأما التاء المتحركة فليست من علامات الأفعال؛ لأنها تدخل على الاسم والحرف، ففي الاسم نحو: **(قائمة و فاطمة)** وهذه حركتها حركة إعراب، وإما أن تكون حركتها حركة بناء، وذلك في الحرف نحو: **(لات، وربت، وثمت)**.

ومن شواهد دخولها على الحروف قول الشاعر:

مَـاوِيَّ يَـا رُبَّـتَـمَـا غَـارَةٍ شَـعْـوَاءَ مِثْلِ اللَّذْعَةِ بِالْمَيْسَمِ

وَرُبَّـتَ سَـائِـلٍ عَـنِّـي حَـفِـيٍّ أَعَـارَتْ عَـيْنُهُ أَمْ لَمْ تَـعَـارَا

حيث دخلت تاء التأنيث على **(رب)** ومن شواهد دخول تاء التأنيث على **(ثم)**: قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وأما دخولها على **(لات)** فأشهر ما يستشهد به قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] وقول الشاعر:

نَـدِمَ الْبُغَـاةُ، وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وقول أبو زبيد الطائي:

طَـلَـبُـوا صُـلْـحَـنَـا وَلَاتَ أَوَانٍ فَـأَجَبْنَا أَنْ لَـيْـسَ حِينَ بَـقَـاءِ

وبهاتين العلامتين **(تاء الفاعل، وتاء التأنيث)** رد على من زعم أن **(ليس وعسى)** حرفين.

فقد ذهب الفارسي وتبعه أبوبكر بن شقير إلى أن **(ليس)** حرف؛ لكونها دالةً على النفي مثل **(ما)**، وذهب الكوفيون إلى أن **(عسى)** حرف؛ لكونها دالةً على الترجي؛ مثل **(لعل)**، والصحيح أنهما فعلان؛ لأن هذين الفعلين يقبلان تاء

الفاعل، وتاء التأنيث، وهما من علامات الأفعال، فتقول: (**ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا**) وتاء الفاعل نحو قوله تعالىٰ: ﴿**لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**﴾[الأنعام:١٥٩]، و﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ**﴾[محمد:٢٢].

وبتاء التأنيث وحدها رُدَ علىٰ من زعم اسمية (**نعم، وبئس**)؛ لأنهما يقبلان تاء التأنيث فتقول: (**نعمتْ، وبئستْ**)، قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ**»[أخرجه الإمام أحمد برقم (١٩٦٦١)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)]، وقال الشاعر:

نِعْمَتْ جَزَاءُ الـمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ ... دَارُ الأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

وقد ذهب الكوفيون إلىٰ أن (**نعم، و بئس**) اسمان، مستدلين علىٰ ذلك بدخول حرف الجر عليهما، فقد حكوا أن أعرابيا بُشِّر بولادة امرأته أنثى فقال: (**والله ما هي بنعم الولد**)، وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أحبائه علىٰ حمار بطيء السير فقال: (**نعم السير علىٰ بئس العير**)، ورُد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل علىٰ اسم وجملة (**بئس العير**) معمولة للاسم المقدر، وتقدير الكلام: (**والله ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير علىٰ عير مقول فيه بئس العير**)، والدليل علىٰ أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل علىٰ اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ علىٰ الفعل الذي انعقد الإجماع علىٰ أنه فعل نحو قول الشاعر:

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ ... وَلا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

وقد أجمع النحاة علىٰ أن (**نام**) فعل ماض، فلابد أن يكون التقدير أن الباء داخلة علىٰ اسم، ويكون التقدير: (**والله ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه**)، وحيث لزم ههنا فيلزم مثله في (**نعم، وبئس**) لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما.

الثالثة: أن تتصل بالكلمة ياء المخاطبة وتسمى (ياء الفاعلة):

وهي الياء التي تلحق فعل الأمر، والفعل المضارع ويدل على المخاطبة المؤنثة، نحو: (**أنتِ تقومين بخدمات جليلة**)، و (**أحسني يا سعاد إلى المساكين**)، و (**يا أَمَةَ الله لا تخلعي الحجاب فنحن في عصر الذئاب**)، و (**يا فتاة تمسكي بدينك، واحفظي حجابك وعفافك، فأنت بذلك تصونين كرامتك، وترضين ربك، فاحرصي على ذلك**)، قال تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[مريم:٢٦].

ونقول ياء المخاطبة ولا نقول ضمير المخاطبة؛ لأن الضمير يأتي مع الفعل نحو (**أكرمي**)، ومع الاسم نحو: (**كتابي**)، ومع الحرف نحو: (**إليَّ، وعليَّ**)، أما ياء المخاطبة فلا تختص إلا بالفعل.

وبهذه العلامة رُدَّ علي من قال إن: (**هاتِ، وتعالَ**) اسما فعلين؛ لأنهما يقبلان ياء المخاطبة، ويدلان على الطلب، فتقول: (**هاتي، وتعالَي بفتح اللام**). يقول امرئ القيس:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا الـمُخَلْخَلِ

وأما (**تعالى**) فإن هذا الفعل معتل الآخر بالألف، فإذا أسند إلي مذكر؛ بُني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها. وإذا أسند إلي ياء المؤنثة المخاطبة بني علي حذف النون وحذفت ألف العلة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها ومن ثم خطئوا من قال:

يَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

بكسر اللام في (**تعالي**) فلو لم تدل الكلمة على الطلب، وقبلت ياء المخاطبة نحو: (**تقومين، وتقعدين**) فهي فعل مضارع، أو دلت على الطلب، ولم تقبل ياء المخاطبة؛ نحو: (**نزال يا هند**) بمعنى انزلي فهي اسم فعل أمر.

الرابعة: نون التوكيد

وهي نون تلحق آخر المضارع والأمر فقط ثقيلة كانت أو خفيفة؛ لتأكيد وقوعه أو تأكيد العزم علىٰ إحداث هذا الفعل وعدم الرجوع عنه، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢]، فكلمة **(ليسجننَّ)** النون في الفعل نون توكيد ثقيلة و**(ليكونًا)** نون توكيد خفيفة. أما النون التي تدخل علىٰ الاسم فضرورة ولا يقاس عليها، نحو قول الشاعر:

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ البُرُودَا

وَلا تَرَى لَهُ مَالا مَعْدُودَا أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

حيث قال الشاعر **(أقائلنّ)**، دخلت نون التوكيد علىٰ اسم الفاعل ضرورة، وحقها ألا تدخل إلا علىٰ الفعل المضارع وفعل الأمر، والذي سهّل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المسبوق بالاستفهام بالفعل المضارع. ومثله قول رؤبة ابن العجاج:

أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

حيث أدخل الشاعر نون التوكيد علىٰ اسم الفاعل ضرورة، وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية في البيتين، ويذكرون أن الرواية في البيت المستشهد الأول: **(أقائلون)**، والثاني: **(أشاهرون)** بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد، ولا شذوذ في واحد من البيتين علىٰ هذه الرواية، ولا ضرورة في واحد منهما.

وزاد بعضهم:

١ ـ قبول الكلمة لأداة من أدوات النصب أو الجزم:

فالكلمة إذا قبلت دخول أداة من أدوات النصب؛ نحو: **(لن ينجح إلا المجتهد، و يجب أن تعمل خيرا)**، وأشهر أدوات النصب هي: **(أن، و لن، كي، وحتى، وإذن، فاء السببية، وأو، ولام التعليل، ولام الجحود، واو المعية)**، أو تقبل

أداة من أدوات الجزم، نحو: (**لم يفلح الكافرون**)، وأشهر أدوات الجزم هي: (**لم، لا الناهية، لام الأمر، لما**) والأدوات التي تجزم فعلين نحو: (**مَنْ، ما، وأين، وكيف، وإن، ومتى**)، ولكن يعترض علىٰ ذلك بأن هذه الأدوات منها ما يدخل علىٰ الأسماء والأفعال.

٢ ـ أن تبدأ الكلمة بحرف من حروف (أنيت) زيادة علىٰ أصل الكلمة:

فالكلمة إذا بدأت بحرف من حروف (**أنيت، أو نأتي، أو نأيت**) زائدًا علىٰ حروف الكلمة الأصلية دل ذلك علىٰ أنها فعل، وفعل مضارع علىٰ وجه الخصوص، وهي تعرف بأحرف المضارعة؛ نحو: (**أقول الحق، ونفعل الخير وتسعى الفتاة إلىٰ العفة، ويرضى المؤمن ربه**).

٣ـ دخول حرف من الحروف التالية: (قد، والسين، وسوف):

فالكلمة إذا قبلت أن يدخل عليها حرف من الحروف الثلاثة السابقة دل على أنها فعل لأن الأسماء لا تقبلها ولا الحروف، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[المجادلة:١]، و﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾[القلم:١٦]، و﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا﴾[المدثر:١٧]، و﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾[النساء:٣٠].

٤ـ دلالة الكلمة علىٰ الطلب بنفسها:

إن دلت الكلمة علىٰ الطلب بنفسها؛ دل ذلك علىٰ أنها فعل وتكون أمر علىٰ وجه الخصوص، نحو: (**اتق الله ولا تقل إلا حقًّا**).

علامات الحرف وأنواعه

الحرف هو ما لا يظهر معناه إلا مع غيره في الكلام، وعلامة الحرف ألا يقبل علامة من علامات الأسماء ولا الأفعال، فحرف العطف مثلًا (**ثم**) لا يقبل أي علامة من علامات الأسماء الخمس، ولا علامات الأفعال، كما أنه لا يفيد معنىً إلا مع غيره في كلام مفيد؛ كقولنا: (**حضر محمد ثم عليٌّ**) حيث أفاد

معنى الترتيب بين حضور محمد وعلي، وذلك على التراخي.

يقول ابن مالك:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمْ)

ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسعة؛ (**علامات الاسم الخمسة، وعلامات الفعل المذكورة آنفا**)، والحرف نحو: (**هل وفي ولم**)، قال بعضهم:

والحَرْفُ مَا لَيسَتْ لَهُ عَلامَة فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَة

● **أنواع الحروف:**

١ـ **الحرف غير المختص**: وهو ما لا يختص بالأسماء، ولا بالأفعال؛ أي مشترك بينهما فلا يعمل شيئا كـ (**هل**)، فمثال دخولها على الاسم قولك: (**هل زيد أخوك ؟**)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾[الأنبياء:٨٠]، ومثال دخولها على الفعل، قولك: (**هل يقوم زيد؟**)، قال تعالى: ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾[ص:٢١].

٢ ـ **الحرف المختص، وهو قسمان:**

أ ـ ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كـ (**في**)، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾[الذاريات:٢٠]، و ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[الذاريات:٢٢].

ب ـ ما يختص بالأفعال فيعمل فيها: كـ (**لم**)، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[الإخلاص:٣].

وهكذا نجد أن الحروف ثلاثة أقسام: حروف خاصة بالاسم، وحروف خاصة بالفعل، وحروف مشتركة تدخل على الاسم والفعل، ومن حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به، فمن حق الحرف المختص بالاسم أن

يعمل فيه الجر؛ لأن الجر من خصائص الأسماء، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل فيه الجزم؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئًا، هذا هو الأصل، فما جاء علىٰ أصله لا يُسْأَل عن علته.

ـ خروج الحرف عن الأصل الذي وضع له:

أـ وردت حروف خاصة بالاسم غير حرف الجر: مثل (**إن وأخواتها**)؛ وعملها نصب الاسم ورفع الخبر، وهي: (**إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليتَ**)، فهذه جاءت علىٰ غير أصلها وقد وجد لها العلماء علّة ألا وهي: أنها أشبهت الأفعال: في لفظها بمجيئها علىٰ ثلاثة أحرف أو أكثر، وفي معناها لدلالة (**إنّ، وأنّ**) علىٰ معنى (**أؤكد**)، ودلالة (**كأن**) علىٰ معنى (**أشبه**)، ودلالة (**لكنَّ**) علىٰ معنى (**أستدرك**)، ودلالة (**ليت**) علىٰ معنى (**أتمنى**).

ب ـ ووردت حروف خاصة بالفعل ـ غير الحروف الجازمة ـ: مثل: (**الحروف الناصبة التي تنصب الفعل المضارع**)؛ وهي: (**أن، ولن، وكي، وإذن**)، فهذه الحروف مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى بل عملت النصب، وعلة ذلك ما ذكره النحاة من أن (**لن**) أشبهت (**لا**) النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به، وحمل الباقي عليها.

ج ـ ووردت حروف مشتركة: مثل (**ما، ولا**) اللتين ترفعان الاسم وتنصبان الخبر، فعلة عملهما ذلك أنهما أشبها (**ليس**) في المعنى فعملا عملها.

د ـ ووردت حروف مختصة بالفعل وليس لها عمل: مثل: (**قد، والسين، وسوف**) فإنها لا تدخل إلا علىٰ الأفعال ولا يعملن، وعلة إهمالهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل، وجزء الفعل لا يعمل فيه.

هـ ـ ووردت حروف مختصة بالاسم ولا عمل لها أيضا: مثل (**حرف التعريف (أل)** عند عامة العرب، و(**أم**) عند حمير، وعلة إهماله أنه نزل منزلة

الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه.

أقسام الفعل

ينقسم الفعل من حيث زمن وقوعه ثلاثة أقسام ولحظة التكلم هي التي تحدد الزمن، فما كان قبلها فهو ماض، وما كان معها فهو حاضر، وما كان بعدها فهو مستقبل.

يقول ابن مالك:

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فعلَ الأمرِ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّهَلْ

- **والفعل ثلاثة أنواع:**

- **الأول: المضارع:**

هو فعل يدل علىٰ حدث كائن في الزمن الحاضر أو المستقبل، وعلامته أن يصلح لأن يلي (لم) بلا فاصل نحو: **(لم يقمْ)** و **(لم يشَمْ)**، والأفصح فيه فتح الشين لا ضمها، والأفصح في الماضي شَمِمْتُ ـ بكسر الميم لا فتحها، وإنما سمي مضارعًا لمشابهته للاسم، ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر علي أخويه الماضي والأمر، ومضارعته للاسم في أمرين: الإعراب وتقديمه علىٰ الفعل الماضي والأمر.

ومتى دلت كلمة علي معنى المضارع ولم تقبل **(لم)** فهي اسم فعل مضارع، كـ **(أَوَّهْ، وأُفّ)**؛ بمعنى: **(أتعجب، وأتوجّع وأتضجر)**، وقد دلت هناك كلمات علىٰ معاني الأفعال المضارعة ولم تقبل **(لم)** وليست مع ذلك أسماء أفعال، بل هي حروف، ومن ذلك حرف النداء، فإنه يدل علىٰ معنى **(أدعو)**، وحرف الاستثناء، فإنه يدل علىٰ معنى **(أستثني)**، وأشباه لهذا كثيرة.

- **الثاني: الماضي:**

وهو يدل علىٰ حدث كائن في الزمن الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كـ (**تبارك، وعسىٰ، وليس**)، أو تاء التأنيث الساكنة كـ (**نعم، وبئس، وعسىٰ، وليس**)، وتدخل تاء الفاعل علىٰ (**تبارك**)؛ نحو: (**تباركتَ يا اللّٰه**)، وتدخل عليه تاء التأنيث نحو: (**تباركتْ أسماء اللّٰه**)، و (**عسىٰ، وليس**) تدخل عليها التاءان؛ تاء الفاعل فتقول: (**لستُ ذاهبًا، وعسيتَ أن تفعل كذا**)، وتاء التأنيث الساكنة فتقول: (**ليستْ هند بمفلحة، وعستْ زينب أن تزورنا**).

ومتى دلت كلمة علىٰ معنى الماضي ولم تقبل إحدىٰ التاءين فهي اسم فعل، كـ (**هيهات، وشتّان**)، بمعني: (**بَعُدَ وافْتَرَقَ**). وهناك أفعال تدل علىٰ معنى الماضي، ولا تقبل التاءين، وهي مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال، وذلك نحو: (**حبذا**) في المدح، و(**ما أحسنه**) في التعجب، وعدم قبولها التاءين عارض لا أصلي.

- **الثالث: الأمر:**

هو فعل يدل علىٰ الطلب ويقبل ياء المؤنثة المخاطبة، كقوله تعالىٰ: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[مريم: ٢٦]، ومنه (**هاتِ**)، و (**تعالَ**)؛ لأنهما يدلان علىٰ الطلب ويقبلان الياء، تقول: (**هاتي، وتعالَي**) بفتح اللام، يقول امرئ القيس:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا الـمُخَلْخَلِ

وقد ذهب الزمخشري إلىٰ أن (**هاتِ، وتعالَ**) من أسماء الأفعال، وليس من الأفعال، وما ذهب إليه ليس بسديد؛ لأن أسماء الأفعال لا تتصل بها الضمائر تقول: (**صه، ومه**) بلفظ واحد في المفرد والمثنى والجمع مطلقا، وأما (**هاتِ، وتعالَ**) فتقبلان الضمائر.

وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته علىٰ الأمر؛ نحو: (**قُومَنَّ**)، فإن قبلت كلمة النون، ولم تدل علىٰ الأمر فهي فعل مضارع، نحو قوله تعالىٰ:

﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وإن دلت على الأمر، ولم تقبل النون، فهي اسم فعل أمر؛ كـ (**نزال، ودراك**) بمعنى: (**انزل، وأدرك**) ومصدر، نحو قول قطري بن الفجاءة:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا ... فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

أي: اصبر في مجال الموت، و«**صبرا**» لا تقبل النون، هذا التمثيل أولى من التمثيل بـ (**صه، وحيّهل**)، فإن اسميتهما معلومة مما تقدم لأنهما يقبلان التنوين.

- **الفرق بين اسم الفعل والفعل:**

يتفق اسم الفعل مع الفعل في بعض الأمور، ويختلف معه في أمور أخرىٰ:

أوجه الاتفاق:

توافق أسماءُ الأفعالِ الأفعالَ في ثلاثة أمور:

أولها: الدلالة علىٰ المعنىٰ، فأسماء الأفعال تؤدي معنى الأفعال.

ثانيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون في معناه في التعدي واللزوم، فإن كان الفعل الذي يحمل معناه اسم الفعل لازمًا رفع فاعلًا فقط، وإن كان متعديًا لواحد رفع فاعل ونصب مفعولًا، وهكذا....).

ثالثها: أنه يوافق الفعل الذي في معناه في إظهار الفاعل وإضماره ومن غير الغالب في التعدِي؛ نحو: (**آمين**) فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى (**استجب**) وهو فعل متعدٍّ، وكذا (**إيه**) فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زدني - متعد.

أوجه الاختلاف:

- **تخالف أسماء الأفعالِ الأفعالَ في سبعة أمور:**

الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول: (**صه**) بلفظ واحد في المفرد والمثنى والجمع مطلقًا، بخلاف (**اسكت**)، فإنك تقول: (**اسكتي، واسكتا،**

واسكتوا، واسكتن).

الثاني: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: (**زيدًا عليك**)، كما تقول: (**محمدًا الزم**)، وأما الفعل فيمكن أن يتقدم معموله عليه؛ نحو: قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[التوبة: ٦]، فعلى رأي الكوفيين (**أحد**) فاعل تقدم علىٰ فعله، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن :٧]، فـ (**السماء**) مفعول به مقدم منصوب علىٰ الاشتغال.

الثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدا لفظيًّا باسم الفعل؛ تقول: (**انزل نزال، واسكت مه**)، كما تقول: (**انزل انزل، واسكت اسكت**) ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل.

الرابع: أن الفعل إذا دل علىٰ الطلب، جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: (**انزل فأحدثك**)، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا علىٰ الطلب كـ (**صه، ونزال**).

الخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولها؛ بل متىٰ وجدت معمولًا تقدم علىٰ اسم الفعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه؛ نحو قول الشاعر:

يَـأَيُّـهَـا الْمَائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا ... إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يقدر: (**خذ دلوي**)، ولا يجوز أن يكون قوله: دلوي معمولًا لـ (**دونكا**) الموجود، ولا لآخر مثله محذوف، علىٰ الأصح.

السادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان بخلاف الأفعال.

السابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب، والجوازم، ونون التوكيد، وياء المخاطبة، وتاء الفاعل.

- **خلاف العلماء في أسماء الأفعال:**

اختلف العلماء في أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأً وفاعلا؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي كـ (**ليس، وعسىٰ**) ونحوهما، وقال جعفر بن صابر: (**هي نوع رابع من أنواع الكلمة؛ فليست أفعالًا وليست أسماءً؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال**)، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصا بها حيث سماها (**الخالفة**).

- **خلاف العلماء في أقسام الأفعال:**

ذهب البصريون إلىٰ أن الفعل ثلاثة أقسام: (**ماضي، ومضارع، وأمر**)، وذهب الكوفيون إلىٰ أن الفعل قسمان: (**ماض، ومضارع**) وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل (**اضرب**) عندهم (**لتضرب**) بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارعة، ثم جيء بهمزة الوصل توصلًا إلىٰ النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلف لا داعي له.

المبحث الثاني

الإعراب والبناء

١ - الإعراب:

● **الإعراب في اللغة:** يرد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعانٍ كثيرة أشهرها ستة:

الأول: البيان أو الإبانة، تقول: (**أعرب فلان عما في نفسه**) تريد: (**أبان وأفصح**)، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا**»[أخرجه الإمام أحمد (١٧٢٦٩)، وابن ماجه (١٨٧٢)]؛ أي تفصح، ومنه حديث التيْميّ: (**كانوا يستحبون أن يلقِّنوا الصبي، حين يعرب، أن يقول: لا إله إلا الله، سبع مرات**)؛ أي حين ينطق ويتكلم، وأعرب عما في ضميرك؛ أي: (**أبِنْ**).

قال الكميت:

وَجَدْنَا لَكُمْ، في آلِ حَم، آيةً تأوَّلها منَّا تقيٌّ ومُعْرِبُ

الثاني: الإجادة.

الثالث: الحُسْن، تقول: (**امرأة عَرُوْبَةٌ**)؛ أي حسنةٌ.

الرابع: التغيير، تقول: (**أعرب فلان عن رأيه**)، أي: (**تغيَّر**).

الخامس: إزالة الفساد عن الشيء، تقول: (**أعرب فلان كذا**)، أي: (**أزال فساده**)، وعرَّب منطقه؛ أي: (**هذَّبه من اللحن**). والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب.

السادس: التكلم باللغة العربية.

● **الإعراب في اصطلاح النحاة:**

لفظي وهو: (**أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة**).

معنوي وهو: (**تغيير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها**).

٢ ـ البناء:

البناء في اللغة: هو وضع شيء علىٰ شيء علىٰ وجه يراد به الثبوت.

البناء في الاصطلاح: لزوم أواخر الكلمات شكلا واحدا لا يتغير وإن اختلفت العوامل الداخلة عليها، فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة، فآخر الكلمة ثابت علىٰ حالة واحدة لا يتغير بتغير العوامل.

المعرب والمبني

يقول ابن مالك:

وَالِاسْـمُ مِـنْـهُ مُـعْـرَبٌ وَمَـبْنِي لِـشَـبَـهٍ مِـنَ الْحُرُوْفِ مُـدْنِـي

ـ الاسم ضربان:

معرب: وهو الأصل، ويسمىٰ متمكنا، وهو الاسم الذي يقبل الحركات كلها، وهو ما سلم من شبه الحروف.

مبني: وهو الفرع، ويسمىٰ غير المتمكن، وهو الاسم الذي لا يتغير آخره، ويلتزم حالة واحدة. وهو: ما أشبه الحروف، والاسم إذا أشبه الحرف بُنِيَ، هذا ما ذهب إليه الحُذَّاق من النحويين منهم: سيبويه، والفارسي، وابن أبي الربيع، وابن مالك، وغيرهم.

والذي ذهب إليه النحويون من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب والمبنـــي هو الصحيح عند الكوفيين والبصريين علىٰ حد سواء، وذهب بعض النحاة إلىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم نحو: (**أبي، وأخي، وغلامي**) قسم ثالث لا معرب ولا مبني، أما أنه ليس معربًا فلأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة،

وأما أنه ليس مبنيا فلأنه لم يشبه الحرف، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب، والحركات مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم مثل تقديرها علىٰ آخر الاسم المقصور، وعلىٰ آخر الاسم المنقوص، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة.

ـ خلاف النحاة في سبب بناء الأسماء:

اختلف النحاة في سبب بناء بعض الأسماء: أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها، أم أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا ؟

فذهب جماعة إلىٰ أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله عندهم: **(نزال، وهيهات)**، فإنهما لما أشبها **(انزل، وبعُد)** في المعنى بنيا، وهذا السببُ غير صحيح كما يقول شيخ المحققين محمد محي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنه لو صح للزم بناء نحو **(سُقيا لك)**، و **(ضربا زيدا)**، فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني، وأيضا يلزمه إعراب نحو: **(أفْ، وأوه)** ونحوهما من الأسماء التي تدل علىٰ معنى الفعل المضارع المعرب، ولم يَقُلْ بذلك أحد، وإنما العلة التي من أجلها بُنِيَ **(نزال، وشتان، وأوه)** وغيرها من أسماء الأفعال هي شبهها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء، ألا ترىٰ أنك إذا قلت **(نزال)** كان اسم فعل مبنيا علىٰ الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره **(أنت)**، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدًا متأثرًا بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله.

وقال قوم منهم ابن الحاجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن

الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترىٰ أنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيبًا لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاث أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ (**حَذام، وقطام**) ونحوهما، وادّعوا أن سبب بناء هـذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حَاذِمة وقاطمة، وهو فاسد، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، ومثاله: (**آذربيجان**) **فإن فيه**: (**العلمية، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون**)، وليس بناء (**حذام**) ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة (**نزال**) ونحوه مما بني لشبهه بالحروف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل.

وقال قوم: إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحُذاق من النحويين، وكل ما في الأمر أن شبه الحرف علىٰ أنواع، وهو ما نميل إليه.

١ ـ المبني من الأسماء

لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علته؛ لأن ما جاء علىٰ أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنيًّا يسأل عن علة بنائه، ولذا ترجع أسباب بناء الاسم إلىٰ شبهه بالحروف شبهًا قويًّا يدنيه ويقربه إلىٰ الحرف.

يقول ابن مالك:

كَالْشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

وَكِنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

ـ **وأنواع الشبه بين الاسم والحرف كثيرة منها:**

١ ـ الشبه الوضعي:

الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هِجَاء واحد نحو: (**باء الجر، ولامه، وكافه، وفاء العطف، و واوه، وألف الاستفهام**). أو على حرفين ثانيهما لين نحو: (**لا، وما النافيتين**)، ومن الأسماء المشبهة لها مثل (**نا**) الفاعلين والمفعولين، وما كان ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل: (**هل، وبل، وقد**)، ومن الأسماء المشبهة لها: (**كَمْ، ومَنْ**).

والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا، فما كان على حرف أو حرفين أشبه الحرف نحو: (**تاء الفاعل، ونا الفاعلين**). وأكثر الضمائر المنفصلة نحو: (**أنا، وأنت**) خارجه عن الأصل في وضعه، وما خرج عن الأصل عن الحرف والحرفين من الحروف فقد أشبه الاسم نحو: (**ليت، وإنّ، ولعل، ولكن، وإلا**)، وكان الأصل أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين؛ حيث يأخذ الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف في البناء، ويأخذ الحرف الذي يشبه الاسم حكم الاسم في الإعراب، ولكنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف ولم يعطوا الحرف الذي يشبه الاسم حكم الاسم ـ وهو الإعراب ـ لسببين وهما:

أ ـ إن الحرف أشبه الاسم في شيء لا يخصه؛ وحده وهو الزيادة على حرفين فهذا مما يخص الفعل أيضا، خلاف الاسم الذي أشبه الحرف في شيء يخصه.

ب ـ إن الحرف لا يحتاج إلى الإعراب، وهو أن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن

بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة.

وإنما أعرب نحو: (أب، وأخ) لضعف الشبه بكونه عارضا؛ فإن أصلهما: (أبو، وأخو)، بدليل (أبوان، وأخوان).

٢ ـ الشبه المعنوي:

كأن يشبه الاسم الحرف في معناه، وهو قسمان:

أ ـ ما أشبه حرفا موجودا، نحو: (**متى**) حيث تشبه الهمزة في الاستفهام، وإن في الشرط، فمثال (**متى**) للاستفهام، نحو: (**متى تقوم ؟**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإنها مبنية لشبهها الحرف، وللشرط نحو: (**متى تقم أقم**)، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ (**إنْ**).

وإنما أعربت (**أيٌّ**) الشرطية في نحو قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؛ لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

ب ـ ما أشبه حرفا كان ينبغي أن يوجد ويوضع فلم يوضع، نحو: (**هنا**)، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي حرف (**ما**)، وللنهي حرف (**لا**)، وللتمني حرف (**ليت**)، وللترجي حرف (**لعل**)، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا، ونظير ذلك: (**لدى**)، فإنها دالة علىٰ الملاصقة والقرب زيادة علىٰ الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع لها العرب حرفًا، و (**ما**) التعجبية فإنها دالة علىٰ التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفًا مقدرًا.

- **الخلاف في سبب بناء أسماء الإشارة:**

ذهب جمهور النحويين إلىٰ أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا، ونقل ابن فلاح عن أبي علىٰ الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفًا موجودًا، وهو **(أل)** العهدية؛ فإنها تشير إلىٰ معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في **(هنا)** ونحوها حسية، وفي **(أل)** العهدية ذهنية لم يرتضِ المحققون ذلك.

- **سبب إعراب (هذين، وهاتين):**

إنما أعربت **(هذان، وهاتان)** مع تضمنهما لمعنى الإشارة، لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما علىٰ صورة المثنى، والتَّثنِيَة من خصائص الأسماء.

وللنحاة في **(هذين، وهاتين)** نصبًا وجرًّا، و**(هذان، وهاتان)** رفعا مذهبان:

أحدهما: أنها مثنيات حقيقة، وأنها معربات بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا كسائر المثنيات، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية.

الثاني: أنها ليست مثنيات حقيقة، وأنها مبنية، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين:

● **الوجه الأول**: أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقيل في حالة الرفع: **(هذيان، وهاتيان)**، كما يقال: **(فتيان)** مثنى **(فتى)**، ولقيل في حالتي النصب والجر: **(هاذيين، وهاتيين)** كما يقال فتيين.

● **الوجه الثاني**: أن من شروط التثنية الحقيقية قبول التنكير، ألا ترىٰ أنك لا تثني **(زيدًا)** العلم حتىٰ تعتقد تنكيره، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه **(أل)** فقلت: **(الزيدان، والزيدين)**، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال، فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لم يصح أن يقال: إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء.

وغاية ما في الباب أن العرب قد وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى (**هذان، وهاتان**)، وله في حالتي النصب والجر (**هذين، وهاتين**)، فهي ألفاظ موضوعة علىٰ صورة المثنى في بادئ الأمر، ونفس ما قيل علىٰ (**هذين، وهاتين**) يقال علىٰ (**اللذين، واللتين**) في النصب والجر، و(**اللذان، واللتان**) في الرفع.

٣ ـ الشبه الاعتباري:

وهو الشبه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كأسماء الأفعال نحو: (**هيهات زيد**)، فهو يشبه الحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك.

وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف؛ أي يشبه الحرف فيكون عاملا في غيره. كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وينوب الاسم عن الفعل كـ (**هيهات، وصه، وأوه**) فإنها نائبة عن: (**بَعُد، واسكتْ، وأتوجع**)، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت (**ليت، ولعل**) مثلا، ألا ترىٰ أنهما نائبان عن (**أتمنى، وأترجى**) ولا يدخل عليهما عامل، واحترز بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو: (**ضربا**) في قولك: (**ضربا زيداً**) فإنه ناب عن اضرب، وهو مع هذا معرب، وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه، تقول: (**أعجبني ضربُ زيدٍ، وكرهتُ ضربَ عمرٍو، وعجبتُ من ضربِهِ**).

ـ مذاهب العلماء في إعراب أسماء الأفعال:

وذلك في نحو قولنا: (**هيهات زيد**).

أ ـ الأخفش: (**هيهات**)، اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(**زيد**) فاعل مرفوع بالضمة، وهو الصحيح الذي رجحه العلماء.

ب ـ سيبويه: (**هيهات**) مبتدأ مبني علىٰ الفتح في محل رفع؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، و(**زيد**) فاعل به سد مسد الخبر.

ج ـ المازني: (**هيهات**) مفعول مطلق لفعل محذوف عن معناه، و(**زيد**) فاعل به، كأنه قال: بعد بعدا زيد، وهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام.

٤ ـ الشبه الافتقاري:

وهو شبه الحرف في الافتقار إليه وذلك كـ (**الأسماء الموصولة، وإذ، وإذا، وحيث**)، فإنها مفتقرة في جميع أحوالها إلىٰ الصلة، فلازمت الافتقار وأشبهت الحرف وهو يفتقر افتقارا متأصلا إلىٰ الجملة، ألا ترىٰ أنك تقول: (**جئتك إذ**) فلا يتم معنى (**إذ**) حتىٰ تقول: (**جاء زيد**) ونحوه.

ـ القول في (إذ، وإذا):

إنَّ (**إذْ، وإذا**) ملازمان للإضافة، والإضافة مما يختص بالأسماء، فلماذا لم يعربا كما أعربت (**أي**) الشرطية والاستفهامية لملازمتهما الإضافة ؟

الجواب أن ملازمة الإضافة علىٰ ضربين: الأول: ملازمة الإضافة إلىٰ مفرد، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف، وبسببه أعربت (**أي**)؛ لأنها ملازمة للإضافة إلىٰ مفرد، والثاني ملازمة الإضافة إلىٰ جملة، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف، و (**إذ، وإذا**) يلازمان الإضافة للجملة؛ فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف؛ لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال، فكأنه لا إضافة.

واشترط ابن مالك الأصالة من نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة: ١١٩]. فيوم: مضاف إلي الجملة، مفتقر إلي المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب،ألا تري أنك تقول: (**صمت يوما، وسرت يومًا**) فلا يحتاج إلي شيء.

واحترز بذكر الجملة من نحو: (**سبحان، وعند**) فإنهما مفتقران في الأصالة

لكن إلىٰ مفرد، تقول: (**سبحان الله**)، و (**جلست عند زيد**).

وكلمة (**سبحان**) ملازمة للإضافة إلىٰ مفرد عند أهل اللغة والنحو، وذهب جماعة إلىٰ أن (**سبحان**) يستعمل غير مضاف، واستشهدوا علىٰ استعماله غير مضاف بقول الأعشى ميمون:

قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين، قال ابن سِيْدَة في المخصص: (**وأما سبحان الله فأرى سبحان مصدر فعل لا يستعمل، كأنه قال: سبح سبحانا، وكفر كفرانا، وشكر شكرانا**)، ومعناه معنى التنزيه والبراءة، ولم يتمكن في مواضع المصادر، لأنه لا يأتي إلا مصدرا منصوبا، مضافا وغير مضاف، وإذا لم يضف ترك صرفه فقيل: (**سبحان من زيد**)، أي براءة منه، وبعدها أنشد بيت الأعشى، ثم قال: وقد يجئ سبحان في الشعر منونا كقول أمية:

سَبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُوْدُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُوْدِيُّ وَالجُمُدُ

وإنما أعرب (**اللذان، واللتان، وأي الموصولة**) في نحو (**اضرب أيُّهم أساء**) لضعف الشبه (**بالحرف**) بما عارضه من المجيء علىٰ صورة التثنية (**اللذان، اللتان**) ومن لزوم الإضافة (**أيهم**).

- وزاد ابن مالك في شرح الكافية الشافية:

١ - الشبه الإهمالي:

وهو أن يشبه الاسم الحرف في أنه لا عاملا ولا معمولا، ومُثِّل لذلك بفواتح السور، نحو: (**ألم، ق، ص**)، وهذا جار علىٰ أن أوائل السور لا محل لها من الإعراب لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه إلا رب العالمين.

- **أقوال العلماء في فواتح السور:**

١- أنها في محل رفع علىٰ أنها مبتدأ خبره محذوف.

٢. أنها في محل رفع على أنها خبر مبتدأه محذوف.

٣. أنها في محل نصب بفعل مقدر (**أقرأ أو اقرأ**).

٤. أنها في محل جر بواو القسم المحذوفة.

٢ ـ الشبه اللفظي:

وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، وذلك مثل (**حاشا**) الاسمية فإنها أشبهت (**حاشا**) الحرفية في اللفظ.

هل يجتمع في اسم واحد شبهان فأكثر؟

نعم مثل المضمرات يجتمع فيها:

١ـ الشبه المعنوي: المتكلم والمخاطب والغائب من المعاني التي تتأتى بالحروف.

٢ـ الشبه الافتقاري: لأن كل ضمير يفتقر افتقارا متأصلا إلى ما يفسره.

٣ـ الشبه الوضعي: فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فهو محمول عليه اطرادا للباب على وتيرة واحدة.

٢ ـ المعرب من الأسماء

عرفنا أن الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء على المذهب الصحيح عند جمهور النحويين، وأن الحروف مبنية بلا خلاف، ولذا لا يسأل عن علة إعراب الأسماء بل يسأل عن علة بنائها، ولا يسأل عن علة بناء الأفعال بل يسأل عن علة إعرابها، والأسماء المعربة منها المتمكن وغير المتمكن، والصحيح والمعتل، وهو ما سوف نعرض له بإذن الله.

ـ الأصل: الإعراب أم البناء؟

مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونَقَلَ ضياء الدين بن الْعِلْجِ في (**البسيط**) أن

بعض النحويين ذهب إلىٰ أن الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء.

يقول ابن مالك:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

والمعرب من الأسماء خلاف المبني، وهو ما سلم من مشابهة الحرف وينقسم من حيث الصحة والاعتلال إلىٰ نوعين:

١ ـ **صحيح** وهو ما ليس آخره حرف علة، أي يظهر إعرابه، نحو: (**أرض**)، تقول: (**هذه أرضٌ، ورأيت أرضًا، ومررت بأرضٍ**).

٢ ـ **معتل** وهو ما كان آخره حرف علة، وحروف العلة هي: (**واى**)، أي لا يظهر إعرابه نحو: (**سما، والفتى**)، تقول: (**جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى**)، ونظير الفتى في تقدير الحركات (**سُما (وهي لغة في الاسم**)، وهدى).

وينقسم الاسم المعرب من حيث التمكن في باب الاسمية وعدم التمكن إلى:

أ ـ **متمكن أمكن**: وهو المنصرف نحو: (**زيدٌ، وعمرٌو**)، وهو الذي يدخله التنوين إذا خلا من (**أل، أوالإضافة**)، ويرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة.

ب ـ **متمكن غير أمكن**: وهو غير المنصرف، نحو: (**أحمد، وفاطمة، ومصابيح**)، وهو الذي لا ينون، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بـ (**أل، أو الإضافة**)، حيث يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

٣ ـ المعرب والمبني من الأفعال

قلنا أن الأفعال مبنية، ولذا لا يسأل عن علة بنائها؛ لأنها الأصل، فالماضي والأمر مبنيان علىٰ المذهب الصحيح الذي يرى الفعل الأمر مبنيا، ويراه البعض

معربا، أما المضارع فمعرب، ولذا يسأل عن علة إعرابه.

يقول ابن مالك:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وأَعْرَبُوا مضارعًا إنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إناثٍ: كَـ (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

- **والفعل ضربان:**

١ ـ مبني: وهو الأصل؛ والمراد بالأصل في هذا الموضع الغالب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، وكل شيء جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر، وكل شيء جاء على خلاف الأصل لزم أن يُسْأل عن علة خروجه عن الأصل، ولهذا يُسْأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز إلى الإعراب، وكان الأصل في الاسم الإعراب لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية و المفعولية.

والأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون لخفته، فما بُنِي على حركة غير السكون يسأل فيه سؤالان:

أولهما: لماذا بُنِيَ على حركة، ولم يُبْنَ على السكون؟

الثاني: لماذا خُصِّصت هذه الحركة، ولم تخصص حركة أخرى؟ فلو اختار الفتحة مثلا، سُئِلَ: لماذا اخترتَ الفتحة، ولم تخترْ الضمة؟، وهكذا...

والجواب: أن سبب بناء الفعل الماضي على حركة ولم يبن على السكون؛ كونه أشبه الفعل المضارع في وقوع كل منهما صفةً وصلةً وحالا وخبرا، وإنما كان بناؤه على الفتح؛ لكون الفتح أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلا بسبب دلالته على شيئين هما: الحدث، والزمان، فلو أنه بُني على الضم لاجتمع فيه

ثقيلان، فطلبوا في نطقهم التخفف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحًا.

٢ ـ ومعرب: وهو بخلافه، وهو أصل في الأسماء فرع في الأفعال، كما هو مذهب البصريين.

ـ علة إعراب الفعل المضارع:

علة إعراب المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما تتوارد عليه المعاني التركيبية، التي لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد علىٰ الاسم فمثل: (**الفاعلية، والمفعولية، والإضافة**)، وذلك في نحو قولك: (**ما أحسن زيد**)؛ فإنك لو رفعت زيدًا لكان فاعلًا، وصار المراد نفي إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد به التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد علىٰ الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعا، أوعن الأول منهما وحده، أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: (**لا تُعْنَ بالجفَاء وَتَمْدَح عمرا**)، فإنك إن جزمت (**تمدح**)، لكنت منهيًا عنه استقلالًا، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء، ولا أن تمدح عمرًا، وإن رفعت (**تمدح**)، لكان مستأنفًا غير داخل في حكم المنفي، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبته لكان معمولًا لـ (**أن**) المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفردًا جاز.

ـ المبني من الأفعال نوعان:

أحدهما: ما اتُّفق علىٰ بنائه، وهو الماضي، وبناؤه علىٰ الفتح، كـ (**ضَرَبَ، وانطلقَ**)، ما لم يتصل به واو جمع فيُضم، ولا ضمير رفع متحرك فيُسَكَّن، نحو: (**ضربْتُ، وضربْتَ، وضربْتِ، وضربْنَا**)، فالسكون عارض، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات لأنهما؛ أي: الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة،

وكذلك ضمة (ضربوا) عارضة لمناسبة واو الجماعة.

- **المقصود بالقول: (الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة):**

اعتبر النحاة الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة: لشدة ارتباط أحدهما بالآخر، ولأنه لا يمكن أن يستغني الفعل عن الفاعل أصلًا، وهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا، فإذا رأيت في الكلمة أربع متحركات فاعلم أن لذلك علة، ومن ذلك قولهم: (**بَقَرَةٌ، وشَجَرَةٌ، وكَلِمَةٌ**)، فإن هذه التاء علىٰ نية الانفصال والطرح، فلم يعتبروها من حروف الكلمة، ومن ذلك قولهم: (**عُلَبِط، وهُدَبِد**)، فإن أصل هاتين الكلمتين: (**علابط، وهدابد**) فحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت، وأنهم إذا قالوا: (**ضربْتُ، وضربْنا، وضربْن**) بإسناد الفعل إلىٰ ضمير الرفع المتحرك سكّنوا آخر الفعل، فإذا أرادوا المفعول قالوا: (**ضربَنَا زيدٌ**) فلم يسكنوا آخر الفعل، بل أبْقَوه علىٰ فتحه؛ لأن الفعل والمفعول ليستا كالكلمة الواحدة، ويقولون: (**ضربَك، وضربَه، وضربَها**) بفتح الباء فيهن.

والثاني: ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر،وهو مبني عند البصريين، معرب عند الكوفيين، فأصل فعل الأمر عند الكوفيين نحو: (**اضربْ**) مجزوم بلام الأمر مقدرة، فحذفت اللام تخفيفًا، فصار تضربْ، ثم حذف حرف المضارعة قصدًا للفرق بين الأمر والمضارع المجزوم، فاحتيج بعد حذف المضارعة إلىٰ همزة وصل توصلًا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار اضربْ، وقد ارتضى ابن هشام مذهب الكوفيين في كتابه (**مغني اللبيب**)، وفي هذا من التكلف ما لا يخفى.

- **بناء الأمر علىٰ ما يجزم به مضارعه:**

المضارع إذا تقدمه حرف جازم يجزم بالسكون إذا كان صحيح الآخر نحو: (**لم يضربْ**)، وكذا فعل الأمر يجزم بالسكون نحو: (**اضربْ**)، ويجزم المضارع

بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: (**لم يضربا**)، وكذا الأمر (**اضربا**)، ويجزم المضارع بحذف حرف العلة من آخره إذا كان معتل الآخر، نحو: (**لم يغزُ**)، وكذا الأمر نحو: (**اغزُ**).

● **المعرب من الأفعال:**

الفعل المعرب هو الفعل المضارع، نحو: (**يقوم**)، لكن بشرط سلامته من نون الإناث، ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: ٢٢٨]، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝﴾[الهمزة: ٤]، ولا فرق بين نون التوكيد الخفيفة والثقيلة فالفعل معها مبني نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[العلق: ١٥]، وقوله: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ولا فرق بين أن يكون اتصال نون التوكيد ومباشرتها بالفعل المضارع بين أن تكون ملفوظًا بها نحو: (**لَيُنبذَنَّ، لَنَسفَعًا**)، وأن تكون مقدرة كما في قول الأضبط بن قريع:

لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

فأصل قوله لا تهين (**لا تهينن**) بنونين أولاهما نون الكلمة، والثانية نون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًّا على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول: (**لا تهنْ**)، بحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين ـ وهما الياء و آخر الفعل ـ ثم يكسر آخر الفعل تخلصًا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي هي في أول (**الفقير**)؛ لأن ألف الوصل لا يعتد بها، إذ هي غير منطوق بها، فلما وجدناه لم يَحْذِف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوي بها.

- **علة بناء الفعل المضارع:**

علة بناء الفعل المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي، فنحو: **(يُرْضِعْنَ)** أشبه **(أَرْضَعْنَ)**، وذهب السهيلي، وابن درستويه، وابن طلحة إلىٰ أن المضارع مع نون النسوة معرب علىٰ ما استقر له من الإعراب، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة الماضي جزءًا منه؛ فتقول في نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[البقرة: ٢٣٣]، يرضعن: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها شبه يرضعن بـ **(أرضعن)** في أن النون قد صارت فيه جزءا منه، وأما علة بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد المباشرة فتركبه مع النون كتركب خمسة عشر.

- **علة إعراب الفعل المضارع مع نون التوكيد غير المباشرة:**

وأما النون غير المباشرة فإن الفعل المضارع معرب معها تقديرًا، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾[آل عمران: ١٨٦]، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[مريم: ٢٦]، و﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[يونس: ٨٩]، وسبب إعراب الفعل المضارع مع نون التوكيد غير المباشرة؛ لأنه فصل بينه وبين النون بفاصل وهو: **(واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة)**، نحو: **(هل تضربانِّ، وأصله: (هل تضربانِنَّ)** فاجتمعت ثلاث نونات؛ فحذفت الأولىٰ - وهي نون الرفع - كراهة توالي الأمثال؛ فصار **(هل تضربانِّ)**.

وذهب الأخفش إلىٰ أن الفعل المضارع مبني مع نون التوكيد، سواء اتصلت به النون أو لم تتصل به، ونقل عن بعض النحاة أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

٤ ـ الحروف

يقول ابن مالك:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

والحروف كلها مبنية، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلىٰ الإعراب، نحو: (**أخذت من الدّراهم**) فالتبعيض مستفاد من لفظ (**من**) بدون الإعراب.

علامات البناء والإعراب

١ ـ علامات البناء

كما أن للإعراب علامات فإن للبناء أيضًا علامات، وهي: (**الفتح، والكسر، والضم، والسكون**)، وعلامات الإعراب أصلية وفرعية، أصلية وهي: (**الضمة، والفتحة، والكسرة، وحذف الحركة**)، وفرعية وهي: (**الواو، والألف، والياء، وحذف حرف العلة**).

يقول ابن مالك:

وَمِنْهُ ذُوْ فَتْحٍ وَذُوْ كَسْرٍ، وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ كَمْ

ـ أنواع البناء أربعة:

الأول: السكون: وهو الأصل؛ لأنه أخف من الحركة، ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، ويسمىٰ أيضا وَقْفًا، ولخفته دخل في أنواع الكلم الثلاث: (**الاسم، والفعل، والحرف**)، نحو: (**هَلْ، وقُمْ، وكَمْ**).

الثاني: الفتح: وهو أقرب الحركات إلىٰ السكون، ولذا دخل أنواع الكلم الثلاث: (**الاسم، والفعل، والحرف**)، نحو: (**سوفَ، وقامَ، وأينَ**).

الثالث: الكسر: ولثقله لم يدخل الفعل، ودخل في الحرف والاسم، نحو: (**لام الجر، وأمسِ**).

الرابع: الضم: ولثقله أيضًا لم يدخل علىٰ الفعل، وإنما دخل علىٰ الاسم والحرف، نحو: (**مذُ، منذُ**) في لغة من جرّ بهما أو رفع، فإن الجارة حرف والرافعة اسم، أي إن جرت الاسم فهي حرف.

٢ ـ علامات الإعراب

إن للإعراب علامات كثيرة منها علامات إعراب أصلية وأخرىٰ فرعية، وتفصيل ذلك كالآتي:

يقول ابن مالك:

وَالْرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا
وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرْ كَسْرًا، كَـ«ذِكْرُ اللّٰهِ عَبْدَهُ يَسُر»
وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ، نحوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

ـ أنواع الإعراب أربعة:

الأول: الرفع: ويقع في الاسم والفعل، نحو (**زيدٌ يقومُ**).

الثاني: النصب: ويقع في الاسم والفعل، نحو (**إنّ زيدًا لن يقومَ**).

الثالث: الجر: في اسم نحو: (**لزيدٍ**).

الرابع: الجزم: ويقع في الفعل، نحو: (**لم يقمْ**).

ولهذه العلامات الأربعة علامات أصول، وهي: (**الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم**).

ـ وعلامات فروع عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

١ـ الأسماء الستة. ٢ـ المثنى.

٣ـ جمع المذكر السالم. ٤ـ جمع المؤنث السالم.

٥ـ الممنوع من الصرف. ٦ـ الأفعال الخمسة.

٧ـ الفعل المضارع المعتل الآخر.

المبحث الثالث

الإعراب بالنيابة

الإعراب بالنيابة من أهم أبواب النحو، وذلك لأنه دقيق المقصد كثير القضايا، ومنه ما يعرب من الأسماء بالنيابة، ومنه ما يعرب من الأفعال بالنيابة، فقد ينوب حرف عن حركة نحو الواو في الأسماء الستة وجمع المذكر السالم تنوب عن الضمة، والألف تنوب عن الضمة في المثنى وعن الفتحة في الأسماء الستة، والياء تنوب عن الكسرة في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر، وعن الفتحة في المثنى وجمع المذكر السالم في حالة النصب، وقد تنوب حركة عن حركة نحو الكسرة في جمع المؤنث تنوب عن الفتحة، والفتحة في الممنوع من التنوين (**الصرف**) تنوب عن الكسرة.. وهكذا.

● **وينقسم الإعراب بالنيابة عدة أقسام:**

١ ـ ما يعرب من الأسماء بالنيابة:

أولا: نيابة حرف عن حركة

الأسماء الستة

هي مجموعة أسماء تعارف عليها العرب وأعربوها إعرابًا مخصوصًا، هو الإعراب بالحروف كعلامة فرعية نيابة عن الحركات وهي الحروف الأصلية، وذلك بشروط وضعوها، وهذه الأسماء هي: (**أب، وأخ، وحم، وفو، وذو، وهنو**).

وأغلب النحاة جعلوها خمسة أسماء فقط حيث أخرجوا منها (**هن**)، والهَنُ قيل: اسم لما يستقبح ذكره من الرجل و المرأة. وهو كناية عن أسماء الأجناس. ومن ذلك قول النبي الكريم: «**مَنْ تَعَزَّىٰ بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا**

تَكْنُوا»[أخرجه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح برقم (٤٩٠٢)]، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه: (**دعا بدعائها فقال: «يا لفلان»**)، والغرض أن يدعو إلىٰ العصبية القبلية التي جهد النبي ﷺ جهده لمحوها، ومعنى (**أعضوه بهن أبيه**) أي قولوا له: (**اعضض هن أبيك**) بلفظ صريح مبالغة في التشنيع عليه، أو اسم للمال، وقيل للشيء التافه وعكسه، وذهب أصحاب هذا الرأي إلىٰ أن استعمال هذا الاسم ناقصًا أفصح، وإعرابه يكون بالحركات الظاهرة علىٰ النون رفعا ونصبا وجرا، ولا يكون في آخره حرف علة، وقل معاملته معاملة باقي الأسماء.

وأصحاب هذا الرأي هم ابن مالك في ألفيته، وابن عقيل في شرحه علىٰ الألفية، وابن هشام في كتابيه: (**قطر الندى، وشذور الذهب**)، وأسقطه نهائيًا كل من الفراء، والزجاجي، ونحن نميل إلىٰ ما ذهب إليه ابن مالك وتابعيه.

والأسماء الستة المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، وهي: (**الأب، والأخ، والحم، والهن، وذو بمعنى صاحب، والفم خالية من الميم**).

ـ شروط إعمال الأسماء الستة:

يشترط لإعراب الأسماء الستة بالحروف شروط أربعة عامة في جميعها، وشرط خاص بكلمة (**ذو**)، وشرط خاص بكلمة (**فم**).

يقول ابن مالك:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ ـ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذَاكَ (ذُو): إنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالفَمُ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا للِيا، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتَلا

ـ فالشروط الأربعة هي: ـ

الأول: أن تكون تلك الأسماء مفردة، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي

حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[القصص: ٢٣]، و﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، و﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١]، فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثني بالألف رفعا، وبالياء نصبًا وجرًّا، تقول: (**حضر أبوان، ورأيتُ أبوين، وسلمت علىٰ أبوين كريمين**).

أما إن كانت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة. تقول: (**هؤلاء آباءٌ كرامٌ، وجَالسْ آباءً صالحين، واستمعْ إلي آباءٍ كرام**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الحجرات: ١٠]، و﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

الثاني: أن تكو ن مُكبرةً، قال المصطفى في خطبة الوداع: «**يَاأَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُم وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ كُلُّكُم لِآدَمَ وَآدَمَ مِنْ تُرَابٍ**»[أخرجه الإمام أحمد برقم (٢٢٩٧٨)]، فلو كانت مصغرة: أعربت بالحركات الظاهرة، تقول: (**حضر أُبَيك وأُخَيك، واحترمْ أُبَيكَ وأُخَيك، وسَلِمْ علىٰ أُبَيْك وأُخَيك**).

الثالث: أن تكون مضافةً: كأن تقول: (**هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾[يوسف: ١٦] و﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[المائدة: ٣٠].

ونحو قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

فإن كانت غير مضافة أعربت بالحركات الظاهرة، تقول: (**هذا أبٌ فاضلٌ، وأخٌ كريمٌ، ورأيت أبًا فاضلًا، وأخًا كريمًا، وأُعجبتُ بأبٍ فاضلٍ، وبأخٍ كريمٍ**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾[يوسف:٧٨].

الرابع: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فلو أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة علىٰ الياء. تقول: (**أبي يُحِبُ الضعفاءَ، وإنَّ أبي يكرمهم، اقْتَدِ**

بأبي في ذلك)، قال تعالىٰ: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، و﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥].

ـ وأما الشرط الخاص بكلمة (ذو).

يشترط في **(ذو)** أن تكون بمعنى صاحب نحو: **(والدي ذو فضل كبير)**، أي صاحب فضل، و**(شاهدتُ صديقا ذا هِمَةٍ)**، أي صاحب همة، و **(أُعْجِبْتُ بصديقٍ ذي أدبٍ)**، أي صاحب أدب، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[البقرة: ٢٥١]، أي صاحب فضل، وقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾[الإسراء: ٢٦]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

ويشترط في **(ذو)** أن تضاف إلىٰ اسم جنس ظاهر مما لا يصح أن يوصف به نحو: **(العقل، والكرم، والحلم، والفضل، والمال، والخلق، والمروءة، والثروة، والمكانة، والمنصب.... إلخ)** فلا يصح أن تضاف إلىٰ العلم، ولا إلىٰ الضمير لأن هذا نادر في اللغة، نحو: **(حضر ذو محمد، وجاء ذوك)**.

ـ سبب اختيار النحاة لـ (ذو) دون غيرها.

إن النحاة أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس؛ أي يجعلوها صفات، فلم يتيسر لهم ذلك؛ لأن النعت لا يكون إلا مشتقًا أو مُئوَّلًا بالمشتق، فاتخذوا كلمة **(ذو)** وصلة وذريعة إلىٰ الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتيج في الوصف به إلىٰ وصلة، ومن هنا نعلم أن **(ذو)** لا تضاف إلىٰ الأعلام، ولا إلىٰ الضمائر، ولا إلىٰ الصفات، ولا إلىٰ الجمل، وقد وردت إضافتها إلىٰ العلم قليلا في نحو: **(إن اللَّه ذو بكة)**، ووردت إضافتها إلىٰ جملة شذوذا في نحو قولهم: **(اذهب بذي تسلم)**، وورد إضافتها إلىٰ الضمير شذوذا في قول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه

- **الفرق بين (ذو) الصاحبية، والطائية.**

هناك بون شاسع بين **(ذو)** التي بمعنى صاحب، وهي تعمل عمل الأسماء الستة، و**(ذو)** الطائية الموصولة والتي تكون بمعنى الذي، فإن جاءت ذو بمعنى اسم الموصول **(الذي)** بنيت علىٰ سكون الواو - علىٰ الأصح -، وذلك مثل: **(جاءني ذو خطه جميل، وكافأت ذو خطه جميل، وأعجبت بذو خطه جميل)**، وهاك التفصيل في **(ذو)** الطائية.

- **ذو الطائية:**

إن كانت **(ذو)** موصولة أي: بمعنى الذي - وتسمي **(ذو)** الطائية -، فلا تعمل عمل الأسماء الستة؛ لأنها لا تُفْهِمُ صُحْبَةً، بل هي بمعنى الذي، وتكون مبنية، وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا، قال الشاعر:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: بئري الذي حفرته، والذي طويته، ونحو قول منظور بن سحيم الفقعسي:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُوْنَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُوْ عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

قوله: **(فحسبي من ذو عندهم)**،وردت هذه الرواية بالواو مع أن الكلمة في محل جر بـ **(من)**، واستُدل بهذه الرواية علىٰ أن **(ذو)** الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات، ومنهم من رواها: **(فحسبي من ذي عندهم)** بالياء، واستدل بهذه الرواية علىٰ أن **(ذو)** الموصولة تعامل معاملة **(ذو)** التي هي من الأسماء الستة، ومعنى هذا أنها معربة، وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، والذي عليه جمهور النحاة أنها مبنية.

- **وأما الشرط الخاص بكلمة (فو).**

يشترط أن تكون خالية من الميم، نحو: **(هذا فوه، ورأيتُ فاه، ونظرتُ إلىٰ**

فيه)، قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾[الرعد: ١٤]، فإن لم تَزُلْ منه الميم أعرب بالحركات، نحو: (**هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ونظرتُ إلىٰ فم**)، وتستعمل كلمة (**فم**) بالميم مضافة، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة، فأما استعمالها مضافة فنحو قول رسول اللّٰه ﷺ: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللّٰهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**»[أخرجه البخاري برقم (١٩٠٤)، ومسلم برقم (١١٥١)]، ونحو قول الراجز:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ

ومن مجيئها غير مضافة قولهم: (**هند أطيب الناس فمًا**) وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتى والعصا في قوله:

يَا حَبَّذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالفَمَا ... وَالجِيدُ والنَّحْرُ وَثَدْيٌ قَدْ نَمَا

- **اللغات في الأسماء الستة:**

لغات العرب التي نقلها النحاة في الأسماء الستة ثلاث لغات هي:

- **اللغة الأولىٰ: هي لغة التمام:**

وهي أن تعرب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات، بالواو في حالة الرفع، نحو (**هذا أبوك وأخوك وحموك**)، والألف في حالة النصب، نحو (**رأيتُ أباك وأخاك وحماك**)، والياء في حالة الجر، نحو: (**تحدثتُ إلىٰ أبيك وأخيك وحميك**).

- **اللغة الثانية: هي لغة القصر:**

يقول ابن مالك:

وَفِي أَبٍ وَتَالِيهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وهي أن تلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال الثلاث فتكون معربة بحركات مقدرة علىٰ الألف، تقول: (**هذا أباك، ورأيتُ أباك، وتحدثتُ إلىٰ**

أباك)، وهذه لغة قوم من العرب، واشتهرت نسبتها إلىٰ بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها، وقد تكلم بها في الموضعين النبي الكريم، وذلك في قوله: «**مَا صَنَعَ أَبَا جَهْلٍ؟**»، وقوله: «**لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَة**»[أخرجه أحمد (١٥٨٦١)، وأبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠)، والنسائي (١٦٧٩)]، وعلىٰ هذه اللغة قال الإمام أبوحنيفة **(لا قَوَدَ فِي مِثْقَلٍ وَلَو ضَرَبَهُ بأبا قبيس)** وأبو قبيس جبل معروف.

وعلى هذه اللغة قال أبي النجم العجلي:

وَاهًا لِرَيَّا ثُمَّ وَاهًا وَاهَا فَهِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا
لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرضِي بِهِ أَبَاهَا
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

نرى الشاعر يقول: **(ليت عيناها)** فيلزم المثنى الألف في حالة النصب، ويعطف عليه **(وفاها)** بالألف، ويقول: **(وأبا أباها)** فلو كان كلامه بلغة التمام لقال: **(وأبا أبيها)** وأيضا قال: **(قد بلغا في المجد غايتاها)** ولو تكلم باللغة السائدة لقال:**(غايتيها)**. وقول بعضهم: **(مُكْرَهٌ أخاك لا بطلٌ)**، حيث قال: **(أخاك)** أتىٰ بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع سواء أجريت علىٰ مذهب البصريين فجعلت **(أخاك)** مبتدأً مؤخرًا، أم أجريت علىٰ مذهب الكوفيين فجعلت **(أخاك)** نائب فاعل بمكره سدَّ مسد الخبر - ومجيء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل علىٰ أن المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة علىٰ الألف كالأسماء المقصورة، وقولهم للمرأة: **(حماة)**، وللذكر **(حما)** بالألف المقصورة، كما قالوا: **(فتى، وفتاة)**، وقد ورد في ذلك قول الراجز:

إِنَّ الحَمَاةَ أُوْلِعَتْ بِالكَنَهْ
وَأُوْلِعَتْ كَنَتُهَا بِالْهَنَهْ

والكنة، اسم امرأة الابن، ووجه الاستدلال به أنهم إذا قالوا للأنثى **(حماة)** فإنهم يقولون للمذكر **(حما)** - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا: **(فتى، وفتاة)**، ونحن نعرب الفتى بحركات مقدرة على الألف، ونعرب الفتاة بحركات ظاهرة على التاء؛ لأن الإعراب الذي كان على ألف الفتى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هي آخر الكلمة.

- **اللغة الثالثة: لغة النقص:**

يقول ابن مالك: ~~~~

أبٌ أخٌ حَـمٌ كَـذاكَ وَهَـنُ والنقصُ في هَذا الأخِيرِ أَحْسَنُ

ولغة النقص تعني إعراب الأسماء الستة بحركات أصلية ظاهرة على آخرها حتى وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم؛ وهي بحذف الأحرف الثلاثة والإعراب بحركات ظاهرة فتقول **(هذا أبُك، ورأيتُ أبَك، ومررتُ بأبِك)**، ويقال في تثنية الأب: **(أبان)**، وفي تثنية الأخ: **(أخان)** جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يكترثوا باللام المحذوفة، وذلك كما قيل في تثنية **(يدٍ، ودمٍ)**: **(يدان، دمان)**، وقيل في جمعه جمع مذكر سالمًا - مع أنه ليس وصفًا ولا علمًا - **(أبون، وأبين)**، وقول بعضهم في التثنية **(أبان)** و**(أخان)** إذ الأتمُّ القولَ: **(أبوان وأخوان)**، وهذا من لغة العرب، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

قال أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: (**العرب تقول: هذا أبوك، وتقول: هذا أباك، وتقول: هذا أبك، فمن قال: هذا أبوك، أو قال: هذا أباك، قال في التثنية: هذان أبوان، ومن قال: هذا أبك، قال في التثنية: هذان أبان**)، وهذا من لغة النقص.

واللغة الفصيحة في **(الهن)** هي لغة النقص التي وردت في الحديث، والإتمام

جائز ولكنه قليل جدًا نحو: (**هذا هنوه،ورأيتُ هناه، ونظرت إلىٰ هنيه**) ولقلة هذه اللغة لم يطلع عليها الفراء (**أمير المؤمنين في النحو**) ولا الزجاجي، فأنكروا جواز الإتمام، وادّعيا أن الأسماء التي تعرب بالحروف خمسة لا ستة. وهما محجوجان بنقل سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة علىٰ من لم يحفظ.

ويجوز النقص في (**الأب، والأخ، والحم**)، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي ٱلْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

قوله: (**بأبه**)، وقوله: (**يشابه أبه**) حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولىٰ بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلىٰ ضمير الغائب، وهي لغة من لغات العرب في الأسماء الستة يعربونها بالحركات، وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم، وقصرهن من نقصهن أولى، أي أن القصر في الأسماء الستة أكثر من النقص.

٢ ـ المثنى

المثنى: هو اسم مفعول من ثنيت الشيء إذا عطفت بعضه علىٰ بعض، سُميت به الصيغة المعروفة، وحدُّه: هو لفظ دال علىٰ اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، كـ(**الزيدان، والهندان**)،إذ كل منهما قابل للتجريد من هذه الزيادة وعطف مثله عليه، والأصل: (**زيد وزيد، وهند وهند**).

ومنه قول الراجز:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَكَانٍ ضَنْكِ
كِلاهُمَا ذُو أَشَرٍ وَمَحْكِ

ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهة التطويل والتكرار، ومن المعلوم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء، والمثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما

قبلها المكسور ما بعدها، نحو: (**جاء الطالبانِ، ورأيتُ الطَّالبَيْنِ، ومررتُ بالطالبَيْنِ**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[المائدة: ٢٣]، و﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾[الزخرف: ٣١]، ودال علىٰ اثنين يدخل فيه (**شفع، وزوج**)، ويخرج (**اثنان، واثنتان**)؛ لأنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، وألا يتصف الاسم بالوحدانية بل لابد أن يكون له شبيه ونظير في الأصل، فلا يجوز تثنية لفظ الجلالة (**اللّٰه**)، ولا (**الرحمن**) علما علىٰ المولى ـ سبحانه ـ ويثنى ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كـ (**القمرَيْنِ**)، فإنه صالح للتجريد، فنقول: (**قمر**)، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله، نحو:(**قمر، وشمس**)، وهو المقصود بقولهم (**القمرين**).

من العرض السابق يمكن استخلاص شروط الاسم الذي يراد تثنيته:

يشترط في الاسم الذي يراد تثنيته ثمانية شروط عند الجمهور، جمعها بعض الفضلاء قائلا:

شَرطُ المُثنَّى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبَا ... وَمُفْرَدًا مُنَكَّرًا مَا رُكِّبَا

مُوَافِقًا فِي اللفظِ وَالمَعْنَى لَهُ ... مُمَاثِلًا لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

ـ الشرط الأول:

أن يكون معربا، قال تعالىٰ: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[النساء: ١٣٦ والأنعام: ١٥١ والإسراء: ٢٣] ، و ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[البقرة: ١٢٨]، فلو كان مبنيا خرج عن التثنية أما: (**هذان، وهاتان، واللذان، واللتان**)، فهذه الألفاظ الأربعة أتت علىٰ صيغة المثنى المعرب، واختلف العلماء هل هي مبنية أم ملحقة بالمثنى؟

ذهب البعض إلىٰ أنها ليست معربة علىٰ التحقيق؛ لأن مفرد (**ذان**): (**ذا**)، وهو مبني وجمعه (**هؤلاء**)، وهو مبني أيضا، ومفرد (**اللذان**): (**الذي**)، وجمعه

(الذين)، وهو مبني أيضا، فحقه البناء، وذكر البعض إنها ملحقة بالمثنى، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

ـ الشرط الثاني:

الإفراد، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[الزخرف: ٣١]، فلا يثنى المثنى ولا المجموع جمع تذكير أو تأنيث أو تكسير.

ـ الشرط الثالث:

التنكير، فإن كان نكرة في الأصل فذاك قال تعالىٰ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾[المائدة: ٢٣]، و﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[يوسف: ٣٦]، وإن كان معرفة كالعلم أو المحلى بـ **(أل)** فإنه يفترض تنكيره والجهل به قبل التثنية ثم يثنى، فإن أريد تعريف المثنى أدخل عليه الألف واللام؛ ليصير معرفة بالأداة فتقول: **(المحمدان، والخالدان، والبكران)**.

ـ الشرط الرابع: عدم التركيب.

والمركب ثلاثة أنواع:

أ ـ المركب الإسنادي، نحو **(شاب قرناها)**، و **(تأبط شرا)** وهذا النوع لا يجوز تثنيته بالإجماع. وإذا أردنا شخصين اسم كل واحد منهما **(تأبط شرا)** قلنا: **(ذوا تأبط شرًّا)**.

ب ـ المركب المزجي نحو: **(معديكرب)**، و**(قاضي خان)**، و**(قالي قلا)**، و**(بعلبك)**، وهذا النوع مختلف في جواز تثنيته. والصحيح عدم الجواز.

ج ـ المركب الإضافي: نحو: **(عبد الله)**، و**(عبد الرحمن)**، وهذا النوع لا تثنى جملته. ولكن يثنى صدره ويضاف إلىٰ عجزه فتقول: **(عبدا الله، وعبدا الرحمن)**.

- **الشرط الخامس:**

أن يكون لمسمى المثنى فرد ثان أو أكثر في الوجود، فإن لم يكن له فرد ثانٍ كـ(**الشمس، والقمر**) لم تجز تثنيته إلا بتأويل. نحو: شمسان لـ (**الشمس والفتاة الحسناء**).

- **الشرط السادس:**

أن يكون ذلك الفرد الثاني موافقًا للأول في اللفظ. فإن كان لكل واحد منهما لفظ غير الآخر مثل: (**الأب والأم، والأب والجد**)، و(**الشمس والقمر**)، و(**أبي بكر وعمر**)، و(**القمر ووجه الحسناء**)، لم تجز تثنيته إلا بتأويل فتقول: (**الأبوان، والشمسان، والعمران، والقمران**).

- **الشرط السابع:**

أن يكون الفرد الثاني موافقا للأول في معنى اللفظ، فإن كان اللفظ يطلق علىٰ أحدهما حقيقة وعلىٰ الآخر مجازًا، كلفظ البحر الذي يطلق علىٰ البحر المعروف حقيقة وعلىٰ العالم المتبحر في العلوم مجازا، وكلفظ الشمس والقمر اللذين يطلقان علىٰ الكوكبين المعروفين كما يطلقان علىٰ الوجوه الحسان، فإن كثيرا من النحاة لا يجيزون تثنية هذا النوع؛ لما يلزم عليه من إطلاق اللفظ حقيقة ومجازا في آن واحد، ولكن المحققين من النحاة أجازوا ذلك. فقد قالت العرب: (**القمران**)، وهم يريدون: (**الشمس والقمر**)، وقالوا ذلك وهم يريدون: (**قمر السماء، ووجه الحسناء**)، وقالوا: (**الأبوان**)، وهم يريدون: (**الأب، والأم**)، أو (**الأب، والجد**)، وقالوا: (**العمران**)، وهم يريدون: (**أبا بكر وعمر**)، وقالوا: (**القلم أحد اللسانين**) ونحو قول اللّٰه ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف: ٦]، فالذين لا يجيزون تثنيه ذلك يقولون هو ملحق بالمثنى، والمجيزون يقولون أنه من باب التغليب حاصله أن المتكلم غلب أحد الاسمين علىٰ الآخر

لنكته.

- **الشرط الثامن:**

أن لا يستغنى عن تثنية الاسم بتثنية ما هو في معناه، فإنهم لم يثنوا **(سواء)** اكتفاء بتثنية **(سيّ)** فقالوا: **(سيّان)** ولم يقولوا: **(سواءان)**، و **(بعض)** فقد اكتفوا بتثنية **(جزء)** عن تثنية **(بعض)** فقالوا **(جزءان)**، واكتفوا بثمانية عن تثنية أربع، وحكموا بالشذوذ على قول الشاعر:

فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَجْعَلْ الحُبَّ بَيْنِي وَبَيْنِها سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلَدَا

- **أسماء لازمت المثنى:**

هناك أسماء في آخرها زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدا. فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات: **(رُجْلان، وشَبْعَان، وجَوْعَان، وسَكْرَان، ونَدْمَان)**، ومثاله من الأعلام: **(عثمان، وعفّان، وحسّان)** وما أشبه ذلك، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعدا فمثاله: **(صُنْوان، وصُردان، ورُغفان، وجُرْذان)**، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كل حال؛ لأنها نون الصيغة، وليست النون القائمة مقام التنوين.

- **الملحق بالمثنى:**

يقول ابن مالك:

بِالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى، وَكِلا إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا

كِلْتَا كَذَاكَ، اثْنَانِ واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

- **حملوا على المثنى أربعة ألفاظ هي:**

١- **(اثنان، واثنتان)** مطلقًا، وذلك لأن هذين الاسمين اختل فيهما شرط من

شروط التثنية وهو: أن يكون للمثنى مفرد من لفظه ومعناه، فمفرد **(اثنان)** **(واحد)**، ومفرد **(اثنتان)** **(واحدة)**، ولذلك أُلْحِقَا بالمثنى في إعرابه لمجيئهما على صورته، وإفادة فائدته، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٍ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٤﴾ [يس: ١٤]، و ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، ونحو قول الشاعر:

سَهلُ الخَلِيفَةِ لا تُخشَى بَوَادِرُهُ يَزِينُهُ اثْنَانِ: حُسْنُ الخُلُقِ وَالشِّيَمِ

٢ـ و**(كلا، وكلتا)** مضافين لمضمر، وهذان الاسمان لا مفرد لهما غالبا، وشذ تأويل مفرد لهما، ولذلك فشرط أن يكون مفرد لهما مفقودًا هنا، ولما كان لفظ كل منهما يدل علىٰ المثنى في المعنى، فقد ألحقا به في إعرابه فقط ولكن بشرط هو: أن يضافا إلىٰ ضمير، نحو: **(جاءني الرجلان كلاهما، ورأيتُ الرجلين كليهما، ومررتُ بالرجلين كليهما، وجاءتني الفتاتان كلتاهما، ورأيتُ الفتاتين كلتيهما، ومررتُ بالفتاتين كلتيهما)**، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقول الشاعر:

إِنَّ المُعَلِّمَ وَالطَّبِيبَ كِلَيهِمَا لا يَنصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

إن لكلا وكلتا حالتين؛ حالة يعاملان فيهما معاملة المثنى، والسر فيه ـ علىٰ ما ذهب إليه نحاة البصرة ـ أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد، ومعناهما معنى المثنى، فكان لهما شبهان؛ شبه بالمفرد من جهة اللفظ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرىٰ، حتىٰ يكون لكل شبه حظ في الإعراب، وفي إعادة الضمير عليهما أيضا، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كـ **(الفتى، والعصا)** ـ وهو

مشهور في لغة العرب، ويرفعان بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وينصبان بفتحة مقدرة، ويجران بكسرة مقدرة، فتقول: (**جاء كلا الطالبين، وحدثتُ كلا الطالبين، ومررتُ بكلا الطالبين**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾[الكهف: ٣٣]. وقول الشاعر:

كِلْتَا يَدَيْهِ غِيَاثٌ عَمَّ نَفْعُهُمَا تَسْتَمْطِرَانِ وَلا يَعْرُوْهُمَا عَدَمُ

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال. فيغلب جانب اللفظ وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِيْنِ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلانَا

ومحل الشاهد في قوله (**كلانا**)، فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالياء في قوله (**بنا**) وهو مع ذلك مضاف إلىٰ الضمير، وقد جاء بالألف في حالة الجر. وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله

إِنّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلاهُمَا يُوْفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتراه قال: (**يوفي المخارم**) بالإفراد، ثم قال (**يرقبان**) بالتثنية، فأما الإعراب في هذا البيت فإن جعلت (**كلاهما**) توكيدا كان كإعراب المقصور، ولكن ذلك ليس بِمُتَعَيَّنٍ. بل يجوز أن يكون (**كلاهما**) مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (**إنّ**)، وعلىٰ هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا علىٰ الفصحى.

وهذه الألفاظ الأربعة ملحقة بالمثنى وتعرب إعرابه؛ ترفع بالألف نيابة عن الضمة، وتنصب بالياء نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة.

٣ ـ ويلحق بالمثنى أيضا ـ عند الجمهور من النحويين ـ كل ما لم تكن تثنيتهما

من المثنى على التحقيق، وذلك إن اختلف لفظ المفردين في الحروف أو في الحركات أو في المعنى، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف (**شمس، وقمر**) فقد قالوا فيهما: (**القمرين**)، و(**عمر، وأبو بكر**) فقد قالوا فيهما: (**العمرين**)، و(**الأب، والأم**) فقد قالوا فيهما: (**الأبوين**)، ومثال ما اختلفا في الحركات قول النبي الكريم ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَدِ الْعُمَرَيْنِ**»، يريد (**عمر بن الخطاب الفاروق**)، وعمرو بن هشام (**أبا جهل**)، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم: (**القلم أحد اللسانين**).

٤ ـ ويلحق بالمثنى مما سمي به منه، أي إذا سمي شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية، نحو: (**حسنين، وزيدين، ومحمدين**)، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة؛ لأن مدلوله فرد واحد، وقد ألحقه العرب بالمثنى، فأعربوه في أشهر لغاتهم ـ كإعراب المثنى: بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا اقترنت به (**أل**) جروه بالكسرة كما في قول ابن أحمر:

ألا يَا دِيَارِ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى الْمَلَوَانِ

٥ ـ أما (**هذان، وهاتان، واللذان، واللتان**) فقد سبق الحديث عن خلاف النحويين في إلحاقهما بالمثنى أو بنائهما، فلا فائدة من التكرار.

ـ لغات العرب في المثنى:

المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا وهو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا؛ فيقول (**جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما**)؛ وهذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني جهم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخُرج عليه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ

﴿لَسَـٰحِرَانِ﴾[طه : ٦٣]، وقول الرسول ﷺ: «**لا وِتْرَانِ في لَيْلَةٍ**»، وجاء عليه قول الشاعر:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً دَعَتْهُ إلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق: (**هذان، وتران، أذناه**) ـ لو جرين علىٰ اللغة المشهورة ـ أن تكون بالياء؛ فإن الأولىٰ اسم «إن»، والثانية اسم «لا» وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها، وفي الآية تخريجات أخرىٰ تجريها علىٰ المستعمل في لغة عامة العرب:

١ـ منها أن (**إن**) حرف بمعنى (**نعم**)، و(**هذان**) مبتدأ، واللام بعده زائدة، و(**ساحران**) خبر المبتدأ.

٢ـ ومنها أن (**إن**) مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(**هذان ساحران**) مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق، والجملة في محل رفع خبر (**إن**)، والتقدير: إنه (**أي الحال والشأن**) هذان لساحران .

ـ العلة في نون المثنى:

اتفق النحاة علىٰ زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه؛ واختلفوا في تعليل هذه الزيادة علىٰ سبعة أوجه:

١ـ ابن مالك: إنها زيدتْ لدفع توهم الإضافة في: (**رأيتُ بنين كرماء**)، إذ لو قلت: (**رأيت بني كرماء**)، لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت: (**بني كرماء**)، فقد أردت وصف الآباء بالكرام، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه، وإن قلت (**بنين كرماء**) فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم، وأن كرماء نعت لبنين، إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه، ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع.

٢ـ الزجاج: أنها زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد.

٣ـ ابن كيسان: أنها زيدت عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين الآن.

٤ـ ابن ولّاد والجزولي: أنها زيدت عوضا عن الحركة والتنوين معا.

٥ـ ابن جني: أنها زيدت عوضا عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده كـ (**محمد، وعلي**)، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كـ (**زينب، وفاطمة**)، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كـ (**القاضي، والفتى**)، وليست عوضا عن شيء منهما فيما لا تنوين ولا حركة في مفرده كـ (**الحبلى**).

٦ـ الفراء: أنها زيدت فرقًا بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذ لو حذفت النون من قولك (**عليّان**) لأشكل عليك أمره، فلم تدرِ أهو مفرد منصوب أم هو مثنى مرفوع؟.

٧ـ أنها نفس التنوين حرك لالتقاء الساكنين.

والذي نذهب إليه هو ما ذهب إليه ابن كيسان، والذي ارتضاه كثير من النحويين، وهو أن النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

٣ ـ جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم: هو ضم اسم إلىٰ أكثر منه من غير عطف، ولا توكيد ولم يتغير فيه بناء مفرده، مع زيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره، كـ (**الزيدون، والمسلمون**)، فإذا قلت: (**زيد، وزيد، وزيد**)، فقد ضممت اسمًا إلىٰ أكثر منه بطريق العطف، وإذا قلت: (**زيد زيد زيد**) فقد ضممت اسمًا إلىٰ أكثر منه بطريق التوكيد، وليس واحد من هذين الطريقين بجمع اصطلاحي، ولم يتغير فيه بناء مفرده بإخراج جمع التكسير، نحو: (**الزيود، والهنود، والرجال**)، فإن فيه ضم اسم إلىٰ أكثر منه لكن مفرد جمع التكسير لابد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكمًا.

- **إعرابه:**

يرفع جمع المذكر السالم بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، وهذه الياء مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها.

وسمي جمع مذكر؛ لأنه لا يجمع فيه إلا الذكور، وسمي سالـما لسلامة مفرده عن التكسير، وهـو قسمان؛ علم نحو: (**عامر**)، وصفة نحو: (**مذنب**).

يقول ابن مالك:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ)
وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُوْنَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَالأَهْلُونَا
أُوْلُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّوْنَا وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُوْنَا
وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

- **شروط جمع الاسم الجامد والصفة:**

١ - الاسم الجامد:

ويشترط في كل اسم جامد يجمع هذا الجمع أربعة شروط:

الأول: الخلو من تاء التأنيث، قال تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾[المؤمنون: ١-٣]، و﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ [النساء: ١٤٥].

القول في جمع الاسم العلم المذكر الذي ينتهي بتاء تأنيث:

ذهب البصريون إلىٰ أن الاسم العلم الذي ينتهي بتاء تأنيث لا يجمع جمع مذكر سالـم، نحو: (**طلحة**)، و(**علامة**)، أما الكوفيون فذهبوا إلىٰ أنه يجوز جمع العلم المختوم بتاء التأنيث المربوطة جمع مذكر سالم بعد حذف تاء التأنيث

التي في المفرد تقول (**طلحون، طلحين**) في الرفع والنصب، ووافقهم ابن كيسان، وعلى ذلك يقولون: (**جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين**)، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة:

١ـ أن هذا علم على مذكر، وإن كان لفظه مؤنثا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ.

٢ـ أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: (**طلحات، وحمزات**).

٣ـ أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما فلو سمينا رجلا بـ (**حمراء، وحبلى**) جاز جمعه على: (**حمراوين، وحبليين**)، ولاشك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنًا في التأنيث جمع مذكر سالما فجواز جمع الاسم الأخف تمكنا في التأنيث هذا الجمع من باب أولى.

الثاني: أن يكون لمذكر، قال تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴿٥٣﴾﴾[الكهف: ٥٣]، ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[النساء: ١٤٢]، فلا يجمع نحو (**زينب**) و (**حائض**).

الثالث: أن يكون لعاقل، قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[النساء: ١٤١]، و﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾﴾[الشعراء: ٩٩]، فلا يجمع نحو: (**واشق**) علما لكلب، و(**سابق**) صفة لفرس.

الرابع: أن يكون علما غير مركب تركيبا إسناديا ولا مزجيا، فلا يجمع نحو: (**برق نحره**)، و(**معديكرب**)، وقد أجاز بعض النحويين جمع المركب المزجي. فقالوا في: (**سيبويه، سيبويهون**)، وفي (**بعلبك، بعلبكون**). أما المركب الإسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال: (**ذوو تأبط شرا**) كما يقال في المركب

المزجي على قاعدة الجمهور. أما المركب الإضافي نحو (**عبدالله**) فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافا لجزئه الثاني نحو: (**عبدو الله**).

ـ هل يجمع العلم المركب تركيبا مزجيا جمع مذكر سالماً؟

اختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيبا مزجيا، هل يجمع جمع مذكر سالماً؟ فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره فيقال في جمع سيبويه: سيبون، وقال قوم: نعم، وتجمع جملته فيقال: سيبويهون.

ـ هل يجمع العلم المركب تركيبا إسناديا جمع مذكر سالماً؟

أجمع النحاة قدامى ومحدثين على أنه لا يجمع المركب تركيبًا إسناديًّا بالواو والنون أو الياء والنون.

فإن لم يكن علمًا لم يجمع هذا الجمع؛ فلا يقال في: (**رجل**): (**رجلون**)، نعم إذا صغر جاز ذلك في نحو:(**رُجَيْل، ورجيلون**)؛ لأنه وصف، وجاء من ذلك قول الشاعر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصَاغِرُ خَلَّتي

حيث قال الشاعر (**أبينوها**) فإنه جمع مصغر (**ابن**) جمع مذكر سالم، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع؛ لأن ابنًا اسم جامد وليس بعَلَم، وإنما سوغ التصغير؛ ذلك لأن الاسم المصغر في صورة الوصف، ألا ترى أن رجيلًا في قوة قولك: (**رجل صغير أو حقير**)، وأن (**أبينًا**) في قوة (**ابن صغير**).

٢ ـ الصفة:

ويشترط في الصفة التي تجمع هذا الجمع، أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾ [الذاريات: ١١]، و﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾[المؤمنون: ٥]، فلا يقال:

(**حائض، حائضون**)؛ لأنها صفة لمؤنث، ولا يقال: (**سابق، سابقون**)؛ لأنها صفة لمذكر غير عاقل، ولا يجمع نحو: (**جريح**)، و(**صبور**)؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا(**سكران**)؛ لأن مؤنثه (**سكرى**)، ولا (**أحمر**)؛ لأن مؤنثه (**حمراء**)، وإنما يقال: (**قائم، قائمون**)، و(**مذنب، مذنبون**)، و(**أفضل، أفضلون**).

وجمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء المفرد، ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها وما لا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مكتمل الشروط، فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به، والملحق بجمع المذكر كثير.

ـ الملحق بجمع المذكر السالم:

يلحق بجمع المذكر السالم أسماء جموع، وجموع التكسير، وجموع التصحيح، وما سمي به من هذا الجمع، وتفصيلها على النحو التالي:

أولها: أسماء جموع وهي:

١ ـ عشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلىٰ تسعين ـ ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال (**عِشْرٌ**)، وألفاظ العقود في الأعداد أسماء جموع لا واحد لها من لفظها كما أنها غير مختصة للعاقل، بل تطلق علىٰ العاقل وغير العاقل، قال تعالىٰ: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[الأعراف: ١٤٢]، و﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[الأحقاف: ١٥].

وقول الشاعر:

إِنَّ الـثَّـمَـانِـيـنَ وَبُـلِّـغْـتُـهَـا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ

٢ ـ أولو بمعنى (**أصحاب**): وهو ملحق بجمع المذكر؛ لأنه لا واحد له من لفظه، وليس بجمع حقيقة، ولكنها اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه وهو (**ذو**) بمعنى صاحب، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[النور: ٢٢]، و﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران: ١٩٠]، وهذا الاسم لا يستعمل إلا مضافا لما بعده محذوف نون الجمع.

٣ ـ عَالَمُونَ: وهو جمع عَالَم، وعَالَم اسم جنس جامد كرجل، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[الفاتحة: ٢].

الثاني: جموع تكسير، وهي:

٤ ـ أَرَضُونَ، جمع أرض، وهو اسم جنس جامد مؤنث،وقد جاء مفرده ثلاثيا ساكن الوسط دالا علىٰ مؤنث غير عاقل، وليس علما ولا صفة، وقد جمع لفظ (**أرض**) جمع مذكر سالما كقول الرسول ﷺ: «**مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ**» [أخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢)]، وقول الشاعر:

لَقَدْ ضَجَّتْ بِنَا الأَرَضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... سَدوسٍ خَطِيبٌ عَلَى أَعْوَادِ مِنْبَرِ

٥ ـ السنون، جمع سَنَة، والسنة، اسم جنس مؤنث، وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها بتاء تأنيث، ولم يجمع جمع تكسير، مثل: (**سنون جمع سنة، وعزون جمع عزة، وعضون جمع عضة، ومئون جمع مئة**)، وكلها قد أصاب مفردها التغيير عند الجمع حيث حذفت تاء التأنيث من آخر هذا المفرد، وتغير ضبط الحروف بالشكل في أحوال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، ولذلك لم يصح جمعه جمع مذكر سالمًا، ولكن لما جاء علىٰ صورته ألحق به في إعرابه فقط، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ۝٢٥﴾[الكهف: ٢٥]، و﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[يوسف: ٤٧]، و ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾[الحجر:٩١]، و ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ۝٣٧﴾[المعارج:٣٧].

ولا يجوز ذلك في نحو (**تمرة**) لعدم الحذف، ولا في نحو (**عِدة**) و (**زنة**)؛ لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو: (**يد، ودم**)، وشذ: (**أبون، وأخون**)، ولا في

اسم: (**أخت، وبنت**)، لأن المعوض غير التاء، وشذ: (**بنون**)، ولا في نحو: (**شاةٍ، وشفةٍ**)؛ لأنهما كسرا على (**شياه، وشفاه**).

٦ ـ بنون: وهو مما اختلفت فيه شروط الجمع، فبنون جمع (**ابن**)، وقد أصاب مفرده التغيير عند الجمع، ولذلك ألحق بجمع المذكر السالم لمّا جاء على صورته، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[الكهف:٤٦].

٧ ـ حرون.

الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط نحو:

١ ـ أهلون، ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأن مفرده (**أهل**) ليس فيه الشروط المذكورة؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل. وقد جمع لفظ (**أهلون**) جمع مذكر سالما شذوذا، قال تعالىٰ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾[الفتح:١١]، و﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[المائدة:٨٩]، وذلك كقول الشنفرى:

وَلِي دُوْنَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

وقول الشاعر:

وَمَا الْـمَالُ وَالأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلابُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

٢ ـ وابلون؛ لأن وابلًا ليسا علمًا ولا صفة، وهي لغير العاقل.

الرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به نحو:

١ ـ عِلِّيُونَ، وهو اسم لأعلى الجنة، وهو مما لا يعقل، وليس فيه الشروط المذكورة؛ ولذلك ألحق بجمع المذكر السالم لمّا جاء على صورته، قال تعالىٰ ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[المطففين:١٨،١٩].

٢ ـ زيدون إذا سمي به، نحو: (**ابن زيدون من شعراء الأندلس المشهورين**).

ويجوز في هذا النوع أن يجرى مجرى (**غسلين**) في لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون منّونة. ودون هذا يجري مجرى(**عَرَبون**) في لزوم الواو،

والإعراب بالحركات على النون منونة كقوله:

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُوْنِ وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُوْمُ بِالْمَاطِرُونِ

حيث استعمل الشاعر (**الماطرون**)، وهو جمع مذكر سالم، وجعل إعرابه على النون، فجره بالكسرة الظاهرة، فمثله كمثل الاسم الذي آخره واو ونون، مثل: (**زيتون، وعربون**)، تقول: (**هذا زيتونٌ، واشتريتُ زيتونًا، وأكلتُ من زيتونٍ**)، فالإعراب بالحركات: (**الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر**)، وقد أنشد الأزهري بيتًا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبنت في دير خرب عند الماطرون فقال:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُوْنِ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

ودون هذه تلزمه الواو وفتح النون، وبعضهم يُجري (**بنين، وباب سنين**) مجرى (**غسلين**)؛ أي الإعراب بالحركات.، قال الشاعر:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ

قوله: (**بنينُ**) جاء الشاعر بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع؛ لأن الكلمة واقعة خبرًا عن المبتدأ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون، فدل ذلك أن مِنْ العرب مَنْ يُجري (**بنين**) - وإن لم يكن علما - مجرى (**غسلين، ويقطين**)، ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون، ولا يسقط هذه النون للإضافة، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بني عامر وبني تميم، إلا أنه ذكر أن بني عامر ينونون في الحركات الثلاث، فيقولون: (**هؤلاء بنينٌ بررةٌ، وما رأيت بنينًا بررةً كبنينٍ فلانٍ، ولقد أعجبتُ ببنينٍ بررةٍ رأيتُهم عندَ فلانٍ**)، كما يقولون: (**هذا يقطينٌ ناضرٌ، وأكلتُ يقطينًا، وهذه شجرةُ يقطينٍ**) - بالتنوين في كل ذلك - وذكر أن بني تميم لا ينونون، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين، وهل يجرون بكسرة كذلك؟

حكى بعض شراح (**التسهيل**) في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بني تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين؛ ولكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة، ويعاملونه معاملة الاسم الذي لا ينصرف لشبه العجمة.

وعلى لغة بني عامر ورد قول الرسول ﷺ في الدعاء علىٰ أهل مكة: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**»، بتنوين (**سنينًا**) المنصوب بالفتحة الظاهرة، وإثبات النون من غير تنوين في (**سنين**) المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافًا إلىٰ ما بعده. وعلىٰ هذه اللغة تكلم جرير حيث قال:

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي   كَمَا أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلالِ

وقول الشاعر:

أَلَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ - سَلِي مَعَدًّا -   سِنِينًا مَا نَعُدُّ لَهَا حِسَابَا

وقول الشاعر:

سِنِينِي كُلُّهَا لاقَيْتُ حَرْبًا   أُعَدُّ مَعَ الصَّلادِمَةِ الذُّكُورُ

وقول الصمة بن عبد الله القشيري:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

قال الشاعر: (**سنينه**) نصب بالفتحة الظاهرة علىٰ النون، فجعل النون فيه كالنون من أصل الكلمة، وقبلها ياء في نحو (**غسلين، ومسكين**)، ولو أنه عامل الكلمة معاملة جمع المذكر؛ لحذف النون للإضافة، وذهب ابن جني وابن عصفور إلىٰ أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر، ولا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام منثور.

وبعض العرب يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه، ويخرج عليها قوله:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلالٍ لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

حيث قال الشاعر: (ضاربينَ) نصب الكلمة بالفتحة الظاهرة علىٰ النون، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة، وقبلها ياء في نحو: (مساكين، ومجانين)، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلىٰ ما بعدها، وإما أن ينصب ما بعدها علىٰ أنه مفعول به، فلما لم يأت بالكلام علىٰ أحد الوجهين؛ علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء.

وقول سحيل بن وثيل الرياحي:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

حيث قال: (حد الأربعينِ) جر المضاف إليه بالكسرة مع العلم أنه جمع مذكر سالمًا، وقد جاء لهذا البيت نظائر كثيرة من كلام العرب في غير باب العقود، وغير الاسم المحذوف اللام، من ذلك قول ذي الإصبع العدواني في نونيته الطويلة:

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

ومن ذلك قول الفرزدق:

مَا سَدّ مَيِّتٌ وَعَلا حَيٌّ مَسَدَّهُمَا إِلَّا الخَلائِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر:

وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

وقول الآخر:

وَإِنْ أَتَمَّ ثمَانِينًا رَأَيْتَ لَهُ شَخْصاً ضَئِيلا وَكُلَّ السَّمْعِ وَالْبَصَرْ

● **لغات العرب في جمع المذكر السالم:**

مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات:

الأولىٰ: أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء المكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضا عن تنوين الاسم المفرد، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها علىٰ ألسنة العرب، تقول: (**هؤلاء مهندسونَ، ورأيتُ مهندسينَ، ومررت بمهندسينَ**).

الثانية: أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين، فيكون إعرابه بحركات مقدرة علىٰ الواو، تقول: (**هؤلاء مهندسونَ، ورأيتُ مهندسونَ، ومررت بمهندسونَ**).

الثالثة: أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين، فتُضم النون في حالة الرفع، وتفتح في حالة النصب، وتكسر في حالة الجر، تقول: (**هؤلاء مهندسونٌ، ورأيتُ مهندسونًا، ومررت بمهندسونٍ**).

الرابعة: أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة، وبعدها نون غير منونة، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة علىٰ النون غير المنونة، تقول: (**هؤلاء مهندسونُ، ورأيتُ مهندسونَ، ومررت بمهندسونِ**).

الخامسة: أن يؤتى به بالياء في الأحوال الثلاثة، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو: (**غسلين، ومسكين، ويقطين، وسكين**)، تقول: (**هؤلاء مهندسينٌ، ورأيتُ مهندسينًا، ومررت بمهندسينٍ**).

- **نون المثنى ونون جمع المذكر السالم:**

١ - نون المثنى - وما حمل عليها - مكسورة، وفتحها بعد الياء لغة كقول حميد بن ثور الهلالي:

عَلَىٰ أَحْــوَذِيَّيْـنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِـي إلا لَـمْـحَـةٌ وَتَـغِيْـبُ

قوله (أحوذيين) فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن نعرب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون؛ لأن الكلمة في موضع جر، والنون مفتوحة، فإعرابها يتعين أن تكون الياء نيابة عن الكسرة، وهذه لغة نقلها الفراء عن بني أسد.

وقيل لا تختص بالياء بل قد تأتي في غير الياء، ومثله قول رؤبة بن العجاج:

إِنَّ لِسُعْدَى عِنْدَنَا دِيوانا ... يُخْزِي فُلانًا وَابْنَهُ فُلَانَا

كَانَتْ عَجُوزًا عُمِّرتْ زمَانَا ... وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا

أَعْرِفُ مِنهَا الأَنْفَ والْعَيْنَانَا ... وَمَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظِبْيَانَا

حيث قال الشاعر: (والعينانا) وفي هذه الكلمة شاهدان للنحاة:

الأول: مجيء المثنى بالألف في حالة النصب، وهي لغة من لغات العرب منهم كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبطون من ربيعة سميت لغة القصر، وعليها ورد قول الرسول: (**لا وترانِ في ليلة**)، وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه:٦٣]، وعليها جاء قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَينَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً ... دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وقول المتلمس:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقال الأزهري بعد أن أنشد هذا البيت: هكذا أنشد الفراء (**لناباه**) علىٰ اللغة القديمة لبعض العرب.

الثاني: وهو فتح نون المثنى بعد الألف.

وسمع تشديد نون المثنى في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالىٰ: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[القصص:٣٢]، وقوله: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾[النساء:١٦]، وقوله: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾[القصص:٢٧]، وقوله: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[فصلت:٢٩].

وقد حكى الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول: (**هما خليلانُ**)، وحكى ابن جني أن من العرب من يضم النون في المثنى، وهذا إنما يأتي مع الألف، لا مع الياء، وعلى هذا ينشدون قول الراجز:

يَـا أَبَـتَـا أَرَّقَـنِـي الـقِـذَّانُ فَـالـنَّـوْمُ لا تَـطْـعَـمُـهُ الـعَـيْنَانُ

وعليه ورد قول عمر بن أبي ربيعة:

فَلَمَّـا تَقَضَّى اللَّيْـلُ إِلَّا أَقَلَّـهُ هَبَبْنا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ

رَجَعْنَـا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفَتَانُ

٢ ـ نون جمع المذكر السالم ـ وما حمل عليه ـ مفتوحة، وكسرها جائز بعد الياء في الشعر كقول جرير بن عطية:

عَـرَفْـنَـا جَـعْـفَـرًا وَبَـنِـي أَبِـيـهِ وَأَنْـكَـرْنَـا زَعَـانِـفَ آخَـرِيـنِ

قوله (**آخرينِ**) حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم، ثم كسر النون بعدها، وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة، وهي لغة من لغات العرب. ومثله قول الشاعر:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

ثانيًا: نيابة حركة عن حركة

١ ـ جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم: وهو الذي يعرف عند المعربين بجمع المؤنث السالم؛ أما كونه سالما فصحيح تقريبا لسلامة مفرده غالبا.

وهو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء مفتوحة على صورة مفرده زيادة تغني عن عطف مفرداته، مع سلامة صورة المفرد من التغيير عند الجمع، تقول: (**هندات جمع هند**)، أما كونه مؤنثا فهو جريا على الغالب، ويقبل

الحقيقي والمجازي، والعاقل وغير العاقل، كما يقبل المذكر، تقول: (**فاطمة - فاطمات، زينب - زينبات، اصطبل - اصطبلات، حمّام - حمامات**)، وقد تتغير صورة مفرده كـ (**سَجْدَة - سَجْدَات، وسَجَدات**)، (**غُرْفة - غُرْفات، وغُرُفات، وغُرَفات**)، (**سِدْرة - سِدِرات، وسِدَرات**).

يقول ابن مالك:

وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا   يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

- يجمع علىٰ هذا الجمع:

١ - ما ختم بتاء التأنيث، سواء كان علمًا لمذكر نحو: (**طلحة، طلحات**)، و لمؤنث نحو: (**فاطمة، فاطمات**)، ولغير العاقل؛ نحو: (**ثمرة، ثمرات**)، أو كان اسم جنس مؤنث نحو: (**جارية، جاريات**)، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[البقرة:١٦٨]، و﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾[هود:١١٤]، و﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾[ق:١٠]، و﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾[الأنعام:١٤١].

٢ - ما كان خاليًا من علامة التأنيث، ولكنه مؤنث تأنيثًا معنويًا لعاقل نحو: (**زينب، زينبات**)، ومثله: (**دعد - دعدات، هند - هندات**)، أو لغير عاقل نحو (**داحس والغبراء، داحسات، و غبراوات**).

٣ - الاسم المصغر لمذكر غير عاقل، نحو: (**دُرَيْهم، دُرَيْهمات**)، (**فُلَيْس، فُلَيْسات**).

٤ - الوصف المذكر لغير العاقل، نحو (**شامخة، شامخات**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ﴾[البقرة:١٨٤].

٥ - اسم الجنس لمؤنث بألف تأنيث، ممدودة كانت أو مقصورة؛ نحو: (**صحراء، وحبلى**)، فتقول: (**صحراوات، وحبليات**).

ولابد أن تكون الألف والتاء مزيدتين، فإن كانت ألفه غير زائدة بل هي أصلية منقلبة عن أصل نحو: **(قضاة)** منقلبة عن **(قَضَيَةٌ)**، ومثله: **(بناة، وهداة، ورماة)**، وما هو منقلب عن واو نحو: **(غزاة، دعاة، كساة)**، وأيضا نحو: **(أبيات، وأموات، وأصوات، أثبات، وأحوات، وأسحات)**، فإن التاء أصلية، وإن دلالة كل منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة.

- **إعرابه:**

يرفع جمع المؤنث السالم بالضمة، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[البقرة:١٦٨]، و﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[البقرة:١٦٧]، و﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[هود:١١٤]، ونظائر ذلك كثيرة.

- **كيف تجمع الكلمة إذا كان مفردها معتل اللام؟**

● **إذا كان المفرد معتل اللام فهو ينقسم قسمين:**

١ـ إما أن تُردّ له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء؛ نحو: **(سنة ـ سنوات، وسنهات)**، و**(عضة ـ عضوات)**، و **(أخت ـ أخوات)**، و**(هنة ـ هنوات)**.

وهنا ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب، ولم يختلف النحاة في ذلك.

٢ ـ إما ألا تُردّ له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو: **(لغة ـ لغات)**، و **(ثبة ـ ثبات)**، و**(بنت ـ بنات)**، وهنا حكى أحمد بن يحي ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة، نحو: **(سمعت لغاتَهم)** ونحو: **(رأيتُ بناتَك)**، ووافقه علىٰ ذلك الكِسائي وابنُ سِيْدَهْ، ورووا علىٰ هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَلَمَّا جَلَاهَا بِالْأَيَامِ تَحَيَّزَتْ   ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا

- **الملحق بجمع المؤنث السالم:**

يقول ابن مالك:

كَذَا أُولاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ... كَأَذْرِعَاتٍ ـ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

حُمل علىٰ هذا الجمع شيئان: (**أولات**)، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق:٦]، وما سمي به من ذلك نحو: (**هذه عرفاتٌ، ورأيتُ عرفاتٍ، وسكنتُ أذرعاتٍ**) فبعضهم يعربه علىٰ ما كان عليه قبل التسمية، وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ورووا بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

قوله (**من أذرعات**) فإن هذه الكلمة تروى علىٰ ثلاثة أوجه:

١ ـ أذرعاتٍ، وهذه هي رواية أكثر النحاة، والسرُّ فيه ملاحظة حال (**أذرعات**) قبل التسمية به، وأنه جمع مؤنث سالم، يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين العوض.

٢ ـ أذرعاتِ، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج، والسرُّ فيه ملاحظة كونه جمعًا بحسب أصله، وكونه علمًا لمؤنث بحسب حاله الآن، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكمًا من أحكامه؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث.

٣ ـ أذرعاتَ، وهو وجه جوزه جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جني، والسرُّ فيه ملاحظة حاله الطارئة، وأنه علم علىٰ مؤنث، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

٢ ـ الممنوع من الصرف

الاسم الذي لا ينصرف: هو ما يسميه النحويون المتمكن غير الأمكن؛ أي متمكن في باب الاسمية، ولكنه غير أمكن؛ لأنه أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين من علل تسع ترجع إحداهما إلىٰ اللفظ، وترجع الأخرىٰ إلىٰ المعنى، أو وجود علة واحدة تقوم مقام العلتين وهي: (**ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع**).

يقول ابن مالك:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أَمْكَنَا

ومعلوم أن الفعل لا يُنوّن ولا يُجر، ولما أشبه الاسمُ الفعلَ بنوع من أنواع الشبه؛ أُعْطِي من أحكام الفعل امتناعه من الجر وامتناعه من التنوين، وذلك ما لم يعارض هذا الشبه شيء من خصائص الأسماء، ولهذا تجدهم جروا هذا الاسم بالكسرة حين يضاف أو تلحقه (أل).

قال ابن مالك:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

وموانع الصرف تسعة مجتمعة بقول ابن النحاس:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِتَبْلُغَ فِي إِعْرَابِكَ الأَمَلا

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفِ قَدْ كَمُلا

وقول ابن مالك:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذا القَوْلُ تَقْرِيبُ

اعلم أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث ـ مثلًا ـ (**علة**)، واشتراطهم وجود علتين مبني علىٰ نوع من التساهل والمجاز؛ لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان في الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة، وليس

علة كاملة، فأنت تعلم أن باجتماع الاثنتين يحصل الحكم، والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف فـ(**محمد**) مصروف، و (**على**) مصروف مع أنهما علمان، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فـ (**صنوان، وقنوان، وسلطان، ورُمَّان**) مصروفة مع زيادة الألف والنون، وبذلك يتقرر أن العلة التامة هي وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما.

أ ـ ما يمنع من الصرف لعلة واحدة:

ـ هناك علة تقوم مقام علتين وهي:

١ ـ ألف التأنيث: حيث يمنع من الصرف كل اسم ختم بألف التأنيث مطلقًا سواء أكانت ممدودة نحو: (**علياء**)، أم مقصورة نحو (**ليلى**).

يقول ابن مالك:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

وألف التأنيث المقصورة هي ألف تلحق آخر الاسم لتدل على تأنيثه، وليس بعدها شيء نحو: (**ذكرى، ورضوى، وعُلْيَا، وسفلى، وصغرى، وكبرى، ويمنى، حبلى**) عَلَمًا كان ما فيه أم غير علم، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾، و﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[هود:١١٤]، ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الصف:١٣].

أما ألف التأنيث الممدودة فهي ألف للتأنيث تقع آخر الاسم مسبوقة بألف زائدة لمد الحرف قبل الأخير، مما يضطرنا لقلب ألف التأنيث همزة هروبًا من توالي ألفين نحو: (**لمياء، وصحراء، وحسناء، حرباء، نجلاء، وزكرياء، وأصداء، وأنحاء، بيضاء، حمراء**)، وكما ترى فالممدود ليس هو ألف التأنيث، ولكنه الحرف السابق عليها، وإنما سميت كذلك لملاصقتها له، وتفريقا بينها وبين المقصورة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ

لِلنَّاظِرِينَ﴾[الأعراف:١٠٨]، و﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾[البقرة:٦٩]، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[الفتح:٢٩]، و﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[الصافات:٤٥،٤٦].

٢ ـ صيغ منتهى الجموع: وهو كل جمع تكسير كانت ألفه ثالثة وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف بينهما ياء، وشرطها أن تكون على وزن: **(مفاعل)**، **(أو مفاعيل، أو فواعل، أو فواعيل)** بشرط سكون الثاني، نحو: **(مساجد، مآذن، ومذابح، ومراتب، ومقاعد، وطبائع، وصنائع، وشرائع، وتجارب، وخواطر، ودوابّ، وعوامّ، ومصابيح، وقناديل، ومفاتيح، صواريخ، وترانيم، وتسابيح، وأحاديث، وكراسيّ، وقماريّ)**، ولا تقتصر صيغة منتهى الجموع على مفاعل أو مفاعيل وحدهما، بل تشمل كل جمع تكسير بعد ألف جمعه حرفان، أو ثلاثة أوسطهما ساكن، سواء كان على وزن مفاعل نحو: **(منابر)**، أو فعائل، نحو: **(فرائض)**، أو تفاعل، نحو: **(تجارب، وتكاثر)**، أو فعالل، نحو: **(خواطر، وطحالب)**، أو مفاعيل، نحو: **(مفاتيح)**، أو تفاعيل، نحو: **(تسابيح، وترانيم)**، أو فعاليل، نحو: **(قناديل، وصواريخ)** فالوزن لا يحكم الصيغة بل الصيغة هي التي تأتي بالوزن، قال تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾﴾[الصف: ١٢]، و﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾،[سبأ: ١٣] و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[يوسف: ٢٠]، و﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾[الكهف: ٧٩]، و﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[النبأ: ٣١]، و﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم

بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج: ٤٠].

فإذا تحرك الثاني في (**فواعيل**) صرف نحو: (**صيارفَة، عباقِرَة، مناذِرَة، غساسِنَة، مراقسَة، صياقلَة، أباطرَة، بطالمَة، بطالسَة، أراملَة**) فكل هذه الكلمات مصروفة لتحرك الثاني.

ـ القول في الاسم المنقوص على صيغة منتهى الجموع:

يقول ابن مالك:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوْ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

وإذا كان هذا الجمع معتل الآخر أجريته في الجر والرفع مجرى المنقوص فتنونه، وتقدر رفعه أو جره، ويكون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء، وتحركها بالفتح، بغير تنوين، فتقول: (**هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ورأيتُ جواريَ وغواشيَ، ومررت بجَوَارٍ وغَوَاشٍ**)، والأصل في الجر والرفع (**جواريُ، وغواشيُ**) فحذفت الياء وعوض عنها بالتنوين.

يقول ابن مالك:

وَمَا يَكُوْنُ مِنهُ مَنقُوصًا فَفِي إعْرَابِه نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف، يعامل معاملة جوارٍ في أنه ينون في الرفع والجر تنوين العوض، وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو: (**قاضٍ**) ـ علم امرأة ـ فإن نظيره من الصحيح ضارب ـ علم امرأة ـ وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة، فيعامل معاملته؛ فتقول: (**هذه قاضٍ، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضٍ**) كما تقول: (**هؤلاء جوارٍ، ورأيت جواريَ، ومررت بجوارٍ**).

يقول ابن مالك:

وَذَا اغْـتِـلالٍ مِـنْـهُ كَـالجَوَارِي رَفْـعًـا وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَـسَـارِي

- **القول في (سراويل):**

وأما (**سراويل**) التي كثر حولها الخلاف حول صرفها ومنع الصرف؛ لأن مؤنثها (**سروالة**)، فالأصح أنها من باب الممنوع من الصرف، حيث إنها جمع حقيقة، يقول الشاعر:

عَـلَـيْـهِ مِـنَ الـلُّـؤْمِ سِـرْوَالَـةٌ فَـلَـيْـسَ يَـرِقُّ لِمُسْـتَـعْـطِـفِ

ومن النحاة من يجعل (**سراويل**) مفردا، وهؤلاء فريقان: أحدهما: يمنعه من الصرف نظرًا إلىٰ لفظه، ويقول: هو مفرد جاء علىٰ صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظرًا إلىٰ حقيقته ومعناه.

يقول ابن مالك:

وَلِـسَـرَاوِيـلَ بِـهَـذَا الجَمْـعِ شَـبَـهٌ اقْـتَـضَـى عُـمُـومَ المَنْـعِ

وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرىٰ له، ولكن يشترط في التأنيث، والتركيب، والعجمي أن تكون العلة الثانية هي العلمية، ولهذا صرفت (**صنجة**) و(**قائمة**) وإن وجد فيهما علة أخرىٰ مع التأنيث هي العجمة في (**صنجة**)، والوصف في (**قائمة**)، وما ذلك إلا لأن التأنيث والعجمي لا يمنعان إلا مع العلمية، وكذلك (**أذربيجان**)، فيه العلمية والعجمي والتركيب والزيادة، فهو ممنوع من الصرف، فلو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه؛ لأن التأنيث، والتركيب، والعجمي اعتبار شرط كل منهن العلمية، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كـ (**سكران**) أو علمية كـ (**سلمان**) فلا يمنعان.

وإذا سمي بصيغة منتهي الجموع، أو بما ألحق لكونه علىٰ زنته، كـ (**شراحيل**)، فإنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا ليس في

الآحاد العربية ما هو علىٰ زنته؛ فتقول فيمن اسمه: (**مساجد، أو مصابيح، أو سراويل**): (**هذا مساجدُ، ورأيت مساجدَ، ومررت بمساجدَ**).

يقول ابن مالك:

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

ب ـ ما يمنع من الصرف لعلتين:

العلتان اللتان تجتمعان علىٰ الاسم فتمنعانه من الصرف، لابد أن تكون إحداهما علة لفظية ظاهرة في الاسم، والأخرىٰ علة معنوية تتعلق بما يفيده الاسم. والعلة المعنوية نوعان:

١ ـ أن يكون الاسم علما أي يدل علىٰ معين بنفسه دون حاجة إلىٰ واسطة من تكلم أو خطاب، أو غيبة، أو إشارة، أو صلة... إلخ

٢ ـ أن يكون الاسم صفة، أي يدل علىٰ معنى يوجد في غيره وينسب إليه... ولابد أن تنضم إلىٰ العلمية أو الوصفية علة لفظية نسميها فرعية لكي يمنع الاسم من الصرف وذلك كما يلي تفصيله.

أولًا: العلم وعلة أخرىٰ:

ويمنع الاسم من الصرف للعلمية وعلة أخرىٰ، ولابد في العلم أن يدل علىٰ محدد بنفسه دون واسطة إذا اجتمع مع العلمية علة لفظية كما يلي:

١ ـ العلمية والتركيب المزجي: أي يكون العلم مركبا من كلمتين ركبتا معا، وامتزجتا، فصارتا كالكلمة الواحدة في الدلالة علىٰ شيء معين، وهو ما يسمىٰ بالتركيب المزجي، وذلك نحو: (**معدِ يكَرِب، بعلبك، بورسعيد، بور فؤاد، طبرستان**) حيث يمنع من الصرف للعلتين السابقين، فتقول: (**هذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكربَ**) فتجعل إعرابه علىٰ الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

قال الشاعر:

إِيْـه آثَـارَ بَـعْـلَـبَـكَ سَـلَامٌ بَعْدَ طُوْلِ النَّوى وَبُعْدِ المَزَارِ

يقول ابن مالك:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوَ (مَعْدِ يَكْرِبَا)

أما إذا كان منتهيا بـ(**ويه**) فهو مبنيا كما ذكرنا من قبل ولا داعي لتكراره، نحو: (**سيبويه، وخمارويه، ونفطويه**).

٢ ـ **العلمية وزيادة الألف والنون**: أي أن يكون العلم مزيدا بألف ونون مزيدتين على الأصل سواء كان لعاقل أو غير عاقل، نحو: (**عثمان، وغطفان، وأصبهان، ونجران، وعفان، وسلمان، وجرجان، وطهران، وعمران، وبدران، وسلطان**)، فتقول: (**هذا غطفانُ، ورأيت غطفانَ، ومررت بغطفانَ**)، و نحو قوله تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾، و﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَـٰلِمِينَ ﴿٨١﴾﴾، ويمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وذلك سواء أكان مفتوح الأول نحو: (**نَجران، وعَفان، وسَلمان**)، أم مضموم الأول نحو: (**عُثمان، وطُهران، وجُرجان**)، أم كان مكسور الأول نحو: (**عِمران**).

يقول ابن مالك:

كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَـعْـلَانَـا كَـ (غَـطْـفَـانَ، وَكَـأَصْـبَـهَـانَـا)

أما إن كانت الألف والنون من أصل الاسم، أو كان أحد الحرفين **فقط** من أصل الاسم صرف، وذلك، نحو: (**البان**) اسم لشجر مستقيم الأغصان، و (**أمان**) من الأمن، و (**ضمان**) من ضمن، فالنون أصلية.

وإن احتملت أحدهما الأصالة والزيادة نحو: (**حسان، شيطان، عفان**)، **فإنه** يحتمل أن يكون أصل الكلمات: (**حسّ، شيط، عفّ**) ويحتمل أن يكون

الأصل: **(حسن، وشطن، وعفن)** فعلى الأول يمنع من الصرف، وعلىٰ الثاني يصرف، ولذا يجوز في هذه الأسماء الصرف والمنع.

٣ ـ **العلمية والعجمة:** أن يكون الاسم علمًا أعجميًا في غير اللغة العربية أصلًا، ثم استعمل في العربية كما هو نقلا عن اللغة الأصلية التي وجد فيها، وقد أشار إليه بعض النحاة بقوله: **(كل اسم نقل من غير العربية واستعمل فيها علما، وكان زائدا علىٰ ثلاثة أحرف، يجب منعه من الصرف للعلمية والعجمة).**

يقول ابن مالك:

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ   زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ ـ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

وشرطه أن يكون علمًا في لسان العجم نحو: **(إبراهيم، وإسماعيل، وإسرافيل)**، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾، و﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿٧﴾﴾ [يوسف: ٧]، فإن لم يكن علمًا في لسان العجم بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيها، صرف نحو **(لجام)**، وإذا كان علما أعجميا علىٰ ثلاثة أحرف مثل: **(شَتَر)** محرك الوسط يمنع من الصرف أما إذا كان ساكن الوسط نحو: **(نوح، ولوط، وهود)** صرف علىٰ الصحيح.

جميع أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف عدا: **(محمد، وصالح، وشعيب، ونوح، وهود، ولوط، شيث)** وذلك لأنها عربية صرفة، وقد نظم بعض الفضلاء فقال:

فَكُلُّ أَسْمَاءِ النَّبِيِّينَ الْعُلا   فِي عُجْمَةٍ لَهَا انْتِظَامٌ وَوَلا

وَأَسْتَثْنِي مِنْهَا أَرْبَعٌ سَتُسْرَدُ   هُودٌ شُعَيْبٌ صَالِحٌ مُحَمَّدٌ

أَسْمَاؤُهُمْ مَصْرُوفَةٌ وَمِثْلِهَا   نُوحٌ وَلُوطٌ ثُمَّ شَيثٌ كُلُّهَا

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ﴾[هود: ٨٩]، ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]

- أسماء الملائكة:

وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف، قال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ويستثنى **(مالك)**، و**(منكر ونكير)**؛ **(إن صح ذكر اسميهما في الحديث)**. قال تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾[الزخرف: ٧٧]

٤ - **العلمية ووزن الفعل**: أي أن يجيء العلم على وزن خاص بالفعل أو يغلب فيه نحو: **(شمَّر)** علم على جبل أو فرس، فهو على وزن **(فعَّل)**، و **(تعِزّ)** مدينة باليمن على وزن **(تفعِلْ)**، و **(يشْكُر، وينبُغ)** اسما قبيلة ومدينة على وزن **(يفعُل)**، و **(يثرِب، ويزيد)** على وزن **(يفعِلْ)**، و**(أحمد، وأكرم، وأمجد، وأسلم)** على وزن **(أفعل)**، وكل اسم جاء على وزن يخص الفعل قد شابه الفعل، والفعل لا ينون فوجب منع العلم الذي يشبهه من التنوين، ومعظم هذه الأعلام التي جاءت على وزن الفعل لا نظير لها في العربية إلا نادرا، وأن في أولها زيادة يغلب وجودها في الفعل كحروف كلمة **(أنيت)**.

يقول ابن مالك:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا   أَوْ غَالِبٍ: كَـ (أَحْمَدٍ، وَيَعْلَى

المراد به ما لا يوجد في غيره إلا ندورا؛ أي: كونه إما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى من الاسم، نحو: **(فعّل، فُعّل)**، فلو سميت رجلا بـ **(كرّم، وكلّم، وضرّب)** يمنع من الصرف لأن هذه الأوزان تختص بالفعل.

قال الشاعر:

أَبُوْكَ حُبَابٌ سَارِق الضَّيْفِ بُرْدَهُ   وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمّرا

وهناك ما يغلب على الفعل، وهو وإن كان يوجد في الأسماء والأفعال، إلا أنه في الأفعال أولى منه في الأسماء، نحو: (**أفعل، ويفعل**) فيمنع من الصرف (**أحمد، ويزيد، ويعلي، وإثمد، وإصبع**)، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾[النساء: ٨٦].

٥ ـ العلمية والتأنيث: أن يكون علمًا مختومًا بتاء التأنيث الزائدة المتحركة، سواء دلّ علىٰ مؤنث حقيقي نحو: (**عبلة، وعزة، هبة، وخديجة، وفاطمة**)، أو دل حقيقة علىٰ مذكر، نحو: (**عنترة، حمزة، وأسامة، وخليفة، معاوية**)، أو علم مؤنث خالٍ من التاء، نحو: (**زينب، سعاد، سوسن، إعتماد، إعتدال، إنبهار، نوال**).

يقول ابن مالك:

كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْـلَـقَـا   وَشَرْطُ مَنْـعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثّلاثِ، أَوْ كَجُورَ، أَوْ سَقر   أَوْ زَيْدٍ: اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فِي العَـادِمِ تَذْكِيْرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةً ـ كَهِنْـدَ ـ وَالْمَنْعُ أَحَقّ

ومعلوم ـ كما ذكرنا ـ أن المؤنث إذا كان منتهيا بالألف المقصورة أو الممدودة نحو: (**علقى، وحبلى، وأرطى**)، أو (**حمراء، وصفراء، وصحراء**) امتنع صرفه لعلة واحدة ولم يحتج لعلة أخرىٰ.

فإذا كان ينتهي بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا سواء أكان علمًا لمذكر أو لمؤنث، نحو: (**طلحة، وفاطمة**) زائدًا علىٰ ثلاثة أو أقل مثل: (**ثُبة، وقُلَة**)، وذلك نحو قول رسول اللَّه: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ**

عَلَىٰ سَائِرِ الطَّعَامِ»[أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء برقم (٣٤١١)].

ويمنع من الصرف إن كان زائدًا علىٰ ثلاثة أحرف كـ (**سعاد، وزينب**)، أو ثلاثيا محرك الوسط كـ (**سحَر، وأمَل، وسمَر، شجَن، قمَر، نجَف**)، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾، و﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾﴾، أو كان ساكن الوسط ولكنه أعجميًا: (**جَوْر، و حِمْص، وبَلْخ**) أسماء بلاد،أو كان عربيا ولكنه منقول من المذكر إلىٰ المؤنث، كـ (**صَبَاح، وزَيْد، وبَكْر، وعصمت، ورضا، وأمل، وصفاء**) أسماء نسوة ـ هذا قول سيبويه ـ وذهب عيسى بن عمر إلىٰ أنه يجوز فيه الوجهان الصرف وعدمه، فإذا كان ليس أعجميا ولا منقولا بل علم لمؤنث ثلاثي ساكن الوسط نحو: (**شهْد، وسُهْد، وصبْر، دَعْد، وهِنْد، ومِصْر، وجَمْل**) فأنت بالخيار، ومنع الصرف أولى. وأوجبه الزجاج وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فقد صرف (**دعد**) في أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك.

٦ ـ العلمية والعدل: وهي أعلام مفردة مذكرة سمعت عن العرب ممنوعة من الصرف، وفسروا معنى العدل بأنها كانت علىٰ وزن (**فاعل**) فعدل بها إلىٰ وزن (**فُعَل**)، وهذه الأسماء هي: (**عُمر، وزُحل، وزُفر، وجُمع، ومُزج، ودُلف، وهُذل، وثُعل، وجُثم**).

يقول ابن مالك:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلا ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ (ثُعَلا)

وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

ـ يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل:

أ ـ (**فُعَل**) من ألفاظ التوكيد (**جُمَع**) والأصل (**جمعاوات**)،ومفرده (**جمعاء**)،

فعدل من جمعاوات إلىٰ جُمَعْ، فتقول: (**جاء النساءُ جمعُ، ورأيت النساء جمعَ، ومررت بالنساء جمعَ**).

ب ـ العلم المعدول إلىٰ (**فُعَل**)، نحو: (**عُمر، وزُفر، وثُعل، وجُمع، ودُلف**) معدول عن: (**عامر، وزافر، وثاعل، و جامع، ودالف**)، فمنعه للعلمية والعدل، وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواه العرب ممنوعًا من الصرف.

ج ـ العدل وشبه العلمية، نحو: (**سَحَر**) إن أريد به يوم بعينه وهو معدول عن السحر، والأصل في المعرفة أن يكون بـ (**أل**)، فعدل عن ذلك.

ـ علم المؤنث علىٰ وزن فعالِ يمنع من الصرف أم يصرف؟

إذا كان علم المؤنث علىٰ وزن فعال نحو: (**حَذَام، ورَقَاش**) ففيه مذهبان:

أحدهما: عند أهل الحجاز البناء علىٰ الكسر في جميع أحواله، فتقول: (**هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ**).

وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وقول النابغة الذبياني:

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ... رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلامِ

وقول جذيمة الأبرش:

خَبِّرِينِي رَقَاشِ لا تَكْذِبِينِي ... أَبِحُرٌّ زَنَيْتِ أَمْ بِهَجِينْ

وقول الجعدي:

أَهَانَ لَهَا الطعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ ... غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ أَزِمَتْ أَزَامِ

الثاني: عند بني تميم يمنع من الصرف للعلمية والعدل والأصل: (**حاذمة، وراقشة**) معدول إلي (**حذام، ورقاش**)، ومن هنا أعربوه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث والعدل، كما عدل عن (**عمر، وجشم**) عن (**عامر، وجاشم**).

وعلى هذه اللغة جاء قول الفرزدق:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسَعِيِّ لَمَّا ... غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ
وَلَوْ أَنِّي مَلَكْتُ يَدِي وَنَفْسِي ... لَكَانَ إِلَيَّ لِلْقَدَرِ الخِيَارُ

يقول ابن مالك:

وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

وتصرف الأسماء السابقة إذا زالت منها علة مثل العلمية فإذا نكرت صرفت فلو قلت: (**رُبَّ أحمد، أورُبَّ معد يكرب**) يصرف.

ـ ثانيا: الصفة وعلة أخرىٰ:

إذا كان الاسم دالا علىٰ صفة معنوية في غيره منع من الصرف إذا اجتمع عليه مع الوصفية سبب أو علة لفظية أخرىٰ كما يلي:

١ ـ الصفة وزيادة الألف والنون، إذا ختم الاسم بألف ونون زائدتين بأن كانا علىٰ وزن (**فعلان**) الذي مؤنثه (**فعلى**) وجب منعه من الصرف بشرط أن تكون وصفيته أصلية غير طارئة، وأن يكون مؤنثها خاليًا من التاء، نحو (**أرمل**) مؤنثها (**أرملة**) تصرف، أما: (**عطشان ـ عطشى، هيمان ـ هيمى، ريَّان ـ ريى، سكران ـ سكرى، حيران ـ حيرى، غفلان ـ غفلى**) فإنها ممنوعة من الصرف، فتقول: (**هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾[الأعراف: ١٥٠]، فإن كان المذكر علىٰ فعلان، والمؤنث علىٰ فعلانة صرفت نحو: (**سَيْفَان**) الطويل مصروف؛ لأن مؤنثه (**سَيْفَانَة**)، تقول: (**هذا رجلٌ سيفانٌ، ورأيت رجلا سيفانًا، ومررت برجلٍ سيفانٍ**).

يقول ابن مالك:

وَزَائِدَا فَعْلَانَ ـ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

٢ ـ الصفة ووزن الفعل: إذا جاءت الصفة على وزن يغلب في الفعل، أو خاص به وجب منعه من الصرف بشرط أن يكون مؤنثه خاليًا من التاء، وأن تكون وصفيته أصلية، وليست طارئة، وذلك نحو: (**أصفر، وأحمر، وأشرف، أقوم، أعظم، أجدر، أوفى**) فإنها ممنوعة من الصرف.

يقول ابن مالك:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ، وَوَزْنُ أَفْعَلا   مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا: كَأَشْهَلا

ويشترط لتأثير الصفة أمران:

أحدهما: كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: (**هذا قلبٌ صَفْوَانٌ**) بمعنى (**قاسٍ**)، (**هذا رجلٌ أَرْنَبٌ**)، بمعنى (**جبان ذليل**).

الثاني: عدم قبولها التاء. ولهذا انصرف نحو: (**ندمان**)، و(**أرمل**)، قال الشاعر:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا   سَقَيْت وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

فإن قبلت التاء صرفت، تقول (**مررت برجل أرمل**) أي: فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أرملة، بخلاف أحمر، وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أحمرة، وأخضرة، فَمُنِعَا للصفة ووزن الفعل.

ومن مجيء (**أرمل**) وصفًا للمذكر قول جرير بن عطية الخطفي:

هَذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا   فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

ومن مجيء (**أرملة**) وصفًا للمؤنث قول الشاعر:

لِيَبْكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ   وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلا

وإن كانت الصفة عارضة (**كأربع**) فإنَّه ليس صفة في الأصل بل اسم عدد ثم استعمل صفة في قولهم: (**مررت بنسوة أربع**)، و(**أدهم**) تمنع من الصرف؛

لأنها صفة في الأصل؛ لأنه وضع في الأصل لشيء فيه سواد ثم استعمل استعمال الأسماء. و(**أجدل، وأخيل، وأفعي**) مصروفة؛ لأنها ليست لصفات في الأصل، وذهب البعض إلي منعها علىٰ تخيل الوصف أي؛ (**القوة، والتخيل، والخبث**).

يقول ابن مالك:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ … كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ
فَالأدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ … فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى … مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

٣ ـ الصفة و العدل: وهو تحويل الاسم من وزن إلىٰ وزن آخر، أو من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ مع بقاء المعنى الأصلي.

يقول ابن مالك:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ … فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا … مِنْ وَاحِدٍ لأرْبَعٍ، فَلْيُعْلَمَا

والاسم الذي يمنع من الصرف للوصفية والعدل يأتي علىٰ صورتين:

أ ـ يكون في أسماء الأعداد المبنية علىٰ فُعَال و مَفْعل نحو: (**ثلاث**) أي؛ (**ثلاثة ثلاثة**)، (**مثني**) أي؛ (**اثنين اثنين**)، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[فاطر: ١]، فهذه الكلمات الثلاثة مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها معدولة كما ذكرنا.

وذكر أبو حيان أنه سُمِعَ: (**أُحاد وموحد، و ثُناء ومثني، و ثُلاث مثلث، ورُباع ومربع، و خُماس ومخمس، وسُداس مسدس، وسُباع ومسبع، وثُمان ومثمن، وتُساع متسع، وعُشار ومعشر**) وأنه نقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلىٰ عشرة.

ب ـ كلمة (أُخَر) على وزن (فُعَل) المعدولة عن كلمة (آخر) على وزن (فاعل)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

ـ صرف ما لا ينصرف:

يقول ابن مالك:

وَلاضْطِرَارٍ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو المَنْعِ، وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

يجوز في الضرورة صرف ما ينصرف، وذلك كقول امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟ ... سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَى شَعَبْعَبِ

قوله (ظعائن) حيث صرفه فجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون، ونظيره قول الراعي:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟ ... تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَقِلْنَ مُتَالِعَا

وورد أيضا صرفه، للتناسب، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾[الإنسان: ٤] فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده

ـ منع المنصرف من الصرف:

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة؛ فأجازه قوم، ومنعه آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقول ذي الإصبع العدواني:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ... ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

حيث قال: (عامرُ) منعه من الصرف مع أنه ليس فيه موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لابد من انضمام علة أخرى، ليكون اجتماعهما سببا في منع الصرف، ومثله قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

قوله (مرداس) حيث منعها من الصرف دون وجود علتين، ومن ذلك قول الأخطل التغلبي:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فإنه منع (شبيب) من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

وقول دوسر القريعي:

وَقَائِلَةٍ: مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ؟

- إعراب الممنوع من الصرف:

يرفع الممنوع من الصرف بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، وتفصيلها على النحو التالي:

١ - الاسم الممنوع من الصرف الذي جاء مرفوعًا، فعلامة رفعه الضمة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[الإسراء: ٩]، و﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[التوبة: ٩٧]، و ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الانعام: ١٠٤].

٢ - الاسم الممنوع من الصرف الذي جاء منصوبا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[التوبة: ١٨]، و ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٣ - الاسم الممنوع من الصرف الذي جاء مجرورًا كأن يكون مجرورا بحرف جر أو إضافة أو تبعية، يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرطين:

أ - ألا يضاف إلىٰ اسم ظاهر بعده أو ضمير.

ب - ألا يقترن بـ (أل).

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥ ، هود: ٨٤]، و ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]،

و﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[ن: ٧]، ومثال من فقد شرطًا من الشروط كأن يضاف إلى اسم ظاهر أو ضمير، قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، و﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[التين: ٤]، و﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[المائدة: ٨٩]. ومثال من فقد شرط التعريف كأن يكون محلى بـ(أل)، قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾[الأنفال: ٤٢]، و﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[الأنعام: ٢٩]، و﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾[الجن: ١٨]، وليس المقصود في الأمثلة السابقة أن الممنوع من الصرف مجرور فيها، بل هي لبيان أن الممنوع من الصرف فقد شرط الجر بالفتحة فلو وضع في مثال آخر على صورته هذه يكون مجرورا بالكسرة لأنه إما أضيف أو عرف بـ (أل).

٢ ـ ما يعرب من الأفعال بالنيابة

الأمثلة الخمسة

● **الفرق بين الأسماء الستة والأمثلة الخمسة:**

قالوا الأسماء الستة؛ لأنها ألفاظ معلومة، وهي: (**أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وفو، وذو، وهَنُو**)، وقالوا الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليستْ ألفاظًا معلومةً، وإنما يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصلت به: (**ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة**)، و يكون المضارع مع ألف الاثنين مبدوءًا بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو: (**أنتما تكتبان**)، أو بياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو: (**الزيدان يكتبان**)، و يكون المضارع مع واو الجماعة مبدوءًا بالتاء نحو: (**أنتم تكتبون**)، أو بالياء نحو: (**الزيدون يكتبون**)، وأما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءًا بالتاء نحو: (**أنت تكتبين**)، فمن هنا كانت الأمثلة الخمسة.

قال ابن مالك:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلانِ) النُّونَا رَفْعًا، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

- **الأمثلة الخمسة:**

هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو: (**يفعلان، وتفعلان**)، أو واو الجماعة نحو: (**يفعلون، وتفعلون**)، أو ياء المخاطبة نحو: (**تفعلين**)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ۝٥٠﴾[الرحمن: ٥٠]، و ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٢٢]، و﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١٨٨﴾[البقرة: ١٨٨]، و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٧١﴾ [آل عمران: ٧١]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

- **إعرابها:**

حكم هذه الأفعال أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، وتجزم بحذف النون نيابة عن السكون، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ۝٥٠﴾[الرحمن : ٥٠]، و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾[آل عمران: ٧٠]، و﴿**فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾ [الأعراف: ٩٥]، فالمضارع في ذلك كله مرفوع، لخلوه من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون، ومثال الجزم والنصب معا قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ۝٢٤﴾[البقرة: ٢٤]، فـ (**لم تفعلوا**) مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، و(**لن تفعلوا**) منصوب وعلامة نصبه حذف النون أيضا.

ما توجيه كلمة: ﴿يَعْفُونَ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[البقرة: ٢٣٧]، فرغم أن الكلمة منصوبة بأداة نصب وهي (أن) إلا أن النون لم تحذف؟

ـ **الجواب:**

قالوا في (**يعفون**)، الواو لام الكلمة، والنون ضمير النسوة، والفعل مبني مثل:﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: ٢٢٨]، ووزنه (**يَفْعُلنَ**)، بخلاف قولك:(**الرجال يعفـون**)، فالواو ضمير المذكرين، والنون علامة رفع نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[البقرة: ٢٣٧]، ووزنه (**تفعوا**) وأصله (**تعفووا**)، والأصل (**يعفوون**) بواوين أولاهما لام الكلمة، والثانية واو الجماعة. فاستثقلت الضمة علىٰ واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان ـ وهما الواوان ـ فحذفت الواو الأولىٰ لالتقاء الساكنين.

ـ **لماذا خصصت الواو الأولىٰ بالحذف دون الثانية في: (يعفوون)؟**

● **الجواب: لثلاثة أمور:**

١ـ أن الأولىٰ جزء كلمة والثانية كلمة، وحذف جزء أسهل من حذف كل.

٢ـ أن الأولىٰ آخر الفعل والحذف بالآخر أولى.

٣ـ أن الأولىٰ لا تدل علىٰ معنى، والثانية دالة علىٰ معنى، وحذف ما لا يدل علىٰ معنى أولى من حذف ما يدل.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

١ ـ الاسم المعتل الآخر

يقول ابن مالك:

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ... كَالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِي مَكَارِمَا

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

وَالثانِ مَنقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرْ

١ ـ تقدر الحركات الثلاثة في:

أ ـ الاسم المعرب الذي آخره ألف ساكنة لازمة مفتوح ما قبلها نحو (**المصطفى، والفتى، والعصا**) ويسمىٰ معتلًّا مقصورا، فتكون الألف ساكنة علىٰ كل حال وتقدر فيه الحركات الثلاثة لتعذر تحريكها. تقول: (**جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى**).

ب ـ ما أضيف إلىٰ ياء المتكلم، وليس مثنى، ولا جمع مذكر سالمًا، ولا منقوصًا، ولا مقصورًا. وذلك في المفرد صحيح الآخر، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، نحو: (**غلامي**)، و(**غلماني**)، و(**مسلماتي**)، فكل هذه الكلمات تعرب بحركات مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وذلك لأنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء الساكنة بحركة تجانسها وهي الكسرة، فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء. إذ المحل لا يقبل حركتين في آن واحد، فتقول: (**جاء غلامي**) فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم لا هذه الكسرة الموجودة، فإنها مستحقة قبل عامل الجر، وإنما دخل العامل بعد استقرارها.

والمقصور تثبت ألفه قبل الياء، فتقول: (**جاء فتاي، ورأيت فتاي، ومررت بفتاي**)، فتقدر الحركات علىٰ الألف المقصورة. قال تعالىٰ: ﴿يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ﴾ في قراءة سبعية.

والمنقوص تدغم ياؤه في ياء المتكلم فتقول: (**جاء قاضيَّ، ورأيت قاضيَّ، ومررت بقاضيَّ**)،

٢ ـ تقدر حركتان في:

أ ـ ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة لخفتها، وهو

المنقوص؛ (**وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها**)، نحو: (**القاضي، والحامي، والداعي**)، تقول: (**جاء القاضي، ومررت بالقاضي**) أما النصب، فتقول: (**رأيت القاضيَ**)، وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال، وظهرت الفتحة للخفة. قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [العلق: ١٧]، و﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٣١]، و﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦].

بعض العرب تجعل المنقوص كله على حالة واحدة:

* من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب كما يعامله في حالتي الرفع والجر؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ   وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فأنت ترى المجنون قال: (**واشي**) فسكن الياء، ثم حذفها مع أنه منصوب، لكونه اسم (**إن**).

وقول بشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي   وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إذَا طَالَ شَافِي

فقول بشر: (**كافي**) أثبت الياء مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطروا، ومن ذلك قول الشاعر:

لا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

الشاهد فيه قوله: (**أعط القوس باريها**) فإن قوله: (**باريها**) مفعول به، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة.

ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ   أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

الشاهد فيه قوله: **(أيديهن)** فإنه اسم كأن، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة؛ لخفة الفتحة على الياء، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء.

ومن ذلك قول أعرابي يصف إبلا دميت أخفافهن:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالمَوْمَاةِ   أَيْدِي جَوَارٍ بِتْنَ نَاعِمَاتِ

وقول حندج المري:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

الشاهد فيه قوله: **(أن يدني)** سكّن الياء ولم يظهر الفتحة عليها.

ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:

فما سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ   أَبى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وقد قرأ الحسن: ﴿أَوْ يَعْفُوْا ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ بسكون الواو من **(يعفو)**.

ومن ذلك قول الأعشي:

إذا كانَ هَادِيْ الفَتَي فِي البِلا   دِ صَدْرُ القناة أَطَاعَ الأميرا

وفي ذلك قول الراجز يصف نوقا:

جُـذْبًا بِيَرَمِنَ الوَخْشَنّ   تَرَكْن رَاعِيهِنَّ مِثْلَ الشَّنّ

ومن ذلك قول الأخطل:

إذا شئتَ أَنْ نَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا   رَفَعْنَ وأَنْزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدَا

* ومن العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء، كما يظهر الفتحة عليها، وقد ورد من ذلك قول جرير بن عطية الخطفي:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ   وَيَوْمًا تَرَى مِنهُنَّ غُولا تَغَوَّلا

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وقول الشماخ بن ضرار الغطفاني:

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عَوَارِضْ وَفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضْ

وقول جرير:

وَعِرْقُ الفَرَزْدَقِ شَرُّ العُرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ

ولا خلاف بين النحاة أن هذا ضرورة لا تجوز في حال السعة، والفرق بين هذا والذي قبله؛ أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر؛ فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام، وورد في قراءة جعفر الصادق ﷺ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[المائدة: ٨٩]، أما هذه ففيه حمل حالتين؛ وهما الرفع والجر على حالة واحدة وهي حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلًا في الشعر ولا يقاس عليها.

ب ـ ما تقدر فيه الضمة والفتحة: وهو الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف، تقول: **(هو يخشى، ولن يخشى)**. فإذا جاء الجازم ظهر بحذف الآخر، فقلت: **(لم يخش)**، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[القصص: ٧٧].

٣ ـ ما تقدر فيه حركة واحدة:

أ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو كـ **(يدعو)**.

ب ـ الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء كـ **(يرمي)**.

فهذان الفعلان تقدر فيهما الضمة للاستثقال، تقول: **(هو يدعو، ويرمي)** فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة. ويظهر فيهما شيئان، أحدهما النصب

بالفتحة. وذلك لخفتها نحو: (لن يدعوَ)، و(لن يرميَ)، قال تعالىٰ: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًاۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]، و﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًاۖ﴾[هود: ٣١]، و﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾﴾، و ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾[القيامة: ٤٠]، و﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۖ﴾[آل عمران: ١٠].

والشيء الثاني الذي تقدر تظهر فيه الحركة هو الجزم بحذف الآخر. نحو: (لم يدعُ)، (لم يرم)، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ﴾[الإسراء: ٣٦]، و ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[القصص: ٧٧]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ﴾[القصص: ٧٧].

٢ ـ إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر

يقول ابن مالك:

وَأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

فَالألِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا

المعتل من الأفعال هو ما كان آخره واو قبلها ضمة، نحو: (**يغزو**)، أو ياء قبلها كسرة، نحو: (**يرمي**)، أو ألف قبلها فتحة نحو: (**يخشى**).

ـ بم يجزم الفعل المضارع المعتل الآخر؟

الفعل المضارع الذي آخره حرف علة (**ألف، أو واو،أو ياء**)، فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: (**لم يغزُ، و لم يرمِ، ولم يخشَ**)، قال تعالىٰ: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾﴾[العلق: ١٧]، و﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾[التوبة: ١٨]، ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾[عبس: ٢٣]، و﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ﴾[البقرة: ٢٤٧]، و ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا

يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[يوسف: ٩٠].

أما غير الجزم فتقدر على الألف الضمة والفتحة، نحو: (**زيدٌ يخشى**)، فكلمة: (**يخشى**) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المقصورة، و (**زيدٌ لن يخشى إلا الله**)، فكلمة: (**يخشى**) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المقصورة.

وتقدر الضمة على ما كان آخره واو أو ياء، نحو: (**زيدٌ يدعو ويرمي**)، فالكلمتان: (**يدعو، ويرمي**) كل منهما فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعة ضمة مقدرة على الواو في (**يدعو**)، وعلى الياء في (**يرمي**)، وتظهر الفتحة في النصب، نحو: (**زيدٌ يدعو ويرمي، وعمرٌو لن يدعوَ ولن يرميَ**).

وخلاصة القاعدة أن: الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، والجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، والنصب يظهر في الياء والواو، ويقدَّر في الألف.

المبحث الرابع

النكرة والمعرفة

● **النكرة:**

أصل النكرة مصدر من نَكِرْتُ الرجلَ، وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾[هود: ٧٠]، أو أن أصلها اسم مصدر من نكّرتُ، ثم نقلت اسمًا للاسم المنكر، وهي حينئذ اسم جنس وليست علما و إلا لوجب منعها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة.

● **المعرفة:**

أصل المعرفة من (**عَرَفْتُ الرجلَ**) من باب (**ضَرَبَ**) أو يكون أصلها اسم مصدر من (**عرّفت**) ثم نقلت اسمًا للاسم المعرف، وهي اسم جنس أيضا وليست علما وإلا لوجب منعها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة.

والنكرة هي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها علىٰ المعنى الذي وضعت له إلىٰ القرينة، وما يحتاج إلىٰ شيء فرع عما لا يحتاج إليه.

يقول ابن مالك:

نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ، مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلَامِ وَالَّذِي

الاسم نكرة وهي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها علىٰ المعنى إلي قرينة، والنكرة كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وامرأة وولد. وعلامة النكرة أن تقبل دخول (**ربّ**) عليها؛ لأن رب لا تجر إلا

النكرات. تقول: (رب رجل، ورب غلام) وبهذا استدل علىٰ أن (مَن، وما) قد يقعان نكرتين.

قال الشاعر:

رُبَّ مَنْ أَنضَجتُ غَيظًا قَلبُهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقال الشاعر:

لا تَضِيقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَدْ ... تُكْشَفُ غُمَاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فُرجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فدخلت رب علىٰ (من، وما) ولا تدخل إلا علىٰ النكرات، فعلم أن المعنى: رب شخص أنضجت قلبه غيظا. ورب شيء من الأمور تكرهه النفوس.

هذا وقد دخلت (رب) علىٰ الضمير شذوذًا في نحو (ربه رجلا) ومنه قول الشاعر:

رُبَّهُ فِتيةً دَعَوْتُ إِلىٰ مَا ... يُورِثُ المَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ـ **والنكرة نوعان:**

أحدهما: ما يقبل أل المؤثرة (**أي المفيدة**) للتعريف: كـ (**رجل، وفرس، ودار، وكتاب**).

الثاني: ما يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف، نحو (**ذي، ومن، وما**) في قولك: (**مررت برجل ذي مال، وبمَن معجب لك، وبما معجب لك**) فإنها واقعة موقع (**صاحب، وإنسان، وشيء**)

وكذلك نحو: صهٍ ـ منونا ـ فإنه واقع موقع قولك: سكوتا.

ـ **والمعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:**

أحدهما: ما لا يقبل (أل) ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد وعمرو.

الثاني: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف، (**وهي أل الزائدة**)، نحو:

(**حارث، وعباس، وضحاك**) فإن (أل) الداخلة عليها للمح الأصل (**أي الإشارة إلي الأصل، وهي الصفة، لأنها في الأصل صفات**).

وأقسام المعارف ستة:

(**الضمير، والعلم، والإشارة، والموصول، وذو الأداة المحلى بأل، و المضاف لواحد منها**).

من أنواع المعارف

١ ـ الضمير

الضمير: هو اسم مبني جامد يدل علىٰ المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، سواء كان بارزا في الكلام، أو مستترا يقدر حسب السياق، وهو أعرف المعارف بعد لفظة الجلالة (**اللّٰه**).

يقول ابن مالك:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُور كَـ ـ أَنْتَ وَهْوَ ـ سَمِّ بِالضَّمِير

والضمير هو ما دلَّ علىٰ غيبة كـ (**هو**)، أو حضور، وهو قسمان:

أحدهما: ضمير المخاطب، نحو: (**أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن**).

الثاني: ضمير المتكلم، نحو: (**أنا، ونحن**).

● **ينقسم الضمير إلى**: بارز ومستتر:

الضمير البارز: هو ما له صورة في اللفظ واضحة في الكلام تنطق باللسان وتكتب بالبنان، نحو: (**قمتُ لأعطيك كتابي**) فالضمائر: (**تاء الفاعل في قمتُ، وكاف الخطاب في لأعطيك، وياء المتكلم في كتابي**) كلها ضمائر بارزة متصلة، وهناك الضمائر البارزة المنفصلة نحو: (**أنا وأنت وهو نسير علىٰ طريق الخير**)، فـ (**أنا، وأنت، وهو**) كلها ضمائر.

والمستتر بخلافه نحو: (**قم**). أي: بخلاف البارز، وسوف نرجئ الحديث عنه

لما بعد الحديث عن الضمير البارز.

الضمير البارز

الضمير البارز ينقسم إلى: منفصل ومتصل.

أ ـ منفصل:

وهو ما يبتدأ به الكلام، ولا يلزم أن يعرب مبتدأً، أو يقع بعد (**إلا**) وعدده أربعة وعشرون ضميرًا.

يقول ابن مالك:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا، هُوَ وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

ـ ينقسم الضمير بحسب موقع الإعراب إلىٰ قسمين:

١ ـ ما يختص بمحل الرفع، وهو (**أنا، وأنت، وهو**) وفروعهن؛ ففرع أنا: (**نحن**)، وفرع أنتَ: (**أنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن**)، وفرع هو: (**هي، وهما، وهم، وهن**). وهي اثنا عشر ضميرًا مختصًا بالرفع، نحو: (**أنا، ونحن**) وهما للمتكلم، و(**أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن**)، وهم للمخاطب، (**هو، وهي، وهما، وهم، وهن**) وهم للغائب، قال تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٤٠]، ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾[الشعراء:٣٩]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة:٧٢]، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[الأنعام:٥٩]، و﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[المؤمنون:٣٧]، و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾[المائدة:١١٦]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة:٢].

قال الشاعر:

يَا ضَيفَنَا لَوْ زُرْتَنَا لَوَجَدْتَنَا نَحْنُ الضُّيُوفُ وَأَنْتَ ربُّ المَنزِلِ

وقال آخر:

هِيَ القَنَاعَةُ فَالزَمْهَا تَعِش مَلِكًا لَوْ لَمْ يَكُن لَكَ إِلَّا رَاحَةُ البَدَنِ

٢ - ما يختص بمحل النصب، وهو **(إيا)** مردفا بضمير يدل على المعنى المراد نحو **(إياي)** للمتكلم، و**(إياك)** للمخاطب، و**(إياه)** للغائب وفروعها.

وهي اثنا عشر ضميرا منفصلة للنصب وهي: للمتكلم: **(إياي، وإيانا)**، وللمخاطب: **(إياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن)**، وللغائب: **(إياهُ، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن)**، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، و﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، و﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣].

- المقصود بالفروع:

المقصود بقوله الفروع: أنَّ **(نحن)** فرعا لـ **(أنا)**؛ لأن **(أنا)** دال على الواحد المتكلم، و**(نحن)** دال على المتعدد أو المُنزَّل منزلته، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد، وإنما كان **(أنتَ)** أصلًا؛ لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر، وكان **(أنتِ)** فرعًا؛ لأنه دال على المفردة المؤنثة، وهو فرع المذكر، وكان **(أنتما، وأنتم، وأنتن)** فروعًا؛ لدلالتها على المتعدد اثنين أو أكثر، وهو فرع عن الواحد، ويقاس على ذلك ضمائر الغيبة، والضمائر المتصلة، فإن **(إياي)** أصل لـ **(إيانا)**، وإياكَ أصل لـ **(إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن)**، و **(إياه)** أصل لـ **(إياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن)**.

- هل أصل ضمير النصب هو (إيا) أم (إياك)؟

١ - ذهب سيبويه وتبعه الفارسي، والأخفش، وابن هشام إلى أن المختار أن **(إيا)** هي الضمير، والكاف، والياء، والهاء لواحق، وهي حروف تبين الحال وتوضح المراد من **(إيا)** متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا،

ومثلها مثل الحروف التي في (**أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن**)، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو: (**تلك، وذلك، وأولئك**)، واعتُرِض عليه بأن تعريف الضمير هو ما دل علىٰ متكلم أو مخاطب أو غائب، و(**إيا**) بمفردها لا تدل علىٰ شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرًا، وأجاب أنصار سيبويه بأن (**إيا**) مشتركة بين الثلاثة وضعًا، فإن أريد التمييز جيء بأحد اللواحق.

٢ ـ وذهب جماعة من البصريين، والكوفيين، واختاره أبو حيان إلىٰ أن (**إيا**) حرف عماد، وما بعدها هو الضمير.

٣ ـ وذهب جماعة منهم الخليل، والمازني، وابن مالك إلىٰ أن (**إيا**) وما بعدها ضميرا أيضًا، وقد أضيف أولهما لثانيهما، وأن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أضيفت إليها (**إيا**) زاعمين أن (**إيا**) أضيفت إلىٰ غير هذه اللواحق في نحو: (**إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب**)، فيكون في ذلك دليل علىٰ أن اللواحق أسماء، وذلك باطل لوجهين:

الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذ لا يقاس عليه، ولم تعهد إضافة الضمائر.

الثاني: أنه لو صح ما يقولون لكانت (**إيا**) ونحوها ملازمة للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون (**إيا**) ونحوها معربة، ألست ترىٰ أنهم أعربوا (**أي**) الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

٤ ـ وذهب الفراء إلىٰ إن (**إيا**) ليست ضميرا، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلا للضمير، والضمير هو اللواحق، وجيء بهذا العماد ليكون دعامة يعتمد عليها؛ ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة. وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقا في ذلك الفراء، ثم خالفه في أن (**إيا**) اسم ظاهر مضاف إلىٰ ما بعده، وما بعده هو الضمير.

٥ ـ وذهب ابن درستويه إلىٰ أن هذا اسم ليس ظاهرًا ولا مضمرًا، وإنما هو بين بين.

والذي نميل إليه هو ما ذهب إليه الجمهور من أن (إيا) هي الضمير وأن الكاف والياء والهاء لواحق تبين الحال ووضح المراد من (إيا).

ب ـ متصل:

يقول ابن مالك:

وَذُوْ اتِّصَـالٍ مِنْـهُ مَا لا يُبْتَـدَا وَلا يَـلِـي (إِلَّا) اخْـتِيَـارًا أَبَـدَا

كَاليَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) وَاليَاءِ وَالْهَا مِـنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الضمير المتصل: وهو ما كان غير مستقل في النطق، بل كالجزء من الكلمة السابقة، ولا يبتدأ به كالكاف من (**أكرمك**)، ولا يقع بعد (**إلا**) في الاختيار، إلا شذوذًا، فلا يقال: (**ما أكرمتُ إلَّاك**)، وقد جاء شذوذا:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُـجَـاوِرَنَـا إِلَّاكِ دَيَّـارُ

حيث قال الشاعر: (**إِلَّاكِ**) فوقع الضمير المتصل بعد (**إلا**) شذوذا، ومثله قول الشاعر:

أَعُوْذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ؛ فَمَا لِي عَوَضٌ إِلَاهُ نَاصِرُ

حيث قال الشاعر: (**إِلَّاهُ**) فوقع الضمير المتصل بعد (**إلا**) شذوذا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، وقد هوَّن هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلًا، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذَّر الإتيان به، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ، وهو أن (**إلا**) بمعنى غير، ولو جئنا بـ (**غير**) هنا لصح القول: (**غيرك، وغيره**) فقد حمل الشاعران (**إلا**) علىٰ (**غير**) لكونهما بمعنى واحد.

- إعراب الضمير المتصل:

يقول ابن مالك:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمرات كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف من عدة أوجه:

١ - **الشبه الوضعي:** بسبب كون أكثرها قد وضع علىٰ حرف واحد أو حرفين، وحمل ما وضع علىٰ أكثر من ذلك عليه، حملًا للأقل علىٰ الأكثر.

٢ - **الشبه الجمودي:** لأنها لا تتصرف تصرف الأسماء؛ ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع، وأما نحو: (**هما، وهم، وهن، وأنتما، وأنتم، وأنتن**) فهذه صيغ وضعت من أول الأمر علىٰ هذا الوجه، وليست علامة المثنى أو الجمع بل طارئة عليها.

٣ - **الشبه الافتقاري:** وهي أنها مفتقرة في دلالتها علىٰ معناها ألبتة إلىٰ شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر.

٤ - **الشبه الاستغنائي:** وهو أنها استغنت - بسبب اختلاف صيغتها - عن أن تعرب. فأنت ترىٰ أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرىٰ، ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلىٰ الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما.

وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب، وهو: كل ضمير نصبٍ أو جرٍ متصل، نحو: (**أكرمتك، ومررت بك، وإنه، وله**) فالكاف في: (**أكرمتك**) في موضع نصب، وفي (**بك**) في موضع جر، والهاء في (**إنه**) في موضع نصب، وفي (**له**) في موضع جر.

وينقسم الضمير المتصل بحسب موقعه من الإعراب إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: ما يختص بالرفع وهو خمسة: (**التاء المتحركة، وألف الاثنين، و واو الجماعة، و ياء المخاطبة، و نون النسوة**)، فـ (**الألف والواو والنون**) من ضمائر

الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب؛ فمثال الغائب: (**الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن**)، ومثال المخاطب: (**اعلما، واعلموا، واعلمن**)، قال تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[البقرة:٤٥]، و﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾[الاحزاب :٦٧].

يقول ابن مالك:

وَأَلِـفٌ وَالْـوَاوُ والنُّـونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَـا

الثاني: ما يشترك بين النصب والجر وهو ثلاثة: (**ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة**)، قال تعالىٰ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾﴾[الكهف:٣٧]، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[الضحى:٣] فهي مع الفعل في محل نصب، ومع الاسم والحرف في محل جر.

الثالث: ما يشترك بين الرفع والنصب والجر وهو الضمير (**نا**) الدال علىٰ المتكلمين فقط، تقول: (**ضرَبنا زيدًا**) فهي في محل رفع فاعل، و: (**ضرَبَنا زيدٌ**) فهي في محل نصب مفعول به، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران : ١٩٣]، و﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِۗ﴾[طه :٧٣].

يقول ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ(نَا) صَلَـحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَـحْ

الضمير المستتر

هو ما ليس له صورة ظاهرة لا في النطق ولا في الكتابة، ولكنه يفهم ويقدر

من سياق الكلام، وذلك مثل: (**افعل الخير، وأحسن إلى جارك**).

قال ابن مالك:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

ينقسم الضمير المستتر إلى: مستتر وجوبًا وجوازًا.

- **استتار الضمير وجوبًا.**

يستتر الضمير وجوبًا إذا لم يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أي؛ ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل، ويكون للمتكلم أو المتكلمين أو المخاطب.

١ ـ إذا كان فعلًا مضارعًا مبدوءا بهمزة المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[الاعراف :٦٢] فالفعل: (**أبلغكم**) استتر فيه الضمير وجوبًا وهو (**أنا**)؛ لأن الفعل المضارع مبدوء بهمزة المتكلم.

٢ ـ إذا كان فعلًا مضارعًا مبدوءا بنون المتكلمين، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام :٢٢] فالفعلان: (**نَحْشُرُهُمْ، ونَقُولُ**) استتر فيه الضمير وجوبًا وهو (**نحن**)؛ لأن الفعل المضارع مبدوء بنون المتكلمين.

٣ ـ إذا كان فعلًا مضارعًا مبدوءا بتاء خطاب الواحد المذكر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص : ٥٦]، و ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الحجر :٨٨]، فالأفعال: (**تهدي، وتمدن،و تحزن**) استتر فيه الضمير وجوبًا وهو (**أنت**)؛ لأن الفعل المضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر.

٤ ـ أمر الواحد: نحو قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا

مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾[آل عمران : ٨].

٥ ـ إذا كان فاعل بفعل استثناء كـ (**خلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولايكون**)، تقول: (**قام القوم ما خلا زيدًا، أو ما عدا زيدًا، أو ما حاشا زيدًا، أو لايكون زيدًا، أو ليس زيدًا**) زادها ابن هشام في (**التوضيح**) تبعًا لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل.

٦ ـ إذا كان فاعلا لكل من: أفعل التعجب، نحو: (**ما أحسن الزيدين**)، **أوأفعل التفضيل، قال- تعالىٰ-:** ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾[مريم : ٧٤]، وقد يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في المسألة التي سموها: (**مسألة الكحل**)، وقد يرفع الضمير البارز في لغة من بعض العرب نحو قولهم: (**رأيت رجلًا أحسن منه أنا**)، أو اسم فعل أمر، نحو: (**صه، ونزال**) ذكره ابن مالك في (**التسهيل**)، أو اسم فعل مضارع نحو: (**أوه، وأف**) ذكره أبو حيان.

٧ ـ الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله- تعالىٰ-: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾.

ـ متى يُستتر الضمير جوازًا؟

يستتر الضمير جوازًا إذا أمكن أن يحل محله الاسم الظاهر، ويكون:

١ـ المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة.قال- تعالىٰ-: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾[الرعد :٢]، و﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴿١٩﴾﴾[غافر :١٩]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[الأعلى: ١٤]، ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[آل عمران: ٣٧] فالأفعال: (**رَفَعَ،واسْتَوَى، وَسَخَّر، ويَجْرِي، ويُدَبِّرُ، ويُفَصِّلُ، ويَعْلَمُ، وتَزَكَّى**) فاعلها ضمير مستتر.

٢- الصفات المحضة، نحو: (**زيد قائم، وزيد مضروب، وزيد حسن الوجه**)، قال تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[النساء :٧٥]، فقد جاء الفاعل هنا اسم ظاهر وليس ضميرا مستترا، وهو قوله: (**أهلها**)، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[الأحزاب :٣٥]، حيث جاء فاعل (**الحافظين، والحافظات، والذاكرين، والذاكرات**) ضميرًا مستترًا جوازًا.

٣- اسم الفعل الماضي نحو قوله تعالىٰ: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

- **اتصال الضمير وانفصاله**

القاعدة العامة تقول: كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير متصلًا، لا يجوز العدول عنه إلىٰ المنفصل؛ لأنه يحقق اختصار الأسماء، وهذا هو الهدف من استعمال العرب للضمير المتصل، ولا يعدل عن ذلك إلا في ضرورة الشعر.

إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء، فـ (**تاء المتكلم، وأنا**) من الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصارًا من الضمير المنفصل، وذلك واضح جدا، ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار، وكان الضمير المتصل أشد اختصارا من الضمير المنفصل، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ من بلوغ القصد، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذّره.

قال ابن مالك:

وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلىٰ المنفصل؛ وإنما كان استعمال المتصل أصلًا؛ لأنه أخصر وأبين، أما كونه أخصر

فظاهر، وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلًا. والمنفصل قد يعرض به في بعض الكلام لبس، وذلك أنه لو قال قائل: (**إياك أخاف**) لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، ويحتمل أن يريد تحذيره من شيء، وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء. فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان، فلو قال: (**أخافك**)، لأمن اللُّبسُ، ومن هنا وجب أن تقول: (**أكرمتُك**)، ولا تقول: (**أكرمت إياك**)، وإذا لم يمكن اتصال الضمير وجب الإتيان به منفصلًا، مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة: ٥]، وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن تعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل، فإن كان مع مباشرة العامل، خُصّ لضرورة الشعر ونسب إلى الضعف، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلًا مع إمكان الإتيان به متصلًا وذلك للضرورة، ومنه قول الراجز:

إنِّي لأَرجُو مُخرِزًا أَنْ يَنفَعَا ... إِيَّايَ لما صِرْتُ شَيخًا قَلِعَا

وكذا المفصول بتاء التأنيث قول الفرزدق:

إنِّي حَلَفتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ... فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُورِ

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

حيث قال الشاعر: (**ضمنت إياهم الأرض**) مع إمكان القول: (**ضمنتهم الأرض**)، وذلك لضرورة الشعر.

وكذا قول الآخر:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنَ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ ... إلا يَـزِيـدُهُـمُ حُبًّا إلـيَّ هُـمُ

فقد جاء الضمير منفصلًا، وهو قوله (**هم**) في آخر البيت، وكان من حقه أن يجي به متصلا بالعامل وهو قوله: (**يزيد**)، ولو جاء على ما يقتضيه الاستعمال لقال: (**إلا يزيدهم حبا إلي**)، ومثل ذلك قول

طـرفة بن العبد البكري:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا   يَا صَاحِ، بَلْ قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وكان من حقه أن يقول: **(بل قطعوا الوصل)** لكنه اضطر ففصل.

وكذا المفصول بضمير رفع، إذا لم يكن الفعل من باب **(كان)**، يجب اتصاله بالضمير الذي أسند إليه الفعل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البقرة: ٣]، و﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾[القصص:٧٨]، ولا يجوز انفصاله إلا في ضرورة كقول الشاعر:

أَمَّا عَطَاؤُكَ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ فَقَدْ   جَعَلْتَ إِيَّاهُ بِالتَّعْمِيمِ مَبْذُولا

ـ متى يتعين انفصال الضمير ولا يمكن المجيء به متصلا؟

١ ـ أن يكون الضمير محصوراً بـ **(إلا، أو إنما)**، وذلك نحو قوله -تعالىٰ-: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[الإسراء :٢٣]، و﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[يوسف :٤٠]، وقول الشاعر:

أَنَا الزَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

والتقدير: **(لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي)**، وقول عمرو بن معدي يكرب:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا   مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا

٢ ـ أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلىٰ المنصوب به; نحو: **(عجبت من ضربك هو)**، وكقول الشاعر:

بِنَصْرِكُم نَحْنُ كُنتُمْ فَائِزِينَ، وَقَدْ   أَغْرَى العِدَى بِكُمُ اسْتِسْلامُكُمْ فَشَلا

٣ ـ أن يكون عامل الضمير مضمرًا، نحو قول السموأل:

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا   فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

أراد: إن لم يحمل هو، وقول لبيد بن ربيعة:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنفعْكَ عِلمُكَ فَانْتَسِبْ   لَعَلْكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوَائِلُ

أراد: إن لم ينفعك أنت.

٤ ـ أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه، نحو قوله- تعالىٰ-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

٥ ـ أن يكون عامل الضمير معنويًا، وذلك إذا وقع مبتدأً; نحو: (**اللّهم، أنا عبدٌ أثيم وأنت مولىً كريم**)، وقول الشاعر:

أَنَا الزَائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

٦ ـ أن يكون معمولًا لحرف نفي ; نحو قوله- تعالىٰ-: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف: ١٨٨]، و﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١١٤﴾[الشعراء :١١٤]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، و ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٰتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝١٣٤﴾. وقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ   إلا عَلَى أَضْعَفِ المجَانِينِ

٧ ـ أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر نحو قوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة:١] وقول الشاعر:

مُبَرَّأً مِن عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ   فَاللّه يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

٨ ـ أن يقع الضمير بعد (**أمّا**); نحو قولنا: (**أمَّا أنا فشاعر وأمَّا محمد فكاتب، وأمَّا هو فنحوي**).

٩ ـ أن يقع الضمير بعد واو المعية.

نحو قول الشاعر:

فَآلَيْتُ لا أَنفَكُّ أَحذُو قَصِيدَةً   تَكُونُ وَإيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

١٠ ـ أن يقع الضمير بعد (**اللام**) الفارقة. نحو قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإِيَّا ... كَ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا

١١ ـ أن يكون الضمير منادى، نحو: (**يا أنت**) ونحو: (**يا إياك**)، حيث إن نداء المضمر شاذ في باب النداء.

ومنه قول الراجز:

يَا أَبْجَرُ بنَ أَبْجَرَ يَا أَنْتَا ... أَنْتَ الَّذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

١٢ ـ أن يكون الضمير ثاني ضميرين متحدي الرتبة معمولين لعامل واحد، وليس مرفوعًا، نحو: (**ظننتني إياي، وظننتك إياك**).

ـ جواز الوجهين الانفصال والاتصال

قال ابن مالك:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا ... أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتِّصَالاَ ... أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

حيث المختار عند ابن مالك الاتصال وعند سيبويه الانفصال.

من المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلًا مع إمكان الاتصال:

١ ـ إذا كان الفعل متعديا لمفعولين ليس أصلها المبتدأ و الخبر، والمفعولان ضميران، نحو: (**سأل، وأعطى، ومنح، ومنع، وكسا، وألبس**)، تقول: (**الدرهم سلنيه، أو سلني إياه**)، و(**أعطيتكه، أوأعطيتك إياه**)، ذهب سيبويه إلي إن الاتصال واجب، والانفصال خاص بالشعر.[الأنفال :٤٣]

ومذهب ابن مالك إلى أن الاتصال أجود؛ لأن القرآن الكريم نزل به، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾، وعليه جاء قول امرأة لرسول الله ﷺ: «**إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُوكَهَا**»[أخرجه الإمام البخاري برقم (٢٠٩٣)]، وقول الرجل للرسول ﷺ: «**اكْسُنِيهَا**»[أخرجة الإمام البخاري

برقم (٢٠٩٣)]، وقول الخضر ﷺ: «**يَا مُوسَىٰ إِنِّي عَلَىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَّمَكَهُ اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ**»[أخرجة الإمام البخاري برقم (٤٧٢٥)].

٢ ـ أن يكون عامل الضمير عاملًا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعًا، فيجوز حينئذٍ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلًا غير ناسخ، فالوصل أرجح كالهاء في (سلنيه) قال تعالىٰ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، و ﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [محمد :٣٧]، ومن الفصل حديث الرسول: «**إِنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُم**»[هميان الزاد (٤٧٢/٣) تفسير إباضي]، أما إذا كان اسمًا؛ سواء كان مصدرًا أو اسم فاعل، فالفصل أرجح نحو: (**عجبت من حبي إياه**) ومن الوصل قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا   لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا

قوله (**حبيك**) حيث جاء بالضمير الثاني ـ وهو ضمير المخاطبة ـ متصلًا، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ، ويجوز الانفصال أيضًا، ولو أتىٰ به الشاعر منفصلًا لقال: (**لقد كان حبك إياي**) والانفصال أرجح، ومثال المصدر قول سعد بن مطرف المجاشعي:

لَا وحُبِّيهِ، لَا وَحَقٌّ هَوَاهُ   مَا تَنَاسَيْتُهُ وَلَا خُنْتُ هَوَاهُ

ومن الاتصال قول شاعر من بني تميم، وهي من مقطوعة اختارها أبو تمام:

أَبَيْتَ اللعْنَ إِنَّ سَكَابَ عِلْقٌ   نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلا يُبَاعُ
فَلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللعْنَ فِيهَا   وَمَنعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

حيث قال الشاعر (**ومنعكها**) حيث أتىٰ بالضمير الثاني وهو (**ها**) متصلًا، ولو أتىٰ به منفصلًا لقال: (**ومنعك إياها**) وكلا التعبيرين صحيح جائز في سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة.

ومن الفصل قول الشاعر:

وَمِنْ طَاعَتِي إِيَّاهُ أَمْطَرَ نَاظِرِي   لَهُ حِينَ يُبْدِي مِنْ ثَنَايَاهُ لِي بَرْقًا

أما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر:

لا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ، إِنَّ أَذًى   وَاقِيكَهُ لا يَنْفَكُّ مَأْمُونَا

حيث قال الشاعر **(واقيكه)** فوصل الضميرين، والأول منهما كاف الخطاب، والثاني هاء الغائب التي تعود إلىٰ أذى، ونظير هذا البيت قول قيس بن الملوح:

تَضَعَّفَنِي حُبّيكِ حَتّى كَأَنَّنِي   مِنَ الأَهْلِ وَالمَالِ التّلادِ خَلِيعُ

ومثله قول جحدر أحد لصوص العرب:

عَلَى قَلائِصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكَهَا   تَكْلِيفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الفَلا زُورَا

ومثله قول الأخطل:

وَتَكْلفُناهَا كُلُّ طَامِسَة الصُّوَى   شَطُونٍ تَرَى حِزبَاءَهَا يَتَمَلْمَلُ

أما إذا كان العامل فعلًا متعديًا لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو **(خلتنيه)** فالمختار عند الجمهور هو الانفصال، و مذهب سيبويه تقول: **(خلتني إياه)**. وقد ورد الأمران كثيرا في كلام العرب.

أ ـ من الانفصال:

قول الشاعر:

أَخِي حَسَبتُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِئَتْ   أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

قال: **(حسبتك إياه)** حيث أتىٰ بالضمير الثاني، وهو **(إياه)** منفصلًا، وهو مفعول ثانٍ لفعل ناسخ للابتداء، وهو هنا حسب، والإتيان بثاني الضميرين منفصلًا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ، ولو أنه أتىٰ به متصلًا لقال: **(حسبتكه)**.

ب ـ من الاتصال:

وذهب ابن مالك، وابن الطراوة والرماني إلىٰ الوصل، كقوله:

بَلَغتُ صُنعَ امرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ   إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

٣ ـ إذا كان الضمير خبر كان أو إحدىٰ أخواتها، نحو: **(الصديق كنته)** أو **(كانه زيد)** وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، تقول: **(كنته، كنت إياه)**، والمختار عند ابن مالك الاتصال، وعند سيبويه الانفصال.

أ ـ الانفصال وعليه قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا   عَنِ العَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

قال: **(كان إياه)** حيث أتىٰ بالضمير الواقع خبرًا لكان الناسخة للمبتدأ والخبر، وهو قوله **(إياه)** منفصلًا، والمجيء بالضمير منفصلًا في هذه الحالة جائز لا ضرورة ولا شذوذ فيه، والإتيان به متصلًا جائز أيضا.

ونظير الشاهد قول الشاعر:

لَيسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكِ وَلَا نَخشَىٰ رَقِيبَا

(ليس إياي) فإن **(ليس)** فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر تقديره هو، وإياي خبره وهو ضمير منفصل، ولو أنه أتىٰ به متصلا لقال ليسني، كما قالوا: **(عليه رجلا ليسني)**، أي ليس **(هو)** الرجل الذي يلزمه إياي، ومثله قول مساور العبسي، وينسب إلىٰ العجاج:

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا   لَكَانَ إِيَّاهُ، وَلَكِنْ أَعْجَمَا

وقول الآخر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى   وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقول الشاعر:

عَهِدْتُ خَلِيلِي نَفْعُهُ مُتَتَابِعُ فَإِنْ كُنتَ إِيَّاهُ فَإِيَّاهُ كُنْ حَقًّا

وقد ذكرها ابن مالك في باب المبتدأ والخبر:

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

ب ـ ومن الاتصال: قول الرسول الكريم ﷺ لعمر بن الخطاب في قصة ابن صياد: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[أخرجه الإمام البخاري برقم (١٣٥٥،٣٠٥٥)، ومسلم برقم (٢٩٣١)]، وقول بعض العرب: (**عليه رجلًا ليسني**)، وقول أبي الأسود الدؤلي يخطب غلامًا له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا
فَإِلا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول الشاعر:

لَجَارِيَ مَنْ كَانَهُ عِزَّةٌ يُخَالُ ابنَ عَمٍّ بِهَا أَوْ أَجَلّ

ومثله:

كَمْ لَيْثٌ أَغَرَّ بِي ذَا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فَكَأَنَّنِي أَعْظَمُ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَامَا

ونحو قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

ومثله قول المجنون في ليلاه:

كَادَ الغَزَالُ يَكُونُهَا لَوْلا الشَّوَى وَنُشُوزُ قَرْنِهِ

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولي مرفوعًا وجب الوصل، نحو: (**ضربته**) ولو كان غير أعرف وجب الفصل، نحو (**أعطاه إياك**) أو (**إياي**) أو (**أعطاك إياي**)،وقد نسب لأمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ أنه قال: (**أَرَاهُمَنِي**

الْبَاطِلُ شَيْطَانًا) بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة والثاني ضمير متكلم، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطانًا؛ أي جعلهم يرونني شيطانًا، ومن ثم وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو: **(ملكتني إياي)** و**(ملكتك إياك)** و**(ملكته إياه)**، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلف لفظ الضميرين، كقوله:

لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ ... أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

(أنالهماه) حيث أتىٰ بالضمير الثاني ـ وهو ضمير المفرد الغائب الذي هو الهاء ـ متصلًا، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال، ولو جاء بالكلام علىٰ ما هو الأكثر لقال **(أنا لهماه إياه)** ومع ذلك ليس الاتصال شاذًا ولا ضرورة، ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمَهُمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

قوله **(لضغمهماها)** حيث جاء بالضمير الثاني ـ وهو **(ها)** ـ متصلًا، ولو جاء منفصلًا لقال: **(لضغمهما إياها)**.

وجواز الأمرين في ضميري الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعًا لسيبويه.

ـ عود الضمير علىٰ متأخر

يعود الضمير علىٰ متأخر لفظًا ورتبة في سبعة مواضع:

١ـ ضمير الشأن، أي الشأن والحديث والقصة. فإن هذا الضمير مفسر بالجملة بعده. نحو: **(هو زيد قائم أو هي هند قائمة)**، ومنه قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾[الإخلاص:١].

٢ـ أن يكون الضمير مبتدأ يخبر عنه بمفسره نحو، قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ㊲﴾[المؤمنون:٣٧]، أي: ما الحياة إلا الحياة الدنيا.

٣ـ الضمير في باب (**نعم**): نحو: (**نعم رجلًا زيد**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[الكهف: ٥٠]، حيث فسر بالتمييز بعده.

٤ـ إذا كان الضمير مجرورًا بـ (**رب**): نحو: (**ربَّهُ رجلًا**)، حيث فسر بالتمييز قطعًا.

٥ـ الضمير في باب التنازع: إذا أعملت الثاني، واحتاج الأول إلىٰ مرفوع، نحو قولك: (**قاما وقعد أخواك**) فإن الألف راجعة إلىٰ الأخوين.

٦ـ الضمير المبدل منه ما بعده، كقولنا في ابتداء الكلام: (**ضربته زيدا**).

٧ـ الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد علىٰ المفعول المؤخر، وهو شاذ وضرورة علىٰ الأصح، نحو قول الشاعر:

جَزَىٰ رَبُّه عنّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فأعيد الضمير من (**ربه**) علىٰ (**عدي**) وهو متأخر لفظا ورتبة.

هذا الضمير شاذ عند جمهور النحاة، وذهب ابن جني والأخفش إلي أنه سائغ لا شذوذ فيه؛ لأنه كثر في لسان العرب تقديم المفعول علىٰ الفاعل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[البقرة: ١٢٤] وتقديم المفعول علىٰ الفعل والفاعل، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَٰلَةُ﴾[الأعراف: ٣٠].

فتبين أن للمفعول رتبتين. التأخر والتقدم. من هنا جاز عود الضمير عليه ولو تأخر.

- **الرتبة بين الضمائر المتصلة والمنفصلة:**

إذا اجتمع ضميران أو ثلاثة في الاتصال أو الانفصال فماذا نفعل؟

يقول ابن مالك:

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير

الغائب؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصِّ منهما؛ فتقول: (**الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه**)، بتقديم الكاف والياء على الياء؛ لأنهما أخص من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال؛ فلا تقول: (**أعطيتهوك، ولا أعطيتهوني**) وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان بن عفان ﷺ (**أراهمني الباطل شيطانًا**)؛ فإن فصل أحدهما كنت بالخيار؛ فإن شئت قدمت الأخص، فقلت: (**الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتني إياه**)، وإن شئت قدمت غير الأخص، فقلت: (**أعطيتهُ إياك، وأعطيتهُ إياى**)، وأيضا يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس لم يجز؛ فإن قلت: (**زيد أعطيتك إياه**) لم يجز تقديم الغائب، فلا تقول: (**زيد أعطيته إياك**)؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

يقول ابن مالك:

وَفِي اتِّـحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا ... وَقَدْ يُبِيحُ الغَيبُ فِيهِ وَصْلَا

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتحدا في الرتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفصل في أحدهما، فتقول: (**أعطيتني إياي، وأعطيتك إياك، وأعطيته إياه**)، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول: (**أعطيتنيني، ولا أعطيتكك، ولا أعطيتهوه**)؛ نعم إذا كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان، نحو: الزيدان الدرهم أعطيتهماه.

نون الوقاية بين الإثبات والحذف

ـ متى تثبت نون الوقاية ومتى تحذف؟

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزومًا نون تسمى نون الوقاية؛ قيل لأنها

تقي الفعل من الكسر، وذهب البعض إلىٰ تسميتها الضمير (ني)، نحو: (أكرمني، ويكرمني، وأكرمني).

قال ابن مالك:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتَزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِم
وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ (لَيْتَي) نَدَرَا   وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي البَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا   مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ، وَفِي   قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

- **أولا: تثبت نون الوقاية وجوبًا:**

١ ـ قبل ياء المتكلم إن نصبها فعل، أو اسم فعل، أو ليت.

أ ـ فأما الفعل فنحو: (دعاني، ويكرمني، وأعطني)، (ما خلاني، وما عداني، وحاشاني) إن قدرتهن أفعالا. قال الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَاعَدَانِي فَإِنَّنِي   بِكُلِّ الذي يَهْوَى نَدِيمِي مُولِعُ

وقول حكيم الدّيلي:

فَلَمَّا رَآنِي زَوَى وَجْهَهُ   وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبَا

وقول النابغة الذبياني:

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنَ أَنَّكَ لُمْتَنِي   وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وقول كعب بن زهير بن أبي سلمى:

وَبِالعَفْوِ وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي   وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيبُهَا

وتقول: (ما أفقرني إلىٰ عفو اللَّه)، و (وما أحسنني إن اتقيت اللَّه)، وقال بعضهم:(عليه رجلا ليسني)، أي: ليلزم رجلا غيري، وجاء ضرورة:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الحَصَى   إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامِ لَيْسِي

- **اتصال الفعل المضارع بالضمير (ني) أو نون الوقاية:**

إن للعرب في الفعل المضارع الذي يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو: **(تضربونني)** ثلاث لغات:

إحداها: أن تأتي بالنونين علىٰ حالها، تقول: **(تأمرونني)**.

الثانية: أن تأتي بهما وتدغم إحداهما في الأخرىٰ، وبهذه اللغة قرئ ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾[الزمر:٦٤].

الثالثة: أن تأتي بنون واحدة وتحذف الأخرىٰ، كل هذا مستعمل سائغ، وبالثالثة قرئ ﴿تَأْمُرُوٓنِىٓ أَعْبُدُ﴾.

- **خلاف النحويين حول المحذوف من النونين:**

وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين علىٰ النحو التالي:

١ ـ ذهب سيبويه وتبعه ابن هشام أن المحذوفة هي نون الرفع؛ لأن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرًا في غيرهما، وأن نون الوقاية مأتي بها لغرض فلا تحذف.

٢ ـ وذهب الأخفش، والمبرد، وأبو علي الفارسي،وابن جني إلىٰ أن المحذوف نون الوقاية، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها، والتكرار هو الذي دعا إلىٰ التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف، وأن نون الرفع علامة للإعراب فهي أولى بالمحافظة عليها، والشواهد علىٰ حذف النونين كثيرة، وحسبك أنه قرئ به في القرآن الكريم.

ب ـ أما اسم الفعل، فنحو: **(دراكني، وتراكني، وعليكني)** بمعنى: **(أدركني، واتركني، والزمني)**.

ج ـ أما ليت، فنحو قوله تعالىٰ: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء:٧٣]، و ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾[الحاقة:٢٥].

والذي جاء عليه كثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية، كقول عمرو بن صابئ البرمجي:

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ، وَكِدْتُ، وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلائِلُهْ

ونظيره قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ

ونظيره قول أعرابي:

أُكَاتِمُ أَصْحَابِي هَوَاهَا، وَلَيْتَنِي لِمَا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

وقول أمية بن أبي الصلت:

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَا لِي فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الْوُعُولاَ

ومنه قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي لَيْلَةً إِذَا هَجَعَ الـ نَّاسُ وَنَامَ النِّيَامُ صَاحِبُهَا

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ مستدلًا بورود الاستعمالين في الكلام العربي، وأنصار سيبويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك النون فيه للضرورة، وليس ذلك بشيء.

وقد جاء ضرورة قول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

قوله (ليتي) حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، ويجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: وقد قالت الشعراء (ليتي) إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي... اهـ.

ومثل هذا الشاهد قول ورقة بن نوفل:

فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم   وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله:

أَلا يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي   وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليَوْمَ لَيْتِي؟

٢ - إنْ خفض ياء المتكلم حرف جر ويكون **(من، أو عن)**، نحو **(منّي، وعنّي)**، إلا في الضرورة نحو قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي   لَسْتَ مِنْ قَيْسٍ وَلا قَيْسَ مِنِي

قوله **(عني)** وقوله **(مني)** حيث حذفَ نون الوقاية من الحرفين عند اتصالها بنون المتكلم، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه، والذي يجب في اختيار الكلام أن تقول: **(منّي، وعنّي)**؛ لتكون نون الوقاية حفظًا للسكون الذي هو الأصل فيما يبنون.

ثانيًا: الحذف أكثر من الإثبات بعد **(لعلَّ)**، أي إن نصبها **(لعل)**، فالحذف نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾[يوسف:٤٦]، و﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[غافر:٣٦]. والكثير في الاستعمال حذف النون مع **(لعل)** وهو الذي استعمله القرآن، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾[المؤمنون:١٠٠]، ومنه قول العباس بن الأحنف، ونسب إلىٰ مجنون بني عامر:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ   لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وقول الفرزدق:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ التي   لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقول الآخر:

وَلِـي نَـفْـسٌ تُـنَـازِعُـنِـي إِذَا مَـا أَقُـوْلُ لَـهَـا: لَـعَـلِّـي أَوْ عَـسَـانِـي

وثبوت النون مع (**لعل**) وردت منه جملة من الشواهد منها قول الشاعر:

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ، أَوْ بَخِيْلا مُخَلَّدَا

حيث قال الشاعر: (**لعلني**) حيث جاء بنون الوقاية مع (**لعل**)، وهو قليل.ومثله قول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَعِيْرَانِي القَدُومَ؛ لَعلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

ومن ذلك قول المجنون:

وَأَخْرُجُ مِنْ بَيْـنِ البُيُوتِ لَعَلَّنِي أُحَدِّثُ عَنْكِ النَّفْسَ فِي السِّرِّ خَالِيَا

ثالثا: الحذف والإثبات، وذلك مع بقية أخوات (**ليت، ولعل**)، وهي: (**إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ**).

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه:٤٦]، و﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾[يوسف:٥٢].

قال قيس بن الملوح:

وَإِنِّي عَلَـى لَيْلَـى لَـزَارٍ، وَإِنَّـنِـي عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا

قوله: (**إني**)، وقوله فيما بعد (**وإنني**) حيث حذف نون الوقاية مع (**إن**) عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولي، وأثبتها معها في الكلمة الثانية.

وحذف نون الوقاية وإثباتها مع (**إن**) أمران جائزان في سعة الكلام، واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة، وليس أحدهم بأولي من الآخر في الاستعمال، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان، فمن الحذف قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾[طه:١٠]، ومن الإثبات قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه:٤٦]، ومثل (**إنَّ**) في ذلك: (**كأنَّ، وأنَّ**)، ومن شواهد الحذف مع (**إنَّ**) قول أمية بن الصلت:

إِنِّـي إِذَا مَـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أَقُـولُ: يَا اللَّـهُـمَّ يَا اللَّـهُـمَّا

وقول عامر بن الطفيل:

وَإِنِّـي إِذَا أَوْعَـدْتُـهُ أَوْ وَعَـدْتُـهُ لَمُخْلِفُ إِيعَادِي وَمُنجِزُ مَوْعِدِي

ومنه قول الشاعر:

إِنِّي لأَفْتَحُ عَيْنِي حِيـنَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدَا

ومنه قول الأحوص:

وَإِنِّي وَإِنْ فُنِّدْتُ فِي طَلَبِ الصِّبَا لَأَعْلَمُ أَنِّي لَسْتُ فِي الحُبِّ أَوْحَدَا

وَإِنِي لَأَهْـوَاهَـا وَأَهْـوَى لِقَـاءَهَـا كَمَا يَشْتَهِي الصَّادِيُّ الشَّرَابَ المُبَرَّدَا

ومن شواهد الإثبات مع (إنَّ) قول أبي الأسود الدؤلي:

دَعِ الْـخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا

وقول النابغة الذبياني:

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّنِي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى العَدُوِّ ضِرَارِي

وقول الشاعر:

فَإِلَّا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنَّنِي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ

ومنه قول الشاعر:

لَعَـمْـرُكَ إِنَّـنِـي لَأُحِبُّ سَـلْـعًـا لِرُؤْيَتِهَا، وَمَنْ بِجَنُوبِ سَلْعِ

تَـقِـرُّ بِـقُـرْبِـهَـا عَـيْنِي وَإِنِّـي لَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ تُرِيدُ فَجْعِي

فمجيء (إنني) في البيت الأول، و(إني) في تاليه يدل على أنهما سواء.

ومن شواهد الحذف مع كأن قول امرئ القيس:

كَـأَنِّـي لَمْ أَرْكَـبْ جَـوَادًا لِـلَـذَّةٍ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ

وقول وعلة الجرمي:

نَجَـوْتُ نَجَـاءً لَـيْـسَ فِيهِ وَتِـيـرَةٌ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءَ كَاسِرُ

ومن شواهد الإثبات مع كأن قول النابغة الشيباني:

كَأَنَّنِي نَصِبٌ مُضْنًى تُـمَاطِلُهُ حُمَّى تَـخَوَّنَهُ حُمَّى وَتَـنْـدَمِلُ

ومن الحذف مع (لكن) قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾[هود:٢٩].

ومن الإثبات مع (لكن) قول متمم بن نويرة:

وَلَكِنَّنِي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقْدِمًا إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْقَى الخُطُوبَ تَكَعْكَعَا

وقول عامر بن الطفيل:

وَلَكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا، وَأَتَّقِي أَذَاهَا، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبِ

ومن شواهد الحذف مع (أنَّ)، قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾[يوسف:٥٢]، وقول أبي حية النميري:

أَبِـالْـمَـوْتِ الَّـذِي لَابُـدَّ أَنِّـي مُـلَاقٍ لَا أَبَـاكِ تُـخَـوِّفِينِـي

وقول زهير بن أبي سلمى، وينسب لصرمة الأنصاري:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيَا

ومن شواهد الإثبات مع (أنَّ) قول امرئ القيس الكندي:

أَلَا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَوْمَ أَنَّنِي كَبِرْتُ، وَأَنْ لَا يُحْسِنُ السِّرَّ أَمْثَالِي

ومنه قول الشنفرى:

وَكُـلٌّ أَبِـيٌّ بَـاسِـلٌ غَـيْـرَ أَنَّـنِي إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقد جمع معبد بن شعبة التميمي في بيت واحد بين الحذف والإثبات، وذلك قوله:

أَظُـنُّ ضِـرارٌ أَنَّـنِـي سَـأُطِـيـعُـهُ وَأَنِّي سَأُعْطِيهِ الَّذِي كُنْتُ أَمْنَعُ

لابد من العلم أنه إذا اتصلت النون بـ (**أنَّ، وإنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ**) اجتمعت ثلاث نونات: اثنتان منها وضع الحرف عليهما، وثالثها هي نون الوقاية، فإن قلت: (**إنِّي، أو أنِّي، أوكأنِّي، أو لكنِّي**) فقد حذفت إحدىٰ هذه النونات الثلاث؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن، فمنهم من ذهب إلىٰ أن المحذوفة هي أولى هذه النونات، ومنهم من قال: المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف، ومنهم من قال: المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية.

رابعًا: الإثبات أكثر من الحذف وذلك إن خفضها مضاف: فإن كان (**لدن، أو قط، أو قد**) فالغالب الإثبات، ويجوز الحذف فيه قليلًا، ولا يختص، خلافًا لسيبويه، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[الكهف:٧٦]، قرئ مشددًا ومخففًا، وفي حديث النار: (**قطني، قطني**)، وقال الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبَيْنِ قَدِي   لَيسَ الإمامُ بِالشَحِيحِ المُلْحِدِ

وإن كان غيرهن امتنعت نحو: (**أبي، وأخي**) تحذف وجوبًا مع جميع حروف الجر عدا (**من، وعن**)، نحو: (**لي، وبي، وفي، وخلاي، وعداي، وحاشاي**)، قال الشاعر:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلَهَهُمْ   حَاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

قوله: (**حاشاي**) حيث لم يصل (**حاشا**) بنون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، والسر في أن نون الوقاية لا تلحق (**حاشا**) عند اتصالها بياء المتكلم أن آخر الحرف ألف، والألف حرف هجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال؛ فلا يخشى عند اتصال (**حاشا**) بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية، ونظير هذا الكلام يقال في (**خلا، وعدا**) إذا كانا حرفين،، فإن كانا فعلين اقترنت بهما نون الوقاية ليجرى باب الفعل كله مجرى واحد.

- إضافة الاسم المعرب لياء المتكلم:

والأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو: **(ضاربي ومكرمي)** وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلىٰ ياء المتكلم في قوله ﷺ: **«فَهَلْ أَنْتُم صَادِقُونِي»**[النسائي في السنن الكبرى، برقم (١١٣٥٥)]، وفي قول الشاعر:

وَلَيْسَ المُوافِينِي لِيَرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا

وفي قول الآخر:

وَلَيْسَ بِمُعيِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ: **«غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ»** [أخرجه الإمام مسلم برقم (٢٩٣٧)] لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.

من أنواع المعارف

٢ - العلم

العلم في اللغة: لفظ مشترك لفظي بين عدة معان، منها الجبل، قال تعالىٰ: ﴿وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾[الرحمن:٢٤]، و﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾[الشورى:٣٢]، أي الجبال، وقول الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومن معاني العلم: الراية والعلامة التي تجعل شعارًا للدولة أو للجيش.

العلم في الاصطلاح: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا، أي بلا قيد المتكلم أو الخطاب أو الغيبة.

يقول ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلاحِقِ وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ

ـ وينقسم إلىٰ علم شخصي وعلم جنسي.

أولًا: العلم الشخصي: هو ما وضع لمسمى معين ينتقل إليه الذهن كـ(**أحمد، ومكة**). وهو اسم يعين مسمّاه تعيينا مطلقًا، ولا يحتاج إلىٰ قرينة لفظية أو معنوية، وأما غير العلم من المعارف الأخرىٰ فيحتاج إلىٰ قرينة لفظية مثل (**أل التعريف**)، أو قرينة معنوية كما في: (**الضمائر، وأسماء الإشارة**).

ومسماه نوعان:

أ ـ أولو العِلْمِ من المذكرين كـ (**جعفر، والمؤنثات كـ (خرنق)**؛ وهي اسم امرأة من شواعر العرب، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه.

ب ـ وما يُؤْلَفُ: كالقبائل كـ (**قَرَن**)، والبلاد كـ (**عَدَن**)، والخيل كـ (**لاحق**) والإبل كـ (**شذقم**)، والبقر كـ (**هَيْلَةِ**) والكلاب كـ (**وَاشِقٍ**).

ـ أقسام العلم الشخصي بحسب دلالته:

يقول ابن مالك:

وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

ينقسم العلم بحسب دلالته إلىٰ ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم: وهو ما ليس بكنية ولا لقب، وهو ما دل علىٰ الشخص نفسه، كزيد، وعمرو، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾[الأحزاب:٣٧]، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ﴾[الفتح:٢٩].

٢ ـ كنية: وهو ما صُدِّر بـ (**أب، أو أم، أو ابن**)، كأبي عبد اللّٰه، وأم الخير، نحو قولنا: (**أبو الطيب المتنبي أحمد بن الحسين من أشعر الناس في العصر العباسي**)، قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِۖ﴾[القصص:٧]، ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًاۖ﴾[القصص:١٠]، ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ

مَرْيَمَ﴾[آل عمران: ٤٥].

٣ ـ لقب: وهو ما أشعر بمدح، أو ذم، أو غيرهما، كـ (**زين العابدين، وأنف الناقة**). قال تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقولنا: (**قضى أبو بكر الصديق علىٰ الرِدَّة**).

ـ الترتيب بين الكنية واللقب والاسم:

١ ـ إذا صحب اللقب الاسم يؤخر اللقب عن الاسم كـ (**زيدٌ زينُ العابدين**)، و(**زيدٌ أنفُ الناقة**)، وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب؛ لأن الاسم يدل علىٰ الذات وحدها، واللقب يدل عليها وعلىٰ صفة مدح وعلىٰ ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولًا لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولًا؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

ولا يجوز تقديمه علىٰ الاسم فلا تقول:(**أنف الناقة زيد**) إلا قليلًا، ومنه قول الشاعر أوس بن الصامت:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

حيث قال الشاعر (**مزيقيا عمرو**) قدم اللقب علىٰ الاسم، والقياس في كلام العرب أن يقدم الاسم علىٰ اللقب فيقول: (**ابْنُ عَمْرُو مُزَيْقِيَا**).

وقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن عجلان أحد بني كاهل:

بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

حيث قالت: (**ذا الكلب عمرًا**) قدمت اللقب (**ذا الكلب**) علىٰ الاسم (**عمرًا**)، والقياس أن يكون الاسم مقدمًا علىٰ اللقب، ولو جاءت بالكلام علىٰ ما يقتضيه القياس لقالت: (**بأن عمرًا ذا الكلب**).

٢ ـ ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، فإذا اجتمعت الكنية واللقب فأنت بالخيار بين التقديم والتأخير، فتقول:(**أبو عبد الله زين العابدين**) أو (**زين العابدين أبو**

عبد اللّه)، قال:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ
فَاغْفِرْ لَهُ اللّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

حيث قال الشاعر (**أبو حفص عمر**) قدم الكنية على الاسم وقد جوزه النحويون، ومثله قول الجارود بن أبي سبرة:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ رَبِّي بِحَوْلِهِ ... وَقُوَّتِهِ أَخزَى ابْنَ عَمْرَةَ مَالِكَا

ومن تقديم الاسم على الكنية قول حسان:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إِلا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

حيث قال الشاعر: (**لسعد أبي عمرو**) قدم الاسم على الكنية، وهو جائز.

٣ ـ إذا اجتمع الاسم واللقب؛ فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسم مركبًا واللقب مفردًا، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا.

يقول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا، وَإِلا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

أ ـ إن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة، نحو: (**هذا سعيدُ كرزٍ، ورأيت سعيدَ كرزٍ، ومررت بسعيدِ كرزٍ**)، وأجاز الكوفيون وابن مالك الإتباع، فتقول: (**هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيتُ سعيدًا كرزًا، ومررت بسعيدٍ كرزٍ**).

والإضافة هنا مشروطة بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترنًا بـ (**أل**)، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: (**جاءني الحارثُ كرزٌ**) بإتباع الثاني للأول بدلًا أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بـ (**أل**) والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

ب ـ إن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين، نحو: (**عبدُ اللّهِ أنفُ الناقة**)، أو

مركبا ومفردا، نحو: (**عبدُ اللّٰه كرز، وسعيدٌ أنفُ الناقة**) وجب الإتباع؛ فتتبع الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلىٰ الرفع أو النصب، نحو: (**مررت بزيدٍ أنفُ الناقة**، و(**أنفَ الناقة**)؛ فالرفع علىٰ إضمار مبتدأ، والتقدير: (**هو أنفُ الناقة**)، والنصب علىٰ إضمار فعل، والتقدير: (**أعني أنف الناقة**)؛ فيقطع مع المرفوع إلىٰ النصب، ومع المنصوب إلىٰ الرفع، ومع المجرور إلىٰ النصب أو الرفع، نحو: (**هذا زيدٌ أنفَ الناقة، ورأيت زيدًا أنفُ الناقة، ومررت بزيدٍ أنفَ الناقة**).

- **أقسام العلم الشخصي بحسب استعماله:**

يقول ابن مالك:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ

وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا، ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وِيهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ

ينقسم العلم بحسب وجوده واستعماله إلىٰ قسمين:

١ ـ مرتجل، وهو ما استعمل من أول الأمر علمًا، ولم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كـ (**أُدَدٍ** (لرجل)، سُعَاد (**لامرأة**).

٢ ـ منقول ـ وهو الغالب ـ: وهو ما سبق له استعمال في غير العلمية، أي؛ استعمل قبل العلمية لغيرها ونقل إليها من:

أ ـ اسم، وهو إما لحدث كـ (**زيد، وفضل**) أو لعين كـ (**أسد، وثور**).

ب ـ وصف: وهو إما لفاعل كـ (**حارث، وحسن**)، وإما لمفعول كـ (**منصور، ومحمد**).

ج ـ فعل: وهو إما ماض كـ (**شمّر**) أو مضارع كـ (**يشكر**).

د ـ جملة: إما فعلية كـ (**شاب قرناها**) وإما اسمية كـ (**زيد منطلق**) وليس بمسموع عن العرب، ولكنه مقيس، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة، وعن

الزجاج الأعلام كلها مرتجلة.

والذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا (**تأبط شرا، وشاب قرناها، وذرى حبا، ويشكر، ويزيد، وتغلب**)، ومنه قول الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ لا تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

أمَّا الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسها النحاة علىٰ الجملة الفعلية.

● **أقسام العلم الشخصي بحسب لفظه:**

ينقسم العلم بحسب لفظه إلىٰ قسمين:

١ ـ مفرد، المفرد نحو: (سار محمد ﷺ إلىٰ الحديبية علىٰ ناقته القصواء)، قال تعالىٰ: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾[الصف:٦].

٢ ـ والمركب، وهو ثلاثة أنواع:

أ ـ مزجي، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها،نحو (**بعلبك، وحضرموت، وسيبويه**).

أما حكمه: فحكم الأول أن يفتح آخره كـ (**بعلَبك**)، و(**حضرَموت**)؛ إلا إن كان ياء فيسكن كـ (**مَعْدِي كَرِب**) و (**قالي قلا**)، وحكم الثاني: أن يعرب بالضمة والفتحة،أي؛ تقول: (**جاءني بعلَبكُ، ورأيت بعلَبكَ، ومررت ببعلَبكَ**) فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضًا البناء علىٰ الفتح؛ فتقول: (**جاءني بعلبكَ، ورأيت بعلبكَ، ومررت ببعلبكَ**)، ويجوز أيضا أن يعرب إعراب المتضايفين؛ فتقول: (**جاءني حضرَموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررت بحضرَموتٍ**)، إلا إن كان كلمة (**ويه**) فيبنى علىٰ الكسر كـ (**جاءني سيبويهِ، ورأيت عمرويهِ، ومررت بخمارويهِ**)، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف، نحو: (**جاءني سيبويهُ، ورأيت عمرويهَ، ومررت بخمارويهَ**).

ب ـ إسنادي، وهو أن يسند الفعل إلىٰ فاعله، كـ (**برق نحره، شاب قرناها**) وهذا حكمه حكم الحكاية أي؛ إيراد هذه الألفاظ علىٰ هيئتها بلا تغيير مهما كان موقعها من الجملة.

قال الشاعر:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظُلْمًا علينا لهم فَديدُ

ج ـ إضافي، وهو كل قسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كـ (**عبد الله، وأبي قحافة**)، وهو معرب؛ فتقول: (**جاءني عبدُ شمسٍ وأبو قحافة، ورأيتُ عبدَ شمسٍ وأبا قحافة، ومررت بعبدِ شمسٍ وأبي قحافة**). قال تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾[مريم: ٣٠].

وحكمه أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًّا، أي؛ يعرب بالحركات كـ (**عبد**)، وبالحروف كـ (**أبو**)، ويجر الثاني بالإضافة ويكون منصرفًا.

يقول ابن مالك:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمْ
مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ، وَهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةْ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

وعلم الشخص له حكمان:

١ ـ معنوي، وهو أن يراد به واحد بعينه: كـ (**زيد، وأحمد**).

٢ ـ ولفظي، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه، نحو: (**جاءني زيدٌ ضاحكًا**)، ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية، نحو: (**هذا أحمد**)، ومنع دخول الألف واللام عليه فلا تقول: (**جاء العمرو**).

دخول (**أل، والإضافة**) علىٰ العلم:

العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف؛ وذلك لأنه معرفة بالعلمية، و(**أل، والإضافة**) وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما (**زيد أو عمرو**)، مثلًا. وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس؛ فتصل به (**أل**)، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم؛ فمن دخول (**أل**) على علم الشخص قول أبي النجم العجلي:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَىٰ قُصُورِهَا

وقول الأخطل التغلبي:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وقول ابن ميادة:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وقول جرير:

أَوَاصِلٌ أَنْتَ أُمَّ العَمْرِو أَمْ تَدَعُ أَمْ تَقْطَعُ الحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قَطَعُوا

ومن مجيء العلم مضافًا قولهم: (**ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء**)، وقول رجل من طيء:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرقي:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:

يَا عُمَرَ الخَيْرَ جُزِيتَ الجَنَّهْ اكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهُنَّهْ
أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ

ثانيًا: العلم الجنسي:

وهو اسم يعين مسماه بدون قيد وبدون تعريف، ذي الأداة الجنسية أو الحضورية؛ تقول: (**أسامة أجرأ من ثُعَالَةَ**) فيكون بمنزلة قولك: (**الأسد أجرأ من الثعلب**)، و(**أل**) في هذين للجنس، وتقول: (**هذا أسامة مقبلًا**) فيكون بمنزلة قولك: (**هذا الأسد مقبلًا**)، و(**أل**) في هذا لتعريف الحضور.

- **الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص:**

علم الجنس يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية:

١ـ حيث إنه يمتنع من (**أل**)، والإضافة، فلا تقول: (**هذا الأسامة**)..

٢ـ ويمتنع من الصرف إن كان ذا سبب آخر، كالتأنيث في (**أسامة، وثعالة**)، وكوزن الفعل في: (**بنات أوبر، وابن آوى**)، ويأتي الحال منه، نحو قولنا: (**هذا أسامة مقبلًا**) جاء الحال من علم الجنس.

٣ـ أنه يبدأ به بلا احتياج إلىٰ مسوغ، تقول: (**أسامة مقبل، وثعالة هارب**) كما تقول: (**على حاضر، وخالد مسافر**)، ونحو: (**أسامة أجرأ من ثعالة**) حيث وقع فيه علم الجنس مبتدأ.

٤ـ أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه؛ فلا يجوز أن تقول: (**أسامتنا**)؛ كما يمتنع أن تقول: (**محمدنا**)، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي؛ صحت إضافته علىٰ ما علمت في علم الشخص.

٥ـ أنه لا ينعت بالنكرة؛ لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم فلا تقول: (**هـذا أسامةُ نشيطٌ**) علىٰ اعتبار أنّ (**نشيط**) نعت لأسامة بل تقول: (**هذا أسامةُ النشيطُ**)؛ لأن أسامة معرفة فلا ينعت إلا بمعرفة.

يشبه علم الجنس النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته لا يختص به

واحد دون الآخر، ومن جهة أنه لا يخصُّ واحدًا بعينه، فكل (**أسد**) يصدق عليه أسامة، وكل (**عقرب**) يصدق عليه أم عريط، وكل (**ثعلب**) يصدق عليه ثعالة.

ومسمى علم الجنس يكون للشخص كما تقدم، ويكون للمعنى، وهنا ينقسم ثلاثة أقسام:

أ ـ أعيان لا تُؤْلَف وهو الغالب كالسباع والحشرات نحو: (**أسامة للأسد، وثُعَالَة للثعلب، وأَبِي جَعْدَةَ للذئب،وأم عِزيَطٍ للعقرب**).

ب ـ أعيان تؤلف: كـ (**هيان بن بيان**) لمجهول النسب والعين، و(**أبي المَضَاء**) للفرس، و(**أبي الدَّغْفاء**) للأحمق.

ج ـ أمور معنوية: كـ (**سُبْحَان**) للتسبيح، و(**كَيْسَان**) للغدر، و(**يَسَارِ**) للميسرة، و(**فَجَارِ**) للفجرة، و(**بَرَّة**) للمبرة.

من ذلك قول ضمرة بن ضمرة:

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ   إِلَى الغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمِ المُرْدِ

وقد ورد (**برة، وفجار**) في قول النابغة:

إِنَّـا اقْـتَـسَـمْـنَـا خُـطَّـتَـيْنَا بَـيْنَنَـا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

ـ الفرق بين علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة:

علم الشخص: هو اللفظ الذي وضع للذات مع جميع مشخصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو: (**محمد، وعلي، وأبي بكر، وأم كلثوم**)، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات: من طول أو قصر، وبياض أو سمرة، وعبالة ونحافة، وسلامة وغيرها، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسم المقترن بـ

(أل) التي للعهد في الدلالة علىٰ فرد معين، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب (أل) العهدية علىٰ تعيين المراد حاصل بواسطة (أل)، وأما دلالته علىٰ تعيين مسماه فمن جوهر اللفظ.

أما علم الجنس، واسم الجنس، والنكرة: فإن لكل واحد من هؤلاء الثلاثة حقيقة؛ وهي في أسامة، وأسد، والحيوان المفترس ذو الأظفار التي يغتال بها، ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها، والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري، وذلك أنَّا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في الذهن في حين الوضع، فلفظ (**أسامة**) موضوع للحقيقة في ذهن الواضع، ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صلح للواحد وللكثير، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلًا، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق علىٰ كل واحد منها هذه الحقيقة.

من أنواع المعارف

٣ ـ اسم الإشارة

اسم الإشارة: هو اسم يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية إليه.

تنقسم الإشارة بحسب مَنْ هي له إلىٰ خمسة أقسام:

فمن حيث العدد يأتي (**مفردًا، ومثنى، وجمعًا**)، ومن حيث النوع يأتي (**مذكرًا، ومؤنثًا**)، ومن حيث العاقل يأتي (**عاقلًا، وغير عاقل**).

يقول ابن مالك:

بِـذَا لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

١ ـ فـ (**ذا**) للمفرد المذكر، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلىٰ أنها زائدة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا

بَلَدًا ءَامِنًا﴾[البقرة:١٢٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[آل عمران:٥١].

هناك ثلاثة أمور لابد من الإشارة إليها هي:

أ ـ إن **(ذا)** إشارة للمفرد، وهذا المفرد إما أن يكون مفردًا حقيقة أو حكمًا، فالمفرد الحقيقي نحو: **(هذا زيدٌ، وهذا خالد، وهذا الكتاب)**، والمفرد حكمًا نحو: **(هذا الرهط، وهذا الفريق)** ومنه قوله تعالىٰ:﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[البقرة:٦٨]، أي بين المذكور من الفارض والبكر، وربما استعمل **(ذا)** في الإشارة إلىٰ الجمع، كقول لبيد بن ربيعة العامري:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هذا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟

ب ـ إن العلماء ذكروا أربعة ألفاظ أخرىٰ غير **(ذا)** هي: **(ذاء)** بهمزة مكسورة بعد الألف، و **(ذائه)** بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، و**(ذاؤه)** بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، و **(آلك)** بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ذكرها ابن مالك في التسهيل.

قال الراجز:

هَـذَاؤُهُ الـدُّفْـتَـرُ خَـيْـرُ دَفْـتَـرِ فِي كَـفِّ قَـرْمٍ مَـاجِـدٍ مُـصَـوَّرِ

قوله: **(هَذَاؤُهُ)** بضم الهاء وكسرها، وهو شاهد علىٰ اللغتين.

ج ـ إن الأصل في **(ذا)** أن يشار به إلىٰ المذكر حقيقة، كما في الأمثلة السابقة، وقد يشار إلىٰ المؤنث إذا نزل منزلة المذكر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾[الأنعام:٧٨] أشار إلىٰ الشمس وهي مؤنثة بدليل كلمة **(بازغة)** بقوله: **(هذا ربي)**؛ لأنه أنزلها منزلة المذكر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي ذُكر هذا الكلام علىٰ لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

٢ ـ و للمفردة المؤنثة عشرة، (ذِي، وتِي)، و(ذِهِ، وتِهِ، وذِهِ، وتِهِ، وذِهْ، وتِهْ) بإشباع الكسرة على الهاء في الأوليين، واختلاس الكسرة بدون إشباع في الثانيتين، وتسكين الثالثتين، و(ذات، تا)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة:٣٥]، ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾[يوسف:١٠٨].

يقول ابن مالك:

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

٣ ـ ويشار بـ (ذان) للمثنى المذكر في حالة الرفع، وفي حالة النصب والجر بـ (ذين)، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه:٦٣]، و﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ﴾[الحج:١٩]، و(تان) للمثنى المؤنث في حالة الرفع، و (تين) في حالتي النصب والجر.

يقول ابن مالك:

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

٤ ـ ويشار بـ (أولاء) للجمع بنوعيه، ممدودًا عند الحجازيين ومقصورًا (أُولى) عند التميميين، قال تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾[طه:٨٤]، و﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[البقرة:٣١]، و﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[النساء:١٤٣]، والأكثر استعمالها للعاقل، ويقل مجيئه لغير العاقل قال جرير:

ذمّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

قوله: (أولئك) حيث أشار به إلى غير العاقل، وهي (الأيام)، ومثله في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء:٣٦].

من العرب من يأتي باللام مع (أولاء)، وهؤلاء هم قيس وربيعة وأسد فيقولون: (أولالك)، ومن شواهد ذلك قول شاعرهم:

أَوْلَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولَالِكَا

أحكام المشار إليه:

إذا كان المشار إليه بعيدا؛ لحقته كافٌ حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبًا، ومن غير الغالب: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[المجادلة:١٢]، ولك أن تزيد قبلها لامًا، إلا في التثنية مطلقًا، وفي الجمع في لغة من مدّهُ، وفيما سبقته **(ها)**، وبنوتميم يأتون باللام مطلقًا.

يقول ابن مالك:

بِالكَافِ حَرْفًا: دُونَ لامٍ، أَوْ مَعَهْ، وَاللَّامُ - إنْ قَدَّمْت ها - مُمْتَنِعهْ

- المشار إليه له رتبتان؛ (قريب، وبعيد).

١ - فالقريب يشار إليه مجردًا من لام البعد وكاف الخطاب.

٢ - والبعيد يشار إليه بهما معًا، أو بالكاف فقط، فتقول: **(ذاك، أو ذلك)**، وهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، وهذا أمر لا خلاف فيه، ويكثر دخول هاء التنبيه علىٰ أسماء الإشارة، لكنها لا تجتمع مع اللام.

أسماء الإشارة للبعيد هي: **(ذلك، وتلك، وأولئك)**، وللمكان البعيد **(هناك، وهنالك)**، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ٢]، ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[البقرة:٧٤]، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾[البقرة:١٣٤،١٤١]، ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾[يوسف:٣٧]، ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[البقرة:٤٩]، ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[يوسف:٣٢]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة:٥].

وهنا لابد من الإشارة إلىٰ شيئين:

أ - أنه إذا تقدم حرف التنبيه الذي هو **(ها)** علىٰ اسم الإشارة أتيت بالكاف

وحدها؛ فتقول: (هذاك) وعليه قول طرفة بن العبد:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ... وَلا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام؛ فلا تقول: (هذالك).

وأنه إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ، وذهب أبو حيان إلىٰ أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العرجي - وقيل: كامل الثقفي -:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

قوله: (هؤُلَيَّائِكُنّ) فإنه تصغير (أولاء) الذي هو اسم إشارة إلىٰ الجمع، وقد اتصلت به (ها) التنبيه في أوله، وكاف الخطاب في آخره.

ب - أنهم قالوا في المفرد المذكر (ذلك) وفي المفردة المؤنثة (تلك) كما قالوا: (تالك) بزيادة لام وكاف علىٰ اسم الإشارة الموضوع لكل منهما، ومن شواهده قول القطامي:

تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْدًا ... وَأَنَّ لِتَالِكَ الْغُمَرِ انْقِشَاعَا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة، فلما قالوا (ذالك) التقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين، ولما قالوا: (تيلك)، اجتمع الساكنان، فحذفوا الياء للتخلص منهما؛ ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها.

يقول ابن مالك:

وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إلَى ... دَانِي المَكَانِ، وَبِهِ الكَافَ صِلا

فِي البُعْدِ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ، أَوْ هَنَّا ... أَوْبِهُنَالِكَ انْطِقَنْ، أَوْ هِنَّا

ويشار للمكان القريب بـ (هنا، أو ههنا)، قال تعالىٰ: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾[الشعراء:١٤٦]، ويشار للمكان البعيد بـ (هناك، أو هنالك، أو ههناك،

أوهِنّا، أوهَنّا، أوهنّت، أو ثمّ)، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[الإنسان: ٢٠]، و﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾[الكهف: ٤٤]، و﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[المائدة: ٢٤].

من أنواع المعارف

٤ ـ الاسم الوصول

الاسم الموصول: هو ما وضع لمسمى معين بواسطة جملة متصلة به تذكر بعده، مشتملة علىٰ ضمير يرجع إليه، ويقال لتلك الجملة الواقعة بعده: صلة الموصول، ويسمىٰ الضمير الذي يرجع إليه من الصلة إلىٰ الاسم الموصول عائدًا، وجملة الصلة لا محل لها من الإعراب.

يقول ابن مالك:

مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ الَّذِي، الأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ
وَالنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

الاسم الموصول ضربان:

١ ـ **موصول حرفي**: وهو كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو ستة: **(أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو)**، وتفصيلها:

أ ـ **(أنَّ)** وهي توصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقًا نحو: **(علمت أنَّ زيدًا قائم)** كان المصدر من لفظه، أي علمت قيام زيد، وإن كان خبر **(أن)** جامدًا، نحو: **(علمت أنَّ زيدًا أخوك)**، كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلىٰ اسمها، أي علمت كون زيدًا أخاك، وإن كان خبرها ظرفا نحو: **(علمت أن زيدا عندك)**، أو جارًا ومجرورًا؛ نحو: **(علمت أنَّ زيدًا في الدار)** كان المصدر لفظ الاستقرار أو ما في معناه مضافًا إلىٰ

الاسم، أي (**علمت استقرار زيد في الدار أو عندك**)، قال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[العنكبوت:٥١]، و(**أنْ**) المخففة من الثقيلة كالمثقلة، أي أن يقع بعد (**أنْ**) فعل غير متصرف، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم:٣٩]، و﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف:١٨٥]، وتوصل باسمها وخبرها، لكن اسمها يكون محذوفًا، واسم المثقلة مذكورًا.

ب ـ (**أنْ**) المصدرية، وتوصل بالفعل المنصرف: ماضيا، مثل: (**عجبت من أن قام زيد**)، و (**رضيت أن صاحبت زيدًا**)، ومضارعا نحو: (**عجبت من أن يقوم زيد**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:١٨٥]، وأمرًا، نحو: (**أشرت إليه أنْ قم**)، و (**أرسلتُ إلىٰ زيد أنْ اصنع ما كلفتك به**).

ج ـ (**ما**) المصدرية، وهي:

١ ـ ظرفية، نحو: (**لا أصحبك ما دمت منطلقًا**) أي: (**مدة دوامك منطلقًا**)، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي المنفي بـ (**لم**)، نحو: (**عجبت ما لم تضرب زيدًا**)، ويقل وصلها بالمضارع الذي ليس منفيًا بـ (**لم**)، نحو: (**لا أصحبك ما يقوم زيدٌ**) ومنه قول الحطيئة:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

قوله: (**مَا أُطَوِّفُ**) حيث أدخل (**ما**) المصدرية الظرفية علىٰ فعل مضارع غير منفي بـ(**لم**).

٢ ـ وغير ظرفية، نحو: (**عجبت مما ضربت زيدًا**)، وتوصل بالجملة الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، فالماضي نحو: (**لا أرضى عنك ما صاحبت زيدًا**)، أو: (**عجبت مما ضربت زيدًا**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[ص:٢٦]، والمضارع نحو: (**لا أصحبك ما يقوم زيد**)، وتوصل بالجملة الاسمية

نحو: (**لا أصحبك ما زيد صديقك**)، و (**عجبت مما زيد قائم**)، وهو قليل.

وقد اختلف النحاة فيما إذا وقع بعد (**ما**) هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدري نحو قولهم: (**لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجما، ولا أكلمه ما أن حرّاء مكانه**)، فقال جمهور البصريين: (**أن**) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير على هذا: (**لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، وما ثبت كون حراء مكانه**) فهو حينئذ من باب وصل (**ما**) المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى أن (**أن**) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضًا، إلا أن المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: (**لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود**)، فهو من باب وصل (**ما**) بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقل تقديرًا.

د - (**لو**) وتوصل بالجمل الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، فالماضي نحو: (**وددت لو قام زيد**)، والمضارع نحو: (**وددت لو يقوم زيد**)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[ن:٩].

هـ - (**كي**) وتوصل بفعل مضارع فقط، نحو: (**جئت لكي تكرم زيدًا**)، و﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب:٣٧].

ز - (**الذي**) وهو وجه حكاه أبو علي الفارسي عن يونس بن حبيب، وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[التوبة:٦٩]، وسبب ذلك عندهم أن (**الذي**) مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولًا اسميًا لقيل (**كالذي خاض**)، أو لقيل (**كالذين خاضوا**)، وقد يجاب عن ذلك بجوابين:

الأول: أن (**الذي**) اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا، والعائد محذوف منصوب بـ

(خاضوا): أي خاضوه.

الثاني: أن (**الذي**) اسم موصول للجميع، وأصله (**الذين**) فحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة:

وَإِنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فإن الكلام يدل على أنه أراد (**وإن الذين حانت بفلج دماؤهم**) فحذف النون، ونظيره قول الراجز:

يَا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبَارِكْ فِي أَحَدْ فِي قَائِمٍ مِنهُمُ وَلا فِيمَنْ قَعَدْ
إلا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ المَسَدْ

فإن الكلام يدل على أنه أراد (**إلا الَّذِيْنَ قَامُوا**) والنون تحذف من المثنى والجمع في الموصولات لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد.

٢ ـ الموصول الاسمي وهو ضربان:

أ ـ خاص:

وهو ما وضع منه المفرد والمثنى والجمع، مذكرًا ومؤنثًا لفظًا خاص به، وألفاظه هي:

١ ـ (**الذي**) للمفرد المذكر، ولا فرق بين أن يكون المفرد حقيقة، كما تقول: (**زيد الذي يزورنا رجل كريم**)، وأن يكون مفردًا حكمًا كما تقول: (**الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع**)، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلًا كما مثلنا، أو غير عاقل كما تقول: (**اليوم الذي سافرت فيه كان يومًا ممطرًا**)، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[البقرة:٢١].

٢ ـ (**التـــي**) للمفردة المؤنثة،نحو قوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا﴾[البقرة:١٤٢].

٣ ـ **(اللذان)** للمثنى المذكر، **(اللتان)** للمثنى المؤنث في حالة الرفع، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[النساء:١٦]، وقولنا: **(جاءت الفتاتان اللتان فازتا بجائزة التفوق)**، و**(اللذَين)** للمثنى المذكر، و**(اللتَين)** للمثنى المؤنث جرا ونصبا ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾[فصلت:٢٩]، وقولنا: **(مررت بالطالبتين اللتين تفوقتا)**.

وكان القياس في تثنية **(الذي، والتي)**، وتثنية **(ذا، وتا)** أن يقال: اللذيان، واللتيان، وذيّان، وتيّان. كما يقال: القاضيان ـ بإثبات الياء ـ، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الياء في الذي والتي، وأضافوا علامة التثنية.

كما فرقوا في التصغير إذا قالوا: **(اللُّذَيّا، واللُّتَيّا، وذُيّا، وتُيّا)**، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفًا في الآخر عوضًا عن ضمة التصغير، وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضًا من المحذوف أو تأكيدًا للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين، لأنه قد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱللَّذَيْنِّ﴾[فصلت:٢٩]، ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِّ﴾، كما قُرئ: ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[النساء:١٦]، ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[القصص:٣٢]، أما بلحرث بن كعب وبعض ربيعة فيحذفون نون (اللذان واللتان) قال الشاعر:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالا

حيث قال الشاعر: **(اللذيا)** حذف النون من مثنى **(الذي)** المرفوع وهو خبر **(إن)**،وإنما استجاز بلحرث بن كعب أجمعون وبعض ربيعة حذف نون **(اللذان)** وحذف نون **(اللتان)**؛ لأن الموصول لما طال بالصلة والعائد أرادوا تقصيره لكون الصلة والموصول كالشيء الواحد، ولم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلا في حالة الرفع، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون **(الذين)** جمع **(الذي)** في لغة من جاء به بالياء، وفي لغة من جاء به بالواو، فأما الأول في لغة من جاء به بالياء، فمنه قول الشاعر في بعض تخريجاته، وقد

أنشدناه من قبل:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فإن الكلام يدل على أنه أراد (**وإن الذين حانت بفلج دماؤهم**) فحذف النون، وخرج عليه بعض العلماء قوله تعالىٰ: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة:٦٩]، فقد زعموا أن التقدير: (**وخضتم كالذين خاضوا**)، ومن الثاني؛ في لغة من جاء به بالواو فمنه قول الشاعر:

نَحْنُ الَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَرًا   مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالْمَصَاقِيلِ

قالوا أراد (**نحن الذون**) على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع فحذفت النون تخفيفًا.

وفي حذف النون من (**اللتان**) قال الآخر:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ   لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ

حيث قال (**اللتا**) بدون نون، وقد حذفت من مثنى (**التي**) المرفوع، وهو خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل. ولا يجوز ذلك في: (**ذان، وتان**) للإلباس فلا يدرى أمثنى أراد المتكلم أم مفرد.

يقول ابن مالك:

جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا   وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ ـ الَّتِي قَدْ جُمِعَا   وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

- **ألفاظ الجمع:**

١ ـ (الألى):

يقال في جمع المذكر (**الألى**) مطلقًا: عاقلًا كان أو غيره، نحو: (جاءني الألى فعلوا) وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قول أبي ذؤيب الهذلي:

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحِدَإِ القُبْلِ

قوله: (**الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ**) و (**الألى تَرَاهُنَّ**) حيث استعمل لفظ (الألى) مرة لجمع المذكر العاقل، ومرة لجمع المؤنث غير العاقل، والدليل علىٰ ذلك ضمير جماعة الذكور في (**يَسْتَلْئِمُونَ**) وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في (**تَرَاهُنَّ**) وهو (**هن**)، ومن استعمال (**الألى**) في جمع الإناث العاقلات قول قيس بن الملوح:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

حيث قال الشاعر (**الألى**) فاستخدمها في جماعة الإناث العاقلات، والدليل علىٰ ذلك شيئان: أولهما المعنى، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألى كن قبلها، وثانيهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله: (**كن قبلها**) فإنه يدل علىٰ أن المراد بالألى جماعة الإناث، ومثله قول الراجز:

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَمَا

وتستعمل (**الألى**) لجماعة الذكور العقلاء وهو الأصل نحو قول الشاعر:

نَحْنُ الأُلَى اجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الذين عرفوا بالشجاعة، وقول الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وقول الشاعر:

فَإِنَّ الأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

ومن استعمال (**الألى**) في الذكور غير العقلاء - وإن كان أعاد الضمير عليه كما يعيده علىٰ جمع المؤنثات - قول الشاعر:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

٢ ـ (الذين):

(الذين) لجماعة الذكور، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة:١٤]. والذين بالياء مطلقا ـ أي: رفعا ونصبا وجرا ـ فتقول: **(جاءني الذين أكرموا زيدا، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه)**.

٣ ـ (الَّذُون):

وبعض العرب يقول: **(الذون)** بالواو رفعًا، و **(الذين)** في النصب والجر؛ وهي لغة بني هذيل، نحو قول الشاعر:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

قوله **(الذون)** حيث جاء بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم، وبعض العلماء قد اغترّ بمجيء **(الذون)** في حالة الرفع، ومجيء **(الذين)** في حالتي النصب والجر، فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به علىٰ صورة المعرب، والظاهر أنه مبني علىٰ الواو والياء.

٤ ـ (اللات، واللاء):

(اللاتِ، اللّاء) لجماعة الإناث بحذف الياء، فتقول: **(جاءني اللاتِ فعلن، واللاء فعلن)**، ويجوز إثبات الياء، فتقول: **(اللاتي، واللائي)** نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾[الأحزاب: ٥٠]، و﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾[المجادلة: ٢]، وقد يتقارض **(الألى، والآتى)**، و **(الألى)**، بالقصر والمد، ومن مجيء **(اللاء)** مع جماعة الذكور بمعنى الذين قول رجل من بني سليم:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

قوله (اللاء) حيث أطلقه علىٰ جماعة الذكور العقلاء، فجاء به وصفا لآباء، وهو قليل، وجاء لفظ (الألاء) مع جماعة الذكور نحو قول خلف بن حازم:

إِلَى النَّفَرِ البِيضِ الألاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

ومثله قول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأُلاء كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

ب ـ مشترك:

وهو ما استعمل بلفظ واحد للجميع وألفاظه: (**من، وما،وال، وذو، وذات، وذوات، وذا**).

يقول ابن مالك:

وَمَنْ وَمَا، وَأَلْ ـ تُسَاوِي مَاذُكِرْ وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّيءٍ شُهِرْ

وَكَالَّتِي ـ أَيْضًا ـ لَدَيْهِمْ ذَاتُ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

الأول: (من) فإنها للعلم العاقل، وهي تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد والمذكر والجمع، فتقول: (**جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن**)، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾[الأعراف: ٣٢]، و ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الرعد: ٤٣]، و﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[الرعد: ١٩].

تستعمل (من) الموصولة مع العاقل، وقد تستعمل مع غير العاقل في ثلاثة مواضع:

١ـ أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[النور: ٤٥]، لاقترانها بالعاقل في عموم دابة. ومَنْ المستعلمة فيما لا يعقل

مجاز مرسل علاقته المجاوة في هذا الموضوع.

٢ـ أن يشبه العاقل غير العاقل فيستعار له لفظه؛ أي ينزل منزلته، نحو قوله تعالي: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ﴾[الأحقاف: ٥]، ونحو قول الشاعر:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالبُكَاءِ جَدِيرُ:
أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلي مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟

قوله (**أَسِرْبَ القَطَا**) وقوله: (**يُعِيرُ جَنَاحَهُ**) والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم نداؤه؛ استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل بحسب وضعه إلا في العقلاء، وقد تمادى في معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالبًا منه أن يعير جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلىٰ العقلاء، وهنا استعارة،لأن العلاقة المشابهة، وقول امرئ القيس:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنَ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

قوله: (**يَعِمَنَ مَنْ كَانَ**) حيث استعمل (**من**) الموصولة في معنى المفرد المذكر غير العاقل؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالي، والأصل في (**من**) أن تستعمل للعاقل، وقد استعملت هنا لغير العاقل مجازًا، والذي مهد لهذا التجوز نداء الطلل من قبل قوله (**أيها الطلل**) فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء؛ إذ لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل؛ لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك، والغرض من الدعاء إجابة من تدعوه.

٣ـ أن يختلط مَنْ لا يعقل بمن يعقل؛ أي أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه (**مَنْ**)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل: ١٧]؛ لشموله الآدميين

والملائكة، ونحو قوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۩ ﴿١٥﴾﴾ [الرعد: ١٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، وهنا من باب التغليب، والأصل تغليب من يعقل على من لا يعقل، وقد يغلب من لا يعقل على من يعقل؛ لتمكنه، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

الثاني: (ما) فإنها لما لا يعقل وحده،وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، فتقول: **(أعجبني ما رُكِب، ومَا رُكِبتْ، وما رُكِبَا، وما رُكِبتَا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ)**، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: ٣٨]، و ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

وتستعمل **(ما)** الموصولة مع غير العاقل، وقد تستعمل مع العاقل في ثلا ثة مواضع:

١ـ أن يختلط العاقل مع غير العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الجمعة: ١]، حيث تناولت **(ما)** ما فيها من إنس وجن، بدليل قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

٢ـ أن يكون أمره مبهما على المتكلم، كقولك إذا رأيت شبحًا من بعيد فيقال لك: **(انظر ما ترى)**.

وليس منه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾؛ لأن ذلك مبهم وإبهام ذكورته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال **(ما)** هنا في ما لا يعقل؛ لأن الحمل ملحق بالجماد.

٣- أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[النساء: ٣].

الثالث: (أل) الموصولة؛ وهي للعاقل.

وهي من الموصولات العامة الداخلة علىٰ اسم الفاعل: **(الضارب)**، أو اسم المفعول: **(المضروب)**، تقول: **(جاءني القائم، والقائمة، والقائمان، والقائمتان، والقائمون، والقائمات)**، هذا قول الفارسي، وابن السراج، وأكثر المتأخرين، وقال المازني: هي موصول حرفي، وقال الأخفش: هي حرف تعريف، وعلىٰ هذا قول جمهور المتقدمين من النحويين، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]، و﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾[الطور: ٥]،وقد شذ وصل **(أل)** بالفعل المضارع. كما في قول الفرزدق:

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

حيث قال الشاعر: **(الترضى)**؛ أي الذي ترضى، أتىٰ بصلة **(أل)** جملة فعلية فعلها مضارع. ومثله قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافُقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ

وهو عند الجمهور مخصوص بالشعر، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذا، فالجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمُ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وقول الآخر:

بَلِ القَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهِمِ هُمْ أَهْلُ الحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ

حيث قال الأول: **(الرسول الله منهم)**، وقال الثاني: **(الرسول الله فيهم)**،

حيث وصلا (أل) بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومثال وصل (أل) بالظرف شذوذًا نحو قول الشاعر:

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهُوَ حُرٌّ بِعَيْشِهِ ذَاتَ سَعَهْ

حيث قال (المعه) جاء بصلة (أل) ظرفًا، وهو شاذ على خلاف القياس. ومثله قول الآخر:

وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وحُجْرًا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

يريد الذي معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفًا، وهو شاذ، فإن (أل) بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء، وقال النحاة في هذا البيت: إن الشاعر يريد (معا) فزاد أل.

الرابع: (ذو) الطائية، فهي خاصة بطيء، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفردًا، ومثنًّى، ومجموعًا، يقولون: (**جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام**)، و(**جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن**)، فتلزمها الواو الساكنة في جميع أحوالها على المشهور من لغاتهم، ولا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه (ذو) الموصولة عاقلًا أو غير عاقل؛ فمن استعمالها في المفرد المذكر قول قوال الطائي:

فَقُولا لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرِفِيَّ الفَرَائِضُ

يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيًا، ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائي

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

يريد: وبئري التي حفرتها والتي طويتها؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث، ومن استعمالها في المفرد غير العاقل قول قوال الطائي:

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا   سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

والمشهور بناؤها، ومنهم من يعربها: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا؛ فتقول: (**جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت ذي قام**) فتكون مثل (**ذي**) بمعنى صاحب، وقد جاء قول الشاعر:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقد تؤنث وتثنى وتجمع حكاه ابن السراج، ونازعه ابن مالك في ثبوت ذلك وكلهم حكى (**ذاتُ**) للمفردة، و(**ذواتُ**) لجمعهما، قال أعرابي: (**بالفضل ذو فضلكم اللّٰه به، والكرامة ذاتُ أكرمكم اللّٰه به**)، وقول الشاعر:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ   ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

قوله: (**ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ**) حيث أتىٰ فيه بذوات بمعنى اللواتي، وبناه علىٰ الضم، وصلته جملة (**يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ**).

وقد أنكر بعض النحاة أن تكون (**ذوات**) في هذا الشاهد بمعنى (**اللواتي**)، وقال: هي بمعنى صاحبات، وأضيفت إلىٰ الفعل بتأويله بالمصدر، وكأنه قد قال: (**ذوات نهوض بغير سابق**)، كما قالوا: (**اذهب بذي تسلم**)، وهم يريدون: (**اذهب بذي سلامة**).

وحُكِي إعراب (**ذات، وذوات**) بمعنى: (**صاحبة، وصاحبات**)، فقد حكى إعراب (**ذات**) بالحركات أبو حيان في الارتشاف، وعليه ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة، مع التنوين في الأحوال الثلاثة، وأما (**ذوات**) فحكى إعرابها أبو جعفر النحاس الحلبي، وعليه ترفع بالضمة، وتنصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة كجمع المؤنث السالم، وتجر بالكسرة، وتنون في الأحوال الثلاثة أيضًا.

يقول ابن مالك:

وَمِثْلُ مَا (ذَا) بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

اختصت **(ذا)** من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة، وتكون مثل **(ما)** في أنها تستعمل بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع، تقول: **(مَنْ ذَا عِنْدَكَ، ومَاذَا عِنْدَكَ)** سواء كان ما عنده مفردًا مذكرًا أو غيره.

الخامس: (ذا) وهي للعاقل، وشرط موصوليتها ثلاثة شروط:

١ ـ أن لا تكون للإشارة نحو: **(من ذا الذاهب؟)**، و **(ماذا التواني؟)**، وإنما كانت **(ذا)** في هذين المثالين غير موصولة؛ لأن ما بعدها فيهما اسم مفرد، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير **(أل)**، ومتى لم يصلح لأن تكون موصولة؛ كانت اسم إشارة، إذ هي لا تكون إلا علىٰ أحد هذين الوجهين، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

٢ ـ ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع **(ما)** في نحو: **(ماذا صنعت؟)**، **(عمّاذا تسأل؟)** احترازًا من أن تجعل **(ما)** مع **(ذا)** أو **(من)** مع **(ذا)** كلمة واحدة للاستفهام، تقول: **(ماذا عندك؟)** أي: **(أي شيء عندك؟)** وكذلك **(من ذا عندك؟)**، فماذا: مبتدأ، وعندك: خبره، وكذلك: **(من ذا)** مبتدأ و**(عندك)** خبره، فـ **(ذا)** في الحالتين ملغاة؛ لأنها جزء كلمة لأن المجموع استفهام، والجملة التي بعدها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، أما إذا جعلتهما كلمة واحدة، بأن تجعل **(ذا)** زائدة، أو تجعلها مركبة من «ذا» مع **(مَا)** أو مع **(مَنْ)**، فإذا قلت **(ماذا فعلت؟)** فـ **(ماذا)** اسم استفهام مفعول مقدم، وإذا قلت **(ماذا عندك؟)** فـ **(ماذا)**: اسم استفهام مبتدأ، و**(عندك)** ظرف متعلق بمحذوف خبر.

● **سؤال:** هل تجب الصدارة لـ**(ماذا)** المركبة من **(ما)** و**(ذا)** كبقية أدوات الاستفهام؟

من العلماء من ذهب إلىٰ أنها كبقية أخواتها، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب، فكما لا تقول: **(صنعت ما)** لا يجوز أن تقول: **(صنعت ماذا)**، ومن العلماء من قال: تختص **(ماذا)** من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها، وهو الذي رجحه المتأخرون، واستدلوا بحديث الرسول الكريم ﷺ الذي رواه البغوي في مصابيح السنة في إسلام عمرو بن العاص، وفيه أن عَمْرًا قال للنبي ﷺ: **(أريد أن أشترط)**، فقال له المصطفى ﷺ: «**تَشْتَرِطُ مَاذَا**»[صحيح الترغيب والترهيب للألباني (١٠٩٧)]، وبما روي في حديث الإفك أن عائشة ﵂ كانت تقول: «**أَقُولُ مَاذَا**»[رواه الترمذي برقم (٣١٨٠)]، و«**أَفْعَلُ مَاذَا**»[أخرجه مسلم في الرضاع برقم (١٤٤٩)].

٣ ـ أن يتقدمها استفهام بـ **(ما)** باتفاق أو **(من)** علىٰ الأصح، نحو: **(من ذا جاءك، وماذا فعلت؟)**، فـ **(من)** اسم استفهام مبتدأ، و **(ذا)** موصولة بمعنى الذي، وهو خبر **(من)**، و**(جاءك)** صلة الموصول، والتقدير: **(من الذي جاءك؟)**، وكذلك: **(ما)** مبتدأ، **(ذا)** موصول بمعنى الذي خبر ما، و **(فعلت)** صلته، والعائد محذوف، وتقديره: **(ماذا فعلته؟)**؛ أي: **(ما الذي فعلته؟)**، قال لبيد بن ربيعة:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ

قوله: **(مَاذَا يُحَاوِلُ)** حيث استعمل **(ذا)** موصولة بمعنى الذي، وأخبر بها عن **(ما)** الاستفهامية، وأتىٰ لها بصلة هي جملة **(يحاول)**، وقول العلاء بن حذيفة الغنوي:

وَمَاذَا عَلَيْكُمْ إِنْ أَطَافَ بِأَرْضِكُمْ ... مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفَتْهُ حُرُوبُ؟

وقول الآخر:

أَلا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ ... حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الحَزِينَا؟

قوله: (**فَمَنْ ذَا يُعَزِّي**) حيث أتىٰ بـ (**ذا**) اسمًا موصولًا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية، وجاء لـ (**ذا**) بصلة هي جملة: (**فَمَنْ ذَا يُعَزِّي**).

وقول الشاعر:

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الـمُلُوكَ غَرِيبَةً   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالُ مَنْ ذا قَالَهَا؟

أي: من الذي قالها، والكوفيون لا يشترطون أن يتقدم علىٰ (**ذا**) استفهام حتىٰ تكون موصولة، واستدلوا بقول يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري:

عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   أَمِنْتِ وَهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

قوله: (**وَهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ**) فزعم الكوفيون أن (**ذا**) اسم موصول وقع مبتدأ، وأن التقدير: والذي تحملينه طليق. فـ (**ذا**) موصول مبتدأ، وتحملين صلة والعائد محذوف، وطليق خبر، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم (**ما**) أو (**من**) الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾[طه: ١٧]، قالوا: (**ما**) اسم استفهام مبتدأ، و(**تلك**) اسم موصول بمعنى التي خبره، و(**بيمينك**) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة، وخرَّجوا عليه قوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[النساء: ١٠٩]، و ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة: ٨٥]، وتقدير الآية الأولىٰ عندهم: (**ها أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا**)، و (**ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم**)، وكل ذلك غير مسلم لهم.

- **صلة الموصول**

تفتقر كل الموصولات إلىٰ صلة متأخرة عنه مشتملة علىٰ ضمير مطابق لها يسمىٰ العائد، نحو: (**حضر الذي ضربته**)، فـ (**الذي**): اسم موصول، و

(ضربته): جملة الصلة، و **(الهاء)**: العائد من الصلة إلىٰ الموصول.

- **والأسماء الموصولة تحتاج إلىٰ أمرين:**

١ ـ العائد:

يقول ابن مالك:

وَكُلُّهَا يَلْـزَمُ بَعْدَهُ صِلَـةْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِـقٍ مُشْـتَمِلَـةْ

كل الموصولات ـ حرفية كانت أو اسمية ـ يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها، و الذي يحتاجه الاسم الموصول هو الضمير العائد إلىٰ الموصول نحو: **(جاء الذي قام أبوه)**، وشرط ذلك الضمير أن يكون مطابقًا للموصول في: **(الإفراد، والتثنية، والجمع)**، و**(التذكير، والتأنيث)**، إن كان مفردا فمفرد، وإن كان مذكرا فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: **(جاءني الذي ضربته)**، وكذلك المثنى والمجموع، نحو: **(جاءني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم)**، وكذلك المؤنث، تقول: **(جاءت التي ضربتها، واللتان ضربتهما، واللاتي ضربتهن)**.

وقد يكون الموصول مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو جمعا أو غيرهما، وذلك نحو: **(من، وما)** إذا قصدت بهما غير المفرد؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى؛ فتقول: **(أعجبني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن)** علىٰ حسب ما يعنى بهما، وقد يأتي بدل الضمير الاسم الظاهر شذوذا كقول الشاعر:

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادْ ... وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادْ

حيث قال الشاعر: **(التي أضناك حب سعاد)** وضع الاسم الظاهر الذي هو **(سعاد)** موضع الضمير فربط به جملة الصلة، والأصل أن يقول: **(التي أضناك حبها)**، وهذا شاذ أنكره كثير من العلماء، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ومثله

قول قيس بن الملوح الشهير بمجنون ليلى:

فَيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ   وَأَنْتَ الذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

أي في رحمته أطمع.

٢ ـ الصلة:

يقول ابن مالك:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ   بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

أما الصلة فهي إما:

أولا: جملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، وشرطها أن تكون خبرية؛ أي محتملة للصدق أو الكذب بذاتها، بقطع النظر عن قائلها. تقول: (**جاء الذي قام أبوه**)، و(**الذي أبوه قائم**)، ولا يجوز: (**جاء الذي هل قام**)، أو: (**الذي لا تضربه**)؛ لأنَّ الجملتين إنشائيتان.

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط هي:

١ ـ خبرية؛ أي تحتمل الصدق والكذب بالنظر إلىٰ ذاتها لا بالنظر إلىٰ المتكلم؛ لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول أن يكون وصلة لنعت الاسم المعرفة بالجمل، ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح للنعت بها إلا إذا كانت خبرية، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب؛ لأن الاسم الموصول في ذاته مبهم، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزالت عنه من إبهامه شيئًا، هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا، ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[الأحزاب: ٣٧]، فإن كنت لا تقصد بالموصول معينًا وإنما أردت الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا

يَسْمَعُ﴾[البقرة: ١٧١]، وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

ولا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية، نحو: (**جاء الذي هل قام؟**)، ولا طلبية، نحو: (**جاء الذي اضربهُ، لا تضربه**)، وإنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية؛ لأن كلا من الإنشاء والطلب ليس له خارج يدل عليه حين التكلم، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام، وإذا كانا كذلك لم يكونا معهودين للمخاطب، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[النساء: ٧٢]، وقيل: الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء، وقد ذهب الكسائي إلىٰ أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل علىٰ ذلك بالسماع، وفي ذلك قول الفرزدق:

وَإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قَـبْـلَ الَّـتِـي ... لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقول جميل بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة:

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

وزعم الكسائي أن جملة (**لعلي أزورها**) من لعل واسمها وخبرها صلة التي، كما زعم أن (**ما**) في قول جميل، و(**ماذا**) اسم استفهام مبتدأ، و (**ذا**) اسم موصول خبره، وجملة عسىٰ واسمها وخبرها صلة.

والجواب أن صلة التي في البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التي أقول فيها لعلي، أو الصلة هي جملة (**أزورها**) وخبر لعل محذوف، وماذا كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصولاً أصلًا.

٢ ـ وشرط الخبرية أن تكون خالية من معنى التعجب فلا يجوز: (**جاءني الذي ما أحسنه**).

وقد اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية أم إنشائية؟ فذهب قوم إلىٰ أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعا قالوا:لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول؛ وذهب فريق إلىٰ أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها، فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأن التعجب إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه؛ فإن ظهر السبب بطل العجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر.

٣ ـ وشرط الخبرية أن تكون غير مفتقرة إلىٰ كلام قبلها من نحو: **(جاءني الذي لكنه قائم)** فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرىٰ، نحو: **(ما قعد زيد لكنه قائم)**.

ثانيا: شبه جملة، وهي ثلاثة:

أ ـ الظرف المكاني التام، نحو: **(جاء الذي عندك)**.

ب ـ الجار والمجرور التامان، نحو **(جاء الذي في الدار)**، وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين، والمقصود بالمعنى التام: أن يكون في الوصل به فائدة، أي تتم بهما الفائدة. فلا يقال: **(جاء الذي اليوم)** ولا: **(جاء الذي بك)**، والعامل فيهما فعل محذوف وجوبًا، والتقدير: **(جاء الذي استقر في الدار أو استقر عندك)** وعند البعض المتعلق اسم تقديره **(مستقر)**، وقد اجتمع الظرف الجار والمجرور صلتين في قوله تعالي: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ١٩﴾[الأنبياء: ١٩].

ج ـ الصفة الصريحة ـ أي الخالصة للوصفية ـ وتختص بالألف واللام كـ **(ضارب، و مضروب، وحسن الوجه)** بخلاف ما غلبت عليه الاسمية، كـ **(أبطح، وأجرع، وصاحب، وراكب)**، وقد شذ وصل **(أل)** بالفعل المضارع. كما في قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

حيث قال الشاعر: (الترضى)؛ أي الذي ترضى، أتىٰ بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع. ومثله قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ

وهو عند الجمهور مخصوص بالشعر.

وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذا، فالجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مُنْهُمُ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وقول الآخر:

بَلِ القَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهُم هُمْ أَهْلُ الحُكُومَةِ مِنْ قُصَيّ

قال الأول: (الرسول الله منهم)، وقال الثاني: (الرسول الله)، حيث وصلا (أل) بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ، ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن (أل) إنما هي بعض كلمة وأصلها (الذين) فحذف ما عدا الألف اللام، وهو ليس بعجيب في اللغة العربية والدليل قول الشاعر:

دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ

أراد (المنازل) فحذف حرفين لغير ضرورة لغير ترخيم، وهذا رؤبة يقول أيضا:

أَوالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحمِي

أراد (الحمام) حذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء، وقد قال شاعر آخر، وهو أقرب شيء إلىٰ ما نحن بصدده:

وإن الَّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ

أراد (وإن الذين) بدليل ميم الجمع في دماؤهم.

ومثال وصل (أل) بالظرف شذوذا نحو قول الشاعر:

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهُوَ حُرٌ بِعَيْشِهِ ذَاتَ سَعَهْ

حيث قال (المعه) جاء بصلة (أل) ظرفا، وهو شاذ على خلاف القياس. ومثله قول الآخر:

وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وحُجْرًا بالـمُشَقَّرِ أَلْـمَعَا

يريد الذي معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفًا، وهو شاذ، فإن (أل) بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء، وقال النحاة في هذا البيت: إن الشاعر يريد (معا) فزاد أل.

السادس: (أي)، وهي للعاقل، و تكون بلفظ واحد؛ للمذكر والمؤنث - مفردا كان أو مثنى أو جمع - نحو: (**يعجبني أيُّهم هو قائم**)، وخالف في موصوليتها ثعلب ويرده قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أَفْضَلُ

ولا تضاف (أي) لنكرة خلافا لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم: ٦٩] خلافا للبصريين، وسئل الكِسائي: لم لا يجوز:(**أعجبني أيهم قام؟**) فقال كذا خُلِقت. وقد تؤنث وتثنى وتجمع، وهي معربة، فقيل مطلقا، وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، وقول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.

ولعامل (أي) الموصولة شرطان لكي تعمل:

الأول: أن يكون مدلوله الزمان المستقبل.

الثاني: أن يقدم عليها في الكلام، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩].

ـ أحوال أي:

الحالة الأولىٰ: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: (**يعجبني أيُّهم هو قائم**).

الحالة الثانية: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: (**يعجبني أيٌّ قائم**).

الحالة الثالثة: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: (**يعجبني أيٌّ هو قائم**).

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: (**يعجبني أيُّهم هو قائم، ورأيتُ أيَّهم هو قائم، ومررتُ بأيِّهم هو قائم**)، وكذلك: (**أيٌّ قائم، أيًّا قائم، أيٍّ قائم**)، وكذا: (**أيٌّ هو قائم، وأيًّاهو قائم، وأيٍّ هو قائم**).

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر صلتها، نحو: (**يعجبني أيُّهم قائم**).

يقول ابن مالك:

أَيٌ كَمَا، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

وفي هذه الحالة تبنى علىٰ الضم؛ فتقول: (**يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررتُ بأيُّهم قائم**)، وعليه قوله تعالىٰ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم: ٦٩]، وقول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

حيث قال الشاعر: (**أيهم أفضل**) أتي بأي مبنية علىٰ الرواية المشهورة لكونه مضاف وحذف صدر صلتها، وهذا مذهب سيبويه وجماعة من البصريين؛ حيث يذهبون إلىٰ أنها موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران: كونها

مضافة، وحذف صدر صلتها، وذهب الخليل ويونس وهما شيخا سيبويه إلىٰ أنها (أي) لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، ولا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلىٰ أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحوال كلها؛ أضيفت أو لم تضف، حذف صدر صلتها أو ذكر فيقولون: (يعجبني أيُّهم قائم، ورأيتُ أيَّهم قائم، ومررتُ بأيِّهم قائم) وقد قرئ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم: ٦٩]، وروي قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

يقول ابن مالك:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ
كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَـ«أَنْتَ» قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَى»
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ كَـ«مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرّ»

- جواز حذف العائد علىٰ الموصول:

إن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلىٰ الموصول، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسمًا مفردًا، فقولك: (الذي ضربته) بمقام قولك محمد، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها، فأحيانا يحذفون الموصول وهم يريدونه، وأحيانا يحذفون الصلة وهم يريدونها، وأحيانا يحذفون العائد.

١ ـ حذف الموصول:

أما حذف الموصول فإن كان موصولا حرفيا لم يجز حذفه، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف، وإن كان الموصول اسميًا فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفا على موصول آخر نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾[العنكبوت: ٤٦]؛ أي بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم، لأن المنزل إلىٰ الفريقين ليس واحدا، ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

أَمَنْ يَهْجُو رسُولَ اللَّهِ مِنكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أي؛ من يهجو رسول اللَّه منكم ومن يمدحه وينصره سواء، لأن الذي يهجوه وينصره ليس واحدا.

٢ ـ حذف الصلة:

أما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام، نحو قول الشاعر:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إِلَيْنَا

أي نحن الذين عرفوا.

٣ ـ حذف العائد:

أولا: حذف العائد المرفوع:

ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان المبتدأ مخبرا عنه بمفرد، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف: ٨٤]، فلا يحذف في نحو: (**جاء اللذان قاما**)، ولا (**اللذان ضُرِبَا**)؛ لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة؛ لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: (**جاء الذي هو يقوم**)، أو (**هو في الدار**)؛

لأن الخبر غير مفرد.

أما المبتدأ فيحذف مع (أي) وإن لم تطل الصلة، نحو: (**يعجبني أيهم قائم**)، ولا يحذف صدر الصلة مع غير (أي) إلا إذا طالت الصلة، نحو: (**جاء الذي هو ضاربٌ زيدا**) فيجوز حذف (**هو**) فتقول: (**جاء الذي ضارب زيدا**)، ومنه قولهم: (**ما أنا بالذي قائل لك سوءًا**) والتقدير: (**بالذي هو قائل لك سوءًا**) فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسًا.

وذهب الكوفيون إلىٰ أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا، سواء أكان الموصول (**أيًّا**) أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل. وذهب البصريون إلىٰ جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول (**أيا**) مطلقًا، فإن كان غير (**أي**) أجازوه بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أي: فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع، فمن ذلك قراءة يحي بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[الأنعام: ١٥٤] قالوا: التقدير علىٰ الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ قالوا التقدير مثلا: الذي هو بعوضة فما فوقها. ومن ذلك قول الشاعر:

لا تَنْوِ إلا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ ... إلا نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا التقدير: لا تنو إلا الذي هو خير. ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالْكَرَمِ

حيث قال: (**بما سفه**) حذف العائد إلىٰ الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون العائد مرفوعا بالابتداء، ولم تطل الصلة، إذ لم تشتمل الصلة علىٰ المبتدأ والخبر. والكوفيون يقيسون علىٰ ذلك. ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِي غَبَنِ الـ ... ـأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يدرون الذي هو عواقبها.

ـ الحذف في أسلوب لاسيما:

وقد جوز النحاة في (**لاسيما زيدٌ**) أن تكون (**ما**) موصولة، و (**زيد**) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (**لاسي الذي هو زيد**) فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك هو ـ وجوبًا؛ فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير (**أي**) وجوبًا ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس شاذ.

ـ والاسم الواقع بعد (لاسيما) إما:

أ ـ معرفة: كأن يقال: (**أكرم العلماء لاسيما الصالحُ منهم**) فقد أجمع العلماء علىٰ أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب؛ فمن أجاز النصب على المفعولية أجازه كما أجاز النكرة؛ أي: (**أعني**)، ومن جعل النصب علىٰ التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة؛ منع النصب علىٰ المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزًا، ومن جعل نصبه علىٰ التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد (**لا سيما**).

والحاصل أن نصب المعرفة بعد (**لاسيما**) لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزا، والتزام كون التمييز نكرة.

ب ـ نكرة: إن كان الاسم الواقع بعد (**لاسيما**) نكرة نحو:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنهُمَا وَلا سِيَّمَا يومًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وهنا يجوز في الاسم النكرة ثلاثة أوجه: الجر وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب وهو أقل الوجوه الثلاثة.

١ـ الجر وتخريجه علىٰ وجهين:

أحدهما: أن تكون (**لا**) نافية للجنس، و (**سي**) اسمها منصوب بالفتحة

الظاهرة، و **(ما)** زائدة، و**(سي)** مضاف، و **(يوم)** مضاف إليه، وخبر **(لا)** محذوف، والتقدير: **(ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود)**.

الثاني: أن تكون **(لا)** نافية للجنس، و**(سي)** اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و **(ما)** نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني علىٰ السكون في محل جر، و **(يوم)** بدل من **(ما)** وخبر **(لا)** محذوف، والتقدير: **(ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود)**.

٢ ـ الرفع وتخريجه علىٰ وجهين أيضا:

أحدهما: أن تكون **(لا)** نافية للجنس و **(سي)** اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و **(ما)** نكرة موصوفة مبنية علىٰ السكون في محل جر بإضافة **(سي)** إليها، و**(يوم)** خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: **(هو يوم)**، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: **(ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود)**.

الثاني: أن تكون **(لا)** نافية للجنس، و **(سي)** اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و **(ما)** موصول اسمي بمعنى **(الذي)** مبني علىٰ السكون في محل جر بإضافة **(سي)** إليها، و **(يوم)** خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: **(هو يوم)**، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وكأنك قلت: **(ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود)**.

٣ ـ النصب وتخريجه علىٰ وجهين أيضا:

أحدهما: أن تكون **(لا)** نافية للجنس و**(سي)** اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و**(ما)** نكرة غيرموصوفة وهي مبنية علىٰ السكون في محل جر بإضافة **(سي)** إليها، و**(يومًا)** مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: **(ولا مثل شيءٍ أعني يومًا بدارة جلجل موجود)**.

الثاني: أن تكون **(لا)** نافية للجنس، و **(سي)** اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و**(ما)** نكرة غير موصوفة وهو مبني علىٰ السكون في محل جر بإضافة

(سي) إليها، و(**يومًا**) تمييز لها، وكأنك قلت: (**ولا مثل شيءٍ يومًا بدارة جلجل موجود**).

ثانيا: حذف العائد المنصوب:

ويجوز حذف العائد المنصوب إن كان متصلًا، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[التغابن : ٤]، حُذِف العائد المنصوب وهو الهاء والتقدير علىٰ جعل (**ما**) موصولًا اسميًّا: (**يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه**)، ويجوز أن تكون (**ما**) موصولا حرفيا سابكة لما بعدها بمصدر، والتقدير علىٰ هذا: (**يعلم سركم وعلانيتكم**).، وقوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[المدثر: ١١٠]، و﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان: ٤١]، والتقدير: (**خَلَقْتُهُ، وبَعَثْتُهُ**)، ومثل هذه الآيات الكريمة في حذف العائد المنصوب بالفعل قول جران العود:

ذَكَرْتَ الصِّبَا فَانْهَلَّتِ العينُ تَذْرِفُ وَرَاجَعَكَ الشَّوْقُ الَّذِي كُنتَ تَعْرِفُ

أي تعرفه، وقول عروة بن حزام:

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

وأُصْرِفَ عَنْ وَجْهِي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَئِي وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول: أصرف وجهي الذي كنت أرتئيه، وأنسى الذي أعددته، فحذف العائد المنصوب بـ (**أرتئي، وأعددت**)، وكل منهما فعل تام متصرف، ومن حذف العائد بوصف منصوب قول الشاعر:

ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمِدَنَّهُ بِهِ فَمَا لَدَي غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

حيث قال: (**ما اللَّه موليك**) حذف العائد علىٰ الاسم الموصول من جملة الصلة، وهذا العائد منصوب بوصف قول والتقدير: ما اللَّه موليكه فضل.... أي الذي اللَّه موليكه فضل.

وقول القتال الكلابي:

بِهِنَّ مِنَ الدَّاءِ الَّذِي أَنَا عَارِفٌ ... وَمَا يَعْرِفُ الأَدْوَاءَ إِلَّا طَبِيبُهَا

أي؛ الذي أنا عارفه، بخلاف: **(جاء الذي إياه أكرمت)**، و**(جاء الذي إنه فاضل)**، **(كأنه أسد)**، أو **(أنا الضاربه)**، في هذه الأمثلة لم يجز حذف العائد لأنه لم تتحقق الشروط... ففي المثال الأول: العائد ضمير منفصل. وفي المثال الثاني؛ لأن العامل في العائد هو إن، وليس فعلًا أو وصفا. وكذلك في المثال الثالث للسبب في المثال الثاني.

فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف، نحو: **(جاء الذي إياه ضربت)** فلا يجوز حذف **(إياه)** وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف ـ وهو الحرف ـ نحو: **(جاء الذي إنه منطلق)** فلا يجوز حذف الهاء؛ أي المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعا فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول اللّٰه سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[القصص: ٦٢] هذا إذا قدرت أصل الكلام: **(أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي)**، **علىٰ حد قول كثير عزة:**

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا يَا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ؟

فإن قدرت الأصل: **(الذين كنتم تزعمون شركائي)** لم يكن من هذا النوع.

ويشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لـ **(أل)** فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذًّا وذلك كقول الشاعر:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

حيث قال: **(ما المستفز)** حذف العائد من الصلة إلىٰ الموصول مع كون الموصول هو **(أل)** والصلة صفة متصلة به، وأصل القول: ما المستفزه الهوى

محمود عاقبة، والحذف هنا شاذٌّ، ومثله قول الشاعر:

فِي الـمُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلُ البَغْيِ مَا يَـنْـهـى امْـرأً حَـازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول: في المعقبه البغي، فلم يتسع له الكلام.

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائد علىٰ **(أل)** نفسها؛ لأنه هو الذي يدل علىٰ اسمية **(أل)**؛ فإذا حذف زال الدليل علىٰ ذلك.

وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل؛ وذلك لأن الأصل في العمل للفعل، فهم من أجل ذلك يتصرفون في معموله كثيرا: بالحذف تارة وبالتقديم تارة وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا في العمل، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا، فلا يتصرف في معموله، حتىٰ قال أبو علي الفارسي: إنه لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج: إنهم أجازوه علىٰ قبح، وقال المبرد: هو رديء جدًّا.

ثالثا: حذف العائد المجرور:

يقول ابن مالك:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولُ جَرْ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَـرْ

يجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفا غير ماضٍ؛ أي إذا كان مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: **(جاء الذي أنا ضاربه: الآن، أو غدًا)**، فتقول: جاء الذي أنا ضاربٌ، بحذف الهاء.

وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف، نحو: **(جاء الذي أنا غلامه، أو أنا مضروبه، أو أنا ضاربه أمس)**، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾[طه: ٧٢]، والتقدير: فاقض الذي أنت قاضيه. بخلاف: **(جاء الذي قام أبوه)**، و**(أنا أمس ضاربه)**.

وإن كان مجرورا بحرف فلا يحذف إلا إذا دخل علىٰ الموصول حرف مثله: لفظًا ومعنًى، واتفق العامل فيهما مادةً، نحو: (**مررت بالذي مررت به، أو أنت مارٌّ به**) فيجوز حذف الهاء؛ فتقول: (**مررت بالذي مررت**) ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معنًى ومتعلقًا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون: ٣٣] أي منه، ومثله قول الشاعر:

وَقَدْ كُنتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فَبُحْ لانَ مِنهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أصله: فبُحْ منها بالذي أنتَ بائحٌ به، حيث استساغ الشاعر حذف العائد علىٰ الموصول من جملة الصلة، لكونه مجرورا بمثل الحرف الذي جر الموصول ـ وهو الباء ـ والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول (**بح**)، والثاني (**بائح**)، ومعنًى: لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

ومثل هذا الشاهد البيت المنسوب لكعب ابن زهير:

لا تَرْكَنَنَّ إِلَي الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ   أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

إِنْ تُعْنَ نفسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ   نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا

حيث قال في البيت الأول:(**لا تركنن إلىٰ الأمر الذي ركنت أبناء يعصر**)؛ حذف العائد من جملة الصلة إلىٰ الموصول؛ لأن ذلك العائد مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذي جر الموصوف بالموصول في اللفظ والمعنى.

وقال في البيت الثاني: (**إنْ تُعْنَ نفسكَ بالأمرِ الذي عُنِيت نفوس قومٍ**) فإن تقدير الكلام فيه: (**إن تعن نفسك بالأمر الذي عنيت به نفوس قوم**)، فحذف (**به**)، لكون الموصوف بالموصول قد جر بباء مماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى، ولكون متعلق الحرفين واحد في اللفظ والمعنى أيضًا، (**تظفرْ بما ظفروا**) فإن التقدير: (**تظفرْ بما ظفروا به**)، فحذف (**به**) لكون الموصول مجرورًا بباء

مماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى، ولكون متعلق الحرفين واحدا في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما.

ومثل هذا البيت قول قيس بن ذريح:

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا واعْتِرَافًا لِمَا تَرَى وَيَا حُبَّهَا قَعْ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ

أصله: (**قع بالذي أنت واقع به**).

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف، نحو: (**مررت بالذي غضبت عليه**)، فلا يجوز حذف (**عليه**)، وكذلك: (**مررت بالذي مررت به علىٰ زيد**) فلا يجوز حذف (**به**) منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة علىٰ الموصول للإلصاق والداخلة علىٰ الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا، نحو: (**مررت بالذي فرحت به**) فلا يجوز حذف (به).

وشذ قول الشاعر:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أي: فيه، حيث قال:(**ذو لم يحسدوني**) حذف العائد من جملة الصلة إلىٰ الموصول، والتقدير: لم يحسدونني فيه، والعائد مجرور بحرف جر محذوف، وهو شاذٌّ؛ لأن الموصول أو الموصوف به لم يجر بحرف مثل الحرف الذي جر العائد.

وقول الآخر:

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ

قوله: (**عَلى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ**)؛ أي: عليه، فحذف العائد إلىٰ الموصول من جملة الصلة، أما الموصول فهو (**من**) المجرور محلا بـ (**على**)، وأما جملة الصلة فهي قوله (**صبه الله**) وأما العائد فهو ضمير مجرور محلًّا بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: (**وهو علقم علىٰ من صبه الله عليه**)، ومتعلق الجار للموصول هو

(علقم) الذي أولناه بمشتق، ومتعلق الجار للعائد هو **(صب)** فقد اتحد الجار للموصول ولكن اختلف متعلقاهما في المادة، والحذف مع اختلاف المتعلقين شاذ لا يقاس عليه.

ـ مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور:

الموضع الأول: أن يكون هذا الضمير محصورا، كأن تقول: **(مررت بالذي ما مررت إلا به)**، أو تقول: **(مررت بالذي إنما مررت به)**.

الموضع الثاني: أن يكون المجرور مع الجار قد وقعا موقع النائب عن الفاعل نحو: **(مررت بالذي مُرَّ به)** ببناء **(مرَّ)** للمجهول.

الموضع الثالث: أن يكون حذف العائد موقعًا للبس، نحو أن تقول: **(رغبت في الذي رغبت فيه)** فإنك لو حذفت **(فيه)** لم يدرِ السامع أأردت أن تقول **(فيه)**، أو أن تقول **(عنه)** فلا يظهر المعنى الذي أردت، وذكر **(في)** جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو **(في)** مثلها، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يبغضه.

الموضع الرابع: أن يكون في الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط، نحو أن تقول: **(مررت بالذي مررت به في داره)** لأنك لو حذفت **(به)** تغير المعنى عما أردت.

ـ أحكام صلة الموصول:

١ ـ انه يجب تاخرها عن الموصول.

أما تأخيرها عنه فلأنها كالجزء المتمم له، ومن شأن الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام، وعلىٰ ذلك يجب ألا تتقدم علىٰ الموصول، لا هي ولا شيء من متعلقاتها، ولهذا قدر النحاة في قوله تعالي ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] أن فيه متعلق بمحذوف تدل عليه صلة **(ال)**، وتقدير الكلام: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، لئلا يتقدم معمول صلة **(أل)** عليها.

٢ ـ وان تتصل به.

وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا، فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته بـ (**جملة القسم، وجملة النداء، والجملة الاعتراضية**).

أ ـ جملة القسم، نحو قول الشاعر:

ذَاكَ الذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكًا وَالحَقُّ يَـدْفَـعُ تُـرَّهَـاتِ الْـبَـاطِـلِ

ب ـ جملة النداء، نحو قول الفرزدق:

تَعَشَّ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يَا ذِئْبُ ـ يَصْحَبانِ

ج ـ الجملة الاعتراضية، نحو قول الشاعر:

وَإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

إذا جعلت جملة (**أزورها**) صلة التي، وجملة (**لعل**) ومعموليها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة.

من أنواع المعارف

٥ ـ ذو الأداة المحلى بـ (أل) للتعريف

وردت (**أل**) علىٰ عدة معانٍ منها:

١ ـ (أل) المعرَّفة:

يقول ابن مالك:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ، فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: النَّمَطْ

ـ (أل) المعرّفة نوعان:

١ـ جنسية: وهي نوعان:

أ ـ لبيان الحقيقة: إن لم تخلفها (**كل**)، وإنما يراد بها الحقيقة، وخصائص الجنس كقولنا: (**الرجل أقوى من المرأة**)، أي المجموع لا الجميع، ومنه قوله

تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأنبياء: ٣٠]، أي من هذه الحقيقة لا من كل شيء اسمه ماء.

ب ـ واستغراقية: إن خلفتها (كل) حقيقة، فهي لشمول أفراد الجنس، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾[النساء: ٢٨]، و ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾[العصر: ٢]، وإن خلفتها مجازا فلشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو قولنا: (**أنت الرجل علمًا**).

٢ـ عهدية: والعهد إما أن يكون:

أ ـ ذكري، وذلك كقولنا: (**لقيت رجلًا فأكرمت الرجل**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَـٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَـٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾[المزمل: ١٥، ١٦].

ب ـ أو علمي نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٢﴾[طه: ١٢]، و﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة : ٤٠].

ج ـ أو عهد حضوري (**ذهني**) تقول: (**جاء القاضي**)، إذا كنا ننتظر قاضيًا لعقدٍ مثلا، ومن هذا القبيل قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: ٢]، و ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ۚ﴾[المائدة: ٣].

ـ خلاف النحويين في حرف التعريف:

اختلف النحويون في حرف التعريف في (**الرجل**) ونحوه:

١ـ قال الخليل: المعرِّف هو (**أل**) برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تفتح إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها؛ وبقي عليه أن يجيب

عمَّا دعا إلىٰ جعلها في الاستعمال همزة وصل، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ.

٢ـ قال سيبويه: هو اللام وحدها، وأن الهمزة زائدة، وأنها همزة وصل اجتلبت بها للنطق بالساكن، فإن قيل: لماذا أتي بالهمزة ليتوصل بها إلىٰ النطق بالساكن، ولم تتحرك اللام؟

والجواب: بأنها لو حركت فإما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام، وأبقيت علىٰ أصل وضعها، وجيء بهمزة الوصل قبلها.

٣ـ قال كثير من النحاة: أن المعرف هو اللام وحدها.

٤ـ قال المبرد: المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة.

والذي نميل إليه هو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من أن أداة التعريف هي: **(أل)** برمتها، وأن الهمزة همزة أصلية، وأنها همزة قطع.

٢ ـ (أل) الزائدة:

يقول ابن مالك:

وَقَدْ تُزَادُ لازِمًا: كَاللَّاتِ   وَالْآنَ، والَّذِينَ ثُمَّ اللاتِي

وَلِاضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ،   كَذَا (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) السَّرِي

تأتي الألف واللام زائدة ـ وهي في زيادتها ـ علىٰ قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ـ ترد (أل) زائدة وهي نوعان:

١ ـ زائدة لازمة، وهي كالتي في علم قارنت وضعه نحو: **(السموأل،**

واليسع، واللات، والعزى)، أو في إشارة وهو: (**الآن**) وفاقا للزجاج وابن مالك، أو في موصول وهو: (**الذي، والتي، وفروعهما**).

ومثّل ابن مالك بـ (**الذين، اللاتِي**)، والمراد بهما ما دخل عليه (**أل**) من الموصولات، وهو مبني علىٰ أنّ تعريف الموصول بالصلة؛ فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، وذهب قوم إلىٰ أن تعريف الموصول بـ (**أل**) إن كان فيه نحو: (**الذي**) فإن لم تكن فيه فبِنِيَّتِهَا نحو: (**من، وما**) إلا (**أيا**) فإنها تتعرف بالإضافة؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة من قرأ: ﴿صِرَٰطَ لَذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ فلا يدل علىٰ أنها زائدة؛ إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وإن كانت معرفة، كما حذفت في قولهم: (**سلامُ عليكم**) من غير تنوين يريدون: السلام عليكم.

- خلاف النحاة في علة بناء الآن:

أكثر النحاة علىٰ أن (**الآن**) مبني علىٰ الفتح؛ ثم اختلفوا في سبب بنائه، فذهب قوم منهم ابن مالك وجماعة إلىٰ أن علة بنائه تضمنه معنى (**أل**) الحضورية، وهؤلاء يقولون: إن (**أل**) الموجودة فيه زائدة؛ وبناؤه لتضمنه معنى (**أل**) أخرىٰ غير موجودة؛ ونظير ذلك بناء (**الأمس**)، في قول نصيب بن رباح:

وَإِنِّي وَقَفتُ اليَومَ وَالأَمسِ قَبلَهُ   بِبَابِكِ حَتَّى كَادَتْ الشَّمسُ تَغرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى (**أل**) غير الموجودة، وهذا عجيب منهم؛ لأنهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدوم، وقال قوم بني (**الآن**) لتضمنه معنى الإشارة، فإنه بمعنى هذا الوقت، وهذا قول الزجاج، كما في قولك: (**مررت بهذا الرجل**)؛ لأن قولك: (**الآن**) بمعنى: هذا الوقت، وقال قوم بني (**الآن**) لشبهه بالحرف شبها جموديًا، ألا ترىٰ أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كـ (**حين، ووقت، وزمن، وساعة**)؛ ومن الناس من يقول: (**الآن**) اسم إشارة للزمان، كما أن (**هنا**) اسم إشارة للمكان؛

فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بـ (**من**)، فيقال: (**سأحالفك من الآن**)، بالجر، ويقول صاحب النكت: (**وهذا قول لا يمكن القدح فيه، وهو الراجح عندي، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة**).

٢ ـ زائدة غير لازمة (عارضة) وهي الداخلة ـ اضطرارا ـ على العلم، كقولهم في: (**بنات أوبر**) علم لضرب من الكَمْأَةِ (**بنات الأوبر**)، وذلك إما خاص بالضرورة كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

حيث قال الشاعر: (**بنات الأوبر**)، زاد (**أل**) في العلم مضطرًا؛ لأن (**بنات أوبر**) علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله (**أل**) فرارًا من اجتماع معرفتين، وهما حينئذ: (**العلمية، وأل**) فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: وأما قول الشاعر: (**ولقد نهيتك عن بنات الأوبر**)، فإنه زاد الألف للضرورة، وكقول الراجز:

بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

وقول الآخر:

يَا لَيتَ أُمَّ العَمْرو كَانَتْ صَاحِبِي ... مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلى الرَّكائِبِ

قال: وقد يجوز أن (**أوبر**) نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرسًا من ابن عرس قد نكّره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقبل.... ا هـ كلام الأصمعي).

وزعم المبرد أن، (**بنات أوبر**) ليس بعلم؛ فالألف واللام عنده غير زائدة.

ومنه الداخلة على التمييز، كقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

حيث قال الشاعر: (**طبت النفس**) أدخل الألف واللام علىٰ التمييز ـ الذي يجب له التنكير ـ ضرورة، وذلك التخريج جارٍ علىٰ مذهب البصريين، وقد ذهب الكوفيون إلىٰ أن التمييز ليس من الواجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يأتي معرفة، ويلتحق بذلك ما زيد شذوذًا نحو (**أل**) الداخلة علىٰ الحال، كما في قولهم: (**ادخلوا الأول فالأول**)، فإن (**أل**) فيه زائدة، لأن الحال يجب أن يكون نكرة، وبعض العلماء قال: (**النفس**) مفعول به لـ (**صددت**)، وتمييز (**طبت**) محذوف، والتقدير علىٰ هذا: (**صددت النفس وطبت نفسا يا قيس بن عمرو**)؛ وعلىٰ هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

٣ ـ (أل) للمح الصفة:

المراد بـ (**أل**) التي للمح الصفة هي الداخلة علىٰ ما سُمّي به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول (**أل**) عليه، كقولك في (**حسن ـ الحسن**)، وأكثر ما تدخل من المنقول من صفة، كقولك: (**حارث ـ الحارث**)، وقد تدخل علىٰ المنقول من مصدر، كقولك من (**فضل ـ الفضل**)، وعلىٰ المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في (**نعمان ـ النعمان**) وهو في الأصل من أسماء الدم؛ فيجوز دخول (**أل**) في هذه الثلاثة نظرا إلىٰ الأصل، وحذفها نظرا إلىٰ الحال.

يقول ابن مالك:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
كَالفَضْلِ، وَالحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ؛   فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

تزاد اللام للمح الأصل، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل (**أل**) قد يلمح أصله فتدخل عليه (**أل**)، والمقصود باللمح هنا الدلالة علىٰ الالتفات إلىٰ ما نقلت عنه

من صفة، أو ما في معناها، وحاله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة علىٰ ذلك، كقولك: **(الحارث)** نظرا إلىٰ أنه إنما سمي به للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دلّ علىٰ معنى وهو مما يوصف به في الجملة، كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلىٰ هذا ونظرت إلىٰ كونه علما لم تدخل الألف واللام، والباب كله سماعي.

ولا يجوز ذلك في نحو **(محمد، و صالح، ومعروف)**، ولم تقع في نحو: **(يزيد، ويشكر)** لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل **(أل)** وأما قول الشاعر:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنِ اليَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهْ

فضرورة سهلها ذكر تقدم ذكر الوليد.

٤ ـ (أل) للغلبة:

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة نحو: **(المدينة)**، و**(الكتاب)** فإن حقهما الصدق علىٰ كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت المدينة علىٰ مدينة الرسول ﷺ، و**(الكتاب)** علىٰ كتاب سيبويه، حتىٰ أنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلىٰ الفهم غيرهما.

يقول ابن مالك:

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

وَحَذْفَ أَلْ ذِي ـ إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ـ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

وحكم هذه اللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: **(يا صعق)** في الصعق **(وهو اسم يطلق علىٰ كل من رمي بصاعقة)**، وهذه مدينة رسول الله ﷺ.

وقد تحذف في غيرهما شذوذا، سمع من كلام العرب: **(هذا عيّوق طالعًا)** والعيُّوق: اسم نجم.

وقد يكون العلم بالغلبة أيضا مضافا: كـ (**ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود**)؛ فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حقّه الصدق عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى أنه إذا أطلق (**ابن عمر**) لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا (**ابن عباس، و ابن مسعود**) - رضي الله عنهم أجمعين -؛ وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره، نحو: (**يا ابن عمر**).

- ثبوت (أل) المعرفة وحذفها:

إن (**أل**) المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين.

● **أما مسألتي الثبوت:**

١ - **فأحدهما**: أن يكون الاسم فاعلًا ظاهرًا لفعل (**نعم**) أو(**بئس**)، كقوله تعالي: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[ص: ٤٤]، و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[الكهف: ٢٩]. ولا يشترط كون (**أل**) في نفس فاعل نعم الظاهر، بل يجوز أن يكون فيما أضيف إليه الفاعل. نحو قوله تعالي: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[النحل: ٣٠]، و﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[النحل: ٢٩]. وإذا كان فاعل نعم وبئس مضمرًا وجب فيه ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون مفردًا، لا مثنّي ولا مجموعًا.

الثاني: مستترا لا بارزا.

الثالث: مفسرًا بتمييز بعده. كقولك (**نعم رجلا زيد**)،

قال الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٍ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وزَرَا

٢ - **والثاني**: أن يكون الاسم نعتا: إما لاسم الإشارة. نحو قوله تعالي: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[الكهف: ٤٩] و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[الفرقان: ٧]. أو نعت (**أيها**) في النداء نحو قوله تعالي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾[المائدة: ٤١ و٦٧]

و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[الانفطار: ٦]. وقد تنعت (أي) باسم الإشارة كقولك (يا أيهذا) والغالب حينئذ أن تنعت الإشارة.

وعلىٰ هذا قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فقد نعت الإشارة بقوله (**الزاجري**) لأنه عطف بيان أو بدل. وعطف البيان كالنعت بالمعني. وقد لا تنعت الإشارة. وذلك كقول الشاعر:

أَيُّهَذَانِ كُلا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلًا فِي مَنْ يَغِلْ

ـ وأما مسألتا الحذف:

فإحداهما: أن يكون الاسم منادى. فتقول في نداء الغلام، والرجل، والإنسان: (**يا غلام، ويا رجل، ويا إنسان**)، ويستثني من ذلك اسم اللَّه ﷻ. فيجوز أن تقول: (**يا اللَّه**). فتجمع بين (**يا**) والألف واللام. ولك قطع ألف اسم اللَّه ـ تعالىٰ ـ وحذفها، والأكثر في نداء اسم اللَّه ـ تعالىٰ ـ أن تحذف حرف النداء وتعوض عنه بميم مشددة في آخر الاسم. فتقول: (**اللَّهم**). وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء. وهذا خاص بالشعر. ومنه قول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ

كما يجوز أن يجمع بين (**يا**) والألف واللام في الجملة الموضوعة علما: كما إذا سمي رجل (**الجميل زيد**) ثم نودي يقال: (**يا الجميل زيد**). وهذا نادر طبعا.

الثانية: أن يكون الاسم مضافا كقولك في (**الغلام والدار**): (**غلامي وداري**). ولا تقل: (**الغلامي، والداري**). ويستثنى من ذلك مسألتان:

١ ـ أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف، فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة، وذلك نحو (**الضاربا زيدا**)، و(**الضاربوعمرو**).

٢ ـ أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها وهو بالألف واللام،

فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين أل والإضافة. وذلك نحو (**جاء الضارب الرجل**) و (**الراكب الفرس**) وما عداهما لا يجوز فيه ذلك. خلافا للفراء في إجازة نحو (**جاء الضارب زيد**) مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام.

من أنواع المعارف

٦ ـ المضاف إلي معرفة

المضاف إلي معرفة: هو في درجة ما أضيف إليه.. فنحو (**غلام زيد**) في رتبه العلم، و(**غلام هذا**) في رتبة اسم الإشارة، قال تعالىٰ: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى﴾[المائدة: ٣١]، و(**غلام الذي جاءك**) في رتبة الموصول، قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾[البقرة: ١٧].. و(**غلام القاضي**) في رتبة المعرف بأل، قال تعالىٰ: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[البقرة: ٢١٤]، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلي المضمر كـ (**غلامي**) فإنه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة العلم. هذا هو الصحيح. وزعم بعضهم أن ما أضيف إلي معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما. وذهب آخرون إلي أن المضاف والمضاف إليه في الرتبة سواء. ولا يستثني المضاف للضمير.

الباب الثاني

الابتداء ونواسخه

- المبحث الأول: المبتــدا والخبــر
- المبحث الثاني: الأفعال الناسخة
- المبحث الثالث: الأحرف العاملة عمل (ليس)
- المبحث الرابع: أفعال المقاربة والرجاء والشروع
- المبحث الخامس: إن وأخواتها
- المبحث السادس: ظن وأخواتها

باب المبتدأ والخبر

● **تعريف المبتدأ:**

المبتدأ: هو اسم أو بمنزلته؛ مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفي الخبر.

والمبتدأ: هو اسم صريح أو مؤول بالصريح، مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، ابتدأ به الكلام، وأسند إليه خبر أو حكم عليه به.

يقول ابن مالك:

مُبْتَدَأٌ زَيْــــدٌ، وَعَـــاذِرٌ خَبَــرْ، إنْ قُلْتَ (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَـــذَرْ)

وَأَوَّلٌ مُبْتَــــدَأٌ وَالثَّــانِي فَاعِــلٌ اغْنَى فِي (أَسَــارٍ ذَانِ)

وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ، وَقَــدْ يَجُوزُ نَحْوُ (فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَـــدْ)

● **أنواع المبتدأ:**

١- يأتي المبتدأ على هيئة اسم صريح، أي له صورة منطوقة أو مكتوبة سواء كان اسم ذات نحو: الأسد قوي، والفارس شجاع، والنخلة باسقة، أو اسم معنًى، نحو: النجاح مفرح، والشجاعة نافعة، وهو مبتدأ له خبر نحو: (**زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَـــذَرْ**)، ونحوقولنا: (**الله ربنا، ومحمد نبينا، والإسلام ديننا، والجنة طريقنا**).

٢- يأتي المبتدأ ضميرًا من ضمائر الرفع البارزة المنفصلة، نحو: (**أنت مجتهد، أنتما ناجحان، هم مجاهدون، نحن مسلمون**).

٣- الذي بمنزلته: أي؛ المصدر المؤول، نحـو قولـه تعالىٰ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤] ، أي: صومكم خير لكم، وقولـه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ

لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البَقَرَة: ٦] ، أي سواء عليهم إنذارك إياهم أو عدم إنذارك، فالحرف المصدري في الآية **الأولى** (أن) وفي الثانية (أ)، وكقول العربي: (**تسمع بالمُعَيْدِي خيرٌ لك من أن تراه**)، أي سماعك بالمعيدي خير لك من رؤيته.

نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] ، أي: عفوكم أقرب للتقوى.

٤ـ مجرد من العوامل اللفظية، أي لم تدخل عليه نواسخ الابتداء كـ (**كان أو إحدى أخواتها، أو إن أو إحدى أخواتها، أو ظن أو إحدى أخواتها**). وذلك نحو: (**زيد في الدار**).

٥ـ الذي بمنزلة المجرد من العوامل اللفظية، نحو قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فَاطِر: ٣] ، وقولنا: (**بحسبك درهم**)؛ لأن وجود الزائد وهو هنا حرف الجر كعدم وجوده؛ ولذا جاءت (**غير**) مرفوعة في الآية على أنها صفة لـ (**خالق**)، وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

٦ـ ويأتي المبتــدأ على صورة وصف رافع لمكتفٍ به عن الخبر، ويشمل الوصف اسم الفاعل نحو: أفاهم الطالبان؟، أو اسم مفعول نحو: أمفهوم الدرس؟، أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو: ما صحيح قولك، أو صيغة مبالغة، نحو: ألطيف علي؟ وهو ما يسمى بمبتدأ له فاعل به سد مسد الخبر نحــو: (**أَسَــارٍ ذَانِ**) فالهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، وذان: فاعل به سد مسد الخبر.

ـ شروط الوصف الذي يصح الإخبار به:

١ـ لابد من اعتماد الوصف على استفهام أو نفي، وأن يتم الكلام به، نحو: (**أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان**)، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كالهمزة أو بالاسم نحو: كيف جالسٌ العمران، ولا فرق أن يكون النفي بالحرف نحو (**ما**) أو بالفعل نحو: (**ليس قائمٌ الزيدان، وغير قائمِ الزيدان**)، لأن

المعنى: **(ما قائم الزيدان)**.

ومنه قول الشاعر:

غَيْـرُ لَاهٍ عِـدَاكَ؛ فَاطْرَحِ اللَّهْوَ، وَلا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

قوله: **(غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ)** استغنى بفاعل **(لاه)** عن خبر المبتدأ وهو **(غير)**؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي؛ فكأنه **(ما)** في قولك: **(ما قائم محمد)** فالوصف مخفوض لفظًا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء، ونحو قول الشاعر:

خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِنْ لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

حيث تقدم الوصف نفيٌ وهو **(ما)**.

وقول الآخر:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنِ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

حيث تقدم الوصف استفهامٌ **(أ)**.

ومذهب البصريين أن هذا الوصف لا يكون مبتدأً إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز رفع الوصف فاعلًا أو نائب فاعل مكتفًى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، ودليلهم قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

حيث جاء الوصف **(خبير)** دون نفي أو استفهام ومع ذلك رفع **(بنو)** .

وقول الآخر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمُ إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يَا لا

حيث جاء الوصف **(خير)** دون نفي أو استفهام، ومع ذلك رفع **(نحن)**، وقول أبي نواس **(الحسن بن هاني)**:

غَيْرُ مَأْسُوْفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

قوله: (غَيْرُ مَأْسُوْفٍ عَلَى زَمَنٍ) حيث أجرى قوله (على زمن) النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك: (ما مضروب الزيدان) في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، وكأنه قال: (ما مأسوف على زمن).

ـ خلاف النحاة حول إعراب (غَيْرُ مَأْسُوْفٍ عَلَى زَمَنٍ):

اختلف النحاة حول توجيه هذا الشاهد، وقد سأل أبو الفتح ابن جني ولدهُ عن إعراب هذا البيت؛ فارتبك في إعرابه والتوجيه كالآتي:

١ـ ذهب ابن الشجري في أماليه إلى أن (**غير**) مبتدأ، و(**مأسوف**) مخفوض بالإضافة، و (**على زمن**) جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل، وقد سد مسد خبر غير.

٢ـ ذهب ابن جني وابن الحاجب إلى أن (**غير**) خبر مقدم، وأصل الكلام: (**زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه**)، وهو توجيه ليس بشيء لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.

٣ـ ذهب ابن الخشاب إلى أن (**غير**) خبر مبتدأ محذوف تقديره (**أنا**)، و(**مأسوف**) ليس اسم مفعول، بل هو مصدر مثل (**الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف**)، وأراد به هنا اسم الفاعل، فكأنه قال: (**أنا غير آسف**) وهو من التكلف بكثير.

والذي ذهب إليه ابن الشجري هو الأقوى؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أفضل وأقوى مما يحتاج إلى تأويل، ومثله قول المتنبي:

لَيْسَ بِالْـمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوْعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

- **هل يرفع الوصف ضميرًا منفصلًا؟**

مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسمًا ظاهرًا، ولا يجوز أن يكون ضميرًا منفصلًا، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وعند هؤلاء أنـــك إذا قلت: (**أمسافر أنت**)، صح هذا الكلام عربية، ولكن يجـــب أن يكون (**مسافر**) خبرًا مقدما، و(**أنت**) مبتدأ مؤخرًا، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميرًا بارزًا كما يكون اسمًا ظاهرًا، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الفصيح، وفي القرآن الكريم أجزاء آيات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير؛ فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦]، إذ لو جعلت (**راغب**) خبرًا مقدمًا، و (**أنت**) مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين (**راغب**) وما يتعلق به وهو (**عن آلهتي**) بأجنبي، وهو (**أنت**)؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي عنه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت (**أنت**) فاعلًا؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيًا منه، ونظير عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ: يَا لا

ومن ذلك قول الشاعر:

أَمُنجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ ... أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهجَ عُرْقُوبِ

وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِنْ لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقول الشاعر:

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلا دَافِعٌ أَذَى ... عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات أن تجعل الوصف خبرًا مقدمًا والمرفوع بعده مبتدأً مؤخرًا، كما لا يجوز ذلك؛ لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ والخبر، وهو شرط لابد منه، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلًا فلا محظور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

- وأن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال:

يقول ابن مالك:

وَالثَّانِ مُبْتَدَا، وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

الوصف مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، أو لا يتطابقا، وهو:

١- إذا لم يطابق الوصف ما بعده، نحو: (**أقائم أخواك، وأقائم إخوتك**)، فهنا تتعين الابتدائية، أي؛ (**الهمزة للاستفهام، وقائم مبتدأ، وأخواك فاعل به سد مسد الخبر**)، وهذا جائز أما الممتنع فهو كأن تقول: (**أقائمان زيد، وأقائمون زيد**) فهذا التركيب غير صحيح.

وإنما لم يجعل الوصف خبرًا والمرفوع مبتدأً مؤخرًا؛ لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للتثنية والجمع عن المثنى أو المجموع.

٢- إذا طابق الوصف المبتدأ في غير الإفراد، كأن يطابقه في التثنية، أو الجمع، نحو: (**أقائمان أخواك، أقائمون إخوتك**)، فهنا تعينت الخبرية، أي؛ (**الهمزة للاستفهام، قائمان خبر مقدم، أخواك مبتدأ مؤخر**)، وهذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة: (**أكلوني البراغيث**) أن يكون الوصف مبتدأً وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإنما لم يجز في هذه الحالة كون الوصف مبتدأً والمرفوع فاعلًا أغنى عن الخبر؛ لأن العامل في الفاعل لا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على

الفصيح من لغات العرب.

٣ـ إذا طابق الوصف المبتدأ في الإفراد،نحو: (**أقائم أخوك**)، احتملهما، أي جاز الوجهان، أي؛ لك أن تعرب (**قائم**) خبرٌ مقدمًا أو مبتدأً، و(**أخوك**) مبتدأ مؤخرٌ أو فاعلًا به، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] والأولى إعراب الأول مبتدأ، وأنت فاعل به سد مسد الخبر.

ـ القول في رافع المبتدأ والخبر:

يقول ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ ـ وهو كون الاسم مجرَّدًا من العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل: (**بحسبك درهم**) فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة،؛ واحترز (**بشبهها**) من مثل: (**رب رجلٍ قائمٌ**)، فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره؛ ويدل علي ذلك رفع المعطوف عليه، نحو (**رب رجل قائمٌ وامرأةٌ**).

● **خلاف النحاة حول رافع المبتدأ والخبر:**

اختلف النحاة حول العامل في رفع المبتدأ والخبر على النحو التالي:

١ـ العامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتبعه ابن مالك، وابن هشام، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبًا لازمًا لكونه لا يؤدى معنى يحسن السكوت عليه بدونه.

٢ـ وذهب قوم من البصريين إلي أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في

الخبر، وقد عمل في المبتدأ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويًّا، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به.

٣- وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعًا مرفوعان بالابتداء، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وصحح أبو البقاء هذا المذهب، من جهة أن الابتداء مقتض للمبتدأ وللخبر، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر، لأنهما منه بمنزلة سواء.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه (**وهو الأحرى بالأخذ**)، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

الخبر

الخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج به فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف.

يقول ابن مالك:

وَالخَبَرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الْفَائِدَهْ، كَاللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ
وَمُفْرَدًا يَأتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَـهْ
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا؛ كَنُطْقِي: اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

جملة الخبر إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فالتي نفس المبتدأ في المعنى نحو: (**نطقي الله حسبي**)، فـ(**نطقي**) مبتدأ أول، و(**الله**) مبتدأ ثانٍ، و(**حسبي**) خبر المبتدأ الثاني، وجملة: (**الله حسبي**) خبر المبتدأ الأول.

فإن لم تكن جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى فلابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط إما:

١ـ ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: (**زيد قام أبوه**)، وقد يكون الضمير مقدرًا، نحو: (**السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ**)، والتقدير: منوان منه بدرهم.

٢ـ إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف: ٢٦] في قراءة من رفع (**لباس**)، وقد قرئ فيها في السبعة بنصب (**لباس التقوى**)، وبرفعه، فأما قراءة النصب فعلى العطف على ﴿لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ﴾[الأعراف: ٢٦]، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب:

الأول: أن يكون (**لباس التقوى**) مبتدأً أولًا، و(**ذلك**) مبتدأً ثانيًا، و(**خير**) خبر المبتدأ الثاني، وجملةِ (**ذلك خير**) خبر المبتدأ الأول، وهو الوجه الذي نميل إليه.

الثاني: أن يكون (**ذلك**) بدلا من (**لباس التقوى**)، و(**خير**) خبر.

الثالث: أن يكون (**ذلك**) نعتا لـ (**لباس التقوى**) على ما هو عليه مذهب جماعة، و(**خير**) خبر المبتدأ الذي هو (**لباس التقوى**).

٣ـ تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝٢﴾[الحاقة: ١، ٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[القارعة: ١، ٢]، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: (**زيد ما زيد**).

وقوله:

أَلَا لَيتَ شِعْرِي هَلْ إلَي أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا

٣ـ عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: (**زيد نعم الرجل**).

- **شروط الجملة التي تقع خبرًا:**

- **يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط:**

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

الثاني: ألا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز القول: (**محمد يا أعدل الناس**)، على أن يكون (**محمد**) مبتدأ خبره جملة (**يا أعدل الناس**).

الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: (**لكن، وبل، ولا**).

الرابع: (**زاده ثعلب**)، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع جملة الخبر قسمية، كقولنا: (**زيد والله إن قصدته ليعطينك**).

الخامس: (**زاده ابن الأنباري**)، وهو ألا تكون جملة الخبر إنشائية، ويجوز عند الجمهور وقوع جملة الخبر إنشائية، كقولك: (**زيد اضربه**)، حيث قال ابن السراج: (**التقدير هنا: زيد مقول فيه اضربه**) تشبيهًا للخبر بالنعت، وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلومًا للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم؛ فلا يلزم أن يكون معلومًا من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولًا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري:

وَجَدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِمَهُ الجَنْدَلُ

وكل النحاة رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب، وأجازوا جعل المخصوص بالمدح مبتدأً خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية.

- **أنواع الخبر**

يقول ابن مالك:

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

- **الخبر ثلاثة أنواع، (مفرد، وجملة، وشبه جملة).**

١- الخبر المفرد: هو ما ليس جملة ولا شبه جملة وهو إما:

أ ـ **جامد**، أي لا يحتمل ضمير المبتدأ نحو: (**هذا زيد**)، إلا أن يؤول بمشتق نحو: (**زيد أسد**)، إذا أريد به شجاع.

ب ـ **مشتق**، أي يحمل ضميره نحو: (**زيد قائم**)، إلا إنْ رفع الظاهر؛ نحو: (**زيد قائم أبوه**).، ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له؛ سواء ألبس؛ نحو: (**غلام زيد ضاربه هو**) إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يلبس؛ نحو: (**غلام هند ضاربته هي**).

٢ـ الخبر الجملة: وهي إما جملة اسمية أو فعلية.

● **والجملة**:

أـ إما نفس المبتدأ في المعني؛ فلا تحتاج إلي رابط، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١**﴾ [الإخلاص: ١] ، إذا قدر (**هو**) ضمير شأن، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [الأنبياء: ٩٧] ، وفيه: (**نطقي الله حسبي**)،لأن المراد بالنطق المنطوق به.

ب ـ وإما غيره؛ أي غير المبتدأ في المعني فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه.

يقول ابن مالك:

وَأَبرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيثُ تَلَا ... مَا لَيسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه؛ نحو: (**زيد قائم**) أي هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ (**هو**)، ونحوه وأبرزته فقلت: (**زيد قائم هو**) فقد جوز سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون (**هو**) تأكيدًا للضمير المستتر في (**قائم**).

والثاني: أن يكون فاعلًا بـ (**قائم**). هذا إذا جرى على من هو له.

إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له وجب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس، أو لم يؤمن؛ فمثال ما أمن فيه اللبس: (**زيد هند ضاربها هو**)، ومثال ما

لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: (**زيد عمرٌو ضاربه هو**) فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران في: (**زيد هند ضاربها هو**)، فإن شئت أتيت بـ (**هو**)، وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز وذلك في: (**زيد عمرٌو ضاربه هو**)؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: (**زيد عمرٌو ضاربه**) لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا، وأن يكون عَمْرًا، فلما أتيت بالضمير فقلت: (**زيد عمرٌو ضاربه هو**) تعين أن يكون (**زيد**) هو الفاعل.

والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكًا بنحو قول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

والتقدير بانوها هم؛ فحذف الضمير لأمن اللبس، حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقًا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفًا لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أظهر الضمير لقال: (**قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا هم**)، وإنما لم يبرز الضمير ارتكازًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم .

٣ـ الخبر شبه الجملة، وهو نوعان؛ الظرف، والجار والمجرور.

ـ القول في الإخبار بالظرف والجار والمجرور:

يقول ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرْ)

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يقع الخبر ظرفًا نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢] ، ومجرورًا نحو قول اللّه ـ تعالىٰ ـ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: ٢] ، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف وأن تقديره: (**كائن، أو**

مستقر)؛ لا (**كان، أو استقر**)، أي أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، ويقدر: (**والركب مستقر أسفل منكم**)، و(**الحمد كائن لله**)، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلي الظرف والمجرور كقوله:

فَإن يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سُوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

حيث رفع الشاعر (**أجمع**) وهو توكيد، ولكن ليس توكيدًا لـ (**فؤادي**)، ولا لـ (**عند**)، و لا لـ (**الدهر**)؛ لأنها كلها منصوبة، إذ هي توكيد للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرًا؛ لأن الضمير مرفوع على الفاعلية، فدل ذلك على أن الضمير الذي كان مستكنًا في المتعلق الواقع خبرًا قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه.

- شروط صحة الإخبار بالظرف، والجار والمجرور:

يشترط لصحة الإخبار بالظرف، والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تامًّا، ومعنى التمام: أن يفهم منه متعلقه المحذوف.

وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين:

الأولى: أن يكون المتعلق عامًّا، نحو: (**زيد عندك، وزيد في الدار**).

الثانية: أن يكون المتعلق خاصًّا، وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: (**زيد مسافر اليوم وعمرو غدًا**)، فتقول له: (**بل عمرو اليوم وزيد غدًا**)، وجعل ابن هشام في المعنى من هذا الأخير قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي: الحر يُقتل بالحر، والعبد يُقتل بالعبد، والأنثى تقتل بالأنثى.

- الخلاف في المتعلق المحذوف أهو اسم أم فعل؟

اختلف النحويون في المتعلق المحذوف أهو: (**كائن، أو مستقر**)، أم: (**كان أو استقر**) أي؛ أهو فعل أم اسم، فإن قدرت (**كائنًا**) كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت (**كان**) كان من قبيل الخبر الجملة.

١ـ ذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، وأن كلًّا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: (**زيد كائن أو مستقر عندك، أو زيد كائن أو مستقر في الدار**)، وقد نُسب هذا الرأي إلى سيبويه.

٢ـ ونُسب إلى جمهور البصريين وسيبويه أيضًا، أنهما من قبيل الجملة، وأن كلًّا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: (**زيد استقر أو كان عندك أو زيد استقر أو كان في الدار**).

٣ـ وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز أن يُجْعَلَا من قبيل المفرد، فيكون التقدير (**مستقر**)، أو يكونا من قبيل الجملة، فيكون التقدير (**استقر**).

٤ـ وذهب ابن السراج إلى أن كلًّا من الظرف والجار والمجرور قسمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا الرأي تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات.

أقول: إن هذا الخلاف لا طائل منه، ومذهب ابن مالك هو أعدل المذاهب فأنت بالخيار إن قدرت (**كائن**) كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت (**كان**) كان من قبيل الخبر الجملة، ونخرج من هذا الخلاف الذي لا يجدي.

وقد صُرِّح بالمحذوف شذوذًا في قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

حيث قال: (**كائن**) صرح بالمحذوف، وهو متعلق الظرف الواقع خبرًا شذوذًا.

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبرًا - يجب حذفه إذا وقعا صفة، نحو: (**مررت برجل عندك، أو في الدار**)، أو حالًا، نحو: (**مررت بزيد عندك، أو في الدار**)، أو صلة نحو: (**جاء الذي عندك، أو في الدار**)، لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلًا، والتقدير: (**جاء الذي استقر عندك، أو في الدار**) أما الصفة والحال فأنت بالخيار كما ذكرنا.

ـ المتعلق المحذوف هل هو عام أم خاص؟

يكون المتعلق واجب الحذف إذا كان عاما، أما إذا كان خاصًا؛ فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، وهو مذهب الجمهور، وذهب ابن جني إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونًا عامًا لكون الذكر هو الأصل، وعلى هذا يكون ذكره في البيت المستشهد به ليس شاذا وهو قوله: (**فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ**).

قال محمد محي الدين رَحِمَهُ اللَّهُ: (**والذي يتجه للعبد الضعيف، وذكره كثير من أكابر العلماء أن (كائنًا، واستقر)** قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود، فيكون كل منهما كونًا عامًا واجب الحذف، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك، فيكون كل منهما كونًا خاصًا، وحينئذ يجوز ذكره، و(**ثابت، وثبت**) بهذه المنزلة؛ فقد يراد بها الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلًا، وحينئذ يكونان خاصين، وبهذا يُردُّ على ابن جني ما ذهب إليه، ويتجه ذكره (**كائن**) في هذا البيت، و(**مستقر**) في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتًا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر.

ـ الخبر هل هو المتعلق أم الظرف والجار والمجرور؟

اختلف النحاة في الخبر: أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف والجار والمجرور؟

١ـ ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، وهو الذي نميل إليه.

٢ـ وذهب البعض إلى أن الخبر هو نفس المتعلق وحده، وأن الظرف أو الجار والمجرور قَيْد له.

وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص، طردًا للباب على وتيرة واحدة.

● **القول في الإخبار بأسماء المعاني:**

يقول ابن مالك:

وَلا يَكُونُ اسْـــمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يَفِـدْ فَأَخْبِرَا

يخبر بظرف المكان عن الجثة، نحو: (**زيد عندك**)، وعن المعنى نحو: (**القتال عندك**)، أما ظرف الزمان فيخبر عن أسماء المعاني، منصوبًا أو مجرورًا بـ (**في**)،نحو:(**الصوم اليوم، السفر غدًا، والقتال في يوم الجمعة، أو يوم الجمعة**)،ولا يقع خبرًا عن الجثة أي عن أسماء الذوات نحو: (**زيد اليوم**)، فإن حلت فائدة جاز كأن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصًّا نحو: (**نحن في شهر كذا**)، ونحو (**الوردُ في أيّار**)، و(**اليومَ خمر**) و(**الليلة الهلال**)، فالأصل: (**خروج الورد، وشرب خمر، ورؤية الهلال**)، هذا مذهب ابن مالك،وذهب الجمهور إلى المنع مطلقًا فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم: (**الليلةُ الهلالُ، والرُّطَبُ شهري ربيع**)؛ والتقدير: (**طلوع الهلال الليلة، ووجود الرطب شهري ربيع**).

ومعنى كلام ابن مالك: أنه لا يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إذا أفاد. ويصلح الإخبار عن اسم المعنى؛ لأنه اسم متحرك متغير غير مستمر في الوجود كاسم الذات، لأنه يحقق فائدة، ويظهر هذا عندما أقول: (**محمد الآن**)، و(**السفر غدًا**) ففي الأولي لا توجد فائدة، أما في الثانية فالفائدة حاصلة.

● **المقصود باسم الذات:**

إن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام، ومن هنا قالوا إن قول القائل: (**السماء فوقنا، والأرض تحتنا**) لا يسمى كلامًا؛ لأنه لم يفد السامع شيئًا كان يجهله، واسم الذات: هو ما يدل

على عين لا تتجدد كذوات الآدميين، وهذه معلومة الوجود في سائر الأزمنة، وليس من شأنها أن يجهل وجودها في شيء من الأزمنة الخاصة، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها في زمن خاص، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها.

وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن (**السماء فوقنا**) غالبًا، وتأمل في قولك: (**زيد اليوم**) هل تجده أفاد جديدًا؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالبًا، لم يصح الإخبار بالزمان عن اسم الذات إلا إذا أفاد فائدة على الوجه المشروط في اعتبار الكلام كلامًا.

- **كيف تحصل الفائدة بالإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة؟**

إن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

أولها: أن يتخصص اسم الزمان بوصف؛ نحو قولك: (**نحن في يوم قائظ**)، أو بإضافة؛ نحو قولك: (**نحن في زمن كله خير وبركة**)، ويكون مع ذلك مجرورًا بـ (**في**)، ولا يجوز في هذا إلا الجر بـ (**في**)، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير (**في**).

ثانيها: أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنًى، نحو قولهم: (**الليلة الهلال**)، فإن تقديره: (**الليلة طلوع الهلال**)، ونحو قول امرئ القيس بعد مقتل أبيه: (**اليوم خمر وغدا أمر**)؛ فإن تقديره: (**اليوم شرب خمر، وغدا يكون أمر**).

ثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتًا بعد وقت؛ نحو قولهم: (**الرطب شهري ربيع، والورد أيار، والقطن سبتمبر**) ويجوز في هذا النوع أن تجره بـ (**في**)، فتقول: (**الرطب في شهري ربيع، والورد في أيار، والقطن في سبتمبر**)، و(**أيار**) شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع.

مسوغات الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد بجانب أنه يورث السامع حَيْرَة فتجعله لا يصغي إلى حكمه، ومن هنا وجب أن يكون المبتدأ معرفةً أو معينًا أو نكرة مخصوصة؛ لأن النكرة غير معلومة، فلا يصح الحكم عليها، ومن ثَمَّ وجب ألا تقع النكرة مبتدأ إلا بشرط الإفادة، وقد ذكر النحاة الأسباب التي تجعل الابتداء بالنكرة والحكم عليها مفيدا واختلفوا في عددها، وتحصل الفائدة بأحد أمور منها:

قال ابن مالك:

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرهْ مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

١ـ أن يتقدم الخبر عليها، (**أي يخبر عنها بمختص مقدم عليها**)، وهو ظرف نحو: (**عند زيد نمرة**)، وقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥] ، و﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُف: ٧٦] ، أو جار ومجرور، نحو قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [البَقَرَة: ٧] ، و﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [البَقَرَة: ١٧٩] ، فإن تقدم وهو غير ظرف أو جار ومجرور لم يجز نحو: (**قائم رجل**)، أو (**رجل في الدار**)، أو (**مال عند رجل**).

٢ـ أن يتقدم علي النكرة استفهام، وذلك نحو: هل فتى فيكم، ونحو قوله تعالى: ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النَّمل: ٦٠] .

٣ـ أن يتقدم عليها نفي. نحو:(**ما خلٌّ لنا**) و(**ما أحد مسافر**)، (**ما رجل قائم**)، ونحو قول الشاعر:

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ المَرْ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَاذِرُ

٤ـ أن تخصص بوصف سواء ذكر الوصف، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢١] ، و﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٣]. أو حذفت الصفة، نحو (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم)، أي منوان منه، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أي وطائفة من غيركم، أو حذف الموصوف وبقيت الصفة؛ نحو قول الرسول: «سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ لَا تَلِدُ»[ضعيف، السلسلة الضعيف للألباني : (ج٧)]، أي امرأة سوداء.

وشرط الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصًا للنكرة والوصف على ثلاثة أنواع:

الأول: الوصف اللفظي نحو؛ رجل من الكرام عندنا.

الثاني: الوصف التقديري: وهو الذي يكون محذوفًا من الكلام ولكنه على نية تقدير ذكره في الكلام، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٤] .

الثالث: الوصف المعنوي: وضابطه ألا يكون مذكورًا في الكلام ولا محذوفًا على نية الذكر،ولكن صيغة النكرة تدل عليه وله موضعان:

أ ـ أن تكون النكرة على صيغة التصغير؛ نحو: (**رُجَيْلٌ عندنا**).

ب ـ أن تكون النكرة دالة على التعجب. نحو: ما أحسن زيدا!

٥ـ أن تكون عاملة عمل الفعل، نحو: (**رغبة في الخير خير**)، وقول الرسول: «**أَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ المُنْكَرِ صَدَقَةٌ**»[مسلم: ٧٢٠].

٦ـ أن تكون مضافة، وذلك لأن إضافة النكرة إلى النكرة تفيد تخصيصًا. نحو: (**عمل برٍّ يزين**)، و(**كلمةُ خيرٍ تجذب الناس إليك**)، وكقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[آل عمران: ١٨٥]، و﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ

عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، وقول الرسول الكريم ﷺ : «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَىٰ الْعِبَادِ»[النسائي في الصلاة: (٤٦١) أبو داود في الصلاة: (١٤٢٠) الدارمي في الصلاة : (١٥٧)].

٧ـ أن تكون شرطًا لأنها تدل على العموم نحو: (من يقم أقم معه)؛ ونحو قوله تعالىٰ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧] .

٨ـ أن تكون جوابًا، نحو: (من عندك؟، يقال: رجلٌ).

٩ـ أن تكون عامة، ومن الكلمات التي تدل على العموم: (كل) نحو: (كلٌّ يموت)، كقوله تعالىٰ: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾[الاسراء: ٨٤]، وقول الشاعر:

كلٌّ لَهُ مِنْ سُرَاةِ المُسْلِمِينَ أَخٌ يَحْمِي الذِّمَارَ وَيَرْعَى حُرْمَةَ الجَارِ

١٠ـ أن يقصد بها التنويع كقول الشاعر :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ

١١ـ أن تكون دعاءً، وذلك نحو قوله وتعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥] ، و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهمزة: ١] ، و ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ۝١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠] .

١٢ـ أن تكون فيها معني التعجب؛ نحو: (ما أحسن زيدًا)، وقول الشاعر:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالإِفْلاسَ بِالرَّجُلِ

١٣ـ أن تكون خلفًا من موصوف،نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٢٢١] .

١٤ـ أن تكون مصغرة، نحو: (رُجَيْل عندنا)؛ لأن التصغير فيه معنى الوصف تقديره (رجل صغير عندنا).

١٥ـ أن تكون في معنى المحصور؛ نحو: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب)، والتقدير: ما أهر

ذا ناب إلا شر.

١٦- أن تقع النكرة في أول جملة الحال سواء سبقت بواو الحال، نحو: (**قطعت الصحراء ودليلٌ يرشدني، انطلقت وسبعٌ في الطريق، أتيت فلانًا ورجلٌ يخاصمه**)، ومنه: (**ودخل رسول الله ﷺ وبرمةٌ على النار**)[البخاري: (٥٠٩٧)]، و(**ودخل رسول الله ﷺ المسجد وحبلٌ ممدود**)[مسلم: ٧٨٤]، وقول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقْ

أو لم تسبق بواو الحال؛ نحو: (**أذهب إلى العمل كل يوم حقيبةٌ في يدي**)، ونحو قول الشاعر:

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيهَا وَأَنَّهَا لا تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ
الذِّئْبُ يَطْرِقُهَا،وَالدَّهْرُ وَاحِدَةٌ وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

١٧: أن تكون معطوفة على معرفة؛ نحو: (**زيد ورجل قائمان**)، ونحو قول الشاعر:

مَتَى اضْطِبَارِي وَشَكْوَى مِنْ مَعذِّبَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

١٨- أن تكون معطوفة على وصف؛ نحو: (**تميمي ورجل في الدار**).

١٩- أن يعطف عليها موصوف نحو: (**رجل وامرأة طويلة في الدار**)، ونحو قوله تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿٢١﴾﴾ [محمد: ٢١] ، على أن يكون التقدير: (**طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما**).

٢٠- أن تكون مبهمة لغرض يقصده المتكلم كالتحقير، وذلك نحو قول الشاعر:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

فقد وقعت النكرة (**مرسعة**) مبتدأً؛ لأنها مبهمة قصدًا لتحقير الموصوف.

٢١ـ أن تقع بعد لولا، وذلك لأن **(لولا)** تقتضي انتفـاء جوابها، فهي حـرف نفي في الجملة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٦٨﴾ [الأنفال: ٦٨] ، وقول الشاعر:

لَوْلَا اضْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَـمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَهُنَّ لِلظَّعَنِ

٢٢ـ أن تقع بعد فاء الجزاء؛ نحو قولهم: **(الأصدقاء كثير إن غاب بعض فبعضٌ حاضر)**، وقول العرب: **(إن ذهب عَيْرٌ فَعَيرٌ في الرباط)**.

٢٣ـ أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو: **(لرجلٌ في الدار)**.

٢٤ـ أن تكون بعد **(كم)** الخبرية

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

٢٥ـ بعد إذا الفجائية، كقولك: **(انطلقت فإذا سبعٌ في الطريق، وأتيت زيدًا فإذا رجلٌ يخاصمه)**، ومنه قول الصحابي ﷺ: **(إذا رجل يلي)**، ومنه قول الشاعر:

حَسَبْتُكَ فِي الوَغَى مَرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقًا.

٢٦ـ أن تقع جوابًا لاستفهام؛ نحو: **(من عندك؟ فتقول: رجل عندي)**.

الترتيب بين المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، ويبتدأ به الكلام، والأصل في الخبر أن يتأخر على المبتدأ؛ لأنه حكم يصدر عليه، وقد يلتزم بهذا الترتيب، وقد يُخَالَف الأصل، وذلك حسب القواعد التي تحكم هذا الأمر:

١ـ جواز التقديم والتأخير:

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ أو تأخيره عنه إذا لم يوجد ما يوجب التقديم أو التأخير، نحو: **(في الدار محمد، ومحمد في الدار)**.

حيث جاء المبتدأ معرفة، والخبر شبه جملة، ولا يخشى من تقديم الخبر لبس،

ومثله: (**حاضرٌ والدي، ووالدي حاضر**) لعدم وجود ما يوجب تأخير... ولكن الأصح هو تأخيره جريًا على أصل الترتيب بين كل من المبتدأ والخبر.

قال ابن مالك:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَـــرَرَا

حيث الأصل في الجملة الاسمية أن تبدأ بالمبتدأ ثم الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخر كالوصف، وهذا ما يسمى تأخر الخبر، وقد أجاز النحاة تقدم الخبر وتأخر المبتدأ ما لم يحصل بذلك لبس؛ فتقول: (**قائــمٌ زيد، وقائم أبــوه زيد، وأبوه منطلق زيـــد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو**)، على أن (**زيـــد وعمــرو**) في الأمثلة السابقة مبتدأ مؤخر، و (**قائم، و منطلق، وفي الدار، وعندك**) خبر مقدم جوازًا، وقد منع الكوفيون تقديم الخبر على المبتــدأ جوازًا وجــوزه البصريون، نحو قولــهم:(**مشنوءٌ من يشنؤك**)، حيث (**من**) مبتدأ مؤخر، و (**مشنوء**) خبر مقدم، ومنه قول حسان بن ثابت :

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنتَ وَاحِدَهُ ... وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

فـ (**من كنت واحده**) مبتدأ مؤخر، و (**قد ثكلت أمه**) خبر مقدم، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ ـ وإن وقع متأخرًا ـ بمنزلة المتقدم في اللفظ، ومنه أيضًا قول الفرزدق:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ ... أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فـ (**أبوه**) مبتدأ مؤخر و (**ما أمه من محارب**) خبر مقدم. والذي سهل التقديم عند النحاة، كون الخبر جملة والمبتدأ مفرد، والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب، ويذكر علماء البلاغة أنه شاهد على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير.

٢ـ تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا جريًا على الأصل:

يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، بحيث لا يجوز إطلاقًا تقديم الخبر عليه في مواضع وحالات عددها ابن مالك قائلًا:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُـزْآنِ: عُرْفًا، وَنُكْرًا، عَادِمَيْ بَيَـانِ
كَـذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الخَبَـرَا أَوْ قُصِـدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لامِ ابْتِـدَا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

١ـ أن يخشى التباس الخبر بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين نحو: (**زيد أخوك**)، أو متساويين ولا قرينة؛ أي لا يمكن التمييز بينهما؛ نحو: (**زيدٌ أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو**). لأن المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر، ففي (**زيد أخوك**) لو قدمت فقلت:(**أخوك زيد**) لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبرًا، من غير دليل يدل عليه؛ فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، ومثله أيضًا (**أفضل من زيد أفضل من عمرو**).

أما إذا كانت هناك قرينة كأن يكون معلومًا من الكلام نحو: (**رجل صالح حاضر**)، و (**أبو يوسف أبو حنيفة**) فيجوز تقدم الخبر (**أبو حنيفة**)؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، ومنه وقول الفرزدق:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أي: (**بنو أبنائنا بنونا**)، حيث قدم الخبر (**بنونا**) وأخر المبتدأ (**بنو أبنائنا**) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة تعين عند السامع المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة؛ فما يكون فيه أساس التشبيه فهو الخبر؛ فإذا سمع شخص هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم، دون

العكس . ومثل ذلك: (**زَكَــاةُ الجَنِيْنِ زَكَاةُ أُمِّهِ**) ففيه ما يوجب التأخير؛ لأن أصل الكلام: (**زكاة أم الجنين زكاة الجنين**)؛ لأن المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على الخبر ولو قدمت فقلت: (**زكاة أمه زكاة الجنين**) لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا غير جائز.

وقد اعترض ابن هشام على هذا الشاهد واعتبر أنه جاء على الأصل ولا تقديم ولا تأخير فيه، وهو من التشبيه المقلوب كقول ذي الرمة:

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ

وكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت ـ والكلام لابن هشام ـ:

قبيلةٌ أَلْأَمُ الأحياءِ أَكْرَمُهَا وَأَغْدَرُ النَّاسِ بالـجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المقصود أن هذه قبيلة أكرمها ألأم الناس، وأوفاها أغدر الناس لا العكس، لا العكس..اهـ) كلام ابن هشام.

والجواب: أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، وهذا لا يجوز الصير إليه؛ لأنه يندر وقوعه، ونفس الكلام الذي قيل في بيت حسان من أن المقصود الإخبار بأن القبيلة أكرمها ألأم الأحياء، وأوفاها أغدر الناس يقال في بيت الشاهد؛ إذ المقصود الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينًا للمبتدأ صح الإخبار به، ومثله أيضًا قول الكميت بن زيد:

كَلامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْـجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض عند الكميت بن زيد تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة لا العكس.

٢ـ أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل بأن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ

مستترًا، ومن هنا يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: (**زيد قام**)، **فقام** وفاعله المقدر: خبرٍ عن زيد، ولا يجوز التقديم؛ فلا يقال: (**قام زيد**)، على أن يكون (**زيد**) مبتدأ مؤخرًا، والفعل خبرًا مقدمًا، لأن الجملة ستصبح من باب الفعل والفاعل وليست من باب المبتدأ والخبر، ولكن يجوز التقدم في هذا الباب إذا كان الفعل رافعًا لظاهر في نحو: (**زيد قام أبوه**)، فنقول: (**قام أبوه زيد**)، ويجوز التقديم أيضًا إذا رفع الفعل ضميرًا بارزًا، نحو: (**قاما الزيدان**)، ويكون (**الزيدان**) مبتدأ مؤخرًا، و (**قاما**) خبرًا مقدَّمًا ومنع ذلك قوم.

٣ـ أن يكون الخبر محصورًا بـ (**إنما**) أو(**إلا**)، وهو ما يسمى بالمقترن بـ (**إلا**) معنًى، وذلك مع (**إنما**)، نحو: (**إنما زيد قائم**)، أو لفظًا نحو: (**ما زيد إلَّا قائم**)، نحو قوله تعالىٰ ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ﴾ [هُود: ١٢] ، و ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤] .

وقد جاء التقديم في (**إلا**) شذوذًا قول الكميت بن زيد الأسدي:

فَيَا رَبِّ هَلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَي عَلَيْهِم؟ وَهَلْ إلَّا عَلَيْكَ الْـمُعَوَّلُ

حيث قدم الخبر المحصور (**بـــك، وعليك**) على المبتدأ (**النصــر، والمعول**) وقد كان من حقه أن يقول: (**هل النصر يرتجى إلا بك، وهل المعول إلا عليك**).

٤ـ أن يكون خبرًا لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء أي يكون المبتدأ مستحقًا للتصدير بغيره، نحو: (**لزيد قائم**)، فلا تقول: (**قائم لزيد**)؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذًا في قول الشاعر:ـ

خَالِي لأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ يَنَلِ الْعَلاَءَ، وَتُكْرِمِ الأَخْوَالا

فـ (**لأنت**) مبتدأ مؤخر، و(**خالي**) خبر مقدم.

وقول الشاعر:

أُمُّ الْـحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه

(**لعجوز**) حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء، ولهذا ذهب النحاة إلى أن اللام ليست للابتداء بل هي زائدة، والبعض قال: إن (**عجوز**)، خبر لمبتدأ محذوف تقديره (**هي**)، وأصل الكلام: أم الحليس لهي عجوز فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهي في صدر المذكور من جملتها.

ومثله قول أبي عزة عمر بن عبد اللّٰه بن عثمان يمدح الرسول:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارِبٌ شَقِيٌّ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

اللام في (**لمحارب، ولسعيد**) زائدة، والتقدير: من حاربته لهو محارب، ومن سالمته لهو سعيد.

٥- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام والأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة هي:

أ - (**ما**) التعجبية نحو: (**ما أحسن زيدًا**)، حيث (**ما**) نكرة عامة تعرب مبتدأ، والمعنى: (**شيءٌ أحسن زيدًا**).

ب - **أسماء الاستفهام**، نحو: (**مَنْ لِي مُنْجِدًا**)، و(**ومَنْ فِي الدَّارِ**) فـ (**من**) مبتدأ، و (**لي**) خبر، و (**منجدًا**) حال، ولا يجوز تقديم الخبر على (**من**) فتقول: (**لي من منجدًا**).

جـ - **أسماء الشرط**، نحو: (**مَنْ يقم أقم معه**)، فـ (**من**) مبتدأ، والخبر فيه خلاف: هل هو: جملة الشرط، أم جواب الشرط فقط؟.

د - **كم الخبرية**، نحو: (**كم أبناءِ لمحمد !**)، فـ (**كم**) اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و«**أبناء**» مضاف إليه، و«**لمحمد**» خبر المبتدأ.

والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضا هي:

أ - كل اسم أضيف إلى اسم استفهام نحو: (**غلامُ من في الدار**).

ب - كل اسم أضيف إلى اسم شرط نحو: (**غلامُ من يقم أقم**).

ج ـ كل اسم أضيف إلى كم الخبرية نحو (**مالُ كم رجلٍ عندك !**).

د ـ كل اسم اقترن بلام الابتداء، نحو: (**لزيدٌ قائمٌ**).

٦ـ أن يكون الخبر طلبيًا، نحو :(**زيد اضربه**).

٧ـأن يكون المبتدأ دعاءً، نحو: (**سلام عليكم**)، و(**ويل لكم**).

٨ـ أن يكون الخبر متعددًا وهو في قوة الخبر الواحد، نحو (**الرمانُ حلوٌ حامضٌ**).

٩ـ أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل؛ نحو: (**زيدٌ هو المنطلقُ**).

١٠ـ أن يكون الخبر مقرونًا بالباء الزائدة، نحو: (**ما زيد بقائم**).

١١ـ أن يكون المبتدأ هـو (**مذ، أو منذ**)؛ نحو: (**ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان**) إذا جعلت (**مذ أو منذ**) مبتدأ.

١٢ـ أن يكون المبتدأ ضمير المتكلم أو مخاطب مخبرًا عنه بالذي وفروعه، نحو: (**أنا الذي عرفوني**)، خلافًا للكِسائي، قيل منسوبًا لعلي بن أبي طالب:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الـمَقصَرَهْ

ومنه قول الحماسي:

أَنَا الَّذِي يَجِدُوْنِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا ولا أَرِدْ

ومنه قول ابن الدمينة:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلادٌ سِوَاهُمَا

وقول المتنبي:

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الأَعمَى إِلَى أَدَبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ

٣ـ مواضع تقديم الخبر وجوبًا:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ بحيث لا يراعى أصل الترتيب بينهما في حالات ذكرها ابن مالك قائلا:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَـرْ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْـهِ مُضْمَـرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِـبُ التَّصْدِيرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا
وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَـدَا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَـدَا

١- أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر، كأن يكون المبتدأ نكرة وليس له مسوغ، والخبر ظرف أو جار ومجرور؛ نحو: (**في الدار رجل**)، و(**عندك مال**)، و (**قصدك غلامه رجلٌ**). في هذه الأمثلة يلتبس الخبر بالصفة لو تأخر وقلنا: (**رجل في الدار**)، فيتوهم المستمع أن (**في الدار**) صفة، و(**عندي أنك فاضل**) فإن تأخر الخبر بأن يقال: (**إنك فاضل عندي**) يوقع في إلباس (**أن**) المفتوحة بالمكسورة و (**أن**) المؤكدة التي بمعنى (**لعل**) قد يقع الإلباس في نقطتين:

الأولى: يلتبس في همزة (**أن**) هل هي مفتوحة أم مكسورة؟ لأنها في أول الكلام، وفي الأصل تأتي مكسورة.

الثانية: الالتباس في (**إن**) هل هي مؤكدة أم هي من أخوات (**إن**) التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر؟ لذلك كان تقديم الخبر منعًا للإلباس ولهذا يجوز تأخيره بعد (**أما**) كقوله:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَانَ يَبْرِينِي

قوله: (**وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ**) حيث وقع المصدر المؤول مبتدأً، وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور، وإنما جاز هنا تقديمه وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعني لعل معنى.

فإن قلت: فما الذي آمنني اللبس بين هذه الأشياء؟.

فالجواب أن نقول لك: إن (**أما**) التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها «**إن**»

المكسورة الهمزة ولا «**أن**» المفتوحة التي بمعنى لعل، فإذا رأيت بعدها (**أن**) علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعًا؛ لأن (**إن**) المكسورة و(**أن**) التي بمعنى (**لعل**) لا يدخلان بعد (**أما**).

فإن قلت: فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل؟.

فالجواب أن (**أما**) لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد، و(**إن**) المكسورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفردًا، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل، فأما «**أن**» المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر، وإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران . نحو: (**رجل ظريف عندي**)، (**عندي رجل ظريف**).

٢ـ أن يشتمل المبتدأ علي ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: (**في الدار صاحبها**)، فـ (**صاحبها**): مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، ومن هنا لا يجوز القول: (**صاحبها في الدار**) خوف إعادة الضمير علي متأخر لفظًا ورتبة. نحو قول العربي: (**عَلَي التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا**) ونحو قول الشاعر:

أَهَابُكَ إِجْلالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

فـ (**حبيبها**) مبتدأ مؤخر، و(**ملء**) خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ وهو: (**ها**) عائد على (**عين**)، وهو متصل بالخبر؛ فلو قلت: (**حبيبها ملء عين**) عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز لا إشكال فيه، ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

وذهب ابن جني إلى أن: (**مِلْءُ عَيْنٍ**) حَبِيبَها مبتدأ، و (**حبيبها**) خبره، وليس

في البيت تقديم ولا تأخير، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به، والأصل عدم التقديم والتأخير، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرًا، ولكن قول الجمهور أحرى وأقوي بالأخذ.

٣ـ أن يكون الخبر له صدر الكلام، كأن يكون استفهامًا، نحو: **(أين زيد؟)**، فـ **(زيد)** مبتدأ مؤخر، و **(أين)** خبر مقدم، ولا يؤخر، ولا يجوز: **(زيد أين؟)**؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك: **(أين من علمته نصيرًا؟)**، أو مضافا إلى ملازمها نحو: **(صبيحة أي يوم سفرك؟)**.

٤ـ أن يكون المبتدأ محصورًا؛ أي أن يقترن بـ **(إلا)** لفظا، نحو: **(ما في الدار إلا زيد)**، **(مالنا إلا اتباع أحمد)**.

المبتدأ والخبر بين الحذف والإبقاء

الأصل في المبتدأ أن يكون موجودًا في الجملة؛ لأنه محكوم عليه، ووجوده يجعل الحكم ذا فائدة، ولكن النحاة أجازوا حذفه من الكلام إذا دل عليه دليل، وهذا الحذف قد يكون واجبًا وقد يكون جائزًا، وإليك البيان.

١ـ مواضع حذف المبتدأ والخبر جوازًا

يحذف المبتدأ والخبر جوازًا إذا دل عليه دليل.

قال ابن مالك:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا ... تَقُولُ (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)

وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ (دَنِفْ) ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

أ ـ حذف المبتدأ جوازًا:

يجوز حذف المبتدأ من الكلام، ويجوز ذكره إذا كان معلومًا من كلام سابق، ويحذف المبتدأ جوازًا في المواضع التالية:

١ـ في جواب: (كيف زيد؟)، فتقول: صحيح، أي: هو صحيح،

ويجوز التصريح به. قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ٩، ١٠] أي: هي نار حامية، و ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هي النار.

٢- **بعد فاء الجواب** نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦] والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها.

٣- **بعد القول**، نحو قوله جل شأنه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾ [النحل: ٢٤] أي هي أساطير الأولين.

٤- **في النعت المقطوع للرفع في الاختصاص**، نحو: **(مررت بزيد الخياطُ)**.

ب ـ حذف الخبر جوازًا:

يحذف الخبر جوازًا إذا كان معلومًا، ودل عليه دليل من كلام سابق عليه، وذلك في المواضع التالية:

١ ـ **في جواب: (من عندكما؟)**، فتقول: **(زيد)**، والتقدير: **(عندنا زيد)**، ومثله: **(خرجت فإذا السبع)** أي؛ **(فإذا السبع حاضر)**، ومثله:

نَحنُ بِمَا عِندَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِندَكَ رَاضٍ، وَالرَّأيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير: نحن بما عندنا راضون، حيث قال: **(نحن بما عندنا)** حذف الخبر احترازًا عن العبث وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام، والذي سهل حذفه دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

جـ ـ حذف المبتدأ والخبر جوازًا:

ويجوز حذفهما جميعًا في جواب: أزيد عندكم؟، فتقول: نعم. قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤] والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر.

وإن شئت صرحت بكل منهما فقلت: (**زيد عندنا**)، وهو صحيح.

٢ـ مسوغات حذف المبتدأ وجوبًا:

هناك حالات ومواضع يجب فيها حذف المبتدأ وجوبًا، فلا يذكر في الكلام بأي حال من الأحوال، وهذه المواضع هي:

يقول ابن مالك:

وَالْتَزَمُوا فِي الْقَطْعِ حَذْفُ الْمُبْتَدَا ... كَـ (عُذْ بِهِ اللَّهُ) كَذَا مَا وَرَدَا

مِنْ مَصْدَرٍ مُرْتَفِعٍ، وَهُوَ بَدَل ... مِنْ فِعْلِهِ، وَغَيْر نَصْب فِيهِ قَل

مِثَالُ ذَاكَ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ خَلا ... (صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلِى)

وَمُلْحَقٌ (فِي ذِمَّتِي لأَفْعَلَنْ) ... بِذَا حَكَاهُ الْفَارِسِيّ ذُوعَلَنْ

وَإِنْ يَكُنْ مَخْصُوصُ (نِعْمَ) خَبَرَا ... فَهْوَ لِمَا إِظْهَارُهُ قَدْ حُظِرَا

١ـ النعت المقطوع إلى الرفع، في مدح أو ذم أو ترحم؛ فالمدح نحو: (**مررت بزيد الكريمِ**)، و(**الحمد للَّه الحميدُ**)، الذم؛ نحو: (**مررت بزيد الخبيثُ**)، و(**أعوذ باللَّه من إبليس عدوُ المؤمنين**)، والترحم نحو: (**مررت بزيد المسكينُ**)، و(**مررت بعبدك الفقيرُ**). فالمبتدأ محذوف في مثل هذه الأمثلة ونحوها وجوبا، والتقدير: (**هو الكريم، وهو الحميد**)، (**وهو الخبيث، وهو عدو اللَّه**)، (**وهو المسكين، وهو الفقير**)، أما الاختصاص فيجوز فيه حذف المبتدأ جوازًا نحو: (**مررت بزيد الخياطُ، وهو الخياط**).

٢ـ أن يكون الخبر نعتًا مقطوعا لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، أي: مخصوص بـ (**نعم**)، و(**بئس**) على أن تكون (**نعم أو بئس**) فعل مع فاعلها، وأن المخصوص بالمدح أو الذم أو الترحم خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، وليس عند من زعموا أن الجملة الفعلية المتقدمة خبر والمخصوص بالمدح أو الذم أو الترحم مبتدأ مؤخر نحو: (**نعم الرجل زيد، و بئس الرجل زيد**) فالمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: (**هو**

زيد) أي: **(نعم الممدوح زيد، وبئس المذموم زيد)**، وذلك إن قدرا خبرين، فإن كان مقدما نحو: **(زيد نعم الرجل)** فمبتدأ لا غير.

٣ـ حكاه الفارسي، وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم وجوابه سد مسد المبتدأ نحو: **(في ذمتي لأجاهدنَّ في سبيل اللّٰه)**،أي: **(في ذمتي قسم أو يمين أو عهد أو ميثاق)** وكذلك ما أشبهه.

٤ـ أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل بقصد الثبوت والدوام نحو:**(سمعٌ وطاعةٌ، وصبر جميل)** والتقدير: صبري صبر جميل، فـ **(صبر)** خبر لمبتدأ محذوف تقديره **(صبري، أو حالي، أو شأني، أو عادتي)**، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] ، وهذا من باب الإيجاز بدلًا من قولك: **(أسمع سمعا، أو أطيع طاعة، وأصبر صبرًا جميلًا)** حيث أقيمت المصادر مقام الأفعال، ورفعت بعد أن كانت منصوبة على المفعول المطلق، لتكون خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره من معنى الكلام وسياقه، وقول الشاعر:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ ههُنا؟!   أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

حيث رفع **(حنان)** على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: **(أمرُنا)**، وهذا مما يقوم به المعنى، ولأنهم قصدوا الثبوت والدوام حملوا المرفوع على المنصوب فجعلوا المرفوع بعامل محذوف وجوبًا.

ومنه أيضا قول الشاعر :

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولُ السّرَي   صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَي

وقول الشاعر:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ، وَإِقَامتِي   فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

٥ـ الاسم المرفوع بعد **(لاسيما)** سواء كان نكرة أو معرفة.نحو:**(ولاسيما يوم)**، **(أحب النابهين لاسيما النشيط)**، وقول الشاعر:

أَلَا رُبَّ يومٍ صَالِحٍ لَكَ مِنهُمَا وَلاسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن هذا الاسم المرفوع بعد لاسيما خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم بدارة، ولا مثل الذي هو النشيط، وهذا التقدير على رفع الاسم الواقع بعد (**لاسيما**).

٦ـ المصدر النائب عن فعله الذي فصل بين فعله ومفعوله بحرف جر. فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: (**سحقًا لك، وبؤسًا لك، وتعسًا لك**)، أي: (**سحقت، وتعست، وبؤست، وهـذا الدعاء لك**) فـ(**لك**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المحذوف وجوبًا، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقًا بالمصدر؛ لأن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا إلى الفاعل. والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله. ومثال ما بين حرف الجر والمفعول قولك: (**سقيا لك، ورعيًا لك**)، والتقدير: (**اسق اللَّهم سقيا، وارع اللَّهم رعيًا**)، هذا الدعاء لك يا زيد، فـ(**لك**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقًا بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملة واحدة.

٣ـ مسوغات حذف الخبر وجوبًا:

يحذف الخبر وجوبًا في مواضع أهمها:

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَـــرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَـــعْ كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَـــعْ)

وَقَبْلَ حَالٍ لا يَكُونُ خَبَـــرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْـمِـــرَا

كَضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَـمْ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَـــمْ

١ـ أن يكون الخبر كونًا عامًّا مطلقًا والمبتدأ بعد (**لولا**)، نحـو: (**لـولا زيد**

لأكرمتك) والتقديـــر: **(لولا زيد موجود لأكرمتك)**، فلو كان كونًا مقيدًا وجب ذكره إن فقد الدليل، كقولك: **(لولا زيد سالمنا ما سلم)** وفي الحديث الشريف: **«لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ»**[أورده الشيخ الألباني في كتاب إصلاح المساجد ص: (٢٧٠)، وقال صحيح]، وجاز الوجهان إن وجد الدليل، نحو: **(هل أنصار زيد يحمونه؟)**، فتقول: **(لولا أنصار زيد حموه ما سلم)**، فإن شئت حذفت الخبر وإن شئت أثبته، ومن مجيء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونًا خاصًا مذكورًا ما رواه البخاري في باب الصائم يصبح جُنُبًا من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: **(إنِّي ذاكرٌ لك أمرًا ولـــولَا مَرْوَانُ أَقسمَ عليَّ فِيهِ لَمْ أذكُرهُ لَكَ)** ومنه قول أبو العلاء المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

ومنه أيضا قول الشاعر:

لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

وقول الآخر:

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا، وَلا نَابَهُ وَهْنٌ وَلا حَذَرُ

و قول أفلح بن يسار السندي :

لَوْلَا أَبُوكِ وَلَوْلا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

قوله: **(وَلَوْلا قَبْلَهُ عُمَرٌ)** حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله **(قبله)** مع كون ذلك المبتدأ واقعًا بعد لولا الذي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه. وفي البيت توجيه آخر؛ وهو أن **(قبله)** ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، و نحو قول الزبير بن العوام:

وَلَوْلا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن **(لولا)** حرف امتناع لوجود، و**(بنوها)** مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالمًا، والضمير البارز مضاف إليه، و **(حول)** ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه، ويجوز أن يكون **(حول)** متعلقًا بالمحذوف على رأي الجمهور.

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد لولا، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأً، فيقال: **(لولا مسالمة زيد إيانا)**، أي: موجودة، ولحنوا المعري، وقالوا الحديث مروي بالمعنى.

قال ابن أبي الربيع في رواية الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة: **(لم أرَ هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات الصحيحة المشهورة في ذلك: (لولا حدثان قومك)**، و **(لولا حداثة قومك)**، و **(لولا أن قومك حديثة عهد بجاهلية)**.. اهـ كلام ابن الربيع)، وكل هذه الروايات يجري على مذهب الجمهور، فقد جعل الكون الخاص مبتدأً وحذف خبره وهو كون عام، أي لولا حدثان قومك بكفر موجود.

٢ـ أن يكون المبتدأ نصًا صريحًا في اليمين، وسد جواب القسم مسد الخبر، نحو: **(لعمرك لأفعلن)**، و **(أيمن الله لأفعلن)**، والتقدير: **(لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني)**، ولا يجوز التصريح به، قيل ومثله: **(يمين الله لأفعلن، وعهد الله لأفعلن)**، والتقدير: **(يمين الله قسمي، وعهد الله يميني)**، وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف الخبر؛ وذلك لأنه يمكن أن يكون المحذوف مبتدأً، والتقدير : **(قسمي يمين الله، ويميني عهد الله)**، بخلاف **(لعمرك)**، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرًا؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقها الدخول على المبتدأ.

ـ ما معنى (نصا في اليمين)؟

معنى نصًا في اليمين أن لا يستعمل في غير القسم أصلًا، أو أن يغلب

استعماله فيه حتى لا يستعمل مع غيره إلا مع قرينة، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه، أما النص غير الصريح في القسم هو ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه، نحو: (**عهد الله**) قد استخدم في غير القسم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾ [النحل: ٩١]، وقولهم: (**عهد الله يجب الوفاء به**)، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت: (**عهد الله لأفعلنّ كذا**) لأنك في هذا المثال قد ذكرت القسم عليه.

٣ـ أن يقع المبتدأ بعد واو هي نص في المعينة؛ أي: إن ضابط الواو التي بمعنى المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها، وهي التي متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران وذلك بواسطة كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن الآخر؛ نحو: (**كل رجل وضيعته**)، والتقدير:(**كل رجل وضيعته مقترنان**)، و(**وكل صانع وما صنع**)، والتقدير: (**كل صانع وصنعته مقترنان**).

فإن لم تكن الواو نصًا في المعية لم يحذف الخبر وجوبًا، نحو: (**زيد وعمرو قائمان**)، نحو قول الفرزدق:

تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

حيث ذكر الشاعر الخبر الذي هو جملة فعلية الذي هو (**يلتقيان**)؛ لأن الواو التي عطفت على المبتدأ ليست نصًا في المصاحبة والاقتران.

٤ـ أن يكون المبتدأ مصدرًا وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، وذلك نحو: (**ضربي العبد مسيئا**)، أي: (**ضربي العبد إذا كان مسيئا**)، إذا أردت الاستقبال، أما إذا أردت المضي فتقول: (**ضربي العبد إذ كان مسيئًا**)، ضربي: مبتدأ، العبد:معمول ضربي، مسيئًا: حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، و(**إذا كان، أو إذ كان**) ظرف زمان نائب عن الخبر.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو: (**أتم تبييني الحق منوطًا بالحكم**) فأتم: مبتدأ، وتبييني مضاف إليه، والحق: مفعول لتبييني، ومنوطًا: حال سدت مسد خبر أتم: والتقدير: (**أتم تبييني الحق إذا كان ـ إذ كان ـ منوطًا بالحكم**)، ونحو: (**أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا**)، أو مؤول بالمصدر المذكـــــــور، نحو: (**أَخْطُبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا**).

وخبر ذلك مقدر بـ (**إذ كان، أو إذا كان**)، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش وابن مالك، فيقدر في: (**ضربي زيدًا قائما**) ضربُهُ قائما، ولا يجوز ضربي زيدًا شديدًا، لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذَّ قولهم: (**حكمك مُسَمَّطًا**)، أي: حكمك لك مثبتًا.

تعدد الخبر

قال ابن مالك:

وَأَخبَرُوا بِاثْنَيْـنِ أَوْ بِأَكْثَـرَا عَنْ وَاحِدٍ كَـ (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر الواحد بغير حرف عطف على النحو التالي:

١ـ ذهب الجمهور إلى جواز تعدد الخبر لفظًا ومعنًى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى، وتعدد الخبر على ضربين:

أ ـ تعدد في اللفظ والمعنى جميعًا، وضابطه أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده،وحكم هذا النوع ـ عند من أجاز التعدد ـ أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٤،١٥]، ونحو قول ابن مالك: (**هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**)، ونحو قول رؤبة:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

قوله: (فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي) فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتًا للأول؛ لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرًا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

وقول حميد بن ثور الهلالي يصف الذئب:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

قوله: (فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ) أو (فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ) حيث أخبر عن مبتدأ واحد بخبرين، والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحده ونكرانه، ومنه قوله تعالىٰ في قراءة ابن مسعود: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾، ومنه قول علي بن أبي طالب:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَهْ

ب ـ التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، أي أن يكون الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنًى واحد، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما، نحو قولهم: (الرمانُ حلوٌ حامضٌ)، أي مزٌّ، أي جامع بين الحلاوة والحموضة، وقولهم: (فلانٌ أعسرُ أيسرُ)، أي يعمل بكلتا يديه، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ.

٢ـ ذهب قوم منهم ابن مالك إلى جواز التعدد سواء كان الخبرَان في معنى خبر واحد، نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ)، أم لم يكن في معنى خبر واحد نحو: (فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ).

٣ـ ذهب قوم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبرَان ـ مثلًا ـ مفردين، نحو: (زيد قائمٌ ضاحكٌ)، أو جملتين نحو: (زيد قام ضحك) فأما إذا كان أحدهما مفردًا والآخر جملة فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول:

زيد قائم ضحك).

والذي نميل إليه هو جواز تعدد الخبر عمومًا دون قيد، سواء تعدد في اللفظ والمعنى أم تعدد في اللفظ دون المعنى، أم كان من جنس واحد أم من جنسين مختلفين، لما في ذلك من اتساع وسهولة على المعربين، وقد جاء على ألسنة بعض المعربين للقرآن ما يؤكد هذا الكلام ففي توجيه قول اللَّه تعالىٰ: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [طه: ٢٠] أن جملة **(تسعى)** في محل رفع خبر ثانٍ لـ **(هي)**، وذهب البعض إلى أنها في محل رفع صفة لـ **(حية)**.

● **خطأ ابن الناظم:**

أنشد بدر الدين بن مالك الملقب بـ **(ابن الناظم)** في كتابه **(شرح الألفية)** قول طرفة بن العبد:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

ذكر ابن الناظم أن بيت طرفة من باب تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وذلك مبني عنده على أن **(يداك)** الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعددًا، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحد في اللفظ والمعنى جميعًا، وكان الخبر متعددًا في اللفظ والمعنى، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبرًا عن ذلك المبتدأ ويصح حمله عليه، ويفيد معه إفادة يحسن السكوت عليه، أما إذا حمل التعدد على أنه مطلق التعدد فلا يصح الحمل عليه في هذا الباب، ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا

وقول نافع بن نفيع الفقعسي:

عَظُمَتْ رَوَادِفُهَا وَأُكْمِلَ خَلْقُهَا وَالوَالِدَانِ نَجِيبَةٌ وَنَجِيبُ

وقول الأحوص:

ثِنْتَانِ لا أَصْبُو لِوَصْلِهِمَا   عِرْسُ الخَلِيلِ وَجَارَةُ الجَنْبِ

وقول المسيب بن عَلَس:

كَفَّاهُ مُخْلِفَةٌ وَمُتْلِفَةٌ   وَعَطَاؤُهُ مُتَخَرِّقٌ جَزِلٌ

المبحث الثاني

الأفعال الناسخة

نواسخ الابتداء

النواسخ جمع ناسخ، **والناسخ في اللغة** مأخوذ من النسخ الذي بمعنى الإزالة والتغيير، قال تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البَقَرَة: ١٠٦] ، ويقال: نسخ الليل النهار أي: أزاله، ونسخت الشمس الظل إذا أزالته ومحته...

وفي اصطلاح النحويين: ما يرفع حكم المبتدأ أو الخبر، أي: ما يحدث تغييرا في حكم المبتدأ والخبر، أو هو: إزالة حكم المبتدأ والخبر من حيث الوظيفة والشكل، أو من حيث الوظيفة فقط أحيانا.

ونواسخ الابتداء كثيرة منها الأفعال والحروف؛ فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، وظن وأخواتها؛ والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها.

١ـ الأفعال الناسخة
أولًا: كان وأخواتها

- **التعريف بها وبيان عملها والعامل فيها:**

كان وأخواتها أفعال ناقصة ناسخة، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، وقد سميت أفعالًا لارتباطها بالزمن، وناقصةً؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، ولا يتم الكلام بالناسخ مع مرفوعها ولكن لابد لها من منصوب لا يتم الكلام إلا بوجوده، ولذا فهو ركن أساسي في الجملة معها.

وهذه الأفعال لا تدل على الحدث مقترنًا بالزمان شأنها شأن الأفعال التامة في ذلك، ولكنها تدل على الزمان فقط، فلا يستشف منها وهي على حالتها هذه من النقصان رائحة الحدث، ولو دلت على الحدث مع الزمان تحولت إلى أفعال تامة ترفع الفاعل وتكتفي به غالبًا.

وكان وأخواتها كلها أفعال اتفاقًا، إلا (ليس)؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي - في أحد قوليه - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليه - إلى أنها حرف.

قال ابن مالك:

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

ترفع (**كان**) وأخواتها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلهن مجازًا، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ويسمي خبرها حقيقة ومفعولها مجازًا.

ودخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات، لا إلى الجمل فإن ذلك للحروف، نحو: (**هل، وليت، وما**) في قولك: (**هل جاء زيد؟، وليته عندنا، وما أحد أفضل منك**)، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل، ومثال ذلك (**كان وأخواتها**) فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول سواء تقدم أو تأخر، نحو: (**كان زيد قائمًا، وكان سيدًا عمرُ**)، ويسمى المرفوع اسمًا والمنصوب خبرًا.

- **العامل في كان ومعموليها:**

مذهب البصريين أن (**كان**) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل في الاسم، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه، فقال

الكوفيون: نصبته على الحال تشبيهًا بالفعل القاصر في نحو: (**ذهب زيد مسرعا**)، وقال الفراء: نصبته على أنه شبيه بالحال، وقال البصريون: إنا رأينا هذا الخبر يجئ ضميرًا ويجئ معرفة ويجئ جامدًا، ورأيناه لا يُستغنى عنه، فلا يمكن أن يعد حالًا ولا مشبهًا به، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يكون مستغنى عنه.

والذي نميل إليه هو ما ذهب إليه جمهور البصريين من القول بأن كان هي الرافعة لاسمها الناصبة لخبره.

وأخوات كان هي: (**أمسى، و أصبح، و أضحى، وظل، وبات، وصار، وليس ـ بدون شرط ـ وتالية لنفي أو شبهه: زال ـ ماضي يزال ـ وبرح، وفتئ، وانفك، وصلة لما الظرفية: دام**.

قال ابن مالك:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى، وَصَارَ لَيسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ، وَانفَكَّ، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

معاني كان وأخواتها

١ـ **كان بمعنى وُجِدَ**: وهي إما تفيد الدوام والاستمرار؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النّساء: ٩٦] ، وإما تفيد الانقطاع نحو: (**كان الشيخ شابًا**)، وقد تكون كان تامة بمعنى حدث فلا تحتاج إلى خبر تقول: (**أنا أعرفه مذ كان**)؛ أي: مذ خلق.

٢ـ (**أمسى**)، تفيد اتصاف المخبر عنه بالمخبر وقت المساء، نحو: (**أمسى القمر بدرًا**).

٣ـ (**أضحى**)، تفيد اتصاف المخبر عنه بالمخبر وقت الضحى؛ نحو: (**أضحت**

الشمس مشرقةً).

٤- (**ظل**)، تفيد الاستمرار وهو اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا، نحو: (**ظل المؤمن صائمًا**).

٥- (**بات**)، تفيد اتصاف المخبر عنه بالمخبر في وقت المبيت ليلًا، نحو: (**بات الشرطي ساهرًا**).

٦- (**صار**)، تفيد الصيرورة، أو تحويل المخبر عنه إلى ما أفاده الخبر، نحو: (**صار القمح دقيقًا**).

٧- (**ليس**)، للنفي؛ أي التحول من صفة إلى صفة أخرى، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: (**ليس زيد قائمًا**) أي الآن، وعند التقييد بزمن على حَسَبِه، نحو: (**ليس زيد قائمًا غدًا**).

٨- ومعنى (**زال**) وأخواتها: ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: (**ما زال زيد ضاحكًا، وما زال عمرو أزرقَ العينين**).

٩- ومعنى (**دام**): بقي واستمر، أي بقاء أو استمرار اتصاف الاسم بالخبر مدة محدودة هي مدة ثبوت معنى خبرها في اسمها؛ نحو: (**لن يهزم المسلمون ماداموا متحدين**).

شروط الاسم الذي يراد إدخال كان عليه

يشترط في الاسم الذي يراد إدخال كان عليه خمسة شروط:

الأول: ألا يكون مما يلزم تصدره، أي وقوعه في صدر الجملة، وذلك كأسماء الشرط، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسمًا لكان، وكثير من النحاة يُخَرِّج على ذلك قول الشاعر:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

فيقول: اسم كان ضمير شأن محذوف، والناس: مبتدأ، ونصفان: خبر

المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وذهب الكِسائي في هذا البيت إلى أن **(كان)** ملغاة لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ وخبر، وتبعه ابن الطراوة.

الثاني: ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائيته واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح.

الثالث: ألا يكون ملازمًا لعدم التصرف، نعني بذلك أن يكون ملازمًا للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب، نحو **(طوبى)** من قولك: **(طوبى للمؤمنين)** فهذا مما لزم أن يقع مبتدأً، ونحو: **(سبحان اللَّه)** فهذا مما لزم أن يقع مصدرًا.

الرابع: ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه، نحو: **(أقل ذلك يفعل ذلك إلا زيدا)** وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالًا، وإن كان الاستغناء عنه بالذي قبله.

الخامس: ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة، وذلك مثل مصحوب **(إذا)** الفجائية نحو: **(خرجت فإذا زيد بالباب)**.

شروط خبر كان

يشترط في خبر كان ألا يكون جملة طلبية، حتى عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبرًا عن المبتدأ من غير تقدير.

إعمال كان

وكان من حيث العمل ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط:

وهي ثمانية: **(كان)**، وهي أم الباب، **(وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس)**، نحو قول اللَّه تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]،

و﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨﴾ [النّحل: ٥٨]، و﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القَصَص: ١٠]، و﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُود: ٨].

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه: **(نفي لفظا أو تقديرًا، أو شبه نفي كالنهي أو الدعاء)**: وهو أربعة: **(زال)**: ماضي يزال، و**(برح)**، و**(فتئ)**، و**(انفك)**، وتفصيلها كالآتي:

١ـ بعد النفي:

وهذا النفي قد يكون لفظًا أو تقديرًا، ومثال النفي اللفظي **قوله تعالىٰ**: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هُود: ١١٨]، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومثاله تقديرا قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يُوسُف: ٨٥] أي: لا تفتؤ، ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم.

ـ وشروط حذف حرف النفي مطلقا ثلاثة:

أ ـ أن يكون هذا الحرف **(لا)** دون سائر أخواته من حروف النفي، وقد يكون باسم دال على النفي، نحو قول الشاعر:

غَيْرُ مُنْفَكٍ أَسِيرُ هَوًى   كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي:

لَيسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًىً وَاعْتِزَازٍ   كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعًا له، وذلك مثل قول الشاعر:

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا   يُورِثُ الحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبَا

ب ـ أن يكون المنفي به مضارعا كما في الآية وكقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا   وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وقول عبد اللَّه بن قيس الرقيات:

وَاللَّهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ أُهْدِي الجُيُوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ
حَتَّى أُفَجِّعَهُــمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأَسُــوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

وقول عمر بن أبي ربيعة:

تَاللَّهِ أَنْسَى حُبَّهَـا حَيَاتَنَـــا أَوْ أُقْبَــرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَاللَّهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعَتْنِي حَنِينَهَا الإِبِلُ

وقول النابغة الذبياني:

فَقَالَتْ: يَمِيـنُ اللَّهِ أَفْعَلُ، إِنَّنِي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَهْ

وقال سحيم الحبشي عبد بني الحسحاس:

وَقَدْ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ يَجْمَعُ بَيْنَنَا هَوًى أَبَدًا حَتَّى تَحَوَّلَ أَمْرَدَا

وقول ليلى الأخيلية:

أَقْسَمْتُ أَبْكِي بَعْدَ تَوْبَةَ هَالِكًا وَأَحْفِلُ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ

وقد جاء الفعل المنفي ماضيًا في قول الشاعر:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

جـ - أن يكون ذلك في القسم كما في الآية، وبيت امرئ القيس، وبيت عبد اللَّه، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم في بيت خدَّاش:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

أي: لا أبرح منتطقًا مجيدًا - أي: صاحب نطاق وجواد، ما أدام اللَّه قومي، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيًا ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت، حيث استعمله الشاعر بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق

بالقسم. ومثاله قول خليفة بن براز:

تَنفَكُّ تَسمَعُ مَا حَيِيـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ
فَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو النَّجَا ةَ، مُؤَمَّلًا، وَالْمَوْتُ دُونَهْ

٢- شبه النفي:

والمراد به النهي، نحو: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] ، وقول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِيـنُ

٣- بعد الدعاء:

كقولنا: (**لا يزال الله محسنًا إليك**)، وقولنا: (**لا بَرِحَ ربعُك مَأنوسًا ولا زال جَنَابُك محروسًا**)، وقول الشاعر:

أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وقيدت زال بماضي يـزال احترازًا من ماضي يزيـل، فإنه فعل تام متعد إلي مفعول، ومعنـاه: الإنتقال، تقـول: (**زل ضأنك عن معزك**)، نحو قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فَاطِر: ٤١] ومصدره الزوال.

الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (**ما**) المصدرية الظرفية:

وهو: (**دام**)، نحو قول ابن مالك: (**أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًـا دِرْهَمًا**)؛ ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] ، أي: (**أعط درهما مدة دوامك درهمًا، ومدة دوامي حيًا**)، فلو قلت: (**دام زيد صحيحًا**)، كان قولك (**صحيحًا**) حالا لا خبرًا. وكذلك (**عجبت من ما دام زيد صحيحًا**)؛ لأن (**ما**) هذه مصدرية. وليست ظرفية. والمعنى: (**عجبت من دوامة صحيحًا**). وسميت (**ما**) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وسميت ظرفية؛ لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

تصرف كان وأخواتها

كان وأخواتها من حيث التصرف (**أي الإتيان في صورة الماضي أو المضارع أو الأمر أو المصدر**) وعدم الإتيان ثلاثة أقسام:

يقول ابن مالك:

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا   إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلا

١- ما لا يتصرف بحال، بل يلازم صورة الماضي مطلقًا ولا يأتي منها المضارع ولا الأمر ولا المصدر وهو (**ليس**) باتفاق، و(**دام**) عند الفراء، وكثير من المتأخرين، فإن قلت قد سُمع: (**يدوم، ودم، ودائم**)، قلت: هذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلًا فقط.

٢- وما يتصرف تصريفًا ناقصًا، وهو: (**زال**) وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، ويستعمل منها الماضي والمضارع واسم الفاعل، وأخوات زال: (**فتيء، برح، انفك، ودام عند الأقدمين**)، فإنهم أثبتوا لها مضارعا حيث رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر، ودليله على ذلك شيئان:

الأول: أنها تستعمل ألبته صلة لما المصدرية الظرفية.

الثاني: أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] بقوله: مدة دوامي حيًا، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدرا لدام التامة، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرا لم يرد عن العرب، لكنّا بذلك جائرين مسيئين الظن على العربية وحفظها غاية الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى.

٣- وما تصرف تصريفًا تامًّا، وهو الباقي، وهي:(**كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار**).

وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع نحو قوله

تعالىٰ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] ، و﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣] ، والأمر نحو: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾ [الإسراء: ٥٠] ، و﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥] .

والمصدر كقول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

وقول الشاعر:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا ... أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الجِفْنَ مُغْمِضُ

وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول منها؛ فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه (**مكون فيه**) فقال: ما كل داءٍ يعالجه الطبيب !. وأجازه غير أبي علي.

أحوال كان وأخواتها واسمها وخبرها

● **لخبر كان وأخواتها مع اسمها ست حالات:**

الحالة الأولي: وجوب التأخير؛ أي وجوب تقديم اسمها وتأخير خبرها، وذلك في موضعين:

١ـ أن يكون الاسم محصورا في الخبر نحو قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] ، والمكاء: التصفير، والتصدية: التصفيق.

٢ـ أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر بأن يكون معربين تقديرًا نحو: (**كان يحيى عدوي**)، فلا يجوز تقديم (**عدوي**) ـ على أنه خبر ـ لأنه لا يعلم هذا؛ لعدم ظهور الإعراب، ومثله: (**كان أخي رفيقي**)، وقولك: (**كان**

موسى فتاك)، أو يكون مبنيين نحو قولك: (**كان هؤلاء مَنْ يجادلونك)**.

الحالة الثانية: وجوب التوسط؛ أي أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبًا، وذلك في موضعين.

يقول ابن مالك:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

١ـ أن يكون الخبر محصورًا في الاسم نحو قولك: (**ليس قائمًا إلا زيد**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥] ، بنصب (**حجتهم**) علي أنه خبر كان، واسمها المصدر المنسبك: (**أن قالوا**)؛ أي قولهم، حيث لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية؛ لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول.

٢ـ أن يتعلق بالاسم ضمير يعود علي الخبر نحو قولك: (**يعجبني أن يكون في الدار صاحبها**)؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

الحالة الثالثة: وجوب التقديم على الفعل واسمه جميعًا. وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة في الجملة كاسم الاستفهام، نحو: (**أين كان زيد؟**).

الحالة الرابعة: امتناع التأخير عن الاسم مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما. وذلك فيما إذا كان الاسم متصلًا بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل، نحو: (**كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها**)، فيجوز أن تقول: (**في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلها**) ـ بنصب غلام ـ ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الحالة الخامسة: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعًا، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعًا، نحو: (**هل كان زيد صديقك؟**) ففي هذا المثال يجوز هذا، ويجوز: (**هل كان صديقك زيد؟**) ولا يجوز تقديم الخبر على هل؛ لأن (**هل**) لها

صدر الكلام، ولا توسيطه بين هل والفعل؛ لأن الفصل بينهما غير جائز.

الحالة السادسة: جواز الأمور الثلاثة؛ تقديم اسمها على خبرها وتأخيره عنه وتقديم اسمها عليهما، وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخر، نحو: **(كان صديقُك محمد، وكان محمدٌ صديقَك، وصديقَك كان محمد).**

● **وهناك ثلاثة أمور لابد من التنويه إليها وهي:**

١ـ أنه قد نقل عن بعض النحاة خلاف في جواز تقديم خبر **(ليس)** على اسمها والصواب جوازه، قال السموأل:

سَلِي - إنْ جَهلْتِ - النَّاسَ عَنّا وَعَنْهُم فَلَيسَ سَـــوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

حيث قال الشاعر: **(فليس سواءً عالمٌ وجهولُ)**، قدم خبر ليس وهو **(سواء)** على اسمها وهو **(عالم)**، وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره، وقد نسب ابن هشام المنع لابن دُرُسْتَوَيْه.

٢ـ وذكر ابن معط أن خبر **(دام)** لا يتقدم على اسمها؛ فلا تقول: **(لا أصاحبك ما دام قائمًا زيد)**، والصواب جوازه، قال الشاعر:

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

حيث قال الشاعر: **(ما دامتْ منغَّصةً لذَّاتُه)** قدّم خبر دام وهو **(منغصة)** على اسمها وهو **(لذاته)**.

ومثله قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الْذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدَا

حيث قال: **(حافظَ سرّي)** خبر دام، وقوله: **(مَنْ وثقتُ به)** اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم.

٣ـ أن كل النحاة قد منع سبق خبر **(دام)** عليها، نحو: **(لا أصحبك قائمًا ما دام زيد).**

تقديم خبر كان وأخواتها

اسم كان وأخواتها يجب أن يتأخر عنها، فلا يصح القول: (**الجو كان جميلًا، أو الشمس أصبحت مشرقةً**) على اعتبار أن (**الجو، والشمس**) اسما كان تقدما عليها؛ لأن الجملة بهذه الطريقة تحولت إلى جملة اسمية، والخبر هو الجملة المكونة من الفعل الناسخ ومعموليه، أما تقديم أخبار كان وأخواتها فجائز بدليل قوله - تعالىٰ -: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سَبَإ:٤٠] ، و﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعرَاف:١٧٧].

يقول ابن مالك:

كَـذَاكَ سَبْـقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ... فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على (**ما**) النافية، ويدخل تحت هذا قسمان:

١ـ ما كان النفي شرطًا في عمله، نحو: (**ما زال**) وأخواتها؛ فلا تقول: (**قائما ما زال زيد**) وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس.

٢ـ ما لم يكن النفي شرطًا في عمله، نحو: (**ما كان زيد قائمًا**)، فلا تقول: (**قائما ما كان زيد**)، وأجازه بعضهم.

وأصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو: هل تستوجب (**ما**) النافية أن تكون في صدر الكلام؟

ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقًا، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

ومفهوم كلام ابن مالك إنه إذا كان النفي بغير (**ما**) يجوز التقديم؛ فتقول: (**قائمًا لم يزل زيد، ومنطلقًا لم يكن عمرو**)، ومنع الفراء ذلك وهو مردود عليه

بقول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

يقول ابن مالك:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

يجوز التقديم في جميع الأخبار إلا **(دام)** اتفاقًا، و**(ليس)** عند جمهور البصريين، قاسوها على **(عسى)**. وإذا نفي الفعل بـ **(ما)** جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقًا، نحو: **(ما قائمًا كان زيد)**.

ويمنع التقديم على **(ما)** عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين.

وخص ابن كيسان المنع بغير **(زال)** وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب.

وعمم الفراء المنع في حروف النفي **(لا، ولن، وما)** وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حروف النفي، ويرده قول الشاعر:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ

حيث قال:**(خيرًا لا يزال يزيد)** قدم معمول خبر **(لا يزال)** على **(لا يزال)** نفسها، وخبر **(لا يزال)** هو جملة **(يزيد وفاعلها المستتر)**، ومعمول الخبر **(خيرا)** مفعول به ليزيد.

وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفي بلن على الفعل، أما الفعل فهو **(لن أبرح)** وأما خبره فهو قوله **(هائمًا)** وقد تقدم عليه.

ـ الخلاف حول تقديم خبر ليس عليها:

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر **(ليس)** عليها؛ فذهب الكوفيون والمبرد

والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى المنع، وذهب الفارسي وابن برهان إلى الجواز؛ فتقول: (**قائمًا ليس زيد**)، واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسب قومٌ إليه الجواز، وقومٌ المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُود: ٨] ، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ [هُود: ٨] معمول الخبر الذي هو ﴿مَصْرُوفًا﴾ [هُود: ٨] وقد تقدم على خبر (**ليس**)، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

كان وأخواتها من حيث التمام والنقصان

- **معنى التمام والنقصان:**

معنى مجيئها تامة أن تكتفي برفع الاسم بعدها على أنه فاعلٌ لها، ولا تحتاج إلى خبر، بل يتم الكلام بدونه، وبالتالي تدل على الحدث مرتبطًا بالزمن، ويتبع ذلك تغيير معانيها التي تفيدها في الجملة.

ومعنى مجيئها ناقصة، أنها لا تكتفي بمرفوعها (**الاســـم بعدها**) ولا يتم الكلام ويصبح مفيدًا إلا بذكر منصوبها (**الخبر**)، كما أنها لا تدل على الحدث إطلاقا حالة كونها ناقصة، بل تفيد الزمان فقط.

وعلى ضوء هذا التمهيد يمكن القول: إن كان وأخواتها من حيث مجيئها تامة أو ناقصة قسمان:

الأول: ما يكون تامًّا وناقصًا، وهي التي تكون تامة مكتفية بمرفوعها دالة على الحدث مقترنة بالزمن، كما تأتي ناقصة غير مكتفية بمرفوعها وتطلب الخبر، وتدل على الزمن فقط دون الحدث وهي: (**كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وبات، وصار، و ما برح، وما انفك، ومادام**).

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصًا، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص:

ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلي منصوب.

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة، إلا (**فتيء**)،و (**ليس**)، و(**زال**) التي مضارعها يزال، لا التي مضارعها يزول فإنها تامة، نحو: (**زالت الشمس**) و(**ليس**) فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثال التام قوله - تعالىٰ -: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ، أي: إن وُجِـدَ ذو عسرة، وقوله - تعالىٰ -: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي ما بقيت، وقوله - تعالىٰ -: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧] ، أي حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، وقوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، و ﴿أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] بقراءة كسر الصاد على معنى فصيرهن إليك، وفي الحديث الشريف: (**كَانَ اللَّهُ ولَمْ يَكُنْ شيء غَيْرُهُ**)[رواه البخاري رقم (٢٩٥٣)]، ومنه قول الشاعر:

تَطَـاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وبَـاتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَـاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةِ ذِي الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

قوله: (**وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ**)، حيث استعمل (**بات**) في الموضعين فعلا تامًّا بمعنى دخل في المبيت، ويقال فيه: (**بات يبيت ويبات بيتوتة**)، وقال ابن كيسان: (يجوز أن يجرى بات مجرى نام، ويجوز أن يجري مجرى كان)، وليس مراده بأنه يجري مجرى نام أن معناه حين يكون تامًّا هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصًا ليس هو معنى كان، ولكن مراده أنه يستعمل تامًّا كما أن نام فعل تام، ويستعمل ناقصًا كما أن كان فعل ناقص.

وإذا استخدمت هذه الأفعال تامة تغيرت معانيها كما يلي:

(**كان**) بمعنى حصل، و (**أصبح**) بمعنى دخل في الصباح، و (**أمسى**) بمعنى دخل في المساء، و (**ظـل**) بمعنى استمر و(**ظل اليوم**) أي: دام ظله، و (**أضحي**)

أي دخل في الضحى، و(بــات) أي نــزل بهم ليلًا، و (صار) بمعنى انتقل، و(انفك) بمعنى انفصل، و (برح) بمعنى ذهب، و(دام) بمعنى بقي.

حـ - جواز أن يلي كان وأخواتها معمول الخبر:

يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفًا أو مجرورًا نحو: (**كان عندك، أو في المسجد زيدٌ معتكفًا**)، فإن لم يكن أحدهما الظرف أو الجار والمجرور فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا، والكوفيون يجيزون مطلقًا.

يقول ابن مالك:

وَلا يَلِي الْعَامِــــلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ   إلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

وهذا يشمل حالين:

أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم؛ نحو: (**كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا**) وهذه المسألة ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو: (**كان طعامَك آكلًا زيدٌ**)، وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعض البصريين.

وإن ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولي (**كان**) وأخواتها معمول خبرها فأوّلهُ على أن في (**كان**) ضميرًا مستترًا هو ضمير الشأن.

يقول ابن مالك:

وَمُضمَرَ الشَّأنِ اسْمًا انوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَــانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

وفصّل ابن السراج والفارسي وابن عصفور، فأجازوه، إن تقدم الخبر معه، نحو: (**كان طعامك آكلًا زيدٌ**) ومنعوه إن تقدم وحده، نحو: (**كان طعامك زيدٌ آكلًا**)، ومما يؤيد كلام ابن السراج والفارسي وابن عصفور أنه جاء في أفصح

كلام وأعربه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] فإن ﴿لَّهُۥ﴾ جار ومجرور متعلق بقوله ﴿كُفُوًا﴾ إذ معناه مكافئ، وقد ولي ﴿يَكُن﴾ وهذا النص يردّ على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقا.

واحتج الكوفيون بنحو قول الفرزدق يهجوا جريرًا:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

حيث قال الشاعر: (**بما كان إيَّاهُم عطيَّةُ عوَّدَا**) الظاهر فيه تقديم معمول خبر كان (**إياهم**) على اسم (**عطية**) مع تأخير الخبر وهو جملة (**عودا**) عن الاسم أيضًا.

وقد خرجه النحاة البصريون على زيادة كان، أو إضمار الاسم: مرادًا به الشأن، أو راجعًا إلى ما، وعليهنّ فعطيّة: مبتدأ، وقيل ضرورة، وهذا متعين في قول الشاعر:

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

حيث قال: (**باتت فؤادي**) جاء معمول خبر الفعل الناسخ مباشرة وهو (**فؤادي**) وهو مفعول به لسالبة،فـ (**ذات الخال**): اسم بات، و(**سالبة**) خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على (**ذات الخال**) هو فاعله، وفؤادي: مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله (**سالبة**)، وقد استدل به الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعد الفعل.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لقدْ هَوَّنَ السَّلْوَانَ عَنْهَا التحلّمُ

فالشيب: اسم كان، ومغريًا: خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله، وسلمى: مفعول به لـ(**مغريًا**) تقدم على اسم كان.

ما تختص به كان دون سائر أخواتها

كان هي أم الباب ولذا فهي تمتاز عن سائر أخواتها باختصاصها بأمور تنفرد بها وهي:

جواز زيادة كان

يمكن أن تأتي **(كان)** زائدة بلفظ الماضي للفصل بين شيئين متلازمين ليسا الجار والمجرور، لتدل على الزمان الماضي فقط، فلا تحتاج إلى معموليها، ويمكن حذفها دون أن يتأثر الكلام، أو يتغير المعنى.

قال ابن مالك:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ: كمــا ... كَانَ أَصَــحَّ عِلْم مَنْ تَقَدَّمَا

يجوز زيادة كان بشرطين:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي، وقد شذ مجيئها بلفظ المضارع قول أم عقيل:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

حيث قال: **(أنت تكون ماجدٌ نبيل)** حيث زادت تكون، وهي مضارع كان بين المبتدأ والخبر، والثابت أن كان لا تزاد إلا بلفظ الماضي، ولم تزد هنا إلا شذوذًا.

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ولا مجرورًا:

أ ـ بين **(ما)** التعجبية وفعل التعجب؛ نحو: **(ما كان أحسن زيدًا !)** وقول ابن مالك: **(ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)**، وقد كثرت زيادة كان بين ما التعجبية وفعل التعجب، نحو قول الشاعر:

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفَلِ

ونحو قول شاعر الحماسة:

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً ... أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثاوِيًا

ونحو قول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا   بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

ونحو قول عروة بن أذينة:

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفَا   غَضًّا، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلا

ب ـ بين الفعل والفاعل، نحو: (**لم يوجد كان مثلهم في الجاهلية والإسلام**)، و (**يوم بعث النبي ﷺ ارتفع كان صوت الحق**).

جـ ـ بين الفعل ونائب الفاعل، نحو: (**يوم ولد النبي ﷺ تُصُدِّع كان إيوانُ كسرى**)، و (**خُمِدَتْ كان النارُ بنور البشير الأحمد**).

د ـ بين المبتدأ والخبر، نحو: (**القطارُ كان قادمٌ**).

هـ ـ بين الصفة والموصوف، نحو: (**مررت برجل كان عاقلٍ**)، ونحو قول الشاعر:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ   لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

وـ بين الصلة والموصول، نحو: (**جاء الذي كان عرفته**).

زـ بين المعطوف والمعطوف عليه، ومنه قول الشاعر:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا   فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

ولا تزاد بين الجار والمجرور ولا بين المتضايفين، وشذ مجيئها بين الجار والمجرور، نحو:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

حيث قال (**على كان المسومةِ**)، زاد كان بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها، أن حذفها لا يخل بالمعنى.

وشذ مجيئها رافعة للضمير، حيث قال سيبويه بزيادتها، نحو قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

حيث قال: (وجيرانٍ لنا كانوا كرام)، فهي عند النحاة ومنهم سيبويه أنّ (كان) زائدة، بين الصفة (كرام) والموصوف (جيران)، إلا أن ابن هشام يرى أن (كانوا) ليست زائدةً؛ لأن من شروط زيادة كان أن تكون وحدها فلا تزاد مع اسمها.

حذف كان

يقع الحذف على أربعة أوجه:

الوجه الأول: وهو الأكثــر وهو أن تحذف كان مع اسمها ويبقي الخبر للتخفيف، وذلك جائز لا واجب، وشرطه أن يتقدمها (إن) و(لو) الشرطيتان.

قال ابن مالك:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

١ـ **(إن)**: نحو قولك: (**سِرْ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا وَإِنْ مَاشِيًا**)،وقول الشاعر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلا؟

والتقدير: (**إن كان المقول صدقًا، وإن كان المقول كذبًا**)، حيث حذف (**كان**) مع اسمها وأبقى خبرها بعد (**إن الشرطية**)، وذلك كثير مستساغ، ومثله قولُ ليلى الأخيلية:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إِنْ ظَالِمًا ـ أَبَدًا ـ وَإِنْ مَظْلُومَا

وقول النابغة الذبياني:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّها   إِنْ ظَالِمًا فِيهِم وَإِنْ مَظْلُومَا

وقول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو   دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكَا

وقول الرسول الكريم ﷺ: (**أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ**)[السلسلة الصحيحة للألباني ج٤ (٢٢٤)]، أي: إن كان ظنه خيرًا فجزاؤه خير، وإن كان ظنه شرًا فجزاؤه شر. وهذا أوضح ما قاله العلماء في هذا التركيب.

٢- (**لو**): نحو قول الرسول ﷺ: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[البخاري في كتاب النكاح (٥١٣٥)، أحمد في باقي مسند الأنصار (٢٢٣٤٣)، الإمام مالك في النكاح (١١١٨)]، أي التمس ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد، وقولنا: (**ائتني بدابة ولو حمارًا**)، أي ولو كان المأتي حمارًا، وتقول: (**ألا طعام ولو تمرًا**)، وجوّز سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمر..، وقول الشاعر:

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أصل الكلام: ولو كان الباغي ملكا، فحذف كان واسمها وأبقى الخبر.

وقل الحذف المذكور بدون (**إن، ولو**)، كقول العرب: (**من لَدُ شَوْلاً فَإِلَي إِتْلَائِها**). قدره سيبويه: من لد أن كانت شولًا.

الوجه **الثاني**: أن تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضعف (**ولو تمرٌ**)، و(**إن خيرٌ**)، في قولهم: (**ألا طعام ولو تمرًا**)، و(**الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرًا فشر**) في الوجهين.

الوجه **الثالث**: أن تحذف كان وحدها، ويبقى اسمها وخبرها وذلك بعد أن المصدرية ويعوّض عنها (**ما**)، نحو: (**أما أنت برًا فاقترب**)، والأصل: (**أن كنت برًّا فاقترب**)، فحذف (**كان**) فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، فصار: (**أن أنت برًا**)، ثم أتى بـ (**ما**) عوضًا عن (**كان**)، فصار (**أن ما أنت برًا**)، ثم أدغمت النون في الميم، فصار (**أمّا أنت برًا**).

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

وكثر ذلك بعد (**أن**) المصدرية، ويعوض عنها (**ما**) ويبقى اسمها وخبرها، نحو: (**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، وذلك مشروط بخمسة أمور:

١ـ أن تقع (**كان**) صلةً لـ (**أن**) المصدرية.

٢ـ أن يدخل على (**أن**) حرف تعليل وهو اللام.

٣ـ أن تتقدم العلة على المعلول.

٤ـ أن يحذف الجار.

٥ـ أن يؤتى بـ (**ما**) الزائدة. وذلك في مثل قولهم : (**أما أنت منطلقًا انطلقت**)، وأصل الكلام: انطلقت لأن كنت منطلقًا؛ أي: انطلقت لأجل انطلاقك.

ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه:

أ ـ تقديم العلة، وهي: (**لأن كنت منطلقًا**) على المعلول، وهو (**انطلقت**) وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص.

ب ـ حذف لام التعليل الجارة وفائدة ذلك الاختصار.

جـ انفصال الضمير، وهو التاء في (**كنت**) فصار (**أنت**) وذلك لازم عن حذف (**كان**).

د ـ وجوب زيادة (**ما**)؛ لإرادة التعويض.

هـ ـ إدغام النون في الميم؛ وذلك لتقارب مخرج الحرفين مع سكون الأول، وكونها في كلمتين، وهذا التركيب خاص في هذه المسألة. وعليه قول العباس ابن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أي: لأن كنت ذا نفر فخرت، ثم حذف متعلق الجار، حيث حذف (**كان**) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها (**ما**) الزائدة، وأدغمها في نون أن المصدرية، وأبقى اسم (**كان**) وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله (**ذا**

نفر)، وأصل الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلًا بكان؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير، ثم عوض من كان بما الزائدة؛ فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغمها؛ فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا ... فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

وقَلّ بدونها؛ أي قل حذف كان بدون (أن) المصدرية، كقول الشاعر :

أَزَمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مُمِيلا

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي.

الوجه **الرابع**: أن تحذف مع معموليها، وذلك بعد (إن) في قولهم (**افعل هذا إما لا**)، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما،عوض،ولا النافية للخبر نحو قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَي وَإِنْ ... كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

حذف لام مضارع كان

قال ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

تحذف نون (**كان**) أو لام مضارعها،وذلك مشروط بأمور:

١ـ أن يكون المضارع مجزومًا.

٢ـ أن لا يقع بعد النون ساكن.

٣ـ أن لا يقع بعده ضمير متصل. وذلك نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] ،و ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] ، وقد جاء هذا الحذف

كثيرًا في كلام العرب نثره ونظمه؛ فمن ذلك قولهم في المثـل: **(إن لم يكُ لحم فنفش)** والنفش: الصوف، ويروى: **(إن لم يكن)**، وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب، ومن ذلك قول علقمة الفحل:

ذَهَبْتَ مِنَ الْهِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

وقول الورد العبسي:

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا يُغَرِّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كَلَّ مَطْرَحِ

وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة:

فَإِنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي فَقَدْ أَبْكِي مِنَ اللَّيْلِ القَصِيرِ

وقول عميرة بن طارق اليربوعي:

وَإِنْ أَكُ فِي نَجْدٍ- سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ! - فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحطيئة العبسي:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْـمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

فإذا جزم الفعل المضارع من **(كان)** قيل: **(لم يكن)**، والأصل يكون، فحذف الجازم الضمة التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ فصار اللفظ **(لم يكن)** والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: **(لم يكُ)** وهو حذف جائز، لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكـن؛ فلا تقول: **(لم يـكُ الرجل قائما)** وأجاز ذلك يونس، وقد قرئ شاذًا ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[البينة: ١]. أما إذا لاقت متحركًا فلا يخلـو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا، أو لا، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تحذف النون اتفاقًا. نحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي

﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٧٨]، لانتفاء الجزم؛ ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩] لأن جزمه بحذف النــون، ونحو قول الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطْ عَلَيْهِ»[البخاري برقم (١٣٥٥، ٣٠٥٥)، ومسلم برقم (٢٩٣١)]، لاتصاله بالضمير، ونحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾ [النساء: ١٣٧]؛ لاتصاله بالساكن؛وخالف في هذا يونس،فأجاز الحذف، متمسكا بنحو قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

حيث قال: (لم تكُ المرآة) حيث حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه وليها حرف ساكن وهو اللام من (المرآة)؛ لأن الألف ألف وصل.

وحمله الجماعة على الضرورة، كقول الشاعر:

فَلَسْـتُ بِآتِيــهِ وَلَا أَسْـتَطِيعُـهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون (يكن) ولو كان بعدها ساكن، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفطة:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ

ومنه قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

المبحث الثالث

الأحرف العاملة عمل (ليس)

من الحروف الناسخة؛ الحروف التي تعمل عمل (ليس)؛ وهي: **(ما، ولا، و لات، وإن)**.

● **الأول: (ما):**

ـ **فيم أشبهت (ما) (ليس)؟**

أشبهت **(ما) (ليس)** في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها تدل على النفي في الحال كما أن **(ليس)** تدل على النفي في الحال.

الثاني: أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن **(ليس)** تدخل على المبتدأ والخبر.

الثالث: أن الخبر الواقع بعد **(ما)** تقترن به الباء الزائدة كما في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[القلم:٢]، كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد **(ليس)** يقترن بالباء الزائدة، كما في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٦].

فلما أشبهت **(ما) (ليس)** هذا الشبه القوي عملت عملها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر، وهذا عن طريق استقراء كلام العرب.

(ما) بين الحجازيين و التميميين:

(ما) في لغة بني تميم لا يعملونها؛ فيقولون: **(ما زيدٌ قائمٌ)**، فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمل لها في شيءٍ منهما؛ وذلك لأن **(ما)** حرف لا يختص؛ لدخوله على الاسم نحو: **(ما زيد قائم)**، وعلى الفعل نحو: **(ما يقوم زيد)**، وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

أما لغة أهل الحجاز فيعملونها عمل (**ليس**) لشبهها بها في أنها لنفي الحال على الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: (**ما زيد قائمًا**).

يقول ابن مالك:

إِعْمَالَ (لَيسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفِي، وَتَرْتِيبِ زُكِنْ
وَسَبْقَ حـرفِ جرٍّ أو ظرفٍ كما بي أنـتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ العُلَمَـا

من الحروف التي تعمل عمل (**ليس**) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها: (**ما، ولا، ولات، وإن**). فنجد (**ما**) أعملها الحجازيون وبها جاء التنزيل الحكيم، قال ـ تعالى ـ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يُوسُف:٣١] ، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجَادلة:٢]، ونحو قول الشاعر:

أبنـاؤُهَا مُتَكَنِّفُـونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا

حيث قال: (**وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا**) حيث أعمل (**ما**) النافية عمل (**ليس**) فرفع بها الاسم، ونصب خبرها لفظًا، وذلك على لغة أهل الحجاز، وأهملها التميميون فلم يعملوها.

واشترط الحجازيون لعمل (**ما**) عمل (**ليس**) أربعة شروط هي:

١ـ ألا يقترن اسمها بـ (**إن**) الزائدة، كقول الشاعر (**في رواية**):

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

فإن زيدت بطل عملها، نحو: (**ما إن زيدٌ قائمٌ**) برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأما يعقوب بن السكيت، فقد ذهب إلى إعمال (**ما**) عمل (**ليس**) مع زيادة (**إن**) بعدها، واستدل بنفس الرواية مع نصب (**ذهبًا**)، على أن (**أنتم**) اسمها، و(**ذهبًا**) خبرها، أما الجمهور من النحاة فقد ذهبوا إلى أن الرواية الصحيحة على الرفع، وأما على رواية النصب فتخريجها على إنَّ (**إنْ**) نافية مؤكدة لما؛ لا زائدة.

٢ـ أن لا ينتقض نفي خبرها بـ (إلا)، نحو: (**ما زيدٌ إلا قائمٌ**) فلا يجوز نصب (**قائم**)، ولذا وجب الرفع في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠] ، و﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ، و ﴿قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] و﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩] .

وقد ذهب يونس بن حبيب ـ شيخ سيبويه ـ وتبعه الشلوبين إلى أنه يجوز إعمال (**ما**) عمل (**ليس**) مع انتقاض نفي خبرها بـ (**إلا**)، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبا

وذهب إلى أن (**ما**) نافية، و(**الدهر**) اسمها، و(**منجنونًا**) خبرها، وأن (**ما**) في الشطر الثاني نافية كذلك، و (**صاحب الحاجات**) اسمها، و(**معذبًا**) خبرها، وبقول الشاعر:

وَمَا حَقُّ الذي يَعْثُو نَهَارَا ... وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلَّا نَكَالَا

فـ (**ما**): نافية، و (**حق**): اسمها، و(**نكالًا**): خبرها، وقد جاء به منصوبًا مع كونه مسبوقًا بإلّا، أما جمهور البصريين فيذهبون إلى أنَّ المنصوب في البيت يقع مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف تقديره: إلا يدور دوران منجنون، و إلا يعذب معذبًا، أي تعذيبًا، وما حق الذي يفد إلا ينكل به نكالًا أي تنكيلًا، والفعل المحذوف مع فاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ، وهو من باب (**ما زيد إلا سيرًا**) أي: لا يسير إلا سيرًا.

ولأجل هذا الشرط أيضًا وجب الرفع بعد (**بل**)، و(**لكن**) في نحو: (**ما زيد قائمًا بل قاعد**)، أو (**لكن قاعد**) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف لأنه موجب.

٣ـ ألّا يتقدم الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدم

وجب رفعه، نحو: **(ما قائم زيد)**؛ فلا تقول: **(ما قائمًا زيد)**، كقولهم: **(ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ)** وقول الشاعر:

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

حيث قال: **(وما خُذَّلٌ قَوْمِي)** أبطل الشاعر عمل **(ما)**، فجاء بالمبتدأ والخبر مرفوعين؛ لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ، وهذا يدل على أن من شروط إعمال **(ما)** عمل **(ليس)** أن يكون الخبر واقعًا بعد المبتدأ.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال **(ما)** عمل **(ليس)** مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قريشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، وبشر: اسمها تأخر عن خبرها، والجمهور يأبون ذلك، فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط، وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين، لأن الفرزدق تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون **(ما)** إذا تقدم الخبر على الاسم. وقيل: **(مثلهم)** مبتدأ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] ، و﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن فتحهما. وقيل:**(مثلهم)** حال، والخبر محذوف، أي: **(ما في الوجود بشر مثلهم)**.

فإن كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدمته فقلت: **(ما في الدار زيد)**، و **(ما عندك عمرو)** فاختلف الناس في **(ما)** حينئذ: هل هي عاملة أم لا؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهو الذي ذكره ابن مالك في منظومته حيث قال: **(وَتَرْتِيبِ زُكِنْ)** أي عُلم، ويعني به أن يكون المبتدأ مقدمًا والخبر مؤخرًا، ومقتضاه

أنه متى تقدم الخبر لا تعمل (ما) شيئًا، سواء كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، أو غير ذلك.

٤ـ ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها،وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدم بطل عملها، نحو: (**ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ**) فلا يجوز نصب (**آكل**) ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى؛ لتأخر الخبر، وقد لا يلزم ذلك؛ لما في الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر كقوله:

وقالوا: تَعَرَّفْهَا الْـمَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنا عَارِفُ

في رواية: (**وَمَا كُلُّ مَنْ وافى**) أبطل الشاعر عمل (**ما**) النافية، فرفع بعدها المبتدأ والخبر، وهي قوله: (**أنا عارفُ**)؛ لأن معمول الخبر وهو قوله: (**كُلُّ مَنْ وافى مِنًى**) قد تقدم على المبتدأ، وهذا المعمول ليس ظرفًا ولا جارًّا أو مجرورًا.

أما إذا كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا لم يبطل عملها، نحو: (**ما عندك زيد مقيمًا، وما بي أنت مغنيًا**)؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما يتوسع في غيرها، كقول الشاعر:

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ، وَإِنْ كُنتَ آمِنًا   فَمَا كُلُّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

قوله: (**فما كـلُّ حين من توالي مواليًا**)، حيث أبقى الشاعر عمل (**ما**) النافية عمل (**ليس**)، فرفع بهـا الاسم (**من**)، ونصب الخبر (**مواليًا**)؛ مع أنه قد تقدم معمول الخبر (**كل حين**) على الاسم والخبر جميعًا؛ وذلك لأنه ظرف.

٥ـ ألا تتكرر (**ما**)؛ فإن تكررت بطل عملها، نحو: (**ما ما زيدٌ قائمٌ**) فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي إثباتا فلا يجوز نصب (**قائم**).

إذا رأيت (**ما**) متكررة في كلام فالثانية: إما أن تكون نافية لنفي الأولى، وإما

أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى، وإما أن تكون زائدة، فإن كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتًا؛ لأن نفي النفي إثبات، ووجب إهمالها جميعًا، وإن كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضًا عند من يهمل **(ما)** إذا اقترنت بها **(إن)** الزائدة، وإن كانت **(ما)** الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال، وعلى هذا ورد قول الراجز:

لا يُنْسَكَ الأَسَى تَأَسِّيًا، فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

فـ **(ما)** الأولى هنا: نافية، والثانية مؤكدة لها، و**(أحد)** اسمها و **(مستعصمًا)**: خبرها، و**(من حمام)** جار ومجرور متعلق بـ **(مستعصم)**، وأصل الكلام: **(فما أحد مستعصمًا من حمام)**.

٦ـ ألا يبدل من خبرها موجبٌ، فإن أبدل بطل عملها، نحو: **(ما زيد بشيءٍ إلا شيئًا لا يعبأ به)**، فـ **(بشيء)**: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرًا عن **(ما)**، وأجازه قوم، وكلام سيبويه محتمل اشتراط عدم الإبدال، وعدم الاشتراط، حيث قال بعد ذكر المثال السابق وهو: **(ما زيد بشيءٍ إلا شيئًا لا يعبأ به)** استوت اللغتان؛ أي الحجازية والتميمية.

أقول: إنه يجوز في **(شيء)** الواقع بعد **(إلا)** الرفع والنصب، أما النصب فعلى أحد وجهين: **الأول** الاستثناء، سواء أعملت **(ما)** أم لم تعملها، **والثاني**: على أنه بدل من **(شيء)** المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون **(ما)** عاملة، وأما الرفع فعلى أحد وجهين: **الأول** أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شيء لا يعبأ به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون عاملة، أو مهملة، **والثاني**: أن يكون بدلًا من **(شيء)** الأول بشرط أن تكون **(ما)** مهملة.

فإذا استوفت الشروط رفعت الاسم ونصبت الخبر، سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو مختلفين. فالمعرفتان: نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿مَّا

هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ [المجادلة: ٢] .

والنكرتان: نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقّة: ٤٧] .

والمختلفان: نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [يُوسُف: ٣١] ، ولم يقع في القرآن الكريم إعمال **(ما)** في غير هذه المواضع الثلاثة.

وإعمالها لغة أهل الحجاز، ولا يعملها بنو تميم، ولو استوفت الشروط الأربعة، بل يقولـون: **(ما زيد قائم)**، وقرئ على لغتهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾.

ـ العطف على خبر (ما):

يقول ابن مالك:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَـلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَـلْ

إذا وقع بعد خبر (ما)عاطف فلا يخلو: إما أن يكون مقتضيًا للإيجاب أو لا.

١ـ فإن كان مقتضيًا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو: **(بل، ولكن)**، فتقول: **(ما زيدٌ قائمًا بلْ قاعدٌ، أو لكنْ قاعدٌ)**، فيجب رفع الاسم على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: **(لكن هو قاعد، أو بل هو قاعد)**، ولا يجوز نصب **(قاعد)** عطفًا على خبر**(ما)**؛ لأن **(ما)** لا تعمل في الموجب

٢ـ أما إذا كان الحرف غير مقتضٍ للإيجاب كـ **(الواو، والفاء، وثم، و أو)** جاز النصب و الرفع، والمختار النصب، نحو: **(ما زيد قائمًا ولا قاعدًا)**، ويجوز الرفع فتقول: **(ولا قاعدٌ)**، وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: **(ولا هو قاعد)**.

ـ زيادة الباء على خبر(ليس، وما):

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَــرْ ... وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَــدْ يُجَـرْ

تزاد **(الباء)** كثيرًا في الخبر بعد **(ليس، وما)** نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ

بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦] ، و ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزُّمَر: ٣٧]، و﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغَاشِيَة: ٢٢] ،وقد ورد مثل ذلك في الشعر العربي المحتج به كثيرا، فمن ذلك قول عمرو بن قميئة:

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَىٰ فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِ

ومثله قول الفرزدق:

وَلَيْسَ كُلَيْبِيٌّ إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

ومثله قول الشاعر:

لَيْسَ الْأَخِلَّاءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَو كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

ومثله قول الآخر:

أَنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطَنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِ

ودخلت الباء في خبر (ما)، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعَام: ١٣٢] ، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصّلَت: ٤٦] ، وقد ورد مثل ذلك في الشعر العربي المحتج به كثيرًا، فمن ذلك قول الشاعر:

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعَنُّتًا: صَبَرْتَ، وَمَا هَذَا بِفِعْلِ شَجِي الْقَلْبِ

وقول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وقول عبيد بن الأبرص:

مَا الطَّرْفُ مِنِّي إِلَّا مَا لَسْتُ أَمْلِكُهُ مِمَّا بَدَا لِي بِبَاغِي اللَّحْظِ طَمَّاحِ

وتزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، وذلك قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرَّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البَقَرَة: ١٨٩] في قراءة نصب (البر).

ومنه قول الشاعر:

أَلَيسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتَى   يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنفي بما، ولو كان قد تقدم على المبتدأ، ومنه قول الشاعر:

لَوْ أنَّك يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا   وَمَا بالحُرِّ أَنْتَ وَلا الْعَتِيقِ

ولا تختص زيادة الباء بعد **(ما)** الحجازية، بل تزاد مع التميمية أيضًا، فقد نقل سيبويه والفراء ـ رحمهما اللّٰه ـ زيادة الباء بعد **(ما)** عن بني تميم، ومن ذلك قول الفرزدق ـ وهو تميمي ـ يمدح معن بن أوس:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ   وَلا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلا مُتَيَسِّرُ

وقد دخلت **(الباء)** في خبر **(ما)** غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، وذلك كما قال المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أبُو مَالِكٍ   بِوَاهٍ، وَلا بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك: مبتدأ، ولا عمل لـ **(ما)** فيه؛ لكونه قد جاء مسبوقًا بإن الزائدة بعد **(ما)**، وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ ـ وهو قوله بواه ـ فدل ذلك على أن كون **(ما)** عاملة أو حجازية ليس بشرط دخول الباء على خبرها.

وقد وردت زيادة الباء قليلًا في خبر **(لا)** كقول الشاعر:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوادِ بْنِ قَارِبِ

حيث أدخل الباء الزائدة على خبر **(لا)** النافية كما تدخل على خبر **(ليس، وما)**.

وقد زيدت في خبر مضارع **(كان)** المنفية بـ **(لم)** كقول الشاعر:

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ؛ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

حيث قال **(بأعجلهم)** أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم.

ومثله قول عبيد بن الأبرص:

يَا صاحِ مَهلًا، أقلَّ الْعَذلَ يَا صَاحِ   وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِاللَّائِمِ اللَّاحِي

وقول الحطيئة:

فَإِلَّا يَكُنْ مَالِي بِآتٍ فَإِنَّنِي   سَيَأتِي ثَنَائِي زَيْدًا بنَ مُهَلْهَلِ

ويندر في غير ذلك كخبر (إن، و لكن، وليت) في قول الشاعر:

فَإِنْ تَنْأَ عَنهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا   فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

قوله (**بالمجرب**) حيث زاد الباء الجارة في خبر (إن)، وهذا يتم على جعل المجرب اسم فاعل. وكأنه قد قال؛ فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب.

ومثله قول الشاعر:

وَلَكِنَّ أَجْـرًا لَـو فَعَلْتَ بِهَيِّـنٍ   وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وِالأَجْرُ

حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة في قوله: (**ولكنّ أجرًا لو فعلت بهين**)، وزيادتها في هذا الموضع نادرة.

ومثله قول الشاعر:

يَقُولُ إِذَا اقْلَولَى عَلَيهَا وَأَقْرَدَتْ   أَلا لَيتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمِ

من الحروف العاملة عمل ليس
(لا، ولات، وإنْ)

يقول ابن مالك:

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَـتْ كَلَيْسَ (لَا)   وَقَدْ تَلِي (لاتَ) وَ(إِنْ) ذا العَمَلَا

وَمَا لِـ (لات) فِي سِوَى حِيـنٍ عَمَلْ   وَحَذفُ ذِي الرَّفعِ فشا، والْعَكْسُ قَـلّْ

الثاني: (لا)، فإعمالها عمل (ليس) قليل، وإعمال (لا) العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضًا، وأما بنو تميم فيهملونها، ويوجبون تكرارها.

يتفق النحاة على أن مجيء (لا) عاملة عمل (ليس) قليل جدًا، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياسًا على ما سمع من ذلك، فذهب سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز الإعمال، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها، وهو الذي يقتضيه القياس، من قِبَل أن (لا) حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهملًا.

أما الحجازيون فيشترطون لإعمالها بعض الشروط:

١ـ أن يكون المعمولان(**أي؛ الاسم والخبر**) نكرتين، نحو: (**لا رجلٌ أفضلَ منك**)، ومن ذلك قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلا شيءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيَا   وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

حيث قال: (**فَلا شيءٌ بَاقِيَا، وَلا وَزَرٌ وَاقِيَا**)، أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس)، واسمها وخبرها نكرتين، وقول الشاعر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ   فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالكُمَاةِ حَصِينَا

حيث قال: (**لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ**) أعمل (لا) عمل (ليس)؛ فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان.

ومن النادر أن يكون اسمها معرفة. وذلك كقول النابغة الجعدي:

بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا   تَوَلَّتْ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحلَّتْ سَـوَادَ الْقَلْبِ، لا أَنَا بَاغِيًا   سِـوَاهَا، ولا عَنْ حُبِّها مُتَرَاخِيَا

حيث قال:(**لا أَنَا بَاغِيًا**) أعمل (لا) عمل (ليس) رغم أن اسمها معرفة، وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

وعلى ذلك قول المتنبي:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الأَذَى   فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

ومثله قول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

حيث قال: (لا الدارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانًا)، أعمل (لا) عمل (ليس) رغم أن اسمها معرفة، وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

٢ـ ألا تكون لنفي الجنس نصًّا؛ فإن كانت لنفي الجنس نصًّا عملت عمل (إنّ) المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبُنِيَ اسمُها على الفتح إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

٣ـ ألّا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: (لا قائمًا رجلٌ).

٤ـ ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم نحو: (لا عندك رجل مقيم، ولا امرأة) أهملت.

٥ـ ألا ينتقض النفي بإلا؛ فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيدٍ) بنصب (أفضل) بل يجب رفعه.

والغالب أن يكون خبرها محذوفًا، حتى قيل بلزوم ذلك، كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

حيث قال: (لا بَرَاحُ) أعمل (لا) عمل (ليس)، وبراح المرفوعة، اسمها وخبرها محذوف.

الثالث: (لات): فإن أصلها (لا) ثم زيدت التاء للتأنيث، أو للدلالة على المبالغة في النفي، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتختص (لات) عن أخواتها بأمرين:

أـ أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات، وهي: الحين بكثرة، والساعة، والأوان بقلة، أي؛ كون معموليها اسمي زمان.

ومن إعمالها في الساعة قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وأنشد ابن السكيت في كتاب الأضداد:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً ... وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

ومن إعمالها في الأوان، قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وأصله: ليس الحين أوان صلح، أو ليس الأوان أوان صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدر ثبوته فبناه كما يبنى (**قبلُ، وبعدُ**) إلا أن (**أوان**) على وزن فعالٍ فبناه على الكسر، ونوّن للضرورة.

ب ـ أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يحذف اسمها، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ [ص: ٣]، أي ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع (**الحين**)، فيكون خبرها محذوفا. أي: ليس حينُ مناص حيناً موجودًا لهم لتناديهم، ونزول ما نزل بهم من العذاب. وأما قوله:

لَهْفِي عَلَيْكِ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارِكِ حِينَ لات مُجِيرُ

فارتفاع (**مجير**) علي الابتداء،أو علي الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو: يحصل له مجير. و(**لات**) مهملة لا عمل لها، لعدم دخولها علي الزمان، ومثله قوله:

لات هَنَّا ذكري جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

إذ المبتدأ (**ذكري**) وليس بزمان.

الرابع: (**إنْ**) النافية، إعمالها نــادر عند لغــة أهل العالية (**ما فوق أرض نجد إلي تهامة، وإلي ما وراء مكة وما والاها**)، أما مــذهب البصريين، والفــراء أنها غيــر عاملة، ومــذهب الكوفيين ـ خلا الفراء ـ أنها تعمــل عمــل (**ليس**)، وقال به من البصريين المبرد، وابن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن

مالك، وقد ورد السماع به نحو قول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَي أَحَدٍ ... إلا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

وقال آخر:

إنِ المَرْءُ مَيتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... ولكِنْ بِأَنْ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

وكقول بعضهم: (**إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية**)، وذكر ابن جني في (**المحتسب**) أن سعيد بن جبير قرأ: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] ، بتخفيف (**إن**) وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب (**عبادًا**) على الخبرية، ونصب (**أمثالكم**) على أنه صفة لعباد، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة فقد سمع إعمالها في معرفتين قولهم: (**إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك**).

المبحث الرابع

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

● **من الأفعال الناسخة أفعال المقاربة والرجاء والشروع:**

وهذه الأفعال ثلاثة أنواع:

١- ما وضع للدلالة على دنو الخبر، وهو ثلاثة: (**كاد، وأوشك، وكرب**).

٢- ما وضع للدلالة على ترجي الخبر، وهو ثلاثة: (**عسى، واخلولق، وحري**).

٣- ما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير: (**أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ، وهبَّ، وهلهل**).

هذه الأفعال الثلاثة عشر تعمل عمل (**كان**): فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا مضارعًا، ثم منه ما يقترن بـ(**أن**) ومنه ما يتجرد منها، ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لـ (**كان**) وأخواتها لم تنفرد بباب على حدة.

- **أولا: شروط إعمال هذه الأفعال:**

يقول ابن مالك:

كَـ(كَانَ) كَادَ وَعَسَى، لَكِنْ نَدَرْ غَيْـرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْـنِ خَبَـرْ

١- أن يكون خبرهن جملة، نحو: (**كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم**)، وشذ مجيئه مفردًا بعد (**كاد**) و (**عسى**)، كقوله:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

قوله: (**وما كدت آئبا**) حيث كاد أعمل كان إلا أنه جاء بالخبر مفردًا، والأصل أن يأتي بالخبر جملة فعلية، ومجيئه مفردًا شاذ.

ومثله قول الآخر:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

حيث قال: **(عسيتُ صائمًا)**، أجرى **(عسى)** مجرى **(كان)** فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسمًا مفردًا، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع. وقولهم:**(عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)**، وهو مثل تضربه العرب لكل ما يخشى منه الشر.

وأما قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] فالخبر محذوف، أي يمسح مسحًا.

٢ـ وشرط الجملة أن تكون فعلية، وشذ مجيء الاسمية بعد **(جعل)** في قوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

قول الشاعر: **(جَعَلَتْ قَلُوصُ.... قريبُ)**، حيث جاء بخبر **(جعل)** جملة اسمية، والأصل أن تأتي فعلية، وهو أمر شاذ.

والفعل الواقع خبرًا لهذه الأفعال لابد أن تتوافر فيه ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون رافعًا لضمير الاسم، أي: أن يكون الضمير المستتر في الفعل الواقع خبرًا لأفعال المقاربة راجعًا إلى الاسم المرفوع بها، وشذّ قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

قوله: **(جعلتُ يثقلني ثوبي)**، الظاهر أن المضارع الواقع خبرًا لـ **(جعل)** قد رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى اسم **(جعل)**، والأصل أن يكون الخبر رافعًا لضمير مستتر عائد على الاسم، إلا أن ابن هشام ذهب إلى توجيه هذا البيت بقوله: **(إن التاء اسم جعل، وثوبي بدل، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل، والضمير المستتر فاعل يثقل يعود على ثوبي؛ وأصل الكلام: وقد**

جعلت ثوبي يثقلني).

وقوله الآخر:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ   تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُه وملاعِبُهْ

قوله: (كاد تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُه)، حيث إن المضارع الواقع خبر كاد أخذ فاعلًا ظاهرًا، والأصل أن يكون مستترًا، وقد خرج العلماء من هذا الظاهر بجعل (أحجاره) بدلًا من الضمير المستتر في (كاد)، و(تكلمني) فيه ضمير مستتر يعود إلى أحجاره.

ويجوز في (عسى) خاصة أن ترفع السببي؛ وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود علي الاسم المرفوع بعسى، كقول الشاعر :

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ؟

قوله: (يبلُغُ جُهْدُهُ)، حيث رفع المضارع الواقع خبرًا لعسى اسمًا ظاهرًا مضافًا لضمير عائد إلى اسم عسى، وهذا جائز في هذا الفعل فقط. و يروي بنصب السببي (جهدَه) ورفعه(جهدُه)، وقد جاء ظاهرًا، والأصل أن يأتي مستترًا في أفعال المقاربة، وهـذا الأمر خـاص بـ (عسى).

٣ ـ أن يكون الفعل الواقع خبرًا لأفعال المقاربة مضارعًا، وشذ في (جعل) قول ابن عباس رضي اللّه عنهما: (فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسلَ رسولًا)، حيث جعل (أرسل رسولا) هي الواقعة خبرًا لجعل،(أرسل) فعل ماض وليس مضارعًا وهذا هو محل الشذوذ.

٤ ـ أن يكون الفعل المضارع:

أـ مقرونا بأن المصدرية وجوبًا في أفعال الرجاء: (حـــرى، و اخلولـــق)، نحـــو: (حـــرى زيــد أن يأتي)، و(حرى زيد أن يقوم)، و (اخلولقت السماء أن تمطر)، وهو من أمثلة سيبويه. ولم يجرد خبرها من (أن) لا في شعر ولا في غيره.

يقول ابن مالك:

وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِـــنْ جُعِـــلَا خَبَرُهَـــا حَتْمًـــا بـ (أَنْ) مُتَّصِـــلَا
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ (أَنْ) مِثْل حَـرَى وَبَعْـــدَ أَوْشَـــكَ انْتِفَا (أن) نَزَرَا

ب ـ أن يكون مجردًا من **(أن)**، إنْ كان الفعل دالًّا على الشروع، وذلك لما بينه وبين **(أن)** من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال و**(أن)** للاستقبال، وذلك نحو: **(أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل زيد يتكلم، وأخذ زيدٌ ينظم، وعلق زيد يفعل كذا)** ونحو قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

يقول ابن مالك:

وَمِثْلُ كَـادَ فِي الأَصَـحِّ كَرَبَـــا وَتَرْكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْـدُو، وَطَفِـقْ كَـــذَا جَعَلْـــتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِـــقْ

ج ـ الغالب في خبر **(عسى)** و **(أوشك)** الاقتران بـ **(أن)**؛ أي أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة البصريين أنه لا يتجرد خبر **(عسى)** من **(أن)** إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مقترنًا بـ **(أن)**، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَـٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨]، ومنها قول النبي ﷺ: **«يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَغَفَ الْجِبَالِ»**[البخاري (١٨)]، وقول أبي بكر لعمر ـ رضي الله عنهما ـ: **(وما عسيتهم أن يفعلوا بي)**.

ونحو قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

وقول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إذا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربرعي:

إذا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

د - والتجرد من (أن) قليل في (عسى، وأوشك).

في (عسى) كقول الشاعر:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

قوله: (يكونُ ورَاءَهُ) حيث وقع خبر (عسى) فعلًا مضارعًا مجردًا من (أن) المصدرية، وذلك قليل، ومثله قول الشاعر:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ، إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وقول الشاعر:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابنِ قادِرِ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر). وقول الشاعر:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

وفي (أوشك) كقول الشاعر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

يقول ابن مالك:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

و- التجرد من (أن) كثير في (كاد، وكرب)، ويقل اقترانها بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ (أن) مخصوص بالشعر، فمن الغالب في تجردها من (أن).

١- في (كاد) قوله - تعالى -: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧١] ،

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧] .

٢- في (كرب) قول الشاعر:

كَرُبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَلَا تَحْرِمِي نَفْسًا عَلَيْكِ مُضِيقَةً وَقَدْ كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجدِ تَطلُعُ

ومن القليل في وجود (أن) مع خبرها:

١- في (**كاد**)، وقد وقع خبر كاد مقرونًا بـ (**أن**)، وهو مما خفي على أكثر النحويين، وذلك في كلام لا ضرورة فيه نحـــو قول عمر بن الخطاب: (**ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب**)، وقول أنس: (**فما كدنا أن نصل إلى منازلنا**)، وقول بعض الصحابة: (**والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج**)، وقول جبير بن مطعم: (**كاد قلبي أن يطير**)، والصحيح جواز وقوعه. إلا أن وقوعه غير مقرون بـ (**أن**) أكثر من وقوعه مقرونًا بها، ولذلك لم يقع فى القرآن إلا غير مقرون بـ (**أن**)، نحو: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ولا يمنع وقوعه في القرآن مقرونًا بـ (**أن**)، من استعماله قياسًا لو لم يرد سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة أفعال على الشروع؛ فـ (**أن**) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع تقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشروع كـ (**عسى، وكاد، وكرب**) فمقتضاه مستقبل. فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه. فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب.

فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمالٌ فصيحٌ ونقلٌ صحيحٌ كما في الأحاديث، تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل.

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر: (**ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب**)، وفي قول الرسول ﷺ الذي رواه ابن مالك بالسند المتصل: «**كَادَ الْحَسَدُ يَغْلِبُ الْقَدَرَ، وَكَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا**»[الألباني في مشكاة المصابيح ٥٠٥١].

ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة: قول الشاعر:

كَادَتْ النَّفسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُود

وقول رؤبة:

رَبْعٌ عَفَاه الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى   قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وقول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو   لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وهذا الاستعمال، مع كونه في شعر، ليس بضرورة؛ لتمكن مستعمله أن يقول:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو   لَدَى الْحَرْبِ تُغْنُونَ السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه قول عامر بن جوين الطائي:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ   وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال: أراد: بعدما كدت أن أفعله، فحذف أن وأبقى عملها.

وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته.

٢- في (**كرب**) نحو قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وقول العجاج:

قَدْ بَرَتَ أَوْ كَرَبَتْ أَنْ تَبُورَا   لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

ولم يذكر سيبويه في خبر(**كرب**) إلا التجرد من (**أن**)، وذكر ابن مالك أن الأصح خلافه، وهو أنها مثل (**كاد**)؛ فيكون الكثير تجريد خبرها من (**أن**) ويقل اقترانها من (**أن**)، ومثل لكلامه بالشواهد المذكورة سابقًا.

يقول ابن مالك:

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

ـ ثانيا: خلاف العلماء حول (عسى):

ذهب كثير من علماء الكوفة منهم؛ ثعلب وتبعهم ابن السراج، إلى أن **(عسى)** حرف ترجّ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى **(لعل)**، وبأنها لا تتصرف كما أن **(لعل)** كذلك لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفًا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفًا مثلها، لقوة التشابه بينهما.

ومن العلماء من ذهب إلى أن (عسى) على ضربين:

الضرب الأول: ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل **(إن وأخواتها)**، وهذه حرف ترجٍّ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمي:

فَقُلْتُ: عسَاهَا نَارُ كَأْسٍ، وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودَهَا

والضرب الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر **(من أفعال المقاربة)** وهذا فعل ماض، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

أما جمودها ودلالتها على معنًى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنًى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، نحو: **(حاشا، وعدا، وخلا)** دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها؛ فلم يكن ذلك موجبًا لحرفيتها.

ـ ثالثا: استعمالات أفعال المقاربة:

يقول ابن مالك:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا ... وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا

أفعال المقاربة والرجاء والشروع لها استعمالات عدة منها:

الأول: ملازمتها لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي:

١ـ (**كاد**)، نحو قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ﴾ [النّور: ٣٥]، و﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَاۗ﴾[الحَجّ: ٧٢]

٢ـ (**أوشك**)، كقول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها.

٣ـ (**طفق**)، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِق كضَرَبَ يَضْرِبُ، وطَفِق يَطْفَق كعَلِمَ يعْلَمْ.

٤ـ (**جعل**)، حكى الكسائي: (**إن البعيرَ لَيَهْرَم حتى يجعلُ إذا شربَ الماءَ مَجَّهُ**).

الثاني: استعمل اسم الفاعل لثلاثة منها:

١ـ (**كاد**)، أنشد الشاعر:

أَمُوتُ أَسِيً يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي ... يَقِينًا لِرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

٢ـ (**كرب**)، قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ ... فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

٣ـ (**أوشك**)، كقول الشاعر :

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لا تَرَاهَا ... وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ العَوَادِي

وقول الآخر:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ ... خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا

الثالث: اسْتُعْمِل مصدر لاثنين منها وهما:

١ـ (**طفق**)، حكى الأخفش: (**طفوقًا عمّن**)، قال: طَفَقَ بالفتح، وطفقا عمّن،

قال: طفِق بالكسر.

٢ـ **(كاد)** قالوا: كاد كَوْدًا ومُكَادًا ومُكَادَةً.

الرابع: إسناد بعضها إلى **(أن يفعل)**:

يقول ابن مالك:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَــرِدْ غِنًى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِــدْ

وَجَرِّدَنْ عَسَى، أَوْ ارْفَعْ مُضْمَــرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِــــرَا

تختص **(عسى، واخلولق، وأوشك)** بجواز استعمالها ناقصة وتامة؛ أي: بجواز إسنادهن إلي **(أن تفعل)** مستغنًى به عن الخبر، وهي هنا تامة، تقول: **(عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل)**، ونحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البَقَرَة: ٢١٦] ، فـ (أن) والفعل في موضع رفع فاعل **(عسى، واخلولق، وأوشك)**، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها، وينبني على هذا فرعان:

أحدهما: أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه في المعنى، وتأخر عنها **(أن)** والفعل نحو: **(زيد عسى أن يقوم)** جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندة إلى **(أن)** والفعل مستغنًى بهما عن الخبر، وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير،وتكون (أن) والفعل في موضع نصب على الخبر، أي أن عسى تسند إلى **(أن والفعل)** إذا تقدم الاسم وكانت خالية من الضمير.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار ـ على لغة بني تميم ـ: **(هند عست أن تقوم)**، و **(الزيدان عسيا أن يقوما)**، و **(الزيدون عسوا أن يقوموا)** و **(الهندان عستا أن تقوما)**، و**(الهندات عسين أن يقمن)**، و**(الشمس عست أن تطلع)** بالتأنيث لا غير؛ لأن **(تطلع)** حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس ـ والشمس مجازي التأنيث ـ

وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وجب تأنيثه.

وعلي الوجه الآخر- على لغة الحجاز - تقول: (**هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، والشمس عسى أن تطلع**)، وإذا لم يتصل الضمير بالفعل المنصوب بأن المصدرية جاز أن توحد (**يقوم**) في المثنى والجمع والتأنيث؛ لأنه مسند إلى اسم ظاهر تالٍ له، وكذلك في (**الشمس عسى أن تطلع**) يجوز فيها التذكير والتأنيث، وإنما وجب أن توحد (**يقوم**) لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع، وإنما جاز في (**تطلع**) التذكير والتأنيث؛ لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به، وعدم إلحاقها.

أما غير (**عسى**) من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه؛ فتقول: (**الزيدان جعلا ينظمان**) ولا يجوز ترك الإضمار؛ فلا تقول: (**الرجلان جعل ينظمان**)، كما تقول: (**الزيدان عسى أن يقوما**).

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن (**أن**) والفعل، وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى نحو: (**عسى أن يقوم زيد**) جاز في ذلك الفعل أن يقدر خاليًا من الضمير، فيكون مسندًا إلي ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى (**أن والفعل**) مستغنًى بهما عن الخبر، في لغة أهل الحجاز،)وأن يقدر الفعل المنصوب بـ (**أن**) متحملًا لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعًا بـ (**عسى**)، وتكون (**أن**) والفعل في موضع نصب على الخبرية على لغة بني تميم. ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر، وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي؛ أي أن عسى تسند إلى (**أن**) والفعل أيضًا إذا تأخر الاسم، وأسند الفعل الواقع بعد (**أن**) إلى ضمير ذلك الاسم المتأخر.

● **كسر سين (عسى):**

يقول ابن مالك:

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

إذا اتصل بـ (**عسى**) ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو: (**عسيتُ**)، أو لمخاطب، نحو: (**عسيتَ عسيتِ،عسيتُما، عسيتُم، عسيتُنَّ**)، أو لغائبات، نحو: (**عسينَ**)، يجوز كسر سين (**عسى**) خلافًا لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقًا خلافًا للفارسي، بل يتقيد بأن تسند إلى التاء أو النون أو(**نا**) نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة:٢٤٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾﴾ [محمد: ٢٢] ، قرأها نافع بالكسر﴿عَسِيتُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، وغيره بالفتح، وهو المختار.

المبحث الخامس

إن وأخواتها

(إنَّ، وأنَّ، لكنَّ، كأنَّ، ليت، لعلَّ، عسى، لا)

من نواسخ الابتداء الحروف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر، وسميت حروفًا لأنها لا تفيد معنى إلا مع غيرها في الكلام، وهي تدخل على الجمل الاسمية، وهذه الجمل تتكون في الأصل من المبتدأ والخبر، ولذا فهي من نواسخ الابتداء، وعندما تدخل على هذه الجمل تغير حكمها ووضعها حيث يجيء المبتدأ بعدها منصوبًا على أنه اسم لها ويفقد بذلك صفة الابتداء، ويأتي الخبر مرفوعًا بها على أنه خبر لها، إذًا فقد أحدثت هذه الحروف نسخًا لحكم سابق وأرست دعائم حكم لاحق، ولذا سميت بالحروف الناسخة.

- **ما وجه خروج (إن) وأخواتها عن الجر الذي هو مقرر للحرف؟**

أقول: من حق الحرف أن يجر، ولكن إذا كان هناك عارض يقتضي خروج هذا الحرف عن الجر إلى النصب أو غيره، كأن يشبه الفعل اقتضى له أن يعمل عمل الفعل.

وقد أشبهت هذه الأحرف الفعل شبهًا قويًّا في اللفظ وفي المعنى جميعًا، وذلك من خمسة أوجه:

أولها: أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر، فـ**(إنّ، وأنّ، وليت)** على ثلاثة، و **(لعلّ، وكأنّ)** على أربعة، و **(لكنّ)** على خمسة أحرف.

الثاني: أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد لها عنها.

الثالث: أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الرابع: أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، تقول: (**إنني، وأنني، وليتني، ولعلني، وكأنني**)، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزومًا نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم.

الخامس: أنها تدل على معنى الفعل؛ فـ (**إنّ، وأنّ**) بمعنى: أكدت،أي توكيد نسبة الخبر إلى الاسم ونفي الشك عنها، و (**كأن**) بمعنى شبَّهت، و(**ليت**) بمعنى: تمنيت، و (**لعل**) بمعنى: رجوت، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وهي تخالف الأفعال في عدم التصرف، وكان يكفي هذا في الفرق بينها وبين الأفعال، ولكن لما وجد هناك أفعال غير متصرفة نحو: (**نعم، وبئس، وعسى، وحبذا، وفعلا التعجب**)، وعدم تصرفها لا يكفي في إعلان أنها حروف، فلم يكن بد من شيء آخر وهو ما ذكرناه.

ـ لماذا نُصب الاسم الأول ورفع الثاني وليس العكس؟

لأن هذه الحروف تشبه الأفعال فكان الأمر يقتضي أن يكون الأول من الاسمين مرفوعًا، والثاني منصوبًا كما كان ذلك مع الفعل، ولكن لما قوي شبهها بالأفعال، ولم تكن أفعالًا حقيقةً، خافوا إذا هم جاؤوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب أن يتبادر إلى الذهن أنها أفعالًا وليست حروفًا، فعكسوا ترتيب المعمولين، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها.

يقول ابن مالك:

لِإِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ ـ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

هذه الأحرف المشبهة بالأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية ولذا فهي من نواسخ الابتداء كما يسمونها، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر

ويسمى خبرها، ولها معانٍ:

١ـ (**إن، وأن**): وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها، والإنكار لها.

٢ـ (**لكن**): للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم من كلام سابق، نحو: (**زيد غني لكنَّه بخيل**) فقد يظن من يسمع خبر غناه أنه كريم، فقولنا: (**لكنه بخيل**) يرفع هذا التوهم، وتفيد التوكيد أيضًا، نحو: (**لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ**) ومن ذلك قول الحماسي:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا ... لَطَارَتْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

٣ـ (**كأنَّ**): وهي للتشبيه المؤكد؛ لأنها مركبة من (**الكاف، وأن**)، ولا تخرج (**كأن**) عن التشبيه عند البصريين، وزعم الكوفيون أن (**كأن**) كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق، وجعلوا منه قول الشاعر:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

٤ـ (**ليت**): وهي للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر لكنه مستحيل، نحو: (**ليت لي ذكاء إياس**)، وقول أبي العتاهية:

أَلا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

أو ما فيه عسر، أي يمكن وقوعه لكنه نادر، كقول منقطع الرجاء: (**ليت لي مالاً فأحُجَّ منه**).

والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: (**ليت زيدًا قائم**) وفي غير الممكن، نحو: (**ليت الشبابَ يعود يومًا**)، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: (**لعل الشبابَ يعود يومًا**)، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: (**لعل اللّٰه يرحمنا**)، والإشفاق في المكروه نحو: (**لعل العدو يقدم**).

٥ـ (**لعل**): وهي للتوقع، وعبَّر عنه قوم بالترجي في المحبوب، نحو قوله ـ

تعالى ـ: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطَّلَاق:١]، أو الإشفاق في المكروه، نحـو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ [الكهف: ٦] ، وقال الأخفش: أو للتعليل نحـو: (**أفرغ عملك لعلنا نتغذى**)، ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ٤٤] ، قال الكوفيون أو للاستفهام نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عَبَسَ: ٣]، وقبيلـة عقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة، نحو (**لعل اللهِ فضلكم علينا**).

٦ـ (**عسى**): وهي عند ابن هشام من أخوات (**إن**) في لُغَيَّة، وهي بمعنى (**لعل**)، وهو حينئذ حرف وفاقًا للسيرافي، ونقله عن سيبويه، خلافًا للجمهور الذي أطلق القول بفعليتها، وأطلق ابن السراج القول بحرفيتها، وشرط اسمها أن يكون ضميرًا، وكان سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ يرىٰ أن (**عسى**) قد تكون حرفًا دالًّا على الترجي مثل (**لعل**)، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل (**إن**) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وذلك في حالة واحدة، وهي أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول عمران بن حطّان الخارجي:

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا ... أَقُولُ لهَا: لَعَلِّي أَوْ عسَانِي

وقول الراجز:

تَقُولُ بِنْتِي: يَا أَبَتَا قَدْ أَنى أَنَاكَا ... يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

وقول الشاعر:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودَهَا

قوله: (عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ) حيث نصب الضمير محلًّا بـ (**عسى**)، ورفع بها ما بعده على أنه خبر، فدل ذلك على أنها تعمل عمل (**إن**)، وهذا رأي سيبويه؛ فإنه ذهب إلى أن (**عسى**) قد يجيء حرفًا دالًّا على الترجي فتعمل عمل (**إن**)، فهي مثل (**لعل**) في أن كلًّا منهما يدل على الرجاء، وبيت الشاعر السابق يدل

على صحة مذهب سيبويه، ويلزمه أن يكون لفظ (**عسى**) مشتركًا، فتارة يكون فعلًا يعمل عمل (**كان**) وتارة يكون حرفًا يعمل عمل (**إن**).

وخالف في ذلك المبرد والفارسي، وزعما أن (**عسى**) تكون دائمًا فعلًا عاملًا عمل (**كان**)، وذكرا أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر على خبره، وهو فاسد، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردًا وهو نادر أو ضرورة.

٧- (**لا**) النافية للجنس، وسوف نفرد لها حديثًا خاصًا؛ لأن لها أحكاما خاصة.

وهناك أمران لابد من التنبيه عليهما:

الأول: أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية، مثل (**ما**) التعجبية، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير- أي الوقوع في صدر الجملة - كاسم الاستفهام، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن؛ فإنه مما يجب تصديره، وقد دخلت عليه (**إن**) في قول الأخطل التغلبي:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جآذِرًا وَظِبَاءَ

فإن: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، ومَنْ: اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر(**إن**)، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسمًا لـ (**إن**)؛ لكونه مما يجب له التصدير، وقد حُمل على ذلك قول الرسول ﷺ: «**إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرون**»[البخاري (٥٦٤٤)، مسلم (٣٩٣٦)]، **فإن**: حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصورون: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (**إن**)، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل (**من**) في

قوله (**من أشد**) زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة (**من**) الجارة في الإيجاب، ويجعل (**أشد**) اسم إن، و(**المصورون**) خبرها، وهو مبني على رأي ضعيف.

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر طلبيًّا أو إنشائيًّا. فأما قوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩]، وقوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها كلها - خلافًا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرًا لـ (**إنّ**)، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا - إلخ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت: إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم - إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا.

ويستثنى من ذلك عندهم (**أنّ**) المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذا خففت، نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وله جل شأنه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٩﴾﴾ [النور: ٩].

الثاني: أن جماعة من العلماء - منهم ابن سِيدَه - قد حكوا أن قومًا من العرب ينصبون الاسم والخبر بـ (**أن**) وأخواتها، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

ويقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرسًا:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

ويقول ذي الرمة:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالَا

وقول الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقول امرئ القيس:

فَأُقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ، وَلَوْ طَالَ مُكْثُهُ لَدَيْنَا، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وُلَّعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم ـ هم قوم رؤبة بن العجاج ـ نصب الجزأين بـ (إن) وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر (إن)، وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسدا، وكأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما، ويا ليت أيام الصبا تكون رواجعا، وفي هذه الشواهد تخريجات أخرى غير ما ذكرنا.

أحوال إن وأخواتها واسمها وخبرها

١ـ رتبة التقديم والتأخير في الأحرف الناسخة:

ولا يتقدم خبر إن وأخواتها عليها مطلقًا. ولا يتوسط الخبر إلَّا:

١ـ أن يكون الحرف غير (لا، وعسى) لأن من شروط عمل (عسى، ولا) أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

٢ـ أن يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾﴾ [المزمل: ١٢] ، و﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى

ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عِمرَان: ١٣] .

يقول ابن مالك:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ، إلَّا فِي الَّـذِي كَلَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي

أي: يلزم تقديم الاسم في **(إن)** وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: **(ليت فيها غيرَ البذي)**، أو **(ليت هنا غيرَ البذي)**؛ أي الوقح، فيجوز تقديم **(فيها، وهنا)** على **(غير)** وتأخيرهما عنها.

الثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: **(ليت في الدار صاحبَها)**، فلا يجوز تأخير **(في الدار)** لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا لم يكن ظرفًا ولا مجرورًا، نحو: **(إن زيدًا آكلٌ طعامَك)**، فلا يجوز: **(إن طعامَك زيدًا آكلٌ)**، وكذا إن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: **(إن زيدًا واثقٌ بك)** أو**(جالسٌ عندك)**، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقول: **(إن بك زيدًا واثقٌ)**، أو **(إن عندك زيدًا جالسٌ)**، وأجازه بعضهم وجعل منه قوله:

فَلا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابلُه

٢ـ مواضع كسر همزة (إن):

يجب كسر همزة الحرف المصدري المكون من الهمزة والنون في تسعة مواضع خلاصتها الابتداء، إما في أول الكلام مطلقًا، أو ابتداء جملة في وسط الكلام.

قال ابن مالك:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِيـنٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ حَالٍ، كَـ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

١- إذا وقعت (**إن**) ابتداء، أي: في أول الكلام حقيقةً أو حكمًا، حقيقةً؛ نحو: (**إن زيدًا قائم**)، قال - تعالى -: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ①﴾ [القدر: ١]، و﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ①﴾ [الكوثر: ١]، وحكمًا نحو قوله - تعالى -: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ⑥٢﴾ [يونس: ٦٢]، و﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]. ولا يجوز وقوع المفتوح ابتداءً؛ فلا تقول: (**أنك فاضل عندي**)، بل يجب التأخير؛ فتقول: (**عندي أنك فاضل**)، وأجاز بعضهم الابتداء بها.

٢- أن تقع (**إن**) في صدر صلة، نحو: (**جاء الذي إنه قائم**)، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، فلو جاءت (**إن**) في وسط جملة الصلة لا تكسر، نحو قولك: (**جاء الذي عندي أنك فاضل**)، فهنا واجبة الفتح لكونها ليست في صدر جملة الصلة.

٣- أن تقع جوابًا للقسم كقوله - تعالى -: ﴿حمٓ ① وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ② إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ١:٣].

٤- أن تقع في جملة محكية بالقول؛ نحو: (**قلت: إن زيدًا قائم**)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ③٠﴾ [مريم: ٣٠]، و﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ②٩﴾ [الأنبياء: ٢٩]. فإن لم تحك بل أجري القول مجرى الظن - فتحت، نحو (**أتقول: أن زيدًا قائم؟**) أي: تظن.

٥- أن تقع في أول الجملة الحالية، كقوله: (**زرته وإني ذو أمل**)، ومنه قوله - تعالى -: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ

ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأنفال: ٥] ، وقول الشاعر:

مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتَهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

٦ـ أن تقع قبل اللام المعلقة كأن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام، نحو: (**علمت إن زيدًا قائم**)، وكقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] . فاللام من (**لرسوله**) ومن (**لكاذبون**) معلقان لفعلي العلم والشهادة: أي مانعان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما، فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت، نحو: (**علمت أن زيدًا قائم**)، كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] ، و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

٧ـ أن تقع في أول الصفة. كقولك: (**مررت برجل إنه فاضل**). فلو قلت: (**مررت برجل عندي أنه فاضل**) فتحت الهمزة لعدم الأولية.

٨ـ أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل. وهو: (**إذ، إذا، حيث**). نحو: (**جئتك إذ إن زيدًا أمير**)، و(**أجلس حيث إن زيدًا جالس**).

٩ـ إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين، نحو: (**زيد إنه قائم**)، وكقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧] .

١٠ ـ أن تقع موقع الحال نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وقول الشاعر:

مَـا أَعْطَيَانِـي وَلَا سَأَلْتَهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي

٣ـ مواضع فتح همزة (إن):

ويجب فتح همزة (**إن**) إذا طلبها عامل لفظي أو معنوي ويسد مسدها مصدر، فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تكسر: وجوبًا، أو

جوازًا، ويقع ذلك في ثمان مسائل:

قال ابن مالك:

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

١- أن تقع فاعلة، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل؛ نحو: (**يعجبني أنك قائم**) أي: قيامك،وكقوله - تعالىٰ -: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العَنكبوت: ٥١] ، والتقدير: إنزالنا.

٢- أن تقع نائبة عن الفاعل؛ نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١﴾ [الجن: ١] . والتقدير استماعي، وقوله - تعالىٰ -: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٣٦﴾ [هُود: ٣٦] .

٣- أن تقع مفعولًا به لغير القول؛ نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعَام: ٨١] والتقدير: شرككم.

٤- أن تقع في محل رفع مبتدأ؛ نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فُصّلَت: ٣٩] والتقدير رؤيتك، و ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصَّافات: ١٤٣] والتقدير: لولا وجود تسبيحه.

٥- أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى؛ نحو قولك: (**اعتقادي أنك صادق**)، أي: اعتقادي صدقك.

٦- أن تقع مجرورة بالحرف، نحو: (**عجبت من أنك قائم**) أي:من قيامك، ونحو قوله - تعالىٰ -: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ۝١٧٦﴾ [البَقَرَة: ١٧٦] .

٧- أن تقع مجرورة بالإضافة، نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

٨ـ أن تقع تابعة لشيء مما ذكر، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:٤٧]، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال:٧].

وإنما قال ابن مالك: **(لسد مصدر مسدها)**، ولم يقل:**(لسد مفرد مسدها)**؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها، نحو: **(ظننت إن زيدًا قائم)**؛ **فهذه** يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تقدر بالمصدر؛ إذ لا يصح **(ظننت زيدًا قيامه)**.

٤ـ جواز فتح همزة (إن) وكسرها:

القاعدة العامة في هذه المسألة هي: أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضي وقوع المصدر والآخر يقتضي وقوع الجملة ففي هذا الموضع يجوز الفتح والكسر، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد، فإن كان الاعتبار يقتضي وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح، وإن كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر.

قال ابن مالك:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ ... لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ ... فِي نَحْوِ (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

● **وجواز الأمرين يتم في تسع مسائل:**

١ـ أن تقع بعد فاء الجزاء نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:٥٤]، فالكسر على معنى: **(فهو غفور رحيم)**، وهنا جملة جواب الشرط كاملة، والفتح على معنى: **(فالغفران والرحمة: أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة)**، وهنا لا تكون جملة جواب الشرط كاملة، فإن ما بعد الفاء مبتدأ خبره محذوف، أو

خبر لمبتدأ محذوف، وكلاهما يلتزم فتح همزة (إن). وكقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت:٤٩].

٢ـ أن تقع بعد (إذا) الفجائية، كقولك: (**خرجت فإذا إن زيدًا بالباب**).ومنه قول الشاعر:

وَكُنتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ

يروى بفتح همزة (إن)وكسرها، فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا، والفتح على معنى فإذا العبودية، أي: حاصلة.

٣ـ أن تقع في موضع التعليل، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطُّور: ٢٨] ، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي: لكونه برًّا رحيمًا، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف، أي جملة جيئت بها لتعليل ما قبلها. ومثله قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٣] ، ومثله: (**لبيك إن الحمد والنعمة لك**).

٤ـ أن تقع بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، نحو: (حَلَفْتُ أَن زَيْدًا قائم)، ونحو قول الشاعر:

لَتَقْعِدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مِنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... إِنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

فالكسر على الجواب، أي جواب القسم باعتبار أن: (**إن واسمها وخبرها**) جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، والبصريون يوجبونه، والفتح فعلى تأويلها وما بعدها مصدرًا، ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعا نحو: (**والله إن زيدا لقائم**).

● **والقسم على أربع صور:**

أـ أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر (إن) نحو: (**حلفت بالله إنك**

لصادق)، ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ۝٥٦﴾ [التوبة:٥٦]، و﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة:٥٣] .

ب ـ أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضًا في خبر (إن)، نحو قولك: **(والله إنك لمؤدب)**، ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[العصر:١،٢]، ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة في هاتين الصورتين.

ج ـ أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر (إن)، كما في البيت الذي ذكرناه، ولا خلاف في هذه الصورة من جواز الوجهين: كسر همزة إن، وفتحها.

د ـ أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر (إن)، نحو قولك: **(والله إنك عالم)**، ومنه قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ١،٢،٣]، وفي الصورة خلاف؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ويوجبون الكسر، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في جمع الجوامع: **(وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيه غلط؛ لأنه لم يسمع)**.

٥ـ أن تقع خبرًا عن قول ومخبرًا عنها بقول والقائل واحد؛ نحو: **(قولي أني أحمد الله)**، ولو انتفى القول الأول فتحت نحو: **(علمي أني أحمد الله)**. ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت نحو: **(قولي إني مؤمن)**، و**(قولي إن زيدًا يحمد الله)**.

٦ـ أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ۝١١٩﴾ [طه:١١٨، ١١٩] ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف أو بالعطف على

جملة إن الأولى، وقرأ الباقون بالفتح عطفًا على (**أن لا تجوع**).

٧ـ أن تقع بعد (**حتى**)، ويختص الكسر بالابتدائية؛ نحو: (**مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه**)، والفتح بالجارة والعاطفة؛ نحو: (**عرفت أمورك حتى أنك فاضل**) .

٨ـ أن تقع بعد (**أما**)؛ نحو: (**أما إنك فاضل**)، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (**ألا**)، والفتح على أنها (**أحقًا**).

٩ـ أن تقع بعد (**لا جرم**)، والغالب الفتح؛ نحو: (**لا جرم أن الله يعلم**)، فالفتح عند سيبويه على أن (**جرم**) فعل ماض و(أنَّ) وصلتها فاعل؛ أي: وجب أن الله يعلم، و(**لا**) صلة. وعند الفراء أن (**لا جرم**) بمنزلة (**لا رجل**)، ومعناه لابد، و(مِنْ) بعدها مقدرة، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين، فيقول: (**لا جرم لآتينك**).

٥ـ دخول لام الابتداء بعد (إنّ):

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ... لامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ

هذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها صدر الكلام؛ فحقها أن تدخل على (**إن**)؛ نحو: (**لإن زيدًا قائم**) لكن لما كانت(**اللام**) للتأكيد، و(**إن**) للتأكيد؛ كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (**إن**)؛ فلا تقول (**لعل زيدًا لقائم**)، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (**لكن**)، وأنشدوا:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة، كما شذّ زيادتها في خبر (**أمسى**) نحو قوله:

مُرُّوا عَجَالَى، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا

أي: أمسى مجهودا، ومثله قول كثير عزة:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر (زال) - وهو قوله لكالهائم - زيادة شاذة.

وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذًا؛ نحو قول الشاعر:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ، وكان قد امتن عليه في بدر:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

قوله: (مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارِبٌ)، وقوله: (وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ) فإن (من) اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

وأجاز المبرد دخولها في خبر (أنّ) المفتوحة، وقد قرئ شاذًّا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح (أنّ)، ويتخرج أيضًا على زيادة اللام.

قال ابن مالك:

وَلا يَلِي ذِي اللامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

● **تدخل لام الابتداء بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:**

- **أحدها: الخبر: وذلك بثلاثة شروط:**

١- أن يكون الخبر مؤخرًا عن الاسم؛ نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ

﴿ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩] ، فالخبر مؤخر. فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه؛ نحو قولك: (**إن في الدار زيدًا**)، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله وأن يتأخر عنه، وزعم بدر الدين ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر، وهو مردود بنحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديَات: ١١] ، فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما (**بهم ويومئذ**).

٢ـ أن يكون الخبر مثبتًا غير منفي، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القَلَم: ٤] ، فلو كان منفيًا لا تدخل عليه اللام؛ فلا تقول: (**إِنَّ زَيْدًا لَمَا يَقُومُ**)، وقد وَرد في الشعر:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلا سَوَاءُ

(**لَلَا مُتَشَابِهَانِ**)، حيث أدخل الشاعر اللام في الخبر المنفي بلا وهو شاذ.

٣ـ أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بـ (**قد**) وذلك بأن يكون واحدًا من خمسة أشياء:

أ ـ المفرد؛ نحو: (**إن زيدًا لقائم**).

ب ـ الجملة الاسمية؛ نحو: (**إن أخاك لوجهه حسن**)،، وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحِجر: ٢٣] ، (**الخبر جملة اسمية**).

ج ـ الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، نحو: (**إن زيدًا ليقوم**)، وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النَّمل:٧٤]، الخبر غير ماض، فهو جملة فعلية فعلها فعل مضارع، ولا فرق بين المتصرف؛ نحو: (**إن زيدًا ليرضى**)، وغير المتصرف، نحو: (**إن زيدًا ليذر الشر**)، هذا إذا لم تقترن به السين وسوف؛ فإن اقترنت به نحو: (**إن زيدًا سوف يقوم**) أو (**سيقوم**) ففي جواز دخول اللام عليه خلاف؛ فيجوز إذا كان (**سوف**) على الصحيح، وأما إذا كان السين فقليل.

د ـ الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد؛ نحو: (**إن زيدًا لعسى أن يزورنا**)،

حيث أجاز الأخفش والفراء -وتبعهما ابن مالك - **(إن زيدًا لنعم الرجل)**، و**(لعسي أن يقوم)**؛ لأن الفعل الجامد كالاسم؛ أي يجوز دخول اللام على نعم، وبئس، وعسى.

هـ - الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بـ **(قد)**؛ نحو: **(إن زيدًا لقد قام)**. حيث أجاز الجمهور **(إن زيدًا لقد قام)** لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع، لقرب زمانه من الحال. وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافًا لصاحب الترشيح، وأما نحو: **(إن زيدًا لقام)** ففي (الغرة) أن البصري والكوفي على منعها إن قدرت للابتداء، والذي حفظه العلماء أن الأخفش وهشامًا أجازاها على إضمار قد.

- بخلاف قوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾﴾ [المزّمّل: ١٢] ؛ لأن الخبر غير مؤخر فلا تدخل عليه.

- وبخلاف نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عِمران: ٣٣] ، لم تدخل اللام لأن الخبر جملة فعلها فعل ماض غير مقترن بـ **(قد)**.

- الثاني: دخول اللام على معمول الخبر:

● **يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط:**

١- أن يكون هذا المعمول متوسطًا بين اسم إن والخبر، سواء أكان التالي لإن هو اسمها؛ نحو: **(إن زيدًا لطعامَك آكلٌ)**، أم كان التالي لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور؛ نحو: **(إن عندي لفي الدار زيدًا)**، أم كان التالي لها معمولًا آخر للخبر المؤخر؛ نحو: **(إن عندي لفي الدار زيدًا جالسٌ)**، كما إذا كان الخبر فعلًا ماضيًا متصرفًا غير مقرون بـ **(قد)** لم يصح دخول اللام على المعمول؛ فلا تقـول: **(إن زيدًا لطعامك أكل)**، وأجاز ذلك بعضهم، ولا تدخل اللام على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول: **(إن زيدًا آكل لطعامك)**، وأن اللام إذا دخلت على

المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر، فلا تقول: (**إن زيدًا لطعامك لآكل**)، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلا.

٢ـ أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، أي إذا كان الخبر صالحًا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه:

أ ـ دخول اللام على معمول الخبر؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

ب ـ دخول اللام على الخبر؛ وذلك نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١].

جـ ـ أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله، وقد حكى الكسائي والفراء أن العرب يقولونه، وحُكِيَ من كلامهم: (**إني لبحمد الله لصالح**) وقد أجاز المبرد ذلك، ومنعه الزجاج، تشبيهًا لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها ـ في هاتين الحالتين ـ لا تدخل على الخبر.

٣ـ ألَّا تكون اللام قد دخلت على الخبر فلا يصح. نحو: (**إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَآكِلٌ**).

٤ـ ألَّا يكون المعمول حالًا ولا تمييزًا؛ فلا يصح أن تقول: (**إن زيدًا لراكبًا حاضر**)، ولا تقول: (**إن زيدًا لعرقا يتصبب**)، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولًا مطلقًا ولا مفعولًا لأجله؛ فعنده لا يجوز أن تقول: (**إن زيدًا لركوب الأمير راكب**)، ولا أن تقول: (**إن زيدًا لتأديبًا ضارب ابنه**)، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثني من الخبر، ولا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

ـ **ثالثًا: دخول اللام على ضمير الفصل:**

تدخل لام الابتداء على ضمير الفصل؛ نحو: (**إن زيدًا لهو القائم**)، قال

تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وسمي ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: (**زيد هو القائم**)، فلو لم تأتِ بـ (**هو**) لاحتمل أن يكون (**القائم**) صفة لزيد وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بـ (**هو**) تعين أن يكون القائم خبرًا عن زيد.

● **ويشترط في ضمير الفصل أربعة شروط:**

١ـ أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك؛ نحو: (**زيد هو القائم**)، أو ما بين أصله المبتدأ والخبر، نحو: (**إن زيدًا لهو القائم**).

٢ـ أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين؛ نحو: (**إن محمدًا هو المنطلق**)، أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بـ (**من**)؛ نحو: (**محمد أفضل من عمرو**).

٣ـ أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما هو في الأمثلة السابقة.

٤ـ أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:١١٧]، فأنت للخطاب وفي الإفراد كما قبله؛ ونحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥] ، فنحن للتكلم كما قبله.

٥ـ اتصال ما الزائدة بـ (إن) واخواتها:

قال ابن مالك:

وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

إذا اتصلت (**ما**) الزائدة (**غير الموصولة**) بـ (**إن**) وأخواتها تكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل؛ أي تصبح لا عمل لها، وهي تدخل على أخوات (**إنّ**) إلا (**ليت**).

قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ

أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾ [الأنبياء:١٠٨]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦] ، وتدخل على **(ليت)** فتبقى على اختصاصها ويجوز إعمالها وإهمالها، وأجاز ابن أبي الربيع وطاهر القزويني في**(ليت)** إذا اقترنت بها **(ما)** الزائدة أن تدخل على الجملة الفعلية نحو: **(ليتما قام زيد)**، وذهب سيبويه إلى أنه يجوز في هذه الحالة الإلغاء والإعمال، وعلة بقاء **(ليت)** على الإعمال أن **(ما)** لم تزل السبب الذي من أجله عملت، وقد جاء السماع معضدًا لذلك، وقد روي بهما قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب **(الحمام)** ورفعه، فأما النصب فعلى إعمال **(ليت)** في اسم الإشارة، والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال ليت.

هل يمتنع قياس ذلك في البواقي **(أنّ، وكأن، ولعل، ولكن)** مطلقًا؟ أو يسّوغ مطلقًا؟ أو في **(لعل)** فقط؟ أو فيها وفي **(كأن)**؟ أقوال:

١ـ ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في **(أن)** المفتوحة الهمزة ولا في **(كأن، ولعل، ولكن)** إذا اتصلت بإحداهن **(ما)** الكافة،وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول **(ما)** عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على الأفعال؛ نحو قول امرئ القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَهَلْ يُدْرَكُ المَجْدَ المؤثَّل أَمْثَالِي

ومثل قول الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ ... وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوفَ يَكُونُ

حيث عملت **(لكنّ)** في **(ما)** وهي اسمها، وندر الإعمال في **(إنما)**

ومثل قول الفرزدق:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع:

أ- واجب وذلك في (**ليت**).

ب - نادر وذلك في (**إن**).

ج - ممتنع وذلك في (**أن، وكأن، ولعل، ولكن**).

وحجته في ذلك الوقوف على ما سمع من العرب الموثوق بكلامهم.

٢- وذهب الزجاج في كتابه (**الجمل**) يقول: إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالهن بـ (**ما**) الكافة، وذلك قياسًا لما لم يسمع من العرب على ما سمع. فقد ذهب في كتابه (**الجمل**) إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها (**ما**) لم يجب إهمالها بل يجوز فيها الإعمال والإهمال، غير أن الإهمال أكثر من الإعمال في الجميع، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع من الجميع، قال: من العرب من يقول: (**إنما زيدًا قائم**)، (**ولعلمًا بكرًا جالس**) وكذلك أخواتها: ينصب بها، ويلغى (**ما**)، وقد تبعه على ذلك تلميذه الزجاجي، وابن السراج، والزمخشري، وابن مالك.

٣- وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في (**لعل**) إذا اتصلت بـ (**ما**) الكافة، لأنها أقرب هذه الحروف شبهًا بـ (**ليت**) حتى أن بعض النحاة يزعم أن (**لعل**) قد تتضمن معنى (**ليت**) فتأخذ حكمها،، وحمل على هذا الوجه قوله - تعالىٰ -: ﴿**فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ**﴾[غافر:٣٧] زعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن (**لعل**) معنى (**ليت**)، لأن قبل ذلك: ﴿**لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ**﴾[غافر:٣٦،٣٧].

٤- وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع (**لعل، وكأن**)، لقرب كل منهما من ليت.

٦ـ العطف على اسم (إن) واخواتها قبل مجيء الخبر:

يقول ابن مالك:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِـــــنَّ وَأَنْ ... مِنْ دُونِ لَيتَ وَلَعَـلَّ وَكَـأَنْ

إذا أُتي بعد اسم (إن) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان:

أحدهما: النصب عطفًا على اسم (إن)؛ نحو: (**إن زيدًا قائمٌ وعمرًا**، **وقد يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده كقوله:**

إِنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ وَالخَرِيفَا ... يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالْصُّيُوفا

قوله: (**والخريفا**) حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم **إن** قبل مجيء الخبر الذي هو قوله: (**يدا العباس**) وقوله: (**الصيوفا**) حيث عطفه على اسم (**إن**) بالنصب بعد أن جاء بخبرها.

الثاني: الرفع؛ نحو: (**إن زيدًا قائم وعمرٌو**)، واختلف فيه، والمشهور أنه معطوف على محل اسم (**إن**) فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره (**كذلك**).

● **يعطف بالرفع بشرطين:**

١ـ استكمال الخبر.

٢ـ وكون العامل (**أن**)، أو(**إنّ**)، أو (**لكنّ**)، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣]، وقوله:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّه ... فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأبُ

قوله (**والأبُ**) حيث عطفه بالرفع على محل اسم (**إن**) المنصوب بعد أن جاء بخبر (**إن**) وهو (**لنا**).

وقول الشاعر:

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ   وَلَكِنَّ عَمّي الطَّيبُ الأَصْلِ وَالخَالُ

قوله: (**والخالُ**)، حيث جاء به مرفوعًا بالعطف على محل اسم لكن الذي هو قوله (**عمي**) بعد أن جاء بخبر لكن الذي هو قوله (**الطيب الأصل**).

والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: (**ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ**) بالرفع؛ لأن الرافع في مسألتنا هذه الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، أي أن الأصل مبتدأ مرفوع، وبدخول (**أن**) وأخواتها زال الابتداء، وتحول إلي اسم منصوب بالفتحة.

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول وهو (**استكمال الخبر**) تمسكًا بنحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩] وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقوله:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

ولكن اشترط الفراء ـ إذا لم يتقدم الخبر ـ خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة، وخرّجها المانعون للعطف المشار إليه آنفًا، على التقديم والتأخير، أي: (**والصابئون كذلك**) في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩]، أو على الحذف من الأول، كقوله:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا   ـ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ

حيث يتعين القول: **(أنتما)** مبتدأ خبره قوله **(دنفان)** ويكون خبر **(إن)** محذوفًا لدلالة المبتدأ عليه، وأصل الكلام: فإني دنف وأنتما دنفان.

والسبب في ذلك أن قوله **(دنفان)** لا يصلح أن يكون خبرًا لإن فقط، من جهة أن اسمها مفرد، والمثنى لا يصلح أن يكون خبرًا عن المفرد، ولا يصح أن يكون خبرًا عن اسم **(إن)** وما بعده لأن الجميع جمع.

ويتعين التوجيه الأول **(وهو التقديم والتأخير)**: أي يكون الخبر للناسخ متقدم، والمعطوف متأخر، خبره مقدر بعده . في قوله: **(فإني وقيارٌ بها لغريب)**، والتقدير: **(فإني لغريب وقيار غريب بها)**، فكلمة **(لغريب)**: خبر إن و**(قيار)** مبتدأ خبره محذوف تقديره غريب . ولا يتأتى فيه الثاني،أي إن**(لغريب)** أن يكون خبر المبتدأ لأجل اللام؛ لأنها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله:

أم الحليس لعجوز شهربة

ويتعين التوجيه الثاني في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ، ولا يتأتى فيه الحذف من الأول لأجل الواو في ﴿يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب:٥٦] أي أن الخبر الموجود وهو في الآية**(يصلون)** هو خبر للمعطوف وملائكته وخبر الناسخ إن مقدر قبل المعطوف، وقد حذف لدلالة خبر المعطوف عليه.

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني وهو كون العامل واحدًا من ثلاثة **(أن، وإن، وكأن)** حتى يتم العطف بالرفع بل يجوز العطف في غيرها كـ **(ليت)** تمسكًا بنحو قوله:

يَا لَيتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ   فِي بِلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسُ

وخرج على الأصل **(وأنتِ معي)**، والجملة حالية، والخبر قوله: **(في بلدة)**، وصاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله **(في بلدة)** والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور.

٧- تخفيف إنّ:

يقول ابن مالك:

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَـلَّ الْعَمَـلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَـلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِـدَا
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلا

إذا خففت **(إن)** فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: **(إنْ زيدٌ لقائم)**، وتخفف إن المكسورة لثقلها فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها؛ نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس:٣٢]، ويجوز إعمالها استصحابًا للأصل؛ نحو قراءة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هُود: ١١١] ، وإذا أهملت لزمتها لام الابتداء، فارقة بين الإثبات والنفي؛ أي لتفرق بينها وبين **(إنْ)** النافية، ويقل إعمالها فتقول: **(إنْ زيدًا قائمٌ)**، وحكى الإعمال سيبويه، والأخفش، فلا تلزمها حينئذ اللام؛ ~~لأنها لا تلتبس بالنافية~~؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام.

وقد اختلف النحاة في هذه اللام، فذهب سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين إلى أنها لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن أبي العافية، وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ وخبر. لكنها تدخل على المفعول به كما في: **(إن قتلت لمسلما)**.

وسبب هذا الخلاف مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قول الرسول الكريم: **«قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنتَ لَمُؤْمِنًا»**، فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة إن، ومن جعلها لامًا أخرى اجتلبت للفرق فتح همزة إن.

● **وقد تغني عن لام الابتداء قرينتان:**

١ـ قرينة لفظية؛ نحو: (**إن زيدٌ لن يقوم**).

٢ـ قرينة معنوية كقول الطرماح (**الحكم بن حكيم ـ وكنيته (أبو نفر)**) :

أَنَا ابْنُ أُبَاةُ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

قوله: (**وإن مالك كانت كرام**) حيث ترك الشاعر لام الابتداء التي تجلب في خبر المبتدأ الواقع بعد (**إن**) المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة إذا أهملت، فرقًا بينها وبين (**إنْ**) النافية، وإنما تركها هنا اعتمادًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تَمَدُّح وافتخار؛ وتقدير الكلام: (**وإن مالك لكانت**)؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات . ومثل هذا قول الشاعر:

إِنْ كُنتُ قَاضِيَ نَحبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

لأنه في مقام الألم والشكوى مما نزل به من فراق الأحبة، فلو حملت (**إن**) في أول البيت على النفي فسد هذا المعنى، ولم يستقم الكلام.

يقول ابن مالك:

وَالْفِعْـــلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا   تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلا

وإن ولي (**إنْ**) المكسورة المخففة فعل، ولا يكون إلا من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو على أربعة مراتب:

١ـ كثر كونه مضارعًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكۡرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجۡنُونٞ ۝٥١﴾ [القَلَم: ٥١] ، و ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝١٨٦﴾ [الشُّعَرَاء: ١٨٦] .

٢ـ وأكثر منه كونه ماضيًا ناسخًا نحو: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] ، و﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ ۝٥٦﴾ [الصَّافات: ٥٦] ،

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢].

٣- وندر كونه ماضيًا غير ناسخ كقول عاتكة بنت زيد بن نفيل:

شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

قوله: (**إن قتلت لمسلما**) حيث ولي (**إن**) المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو (**قتلت**) وذلك شاذ ولا يقاس عليه إلا عند الأخفش، حيث أجاز: (**إن قام لأنا، وإن قعد لزيد**).

٤- وأندر منه كونه لا ماضيًا ولا ناسخًا؛ أي مضارع غير ناسخ، كقوله: (**إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ**)، وقول عمر بن الخطاب ﷺ: (**إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا**)، ومجيء الفعل المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه، وأجاز الأخفش: (**إن قام لأنا، وإن قعد لأنت**)، ولا يقاس عليه.

٨ـ تخفيف أنّ:

يقول ابن مالك:

وَإِنْ تُخَفَّــفْ أَنَّ فَاسْمُهَـــا اسْتَكَنّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت (**أنَّ**) بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: (**عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ**) فـ(**أن**) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير: (**أنه**)، وجملة: (**زيد قائم**) جملة في موضع رفع خبر (**أن**) والتقدير: (**علمت أنه زيد قائم**).

والذي اشترط في (**أن**) المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا من النحاة هو ابن الحاجب، أما ابن مالك، وجمهور النحويين فلم يشترطوا فيه ذلك؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يحمل الكلام عليه ما

وجد له وجه آخر.

● **تخفف** (أنّ) المفتوحة فيبقى العمل بشروط:

١ـ أن يكون اسمها مضمرًا محذوفًا.

وقد يبرز اسمها شذوذا؛ نحو قول جنوب بنت العجلان:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

فضرورة شعرية، حيث قالت: **(بأنك ربيع)** و **(وأنك تكون الثمالا)** فجاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير المخاطب، وذكرته في الكلام، والأصل في اسم **(أن)** هذه أن يكون ضمير شأن محذوفًا، والجمهور على أن ما خالف ذلك شاذ أو ضرورة، وهو المنقول عن سيبويه، وارتضاه ابن الحاجب، ففي كل من الجملتين ـ على هذا المذهب ـ شذوذ من وجهين: كون الاسم غير ضمير الشأن، وكونه مذكورًا، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميرًا غير ضمير الشأن، لكنه أوجب حذفه بكل حال، وعلى هذا يكون الشذوذ من جهة واحدة وهو ذكر الاسم، وفي قولها **(بأنك ربيع)** شذوذ من جهة ثالثة عند سيبويه وابن الحاجب، وهي ثانية عند ابن مالك، وهي مجيء خبر إن المخففة من الثقيلة مفردًا، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة.

ومثله قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

يقول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُــــنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُــنْ دُعَا وَلَمْ يَكُــنْ تَصْرِيفُـــهُ مُمْتَنِعَا

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَــدْ، أَوْ نَفْيٍ، او تَنْفِيسٍ، او لَــوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

٢ـ ويجب في خبرها أن يكون جملة، وتنقسم الجملة إلى:

أ ـ اسمية؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ونحو قول أبي مرة المكي:

أَضْعَفَ وَجْدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي   أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْهَوىٰ إِلَىٰ أَحَدِ

ب ـ أو فعلية فعلها جامد؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩].

جـ ـ أو دعاء؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَؤُا۟﴾ [النور: ٧، ٨]، وفيما سبق لم تحتج لفاصل، ويجب الفصل في غيرهن:

١ـ فالماضي المثبت يفصل بقد؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ١١٣].

٢ـ والمضارع المثبت يفصل بالتنفيس، وحرف التنفيس هو السين وسوف، السين؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمّل: ٢٠]، وسوف نحو قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وقول قيس بن رفاعة:

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَاعْتَرِفُوا   أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرَ الْعَارِ

٣ـ المضارع المنفي يفصل بـ(لا، أو لن، أو لم)؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾﴾ [محمّد: ٢٩]، و ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾﴾ [البَلَد: ٥]، و﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البَلَد: ٧].

٤ـ الماضي والمضارع المثبتان يفصلان بـ(لو)؛ نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم

بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف:١٠٠]. ولم يذكر (لو) في الفواصل إلا قليل من النحويين، وليس هذا بمستقيم، بل مجيء لو في الكلام؛ العربي الفصيح كثير، ويكفي في الدلالة على فصاحته أنه ورد في القرآن الكريم نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل.

ـ ويندر تركه (أي الفاصل) كقوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

قوله (**يؤملون**) حيث جاء بـ (أن) المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن، وفي الخبر الذي هو جملة (**يؤملون**)، ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين (أنْ) وجملة الخبر.

ونحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ في قراءة من رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أن (أنْ) ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتمُّ) بعده شذوذًا.

والذي دعا النحاة إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرناها أمران:

أ ـ أن يكون ذلك الفصل عوضًا مما فقدته، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها.

ب ـ مخافة الالتباس بأن المصدرية، وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعًا للالتباس بإن النافية، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء، لم يجيئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة؛ لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافيًا عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر.

٩ـ تخفيف كان:

يقول ابن مالك:

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

إذا خففت كأن نوي اسمها، وأخبر عنها بجملة اسمية؛ نحو: **(كأنْ زيدٌ قائم)**، أو جملة فعلية مصدرة بـ **(لم)**؛ كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤] ، أو مصدرة بـ**(قد)**؛ نحو قول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ

أي: **(وكأن قد زالت)** فاسم كأن في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضمير الشأن، والتقدير: **(كأنه زيد قائم، وكأنه لم تغن بالأمس، وكأنه قد زالت)**، والجملة التي بعدها خبر عنها، وقد روي إثبات منصوبها، لكنه قليل، ومنه قوله الشاعر في رواية:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهُ حُقَّانِ

فـ **(ثدييه)** اسم كأنْ وهو منصوب بالياء لأنه مثنى، و**(حقان)** خبر كأنْ، وروي **(كأنْ ثدياه حقان)**، فيكون اسم كأنْ محذوفًا وهو ضمير الشأن، والتقدير: **(كأنه ثدياه حقان)**، و **(ثدياه حقان)**: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن، ويحتمل أن يكون **(ثدياه)** اسم **(كأنْ)** وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

وتخفف **(كأن)** فيبقى أيضًا إعمالها، ولكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها؛ أي أن يذكر اسمها وخبرها ليس جملة.

كقول الشاعر:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ

وقول الشاعر:

فَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ

يروى هذا البيت بالرفع على حذف الاسم، أي كأنها (ظبيةٌ)، وبالنصب على الخبر (ظبيةً)، أي كأن مكانها، وبالجر على الأصل، وزِيدَ (أن) بينهما.

وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل، كقوله:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ

وإذا كانت الجملة فعلية فصلت بـ (لم، أو قد)، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤] ، ونحو قول الشاعر:

لا يُهَوِّلَنَّكَ اصْطَلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ، فَمَحْذُورَها كأنْ قدْ أَلَـمَّا

قوله (كأنْ قدْ أَلَمَّا) حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة، وأعملها في اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور، وفي خبرٍ هو جملة الفعل الماضي وفاعله، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم، ويلزم على ذلك أن يكون الفعل مضارعًا، لأن (لم) لا تدخل إلا عليه، ومثال ذلك قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾[يونس:١٢]، و﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ﴾[هود:٦٨]، وقول الشاعر:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْـنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا ... أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدي:

وَكَـمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ ... وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْـعُيُونِ أَنِيقِ

مَضَى فَكَأَنْ لَمْ يَغْنَ بِالأَمْسِ أَهْلُهُ ... وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخَلُـوقِ

وأنشد القالي في أماليه:

فَدَارَتْ رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمَا

وقول العطوي في مرثية أخيه:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرَ خِلٍّ وَصَاحِبٍ وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ المَقَاوِلُ

ومن ذلك قول الخنساء:

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ ذَاكَ مَنْ عَزَّا بَزَّا

١٠. تخفيف لكنّ:

تخفف لكن فتهمل وجوبًا؛ نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] ، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال.

(لا) التي لنفي الجنس

من الحروف التي تعمل عمل (إنّ) وأخواتها، فتنصب الاسم وترفع الخبر حرف (لا) النافية للجنس، وهي التي تفيد نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الذي ينتمي إليه الاسم الواقع بعدها على سبيل التنصيص وليس على سبيل الاحتمال، دون نظر إلى فرد معين من أفراده نحو: (**لا مسلم غشاش، ولا تقي كذاب، ولا إنسان مخلد**) فقد نفى الغش والكذب والتخليد على المسلم والتقي والإنسان.

يقول ابن مالك:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِـ (لا) فِي نَكِـــرَهْ مُفْـــرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَـــرَّرَهْ

- **شروط عمل (لا) النافية للجنس:**

١ـ أن تكون نافية. فإن كانت غير نافية لم تعمل، وشذ إعمال الزائدة في قول الشاعر:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَهَا إِذًا لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

حيث قال الشاعر: (**لا ذُنُوبَ لَهَا**) فإن (**لا**) زائدة، وليست نافية، والأصل أن تأتي كلمة (**ذنوب**) مبتدأً مرفوعًا، ومع ذلك عملت (**لا**) في الاسم، فبنى على الفتح وعمل (**لا**) الزائدة شاذ لا يقاس عليه.

٢ـ أن يكون المنفي الجنس كله، ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل (**ليس**)، نحو: (**لا رجلٌ قائمًا بل رجلانِ**).

٣ـ أن يكون النفي نصًّا؛ أي: استغراق النفي للجنس كله. فإن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، نحو: (**لا رجلٌ قائمًا**) فإنها ليست نصًّا في الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز: (**لا رجلٌ قائمًا بل رجلان**)، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز: (**لا رجلٌ قائمًا بل رجلان**)، وأما (**لا**) هذه فهي لنفي الجنس ليس غير؛ فلا يجوز: (**لا رجلًا قائمًا بل رجلان**).

٤ـ أن لا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها الخافض خفض النكرة؛ نحو: (**جئت بلا زادٍ**)، و (**غضبت من لا شيءٍ**)، وشذ: (**جئت بلا شيءَ**).

٥ـ أن يكون اسمها نكرة متصلًا بها، فإن كان اسمها معرفة، أو منفصلًا عنها أهملت ووجب عند المبرد وابن كيسان تكرارها؛ نحو: (**لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو**) فالاسم هنا معرفة وقولهم: (**قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها**) فقد أوله العلماء بنكرة حيث قالوا: إن الكلام على حذف المضاف، والتقدير: (**ولا مثل أبي حسن لها**)، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن لها، وقولهم أيضا:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ

أي؛ ولا مثل هيثم، وقول الشاعر:

أَرَى الحَاجَاتِ عِندَ أَبِي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ، وَلَا أُمَيَّةَ في البِلادِ

أي؛ ولا مثل أمية، وذهب فريق آخر إلى تقدير العلم قائم مقام وصف

اشتهر به، فيقدر في (**ولا أبا حسن لها**) لا فيصل لها، ويقدر في (**لا أمية**) ولا كريم في البلاد، ويقدر (**لا هيثم**) ولا حسن في السوق.

وأما قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، فالاسم هنا منفصل عنها بحرف الجر، وقد جاء شاذًا قولهم: (**لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ**)، وأوله العلماء بلا ينبغي لك، وقول الشاعر:

أَشَاءُ مَا شِئْتِ، حَتَّىٰ لَا أَزَالُ لِمَا ... لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

حيث قال الشاعر: (**لا أنتِ شائيةٌ**) دخلت (**لا**) النافية على معرفة، وهي الضمير المنفصل المرفوع ولم تكرر. وقد تمسك بهذا الشاهد المبرد وابن كيسان، فزعما أنه لا يلزم تكرار (**لا**) إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها، وهذا عند جمهور النحاة محمول على الضرورة في الشعر فقط.

٦ـ أن يكون خبرها نكرة، نحو: (**لا غلام سفرٍ حاضرٌ**).

فإذا ما فقد شرط من الشروط أهملت (**لا**) وبطل عملها، فلا تعمل فيما بعدها عمل (**إنّ**)، وتكرر في كل موضع فقد الشروط؛ نحو: (**لا القوم قومي ولا الجيران جيراني**) حيث جاء اسمها وخبرها معرفتين، و(**لا علي موجود ولا أخوه**)، و (**جئت بلا زادٍ لا زُوَّادِ**).

● أحوال اسم لا النافية للجنس

لاسم لا النافية للجنس ثلاثة أحوال: يكون اسمها مفردًا أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

يقول ابن مالك:

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أو مُضَارِعَهْ ... وَبَعْـدَ ذَاكَ الخَبَـرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

الحالة الأولى: إذا كان مفردًا غير مضاف ولا شبيهًا بالمضاف، ويدخل فيه المثنى والجمع.

١ـ يبنى على الفتح: إذا كان مفردًا، أو جمع تكسيرٍ؛ نحو: **(لا رجلَ، ولا رجالَ)**.

٢ـ يبنى على الفتح أو على الكسر إذا كان جمعًا بالألف والتاء **(جمع مؤنث سالمًا)**، كقول الشاعر:

إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلِذُّ، وَلَا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ

روي **(لذاتَ)** بالبناء على الفتح أو الكسر، وفي خصائص ابن جني أنه لا يجيز فتحه بصري إلا أبا عثمان.

ـ مذاهب العلماء في اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالمًا:

ذهب العلماء في إعراب اسم **(لا)** إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعة مذاهب:

أ ـ أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

ب ـ أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صححه ابن مالك، ونقله عن قوم وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف.

ج ـ أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام في مغني اللبيب، والرضي في شرح الكافية، وابن مالك في بعض كتبه.

د ـ يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وهو مذهب معظم شراح ألفية ابن مالك.

٣ـ يبنى على الياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا إِلْفَينِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ

فقد جاء اسم لا النافية للجنس مبنيًّا على الياء؛ لأنه مثنى فقال **(إلفينِ)**، ومثله قول جرير بن عطية:

بأيٍّ بلاءٍ يا نُميرُ بنَ عَامرٍ وَأَنْتُم ذُنابَى لا يَدَيْنِ وَلا صَدْرُ

وقول الشاعر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِيـنَ وَلا آ بَاءَ إِلا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

فقد جاء اسم لا النافية للجنس مبنيًا على الياء؛ لأنه جمع مذكر سالمًا فقال **(بنينَ)**.

واختلفوا في علة البناء، فقال بعضهم: تضمن معنى **(من)** بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

حيث قال: **(أَلا مِنْ سَبِيلٍ إلى هندِ)** ظهرت **(من)** فدلّ على أن الاسم إذا لم تذكر قبله **(مِنْ)** فهو متضمن إياها. وذهب سيبويه والجمهور إلى أن علة البناء هي تركيب الاسم مع الحرف **(لا)** وصيرورته كالشيء الواحد، فهو معها كـ **(خمسة عشر)**، ودليل ذلك أنه لو فصل بين لا واسمها، ولو بالخبر زال البناء نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصَّافات: ٤٧] .

الحالة الثانية: المضاف؛ وهو نحو: **(لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ)**، وهو هنا معرب.

الحالة الثالثة: الشبيه بالمضاف؛ ويسمى مطولًا أو ممطولًا، أي ممدودًا، والمراد به: ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعملٍ؛ نحو: **(لا قبيحًا فعلُه محمود، ولا طالعًا جبلًا حاضرٌ، ولا خيرًا من زيد عندنا)**، ففي المثال الأول معمول مرفوع، والثاني معمول منصوب، والثالث معمول مجرور. وحكم المضاف والشبيه به النصب لفظًا، وإما بعطف؛ نحو: **(لا ثلاثةً وثلاثين عندنا)**.

ـ وجه الشبه بين (إن) و (لا) التي لنفي الجنس:

إن **(لا)** النافية للجنس أشبهت **(إن)** في أربعة أمور:

١ـ أنّ كلًّا منهما يختص بالدخول على الجملة الاسمية.

٢ـ أنّ كلًّا منهما للتأكيد، فـ (لا) لتأكيد النفي، و(إن) لتأكيد الإثبات.

٣ـ أنّ كلًّا منهما له صدر الكلام فلا يقع حشوًا.

٤ـ أن (لا) نقيضة (إن)، والشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله، فقد حملوا (رضي) على (سخط) الذي هو ضده في المعنى، فعدّوه بـ(على) مع أن أصله أن يتعدى بـ (عن) كما في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ومن الحمل قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

ـ وجه الاختلاف بين (إن) و (لا) التي لنفي الجنس:

١ـ اسم (إن) يكون مذكورًا ويكون محذوفًا، بخلاف اسم (لا) فإنه يتعين أن يكون مذكورًا.

٢ـ اسم (إن) يكون معرفةً ويكون نكرةً، بخلاف اسم (لا) فإنه يتعين أن يكون نكرةً.

٣ـ خبر (إن) يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جارًّا ومجرورًا، بخلاف خبر (لا) فإنه يتعين أن يكون متأخرًا عن الاسم ولو كان جارًّا ومجرورًا.

١ـ اسم (إن) ينون إن كان معربًا منصرفًا، بخلاف اسم (لا) فإنه لا ينون.

ـ أوجه الاسم عند تكرار (لا)

يقول ابن مالك:

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ (لا ... حَوْلَ وَلا قُوَّةَ) والثَّانِ اجْعَلا

مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا

لك في (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه:

١ـ فتحهُما: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، وهو الأصل؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وهنا (لا)

نافية للجنس، واسمها مبني على الفتح.

ومن شواهد ذلك قول الراجز:

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا

٢ـ رفعُهُمَا: (**لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله**)، إما بالابتداء فتكون (**لا**) لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ، أو على إعمال (**لا**) عمل (**ليس**)، كالآية في قراءة الباقين: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤] ، وقول الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

حيث قال الشاعر: (**لا ناقةٌ**)، و(**ولا جملٌ**)، فرفع الأول:

أـ إما لأنها مبتدأ و (**لا**) مهملة لا عمل لها.

ب ـ وإما لأنها اسم (**لا**) التي عملت عمل (**ليس**).

ورفع **الثاني**: (**جملٌ**) وتوجيهها إما أن:

أ ـ (**لا**) الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الأولى.

ب ـ (**لا**) الثانية نافية مهملة، والاسم بعدها مبتدأ خبره محذوف.

ج ـ (**لا**) الثانية عاملة عمل (**ليس**)، والاسم بعدها اسمها، وخبرها محذوف. والجملة معطوفة.

ونظيره قول الشاعر:

أُظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمُضِلَّةٍ مِنَ الأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَيَّ وَلا أَهْلُ

ومثله قول المتنبي:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ وَلا وَطَنُ وَلا نَدِيمٌ وَلا كَأْسٌ وَلا سَكَنُ؟

٣ـ فتح الأول ورفع الثاني، (**لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله**)، كقول الشاعر:

هذا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

حيث قال الشاعر: (**ولا أبُ**) جاء الاسم مرفوعًا، ورفعه له ثلاثة أوجه:

أ - أن يكون معطوفًا على محل (**لا**) مع اسمها، فإنها في موضع رفع بالابتداء.

ب - (**لا**) الثانية تعمل عمل (**ليس**)، و(**أب**) اسمها وخبرها محذوف.

ج - (**لا**) غير عاملة بل هي زائدة، ويكون (**أب**) مبتدأ، وخبره محذوف.

وقول جرير:

بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لا يَدَيْنِ ولا صَدْرُ

حيث قال الشاعر: (**لا يَدَيْنِ ولا صَدْرُ**) جاءت (**لا**) مكررة، وجاء الاسم الأول مفتوحًا، والاسم الثاني مرفوعًا؛ **الأول**: اسم لا النافية للجنس، وفتحت الياء لأنه مثنى، **والثاني**: رفع لأوجه ثلاثة كما في البيت السابق.

ونظيره قول المتنبي:

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلا مَالُ فلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لمْ يُسْعِدِ الحَالُ

٤- رفع الأول وفتح الثاني، (**لا حولُ ولا قوةَ إلا باللّه**)، كقول الشاعر:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حِينٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ

حيث قال: (**فلا لغوٌ ولا تأْثِيمَ**) أهمل (**لا**)، أو أعملها عمل (**ليس**)، والثانية نافية للجنس تعمل عمل (**إن**).

ومثله قول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

٥- فتح الأول ونصب الثاني، (**لا حولَ ولا قوةً إلا باللّه**)، كقول الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقعِ

حيث قال: (**لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً**) نصب (**خلةً**) على تقدير (**لا**) زائدة

للتأكيد، و(خلة) معطوفة بالواو على محل اسم (لا)، وهو نسب، وهذا رأي الجمهور.

وهذا الوجه هو أضعف الوجوه حتى خصَّه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى.

هذا من ناحية التكرار، أما إذا لم تكرر، فإن عطفت ولم تكرر (لا) وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع كقول الشاعر:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْل مَرْوانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

حيث قال الشاعر: (**فلا أبَ وابنًا**) عطف على اسم (لا) النافية للجنس، ولم يكرر(لا)، وجاء بالمعطوف منصوبًا؛ لأنه معطوف على محل اسم (لا)، ويجوز و (ابنٌ)، وأما حكاية الأخفش: (**لا رجلَ وامرأةَ**) بالفتح فيهما جميعا فشاذ.

- **أحوال تابع اسم (لا) النافية للجنس**

لاسم (لا) مع تابعها عدة أحوال سواء كان التابع نعتًا أو عطفًا أو توكيدًا أو بدلًا.

١ـ النعت:

يقول ابن مالك:

وَمُفْـرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِـيٍّ يَـلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَـعْ تَعْدِلِ

إذا كان النعت مفردًا، وكان المنعوت مفردًا، ولم يفصل بينهما فاصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه: (**الفتح، والنصب، والرفع**) أي؛ إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل؛ أي بصفة مفردة جاز الآتي:

١ـ الفتح على أنه ركب معها قبل مجيء (لا) تركيب (**خمسةَ عشرَ**).

٢ـ النصب مراعاة لمحل النكرة الذي هو اسم (لا)؛ نحو: (**لا رجلَ ظريفًا**).

٣ـ الرفع مراعاة لمحلها مع (لا) واسمها؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه. نحو: (**لا رجلَ ظريفٌ فيها**)، يجوز في ظريف (**ظريفَ، و ظريفٌ**) ومنه: (**ألا**

ماءَ ماءً باردًا) لأنه يوصف بالاسم إذا وصف، والقول بأنه توكيد خطأ.

يقول ابن مالك:

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ المُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَانصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

أما إذا فقد الإفراد، كأن يكون شبيهًا بالمضاف؛ نحو: **(لا رجل قبيحًا فعلُه عندنا)**، أو مضافا؛ نحو: **(لا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا)**، أو فقد الاتصال أي؛ يفصل بين النعت ومنعوته بالجار أو بالظرف؛ نحو: **(لا رجلَ في الدار ظريفٌ)**، أو **(لا ماءَ عندنا ماءً باردًا)**. ففي هذه الحالة يمتنع الفتح، ويجوز الرفع والنصب؛ لأنه مع الفصل لا يمكن التركيب، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد. ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد، ولا بين أن يكون يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل؛ وذلك نحو: **(لا رجلَ صاحبَ برٍّ فيها، ولا غلامَ رجلٍ فيها صاحبَ برٍّ)**.

٢ـ العطف:

يقول ابن مالك:

والعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُمَا لهُ بِمَا لِلنَّعتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

إذا عطف على اسم **(لا)** النافية للجنس وكان المعطوف معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع، على كل حال، نحو:**(لا رجلَ ولا زيدٌ فيها، ولا رجلَ وزيدٌ فيها)**، أما إذا عطف على اسم **(لا)** وكان المعطوف نكرة مفردة، وتكررت **(لا)** يجوز في المعطوف عليه ثلاثة أوجه: **(الرفع، والنصب، والبناء على الفتح)**، نحو: **(لا رجلَ ولا امرأةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ)**. أما إذا لم تتكرر **(لا)** يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، فيجوز فيه: **(الرفع والنصب)**، ولا يجوز فيه البناء على الفتح؛ فتقول: **(لا رجلَ وامرأةٌ، وامرأةً)**، ولا يجوز: **(وامرأةَ)**، وحكى الأخفش: **(لا رجلَ وامرأةَ)** بالبناء على

الفتـــح على تقدير تكرار (لا) فكأنـــه قال: (**لا رجلَ ولا امرأةَ**)، ثم حذفت (لا).

ومن شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

حيث قال الشاعر: (**فَلَا أبَ وابنًا**) عطف على اسم (**لا**) النافية للجنس، ولم يكرر(**لا**)، وجاء بالمعطوف منصوبًا؛ لأنه معطوف على اسم (**لا**)، ويجوز(**وابنٌ**)، وأما حكاية الأخفش: (**لا رجلَ وامرأةَ**) بالفتح فيهما جميعًا فشاذ؛ ووجه شذوذ هذا أن فيه حذف الحرف وبقاء عمله، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف، وأن عمل (**لا**) مرة يكون بالحمل على (**إن**) وأخرى بالحمل على (**ليس**) فلا هو فرع ولا أصل، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفًا، ومن شأن العامل الضعيف ألا يعمل إلا وهو مذكور، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن ينوب شيء منابه ضعيفًا، وكان حذف (**أنْ**) الناصبة وبقاء عملها من غير أن ينوب عنها شيء ضعيفًا أيضًا، وكان حذف الجازم وبقاء عمله من غير أن ينوب عنه شيء ضعيفًا أيضًا.

وإذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، سواء تكررت (**لا**)؛ نحو: (**لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ**)، أو لم تتكرر، نحو: (**لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ**).

٣ـ البدل:

إذا أبدل من اسم (**لا**) النافية للجنس فإما أن يكون البدل نكرة كاسم (**لا**)، وإما أن يكون معرفة؛ فإن كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب فتقول: (**لا أحدَ رجلًا وامرأةً فيها، ولا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها**)، وإن كان البدل معرفة لم

يجز فيه إلا الرفع، فتقول: (**لا أحدَ زيدٌ وعمرٌو فيها**).

٤ـ التوكيد:

لا يؤكد اسم (**لا**) النافية للجنس توكيدًا معنويًا، لأن ألفاظه معارف، واسم (**لا**) نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيدًا معنويًا عند المحققين من النحاة.

- **دخول همزة الاستفهام على اسم (لا) النافية للجنس**

يقول ابن مالك:

وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت همزة الاستفهام على (**لا**) لم يتغير الحكم، أو أي أحكام تخص (**لا**) ولكن تكون لها عدة معان.

ـ معاني ألا:

١ـ الاستفهام والنفي، حيث يكون الحرفان باقيين على معنيهما، وهو قليل، كقول الشاعر:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إذا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

حيث قال الشاعر: (**ألا اصطبار**) عملت لا كما كانت تعمل قبل دخول همزة الاستفهام عليها، فيكون معنى الحرفين الاستفهام والنفي.

وقد توهم الشلوبين أنه غير واقع.

٢ـ التوبيخ وهو الغالب كقول الشاعر:

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

حيث قال الشاعر (**ألا ارعواء**) أبقى للا النافية للجنس عملها بعد دخول همزة الاستفهام عليها على الرغم أنه قصد بالحرفين التوبيخ.

ولم يرتضِ الدماميني أن الحرفين (**الهمزة، ولا**) يدلان معا على الإنكار التوبيخي، وذكر أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها، و (**لا**) بعد

الهمزة دالة على النفي، فيكون كل حرف منهما دالا على ما اختص به، أي أن معنى (**ألا ارعواء**) التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الميل إلى دواعي الصبا.

٣ـ التمني، وهو كثير، كقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ   فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ

حيث قال (**ألا عمر**) جاءت هنا (**ألا**) دالة على التمني، واستدل به المازني والمبرد على جواز ذكر خبر (**لا**)، وجواز مراعاة محلها مع اسمها، فيعطف بالرفع على ما بعدها.

وعند سيبويه والخليل أن (**ألا**) هذه:

أ ـ بمنزلة (**أتمني**) فلا خبر لها.

ب ـ وبمنزلة (**ليت**) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت.

وخالفهما المازني والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يتعين كون (**مستطاعٌ**) خبرًا، أو صفةً، و(**رجوعه**) فاعلًا؛ بل يجوز كون (**مستطاع**) خبرًا مقدمًا، و (**رجوعه**) مبتدأ مؤخرا، والجملة صفة ثانية.

٤ـ التنبيه والاستفتاح، فتدخل على الجملتين (**الاسمية والفعلية**) نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يُونس:٦٢] وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [هود: ٨].

٥ـ عرضيَّةٌ وتحضيضية فتختصان بالجملة الفعلية، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢] و﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ﴾ [التوبة: ١٣].

● **حذف خبر (لا) النافية للجنس**

يقول ابن مالك:

وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ ... إِذَا المُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

شاع في هذا الباب إسقاط الخبر، وذلك مع (**شك، وضير، ومحالة، وبد، وفوت**)، ولكن يجب ذكر الخبر إذا جهل، نحو: (**لا أحدَ أغيرُ من الله** ﷻ)، وقول الشاعر:

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُها ... وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

حيث قال: (**ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ**)، ذكر خبر (**لا**)، وهو قوله: (**مصبوحُ**) لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال (**ولا كريم من الولدان**) لفهم منه المراد ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف ـ عند عدم قيام قرينة ـ هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

وإذا علم الخبر،وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه اختصارًا عند الحجازيين، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٥١﴾ [سَبَإ: ٥١] ، و﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۝٥٠﴾ [الشُّعَرَاء: ٥٠] ، ومثاله أن يقال: (**هل من رجل قائم؟ فتقول: (لا رجلَ)** وتحذف الخبر ـ وهو قائم ـ وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو أن يقال: (**هل عندك رجل؟**) أو هل في الدار رجل؟ فتقول: (**لا رجلَ**).

المبحث السادس

ظن وأخواتها

من نواسخ الابتداء: هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، وأفعال هذا الباب نوعان: (**أفعال القلوب، وأفعال التصيير أو التحويل**).

يقول ابن مالك:

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابتِدَا أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا
ظَنَّ، حَسِبْتُ، وزَعَمْتُ، مَعَ عَدّْ حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ، اللَّذْ كـ (اعْتَقَدْ)
وَهَبْ، تَعَلَّمْ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

- **أصل مفعولي ظنَّ وأخواتها:**

ذهب جمهور النحاة إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر، وذهب السهيلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول: (**ظننتُ زيدًا عمرًا**) من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك، وأنت لو قلت: (**زيدٌ عمرٌو**) على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه، فلزم ألا يكون أصل المفعولين مبتدأ وخبر ا، وجواب هذا الكلام أنَّا لا نسلِّم حين نقول: (**ظننتُ زيدًا عمرًا**) أنَّا لا نريد معنى التشبيه، بل معنى التشبيه هو الذي نريده، بدليل أنا لو قلنا: (**ظننتُ عمرًا زيدًا**) فظهر أنه خلافه، كان كلامًا صحيحًا لا غبار عليه.

- **إعراب الاسمين المنصوبين بعد ظن وأخواتها:**

ذهب جمهور النحويين إلى أن الأول منهما يعرب مفعولًا به أول، والثاني منهما يعرب مفعولًا به ثان، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول مفعول،

والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة؛ نحو: (**ظننتُ زيدًا يؤدي واجبه**)، ويجيء ظرفًا؛ نحو: (**ظننتُ زيدًا عندك**)، ويجيء جارًّا ومجرورًا؛ نحو: (**ظننتُ زيدًا على خلق حسن**)، وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه، والذي يقطع بالرد على الفراء أن المنصوب الثاني يجيء معرفة؛ نحو: (**ظننتُ زيدًا أخاك**)، ويجيء ضميرًا؛ نحو: (**زيدًا ظننتكه**)، ويجيء جامدًا؛ نحو: (**ظننتُ زيدًا أسدًا**)، ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع، ثم هو في جميع أحواله ما لا يستغنى الكلام عنه؛ لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه، والحال لا يكون كذلك.

١ـ أفعال القلوب

إنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل (**فعل**) قلبي ينصب المفعولين؛ بل القلبي ثلاثة أقسام:

١ـ ما لا يتعدي بنفسه، نحو: فَكَّرَ، وتَفَكَّرَ.

٢ـ وما يتعدي لواحد، نحو: عَرَفَ، وفَهِمَ.

٣ـ وما يتعدي لاثنين، وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام:

أحدهما: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهو أربعة: (**وَجَد، وأَلْفى، وتعلَّمَ (بمعنى: اعْلم)**، ودَرَى)، قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمّل: ٢٠] ، و ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ۝٦٩﴾ [الصّافات: ٦٩] ، و(**تعلَّم**) ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة، نحو قول الشاعر:

تعلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

حيث جاءت (**تعلَّمْ**) بمعنى اعلم، ونصبت مفعولين، والأكثر تعدي (**تعلَّم**) بـ (**أن**) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... وَإِلَّا تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ

حيث قال: (تعلَّم أنَّ للصيدِ غرَّةً)، جاءت تعلّم بمعنى اعلم، وتعدت إلى مفعولين بواسطة أن المؤكدة المفتوحة وصلتها.

وقول النابغة الذبياني:

تَعَلَّم أَنَّهُ لا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ، الثُّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المري:

تَعَلَّمْ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ !ـ أَنِّي فاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وقول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكِلَابِ

وقول الشاعر:

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ

وقول الأعرابي:

تَعَلَّمْ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ ـ وَإِنْ ضَحِكُوا إِلَيْكَ ـ مِنَ الأَعَادِي

وأما (درى) فنحو قول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

حيث قال: (دريتَ الوفِيَّ العهد) جاء بالفعل (درى) وعدّاه إلى فعلين هما (التاء) التي هي نائب عن الفاعل، و (الوفي) المفعول الثاني. والأكثر في هذا الفعل أن يتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه؛ نحو: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦] .

الثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا، وهو خمسة: (**جَعَل، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ**)، وهناك قيد لـ (**جعل**) أن تكون بمعنى (**اعتقد**) احترازًا من (**جعل**) التي بمعنى (**صيّر**) فإنها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب؛ نحو

قوله - تعالىٰ -: ﴿وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف:١٩] ، و(حجا)؛ نحو قول الشاعر:

قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

حيث تعدى الفعل (**حجا**) إلى مفعولين (**أبا عمرو، وأخا ثقة**).

و(**عدَّ**)؛ نحو قول الشاعر:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدمِ

قوله: (**فلا تَعْدُدِ المولى شريكَكَ**) تعدى الفعل (**عدّ**) إلى مفعولين هما: (**المولى، وشريكك**). ومثل هذا البيت قول أبي داود جارية بن الحجاج:

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا، وَلَكِنْ ... فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

وقول جرير بن عطية الخطفي:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

وأما (**هب**) فنحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

قوله: (**فهبني امرأً هالكًا**) تعدى الفعل (**هبْ**) إلى مفعولين هما:(**ياء المتكلم، وامرأً**). و(**هب**) بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف؛ فلا يجئ منها ماضٍ ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفًا تام التصرف، قال - تعالىٰ -: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤] و ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩] ، و﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣] . وأن الغالب على (**هب**) أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، وقد يدخل على (**أن**) المؤكدة ومعموليها، فزعم ابن سيدة والجرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحنًا؛ لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روى من حديث عمر: (**هب أن أبانا كان حمارًا**)، وهو - مع فصاحته - قليل.

وأما (زعم)؛ نحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرِبْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

وقول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

قوله: (زَعَمَتْنِي شَيْخًا) تعدى الفعل (زعم) إلى مفعولين هما: (ياء المتكلم، وشيخًا)، والأكثر في زعم أنه يتعدى بـ (أنْ، وأنَّ)، وهذا ـ عند الجمهور ـ هــو الكثيــر الغالب في تعدية هذا الفعل، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧] ، ونظيره قول امرئ القيس:

أَلَا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَومَ أَنَّنِي كَبِرْتُ وَأَلَّا يُحْسِنُ اللَّهْوَ أَمْثَالِي

وقول كثيِّر عزّة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ؟

وقول جميل بثينة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي سَأُرْضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذَنْ يَا بُثْنَ زَادَ رَفِيقِي

وقول عبيد الله بن عتبة:

فَذُقْ هَجْرَهَا؛ قَدْ كُنتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ، أَلَا يَا رُبَّـما كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وهذا الاستعمال ـ مع كثرته ـ ليس لازمًا، بل قد تعدى (زعم) إلى المفعولين بغير توسط (أن) بينهما؛ فمن ذلك قوله (زَعَمَتْنِي شَيْخًا)، وزعم الأزهري أن (زعم) لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط (أن)، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليه، وهو محجوج بما ورد من

الشعر، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

الثالث: ما يَرِدُ بالوجهين (**الرجحان واليقين**)، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: (**رَأى، وَعَلِمَ**)، كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧]، أي: يظنونه وقول الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

ومثال (**علم**) قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩] ، و ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] . وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ؛ فَانبَعثْ ... إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ

الرابع: ما يَرِدُ بالوجهين (**الرجحان واليقين**)، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: (**ظَنَّ، وحَسِبَ، وخَالَ**)، كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، و﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢] ، وقول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ ـ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ ـ صَالِيًا ... فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدا

قوله: (**ظَنَنْتُكَ صَالِيًا**)؛ جاءت (**ظن**) بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين هما: (**الكاف، وصاليًا**).

وقول الشاعر:

وكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا

قوله: (**حَسِبْنَا كُلَّ بيضاءَ شَحْمَةً**)؛ جاءت (**حسب**) بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين هما: (**كلَّ، و شحمةً**).

وقول الشاعر لبيد بن ربيعة العامري:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

قوله: (حَسِبْتُ التقى خيرَ)؛ جاءت (حسب) بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين هما: (التقى، وخيرَ).

وقول الشاعر:

إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذا هَوَىً يَسُومُكَ مَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

قوله: (إخالك ذا هوى)؛ جاءت (خال) بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين هما: (الكافَ، وذا هوىً).

وقول الآخر:

مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الْأَلَمِ

قوله: (خلتني ضمنًا)؛ جاءت (خال) بمعنى الرجحان، ونصبت مفعولين هما: (الياء، وضمنًا).

- **خروج الأفعال القلبية عن معانيها**

يقول ابن مالك:

لِعِلْمِ عِرفانٍ وظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مفعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

إن هذه الأفعال تخرج عن معنى القلبية وتأتي بمعانٍ أخرى؛ نحو:

١- مجيء: (علم بمعنى عَرفَ)، قد زعم الرضي أن معنى (علم) ومعنى (عرف) واحد، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدي فعلم تتعدى لاثنين، وعرف تتعدى لواحد، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد، وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي - أي وهذا الحكم اللفظي هنا هو التعدي لاثنين بالنظر إلى علم، وإلى واحد بالنظر إلى عرف - وهذا الكلام عارٍ من الصحة وجارٍ على مذهب ضعيف، والصواب أن العرب يستعملون كلمة (علم) عندما يتعلق الكلام بعلم المركبات،

ويستعملون كلمة (**عرف**) عندما يتعلق الكلام بالبسائط، ومن جهة الصناعة اللفظية يستعملون علم متعديًا إلى اثنين، ويستعملون عرف متعديًا لواحد، فعلم أن بين المعنى واللفظ تطابقًا، فإن جاء من كلامهم تعدي (**علم**) إلى واحد أحيانًا فقد خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوه في موطن كان من حقه أن يستعمل فيه عرف، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل وهو عرف، والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته.

و(**ظن بمعنى اتُّهم**)، و(**رأى بمعنى الرأي؛ أي المذهب**)، و(**حجا بمعنى قصد**)، وهنا تتعدى إلى مفعول واحد؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] ، و﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ في قراءة، وأما من قرأ بالضاد، وهي قراءة حفص عن عاصم، فمعناه: (**ما هو بخيل**)، وتقول: (**رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَه**)، وأن العيني قد صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن (**حجا، يحجو**) ينصب مفعولين إلا ابن مالك، وأن (**حجا**) تأتي بمعنى (**غلب في المحاجاة**)، وهي: أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمي الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي (**حجا**) بمعنى (**قصد**) نحو: (**حجوتُ بيتَ الله**)؛ أي: قصدتُ بيت الله، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ   وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

وتأتي (**حجا**) بمعنى: (**أقام**)؛ نحو: (**حجا النبي محمد بمكة**)، ومنه قول عمارة بن أيمن:

حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالفَالِقِ

وتأتي بمعنى (**وقف**)؛ نحو قول العجاج:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا   عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفَرْزَجَا

وتأتي بمعنى (**ردّ**)؛ نحو: (**حجوت السائل**)؛ أي: رددتهُ، وبمعنى (**ساق**)؛ نحو: (**حجوت الإبل**)؛ أي: (**سقتها، كما تأتي بمعنى: (كتم، وحفظ)** كأن

تقول: (حجوتُ الحديث)، تريد حفظته أو كتمته، والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو(قصد، وكتم، وحفظ، ردّ، وساق) تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء.

٢ـ وتأتي (وجد بمعنى حَزِنَ أو حقد) فلا يتعديان؛ نحو: (وجد محمد وجدًا شديدا).

٣ـ ألحق العلماء (رأي) الحُلُمِيَّة بـ (رأى) العِلْمِيَّة في التعدي لاثنين، كما تتعدى إليها (علم) ولذا قال: (ولرأى الرؤيا انم)؛ أي انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لـ (علم) المتعدية لاثنين، ومثل استعمال رأى الحلمية قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يُوسُف: ٣٦] ؛ فالياء مفعول أول، وجملة (أعصر خمرًا) في موضع المفعول الثاني، وكذلك قول الشاعر:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالَا

قوله: (أراهم رفقتي) حيث جاءت (أرى) تنصب مفعولين: أحدهما الضمير المتصل، والثاني قوله: (رفقتي)، و (رأى) هنا بمعنى (حلم) من الرؤيا، وعملت مثل (علم) لتشابههما في المعنى.

ومصدر (رأى) الحُلمية الرؤيا نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يُوسُف: ١٠٠] ، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحُلمية؛ بل مصدرًا للبصرية؛ خلافًا للحريري وابن مالك، بدليل قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [الإسرَاء: ٦٠] ، قال ابن عباس: (هي رؤيا العين).

٢ـ افعال التصيير أو التحويل

أفعال التصيير هي: (جَعَلَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، واتَّخَذَ، وتَخِذَ، صَيَّرَ، ووَهَبَ)، وهذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين كأفعال القلوب؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] و﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩] ونحو قول الشاعر:

رمَى الحِدْثَـــانِ نِسْوَةَ آلَ حَرْبٍ بِمِقْدارٍ سَمدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴿٩٩﴾﴾ [الكهف: ٩٩] ، ونحو قول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ واسْتَغْنَى عنِ المَسْحِ شَارِبُهْ

و ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النّساء: ١٢٥] ، وقول الشاعر أبو جندب بن مرة الهذلي:

تَخَذْتُ غَرازَ إثرهُمْ دَلِيلا وفَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

قوله: **(تخذت غرارا إثرهم دليلا)** حيث جاء بـ **(تخذت)** وهو من أفعال التصيير، ونصب مفعولين: **أحدهما: (غرارا)**، **وثانيهما: (دليلا)**.

وقول رؤبة بن العجاج:

وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرٌ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

قوله: **(فصيروا مثل)** حيث استعمل فيه (صير) بمعنى حول من حالة إلى، ونصب مفعولين: **أولهما:** واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل، وثانيهما **(مثل)**.

وقالوا: **(وهبني الله فداك)**، وهو ملازم للمضيّ.

- **أحكام ظن وأخواتها**

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

❑ **الإعمال:**

وهو الأصل، وهو واقع في الجميع، وقد تحدثنا عنه في الصفحات السابقة.

❑ **التعليق:**

وهو إبطال عمل العامل لفظا، لا معنى، أي أننا نأتي بالمفعولين على حالهما

الأصلي قبل دخول الفعل عليهما، فنقول: (**علمتُ أزيدٌ مسافرٌ أم عمرو**) فـ (**زيد مسافر**) أصلها جملة من مبتدأ وخبر وهما مرفوعان، وبعدما دخلت عليهما (**علم**) جيء بهما مرفوعين أيضا من دونما تغيير، وليس لـ (**علم**) أي عمل مع هذه الجملة، ولكن هذه الجملة في محل نصب؛ لأنها ـ من حيث المعنى ـ معمول للفعل المتقدم عليها، وهو يطلب منصوبا، والدليل على ذلك أننا لو عطفنا على هذه الجملة جيء بالمعطوف منصوبا، فنقول: (**علمتُ لزيدٌ مسافرٌ وعمرًا مقيمًا**)؛ لأن العطف يكون تبعًا للمحل والمعنى كما يكون تبعًا للفظ.

● **السرّ في التعليق:**

إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن العمل أن لها صدر الكلام، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإذا قلت: (**علمتُ لزيدٌ مسافرٌ**) وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام، وكذلك كل الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سببًا في تعليق العامل.

❑ **الإلغاء:**

وهو إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعًا؛ أي أننا نأتي بالمفعولين على حالهما الأصلي قبل دخول الفعل الملغى، ولا نقدِّر هذا العامل أن له تسلطًا على محل المفعولين، فنقول: (**زيدٌ ظننتُ قائمٌ**)، أو: (**زيدٌ قائمٌ ظننتُ**)، فـ (**زيد**) في المثالين مبتدأ، و (**قائم**) خبر، وهما مرفوعان كما كانا قبل دخول الفعل عليهما، و(**ظننت**) جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معترضة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضا؛ لأنها جملة ابتدائية، ولا عمل لـ (**ظن**) في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر، ولا في محل المبتدأ والخبر؛ لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملتهما في محل نصب مفعولًا

به، ولو عطفنا على هذه الجملة لقلنا: (**زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وعمرو مكابرٌ**)، لابد من الرفع؛ لأنه لا محل للجملة المعطوف عليها؛ لأنها لا محل لها من الإعراب.

- **السرّ في الإلغاء:**

إن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية؛ لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها، ولكنها ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، فلهذا جاز إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها، فلو نظرنا إلى: (**ضرب زيدٌ عمرًا**)، و (**عمرًا ضرب زيدٌ**) (**ضرب عمرًا زيدٌ**) نجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باقٍ، وليس لنا أن نلغي هذا العمل فنمنعه من نصبه مفعوله، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو أخرته أو توسط، وقد كان هذا ممكنًا أن يلتزم مع القلوب من حيث كونها أفعالًا متعدية، ومن حيث كون هذا شأن الأفعال المتعدية، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفًا يقعد بها عن بقية الأفعال، فعاملنها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام، ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا إعمالها خلافًا للكوفيين في هذه الجزئية، وإذا تغير الوضع الطبيعي فتأخر الفعل عن المفعولين جميعًا أو توسط بينهما لم يلتزموا الإعمال، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعًا.

- **صور الإلغاء:**

١ـ أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين؛ وذلك نحو قول منازل بن ربيعة المنقري:

أَبَا الْأُرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

قال: (وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ) جاءت (خال) متوسطة بين المبتدأ (اللؤم) وبين الخبر (الأراجيز)؛ لذلك ألغي عملها، ولولا توسطها بينهما لنصبت المبتدأ والخبر.

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا

روي هذا البيت برفع كلمة (ربعُ) ونصبها (ربعَ):

أما رواية الرفع فتخريجها على أنَّ (شجا) فعل ماض، و(الكاف) ضمير المخاطب مفعول به، و(ربع) فاعل شجا، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية أي أن الكلام مبتدأ بها، و(أظن): فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضًا؛ لأنها معترضة بين الفعل وفاعله.

وأما رواية النصب فتخريجها على أن (شجاك) فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) يعود على ربع، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ تقدم على العامل وعلى المفعول الأول، وأظن: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، وربع: مفعول أول لـ (ظن)، وأصل الكلام: أظن ربع الظاعنين شجاك، وهذا البيت بروايتيه يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز.

٢ـ أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ومن شواهد ذلك قول أبو أسيدة الدبيري:

هُمَا سَيِّدَانَا، يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

قوله: (هما سيِّدَانَا، يزْعُمَانِ) جاءت (يزعم) متأخرة عن مفعوليها، فألغي عملها لفظًا ومحلًا، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر (هما سيدان).

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

آتٍ الْمَوْتُ تَعْلَمُون فَلَا يُرْ هِبْكُمْ مِن لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

٣- وقد ذكر بعض النحاة صورة ثالثة وهي أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعًا، ولكن لا يبتدأ به الكلام، بل يقع قبله شيء من الكلام؛ نحو قولك: **(متى ظننت زيدًا قائمًا)**، ومنه قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

- هل يجري الإلغاء في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب؟

وقد أجمع النحاة بصريون وكوفيون على أن الإلغاء لا يجري في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب، وأن إلغاء العامل المتأخر أقوى من إعماله، وذلك نحو قولك: **(عمرٌو مسافرٌ ظنّي)** فلا يجوز الإعمال هنا؛ لأن المصدر لا يعمل متأخرًا، وقولنا: **(لزيدٌ مسافرٌ ظننت)** لا يجوز الإعمال هنا أيضًا؛ لأن المعمول تقدم واقترنت به أداة تستوجب التصدير، ويعمل العامل المتأخر إذا كان منفيًّا، فهنا يمتنع الإلغاء؛ نحو قولنا: **(زيدًا قائمًا لم أظن؛ فلا يجوز هنا أن تقول: (زيد قائم لم أظن)**؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت، وإعمال العامل المتوسط أقوى من إلغائه، وقيل: هما في المتوسط بين المفعولين سواء، فإذا توسطت، فقيل: الإعمال والإلغاء سِيَّانِ، وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: **(ظننت زيدٌ قائمٌ)** بل يجب الإعمال، فتقول: **(ظننت زيدًا قائمًا)** فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أُوِّل على إضمار ضمير الشأن وذلك كقول أحد الفزاريين:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

قوله: **(مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ)** فإن **(وجدت)** ألغي عملها مع تقدمها؛ لأن **(ملاك، والأدب)** جاءتا مرفوعتين، والأصل أن يأتيا مفعولين لـ **(وجدت)**، واختلف العلماء في رفع المبتدأ والخبر بعد **(وجد)** وهي من أفعال القلوب.

وبقول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

قوله: (**وما إِخَالُ لَدَيْنَا منكِ تَنْوِيلُ**) الظاهر أنه ألغى عمل (**إخال**) مع كونه متقدمًا، وهذا جائز عند نحاة الكوفة، حيث قالوا: هو على الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال، فهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها.

أما علماء البصرة فقد خرجوا الشاهدين قائلين:

١ـ إنه من باب التعليق، وأن لام الابتداء مقدرة بين إخال وما بعدها، والأصل (**لملاكُ**) و (**للدينا**) ثم حذفت، وبقي التعليق، وجملة المبتدأ والخبر سدت مسد الخبر.

٢ـ إنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطًا؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوّسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضًا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بـ (**أني**)، وبـ (**ما النافية**)، ونظيره: (**متى ظننتَ زيدًا قائمًا**).

٣ـ إنه من باب الإعمال؛ أي أنه عامل لا ملغى على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل (**إخاله، ووجدته**) كما حذف في قولهم: (**إن بك زيدٌ مأخوذٌ**)، والثاني جملة (**منك تنويل**)، و(**لملاك الشيمة الأدب**).

● **صور التعليق**

وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له صدر الكلام؛ أي مجيء المعلقات التالية ذكرها منعت من عمل العامل، وهو الفعل القلبي من نصب مفعولين له.... وبقي المبتدأ والخبر مرفوعين، أو الجملة التي تأتي بعدها في محل نصب، والمعلقات هي:

يقول ابن مالك:

وجَوِّزَ الْإِلغَاءَ لَا فِي الِابْتِـدَا وَانْـوِ ضَمِيرَ الشَّـأْنِ، أَوْ لَامَ ابْتِدَا

فِي مُـــوهِمٍ إِلْغَاءَ مَـــا تَقَدَّمَا وَالْتُزِمَ التَّعْلِيـقُ قَبْـــلَ نَفْيِ مَا
وَ (إِنْ) وَ (لاَ) لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَالِاسْتِفْهَـــامُ ذَا لَـهُ انْحَتَمْ

١- لام الابتداء: نحو: (**علمتُ لزيدٌ منطلقٌ**)، فيجوز أن تعطف فتقول: (**وعمرًا قائمًا**)، ومن هذا القبيل قوله - تعالىٰ -: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

٢- لام القسم: نحو قولنا: (**علمت ليقومنَّ زيد**)، أي: (**علمتُ والله ليقومن زيد**)، ولم يعدها أحد من النحاة، وقد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم منهم الأعلم الشنتمري، وتبعه ابن مالك، وابنه بدر الدين، وابن هشام الأنصاري، ومثلوا لذلك بقوله - تعالىٰ -: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة:١٠٢] وبقول لبيد بن ربيعة العامري:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

قوله: (**ولقدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ**) حيث جاءت (**علمت**) قبل لام جواب القسم، وعندما جاءت هكذا علقت عن العمل، ولولا وقوعها هكذا لنصبت مفعولين: (**منيتي، و آتية**)، ولكن مع وجود اللام منع من وجود النصب في اللفظ، وجعله موجودًا في المحل، ومثله قول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمْ

وقد ذهب سيبويه وتبعه الرضي وجمهرة النحاة، إلى أن (**علم**) في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده؛ فلا تقتضي معمولًا، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال.

٣- ما النافية: نحو: (**علمتُ ما زيدٌ قائمٌ**)، ومنه قوله - تعالىٰ -: ﴿ثُمَّ نُكِسُوا

عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الأنبياء: ٦٥] .

٤ـ لا النافية: في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر؛ نحو: (**علمتُ واللّه: لا زيد في الدار ولا عمرو**).

٥ـ إنْ النافية: في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، نحو: (**علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ**).

٦ـ لعــــل: كقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾ [الأنبياء: ١١١] .

٧ـ لو الشرطية، كقول حاتم الطائي:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا ... أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

٨ـ الاستفهام: وله صورتان:

أ ـ أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، كقولك: (**علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو**) ومن ذلك قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

ب ـ أن يكون في الجملة اسم استفهام: أي كان الاستفهام بالاسم كيفما وقع محله من الإعراب، سواء أكان:

ـ عمــدةً كــان؛ نحــو: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾ [الكهف: ١٢] .

ـ أم فضلة، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] .

● **أفعال القلوب من حيث التصرف وعدم التصرف:**

يقول ابن مالك:

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَالأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

كَــذَا (تَعَلَّــمْ) وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ ... سِواهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

أفعال القلوب تنقسم إلى متصرفة وغير متصرفة، فالمتصرفة: ماعدا (**هبْ**)، و (**تعلم**) فيستعمل منها الماضي؛ نحو: (**ظننت زيدًا قائمًا**)، وغير الماضي - وهو المضارع -، نحو: (**أظنُّ زيدا قائما**)، والأمر نحو: (**ظُنَّ زيدًا قائمًا**)، واسم الفاعل، نحو: (**وأنا ظانٌ زيدا قائما**)، واسم المفعول، نحو: (**زيد مظنون أبوه قائما**)، فـ (**أبوه**) هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و (**قائما**) المفعول الثاني، والمصدر؛ نحو: (**عجبت من ظنّك زيدًا قائمًا**)، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وأما غير المتصرفة فاثنان - وهما: (**هبْ**)، وهي التي بمعنى ظنّ أي هبْ القلبية، و(**تعلّم**) بمعنى اعلم، وهي القلبية التي بمعنى اكتسب العلم - فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِـي التَّحَيُّلِ وَالْـمَكْرِ

ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير أو التحويل، ولا في فعل قلبي جامد؛ وهو اثنان: (**هبْ**)، و(**تعلَّمْ**).

وما سواهما من أفعال الباب متصرف، ولتصاريفهن ما لهن، ومن الأمثلة على أحكام ظن:

١- في الإعمال: (**أظنُّ زيدًا قائمًا، وأنا ظانٌ زيدًا قائمًا**)

٢- في الإلغاء: (**زيدٌ أظنُّ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ أظنُّ، وزيدٌ أنا ظانٌ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ**).

٣- في التعليق: (**أظن ما زيدٌ قائمٌ، و أنا ظانٌ ما زيدٌ قائمٌ**).

- هل يجري التعليق في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب؟

للنحاة في هذا الأمر مذهبان:

الأول: - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجري في جميع الأفعال القلبية

وغير القلبية، فيجوز عنده أن تقول: (**ضربت أيهم في الدار**) على أن يكون (**أيهم**) اسم استفهام مبتدأ، و(**في الدار**) جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بـ (**ضربت**)، وقد حمل على التعليق قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم:٦٩] وهذا مذهب غير مُرْضِي عند العلماء.

الثاني: ـ وهو مذهب الجمهور ـ أن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

أ ـ كل فعل يدل على الشك، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر؛ نحو قولك: (**شككت أزيد في الدار أم عمرو، وترددتُ أوفيٌّ أنت أم غادر، ونسيتُ أكنت معنا أمس أم لم تكن**).

ب ـ كل فعل يدل على العلم، نحو قولك: (**علمتُ أصادقٌ أنت أم كاذب، ودريتُ أيصدق فعلك أم لا، وتبينت أتؤدي واجبك أم تهمله**).

ج ـ كل فعل يطلب به العلم، نحو قولك: (**فكرتُ أمقيم أنت أم ظاعن، وابتليتُ عليًّا أيصبر أم يجزع، وامتحنتُ خالدًا أيشكر الصنيعة أم يجحدها، واستفهمتُ أحضر بكر أم غاب**).

د ـ كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: (**لمست، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت**)، كقولك: (**لمستُ أناعم جلدك أم خشن، وشممتُ أطيب ريحك أم نتن، وأبصرتُ أسريعة خطاك أم بطيئة**).

● **الفرق بين الإلغاء والتعليق**

الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن الجملة في حال الإلغاء لا محل لها من الإعراب، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعًا للفظيها، وأما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع ومحلها نصب، فيجوز في حال العطف عليها أن تراعي لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعًا فتقول: (**علمت لزيدٌ مقيمٌ وعمرٌو مسافرٌ**)، وأن تراعي المحل

فتقول: (**علمتُ لزيدٌ مقيمٌ وعمرًا مسافرًا**)، أي أن العامل المُلْغَى لا عمل له ألبتة، والعامل المُعَلق له عمل في المحل، فيجوز: (**علمتُ لزيدٌ قائمٌ**) وغير ذلك من أموره بالنصب عطفًا على المحل؛ أي: عندما نصبنا غير المعطوفة على (**زيدٌ قائمٌ**) فهو دليل على أن (**عَلِمَ**) بطل عملها لفظًا، وبقي محلًّا؛ إذ المبتدأ والخبر في محل نصب مفعولي (**عمل**).

قال كثيِّر عزَّة:

وَمَا كُنتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

قوله: (**أدْري قَبْلَ عزة ما البكَا ولا مُوجِعَاتِ**) فإن (**أدري**) في الأصل تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولكنها هنا لم تنصب لفظًا؛ لأن المبتدأ اسم استفهام وله الصدارة، ولكنها نصبت المبتدأ والخبر محلًّا، والدليل على ذلك أن المعطوف عليها (**موجعات**) منصوب بالكسرة بدلًا من الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

وللعلماء خلاف في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرناها إلا الاستفهام، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه والبصريين وابن كيسان وابن هشام، ومؤداه أن لهذه الجملة محلًّا من الإعراب، وأن هذا المحل هو النصب.

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين، ومؤداه أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق، فإن قلت (**علمت لزيد قائم**) فتقدير الكلام: (**علمت واللَّه لزيد قائم**).

المذهب الثالث: وهو مذهب المغاربة وابن عصفور، ومؤداه أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق، وليس مدلولًا عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون.

الثاني: أن إلغـــاء عمـــل العامـــل في المعمـــول أمر اختياري لا يجـــب عليـــك أن تصيـــر إليـه، بـــل يجـــوز ـ مع توسط العامـــل أو تأخـــره ـ أن تسلطـــه على المعمـــول فتنصبه، كما يجوز لك أن تسلطه عليه فتجيء به على أصله، فتقول: (**زيدٌ ظننتُ مسافرٌ**)، أو تقول: (**زيدًا ظننت مسافرًا**)، وتقول: (**زيدٌ مسافرٌ ظننت**)، أو: (**زيدًا مسافرًا ظننت**)، وخالف الأخفش في هذا فجعل الإلغاء واجبًا عند توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما.

أما تعليق العامل عن العمل في لفظ المعمول فأمر واجب لا مندوحة لك فيه، ومعنى ذلك أنه يتعين أن تأتي بالمعمول المعلق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه وهو الرفع، أي أن سبب التعليق موجب، فلا يجوز: (**ظننت ما زيدًا قائمًا**)، وسبب الإلغاء مجوِّز، فيجوز: (**زيدًا ظننتُ قائمًا**)، و(**زيدًا قائمًا ظننتُ**)، ويجوز: (**زيدٌ ظننتُ قائمٌ**)، و (**زيدٌ قائمٌ ظننتُ**). أي يجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا وقعت وسطًا، ويجوز إعمالها، وقيل: الإعمال أحسن إن توسطت، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، لذا قال ابن مالك: (**وجوِّز الإلغاء**)، أما التعليق فلازم، (**والتزم التعليق**)، ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم؛ لأنه إذا وقعت الأفعال القلبية قبل معموليها جاء في أعلى مراتبها، فيجب إعمالها، فلا تقول: (**ظننت زيدٌ قائمٌ**) بل يجب الإعمال فتقول: (**ظننتُ زيدًا قائمًا**)، خلافًا للكوفيين والأخفش الذين يجوِّزون إلغاء العامل المتقدم.

- **حذف المفعولين**

يحذف المفعولان في باب ظن؛ لغرضين: الاختصار، والاقتصار.

يقول ابن مالك:

وَلَا تُـجِزْ هُنَا بِـلَا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

أ ـ ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارًا: أي لدليل لتقدم ما يـدل عليه؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ

تَزۡعُمُونَ ﴿٦٢﴾ [القصص:٦٢]، أي؛ تزعمونهم شركائي، وقول الكميت بن زيد:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عَارٌ عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

قوله: (**وَتَحْسَبُ**) حيث حذف المفعولين، وتقديرهما: (**وتحسب حبهم عارًا**).

ب - وفي الاقتصار، أي لغير دليل:

١- فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقًا، واختاره ابن مالك.

٢- وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا لقوله - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، والتقدير - والله أعلم -: (**والله يعلم الأشياء كائنة، وأنتم لا تعلمون ذلك**)، وقوله - تعالىٰ -:﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾ [النجم: ٣٥]، أي: يعتقده حقًا، وقوله - تعالىٰ -: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورٗا﴾ [الفتح: ١٢]، أي: ظننتم انقلاب الرسول ومن معه معتذرًا، وقولهم: (**من يَسْمَعْ يَخَلْ**)، أي: ما سمعه حقًّا.

٣- وعن الأعلم: يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم.

ج - ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا، وأما اختصارًا فمنعه ابن ملكون من المغاربة، وأجازه الجمهور، ومثال حذف أحد المفعولين لدليل قوله - تعالىٰ -: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٠]، أي بخلهم هو خيرًا لهم فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني كقول عنترة بن شداد:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ

قوله: (**فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ**)؛ حيث حذف المفعول الثاني لـ (**ظن**) اختصارًا، وهو جائز عند جميع النحاة إلا ابن ملكون، والتقدير: فلا تظني غيره حاصلًا، أو كائنًا.

● **إجراء القول مجرى الظن**

يقول ابن مالك:

وَأُجْرِيَ الْقَـوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوَ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

تُحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الاسمية، والمعروف أن الجملة بعد قال في محل نصب مفعول به للقول، أي مقول القول، ويجوز إجراء القول مجرى الظن، فينصب مفعولين كما تنصبهما ظن، وقبيلة سُلَيْم يُعْمِلُونَه فيها عمل ظَنَّ مطلقًا؛ أي يجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقًا؛ سواء وجدت الشروط، أم لم توجد.

وعليه يروى قول امري القيس:

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيزَ الرِيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

قوله: (**تَقُولُ هَزِيزَ الرِيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ**) حيث جاءت (**تقول**) بمعنى (**تظن**) من غير أن يتقدمه استفهام، ونصبت مفعولين، وهما: (**هزيز الريح، ومرت بأثأب**) وهذا عند بني سليم.

وقول الحطيئة يصف بعيره بالسرعة:

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيَبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

فَفَتْحُ همزة (**إن**) يعني أن (**قلت**) بمعنى (**ظننت**)؛ إذ لو كانت **قلت** بمعنى الحكاية لكسرت همزة (**إن**)، كما في قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] ، وأما (**ظن**) فإن الهمزة تفتح بعدها: نحو: (**ظننت أنك قادم**).

ما ذكرناه آنفا هو رأي بني سليم، حيث يجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين، مطلقًا، أي: سواء كان مضارعا، أم غير مضارع، وجدت الشروط فيه أم لم توجد، وذلك نحو: (**قلْ ذا مشفقًا**)، فـ (**ذا**) مفعول أول، و(**مشفقا**) مفعول ثان، ومنه قول الأعرابي:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا   هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

حيث أعمل قال: (قالتْ.. هذا.. إسرائينا) حيث أعمل (قال) عمل (ظن) والدليل أنه نصب المفعولين (هذا، واسرائينا)، والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا (إسرائينا) منصوبًا، أما غير بني سليم فيشترطون لإجراء القول مجرى الظن شروطًا منها:

يقول ابن مالك:

وَكَ (تَظُنُّ) اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أو كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلْ   وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

١ـ أن يكون الفعل مضارعًا، وسوَّى به السيرافي: إذ جعل قلت بالخطاب بمنزلة (تقول)، والكوفيون: إذ جعلوا (قل): بمنزلة (تقول) لأن ذلك في رأيهم يفيد الخطاب.

٢ـ أن يسند الفعل المضارع إلى المخاطب؛ أي تقول أنت.

٣ـ واشترط ابن مالك كونه حالًا، ولكن رد عليه النحاة بقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

حيث قال الشاعر: (تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنَا) جاءت تقول بمعنى تظن، ونصبت مفعولين: (الدار، وجملة تجمعنا)، ولم يقصد الحكاية؛ لأنه لو قصدها لرفع (الدار) بالابتداء، وكانت جملة (تجمعنا) خبر.

٤ـ أن يكون الفعل بعد استفهام بحرف أو باسم، وقد سمع الكِسائي: (أتقول للعميان عقلًا)، وقال عمرو بن معدي كرب الزبيدي:

علامَ تَقُولُ الرُمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي   إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الخَيْلُ كَرَّتِ

حيث قال الشاعر: (تَقُولُ الرُمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي) جاءت (تقول) بمعنى

(تظن)، ونصبت مفعولين: **(الرمح، ويثقل عاتقي)**.

٥ـ واشترط سيبويه والأخفش كون الاستفهام والفعل مقترنين، أي يكون الاستفهام متصلًا بالفعل، أو منفصلًا عنه بظرف أو مجرور، ومثال المتصل قولك: (**أتقول**: **زيدًا منطلقًا؟**)، أي: أتظن، ومنه قول هدبة بن خثرم العذري:

مَتَى تَقُولُ الْقَلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

واغتفر الجميع الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ نحو: (**أفي الدار تقول زيدًا جالسًا**)، أو معمول القول . فمثال الفصل بالظرف قول الشاعر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا

حيث قال: (**تقُولُ الدَّارَ جامِعَةً، وتَقُولُ البُعْدَ مَحْتومًا**) جاءت (**تقول**) في الجملتين بمعنى (**تظن**) فنصبت مفعولين هما: (**الدار جامعة، و البعد محتومًا**).

ومثال الفصل بمعمول القول قول الكميت بن زيد الأسدي:

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

حيث قال: (**أَجُهَّالا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ**) عملت (**تقول**) عمل (**تظن**)، فنصبت مفعولين (**جهالًا، وبني لؤي**) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل، وهذا الفاصل لا يمنع الإعمال، لأن الفاصل معمول الفعل، أو هو مفعول ثانٍ للفعل تقول.

ولو فصلت بغير هذا كقولك: (**أأنت تقول؟**) فالحكاية، وخالفهما النحاة؛ لأنك لو قدرت الضمير (**أنت**) فاعلًا بمحذوف والتقدير: (**أتقول أنت؟**)، والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقًا لعدم الفاصل حينئذٍ.

٦ـ واشترط السهيلي ألا يتعدى الفعل باللام؛ نحو: (**أتقول لزيدٍ عمرو منطلق؟**).

ومع كل هذه الشروط السابقة تجوز الحكاية نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ

﴿إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة:١٤٠] حيث سبق القولَ استفهام، وكان الفعل مضارعًا، وكان الفعل بصيغة الخطاب، ولم يجرِ القولُ مجرى الظن، والدليل كسر همـــزة **(إن)** بعد **(تقولون)** ولو كانت بمعنى **(تظن)** لفتحت همـــزة **(إن)**، وروي بيت عمـــرو بن معدي كرب: **(علَامَ تَقُولُ الرُمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي)** برفع **(الرمح)**.

٤. الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

يقول ابن مالك:

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَ عَلِمَـــا عَـــدَّوْا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا
وَكَـ: (أَرَى) السَابِقِ (نَبَّا أَخْبَـرَا حَـــدَّثَ أَنْبَـــأَ) كَـذَاكَ (خَبَّرا)

الأفعال التي تنصب مفاعيل ثلاثة سبعة وهي: **(أعلم، وأرى)** اللذان أصلهما: **(علم، ورأى)** المتعديان لاثنين، وما ضُمِّن معناهما من: **(نبَّأ، وأنبَأ، وخبَّر، وأخبَر، وحدَّثَ)**؛ نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] . **(هم)** في **(يريهم)** المفعول الأول، و**(أعمالهم)** مفعول ثان، و **(حسرات)** مفعول ثالث، ونحو: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [الأنفال: ٤٣] ، فـ **(الكاف)**: مفعول أول، و**(هم)** مفعول ثان، و**(قليلًا)** مفعول ثالث، و **(نبَّأ)** نحو: **(نبَّأتُ زيدًا عمرًا قائمًا)** ومنه قول النابغة الذبياني:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ـ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ـ يَهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

قوله: **(نُبِّئْتُ زُرْعَةَ... يَهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ)** حيث أعمل **(نبأ)** في مفاعيل ثلاثة: **(التاء التي هي نائب عن الفاعل، وزرعة، ويهدى مع فاعلها)**، و**(أخبر)** كقولك: **(أخبرت زيدًا أخاك منطلقًا)** ومنه قول رجل من بني كلاب:

وَمَا عَلَيْكِ ـ إذا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا، وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا ـ أَنْ تَعُودِينِي

قوله: (**أخبَرْتِني دَنِفًا**) حيث أعمل (أخبر) في ثلاثة مفاعيل هي: (**تاء المخاطبة التي هي نائب عن الفاعل، وياء المتكلم، ودنفًا**)، و (أنبأ) كقولنا: (**أنبأت عبد اللّه زيدًا مسافرًا**) ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

وَأُنبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

قوله: (**وأُنْبِئْتُ قيسًا... خَيْرَ أَهْلِ اليمنْ**) حيث أعما (أنبأ) في ثلاثة مفاعيل هي: (**تاء المتكلم الواقعة نائبًا عن الفاعل، وقيسًا، خير**)، و(خبَّر) كقولنا: (**خبَّرتُ زيدًا عمرًا غائبًا**)، ومنه قول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير:

وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَيْمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

قوله: (**وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَيْمِ مَرِيضَةً**) حيث أعمل (خبَّر) في ثلاثة مفاعيل هي: (**تاء الفاعل الواقعة نائبًا عن الفاعل، وسوداء، ومريضة**)، ويلاحظ في هذه الشواهد جميعها أنها جاءت مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد المفعول الثالث جملة، الأمر الذي جعل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري يقول: (**ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة**)، وأصل هذه الأفعال الخمسة التي هي: (**أنبأ، ونبَّأ، وخبَّر، وأخبر، وحدَّث**) أنها تتعدى إلى مفعولين، إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بـ(**الباء**)، أو (**عن**)؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٣]، وقوله: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[الأنعام:١٤٣]، وقوله: ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[الحجر:٥١]، وقد يحذف الحرف؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣].

يقول ابن مالك:

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْـــوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

إن أصل (**أعلم، وأرى**) هي: (**علم، ورأى**)، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين؛ نحو: (**علم زيدٌ عمرًا منطلقًا، ورأى خالدًا بكرًا أخاك**)، فلما دخلت همزة النقل زادتها مفعولًا ثالثًا، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة؛ وذلك نحو (**أَعْلَمْتُ زَيْدًا عمرًا منطلقًا، وأَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك**)؛ فـ (**زيدًا، وخالدًا**) مفعول أول، وهو الذي كان قبل دخول الهمزة فاعلًا.

وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلًا مفعولًا، فإذا كان الفعل قبل دخولها لازمًا صار بعد دخولها متعديًا إلى واحد؛ نحو: (**خرج زيدٌ، وأخرجتُ زيدًا**)، وإن كان متعديًا إلى واحد صار متعديًا إلى مفعولين، نحو: (**لبِسَ زيدٌ جُبَّةً، وألبستُ زيدًا جبّةً**)، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة، نحو (**علمَ زيدٌ الخبرَ صحيحًا، وأعلمتُ زيدًا الخبرَ صحيحًا**).

وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان - كما كانت رأى بمعنى أبصر، وعلم بمعنى عرف - فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين؛ نحو: (**أريتُ زيدًا عمرًا، وأعلمتُ زيدًا الحق**)، والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي (**كسا، وأعطى**)؛ نحو: (**كسوتُ زيدًا جبّةً، وأعطيتُ زيدًا درهمًا**): في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول؛ فلا تقول: (**زيد جُبّة، ولا زيد درهم**) وفي كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل، فمثال حذفهما: (**أعلمتُ، وأعطيتُ**)، ومنه قوله - تعالىٰ -: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]، ومثال حذف الثاني وإبقاء **الأول**: (**أعلمتُ زيدًا، وأعلمتُ عمرًا**)، ومنه قوله - تعالىٰ -: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو: (**أعلمتُ الحقَّ، وأعطيتُ درهمًا**)، ومنه قوله - تعالىٰ -: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ

عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] .

يقول ابن مالك:

وَمَا لِمَفْعُولَيْ: (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل (**أعلم، وأرى**) ما ثبت لمفعولي (**علم، ورأى**): من كونهما مبتدأً وخبرًا في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل عليه دليل.

١ـ جواز حذف المفعول الأول:

ويجوز عند الأكثرين حذف المفعول به، كـ (**أَعلمتُ كَبْشَكَ سَمِينَا**)؛ حذف (**زيدًا**) المفعول الأول من جملة (**أعلمتُ كَبْشَكَ سمينًا**) والاقتصار على المفعول الأول كـ (**أعملتُ زيدًا**).

٢ـ جواز حذف المفعول الثاني والثالث:

وللثاني والثالث من جواز حذف أحدهما اختصارًا، ومنعه اقتصارًا، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما في باب (**ظن**) خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقًا، ولمن منعهما في المبني للفاعل، ومثال ذلك: (**أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا**)، فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر، وهما (**عمرٌو قائمٌ**) ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما؛ نحو: عمرو أَعلمت زيدًا قائمٌ).

- **الدليل على الإلغاء:**

ولنا على الإلغاء قول بعضهم: (**البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الأَكَابِرِ**) فـ (**نا**) مفعول أول، و(**البركة**) مبتدأ، و (**مع الأكابر**) في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، وأصل الجملة: (**أعلمنا اللَّه البركة مع الأكابر**)، وقول الشاعر:

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

حيث قال الشاعر: (**وأنتَ أراني اللَّهُ أمنَعُ عَاصِمٍ**) ألغى (**أرى**) عن العمل في المفعولين الثاني والثالث، وهما قوله: (**أنت أمنع عاصم**) لكون فعل (**أرى**) توسط بين هذين المفعولين، ولو رتبهما بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثة مفاعيل فيقول: (**أراني اللَّهُ إياك أمنع عاصم، أو أرانيك اللَّه أمنع عاصم**).

- **الدليل على التعليق:**

الدليل على التعليق، قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝٧﴾ [سَبَإ:٧] لام الابتداء في (**لفي**) علقت الفعل عن العمل، ونحو قول الشاعر:

حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

حيث قال الشاعر: (**نُبِّئْتُ إنكَ للَّذِي**)؛ جاءت (**نبَّأ**)، وهي فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل، ونصبت مفعولًا واحدًا، وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل، وعلقه عن العمل في المفعول الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر (**إن**)، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملًا في محلهما، ولذلك كانت (**إن**) واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بـ(**نبئ**)، ونظيره قول كثير عزة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْـمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

قال ابن مالك: وإذا كانت: (**أرى، وأعلم**) منقولتين من التعدى لواحد تعدتا لاثنتين؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عِمرَان:١٥٢]، وحكمهما حكم مفعولي (**كسا**) في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق؛ أي إذا كانت (**أعلم، وأرى**) قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، فهما بعد الهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل. أما إذا كانتا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعول واحد، كأن تكون (**رأى**) بمعنى (**أبصر**)، و(**أعلم**) بمعنى (**عرف**) فإنهما في هذه الحالة يتعديان إلى مفعولين، والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من

مفعولي (كسا)؛ نحو: (كسوت زيدًا ثوبًا) في كونه لا يصلح الإخبار عنه، فلا تقول: (زَيْدٌ ثَوْبٌ)، وفي جواز حذف المفعولين، أو حذف أحدهما.

- **قيل وفيه نظر من موضعين:**

أحدهما: أن (علم) بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة.

الثاني: أن (رأى) البصرية سمع تعليقها بالاستفهام؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٠]، وقد رد ابن هشام على الاعتراضين معًا بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسًا؛ نحو: (ألبستُ زيدًا جُبَّةً)، وبادِّعاء أنَّ الرؤية هنا علمية وليست بصرية.

الباب الثالث

مباحث متفرقة

- المبحث الأول: الفاعل
- المبحث الثاني: ما ينوب عن الفاعل
- المبحث الثالث: الاشتغال
- المبحث الرابع: تعدي الفعل ولزومه
- المبحث الخامس: التنازع في العمل

المبحث الأول

الفاعل

الفاعل: هو اسم مرفوع أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم، أو شبه فعل مذكور قبله أصالة، ودل على من فعل الفعل أو اتصف به الفعل.

وهو: اسم، أو ما في تأويله، أسند إليه فعل، أو ما في تأويله، مقدم أصلي المحل والصيغة.

وهو: الاسم المسند إليه فعل، على طريقة فَعَلَ، أو شبهه.

يقول ابن مالك:

الْفَاعِلُ الَّذي كَمَرْفُوعَيْ (أَتَى زَيْدٌ) (مُنِيرًا وَجْهُهُ) (نِعْمَ الْفَتَى)

أولا: صور الفاعل

١- يأتي على هيئة وفي صورة الاسم الظاهر الصريح، مفردًا ومثنًى، وجمعًا، مذكرًا ومؤنثًا، عاقلًا وغير عاقل، نحو: (**شرح المعلمُ الدرسَ، وزأر الأسدُ، وأثمر الشجرُ**)، ونحو قوله - تعالىٰ -: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فلفظ الجلالة فاعل، وهو اسم صريح.

٢- يجيء الفاعل على هيئة مصدر مؤول من حرف مصدري وما بعده،سواء أكان من (**أن + الفعل المضارع**) أو (**ما + الفعل الماضي**) أو (**أنّ + معموليها**)؛ نحو قولنا: (**يرفع شأنَك أن تقولَ الحق**)، أي قولك الحق، و: (**أعجبني ما فعلت**)، أي أعجبني فعلك، و (**أدهشني أنّ محمدًا غائب**)، أي: أدهشني كون محمد غائبًا، ونحو قوله - تعالىٰ -: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١] ، فـ(أنَّا أنزلنا) في تأويل مصدر في محل رفع يكفهم، والتقدير: (**إنزالنا**).

٣- يسند إليه فعل أو ما في تأويله، فالفعل نحو: (**تبارك، ويكفيهم**)، ومنه:

(أتي زيد) فعـل متصرف، و**(نعم الفتى)** فعل جامد، ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمؤول بالفعل وهو شبه الفعل؛ نحـو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩] وشبه الفعل: **(اسم الفاعل، والصفة المشبهة لاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والمصدر، اسم المصدر، واسم التفضيل في مسألة الكحل)**، ونحو: **(وجهه)** في قول ابن مالك: **(أتي زيد منيرًا وجهه)**.

ولابد أن يكون الفعل مقدم على الفاعل حتى يرفع توهم دخول نحو: **(زيد قام)** حيث تخرج الجملة من حيز الفعلية إلى الاسمية.

والمقصود بأصلي المحل والصيغة أن ذكر الصيغة مخرج لنحو: **(ضُرِب زيد)** بضم أول الفعل، وكسر ثانيه، فإنها مفرَّعة عن صيغة ضَرَب بفتحهما، إذ فعل **(ضُرِب)** مبني للمجهول، ويأخذ نائب فاعل، فـ **(ضُرِبَ)** ليس صيغته الأصلية.

٤ـ يساق الفاعل على هيئة ضمير بارز متصل بالفعل؛ نحو: **(الطلاب حضروا)** فواو الجماعة في محل رفع فاعل، أو ضمير مستتر؛ نحو: **(الطفل يبتسم)**؛ أي: **(هو)**.

٥ـ قد يكون الفاعل في صورة اسم إشارة، أو اسم موصول، نحو: **(فاز هذا المجتهد، ونجح الذي اجتهد)**.

ثانيًا: أحكام الفاعل

الفاعل له عدة أحكام سوف نتعرض لكل واحد منها على حدة.

أ ـ إعراب الفاعل في الجملة:

حكم الفاعل في الجملة الرفع لفظًا أو محلًّا، والعامل المؤثر فيه في الجملة هو الفعل أو شبه الفعل، سواء أكان الفعل متصرفًا أو جامدًا؛ نحو: **(أتى زيد)**، و**(نعم الفتى)**، وشبه الفعل: هو اسم فاعل نحو: **(الكلية ناجحٌ طلابُها، وأتى زيد منيرًا وجهُه)**، أو صيغة مبالغة؛ نحو: **(محمد مقدامٌ أبوه)**، أو صفة مشبهة؛ نحو: **(زيد حسن وجهه)**، أو اسم التفضيل؛ نحو: **(مررت بالأفضل أبوه)**، أو

اسم الفعل نحو: (**هيهات العقيقُ**).

وقد يجر الفاعل لفظًا وهو محلًا مرفوع فيما يلي :

١- بإضافة المصدر؛ نحو: (**إكرامُ المؤمنِ جارَهُ واجبٌ**)، وقوله - تعالىٰ - : ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ**﴾ [البقرة: ٢٥١] نجد كلمة (**المؤمن**) في المثال، و(**الله**) في الآية الكريمة مجرورتين لفظًا مرفوعتين محلًا على أنهما فاعلا للمصدر (**إكرام، ودفع**).

٢- أو اسم المصدر؛ نحو حديث الرسول ﷺ: «**مِنْ قُبلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءِ**»[أخرجه مالك في الموطأ (٨٧)] حيث جُرَّت كلمة (**الرجل**) لفظًا على أنها مضافة لاسم المصدر (**قبلة**) التي مصدرها (**تقبيل**) وهي مرفوعة محلًا على أنها فاعلًا لاسم المصدر.

٣- أو بحرف جر زائد؛ نحو: (**من، أو الباء، أو اللام**)، نحو قوله - تعالىٰ -: ﴿**أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ**﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿**وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا**﴾ [النساء: ٧٩]، و﴿ ۞ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴿٣٦﴾ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] فالكلمات: (**بشير، والله، ما**) كل منها فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

- **هناك شيئان لابد من التنبيه عليهما:**

أولهما: أن جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب:

١- واجب، وذلك في فاعل أفعل التفضيل نحو قوله تعالىٰ: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [مريم: ٣٨] ، ونحو قول الشاعر:

أَخلِقْ بِذِي الصَّبرِ أَنْ يَحظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنُ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

٢- جائز، كثير وهو ما كان في فاعل (**كفى**) نحو قوله تعالىٰ: ﴿**وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا**﴾ [النساء: ٧٩] ، وقليل: وذلك في فاعل (**كفى**) أيضًا، وذلك نحو قول سحيم بن وثيل الرياحي:

عُمَيرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

٣ـ شاذٌّ، وذلك فيما عدا أفعل التفضيل وفاعل كفى، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَـــمْ يَـأْتِيـكَ وَالْأَنْبَـاءُ تَـنْـمِـي ... بِمَـــا لَاقَـــتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

إذا ذهبت إلى أن **(ما لاقت)** فاعل **(يأتي)** كانت الباء زائدة، و إلا كانت متعلقة بـ **(تنمي)**.

الثاني: أنه قد يرفع المفعول وينصب الفاعل، وذلك إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم: **(خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ)**، وقول الأخطل:

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

حيث قال: **(سوآتهم هجرُ)** والمقصود: **(بلغت سوآتهم هذا المكان الذي يسمى هجر)**.

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسْـــأَلِ الْأَطْـــلَالَ وَالْمُتَرَبَّعَا ... بِبَطْـنِ حُلَيَّـاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَـعَـا

إِلَى الشَّرْيِ مِنْ وَادِي الْمُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَـعَـالِمُهُ وَبْـلًا وَنَـكْـبَـاءَ زَعْـزَعَـا

حيث المقصود: **(بَدَّلَتْ مَعَالِمَه وَبْلٌ وَنَكْبَاءُ زَعْزَعُ)**.

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا، نحو قول الراجز:

قَـد سَـالَمَ الْحَيَّاتِ مِـنْـهُ الْـقَـدَمَـا ... الْأُفْعُوَانِ وَالشُّـجَـاعَ الشَّـجْـمَـا

حيث نصب الفاعل والمفعول جميعًا وهما: **(الحيات، القدما)**.

وربما رفعوا الفاعل والمفعول جميعًا، نحو قول الراجز:

إِنَّ مَـنْ صَـادَ عَـقْـعَـقًـا لَمَشُـومُ ... كَـيْفَ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

حيث رفع الفاعل والمفعول جميعًا وهما: **(الضمير المستتر، وعَقْعَقَانِ)**.

ب ـ دلالة الفاعل:

دلالة الفاعل في الجملة هو من قام بالفعل بنفسه؛ نحو: (**أتى زيد، وزأر الأسد، حضر الغائب**)، أو اتصف به دون أن يكون له دخل في إحداثه بنفسه؛ نحو: (**مات الرجل، وانكسر الزجاج، ومرض الطفل**)، فالأفعال هنا لا دخل للفاعل في إحداثها، ولم تقع من الفاعل نفسه، ولكنه اتصف بهذه الأفعال، فهو فاعل على سبيل المجاز وليس على سبيل الحقيقة، ولذلك جاء في التعريف أن الفاعل يدل على من فعل الفعل أو اتَّصف به، بمعنى أسند إليه على سبيل الاتصاف، أو نسب إليه الفعل دون قيامه به.

جـ ـ وجود الفاعل في الجملة :

يجب أن يكون الفاعل موجودًا في الجملة؛ لأنه ركن أساسي فيها، فإن حذف وغاب لابد أن يحل محله نائب عنه؛ لأن القاعدة تقول: (**كل فعل لابد له من فاعل أو نائب فاعل**)، فالكلام لا يتم إلا بوجود أحدهما، ولو غاب لسبب وجب تقديره وتأويله.

فإن ظهر في اللفظ؛ نحو: (**قام زيد، والزيدان قاما**) بالاسم الصريح، أو الضمير المتصل في (**قاما**)، فذاك، و إلا فهو ضمير مستتر راجع:

١ـ إما لمذكور كـ (**زيد قام**).

٢ـ أو لما دل عليه الفعل كالحديث الشريف: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[أخرجه البخاري: ٢٢٩٥، ومسلم: ٨٦] أي: ولا يشرب هو، أي الشارب.

٣ـ أو لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة، نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦]. أي إذا بلغت الروح، ونحو قولهم: (**إذا كان غدًا فأتني**)، وقوله:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي   إِلَى قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

أي: إذا كان هو، أي ما نحن الآن عليه من سلامة، أو فإن كان هو أي ما تشاهده مني، وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل تمسكًا بنحو ما أولناه.

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

حكم الفاعل وقوعه بعد المسند ووجوب تأخره عن رافعه وهو الفعل أو شبهه؛ نحو: (**قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد**) ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: (**الزيدان قام**)، ولا (**زيد غلاماه قائم**)، ولا (**زيد قام**) على أن يكون (**زيد**) فاعلًا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: (**زيدٌ قام هو**) وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل متقدم وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدم:

١ـ إما مبتدأ: في نحو: (**زيد قام**).

٢ـ وإما فاعلًا محذوف الفعل يفسره المذكور؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وتقديره: وإن استجارك أحد....، فـ (**أحد**) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

٣ـ وجاز الأمران؛ أي تقديم المبتدأ والفاعل؛ في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الواقعة: ٥٩]؛ لأن همزة الاستفهام تدخل على الفعل وعلي الاسم، والأرجح الفاعلية.

وعن الكوفيين جواز تقديم الفاعل تمسكًا بنحو قول الزباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

قال الكوفيون: (**ما**: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق

بمحذوف خبر المبتدأ، ومشيٌ: فاعل تقدم على عامله ـ وهو وئيدًا الآتي ـ ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيدًا حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدًا مشيها.

وهو عند الجمهور ضرورة، أو **(مشيها)** مبتدأ حذف خبره، أي يظهر وئيدًا، كقولهم: **(حكمك مسمطًا)** أي حكمك لك مثبتًا، وقيل: **(مشيها)** بدل من ضمير الظرف.

● **صور ما ظاهره أنه فاعل:**

أ ـ **ما يجعل فيه المقدم أنه مبتدأ ليس غير**: وضابط هذه الصورة أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس شيء قبله، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل؛ نحو: **(زيد قام)** وقد ورد عن المبرد أنه يجيز في **(زيد)** المقدم أن يكون مبتدأ، و فاعلًا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وأصل الكلام عنده: قام زيد قام زيد، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما، أما الأولى فلكونها ابتدائية، وأما الثانية فلكونها مفسرة.

ب ـ **ما يجعل فيه المقدم أنه فاعل ليس غير**، وضابط هذه الصورة أن يقع الاسم المرفوع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض، نحو: **(إن، وإذا)**، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل، وذلك نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] ، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فـ**(السماء، وأحد)** فاعلان لفعل محذوف يفسره المذكور، وأصل الكلام: **(إذا انشقت السماء انشقت، وإن استجارك أحد استجارك)**، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما، أما الأولى فلكونها ابتدائية، وأما الثانية فلكونها مفسرة.

ج ـ **ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان**: وذلك حين يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام،

وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] ، و﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] ، فيجوز أن يكون فاعلًا بفعلٍ محذوف، ويكون تقدير الكلام في الآية الأولى: (**أيهدوننا بشر يهدوننا**)، والآية الثانية: (**أتخلقونه تخلقونه**)، فلما حذف الفعل انفصل الضمير. ويجوز أن يكون مبتدأً خبره: (**يهدوننا، وتخلقونه**) الذي بعده.

وتظهر فائدة الخلاف في غير صورة الإفراد وهي: (**زيد قام**)، أما غير الإفراد نحو: (**الزيدان قام أو قاما**) فنقول على رأي الكوفيين: (**الزيدان قام، والزيود قام، والزيدون قام**) وعلى مذهب البصريين: (**الزيدان قاما، والزيود قاموا، والزيدون قاموا**) تأتي بألف وواو بالفعل، ويكونان الفاعلين.

والفعل وشبه الفعل لابد له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار؛ نحو: (**قام زيد**)، وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو: (**زيد قام**) أي: هو.

ـ الأفعال التي يَطَّرِد فيها حذف الفاعل:

١ـ الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

٢ـ الفعل المبني للمجهول في نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، و﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] ، وقول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدتُ مَلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

٣ـ (**كان**) الزائدة بناء على القول الراجح من أن كان الزائدة لا فاعل لها، وذلك في نحو قول الشاعر:

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفَلِ

٤ـ الفعل المكفوف بـ (**ما**) في نحو: (**طالما، وكثر ما، و قلما**) تقول: (**قلما يحظى بالخير كسول، وكثر ما نهيتك عن التواني، وطالما سعيت في الخير**) على اعتبار أن (**ما**) كفت الفعل عن العمل بناء على ما ذهب إليه سيبويه، ومن

العلماء من يزعم أن (**ما**) في نحو: (**طالما نهيتك**) أنها مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: (**طال نهيي إياك**).

٥- في الاستثناء المفرغ، نحو: (**ما حضر إلا هند**).

٦- في أفعل الذي على صورة الأمر في التعجب إذا كان معطوفًا على مثله؛ نحو قوله - تعالىٰ - : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع عليه، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور بالباء الزائدة دائمًا، فلمَّا جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف.

٧- فاعل المصدر، نحو قوله - تعالىٰ- : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] فإن فاعل (**إطعام**) محذوف، وتقديره: أو إطعامك في يوم، وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الكلام وهو قولنا (**يتيما**).

٨- أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه، وذلك مثل التقاء الساكنين الذي اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك: (**يا قوم اضربُنَّ**)، وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك: (**يا هند اضربِنَّ**)، ولا يقال: إن المحذوف لعلة كالثابت؛ لأننا نقول: إننا نريد إحصاء مواضع الحذف.

د - حذف عامل الفاعل:

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (**من قرأ ؟**) فتقول: (**زيد**) والتقدير: (**قرأ زيد**)، وقد يحذف عامل الفاعل (**الفعل، أو شبهه**) من الجملة ويضمر جوازًا أو وجوبًا، وذلك على النحو التالي:

١- جوازا:

أ- إن أجيب عليه بنفي، كقولك: (**بلى زيد**) لمن قال: ما قام أحد؟، أي: بلى قام زيد، ومن قوله:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

قوله: (**بَلْ أَعْظَمُ الْوَجِد**) حيث ارتفع (**أَعْظَمُ الْوَجْد**) على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق.

ب ـ أو أجيب عليه باستفهام محقق، نحو: (**نعم زيد**) جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد ؟، (**والتقدير**: نعم جاء زيد) ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧] ، أي خلقهم اللَّه.

ج ـ أو أجيب به استفهام مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ﴾ أي (**جوابًا علي الاستفهام المقدر**: من يسبح له ؟ فالجواب: يسبحه رجال، فـ (**رجال**) فاعل لفعل محذوف. وقوله:

لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

أي: من يبكيه؟ فالجواب: يبكيه ضارع لخصومة، فالفاعل ضارع لفعل محذوف، وهو قياسي وفاقًا للجرمي وابن جني، ولا يجوز في نحو: (**يُوعَظُ في المسجد رجلٌ**) لاحتماله للمفعولية رجلٌ: نائب فاعل، ونائب الفاعل أصله مفعول به بخلاف (**يُوعَظُ في المسجد رجالٌ زيدُ**).

د ـ أو استلزمه ما قبله كقول الفرزدق:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

أي: (**وحلت له الخمر**)؛ لأن (**أحلت**) يستلزم (**حلت**)، الخمر: فاعل لفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق، وهو أحلت، وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائي سئل في حضرة يونس بن حبيب شيخ سيبويه عن توجيه رفع (**الخمر**) في هذا البيت فقال الكسائي: يرتفع بإضمار فعل، أي وحلت له الخمر، فقال يونس: ما أحسن واللَّه توجيهك، غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولًا.

٢ـ وجوبا:

ويضمر الفعل وجوبًا إذا وقع اسم بعد أداة من أدوات الشرط، فلابد أن يعرب فاعلًا لفعل محذوف وجوبًا قبله؛ لأن أدوات الشرط لا يقع بعدها إلا الأفعال، أي يفسره ما بعده، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] فأحد: فاعل لفعل محذوف وجوبا تقديره: وإن استجارك أحد.

يقول ابن مالك:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَأَ)؟

ـ خلاف النحويين حول إعراب الاسم المرفوع بعد (إن وإذا الشرطيتين).

اختلف النحويون في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (**إن، وإذا**) الشرطيتين وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد (**إن وإذا**) الشرطيتين يعرب فاعلًا بفعل محذوفٍ وجوبًا يفسره الفعل المذكور، وهو الذي نميل إليه.

المذهب الثاني: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم المرفوع بعد (**إن وإذا**) الشرطيتين يعرب فاعلًا بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

المذهب الثالث: ذهب الأخفش إلى أن الاسم المرفوع بعد (**إن وإذا**) الشرطيتين يعرب مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر، وهنا لا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

● **سبب هذا الخلاف:**

أما سبب هذا الخلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: وهو جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط، فالجمهور من البصريين والكوفيين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلًا بالأداة، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم، وذهب الأخفش إلى أنه يجوز في (**إن، وإذا**) خاصة - من دون سائر الأدوات - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

الأمر الثاني: وهو جواز تقدم الفاعل على فعله، ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلًا بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلًا كان هذا الرافع أو غير فعل - فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره المذكور ليرتفع به ذلك الاسم.

هـ - إفراد عامل الفاعل:

عامل الفاعل سواء أكان فعلًا أو شبه فعل يجب أن يلازم حالة الإفراد، فلا يثنى ولا يجمع ولو جاء الفاعل اسمًا ظاهرًا يدل على المثنى أو الجمع بنوعيه، وذلك حتى لا يجتمع فاعلان على العامل في وقت واحد، نحو: (**جاء الطالب، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب، وجاءتْ الطالبات**) فلو قلت: (**جاءا التلميذان**) وثنيت الفعل لصار للفعل فاعلان: الأول ألف الاثنين، والثاني (**الطالبان**)، وقد خرج النحويون من هذا المأزق بتوجيه ما جاء على هذه الصورة على أن الفعل والفاعل (**جاءا**) في محل رفع خبر مقدم، والاسم الظاهر (**الطالبان**) مبتدأ مؤخر.

ويحتمل أن يكون ما بعد الفعل مرفوعًا به، وما اتصل بالفعل من الألف، والواو، والنون ـ حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه.

ويحتمل أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعًا به، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة (**الألف، والواو، والنون**).

يقول ابن مالك:

وجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ (فَازَ الشُّهَدَا)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر ـ مثنى أو مجموع ـ وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالته إذا أسند إلى مفرد.

أي أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده. أي يبقى الفعل مفردًا في حالة تثنية الفاعل، أو جمعه، فكما تقول: (**قام أخوك**) كذلك تقول: (**قام أخواك**)، و(**قام إخوتك**)، و (**قام نسوتك**). قال اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

وحكى البصريون عن طيىء، وبعضهم عن أزد شنوءة، نحو: (**ضربوني قومك**)، و (**ضربنني نسوتك**)، و (**ضرباني أخواك**)، حيث رأينا أن واو الجماعة في المثال الأول علامة الجمع لا محل له من الإعراب؛ لأن الفعل مسند إلي قومك، وهو الفاعل.

ومذهب طائفة من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصغار في شرح الكتاب ـ أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر ـ مثنى أو مجموع ـ أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: (**قاما الزيدان، قاموا الزيدون، وقمن**

الهندات) فتكون الواو والألف والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في **(قامتْ هند)** حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، كما ارتفعت **(هند)** بـ **(قامت)**، وهذه اللغة هي التي يعبر عنها النحاة بلغة: **(أكلوني البراغيث)** وورد فيها الحديث الشريف: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»[أخرجه البخاري: ٥٢٢، ومسلم: ١٠٠١]، والآية الكريمة: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾ [المائدة: ٧١] ، ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

قوله: **(وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ)** حيث وصل بالفعل ألف تثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: **(وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ)**.

وقوله أيضًا:

فَإِنْ نَفْنَ لَا يَبْقَوْا أُولَئِكَ بَعْدَنَا ... لِذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

قوله: **(لا يبقوا)** فإن الشاعر قد وصل الفعل بواو الجماعة في الفعل **(لا يبق)** مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: **(أولئك)**.

وقول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ ... أَهْلِي، فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

قوله: **(يَلُومُونَنِي.... أَهْلِي)** حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة.

وقول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

قوله: **(رَأَيْنَ الْغَوَانِي)** فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في الفعل **(رَأَيْنَ)** مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: **(الْغَوَانِي)**.

ومثله قول تميم وهو من شعراء اليتيمة:

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبُ   وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

حيث وصل الشاعر نون النسوة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**رايات الصباح**).

ومثل ذلك قول أعرابي:

لَئِنْ لُـمْنَ أَيَّامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ   عَـلَـيَّ لَـيَـالٍ بِـالْـعَـقِـيـقِ قِـصَـارُ

حيث وصل الشاعر نون النسوة بالفعل (**لُـمْنَ**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**أَيَّامٌ**).

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدي:

وَأَدْرَكْـنَـهُ جَـدَّاتُـهُ فَـخَـنَـجْـنَـهُ   أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَابُدَّ مُدْرِكُ

حيث وصل الشاعر نون النسوة بالفعل (**أَدْرَكْنَهُ**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**جَدَّاتُهُ**).

وكذلك قول أبي فراس الحمداني:

نَـتَـجَ الـرَّبِـيـعُ مَـحَـاسِـنًـا   أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبِ

حيث وصل الشاعر نون النسوة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**غر السحائب**).

وَلَـكِـنْ دِيَـافِـيٌّ أَبُـوهُ وَأُمُّـهُ   بِحُوْرَانَ، يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

حيث وصل الشاعر نون النسوة بالفعل (**يَعْصِرْنَ**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**أقاربه**).

وقول عمر بن ملفط:

أَلْـفَـيْـتَـا عَـيْنَاكَ عِـنْـدَ الْـقَـفَـا   أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

حيث وصل الشاعر ألف الاثنين بالفعل (**ألفيتا**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**عيناك**).

وقول عروة ابن الورد:

وَأَحْقَرَهُمْ وَأَهْوَنَهُمْ عَلَيْهِ   وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

حيث وصل الشاعر ألف الاثنين بالفعل (**كانا**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**نسب وخير**).

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا   ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

حيث وصل الشاعر ألف الاثنين بالفعل (**نسيا**)، مع أن نائب الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**حَاتِمٌ وَأَوْسٌ**).

وقول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ   وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

حيث وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل (**نصروك**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**قومي**).

وقول الشاعر:

إِنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ   فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

حيث وصل الشاعر ألف الاثنين بالفعل (**يغنيا**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**المستوطنا عدن**).

وقول يزيد بن معاوية:

يَدُورُونَ بِي فِي كُلِّ كَنِيسَةٍ   فَيَنْسَوْنَنِي قَوْمِي وَأَهْوَى الْكَنَائِسَا

حيث وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل (**ينسونني**)، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو: (**قومي**).

وقد زعم ابن مالك وغيره أنها لغة قليلة، وقد وجدنا كثيرًا من فحولة

الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، والبحتري، ومنهم أبو نواس، والشريف الرضي، فإن صحّت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما والذي أثبته المحققون أنه ورد أكثر من أربعين شاهدًا يثبت هذه اللغة، ومن هنا فهي ليست لغة قليلة كما يزعم بل هي لغة منتشرة بل وفي الريف المصري حاليًا من ينطق بها.

والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلوا بها علي التثنية والجمع، كما دل الجميع بالتاء في نحو: **(قامت)** علي التأنيث في لغة العرب لا أنها ضمائر الفاعلين، وما بعدها مبتدأ علي التقديم والتأخير، أو تابع علي الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة وهي إلحاق علامة التثنية والجمع لا تمتنع مع المفردين، أو المفردات المتعاطفة

و- حكم تأنيث العامل مع الفاعل المؤنث:

إذا كان الفاعل مونثًا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الفعل الماضي، نحو: **(حضرتْ فاطمة)**، وبتاء المضارعة في أول الفعل المضارع، نحو: **(تَحضر فاطمة)**.

ولأن المذكر أصل والمؤنث فرع عنه فلم يحتج المذكر إلى علامة تذكير، أما المؤنث فيحتاج إلى علامة للدلالة على أن الفاعل مؤنث وليس مذكرًا.

يقول ابن مالك:

وَتَـاءُ تَـأْنِيـثٍ تَـلِـي الْمَاضِـي إِذَا ... كَانَ لِأُنْثَى كَـ (أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

وَإِنَّـمَـا تَـلْـزَمُ فِـعْـلَ مُـضْـمَـرِ ... مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِـمِ ذَاتَ حِرِ

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـإِلَّا فُـضِّـلَا ... كَـ (مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنْ

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنث، ولا فرق بين الحقيقي والمجازي؛ نحو: (**قامتْ هند**)، و (**طلعتْ الشمس**)، لكن لها حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز.

١- وجوب تانيث العامل:

إحداهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: (**هند قامت، أو تقوم**) مؤنث حقيقي، و (**الشمس طلعت، أو تطلع**) مؤنث مجازي، ولا تقول: (**قام، أو طلع**)، و نحو: (**الأم العاقلة تربي أبناءها علي مكارم الأخلاق، الحرب كشفت عن ساقيها**).

بخلاف الضمير المنفصل نحو (**ما قام - أو يقوم - إلا هي**) فإن كان الضمير منفصلًا لم يؤت بالتاء؛ نحو: (**هند ما قام إلا هي**).

ويجوز تركها في الشعر إذا كان التأنيث مجازيًّا، وذلك كقول عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

قوله: (**وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**) حيث حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث (**أبقل**) وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى مؤنث مجازي وهو (**السحابة**).

ومن العلماء من خرّج البيت على وجه آخر، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكرًا، لأنه أراد بالضمير المكان، فهو من الحمل على المعنى، ولذلك نظائر كثيرة في الشعر والنثر، وذلك نحو قول عروة بن حزام:

وَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاءُ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَدَانِي

حيث قال عروة (**وَعَفرَاءُ الْمُغرِضُ الْمُتَدَانِي**) فأتى بالخبر مذكرًا مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لأنه أراد بعفراء الشخص.

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازي التأنيث، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث، فكما أنه يجوز القول: (**طلعت الشمس، وطلع الشمس**) يجوز القول: (**الشمس طلعت، والشمس طلع**) إذا لا فرق بين المضمر والمظهر.

ومثل (**أبقل إبقالها**) قول الأعشى ميمون بن قيس:

فَـإِمَّـا تَـرَيْـنِـي وَلِـي لِـمَّـةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

قوله: (**الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا**) حيث حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث (**أَوْدَى**) وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى مؤنث مجازي وهو (**الحوادث**) وهذا مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث، وإن كان وجود التاء هنا لا يؤثر على الوزن ولكن المتتبع للقصيدة يجد أن الشاعر اعتمد على حرف الردف (**عما بها، أطرا بها، أتى بها**) وكل قصيدة تبنى على الردف لا يجوز تركه في بيت منها، فلو قال الأعشى (**أودت**) لترك الردف وهو عيب من عيوب القافية وهو يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي، حملًا على المعنى، وذلك لأن (**الحوادث**) بمعنى (**الحدثان**)، والحدثان مذكر، بدليل قول الشاعر:

رَمَـى الْحِدْثَـانُ نِـسْـوَةَ آلِ حَـرْبٍ ... بِمِـقْـدَارٍ سَـمَـدْنَ لَـهُ سُـمُـودَا

والحمل على المعنى كثير في كلام العرب.

الثاني: في وجوب تأنيث الفعل أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث متصلًا بفعله، أي أنه لم يفصل بين الفعل وفاعله المؤنث تأنيثًا حقيقيًا بفاصل؛ نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في الفصيح: **(نعم المرأة، وبئس الفتاة)** لأن المراد الجنس لأنه يجوز فيه ذلك.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدًّا، حكى سيبويه قـول بعضهم: **(قال فلانة)**، وهو قول رديء لا ينقاس، وقد جاء الفعل مذكرًا رغم أنه مسند إلى مؤنث حقيقي متصل بالفعل في قول لبيد بن ربيعة العامري:

تَـمَنَّى ابْنَتَاي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا   وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

قوله: **(تَمَنَّى ابْنَتَايَ)** فإن ابنتاي مثنى وهي مؤنثة تأنيثًا حقيقيًا وقد وقع فاعلًا لقوله **(تمنى)**، وكان يجب أن يؤنث الفعل ويقول: **(تمنت)** ولكن حذفت التاء للضرورة إن قدر الفعل ماضيًا، ولكن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل مضارعًا، وأن أصله **(تتمنى)** وهذا لا غبار عليه، وله نظائر كثيرة في الذكر الحكيم نحو: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] أي (تتلظى).

٢- جواز تانيث العامل:

ويجوز الوجهان التذكير والتأنيث في أربع مسائل:

الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيَّ التأنيث منفصلًا عن الفعل بفاصل، ويكون هذا الفاصل غير**(إلا)**، وهنا يجوز إثبات التاء ويجوز حذفها والأجود الإثبات؛ فتقول: **(أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ)** والأجود: **(أتت)**، وتقول: **(قام اليوم هندُ)** والأجود **(قامتْ)**، وقولهم: **(حضرَ القاضيَ اليوم امرأةٌ)** الفاعل **(امرأة)** فصلت عن الفعل **(حضر)**، والتأنيث أكثر وأجود، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المُمتحنة: ١٢]، لأنه فصل بالكاف وقد ورد الفعلُ خاليًا

من علامة التأنيث في الشعر، وذلك نحو قول جرير بن عطية:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

قوله: (**وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ**) لم يصل بالفعل الذي هو قوله: (**ولد**) تاء التأنيث، مع أن فاعله (**أم**) اسم مؤنث حقيقي التأنيث، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثًا حقيقيَّ التأنيث - ظاهرًا كان الفاعل أو مضمرًا - لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث.

والسر الذي من أجله لم يصل بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا، فَبَعُدَ الفعل عن فاعله المؤنث، وضعفت - بسبب تأخيره - العناية به، وصار الفعل كالمعوض من تاء التأنيث، أو كالموجب غفلة عنها.

وقد ورد الفصل بالجار والمجرور نحو قول الشاعر:

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

ومفهوم النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولًا أو جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا أو شيئًا آخرَ غيرهن.

أما إذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله (**إلا**) فلم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: (**ما قام إلا هندُ، وما طلع إلا الشمسُ**)، ولا يجوز (**ما قامتْ إلا هند، وما طلعتْ إلا الشمس**)، وإن جاء فهو خاص بالشعر نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

قوله: (**مَا بَرِئَتْ.. بَنَاتُ الْعَمِّ**) حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو(**برئ**) لكون فاعله مؤنثًا حقيقيَّ التأنيث (**بنات**) ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بـ(**إلا**).

ومثله قول ذي الرمة غيلان بن عقبة:

طَوَى النَّحْرُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا   وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

قوله: (**وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ**) حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو(**بَقِيَتْ**) لكون فاعله مؤنثًا حقيقي التأنيث (**الضُّلُوعُ**) ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بـ (**إلا**).

وجوزه ابن مالك في النثر، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] .

ـ خلاف العلماء حول الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـ (إلا).

اختلف العلماء حول هذه المسألة على مذاهب:

١ـ منهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء، واختار هذا الرأي ابن مالك صاحب الألفية.

٢ـ ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا، وإنما هو محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه، وكان ما بعد إلا مستثنى، واختار هذا المذهب الأخفش، وهنا تكون لحاق التاء بالفعل مما دعت إليه الضرورة، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة.

الثانية: المجازي التأنيث، أي الفاعل المجازي التأنيث؛ الذي لا يلد أو يبيض، نحو قولنا: (**طلعت الشمس، وطلع الشمس، وتفتحت الزهرة، وتفتح الزهرة**)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١].

الثالثة: إذا كان الفاعل جمع تكسير، وهو منه أي من المجازي التأنيث ومنه: (**اسم الجنس، واسم الجمع، وجمع التكسير لمذكر ومؤنث**)؛ لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث، نحو قوله تعالىٰ:

﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢] ، و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، و قولنا: (**أورقت الشجر**).

وجاز التذكير نحو قولنا: (**أورق الشجر**)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦] ، و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، وقولنا: (**قام الرجال**)، و (**جاء الهنود**)، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: (**قام الزيدون**)، والتأنيث في نحو: (**قامت الهندات**)؛ خلافًا للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا أي ـ الكوفيون ـ بنحو: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] ، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] .

وقوله:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ۞ وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيها لفظ الواحد، وبأن التذكير في جاءك للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن أل مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.

● **والأشياء التي تدل على الجمع ستة أشياء:**

١ـ اسم الجمع؛ نحو: (**رهط، وقوم، ونسوة**).

٢ـ اسم الجنس الجمعي؛ نحو: (**روم وزنج وكلم**).

٣ـ جمع التكسير لمذكر؛ نحو: (**رجال، وكتب، وزيود**).

٤ـ جمع التكسير لمؤنث، نحو: (**هنود، وضوارب**).

٥ـ جمع المذكر السالم، نحو: (**الزيدين والمؤمنين والبنين**).

٦ـ جمع المؤنث السالم، نحو: (**الهندات، والمؤمنات، والبنات**).

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور النحويين من الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثًا وأن يؤتى به مذكرًا،

والسر في ذلك أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى به خاليًا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنًا بعلامة التأنيث؛ فنقول على هذا كله: (**جاء القوم، وجاءت القوم**) وفي الكتاب العزيز: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يُوسُف: ٣٠]، وتقول: (**زحف الروم، وزحفت الروم**)، وفي الكتاب العزيز: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الرُّوم: ٢] ، وتقول: (**جاء الرجال، وجاءت الرجال، وجاء الهنود، وجاءت الهنود، وجاء الزينبات، وجاءت الزينبات**) وفي التنزيل: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [المُمتَحنَة: ١٢] ، وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له:

فَبَكَي بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَي ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول: (**جاء الزيدون، وجاءت الزيدون**) وفي التنزيل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يُونس: ٩٠] ، وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة:

لَوْ كُنتُ مِنْ مَازِنَ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

المذهب الثاني: وهو مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير.

المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: (**اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث**)؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فيه إلا التأنيث، وهو المختار عند جمهور المتأخرين.

الرابعة: فاعل نعم وأخواتها إذا كان مؤنثًا، حيث إنه يجوز في فاعل نعم وبئس إذا كان مؤنثًا إثبات التاء وحذفها حتى وإن كان مؤنثًا حقيقيًا؛ فتقول: (**نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند**) وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به

استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدد، واستحسن النحاة الحذف، ولكن الإثبات أحسن منه.

ز- الترتيب بين الفاعل والمفعول به في الجملة:

إن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب.

فالأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل بفاصل؛ لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكن له آخر الفعل، إن كان ضمير متكلم، أو مخاطب، نحو: (**ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ**) وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل، بل ويجب تقديمه، وهو ما سوف نتعرض له.

يقول ابن مالك:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا   وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ،   وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

١- تقديم المفعول به علي الفعل والفاعل جوازًا

يجوز تقديم المفعول به على الفعل وفاعله وتأخيره جوازًا، نحو: (**ضرب زيدٌ عمرًا، وعمرًا ضرب زيدٌ**)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾.

٢- تقديم المفعول به علي الفعل والفاعل وجوبا:

- يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المفعول به واحدًا من الأشياء التي يجب لها

التصدير، وذلك بأن يكون اسم شرط، نحو: (**أيًا تضربْ أضربْ**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] ، أو اسم استفهام، نحو: (**أيَّ رجلٍ ضربت ؟**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] ، ويجب التقديم أيضا إذا كان المفعول (**كم**) الخبرية، نحو: (**كم عبيدٍ ملكت**)، أو مضافـًا إلى واحد مما ذُكر نحو: (**غلام من تضرب أضرب، وغلام مَنْ ضربت؟، ومال كم رجلٍ غصبت**).

الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميـرًا منفصلًا لو تأخر لزم اتصاله، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥] ، و﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البَقَرَة: ٤٠] ، فلو أخر المفعول لزم اتصاله وكان يقـال: (**نعبدك، ارهبوني**) فيجب التقديم، بخلاف قولك: (**الدرهم إياه أعطيتك**) فإنه لا يجب تقديم (**إياه**) لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله، على ما تقدم في باب المضمرات؛ فكنت تقول: (**الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه**).

الموضع الثالث: أن يكون عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليهما، أي: أن يكون العامل في المفعول واقعًا في جواب (**أما**) وليس معنا ما يفصل بين (**أما**) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت (**أما**) مذكورة في الكلام؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾، أم كانت مقدرة؛ نحو قوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدَّثر: ٣] فإن وجد ما يكون فاصلًا بين (**أما**) والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو: (**أما اليوم فأد واجبك**).

والسر في ذلك أن (**أما**) يجب أن يفصل بينهما وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة.

٣ـ تاخير المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا:

ـ يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المفعول مصدرًا مؤولًا من (**أن المؤكدة ومعموليها**)

مخففة كانت (أن) أو مشددة، نحو: (**عرفت أنك فاضل**)، ونحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠] إلا أن تتقدم عليه (**أما**)، نحو قولك: (**أما أنك فاضل فعرفت**).

الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: (**ما أحسن زيدًا، وما أكرم خالدًا**).

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب مثل: (**أن وكي**)، نحو قولك: (**يعجبني أن تضرب زيدًا، وجئت كي أضرب زيدًا**).

فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، وذلك كقولك: (**وددت لو تضربْ زيدًا، و يعجبني ما تضرب زيدًا**)، فإنه يجوز فيه: (**وددت لو زيدًا تضرب، و يعجبني ما زيدًا تضربْ**).

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزومًا بجازم ما، وذلك كقولك: (**لم تضربْ زيدًا**)؛ لا يجوز أن تقول: (**لم زيدًا تضربْ**)، فإن قدمت المفعول على الجازم فقلت: (**زيدًا لم تضرب**) جاز.

الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل فيه منصوبًا بـ (**لن**) عند الجمهور، أو بـ(**إذن**) عند غير الكسائي، وذلك كقولك: (**لن أضرب زيدًا، و إذن أكرم المجتهد**)، فلا يجوز أن تقول: (**زيدًا لن أضرب**): كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: (**المجتهد إذن أكرم**)، وأجاز الكسائي أن تقول: (**إذًا المجتهد أكرم**).

٤ـ تقديم الفاعل علي المفعول به وجوبًا

يقدم الفاعل علي المفعول به وجوبًا في ثلاثة مواضع:ـ

١ـ إذا خفي إعرابها لعدم وجود قرينة تعين أحدهما من الآخر، نحو: (**حدثت سلمى ليلي، أكرم أخي خادمي**)، وهنا يخشى اللبس، كـ(ضرب **موسى**

عيسى)، قاله أبو بكر ابن السراج والمتأخرون كالجزولي، وابن عصفور، وابن مالك.

هذا مذهب الجمهور؛ خالفهم في تقديم الفاعل على المفعول ابن الحاج محتجًّا حيث أجاز تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: (**لأن العرب لها غرض من الالتباس كما لها غرض من التبيين، وأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء البلغاء، وبأنه يجوز: (ضرب أحدهما الآخر)** وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلًا باتفاق وشرعًا على الأصح، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] كون (**تلك**) اسمها، و (**دعواهم**) الخبر والعكس.

فإذا وجدت قرينة تبيِّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره؛ فتقول: (**أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى**).

٢ـ إذا كان المفعول محصورًا بـ (**إنما**) أو بـ (**إلا**) عند الجزولي وجماعة، نحو: (**إنما يعرف الإنسان نفسه، ما يقاوم الكذوب إلا الحق**)، وأجاز البصريون، والكسائي، والفراء، وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، كقول دعبل الخزاعي:

وَلَـمَّـا أَبَـى إِلَّا جِـمَـاحًـا فُـؤَادُهُ   وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِـمَالٍ وَلَا أَهْلِ

قوله: (**أَبَى إِلَّا جِمَاحًا فُؤَادُهُ**) حيث قدم المفعول المحصور بإلا وهو (**جماحًا**) على الفاعل (**فؤاده**).

وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين، والفراء، وابن الأنباري، والكسائي فقالوا: يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل؛ لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا، لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا.

وذهب بعض البصريين إلى أنه يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقًا، فاعلًا كان هذا المحصور أو مفعولًا، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما.

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما، فقالوا: أنت لو قلت: (**إنما ضرب بكرًا خالدٌ**) لم يقم دليل على أن المحصور هو تالي إنما، ولو قلت: (**ما ضرب إلا بكرًا خالد**) وقدمت إلا مع المفعول فقد وضح مقصودك، فلما كان اللبس في إنما موجود ألبته، وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا - قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه.

ومثله قول مجنون ليلى:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا

قوله: (**فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا**) حيث قدم المفعول المحصور بإلا وهو (**ضعف**) على الفاعل (**كلامها**) وهذا جائز عند الكسائي.

ومثله قول زهير بن أبي سلمى:

وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِّيَّ إِلَّا وَشِيجُهُ وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

قوله: (**وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ**) حيث قدم الجار والمجرور المحصور بإلا وهو (**في منابتها**) على نائب الفاعل (**النخل**) ولما كان الجار و والمجرور بمنزلة المفعول، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل، وهذا جائز عند الكسائي.

ومثال تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول: (**ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا**)، ومنه قول الشاعر:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

قوله: (**فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا**) حيث قدم الفاعل المحصور بإلا وهو (**اللّه**) على المفعول (**ما**) وهذا جائز عند الكسائي استشهادًا بهذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع.

- **خلاف النحويين حول المحصور بـ (إلا):**

لا خلاف بين العلماء في أن المحصور بـ (**إنما**) لا يجوز تقديمه، وأما المحصور

بـ(**إلا**) ففيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري، أنه لا يخلو المحصور بها من أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، فإن كان فاعلًا فلا يجوز تقديمه نحو: (**ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا**) فأما قوله: (**فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لنا**) فأول على أن (**ما هيجت**) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: (**درى ما هيجت لنا**) فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول؛ لأن هذا ليس مفعولًا للفعل المذكور.

وإن كان المحصور مفعولًا جاز تقديمه؛ نحو: (**ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ**).

المذهب الثاني: وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بـ (**إلا**) فاعلًا كان أو مفعولًا.

المذهب الثالث: وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجُزُوليُّ، والشلوبين، أنه لا يجوز تقديم المحصور فاعلًا كان أو مفعولًا.

٣- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا سواء أكان المفعول ظاهرًا أم ضميرًا؛ نحو: (**عرفت الحق واتبعته، إذا صنعت المعروف فاستره**).

يقول ابن مالك:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ　　أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ　　أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٥- تقديم المفعول به على الفاعل جوازا:

يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، ويجوز تأخيره عنه إذا لم يوجد في الجملة ما يوجب تأخيره، ولا ما يوجب تقديمه، ولم يخش اللبس أو الخلط بين الفاعل والمفعول، نحو: (**بلّغ الرسالة الرسول، وبلّغ الرسول الرسالة**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القَمَر: ٤١].

يقول ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر؛ وذلك نحو: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) فـ(رَبَّهُ) مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر ـ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ فهو متقدم رتبة، وإن تأخر لفظا.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

قوله: (وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ) حيث تقدم المفعول (قرنه) على الفاعل (الوعل)، وقد اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل المتأخر، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر ـ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول.

ومثله قول جرير:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

قوله: (أَتَى رَبَّهُ مُوسَى) حيث تقدم المفعول (ربه) على الفاعل (موسى).

وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) فالهاء المتصلة بنور ـ الذي هو الفاعل ـ عائدة على (الشجر) وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن (الشجر) مفعول وهو متأخر لفظا، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل؛ فهو متأخر رتبة.

وهذه المسألة غير جائزة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، والأخفش، وأبو الفتح ابن جني،

وابن مالك، وأيدهم المحقق الرضي، قال: (**والأولى تجويز ما ذهبا إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا**)، وقال ابن هشام بعد أن أورد الشواهد: (**والصحيح جوازه في الشعر فقط**).

واحتجوا بقول أبي الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ

قوله: (**جَزَى رَبُّهُ.... عَدِيَّ**) حيث أخر المفعول، وهو (**عدي**) وقدم الفاعل، وهو (**ربه**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

ونظيره قول حسان بن ثابت ﷺ:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا   مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

قوله: (**أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا**) حيث أخر المفعول، وهو (**مطعمًا**) وقدم الفاعل، وهو (**مجده**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا   عَلَيْهَا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

قوله: (**نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا**) حيث أخر المفعول، وهو (**المرء**) وقدم الفاعل، وهو (**أعماله**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقول سليط بن سعد:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

قوله: (**جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلانِ**) حيث أخر المفعول، وهو (**أباالغيلان**) وقدم الفاعل، وهو (**بنوه**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ   وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

قوله: (**كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ**) حيث أخر المفعول، وهو (**ذَا الحِلْمِ**) وقدم

الفاعل، وهو (**حِلْمُهُ**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعِ

قوله: (**عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا**) حيث أخر المفعول، وهو (**مصعبًا**) وقدم الفاعل، وهو (**أصحابه**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

قوله: (**يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا**) حيث أخر المفعول، وهو (**زهيرًا**) وقدم الفاعل، وهو (**قومه**) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه ابن جني، وأبو القاهر الجرجاني، والطوال، وابن مالك، والرضي من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن يأخذ به ويعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه، وإن كان الجمهور على خلافه، لأن التمسك بالدليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يُقْضَي فيها على وفق ما تكلم بها أهلها.

٦- تقديم المفعول به علي الفاعل وجوبًا:

يقدم المفعول به على الفاعل وجوبًا في ثلاثة مواضع:

١- إذا كان الفاعل محصورًا بـ (**إنما**)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقولنا: (**إنما يخفض المرءَ الجهلُ والمرضُ**)، أو بـ (**إلا**) عند غير الكسائي، نحو قولنا: (**ما هذّبَ الناسَ إلا الدينُ الحنيفُ**).

واحتج النحاة على الحصر بـ (إلا) بقول الشاعر:

مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأٌ بَطَلَا

حيث ورد في هذا البيت شاهدان: أحدهما في قوله (**مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ**)، وثانيهما في قوله: (**وَلَا جَفَا إِلَّا جُبَّأٌ**) حيث قدم في كل منهما الفاعل المحصور بإلا ـ وهو قوله (**لئيم**) في الأولى و (**جبأ**) في الثانية على المفعول المحصور به فيه ـ وهو (**فعل**) في الأولى، و (**بطلًا**) في الثانية، وهو من الأبيات التي استدل بها الكسائي على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلًا.

وجمهور النحويين من البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلًا، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولًا.

٢ـ إذا كان المفعول به ضميرًا متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو قولنا: (**من أعجبته آراؤُه غلبته أعداؤُه**)، (**زانتني حليةُ الأدب**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] .

٣ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود علي المفعول، وذلك لأن الضمير يعود على متقدم في اللفظ والرتبة، نحو قولنا: (**كافأ التلميذَ معلمُه**)، و(**يحب المدارسَ طلابُها**)، و(**سكن الدار صاحبُها**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، و﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢] .

المبحث الثاني

ما ينوب عن الفاعل

❑ أولا: تعريف نائب الفاعل

(المبني للمفعول، أو مفعول ما لم يسمَّ فاعله):

نائب الفاعل أو مفعول ما لم يسم فاعله: اسم مرفوع تقدمه فعل مبني للمجهول تام متصرف، حذف فاعله لغرض من الأغراض، وحل هذا الاسم أو شبهه محل الفاعل المحذوف، وأخذ جميع أحكامه.

❑ ثانيا: أسباب حذف الفاعل في الجملة:

يحذف الفاعل من جملة الكلام، ويبنى الفعل لما لم يسم فاعله، ويحل محله نائب الفاعل؛ لأغراض عديدة منها معنوية وأخرى لفظية:

- فمن الأغراض اللفظية:

١- قصد المتكلم إلى الإيجاز، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النّحل: ١٢٦] .

٢- ومنها: المحافظة على السجع، وتناسق الفواصل في الكلام المنثور، نحو قولهم: (**مَنْ طَابَتْ سَرِيْرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ**)، فلو قال حمد الناس سيرته لتغيرت الفاصلة.

٣- تصحيح النظم والمحافظة على وزن الشعر، نحو قول أعشى قيس:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

في البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول: (**عُلِّقْتُهَا، وعُلِّقَتْ، وعُلِّق**) وحذف الشاعر الفاعل للعلم به، وهو اللّٰه تعالىٰ، وذلك لتصحيح النظم.

ـ ومن الأغراض المعنوية:

١ـ إذا كان الفاعل معلومًا لدى السامع والقارئ حتى لا يحتاج إلى ذكره، نحو قوله تعالىٰ: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾ [الأنبياء: ٣٧] ، و﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النّساء: ٢٨] ، فالخالق هو اللّه، حتى عند الكفار، والدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [الزُّمَر: ٣٨] .

٢ـ الجهل بالفاعل وعدم معرفته فهو لا يستطيع أن يبينه بيانًا واضحًا يعينه، نحو: (**سُرِق المتاع**)، فالمتكلم لا يعرف السارق ولو كان يعرفه ما بنى الفعل للمجهول، ولو ذكره بوصف عام يفهم من الفعل كأن يقول: (**سرق اللص المتاع**)، أو (**سرق السارق المتاع**)، لم يكن في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره العبارة المحذوف فيها الفاعل.

٣ـ الخوف من الفاعل خشية أن يناله مكروه منه، نحو: (**قُتِل الرجل**)، فالمتكلم يخشى القاتل، ويخاف منه.

٤ـ الخوف على الفاعل لضعفه خشية أن يناله أحد بمكروه، نحو: (**كُسِر الزجاج**) فالمتكلم يخاف على كاسر الزجاج لضعفه.

٥ـ أن يتعلق بذكره غرض، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦] ، و﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النّساء: ٨٦] ، و﴿إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ﴾ [المجَادلة: ١١] .

٦ـ رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، نحو قولنا: (**تُصُدِّق بألف دينار**).

٧ـ رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجري على لسان المتكلم، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، نحو: (**خُلِق الخنزير**).

٨ـ رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، نحو قولنا: (**أُوذِي الرسول، وسُبَّ**).

❑ ثالثا: ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه:

نائب الفاعل ينوب عن الفاعل بعد حذفه في: (**رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه إذا كان الفعل متعديًا**).

يقول ابن مالك:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

وَلَا يَنُوبُ بعضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

١ـ ينوب المفعول به، وذلك إذا كان الفعل متعديًا، فإن كان متعديًا لواحد أقيم هو نائبًا عن الفاعل؛ نحــو: (**من طابت سريرته حُمِدَتْ سيرتُه**)، وقوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] ، وإن كان متعديًا لأكثر أنيب الأول وبقي ما يليه على حاله، نحو: (**يُمْنَحُ المتفوقُ جائزةً، أُعْلِمَ عليٌّ القناعةَ أعظمَ فضيلةٍ**).

٢ـ ينوب الجار والمجرور بشرط أن يكون مختصًا بإضافة نحو: (**نُظِرَ في موضوعك**)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] ، أو وصف، نحو قولنا: (**نُظِرَ في أمرٍ مُهِمٍّ**).

● خلاف النحاة حول نيابة الجار والمجرور عن الفاعل:

اختلف النحاة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فذهب الجمهور إلى أنه يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، ومن النحاة من قال بعدم جواز نيابة المجرور عن الفاعل، وهم: ابن دُرُسْتُوَيْه، والسُّهَيْلي وتلميذه الرُّنْدِي، حيث اعتبروا النائب ضمير المصدر لا المجرور، وكل موضع ناب فيه الجار والمجرور عن الفاعل فإن نائب الفاعل في الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل.

ـ واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة:

أ ـ لا يُتْبَعُ على محل المجرور بالرفع، إذا ناب عن الفاعل، أي أنه لو كان الجار

والمجرور نائبًا عن الفاعل لجاز أن يجئ التابع لهذا المجرور - نعتًا أو عطف بيان - مرفوعًا، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلًا في تابعه الرفع كما في قول الشاعر:

طَلَبَ الـمُعَقِّبِ حَقَّهُ الـمَظْلُومُ

فإنه يُروى برفع (**المظلوم**) الذي هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلًا للمصدر فهو مرفوع المحل، وإن كان المجرور اللفظ، وأنت لو قلت: (**مُرّ بزيد الظريف**) لا يجوز لك أن ترفع الظريف، ولو كان نائبًا عن الفاعل لجاز.

ب - أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] ، ولو كان نائبًا عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه، كما لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه.

ج - - وأن الجار والمجرور إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم تجعله نائبًا عن الفاعل.

د - والفعل لا يؤنث له في نحو: (**مُر بهند**) ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل؛ لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه.

أما الجمهور فقالوا: إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل؛ لأنَّا رأينا العرب في كلامهم ينيبون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة، نحو قولهم: (**سير بزيد سيرًا**) فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل في العبارة هو الجار والمجرور، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع،

والرواية إنما جاءت بنصبه، وإذا كانوا لا ينيبون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى.

وقاموا بالرد على كل شاهد أتى به الرافضون ما يضيق المقام عن ذكره.

٣ـ المصدر: ينوب المصدر المختص عن الفاعل، نحو: (**جُلِسَ جلوسُ العظماءِ**)، و (**ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ**).

ـ ويشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان:

أ ـ أن يكون متصرفًا، ولا خلاف في اشتراط التصرف.

والمصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: (**ضرب، وقتل**)، تقول: (**ضربت محمد ضربًا**) **فتنصب** (**ضربًا**) على المصدرية، وتقول: (**ضربُك ضربٌ شديد**) **فترفع** (**ضرب**) الأول على أنه مبتدأ، وترفع الثاني على أنه خبر، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوبًا على المصدرية، نحو: (**معاذ وسبحان، وأيضًا**) **فإنه** غير متصرف، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل، وهذا ظاهر.

ب ـ أن يكون مختصًا غير مبهم، والمصدر المختص: هو ما دل علي عدد، أو وصف، أو إضافة، وهو المبين لنوع عامله وعدده، وغير هذه يعد مصدرًا مبهمًا.

ـ المختص نوعان:

أولهما: ما كان دالًّا على العدد كضربتين وضربات في قولنا: (**ضربت ضربتين أو ضربات**).

والثاني: ما وُصِفَ، نحو: (**ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ**)، وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ**﴾ [الحَاقَّة: ١٣] أو إضافة، نحو: (**سكتَ سُكُوتَ المُتَدبِّرِيْن**)، وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أي غير مختص، نحو: (**ضرب، وقتال**) من غير وصف ولا إضافة؛ أي أن المصدر المبهم هو الذي **تعرفه في** باب المفعول المطلق حيث المؤكد لعامله، أما المختص **فهو** المخصص بوصف أو إضافة.

وقد خالف هذا الشرط جماعة من العلماء منهم الكِسائي، وهشام، وثعلب، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه **(النكت الحسان)**.

ويمتنع نحو **(سير سَيْرٌ)** لعدم الفائدة، أي لا يفيد جديدًا لم يفده الفعل؛ ولذا فهو مصدر مبهم، وهو المؤكد لعامله؛ بينما المصدر المختص مبينًا لنوع عامله وعدده كما بيّنّا، فامتناع **(سير)** على إضمار السير أحق، خلافًا لمن أجازه.

وأما قول امرئ القيس:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ   يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

قوله: **(وَيُعْتَلَلْ)** فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة زعموا أن نائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا، وتقديره **(هو)**، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل، والتقدير: **(ويعتلل هو)**؛ أي: ويعتلل الاعتلال المعهود، أو اعتلالًا، أي: ويعتلل اعتلالًا، ثم خصصه بعليك أخري محذوفة للدليل، كما تحذف الصفات المخصصة، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سَبَإ: ٥٤] ، وبذلك هم يقولون بجواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك، والتوجيه عندهم أن نائب الفاعل في **(حيل)** ضمير مستتر فيه جوازًا، وتقديره **(هو)** يعود إلى المصدر، ويقدر هذا المصدر مقرونًا بأل العهدية، أي الحلول المعهود؛ لذلك لا تصلح الآية دليلًا لمن يجيز نيابة المصدر المبهم.

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم، من قِبَل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئًا جديدًا لم يفده الفعل، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره **(هو)** يعود إلي مصدر الفعل، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذي يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم، بل مرجع الضمير مصدر مختص، واختصاصه إما بأن يكون مقترنًا بأل العهدية، وإما أن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق، وإذا كان المرجع مصدرًا معينًا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم.

وقول طرفة بن العبد:

فَيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُوْنَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوِي امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

قوله: **(حِيلَ دُونَهَا)** فقد كان هناك خلاف في نائب الفاعل في **(حيل)** إلا إن الجمهور قالوا بأن نائب الفاعل في **(حيل)** ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بـ **(أل)** العهدية: **(حيل الحول المعهود)** أو يعود إلى مصدر موصوف بدون **(حيل حول واقع دونها)**.

وقول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

قوله: **(وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ)** يذهب الجمهور إلى أن نائب الفاعل في **(يُغْضَى)** ضمير مستتر جوازًا، وتقديره **(هو)** يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به؛ تقديره: ويغضى إغضاء حادث عن مهابته، ولا يقال: النائب المجرور، لكونه مفعولًا له.

٤ـ ظرف متصرف مختص: والظرف المتصرف هو الذي يتأثر بالعوامل المختلفة حسب موقعه من الجملة نحو: **(يوم، وقت، حين، دهر، ساعة)**، فتقول: **(صمت يومًا، وانتظرتك ساعة)** فتنصبهما على الظرفية، وتقول: **(أقمت في انتظارك من وقت الظهر)** فتجره بمن، وتقول: **(هذا يوم مبارك)** فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجرّ بمن إلى التأثر بالعوامل.

وأما غير المتصرف فمنه:

أـ ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلًا؛ نحو: **(قط، عوض، إذا، سحر)** فلا تقول: **(رُكِبَ سَحَرٌ)**؛ لئلا تخرجها عمّا استقر لها في لسان العرب من لزوم النصب.

ب ـ ومنه ما يلازمه النصب والجر بمن؛ نحو: **(عندَ، ثَمَّ، مع)** فلا تقول:

(جُلِسَ عندَك)؛ لئلا تخرجها عمّا استقر لها في لسان العرب من لزوم النصب.

والظرف المختص هو ما كان مخصصًا بشيء من المخصصات كإضافة أو وصف؛ نحو: (مكان، زمان) فلا يصح نيابتهما إلا إذا قُيِّد أو وصف كأن يقال: (صِيمَ زمان طويل) ظرف مختص بالوصف، و (جُلِسَ أمامَ الأميرِ) ظرف مختص بالإضافة، والمقرون بـ(أل) العهدية؛ نحو: (اليوم) أي المعهود بيننا، أو العلم على زمن معين كـ (رمضان).

أما الظرف المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها؛ نحو: (يوم، حين، زمان) من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بـ (أل).

❑ رابعًا: نيابة غير المفعول مع وجود المفعول:

قد يرد مع الفعل المبني للمجهول: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور فمن ينوب منهما عن الفاعل إذا اجتمعوا في جملة واحدة؟ فعند بناء الجملة: (ضَرَب محمدٌ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الجُمُعَة أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ) للمجهول فما الذي ينوب عن الفاعل؟

ـ وقد اختلفت كلمة العلماء حول هذه النقطة على مذاهب:

١ـ مذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور ـ تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل؛ فتقول: (ضُرِب زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الجُمُعَة أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ)، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد غير ذلك فهو شاذ أو مؤول.

٢ـ مذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود مطلقًا: تقدم أو تأخر؛ فتقول: (ضُرِب زَيْدًا ضَرْبٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الجُمُعَة أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ)، و(ضُرِب ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا يَوْمَ الجُمُعَة أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ) واحتجوا بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] ناب الجار والمجرور (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول (قومًا).

٣- **مذهب الأخفش** أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه مع وجود المفعول جاز إقامة كل واحد منهما بشرط تقدم النائب على المفعول؛ فتقول: (**ضُرِبَ في الدارِ زيدًا، وضُرِبَ في الدارِ زيدٌ**)، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به؛ نحو: (**ضُرِبَ زيدٌ في الدارِ**)، ولا يجوز: (**ضُرِبَ زيدًا في الدارِ**).

وقد احتج الأخفش بقول الراجز:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

قوله: (**مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ**) حيث أناب الشاعر الجار والمجرور (**بذكر**) عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو (**قلبه**)، والدليل على ذلك إتيانه به منصوبًا، ولو أنابه عن الفاعل لرفعه.

وقول رؤبة بن العجاج:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ... وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذَو هُدَى

قوله: (**لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا**) حيث أناب الشاعر الجار والمجرور (**بالعلياء**) عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو (**سيدًا**)، والدليل على ذلك إتيانه به منصوبًا، ولو أنابه عن الفاعل لرفعه، وهذان البيتان حجة لدى الكوفيين، والبصريون يرونها من الضرورة الشعرية.

٤- اختار السيوطي في (**الهمع**) أنه إن كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أُنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد، فإن كان الغرض الذي تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت: (**ضُرب أمامُ الأمير محمدًا**)، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد في المسجد قلت: (**قُتل في المسجد خالدًا**) وهلم جرا...

والذي نميل إليه هو ما ذهب إليه الأخفش من أنه إذا تقدم المفعول وجب إنابته، وإن تأخر عن الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر جاز الأمران خشية اللبس.

❑ خامسًا: غير نائب الفاعل مما معناه متعلق بالرافع واجب نصبه:

غير نائب الفاعل مما معناه متعلق بالرافع واجب نصبه لفظًا إن كان غير جار ومجرور، كـ (**ضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميس أمامَك ضربًا شديدًا**)، ومن ثم نصب المفعول الذي لم ينب في؛ نحو: (**أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا**) و(**أُعْطِيَ دينَارٌ زيدًا**)، أو محلًا إن كان جارًّا ومجرورًا؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحَاقَّة: ١٣]، وعلة نصب المفعول الذي لم يكن نائب فاعل؛ أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا، فكذلك نائبه.

❑ سادسًا: نائب الفاعل للفعل المتعدي لأكثر من مفعول:

إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله: فإما أن يكون من باب (**أعطى**)، أو من باب (**ظن**).

أ- فإن كان من باب (**أعطى**): وهو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر؛ نحو: (**سألتُ اللَّهَ المغفرةَ، ومنعتُ محمدًا ارتكابَ الخطأ، ومنحتُ إبراهيمَ ريالًا، وكسوتُ الفقيرَ ثوبًا، وألبستُ ابنيَ جُبَّةً، وأعطيتُ السائلَ درهمًا**)، ولابد أن يتعدى بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور؛ نحو قولنا: (**اخترت الرجال محمدًا**)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعرَاف: ١٥٥] ، والأصل: اخترت من الرجال محمدًا، واختار موسى من قومه سبعين رجلًا وهذا الضرب غير مراد في هذا الباب.

فإذا كان الفعل من باب (**أعطى**) فنيابة الأول جائزة اتفاقًا، وأما الثاني فإن أمن اللبس جاز اتفاقًا؛ نحو: (**كُسيَ زيدٌ جبةً، وكُسيَ زيدًا جبةٌ**) و (**أُعْطِي عمرٌو درهمًا، و أُعْطِي عمرًا درهمٌ**)، وقيل: يمتنع مطلقًا، وقيل: إن لم يُعْتَقَد القلب، وقيل إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا

في الحسن.

فإذا حصل لبسٌ وجب إقامة الأول؛ نحو: (**أعطيتُ زيدًا عمرًا**) فعند البناء للمجهول تقول: (**أُعْطِيَ زيدٌ عمرًا**) ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، بخلاف الأول.

ونقل ابن مالك الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، فلو كان مقصده جميع النحاة فليس بجيد؛ لأن الكوفيين مذهبهم أنه إذا كان الأول معرفة، والثاني نكرة تعين إقامة الأول، فتقول: (**أُعْطِي عمرٌو درهمًا**)، ولا يجوز: (**أُعْطِي عمرًا درهمٌ**).

يقول ابن مالك:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

ب ـ وفي باب (**ظن**): أي كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني فتقول: (**ظُنَّ زيدٌ قائمًا**) ولا يجوز: (**ظُنَّ زيدًا قائمٌ**).

وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لكن يشترط ألا يحصل لبس، فتقول: (**ظُنَّ زيدًا قائمٌ**) فلو حصل لبس تعين إقامة الأول، فلا تقول: (**ظُن زيدًا عمرٌو**) على أن (**عمرو**) هو المفعول الثاني.

وقال قوم: يمتنع مطلقًا ـ أي: المفعول الثاني ـ أن يكون نائب فاعل للإلباس في النكرتين والمعرفتين، ولعود الضمير علي المؤخر إن كان الثاني نكرة؛ لأن الغالب كونه مشتقًا، وهو حينئذ شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة، واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: (**ظُنَّ قائمٌ زيدًا**).

وقيل: يشترط أن لا يكون المفعول الثاني نكرة، والأول معرفة، فيمتنع (**ظن**

قائم زيدًا).

يقول ابن مالك:

فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ (أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرْ   وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

جـ - وفي باب (أعلم): كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني والثالث، فتقول: (أُعْلِمَ زيدٌ فرسَكَ مُسْرَجًا)، ولا يجوز: (أُعْلِمَ زيدًا فرسُكَ مُسْرَجًا)، ولا: (أُعْلِمَ زيدًا فرسَكَ مُسْرَجٌ)، ونقل ابن أبي الربيع، وبدر الدين ابن مالك الاتفاق على منع إقامة الثالث، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك حيث أجازه بعض النحاة بشرط ألا يوقع في لبس فتقول: (أُعْلِمَ زيدًا فرسَكَ مُسْرَجٌ) فإن حصل لبس تعين إقامة الأول، فلا تقول: (أُعلم زيدًا خالدٌ منطلقًا).

وأجاز قوم نيابة المفعول الثاني إذا لم يُلْبَس، ومنعه قوم؛ منهم الخضراوي والأُبَّدِيُّ وابن عصفور، لأن الأول مفعول صحيح والأخيران مبتدأ وخبر شبّها بمفعول (أعطي)، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول.

قال الفرزدق:

وَنُبِّئْتُ عَبدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ   كِرَامًا مَوَالِيهَا، لَئِيمًا صَمِيمُهَا

قوله: (وَنُبِّئْتُ) حيث أناب المفعول الأول الذي هو تاء المتكلم عن الفاعل، ولم ينب الثاني أو الثالث، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربي.

يقول ابن مالك:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعل إلا

فاعلًا واحدًا؛ كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولًا واحدًا؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدًا منها مقام الفاعل، ونصبت الباقي، فتقول: (**أُعْطِي عمرٌو درهمًا، ظُنَّ زيدٌ قائمًا، أُعْلِمَ زيدٌ فرسَكَ مُسْرَجا، ضُرِب زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الجُمُعَة أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ**).

- **وقد تَبَيَّنَ أن في نظم الألفية أمورًا، وهي:**

١ـ حكاية الإجماع على جواز إقامة المفعول الثاني نائب فاعل من باب كسا حيث لا لبس.

٢ـ وعدم اشتراط كون المفعول الثاني من باب ظن ليس جملة.

٣ـ وإيهام أن إقامة المفعول الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلَّط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع؛ امتناع أن يكون المفعول الثالث نائبًا للفاعل

❑ سابعًا: شكل الفعل المبني للمجهول

يترتب على حذف الفاعل وإقامة المفعول أو ما يقوم مقامه في الكلام أن يبنى الفعل للمجهول، ويحدث فيه تغيير في شكل حروفه.

١ـ يُضَمُّ أول الفعل مطلقًا سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا.

٢ـ يُضَمُّ ثاني الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة؛ نحو: (**تضارب ـ تُضُورِبَ، تَعَلَّمَ ـ تُعُلِّم**).

٣ـ يُضَمُّ ثالث الفعل الماضي المبدوء بهمزة الوصل؛ نحو: (**انطلق ـ انْطُلِقَ، استخرج ـ اسْتُخْرِجَ، استحلى ـ اسْتُحْلِيَ**).

٤ـ يكسر ما قبل الآخر من الماضي؛ نحو: (**أَسْلَمَ ـ أُسْلِمَ، أَحْسَنَ ـ أُحْسِنَ، شرح ـ شُرِحَ**).

٥ـ يفتح ما قبل الآخر من المضارع؛ نحو: (**يُؤْمِن ـ يُؤْمَنُ، يَشْرَح ـ يُشْرَحُ**).

٦ـ الكسر أو الضم أو الإشمام، وذلك إذا اعتلت عين الماضي، وهو كل ثلاثي؛ كـ(**قال**، **وباع**)، أو أكثر من ثلاثي؛ نحو: (**اختار**، **وانقاد**).

ـ في هذه الحالة لك:

أ ـ إخلاص الكسر: حيث تكسر ما قبل حرف العلة فتقول: (**قيل**، **بيع**، **اختير**، **انقيد**).

ب ـ الإشمام: وهو الإتيان بفاء الكلمة بحركة بين الضم والكسر فتقلب ياء في الكسر والضم، ويظهر الإشمام في اللفظ لا الخط، وقد قرئ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هُود: ٤٤] بالإشمام في: قيل وغيض.

جـ إخلاص الضم: حيث يضم ما قبل حرف العلة فتقلب واوًا، فتقول: (**قول**، **وبوع**)، وهي لغة قليلة تعزى إلى قبيلتي فقعس ودبير من بني أسد، قال رؤبة بن العجاج:

لَيتَ، وَهَلْ يَنفَعُ شَيئًا لَيتُ؟ لَيتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

قوله: (بُوعَ)، وهو فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وهي لغة جماعة من العرب.

وقول الشاعر:

حُوكَتْ عَلَى نَيِّرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ

قوله: (**حوك**)، وهو فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه.

وادعى ابن عذرة امتناع هذه اللغة في (**افتعل**، **وانفعل**)، والأول قول ابن عصفور، والأُبَّذِي، وابن مالك، وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر؛ كـ(**خِفْتُ**، **وبِعْتُ**)، أو ضم؛ كـ (**عُقْتُ**) أي بالبناء للمفعول فيها جميعًا، وأصل

المسألة في: (**خافني زيد**)، و (**باعني عمرو**)، و (**عاقني عن كذا**)، ثم بنيتهن للمفعول، فلو قلت: (**خِفت وبِعت**) بالكسر، وعُقت بالضم، لتوهم أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأولين، والكسر في الثالث، وأن يمتنع الوجه الملبس، وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا، ولم يلتفت سيبويه للإلباس لحصوله في؛ نحو: (**مُختار، وتُضار**).

٧- **الضم والكسر**: أوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف؛ نحو: (**شدّ، ومدّ**)، فتقول: (**شُدّ، ومُدّ**)، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة، وبعض تميم، وقرأ علقمة: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] ، و﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨] بالكسر فقالوا: (**رِدَّتْ، رِدُّوا**)، وجوز ابن مالك الإشمام أيضا، وقال المَهَابَاذِي : من أشم في (**قيل**)، (**بيع**) أشم هنا.

يقول ابن مالك:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى
وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَةْ ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةْ
وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي
وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ ... عَيْنًا، وَضَمٌّ جَاكَ (بُوعَ) فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبّ)
وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

❑ ثامنًا: أهم ما يكتسبه نائب الفاعل من أحكام:

نائب الفاعل الذي حل محل الفاعل يأخذ كل أحكام الفاعل وهي:

١- يجب رفعه بعد أن كان منصوبًا، بنفس العلامات التي يرفع بها الفاعل؛ الأصلية والفرعية إن كان اسمًا ظاهرًا معربًا، ويبنى في محل رفع إذا كان من

الأسماء المبنية، ويرفع على المحل إذا كان مصدرًا مؤولًا، أو مجرورًا بحرف جر زائد.

٢- يجب أن يقع بعد الفعل فلا يقدم عليه إلا لعلة؛ نحوية.

٣- يجب ذكره في الكلام صراحة أو يقدر كضمير مستتر، وذلك لأنه عمدة في الكلام ومنزلًا من فعله منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنه محذوف، فليس كذلك بل هو مستتر.

٤- يلزم الفعل معه حالة الإفراد فلا يثنى ولا يجمع.

٥- يؤنث الفعل معه جوازًا ووجوبًا كما في الفاعل تمامًا وقد ورد التذكير شاذًّا في قول زياد بن سليمان الأعجم:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْرًا بِمُرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

فلم يقل: (**ضمنتا**) رغم عود الضمير على مؤنث مجازى وهو مما يجب فيه التأنيث ولكن هذه ضرورة تباح للشاعر.

٦- يجوز حذف فعله لقرينة دالة عليه، وخصوصًا في جواب السؤال: (**من ضُرِبَ اليوم ؟**)... فتقول: الضيفُ.

٧- العامل المؤثر في الفاعل هو الذي يؤثر في نائب الفاعل وهو الفعل؛ نحو: (**ضُرِبَ المهملُ، وكُوفِئَ المجتهدُ**)، أو شبه الفعل وهو اسم المفعول فقط؛ لأنه وصف مشتق من الفعل المبني للمجهول؛ نحو: (**المؤمن محمودٌ سلوكُه**)، وما بعد اسم المفعول يعرب نائب فاعل له.

❑ تاسعًا: أفعال ماضية على صورة المبني للمجهول:

ورد عن العرب أفعال ماضية على صورة المبني للمجهول، فيعرب المرفوع بعدها فاعلًا لا نائب فاعل على الصحيح، وقد ذهب الدكتور عباس حسن في كتابه (**النحو الوافي**) إلى أنها تعرب نائب فاعل، ومنها: (**زُكِمَ، شُدِهَ، دُهِشَ**؛

بمعنى واحد وهو تحيَّر. وشُغِفَ بكذا - وأُولِعَ به - وأُغْرِيَ به - وأُغْرِمَ به - واُسْتُهْتِرَ به، وكلها بمعنى التعلق القوي بالشيء، ومنها: أُهْرِعَ (بمعنى أسرع)، ونُتِجَ، وعُنِيَ بكذا، وحُمَّ (أصابته الحمى)، ووُعِكَ، وثُلِجَ فؤاده(بَلُدَ وذهب من الخوف)، وفُلِجَ (أصابه الفالج، وهو شلل يصيب أحد شقي الجسم طولًا)، وغُمَّ الهلال (احتجب وحال دون رؤيته غيمٌ)، وسُلَّ (أصابه السلّ)، وأُغْمِيَ (خَفِيَ وغُشِّيَ عليه)، وجُنَّ (ذهب عقله)، اُمْتُقِعَ واُنْتُقِعَ (أي تغير لونه من همٍّ أو حزن)، وزُهِيَ، وحكم المضارع منها حكم الماضي - إذا سمع، ومما سمع: يُهْرَع - يُعنى - يُولَع - يُسْتَهْتَر به.

❑ عاشرًا: أفعال ماضية ملازمة البناء للمجهول:

يُخطئ كثير من الناس فيستعملون كلمات مبنية للمعلوم؛ نحو: (توفي، واحتضر) بمعنى حضرته الوفاة، و(استشهد) بمعنى قُتِل في سبيل اللَّه، والصحيح أنها مبنية للمجهول، وما بعدها نائب فاعل فتنطق هكذا (تُوُفِّيَ، اُسْتُشْهِدَ، اُحْتُضِرَ).

المبحث الثالث

الاشتغال

أوّلًا: تعريف الاشتغال:

الاشتغال: هو أن يتقدم اسم على فعل من حقه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، أو في سَبَبِيِّه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق فعندما نقول: (**زيدًا أكرمتُ**) فـ(**زيدًا**) مفعول به مقدم لأكرم، فإن قلت: (**زيدًا أكرمتُه**) فـ (**زيدٌ**) يكون مفعولًا لأكرم أيضًا، لكن الفعل هنا اشتغل عن نصب الاسم المتقدم في ضميره، وهو الهاء، وهذا هو معنى الاشتغال.

يقول ابن مالك:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

أركان الاشتغال:

أركان الاشتغال ثلاثة هي: **مشغول عنه**، وهو الاسم المتقدم، **ومشغول**، وهو الفعل المتأخر، **ومشغول به**، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه بالواسطة.

- **شروط المشغول عنه وهو الاسم المتقدم:**

١ـ أن يكون غير متعدد لفظًا ومعنًى، بأن يكون واحدًا؛ نحو: (**زيدًا ضربتُه**)، أو متعدد في اللفظ دون المعنى؛ نحو: (**زيدًا وعمرًا ضربتهما**)؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ والمعنى؛ نحو: (**زيدًا درهمًا أعطيته**) لم يصح.

٢ـ أن يكون متقدمًا، فإن تأخر - نحو: ضربته زيدًا(**زيدٌ**) - لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت (**زيدًا**) فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ

خبره الجملة التي قبله، وكأنك قلت: (**زيدٌ ضربته**).

٣ـ قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر؛ كـ(**حتى**).

٤ـ كونه مفتقرًا لما بعده؛ فنحو: (**جاء زيدٌ فأكرمه**) ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفيًا بالعامل المتقدم عليه.

٥ـ كونه صالحًا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالىٰ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] فهو ليس من باب الاشتغال، بل (**رهبانية**) معطوف على ما قبله بالواو وجملة (**ابتدعوها**) صفة.

- **الشروط التي يجب تحققها في المشغول وهو الفعل المتأخر:**

١ـ أن يكون متصلًا بالمشغول عنه، فإن انفصل بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبل، ولم يكن من باب الاشتغال.

٢ـ كونه صالحًا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلًا متصرفًا أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله، فإن كان حرفًا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلًا جامدًا كفعل التعجب لم يصح.

- **شرط المشغول به:**

أما الشرط الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد، وهو ألا يكون أجنبيًا عن المشغول عنه؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه؛ نحو: (**زيدًا ضربته أو مررت به**)، ويصح أن يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير المشغول عنه؛ نحو: (**زيدًا ضربت أخاه، أو مررت بغلامه**)، وهذا الذي يسمى السببي.

ثانيًا: شكل الاسم المتقدم:

إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم كـ(**زيدًا ضربته**)، أو لمحله كـ(**هذا ضربته**)، فالأصل أن ذلك الاسم المتقدم

يجوز فيه وجهان:

أحدهما: الرفع بالابتداء، وهو الراجح لسلامته من التقدير، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، وكان هذا هو سبب ذكري مبحث الاشتغال في باب المرفوعات.

الثاني: النصب على المفعولية **(وهو مرجوح)**، فهو منصوب بفعل محذوف موافق للفعل المذكور محذوف وجوبًا، فما بعده لا محل له؛ لأنه مفسر، فالكلام إذا يشتمل على جملتين الأولى اسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، وهي الفعل المقدر والاسم، والثانية فعلية وهي مفسره لا محل لها من الإعراب أيضًا.

ـ خلاف العلماء حول ناصب الاسم في باب الاشتغال:

اختلف النحاة في ناصبه: فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا؛ لأنه لا يجمع بين المفسَّر والمفسِّر ويكون الفعل المضمر موافقًا في المعنى لذلك المظهر، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عمل في الضمير وفي الاسم معًا؛ فإذا قلت: **(زيدًا ضربته)** كان **(ضربت)** ناصبًا لـ **(زيد)** وللَّهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضمير ملغى، ورُدّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

ثالثًا: الاسم المتقدم بين النصب والرفع:

قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب.

١ـ وجوب النصب:

ـ يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل:

أ ـ أدوات التحضيض؛ نحو: **(هلّا زيدًا أكرمته)**.

ب ـ أدوات الاستفهام غير الهمزة؛ نحو: (**هل زيدًا رأيته**)، و (**متى عمرًا لقيته**).

ج ـ أدوات الشرط؛ نحو: (**حيثما زيدًا لقيته فأكرمه**).

أما وجوب نصب الاسم الواقع بعد (**هل**) وبعده فعل فهو مذهب سيبويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد (**هل**) اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تاليًا لها، فوجب النصب ليكون الفعل تاليا لـ (**هل**)، فأما الكِسائي فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب، لكن النصب أرجح.

إلا أن أدوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط (**إذا**) مطلقًا، أو (**إن**) والفعل ماض فيقع في الكلام؛ نحو: (**إذا زيدًا لقيته ـ أو تلقاه ـ فأكرمه**)، و (**إن زيدًا لقيته فأكرمه**)، ويمتنع في الكلام: (**إن زيدًا تلقهُ فأكرمه**)؛ إذ أن (**تلقه**) مضارع، وليس ماضيًا، ويجوز في الشعر، وتسوية ابن مالك بين (**إن**) و(**حيثما**) مردود.

ولا يجوز الرفع بعد هذه الأدوات على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، كقول النمر بن تولب:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِندَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

قوله: (**إِنْ مُنفِسٌ**) حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي (**إن**)، والأكثر أن يلي هذه الأفعال الفعل.

يقول ابن مالك:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَـ (إِنْ وَحَيْثُمَا)

٢ـ ترجيح النصب (ما يختار فيه النصب):

ـ **يترجح النصب في الاسم المتقدم في ستِّ مسائل:**

المسألة الأولى: أن يكون الفعل طلبيًا؛ وهو: (**الأمر والنهي والدعاء**)، ولو بصيغة الخبر؛ نحو: (**زيدًا اضربه**)، و(**زيدًا لا تضربه**)، و (**اللَّهم عبدَك ارحمه، و زيدًا غفر اللَّه له**).

ويترجح النصب إذا كان الفعل طلبيًا ـ رغم أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية ـ لأن الإخبار بها خلاف الأصل لكونها لا تحتمل الصدق والكذب، ولأن ذلك موضع خلاف، ولاشك أن التخريج على صورة مجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها، ويرجع ذلك أيضًا لسببين، **الأول**: أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل، فرُجِّح النصب ليكون الكلام على تقدير فعل، وأما الطلب بغير الفعل فهو غير منكر لكنه قليل. **الثاني**: أننا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ، ويكون خبره جملة طلبية، والأصل في الجملة التي تقع خبرًا أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة، وإن كان وقوع الجملة الطلبية خبرًا قليل.

ـ **مسألة يجب فيها الرفع:**

وإنما وجب الرفع في؛ نحو: (**زيدٌ أحسِنْ به**) فرغم أنه تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق، ولكن لا تنطبق عليه شروط الاشتغال؛ لأن الضمير في محل رفع حيث إن الفعل من أفعال التعجب الجامدة، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ولا تفسر عاملًا، والضمير ليس في محل نصب؛ لأن الضمير فاعل للفعل المتقدم عليه، والباء زائدة، ومن شروط الاشتغال أن يكون الفعل ناصبًا للضمير.

وإنما اتفق القراء السبعة على وجوب الرفع؛ في نحو قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: ٢]؛ لأن تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزاني

والزانية، ثم استؤنف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في؛ نحو هذا، ولذا قال في قول الشاعر:

قَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ أَكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

قوله: (**خولانُ فانكح فتاتهم**) حيث اختلف العلماء في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ، فأما سيبويه فقال: إنه لا يجوز، وقال الأخفش: يجوز وهذا يرد في كلام العرب، وإن (**خولان**) مبتدأ، وجملة: (**فانكح**) خبره، أما سيبويه فقال: (**خولان**) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (**هذه خولان**)، وجملة: (**فانكح**) جملة أخرى، ووافقه المبرد ثم قال: (**الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبهها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، فالرفع عند سيبويه والمبرد واجب، وقال ابن السيد وابن بابشاذ**: يختار الرفع في العموم كالآية، والنصب في الخصوص، كـ (**زيدًا اضربه**).

المسألة الثانية: أن يكون الفعل مقرونًا بـ (**اللام، أو لا**) الطلبيتين؛ نحو: (**عمرًا لِيَضرِبْهُ بَكْرٌ، خَالِداً لا تَهُنْهُ**)، ومنه: (**زَيْدًا لَا يُعَذِّبْهُ اللَّهُ**)؛ لأنه نفي بمعنى الطلب.

المسألة الثالثة: أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة منها:

أ ـ همزة الاستفهام؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤] فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع؛ نحو: (**أأنت زيدٌ تضربُهُ**)، فالضمير (**أنت**) فصل بين الاستفهام والاسم، لذلك رفع الاسم، فسيبويه يجعل (**أنت**) مبتدأ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم، وذهب الأخفش إلى أن أنت فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، وأن أصل الكلام: (**أتضرب زيدًا تضربه**) فحذف الفعل التالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستترًا فيه وجوبًا، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلة على فعل عنده، وعلى هذا لا يجب الرفع، ولكن يترجح النصب.

أما إن كان الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور فلا فصل؛ نحو: (**أكلَّ يوم زيدًا تضربه**). وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفعُ؛ نحو: (**أزيدٌ ضربتَهُ أم عمرٌو ؟**)، وحكم بشذوذ النصب في قول جرير:

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

قوله: (**أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ**) حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام؛ مع أن الاستفهام عن الاسم، ونصبت ثعلبة بفعل محذوف، وليس المحذوف من لفظ المذكور؛ بل من معناه، والتقدير: (**أأهنت ثعلبة ؟، أو أظلمت ثعلبة ؟**).

وقال الأخفش: أخوات الهمزة كالهمزة في نصب الاسم؛ نحو: (**أيهم زيدًا ضربه**)، و (**مَنْ أَمَةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا**)، ومنها النفي بـ (**ما، ولا، أو إن**)؛ نحو: (**ما زيدًا رأيته**).

وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع بعد أداة النفي وأدوات الاستفهام.

وقال ابن الباذش وابن خروف: النصب والرفع يستويان.

ب ـ حيث؛ نحو: (**حيث زيدًا تلقاه أكرمه**)، ذكر ابن مالك في (**شرح الكافية الشافية**) أن من مرجحات النصب تقدم (**حيث**) مجردة من (**ما**)؛ لأنها تشبه أدوات الشرط، فلا يليها في الغالب إلا فعلٌ فإن اقترنت بـ(**ما**) صارت أداة شرط واختصت بالفعل، ووافقه ابن هشام في (**مغني اللبيب**) قائلًا: وإضافة (**حيث**) إلى الجملة الفعلية أكثر، ومن ثم ترجيح النصب في قولك: (**جلست حيث زيدًا أراه**)، وخالفه في (**أوضح المسالك**) قائلًا: (ومنها: حيث؛ نحو: حيث زيدًا تلقاه أكرمه، كذا قال الناظم وفيه نظر.. ا هـ)، وهذا الرفض ليس راجعًا للقاعدة بل هو راجع للمثال الذي ذكره ابن مالك وهو: (**حيث زيدًا تلقاه فأكرمه**)، فإن (**حيث**) هنا إن كانت شرطية غير جازمة؛ لعدم اقترانها بـ(**ما**) ـ والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في جوابها ـ كان المثال مما يجب فيه النصب، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول الفاء في

الفعل بعدها وجه؛ لأنه يوهم كونها شرطية.

المسألة الرابعة: أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، أي تتقدمه جملة فعلية بغير فاصل؛ كـ**(قام زيدٌ وعمرًا أكرمته)**، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ﴾ [النّحل: ٥] بعد: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النّحل: ٤] ، و**(حتى، لكن، بل)** كالعاطف؛ نحو: **(ضربت القوم حتى زيدًا ضربته)** وترجح النصب هنا؛ لعطف جملة على جملة.

ويترجح النصب هنا؛ لأن الجملة السابقة فعلية، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيًا على اسم، وعلى هذا يكون النصب تقدير فعل، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضًا، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأً، فتكون الجملة اسمية، فتعطف الواو جملة اسمية على فعلية، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه، والتشاكل بين المتعاطفين أولى، ولهذا كان النصب أرجح.

- **مسألة يجب فيها الرفع:**

إذا فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بـ **(أما)** وجب الرفع؛ لأن من شأن **(أما)** أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام؛ لأنها وضعت وضع الحروف الذي يبتدأ بها؛ وذلك نحو قولنا: **(ضربت زيدًا، وأما عمرٌو فأهنته)** فالمختار الرفع؛ لأن **(أما)** تقطع ما بعدها عما قبلها.

وقرأ الحسن البصري: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فُصّلَت: ١٧] بنصب **(ثمودَ)** على حد: **(زيدًا ضربته)**؛ لأنه لا يجوز تقدير الفعل المحذوف قبل **(أما)**؛ لأن ذلك يستدعي الفصل بين **(أما)** والفاء بجملة تامة، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد، فالتقدير: **(أما ثمود فهدينا فهديناهم)**.

المسألة الخامسة: أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا

﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ﴾ [القمر: ٤٩]، إذ رفع (**كل**) يحتمل معه: أن جملة (**خلقناه**) خبر، أو أنها صفة والخبر (**بقدر**)، والتخصيص بالصفة يوهم وجود شيء بلا قدر، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه المسألة ذكرها ابن هشام في (**أوضح المسالك**)، ولم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحًا للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في: (**زيدًا ضربته**)، قال: وهو عربي كثير.

المسألة السادسة: أن يكون الاسم جوابًا لاستفهام منصوب، كـ (**زيدًا ضربته**) جوابًا لمن قال: (**أيهم ضربت ؟ أو من ضربت ؟**).

يقول ابن مالك:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

٣ـ وجوب الرفع:

١ـ إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء، كـ (**إذا**) التي للمفاجأة على الأصح؛ فنقول: (**خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو**) برفع (**زيد**) ولا يجوز نصبه؛ لأن (**إذا**) هذه لا يقع بعدها الفعل: لا ظاهرًا ولا مقدرًا.

* ليست (**إذا**) الفجائية من أقسام هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليها؛ لأنك لو حذفت الضمير من الفعل المتأخر لبقي الاسم المتقدم مرفوعًا، بينما ينصب في الاشتغال، فمثلًا: (**زيدٌ أكرمته**) إذا حذفنا منه الضمير انتصب الاسم المتقدم (**زيدًا ضربت**)، وزيدًا مفعول به متقدم، بينما إذا قلنا: (**فإذا زيدٌ يضربه عمرو**)، وعند حذف الضمير يبقى الاسم مرفوعًا، (**فإذا زيدٌ يضرب عمرًا**) لذا فهو يخرج عن باب الاشتغال.

٢ـ إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ نحو أداة

الاستفهام؛ نحو: (**زيدٌ إن رأيته فأكرمه، أو هل رأيته ؟، أو هلا رأيته**).

والأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة هي:

الأول: الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وذلك إذا كان الفعل صفة؛ نحو: (**زيدٌ رجلٌ ضربته**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القَمَر: ٥٢].

الثاني: الأسماء الموصولة، وذلك إذا كان الفعل صلة؛ نحو: (**زيدٌ الذي ضربته، وهند التي ضربتها**).

الثالث: أدوات الشرط جميعها؛ نحو: (**زيدٌ إن لقيته فأكرمه، وزيدٌ حيثما تلقه فأكرمه**).

الرابع: أدوات الاستفهام جميعها؛ نحو: (**زيدٌ هل رأيته ؟، ومحمدٌ أسلَّمتَ عليه ؟**).

الخامس: أدوات التحضيض جميعها؛ نحو: (**زيد هَلَّا رأيته، وخالدٌ أَلَا تزوره**).

السادس: أدوات العَرْضِ جميعها؛ نحو: (**زيدٌ ألا تكرمه، وبكرٌ أما تحبه**).

السابع: لام الابتداء؛ نحو: (**زيدٌ لأنا قد ضربته، وخالدٌ لأنا أحبه حبًا جمًّا**).

الثامن: (**كم**) الخبرية؛ نحو: (**زيدٌ كم ضربته، وإبراهيم كم نصحتُ له**).

التاسع: الحروف الناسخة؛ نحو: (**زيدٌ إني ضربته، وبكرٌ كأنه السيف مضاء عزيمة**).

العاشر: بعض حروف النفي، وهي: (**ما**) مطلقًا؛ نحو: (**زيدٌ رجلٌ ما ضربته**)، و (**لا**) بشرط أن تقع في جواب قسم؛ نحو: (**زيدٌ واللّٰه لا أضربه**) فإن كان حرف النفي غيرهما، أو كان حرف النفي هو (**لا**) وليس في جواب القسم؛ نحو: (**زيدٌ لم أضربه، زيدٌ لا أضربه**) فإنه يترجح الرفع ولا يجب؛ لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

٣ـ إذا وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولًا لما بعده، أي إذا تلا الفعل شيئًا لا يرد ما قبله معمولًا لما بعده؛ نحو: (**زيدٌ ما أحسنه !**)، أو إذا كان الفعل مضافًا إليه؛ نحو: (**زيدٌ يومَ تراه تفرحُ**).

يقول ابن مالك:

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

٤ـ استواء الرفع والنصب:

يستوي الرفع والنصب إذا بُنِيَ الفعل على اسم غير (**ما**) التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت؛ وذلك نحو: (**زيدٌ قام، وعمروٌ أكرمته؛ لأجله**) أو (**فعمرًا أكرمته**) فحين ترفع الاسم في الجملة الثانية كانت اسمية تناسب الجملة الاسمية الأولى، وحين ينصب الاسم في الجملة الثانية كانت فعلية تناسب الجملة الفعلية الواقعة خبرًا للمبتدأ في الجملة الأولى؛ لذلك يستوي الرفع والنصب للاسم المتقدم المشغول عنه.

أما (**ما**) التعجبية في قولنا: (**ما أحسن زيدًا، وعمروٌ أكرمته عنده**) فلا أثر للعطف فيه؛ وذلك لأننا إذا نصبنا الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبرًا، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة خبرًا أيضًا، وجملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، فإذا خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى لم تصلح أن تكون خبرًا، وعلى هذا لا تصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية، وذلك يستلزم ألا يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوبًا، أما الجملة التي تعطف على جملة الخبر إذا كان العاطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط؛ لأن الفاء تدل على السببية، فتقوم دلالتها على السببية مقام

الرابط، فلهذا جاز النصب إذا كان العطف بالفاء.

أما إذا لم يكن في الثانية ضمير للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، واختاره ابن هشام، وأجازه الفارسي وجماعة، وقال ابن هشام: الواو كالفاء.

يقول ابن مالك:

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا   بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

٥ ـ ترجيح الرفع (ما يختارفيه الرفع):

هذا القسم يتلخص في أنه كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك؛ نحو: (**زيدٌ ضربْتُهُ**)؛ فيجوز رفع (**زيد**) ونصبه، والمختار رفعه؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار حيث ما لا يحتاج إلى تقدير أحرى مما يحتاج إلى تقدير، وزعم بعض النحاة أنه لا يجوز النصب؛ لما فيه من كلفة التقدير رغم أنه نقل عن سيبويه وغيره من أئمة العربية، وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في (**الأمالي**) على النصب قول علقمة الفحل:

فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا   غَيْرَ زُمَّيلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

قوله: (**فَارِسًا مَا غَادَرُوه**) حيث نصب الاسم السابق، وهو (**فارسًا**) المشتغل عنه بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب (**فارسًا**) مع خلو الكلام من مما يوجب النصب أو يرجحه ـ دل على أن النصب حينئذ جائز، ليس ممتنعًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣] بكسر تاء (**جنات**).

يقول ابن مالك:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

رابعا: أمور متممات في الاشتغال:

لابد في الاسم المشتغل وفي العامل من أمور متممات ما سبق لابد من الإشارة إليها ألا وهي:

- **أولًا: المشغول عنه بين الفعلية والاسمية:**

إن المشغول عن الاسم المتقدم كما يكون فعلًا كذلك يكون اسمًا، ولكن بشروط ثلاثة:

١- أن يكون وصفًا بشرط الدلالة على الحال أو الاستقبال وعدم الاقتران بـ(أل)، وذلك يشمل: اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر، فإنهما ليسا من باب الوصف.

٢- أن يكون عاملًا أي أن يكون الوصف عامل النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح؛ وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل.

٣- أن يكون صالحًا للعمل فيما قبله أي لا يوجد مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله فإذا وجد مانع لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنًا بـ(أل)؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة والموصولات تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها.

وذلك؛ نحو: (**زيد أنا ضاربه الآن أو غدًا**) بخلاف؛ نحو: (**زيد عليكه**) و(**زيد ضربًا إياه**)؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وهما غير صفة.

ويجوز النصب عند الكسائي الذي جوز تقديم معمول اسم الفعل، وعند المبرد والسيرافي اللذان جوزا تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري.

أما إذا كان الوصف غير عامل كأن يكون اسم فاعل ماضيًا؛ نحو: (**زيد أنا ضاربه أمس**)، أو كان صفة مشبهة أو صلة؛ لأنهما لا يعملان فيما قبلهما؛

نحو: (**زيد أنا الضاربه**) و (**وجه الأب زيد حسنه**).

يقول ابن مالك:

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

❑ ثانيا: العلاقة بين العامل والاسم السابق:

من الأمور المتممات التي لابد منها في صحة الاشتغال أنه لابد من علقة وتحصل هذه العلاقة بين العامل والاسم السابق بِعِدَّةِ أشياء:

١ـ الضمير المتصل بالعامل؛ نحو: (**زيدًا ضربته**).

٢ـ الضمير المنفصل من العامل بحرف جر؛ نحو: (**زيدًا مررت به**) أو باسم مضاف؛ نحو: (**زيدًا ضربت أخاه**).

٣ـ الاسم الأجنبي الذي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط:

أ ـ أن يكون التابع نعتا؛ نحو: (**زيدًا ضربت رجلًا يحبه**).

ب ـ أن يكون التابع عطفًا بالواو؛ نحو: (**زيدًا ضربت عمرًا وأخاه**).

ج ـ أن يكون التابع عطف بيان؛ كـ(**زيدًا ضربت عمرًا أخاه**) فإن قدرت الأخ بدلًا بطلت المسألة رفعت أو نصبت؛ إلا إذا قلنا: عامل البدل والمبدل منه واحد وهنا يصح الوجهان.

ولا يجوز أن يكون التابع بدلًا؛ لأن البدل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلًا ولا توكيدًا؛ لأن التوكيد اللفظي لا يتصل بضمير والتوكيد المعنوي يكون الضمير المتصل به راجعًا إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم فلو قلت: (**زيد ضربت خالدًا نفسه**) لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده؛ لأن الهاء في (**نفسه**) تعود إلى (**خالد**) لا إلى (**زيد**) الواقع في أول الكلام.

يقول ابن مالك:

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

❑ **ثالثًا: كون المقدر من معنى العامل المذكور ولفظه.**

يجب في العامل المقدر إذا كان الضمير متصلًا بالعامل أن يكون من معنى العامل ولفظه وذلك بأن يكون العامل فعلا متعديًا وناصبًا لضمير الاسم المتقدم عليه؛ نحو: (**زيدًا ضربته**) فإن التقدير: (**ضربت زيدًا ضربته**).

أما إذا كان الضمير منفصلًا عن العامل فيقدر من معناه دون لفظه وذلك في ثلاث صور:

١ـ أن يكون العامل في المشغول به لازمًا والمشغول به ضمير الاسم المتقدم؛ نحو: (**أزيدًا مررت به**) فيقدر: (**جاوزت زيدًا مررت به**).

٢ـ أن يكون العامل لازما والمشغول به اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم السابق؛ نحو: (**زيدًا مررت بغلامه**) فيقدر: (**لابست زيدًا مررت بغلامه**) ولا تقدر: (**جاوزت زيدًا مررت بغلامه**) كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم؛ لأنك لم تجاوز زيدًا ولم تمرر به وإنما جاوزت غلامه ومرت به.

٣ـ أن يكون العامل متعديًا ولكنه نصب اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق؛ نحو:(**زيدًا ضربت أخاه**)؛ فيقدر: (**أهنت زيدًا ضربت أخاه**).

❑ **رابعًا: إذا رفع العامل ضمير اسم سابق أو ملابسًا لضميره.**

إذا رفع فعل ضمير اسم سابق؛ نحو: (**زيد قام**) أو (**زيد غضب عليه**) أو ملابسًا لضميره؛ نحو: (**زيد قام أبوه**) فقد يكون الاسم:

أ ـ **واجب الرفع بالابتداء**؛ وذلك بأن يكون الاسم واقعًا بعد (**إذا**) الفجائية أو بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء؛ نحو: (**ليت**) المكفوفة بـ (**ما**) فتقول:

(**خرجت فإذا زيد قام و ليتما عمرو قعد**) إذا قدرت (**ما**) كافة أما إن كانت (**ما**) المتصلة زائدة غير كافة فإن (**ليت**) تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم (**ليت**) وإن قدرت (**ما**) مصدرية تؤول ما بعدها بمصدر فيجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبًا على أنه اسم (**ليت**).

ب ـ **واجب الرفع بالفاعلية**؛ وذلك بأن يكون الاسم المرفوع واقعًا بعد أدوات الشرط التي لا يجوز أن يليها إلا الفعل أو واقعًا بعد أدوات التحضيض؛ قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ، و (**هلا زيد قام**) وهذا الكلام جارٍ على مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعًا بعدها على الابتداء لكن النصب أرجح.

ج ـ **ترجيح الابتدائية على الفاعلية**؛ وذلك إذا تقدم الاسم المرفوع ولم تسبقه أداة تختص بالأفعال ويتأخر عنه فعل قاصر؛ نحو: (**زيدٌ قام**)، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب:

١ـ مذهب المبرد ومن تابعه الذي يترجح فيه رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك يحتاج إلى تقدير.

٢ـ مذهب ابن العريف حيث يترجح رفع الاسم على أنه فاعل بفعل محذوف.

٣ـ مذهب جمهور البصريين وهو وجوب الرفع على الابتداء.

٤ـ مذهب جمهور الكوفيين وهو وجوب الرفع على أنه فاعل الفعل المتأخر عنه.

دـ **ترجيح الفاعلية على الابتدائية**؛ وذلك بأن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبي؛ نحو: (**زيدٌ ليقم**)، أو يكون الاسم المرفوع معطوفًا على جملة فعلية؛ نحو: (**قام زيدٌ وعمرٌو قعد**)، أو قبل الاسم أداة يغلب دخولها على الأفعال مثل

أداة الاستفهام؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٥٩] .

هـ ـ **استواء الفاعلية والابتدائية؛** نحو: (**زيدٌ قام، وعمرٌو قعد عنده**).

● **خلاف النحاة حول الجملة المفسّرة:**

هناك خلاف بين النحاة حول الجملة المفسّرة هل لها محل من الإعراب أم لا؟ ومن الخير أن نأخذ بالرأي القائل بأن الجملة المفسّرة تساير الجملة المحذوفة (**المفسّرة**) في محلها الإعرابي وعدمه كما ماثلتها في لفظها ومعناها، فإن كانت الجملة المحذوفة لها محل من الإعراب فالمفسّرة مثلها في إعرابها، فتقع خبرًا لـ(**إنَّ**) في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ، وفي محل نصبٍ مفعولًا في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] ؛ لأن المفسّر محذوف، إذ التقدير الجزاء.

المبحث الرابع

تعدي الفعل ولزومه

أولًا: أنواع الفعل:

الفعل ثلاثة أنواع:

الأول: ما لا يوصف بتعدي ولا لزوم، وهو (**كان**) وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: المتعدي، هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر؛ نحو: (**ضربت زيدًا**)، ويسمى أيضًا: (**رافعًا، ومجاوزًا**)، وله علامتان:

١ـ أن يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر؛ أي أن يتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به؛ نحو: (**الدرسُ قرأتُهُ، والبابُ أغلقتُهُ**).

أمّا هاء غير المصدر فهي تتصل بالمتعدي واللازم؛ ولذا فهي لا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي: (**الضرب ضربته زيدًا**) أي ضربت الضرب زيدًا، ومثال المتصلة باللازم: (**القيام قمته**) أي: **قمتُ القيام**.

٢ـ أن يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ (**ضرب**)، ألا ترى أنك تقول: (**زيد ضربه عمرو**) فتصل به هاء ضمير غير المصدر، وهو (**زيد**)، وتقول: (**هو مضروب**) فيكون تامًّا.

وحكمه: أن ينصب المفعول به؛ كـ(**ضربتُ زيدًا**)، و (**تدبرتُ الكتبَ**) إلا إن ناب المفعول به عن الفاعل؛ كـ(**ضُرب زيدٌ**)، و (**تُدُبِّرَت الكتبُ**).

يقول ابن مالك:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ به نَحْوُ عَمِلْ

فَانصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدبَّرْتُ الْكُتُبْ

وقد يُرفع المفعول وينصب الفاعل، بل ويرفعا معًا، وقد ينصبا معًا، وذلك عند أمن اللبس، وقد تحدثنا عن هذه النقطة بالتفصيل في باب الفاعل.

الثالث: الفعل اللازم، وهو ما لا يتصل إلى مفعوله إلا بحرف جر؛ نحو: (**مررتُ بزيد**)، أو لا مفعول له؛ نحو (**قام زيدٌ**)، ويسمى أيضًا: (**قاصرًا، وغير متعدٍّ، ومتعديًا بحرف جر**)، وله اثنتا عشرة علامة وهي:

١ـ أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر.

٢ـ أن لا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ (**خَرَجَ**)، ألا ترى أنه لا يقال: (**زيدٌ خَرَجَهُ عمرٌو**)، ولا يقال: (**هو مخروج**)؛ وإنما يقال: (**الخروجُ خَرَجَهُ عمرٌو**)، و (**هو مَخْرُوجٌ بِهِ أَوْ إِلَيْهِ**).

٣ـ أن يدل على سجية، وهي الطبيعة؛ أي: ما ليس حركة جسم من وصفٍ ملازم؛ نحو: (**جَبُنَ، و شَجُعَ، وشَرُفَ، وكَرُمَ، و ظَرُفَ**).

٤ـ أن يدل على عَرَضْ، وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت؛ كـ (**مَرِضَ، و كَسِلَ، و نَهِمَ إذا شبع وهو إفراط الشهوة وألا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع، واحْمَرَّ**).

٥ـ أن يدل على نظافة؛ نحو: (**نَظُفَ، وطَهُرَ، ووَضُؤَ**).

٦ـ أن يدل على دنس؛ نحو: (**نَجُسَ، وقَذُرَ، ووَسِخَ**).

٧ـ أن يدل على مطاوعة فاعِلِهِ لِفَاعِلِ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ لِوَاحِدٍ، وهي حصول الأثر في الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقًا؛ ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل المتعدي؛ نَحْوَ: (**كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرْ، وَمَدَدْتُهُ فَامْتَدّ**)، فلو طاوع ما يتعدى فعله لمفعولين تعدى لمفعول واحد؛ نحو: (**عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهْ، وفَهَّمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا، وَعَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَه**).

٨ـ أن يكون الفعل موازنًا؛ أي على وزن (**افْعَلَلَّ**)؛ نحو: (**اقشعرَّ، واشْمأزَّ، واطمأنَّ**).

٩ـ أن يكون الفعل على وزن لما ألحق بـ (**افْعَلَلَّ**) وهو (**افْعَوَلَّ**)؛ نحو: (**اكْوَهَدَّ الفرخ إذا ارتعد**).

١٠ـ أن يكون الفعل على وزن (**افْعَنْلَلَ**) واللامات أصلية؛ نحو: (**احْرَنْجَمَ**)، واحرنجمت الجمال؛ أي: اجتمعت ورد بعضها على بعض.

١١ـ أن يكون الفعل على وزن لما ألحق بـ (**افْعَنْلَلَ**)، وهو (**افْعَنْلَلَ**) بزيادة إحدى اللامين؛ نحو: (**اقْعَنْسَسَ الجمل إذا أبى أن يقاد**).

١٢ـ أن يكون الفعل على وزن (**افْعَنْلَى**)؛ نحو: (**احْرَنْبَى الديك إذا انتفش للقتال**).

يقول ابن مالك:

وَلَازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ
كَذَا افْعَلَلَّ، وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا، وَمَا اقْتَضَى: نَظَافَةً، أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ، كَمَدَّهُ فَامْتَدَّ

- **بين تعدي الفعل ولزومه:**

قد نجد في اللغة أفعالًا تتعدى أحيانًا بنفسها وتتعدى أحيانًا بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدي، ولا حدّ الفعل اللازم، وذلك؛ نحو: (**نصحتُ، وشكرتُ**) فإنهم يقولون: (**نصحته، وشكرته**)، فينصبون به هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعديًا، ويقولون: (**نصحت له، وشكرت له**) فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من المتعدي نظرًا إلى الصورة الأولى، أو أجعله من الفعل اللازم نظرًا إلى الصورة الثانية، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من المتعدي ولا أجعله من اللازم نظرًا لوجود الصورتين فيه؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أن المتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون

تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب، وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة على أحد القسمين المتعدي واللازم، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات العرب بعضها من بعض، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة؛ لأننا لا نستطيع معرفة ذلك إن أردناه، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطًا من ألفاظ استعملتها قبائل شتى، وليس في ذلك ما ينكر ما دمنا لا نخرج عما تكلم به العرب.

وللنحاة في ذلك ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته، فليس هو من قبيل المتعدي، وليس هو من قبيل اللازم، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جميعًا كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر؛ لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يتأسى بهم.

الرأي الثاني: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل، ثم نجعل ما نتصوره متعديًا بنفسه منقولًا عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورًا، وهو ما يسميه علماء العربية **(الحذف والإيصال)** واختار هذا الرأي ابن عصفور، وذكر ابن مالك أمثلة لهذا النوع.

الرأي الثالث: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر، وهذا رأي ذكره أبو حيان.

والذي نميل إليه هو أن يُجعل هذا النوع قائمًا بذاته؛ حتى لا يختلط على الطالب التمييز بين الاستعمالين.

ثانيًا: تعدي الفعل اللازم بحرف الجر:

حكم الفعل اللازم أن يتعدى بالجار، كـ (**عجبتُ منه، ومررتُ به، وغضبتُ عليه**). وقد يحذف حرف الجر ويبقى المجرور شذوذًا؛ نحو قول الفرزدق يهجو جريرًا:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعِ

قوله: (**كُلَيْبٍ**) بالجر... وقد حذف حرف الجر، وأبقي عمله، والتقدير: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب، وهذا الأمر مقصور على السماع، سُمِعَ: لاهِ ابن عمك، وقيل لأعرابي: كيف أصبحتَ؟ قال: خيرٍ، والحمدُ للهِ؛ أي بخير، أو على خير.

وقد يحذف حرف الجر وينصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

١ـ سماعي جائز في الكلام المنثور؛ نحو: (**نصحتُهُ، وشكرتُهُ**) والأكثر ذكر التعدي باللام؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، و﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

سماعي خاص بالشعر؛ نحو قول جرير بن عطية:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

قوله: (**تَمُرُّونَ الدِّيَارَ**) حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا، فنصبه، وأصل الكلام: (**تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ**)، ويسمى ذلك الحذف والإيصال، وهذا قاصرٌ على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدرًا مؤولًا من (**أن**) المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من (**أن**) المصدرية مع منصوبها.

ونحو قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

قوله: (**مَرْزَنَ الطَّرِيقَا**) حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا، فنصبه، وأصل الكلام: (**مَرْزَنَ بالطَّرِيقِ**)، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك قوله: (**غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ**)، وأصله: (**غَضِبَتْ من أَنْ نَظَرْتُ**).

وقول ساعدة بن جويّة يصف رمحًا:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قوله: (**عسل الطريق**) حيث حذف حرف الجر، وهو (**في**)، ونصب الاسم الذي كان مجرورًا (**الطريق**)، والتقدير: (**كما عسل في الطريق**).

وقول المتلمس؛ جرير بن عبد المسيح يخاطب عمر بن هند ملك الحيرة:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

قوله: (**آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ**) حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل (**آلى**)، ونصب الاسم المجرور، وذلك للضرورة الشعرية.

وهذه النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة، وهو مع كونه من ضرورات الشعر ـ أكثر ورودًا في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورًا بعد حذف حرف الجر، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصًا بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف، ونظيره الجازم لما كان عاملًا ضعيفًا لاختصاصه بالفعل لم يقوَ على العمل وهو محذوف، والأصل: (**آليت على حبِّ العراق لا أطعمه الدهر**) فحذف حرف الجر ـ وهو (**على**) ـ ثم نصب الاسم الذي كان مجرورًا به.

فإن قلت: فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال، ويكون قوله (**حب العراق**) منصوبًا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وأصل الكلام على هذا:

آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذي ذكرت، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذي أقوله باب قياسي؟

فالجواب على ذلك: أن قوله (**أطعمه**) واقع في جواب قسم، وهو منفي بلا على ما قدرت لك، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله؛ فلا يفسر عاملًا على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملًا، وهي أساس في عامة فروع باب الاشتغال.

٢- قياسي؛ أي يجوز حذف الحرف قياسًا مطردًا، وذلك قبل الحروف المصدرية (**أن، ولن، وكي**)؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عِمرَان: ١٨]، أي بأنه لا إله إلا هو، وقوله تعالىٰ: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعرَاف: ٦٣]، أي من أن جاءكم، وقوله تعالىٰ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحَشر: ٧]، أي لكي لا يكون دولة، وذلك إذا قدرت (**كي**) مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر (**كي**).

- الخلاف في محل (أنَّ، و أنْ) عند حذف حرف الجر:

اختلف النحاة في محل(**أنَّ، و أنْ**) عند حذف حرف الجر على المذاهب التالية:

١- ذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وهذا هو الصحيح في النقل عن سيبويه، وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق يمدح فيها عبد المطلب بن عبد اللَّه المخزومي:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقوله: (**وَلَا دَيْنٍ**) مروي بجر (**دين**) المعطوف على المصدر المنسبك من (**أن تكون**) وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور؛ لوجوب تطابق المعطوف

والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورًا على حاله قبل الحذف، وذلك في قوله:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفُّ الْأَصَابِعِ

أصل الكلام: أشارت إلى كليب، فلما حذف **(إلى)** أبقى **(كليب)** على جره.

٢- وذهب الخليل بن أحمد إلى القول بأن محل **(أن)** المشددة و**(أن)** المصدرية بعد حذف حرف الجر، ووافقه الكِسائي، وهو ما ذهب إليه ابن هشام في **(أوضح المسالك)**، والذين ذهبــوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذي كان يقتضي جـره، استدلوا على ذلك بشيئين:

أولهما: أن حرف الجر عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورًا، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

الثاني: أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير **(أنَّ)** و **(أنْ)** فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجرورًا به ينصب كما في بيت الفرزدق، وجرير، وعمر، وساعدة، والمتلمس.

٣- وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين، حيث لما رأى تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جُوِّز كل واحد منهما.

وهل يقاس على **(أنَّ، و أنْ)** غيرهما؟ والجواب أن الذي يرجحه النحاة هو أنه لا يقاس غيرهما عليهما، فلا نقول: **(بريت السكين القلم)** على أن الأصل: بريت بالسكين القلم، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط

أمن اللبس، وتعيُّنِ الحرف، ومكان الحذف؛ نحو: (**بريت القلم بالسكين**) فيجوز عنده حذف الباء؛ فنقول: (**بريت القلم السكين**)، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف؛ نحو: (**رغبت في زيد**) فلا يجوز حذف (**في**)؛ لأنه لا يدرى حينئذ: هل التقدير: (**رغبت عن زيد أو في زيد**)، وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز؛ نحو: (**اخترت القوم من بني تميم**) فلا يجوز الحذف؛ فلا تقول: (**اخترت القوم بني تميم**)؛ إذ لا يدرى: هل الأصل (**اخترت القوم من بني تميم**) أو (**اخترت من القوم بني تميم**)، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر:

وَأُخْفِيَ الَّذِي لَوْلَا الْأُسَى لَقَضَانِي

واشترط ابن مالك في (**أنَّ، وأنْ**) أمن اللبس كقولك: (**عجبتُ أن يَدُوا**)، والأصل: (**عجبتُ من أن يدوا**) أي: من أن يعطوا الدِّيَة ومثال ذلك مع (**أنّ**)؛ نحو: (**عجبتُ من أنَّك قائمٌ**) فيجوز حذف (**من**) فتقول: (**عجبتُ أنك قائمٌ**)؛ فإن حصل لبس لم يجز الحذف، فمنع الحذف في قولنا: (**رغبت في أن تفعل، ورغبت عن أن تفعل**) لإشكال المراد بعد الحذف فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لاحتمال أن يكون المحذوف أحدهما (**من أو عن**)، فيحصل اللبس إذ يختلف معنى الجملتين؛ لأن حرف الجر (**في**)، أو (**عن**) هو الذي يحدد معنى الجملة ولكن يرد على ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد هل المحذوف (**في، أو عن**) حيث يختلف المراد من الآية باختلاف المحذوف؛ إذ معنى ترغب (**عن**) عكس معنى ترغب (**في**).

يقول ابن مالك:

وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

ثالثًا: ترتيب مفعولي الفعل:

إذا تعدى الفعل إلى أكثر من مفعول حيث إنه لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض وذلك للأسباب الآتية:

١ـ إما بكونه مبتدأً في الأصل؛ وذلك؛ نحو: (**زيدًا**) في: (**ظننتُ زيدًا قائمًا**)، حيث تقدَّم (**زيدًا**)؛ لأنه مبتدأ في الأصل.

٢ـ أو فاعلًا في المعنى؛ وذلك؛ نحو: (**زيدًا**) في: (**أعطيتُ زيدًا درهمًا**)، تقدَّم (**زيدًا**) على (**درهم**)؛ لأنه فاعل بالمعنى؛ لأنه الآخذ للدرهم، وكذلك مثال ابن مالك: (**ألبسن من زاركم نسجَ اليمن**)؛ فإن (**مَنْ**) مفعول أول؛ لأنه فاعل بالمعنى، لأنه اللابس، و(**نسج**) مفعول ثان، والأصل تقديم (**من**) على (**نسج اليمن**) لأنه اللابس، ويجوز تقديم ما ليس فاعلًا معنًى، لكنه خلاف الأصل.

٣ـ أو مسرحًا لفظًا وتقديرًا؛ أي غير مقيد بحرف من حروف الجر، والآخر مقيدًا بحرف الجر لفظًا أو تقديرًا؛ نحو: (**اخترتُ زيدًا القوم**) أو (**من القوم**)، تقدَّم (**زيدًا**)؛ لأنه غير مقيد بحرف جر، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿**وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا**﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقول الفرزدق:

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

يقول ابن مالك:

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)

❑ **أولاً: وجوب تقديم المفعول الأول:**

يجب تقديم المفعول الأول على الأصل، وذلك في ثلاث مسائل:

١ـ إذا خيف اللبس؛ نحو: (**أعطيتُ زيدًا عمرًا**)، فإن كلًّا من زيد وعمرو يصلح أن يكون آخذًا، فحتى لا يلتبس الآخذ بالمأخوذ؛ يجب تقديم الأول إذ يُحتمل أن يكون هو الفاعل.

٢- إن كان الثاني محصورًا، وهنا يجب تأخيره دائمًا، وذلك لما كان المحصور يجب أن يكون متأخرًا، وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصورًا فقد وجب تقديم الأول؛ نحو: (**ما أعطيتُ زيدًا إلا درهمًا، وما كسوتُ زيدًا إلا جُبّةً**).

٣- إن كان الثاني ظاهرًا، والأول ضميرًا؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وذلك لما كان المفعول الأول ضميرًا وكان الأصل أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلًا لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل قد ذكرناها.

❑ **ثانيًا: امتناع تقديم المفعول الأول:**

وقد يمتنع تقديم المفعول الأول وذلك في ثلاث مسائل:

١- إذا اتصل الأول بضمير الثاني؛ نحو: (**أعطيتُ المالَ مالِكَهُ**)؛ إذ لو قلت: (**أعطيت مالكه المال**) لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، وهذا لا يجوز.

٢- إذا كان المفعول الأول محصورًا؛ نحو: (**ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيدًا**).

٣- إذا كان المفعول الثاني مضمرًا، والأول ظاهرًا؛ نحو: (**الدرهمُ أعطيتُهُ زيدًا**).

يقول ابن مالك:

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

❑ **ثالثًا: جواز حذف المفعول به:**

بما أن المفعول فضلة، وهو خلاف العمدة، والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به؛ فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر؛ كقولك في: (**ضربت زيدًا**): (**ضربتُ**) بحذف المفعول به، وكقولك في أعطيت زيدًا درهمًا: (**أعطيتُ**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ويمكن القول: (**أعطيتُ زيدًا**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَسَوۡفَ

﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] ويمكن القول: (**أعطيتُ درهمًا**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، والتقدير ـ والله أعلم ـ: (**حتى يعطوكم الجزية**).

فإن ضرَّ حذفُ الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤالٍ؛ نحو أن يقال: (**من ضربتَ؟**) فتقول: (**ضربتُ زيدًا**)، أو وقع محصورًا؛ نحو: (**ما ضربتُ إلا زيدًا**) فلا يجوز حذف (**زيدًا**) في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالًّا على نفي الضرب مطلقًا، والمقصود نفيه عن غير (**زيد**) فلا يفهم المقصود عند حذفه.

ـ ويجوز حذف المفعول لغرض:

١ـ إما لفظي:

أ ـ لتناسب الفواصل؛ في نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، أي قلاك، ونحو: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٣]، أي لمن يخشى الله.

ب ـ للإيجاز؛ في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، أي تفعلوه، وهو الإتيان بسورة.

٢ـ وإما معنوي:

أ ـ للاحتقار؛ أي احتقار المفعول به؛ في نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]. أي الكافرين.

ب ـ لاستهجانه؛ كقول عائشة رضي الله عنها: (**ما رأى منّي ولا رأيتُ منه**)؛ أي العورة.

يقول ابن مالك:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

وقد يمتنع حذفه (**أي المفعول به**).

أ - كأن يكون محصورًا؛ نحو: (**إنما ضربتُ زيدًا**).

ب - كأن يكون جوابًا؛ نحو: (**ضربتُ زيدًا**) جوابًا لمن قال: (**من ضربتَ؟**).

جـ - في باب التنازع إذا أعملت ثاني المعمولين في الاسم المتنازع فيه، وكان الأول يحتاج إلى منصوب؛ نحو أن تقول: (**ضربت وضربني زيد**) إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة.

❑ **رابعًا: حذف ناصب المفعول به:**

يحذف ناصب المفعول به جوازًا ووجوبًا:

١- جوازًا:

يحذف ناصب المفعول به جوازًا إذا عُلِمَ، كقولك لمن سدَّدَ سهمًا: (**القرطاسَ**)؛ ولمن تأهَّب لسفر: (**مكةَ**)؛ ولمن قال: (**من أضربُ**): (**شرَّ الناسِ**) بإضمارٍ في الأمثلة الثلاثة: (**تصيب القرطاس، وتريد مكة، واضرب شر الناس**).

يقول ابن مالك:

وَيُحْــذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَــدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

٢- وجوبًا:

- يجب حذف عامل المفعول به في ستّ مسائل:

١- في الاشتغال؛ نحو: (**زيدًا ضربته**)، وإنما وجب الحذف هنا؛ لأن العامل المتأخر مفسر له، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له.

٢- في النداء؛ نحو: (**يا عبد الله**)؛ لأن أداة النداء (**يا**) عوض عن (**أدعو**) على المذهب المختار، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

٣- في الأمثال؛ نحو: (**الكلابَ على البقر**)، أي (**أرسل**)، وحُذِفَ الناصب؛

لأن ذكر العامل يغير المثل، والأمثال لا تغيَّر؛ لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبيه مضربها بموردها، فلزم أن يلتزم فيها أصله، ومن أمثلتها قولهم: (**كلَيهما وتمرا**) عند من رواه هكذا، وما جرى مجرى المثل يأخذ حكمها كالآية الكريمة.

٤ـ فيما جرى مجرى الأمثال؛ نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النّساء: ١٧١]، أي وأتوا.

٥ـ في التحذير بـ(**إياك وأخواتها**)؛ نحو: (**إياك والأسدَ**)؛ أي: إياك باعد واحذر الأسد، وفي التحذير بغير إياك بشرط العطف أو التكرار؛ نحو: (**رأسك والسيف**)؛ أي: (**باعد واحذر**)؛ ونحو: (**الأسد الأسد**).

٦ـ في الإغراء، بشرط العطف أو التكرار؛ نحو: (**المروة والنجدة**)؛ ونحو: (**السلاح السلاح**) بتقدير الزم.

❑ **خامسًا: لزوم الفعل المتعدي:**

يصير الفعل المتعدي لازمًا أو في حكم اللازم بما يأتي:

١ـ التضمين لمعنى الفعل اللازم؛ وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه ـ مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه ـ فيعطى حكمه في التعدي واللزوم؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النّور: ٦٣] فإن (**يخالف**) متعدٍّ في الأصل بنفسه، ولكنه ضمن معنى (**يخرج**) اللازم، فَعُدِّيَ بحرف الجر (**عن**)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، فـ(تعدو) بمعنى (**تتجاوز**) متعدٍ بنفسه، وضمن معنى (**تنصرف**) الذي يتعدى بحرف الجر وهو (**عن**)؛ أي تنصرف وتبعد.

وقد قرر مَجْمَع اللغة العربية أن التضمين قياسي بشروطٍ ثلاثةٍ:

أ ـ تحقق المناسبة بين الفعلين؛ فلا يحمل الفعل معنًى بعيدًا عن معناه الوضعي، ولهذا لا يجوز: أكلت إلى الفاكهة، على تضمين (**أكل**) بمعنى (**مال**).

ب ـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، وأشهر القرائن: حرف الجر الذي يتعدى به الفعل، ولم يكن من حقه أن يتعدى به.

ج ـ ملائمة التضمين للذوق العربي، ولا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغيٍّ.

٢ـ تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة (**فُعِل**)؛ إما بقصد المبالغة في معنى الفعل والتعجب منه؛ نحو: (**فُهِم محمد**)؛ أي: ما أفهمه، أو بقصد المدح أو الذم؛ نحو: (**سُبِقَ السبَّاح وقُنِعَ الغني، ومُنِعَ القادر وحُبِسَ**) عند الذم بمنعه المعونة.

٣ـ مطاوعة المتعدي لواحد ـ لآخر لازم؛ نحو: (**هدمتُ الحائط فانهدم**).

٤ـ ضعف العامل عن العمل؛ إما بتأخره عن المعمول؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وإما بكونه فرعًا في العمل كالمشتق؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وتسمى لام الجر هنا: لام التقوية؛ لأنها تساعد ما قبلها على الوصول إلى المفعول.

٥ـ ضرورة الشعر؛ وذلك؛ نحو قول الشاعر:

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعِ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

فقد عدى الشاعر (**تسقي**) وهو ينصب مفعولين بنفسه ـ إلى الثاني بالباء؛ لضرورة الشعر.

❑. سادسًا: تعدي الفعل اللازم:

يتعدى الفعل اللازم بعدَّة طرق منها:

١ـ إذا دخلت عليه همزة النقل ـ تلك الهمزة التي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولًا، وهي قياسية في اللازم؛ وقيل: فيه وفي المتعدي إلى واحد، وقد قرر مَجْمَع اللغة العربية أن تعدية الفعل اللازم بالهمزة قياسية.

٢ـ إذا ضعفت عينه ـ ما لم تكن همزة ـ؛ نحو: (**نوَّمتُ الطفل**)، ومنه قوله

تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النحل: ٨٩]، والتضعيف سماعي في اللازم، وفي المتعدي لواحد أرجح الأقوال.

٣ـ إذا دلَّ على مفاعلة؛ نحو: **(جالستُ الأدباء، وماشيت العلماء)**.

٤ـ إذا كان على وزن **(استفعل)** للطلب، أو النسبة للشيء؛ نحو: استعنت بالله، واستخرجت الماء، واستحسنت التسامح، واستقبحت التمادي في الظلم.

٥ـ صوغ الفعل على **(فَعَلتُ)** بالفتح **(أفعُل)** بالضم؛ لقصد الغلبة؛ نحو: **(كَرَمْتُ عليًا أَكْرُمُه)** ـ أي غلبته في الكرم، وشَرَفْتُ الفارس أَشْرُفُه.

٦ـ التضمين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]؛ أي لا تنووا، فقد عدّى تعزم إلى المفعول به مباشرة للتضمين ـ مع أن **(عزم)** لا تتعدى إلا بـ **(على)**.

٧ـ إذا سقط معه الجار توسطًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠] ـ أي عن أمر ربكم؛ ونحو قوله أيضًا: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]؛ أي عليه، وهذا مقصور على السماع.

المبحث الخامس

التنازع في العمل

أولًا: التعريف:

حقيقة التنازع هو أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى، وهو توجه عاملين إلى عامل واحد؛ نحو: (**ضربتُ وأكرمت زيدًا**) فكل من ضرب وأكرم يطلب (**زيدًا**) بالمفعولية.

يقول ابن مالك:

إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُم ذَا أَسْرَهْ

ولابد من شروط يجب توافرها في العاملين المتنازعين:

أ: شروط عامة:

الشرط الأول: أن يكون بين العاملين ارتباط، فلا يجوز أن تقول: (**قام قعد أخوك**) إذ لا ارتباط بين الفعلين، ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة:

١ـ إما بعطف الثاني على الأول؛ نحو: (**قام وقعد محمد**).

٢ـ أو بعمل أولهما في ثانيهما؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ۝٧﴾ [الجن: ٧]، فالمعمولان: (**ظنوا، وظننتم**)، والمعمول المتنازع فيه هو: (**أن لن يبعث اللّه أحدًا**)، والثاني: (**كما ظننتم**) معمول للأول (**ظنوا**) لأن الجار والمجرور صفة لمصدر محذوف وهو المفعول المطلق؛ أي: (**ظنوا ظنًّا مماثلًا لظنكم أن لن يبعث اللّه أحدًا**).

٣- أو يكون الثاني جوابًا للأول؛ نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]؛ وقوله أيضا: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]، وأوجب الجرمي الارتباط بالعطف ليس غير.

الشرط الثاني: أن يكون العاملان متقدمين على المعمول، فلا يقع التنازع في معمول متقدم؛ نحو: (**أيُّهم ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ**) أو (**شَتَمْتُهُ**)، ولا (**زيدٌ قام وقعد**)، ولا (**زيدًا لقيت وأكرمت**) لتقدم المعمول، خلافًا لأبي علي الفارسي الذي قال بجواز ذلك.

ولا يقع التنازع في معمول متوسط؛ نحو: (**ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ**)، ولا (**قعد زيدٌ وتكلم بخير**) لتوسط المعمول بين العاملين، وقد خالف أيضًا أبو علي الفارسي.

الشرط الثالث: أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، حيث لا يقع التنازع في طالب ومطلوب كل منهما صالح للمعمول المتأخر وجاء فيه الثاني تَقْوِيَةً وتوكيدًا للأول، خلافًا للجرجاني؛ نحو قول جرير بن عطية:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقَ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

قوله: (**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقَ**) حيث تقدم عاملان: (**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ**) وهما اسما فعلٍ ماضٍ، وتأخر معمول، وهو (**الْعَقِيقَ**)، وكل منهما صالح للمعمول المتأخر، وإن العمل للأول، وليس للثاني عمل فيه؛ لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول المتأخر مطلوبًا من العاملين المتقدمين.. وأن العامل الثاني جاء لتأكيد الأول، وتقوية معناه، ولهذا قال الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

قوله: (**أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ**) حيث إن هذا التركيب ليس من باب التنازع،

وأن العامل الثاني جيء به لتقوية العامل الأول وتوكيده، ولو كان من باب التنازع فلابد أن يعمل أحد العاملين في المعمول، ويعمل الآخر في ضميره، فلو عمل الأول في لفظه لقال: (**أَتَاكَ أَتوكَ الَّلَاحِقُونَ**)، ولو عمل الثاني في لفظه لقال: (**أَتوكَ أَتَاكَ الَّلَاحِقُونَ**).

ويخرج بهذا الشرط أيضًا؛ نحو قول امرىء القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْـمَالِ

العاملان هما (**كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ**)، والمعمول هو: (**قليل من المال**)، ولا يصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول، إذ لو توجها جميعًا إليه لصار حاصل المعنى: (**كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلًا من المال**)، وهذا كلام غير مستقيم، وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِـمَجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون (**كفى**) وحده هو الموجه إلى (**قليل من المال**) ويكون لقوله (**ولم أطلب**) معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام، والتقدير على ذلك: لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضًا، ولا يعارض ما بعده من كلامه.

ب: شروط خاصة:

ويشترط في الفعل زيادة على الشروط العامة شروطًا خاصةً منها أن يكون الفعل متصرفًا، فلا يجوز أن يكون جامدًا كـ(**عسى، و ليس، نعم، وبئس، وفِعْلَي التعجب، وفي هذا خلاف لبعض النحويين، وحكى ابن هشام خلافًا في فعلَي التعجب.**

ويشترط أيضًا في غير الفعل: أن يكون مشابهًا للفعل في العمل، فلا يجوز أن

يكون وصفًا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي.

وتفصيل الشروط الخاصة على النحو التالي:

١ـ أن يقع التنازع في فعلين، بشرط أن يكونا متصرفين؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، فـ (**آتوني، وأفرغ**) تقدما على مفعول هو (**قطرًا**).

٢ـ أن يقع التنازع في اسمين بشرط أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين؛ نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلَا

قوله: (**مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ**) حيث تقدم العاملان (**مُغِيثًا مُغْنِيًا**)، وكل منهما اسم فاعل، وتأخر عنهما معمول واحد: (**مَنْ أَجَرْتَهُ**)، وكل من العاملين يطلب المعمول المتأخر مفعولًا؛ لأن فاعل كل منهما ضمير مستتر، وأعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف هذا الضمير.

٣ـ أن يقع التنازع في مصدرين؛ نحو قولنا: (**عجبتُ من حبك وتقديرك زيدًا**)، أو اسمي تفضيل؛ نحو قولنا: (**زيدٌ أضبط الناس وأجمعهم للعلم**)، أو صفتين مشبهتين؛ نحو قولنا: (**زيدٌ حذرٌ وكريمٌ أبوه**).

٤ـ أن يقع التنازع في مختلفين؛ فعل واسم؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، حيث: (**هاؤم، واقروا**) اسم وفعل.

وقد يكون التنازع بين الفعل والمصدر؛ نحو قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

قوله: (**مسمعا**) اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من (**لقيت، و الضرب**).

٥ـ وقد يقع التنازع في ثلاثة أفعال، ويكون المتنازع فيه متعددًا؛ نحو قول

الرسول ﷺ: «**تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمِدُوَن دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِيـنَ**»[أخرجه مسلم برقم: ٩٣٦] فتنازع ثلاثة أفعال: (**تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمِدُوَن**) في اثنين: ظرف ومصدر وهما: (**دبر، و ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**).

ويستنبط من التمثيل بالحديث أمران:

الأول: أن التنازع قد يكون ظرفًا وقد يكون مفعولًا مطلقًا؛ وذلك لأن (**دبر كل صلاة**) ظرف، و (**ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**) مفعول مطلق مبين للعدد، وظاهر إطلاق ابن هشام أن التنازع يكون في جميع المعمولات، ولكن قال ابن الخباز: إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز، ويجوز في المفعول معه، تقول: (**قمتُ وسرت وزيدًا**) على أنك أعملت الثاني، فإن أعملت الأول قلت: (**قمت وسرت إياه وزيدًا**).

الثاني: أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما في الحديث، فقد أعمل: (**تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ**) في ضميريهما، وحذف الضميرين لكونهما فضلتين، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول: (**تُسَبِّحُونَ، وَتُكَبِّرُونَ اللَّه فيه إياه، وَتَحْمِدُوَن اللَّه فيه إياه**) ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة، وكان يعمل الثالث في الضيمرين، ولم يحذفهما فكان يقول: (**تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وتحمدون اللَّه فيه إياه**) فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولًا.

هل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث؟

أقول: زعم ابن خروف أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا: إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمر

فيما عداه؛ ومن ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَائِلَهْ

فهنا ثلاثة عوامل، وهي: (**كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ**) وقد أعمل أولها فرفع الأخ به، وأضمر في الثاني والثالث، وأظهر هذا الضمير؛ لأنه لا يترتب على إظهاره محظور على ما هو قاعدة الباب.

ثانيًا: الأشياء التي لا يقع فيها التنازع:

قد عُلم من التعريف أن هناك أشياء لا يقع فيها التنازع منها:

١- لا يقع التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره؛ وقد أجاز المبرد وقوع التنازع بين جامدين؛ نحو فعلي التعجب؛ نحو: (**ما أحسن وأجمل زيدًا**)، و (**أحسن به وأجمل بعمرو**).

والسر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول الملفوظ به بالعامل الثاني، والعامل الجامد ضعيف لا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ المعمول؛ لأنه هو المتصل به، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا بعينه على المعمول لعمل فيه.

وقد أجاز المبرد التنازع في فعلي التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم بلفظ الأمر؛ نحو: (**ما أحسن وأجمل زيدًا**) وهنا كان بلفظ الماضي، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول، وأعمل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره، و (**أحسن به وأجمل بعمرو**) وهنا كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضيًا عند التحقيق، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ

المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير؛ لكونه فاعلًا، والفاعل لا يجوز حذفه، فيغتفر لأجله الإضمار قبل الذكر.

٢ـ ولا يقع التنازع في معمول سببي **(قاله ابن مالك)**؛ وذلك؛ نحو قول كُثَيِّر عزة:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

قوله: **(وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا)** ففي ظاهر الكلام أنه تقدم عاملان **(مَمْطُولٌ مُعَنًّى)**، وتأخر معمول وهو: **(غريمها)**، وكل واحد من العاملين يطلب المعمول على أنه نائب فاعل له؛ إلا أن ابن مالك يرى أنه ليس من باب التنازع؛ لأنه من شرط التنازع ألا يكون المتنازع فيه سببيًّا **(مرفوعًا أو غير مرفوع)**، و**(غريمها)** هنا سببي مرفوع لكونه اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضميره، ولو كان من باب التنازع لكان قوله **(عزة)** مبتدأ، و **(ممطول)** خبر أول، و **(معنى)** خبر ثان، وهذان الخبران هما العاملان المتنازعان؛ وقوله: **(غريمها)** هو المعمول المتنازع فيه، وهو مرفوع بأحد العاملين، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم، وهو خبر عن المبتدأ **(عزة)**، وإذا كان رافعًا لضمير الغريم لا يكون مرتبطًا بالمبتدأ، فكان يجب أن يبرزه الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير مَنْ هو له وجب إبراز الضمير الذي أصله أن يكون مستترًا فيه ـ على ما ذهب إليه البصريون ـ فكان يجب القول: **(وعزة ممطول هو معنى غريمها)**، أو يقول: **(وعزة ممطول معنى هو غريمها)**.

٣ـ ولا يقع التنازع في التمييز والحال؛ لأن كلًّا منهما لا يضمر لوجوب تنكيره.

٤ـ ولا يقع التنازع في مثل: **(ما قام وقعد إلا محمد)**؛ لأن الإضمار في المهمل بدون **(إلا)** يعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر، إلى النفي، والإضمار معها يؤدي إلى خلاف المسموع، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك؛

كقول الشاعر:

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ ... إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

فيؤول على أنه من الحذف لدليل، لا من باب التنازع.

ثالثًا: إعمال العاملين المتنازعين:

إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، حيث رأى البصريون والكوفيون أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما:

١ـ اختار الكوفيون الأول لعلتين:

أـ أنه أسبق وأقدم ذكرًا.

ب ـ أنه يترتب على إعمال الثاني في لفظ المعمول المذكور أنْ تضمر ضميرًا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

٢ـ والبصريون اختاروا الثاني لثلاث حجج:

أـ لقربه، حيث هو الأقرب إلى المعمول، وهو الذي نميل إليه؛ حيث المستقرئ لآي الذكر الحكيم يدرك أن الآيات جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول.

ب ـ أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ـ وهو المتقدم ـ ومعموله ـ وهو الاسم الظاهر ـ بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

جـ ـ أنه يلزم على إعمال الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى ـ وهي جملة العامل مع معموله ـ قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه

خلاف الأصل.

يقول ابن مالك:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره، ولا يجوز حذفه كالفاعل، وذلك كقولك: (**يحسنُ ويسيء ابناكَ**)، فكل من (**يحسن، ويسيء**) يطلب (**ابناك**) بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول: (**يحسنان ويسيء ابناكَ**)، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: (**يحسنُ ويسيئان ابناكَ**)، ومثله: (**بغى واعتديا عبداك**)، ولا يجوز ترك الإضمار؛ فلا تقول: (**يحسنُ ويسيء ابناكَ**)، ولا (**بغى واعتدى عبداك**)؛ لأن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول: التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني: يؤدي إلى حذف الفاعل، وكلاهما محذور.

فإن أعملنا الأول في المتنازع فيه: أعملنا الأخير في ضميره (**مرفوعًا كان أم غيره؛ نحو: (قام وقعدا ـ أو ضربتهما، أو مررت بهما ـ أخواك)**، وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع إن كان غير ضمير رفع؛ لأنه فضلة؛ نحو قول عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ... إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ

قوله: (**يُعْشِي.. لَمَحُوا شُعَاعُهُ**) حيث يطلب كل من العاملين (**يعشي، و لمحوا**) المعمول المتأخر (**شُعَاعُهُ**) ليعمل فيه؛ الأول يطلبه؛ لأنه فاعل له، والثاني أعمل في ضميره على أنه مفعول به، ثم حذفه، ولو ذكره لقال: (**يعشي الناظرين إذا**

هم نَحْوه شُعَاعُهُ)، وهذا الحذف لا يُجَوِّزُهُ البصريون إلا لضرورة الشعر.

وقال ابن هشام بعد أن ذكر هذا الشاهد: **(ولنا أن في حذفه أي حذف الضمير تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، والبيت ضرورة)**.

فإن أعملنا الثاني: فإن احتاج الأول لمرفوع، فالبصريون يضمرونه لامتناع حذف العمدة؛ ولأن إضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب؛ نحو: **(رُبَّه رجلًا)**، و **(نعم رجلًا)**، وقد حكى سيبويه في إعمال الثاني: **(ضربوني وضربت قومك، و قاما وقعد أخواك، اجتهدا فأكرمت أخويك)**.

وقول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ، إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ

قوله: **(جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ)** حيث أعمل الفعل الثاني **(أجف)** في المعمول المتأخر **(الأخلاء)**، فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول **(جفوني)** في ضميره، وهو واو الجماعة، وفيه يعود الضمير على متأخر، وهو جائز في هذا الباب.

والكسائي وهشام والسهيلي يوجبون الحذف لضمير الرفع لدلالة ما بعده عليه؛ ولأن الكسائي خاصة يجيز حذف الفاعل إذا دلّ عليه تمسكًا بظاهر قول علقمة بن عبدة:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

قوله: **(تَعَفَّقَ... وَأَرَادَهَا رِجَالٌ)** استشهد به النحاة أنه إذا أعمل ثاني العاملين في لفظ المعمول، وأعمل الأول في ضميره، وجب حذف الضمير ولو كان مرفوعًا لئلا يلزم ذكره عودًا للضمير على متأخر.

ويقول الفراء: إن استوى العاملان في طلب المرفوع، فالعمل لهما؛ نحو: **(قام وقعد أخواك)** يستوي العاملان في طلب المرفوع إن عطفا بالواو، واتفقا في الطلب، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، كـ**(ضربني وضربتُ زيدًا هو)** حتى لا

يضمر قبل الذكر الفاعل.

وجوب إعمال الأول والثاني:

يجب إعمال الأول إذا وقعت بعده **(لا)**؛ نحو: **(أكرمتُ لا أهنتُ السائلَ)**؛ لأن **(لا)** تنفي الحكم عما بعدها وتثبته فيما قبلها، فما بعدها مسكوت عنه.

ويجب إعمال الثاني في؛ نحو: **(أكرمتُ بل أهنتُ السائلَ)**؛ لأن **(بل)** تجعل الحكم لما بعدها، أي تنفي الحكم عما قبلها وتثبته فيما بعدها، فما قبلها مسكوت عنه، فلا يطلب المعمول.

خامسًا: حذف ضمير النصب من الأول ووجوب الإضمار للثاني:

إن احتاج الأول لمنصوب لفظًا أو محلًّا، فإن أوقع حذفه في لبس، أو كان العامل من باب **(كان)** أو من باب **(ظن)** وجب إضمار المعمول مؤخرًا؛ نحو: **(استعنتُ واستعان عَلَيَّ زيدٌ به، وكنتُ وكان زيدٌ صديقًا إياه، وظننتُ وظنني زيدٌ قائمًا إيَّاه)**، وقيل: في باب **(ظن)**، و **(كان)** يضمر مقدمًا، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف ضمير النصب من الأول وهو الصحيح؛ لأنه حذف لدليل.

وإن كان العامل من غير بابي **(كان)**، و**(ظن)** وجب حذف المنصوب، ولا يضمر كـ**(ضربتُ وضربني زيدٌ)**، وقيل: يجوز إضماره كقوله:

إِذَا كُنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبُ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ

وَأَلْغِ أَحَادِيثِ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

قوله: **(تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبُ)** أعمل الثاني **(يُرْضِيكَ)** في المعمول **(صَاحِبُ)**، وأعمل الأول في ضميره **(ترضيه)** مع أنه يطلبه مفعولًا، وهو ضرورة عند الجمهور؛ لأن فيه عود الضمير على متأخر من غير ضرورة.

يقول ابن مالك:

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُو الْخَبَرْ

❑ **مسألة:**

إذا احتاج العامل المهمل إلى ضمير، وكان ذلك الضمير خبرًا عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفًا في الإفراد والتذكير، أو غيرهما للاسم المفسر له، وهو المتنازع فيه، وجب العدول إلى الإظهار؛ نحو: (**أظنُّ ويظناني أخا الزيدين أخوين**) و (**أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أخوين في الرضاعة**).

وذلك لأن الأصل: (**أظن ويظنني الزيدين أخوين**)؛ فأظن: يطلب (**الزيدين وأخوين**) مفعولين، ويظنني يطلب فاعلًا، و(**أخوين**) مفعولًا، فأعلمنا الأول فنصبنا اسمين، وهما (**الزيدين، وأخوين**)، وأضمرنا في الثاني (**الزيدين**)، وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى الضمير الذي يؤتى به، فإن الياء للمفرد، و (**الأخوين**) تثنية، فدار الأمر بين إضماره مفردًا ليوافق المخبر عنه، وبين إضماره مثنى ليوافق المفسَّر، وفي كل منهما محذور، فوجب العدول إلى الإظهار، فقلنا: (**أخًا**) فوافق المخبر عنه، ولم يضره مخالفته لـ (**أخوين**) لأنه لا يحتاج لما يفسره. هذا تقرير ما قالوا.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين؛ لأن (**يظنني**) لا يطلبه لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حذفهُ، وإضماره على وفق المخبر عنه.

يقول ابن مالك:

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرا

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

الإقناع في النحو

شرح مبسط لألفية ابن مالك

تأليف
الدكتور أحمد سيد حامد آل برجل
دكتوراه من كلية دار العلوم
(مرتبة الشرف الأولى)

المجلد الثاني

٥ - ٨

دار القبس
للنشر والتوزيع

الباب الرابع

باب المفاعيل

- المبحث الأول: المفعول المطلق.
- المبحث الثاني: المفعول لأجله أو من أجله أو له.
- المبحث الثالث: المفعول فيه.
- المبحث الرابع: المفعول معه.

تقدمة

المنصوبات: هو ما اشتمل علىٰ علم المفعولية، والمراد بعلم المفعولية؛ هو علامة كون الاسم مفعولًا حقيقة أو حكمًا، وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء؛ نحو: (**رأيت زيدًا، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَيْنِ، ومسلمِينَ**).

وقدمت المنصوبات علىٰ المجرورات، - وإن كانت فضلة - لأنها يشبه بها العمد كاسم (**إن**) وخبر (**كان**)، وخبر (**ما**) و (**لا**).

والمراد بالفضلة: هو ما يحتاجه الكلام إلىٰ معانٍ إضافية ليكون مفيدًا فائدة تامة، هذه المعاني تُضَمُّ إلىٰ ما هو أساسي في الجملة، ولذلك تُعَدُّ أمورًا إضافية؛ لأنها زائدة عن المعنى الأساسي، كما يطلق علىٰ هذه المعاني الزائدة أسماء المفاعيل أو المفعولات، وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له (**لأجله**).

المبحث الأول

المفعول المطلق

● **أولًا: التعريف:**

هو عبارة عن مصدر فضلة منصوب تسلط عليه عامل من لفظه أو معناه. ويؤتى به لتأكيد عامله، أو لبيان نوعه، أو لبيان عدده، وليس خبرًا أو حالًا؛ نحو: (**ضربتُ ضربًا، أو ضربَ الأمير، أو ضربتين**).

بخلاف قولنا: (**ضربُك ضربٌ أليم**)؛ لأن (**ضرب**) خبر، وقولنا: (**ولى مدبرًا**)؛ لأن (**مدبرًا**) حال.

- سبب التسمية:

وقد سمي مطلقًا؛ لأنه لم يتقيد بما تقيد به غيره من المفاعيل الأخرى كالمفعول به الذي تقيد بأنه وقع عليه فعل الفاعل، والمفعول لأجله الذي قيد ببيان سبب ووقوع الفعل، كما أنه لم يقيد بحرف جر أو ظرف كباقي المفاعيل.

- سبب التقديم على المفاعيل:

قدم الزمخشري وتبعه ابن الحاجب المفعول المطلق على سائر المفاعيل في الذكر؛ لأنه المفعول حقيقة، قال ابن الحاجب في (**شرح الوافية**): إنما قدم المفعول المطلق؛ لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق، وغيره تعلق به، وقال ابن السَّرَّاج في (**أصول النحو**): والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك: (**قام زيد، وفعل زيد قيامًا**)، سواء، وإذا قلت: (**ضربت**)، فإن معناه: أحدثت ضربًا وفعلت ضربًا، فهو المفعول الصحيح.

● **ثانيًا: العامل الناصب للمفعول المطلق:**

يتسلط على المفعول المطلق أحد ثلاثة عوامل:

١ـ الفعل: نحو: (**عَمَّرَ المسلمون الأرض تعميرًا**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، ويشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون متصرفًا، فإن كان الفعل جامدًا كـ (**عسى، وليس، وفعل التعجب**) فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

والثاني: أن يكون تامًّا، فإن كان الفعل ناقصًا كـ (**كان وأخواتها**) فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

والثالث: ألا يكون ملغًى عن العمل، فإن كان الفعل ملغى عن العمل كـ(**ظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما**) فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

٢ـ المصدر: وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا، وهو اسم الحدث الجاري علىٰ الفعل والذي يشتمل علىٰ حروف الفعل؛ نحو: (**جلست جلوسًا، وتوضأت توضُّؤًا**)، و نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٣].

أما: (**توضأ وضوءًا، واغتسل غسلًا، وأعطى عطاءً، وكلمته كلامًا، سلمت عليه سلامًا، قبّلته قبلة، وأوقدت النار وقودًا، صليت عليه صلاة، وراقبته رقبة، وراعيته رعية**) فإن هذه أسماء مصادر.

واسم المصدر: هــو الذي يدل علىٰ المعنى الذي يدل عليه المصدر، وهو الحدث، ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه، وهو ينــوب عن المصدر، فيعطى حكمه في كونه منصوبًا علىٰ أنه مفعول مطلـق.

٣ـ الوصف: وهو ما اشتق من المصدر، سواء كان اسم فاعل؛ نحو قولنا: (**أنت مكافح كفاح الأبطال**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصَّافات: ١]، أو اسم مفعول؛ نحو قولنا: (**أنت محبوب من الناس حبًّا شديدًا**.

ويشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:

الأول: أن يكون متصرفًا.

والثاني: أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أَمَّا الْـمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله (**لؤمًا**) مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله (**ألأمهم**) وتقدير الكلام ـ علىٰ هذا ـ فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤمًا.

واختلفوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم علىٰ أفعل التفضيل، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلىٰ جواز نصبها إياه مستدلًّا بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلْ

فإن قوله (**طرب الواله**) مفعول مطلق، وزعم ابن هشام أن ناصبه قوله (**طربًا**)، الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلًا علىٰ العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طربًا في إثرهم أطرب طرب الواله، علىٰ نحو ما قالوه في أفعل التفضيل.

يقول ابن مالك:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنِهِ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

● **ثالثًا: أنواع المفعول المطلق:**

المفعول المطلق ثلاثة أنواع:

١- المؤكد لعامله، وهو ما كان المصدر دالًّا علىٰ الحدث الذي يدل عليه عامله، دون أن يفيد شيئًا جديدًا عليه، بل يفيد مجرَّد تأكيد العامل فقط؛ نحو قولنا: (**التزم الطالب التزامًا، وحفظ القرآن حفظًا**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وصورته أن يكون مصدرًا منكرًا غير مضاف ولا موصوف، سواء أكان عامله فعلًا؛ نحو قولك: (**ضربتُ ضربًا**) أم كان عامله وصفًا؛ نحو قولنا: (**أنا ضاربٌ زيدًا ضربًا**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١﴾ [الذاريات: ١]، و﴿فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا ۝٢﴾ [المرسلات: ٢]، وسواء أكان عامله من مادته كما مثلنا، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته؛ نحو قولك: (**قعدت جلوسًا، وأنا قاعد جلوسًا**).

٢- المبين لنوع العامل، وهو ما وصف فيه المصدر بصفة، أو أضيف إلىٰ اسم ظاهر بعده، بغرض الكشف عن هيئة العامل وحالته وقت وقوعه وذلك عن طريق الوصف الكاشف، أو الإضافة المبينة؛ وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢].

والمفعول المطلق المبين للنوع له صور ثمان:

الصورة الأولى: أن يكون المصدر مضافًا؛ نحو قولنا: (**صنعت صنع الحكماء**)، و قول ابن مالك: (**سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ**).

الصورة الثانية: أن يكون المصدر مقرونًا بـ (**أل**) الدالة علىٰ العهد أو (**أل**) الجنسية الدالة علىٰ الكمال؛ نحو قولك: (**دافعت عن على الدفاع**) تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخليق بأن

ينتصف له.

الصورة الثالثة: أن يكون المصدر موصوفًا؛ نحو قولنا: (**ضربت زيدًا ضربًا شديدًا**).

الصورة الرابعة: أن يكون المفعول المطلق وصفًا مضافًا إلىٰ المصدر؛ نحو قولك: (**رضيتُ عن عمرو أجمل الرضا**).

الصورة الخامسة: أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتًا بمصدر محلى بـ(**أل**)؛ نحو: (**أكرمت عليًا ذلك الإكرام**).

الصورة السادسة: أن يكون المصدر نفسه دالًّا علىٰ نوع من أنواع عامله؛ نحو: (**سرتُ الخبب، ورجعتُ القهقرة (القهقرى)، قعد القرفصاء، واشتمل الضماء، وسار الجمزى، وعدا البشكى**).

الصورة السابعة: أن يكون المفعول المطلق لفظ (**كل**) أو (**بعض**) مضافًا إلىٰ المصدر؛ نحو: (**أحببته كل الحب**)، وقول ابن مالك: (**جد كل الجد**).

الصورة الثامنة: أن يكون المفعول المطلق اسم آلة للعامل فيه؛ نحو قولك: (**ضربته سوطًا**) أو: (**ضربته عصًا**).

٣ـ المبين لعدد مرات وقوع العامل، وهو ما كان مصدره دالًّا علىٰ المرة أو يكون مثنًى أو مجموعًا بغرض بيان عدد مرات وقوع العامل؛ وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

والمفعول المطلق المبين للعدد له ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون المصدر مختومًا بتاء الوحدة؛ نحو قولنا: (**ضربته ضربةً، وجلدته جلدةً**).

الصورة الثانية: أن يكون المصدر مختومًا بعلامة تثنية أو علامة جمع؛ نحو قولك: (**ضربته ضربتين**)، أو قولك: (**ضربته ضربات**)، وقول ابن مالك: (**سِرْتُ**

سَيْرَتَيْنِ).

الصورة الثالثة: أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر؛ نحو قولك: (**أشرت إليه عشر إشارات**)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النّور: ٤].

وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالًّا علىٰ ما تدل عليه كل صورة منهما؛ فنحو: (**سرت سيري زيد**) يدل علىٰ النوع وعلىٰ توكيد العامل جميعًا.

والمصدر المؤكد لا يدل إلا علىٰ التوكيد علىٰ النحو الذي ذكرناه في بيانه، أما الدال علىٰ النوع والدال علىٰ العدد فإن كلًّا منهما يدل علىٰ التوكيد زيادة علىٰ ما تدل عليه صورته، إلا أن النحاة نظروا إلىٰ الصورة فأعطوه الاسم الذي تدل عليه، ولم ينظروا إلىٰ دلالته علىٰ التوكيد؛ لأنه أمر عام يكون فيه ويكون في غيره.

يقول ابن مالك:

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

- **رابعًا: إعراب المفعول المطلق:**

المفعول المطلق منصوب، وذلك بسبب تسلط العامل الموجود في الجملة عليه، وعلامات نصبه هي العلامات الأصلية والفرعية في الأسماء حسب ظروف الاسم.

- **خامسًا: النائب عن المفعول المطلق:**

ينوب عن المصدر (**المفعول المطلق**) بعد حذفه في إعرابه وتأدية معناه ما يلي:

١ـ مرادف المصدر، أي ما هو بمعناه، وهو ما يكون مشاركًا له في مادته، أي يلاقيه في الاشتقاق ويكون اسم مصدر، أو اسم عين أو ذات؛ نحو قوله تعالىٰ:

﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧﴾ [نوح: ١٧]، و﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، أو لا يلاقيه في الاشتقاق؛ نحو: (**قعدتُ جلوسًا، فرحتُ جزلًا، فرحت بك سرورًا**).

اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولًا مطلقًا؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب علىٰ مذهبين:

ذهب المازني، والسيرافي، والمبرد، وابن مالك إلىٰ أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه.

وذهب سيبويه، والجمهور إلىٰ أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل علىٰ المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولًا لأجله إن كان مستكملًا لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالًا بتأويل المشتق.

فإن قلت: (**فرحت جذلًا**) فجذلًا: عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام علىٰ هذا: (**فرحت وجذلت جذلًا**)، وعلىٰ الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير: فرحت لأجل الجذل، وعلىٰ الوجه الثالث حال بتقدير: فرحت حال كوني جذلان.

٢- صفة المصدر، نحو: (**تطورت الحياة سريعًا، وتقدمت المريضة ملحوظًا**)، أي تطورًا سريعًا، وتقدمًا ملحوظًا.

٣- ضمير المصدر، نحو: (**أحترمك احترامًا لم أحترمه أحدًا**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]، أي لا

أعذب العذاب المذكور.

٤ـ ما يدل علىٰ عدده، نحو: (**طلَّق الرجل امرأته ثلاثًا، وسجدتُ لله أربعًا**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤].

٥ـ ما يدل علىٰ نوعه، نحو: (**جلستُ القرفصاء، ورجع الصف القهقرى**).

٦ـ ما يدل علىٰ آلته، نحو: (**ضربتُ المهمل سوطًا**).

٧ـ لفظ (كل، أو بعض، أو أحسن) مضافة إلىٰ المصدر؛ نحو قولنا: (**نحن نعتني كل العناية بالإنتاج، ونهتم بعض الاهتمام بالتصدير، ونتقن العمل أحسن إتقان**)،فالكلمات (**كل، وبعض، وأحسن**) نائبة عن المفعول المطلق، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النِّساء: ١٢٩].

وقول المجنون:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلَّا تَلَاقِيَا

٨ـ الإشارة إلىٰ المصدر؛ نحو: (**حسبي أنني أرعاك هذه الرعاية، وأهتم بك ذلك الاهتمام**) فاسم الإشارة (**هذه**) مبني في محل نصب نائب عن المفعول المطلق، والرعاية بدلًا منه.

يقول ابن مالك:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ ... كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ

- **سادسًا: تثنية المفعول المطلق وجمعه:**

١ـ إذا كان المفعول المطلق مؤكِّدًا لعامله، فلا يثنى ولا يجمع، ولكن يلازم حالة الإفراد؛ فلا يجوز أن تقول: (**أكلت أكلين، أو أكلت أكولًا**) بهدف تأكيد العامل؛ لأن التأكيد هنا لفظي، وهو بمنزلة تكرار العامل كما هو بلفظه ومعناه.... ولأن المفعول المطلق المؤكِّد لعامله يدل علىٰ الحقيقة المشتركة بين القليل والكثير، وهي لا تحمل التعدد؛ وذلك لأن المصدر المؤكد لفعله مثل اسم

الجنس، واسم الجنس يدل علىٰ القليل والكثير من ذلك الجنس، وأن التثنية معناها ضم شيء إلىٰ مثله، والجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلىٰ مثلهما، فإذا كان لفظ الماء ـ وهو اسم جنس ـ يدل علىٰ ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو تثنيه لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلىٰ فرد حتىٰ يصبح عندك اثنان.

كما أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير العامل، لأنه مؤكِّد له، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلته كذلك، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال ابن جني في «**اللمع**»: (.... **ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه؛ لأنه اسم جنس يقع بلفظه علىٰ القليل والكثير، فجرى ذلك مجرى** (الماء، والزيت، والتراب).

وقال ابن مالك في (**شرح الكافية الشافية**): (... **ما جيء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذلك ما هو بمنزلته**).

٢ـ إذا كان المفعول المطلق مبينًا للنوع يجوز فيه التثنية والجمع علىٰ الأصح، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠].

٣ـ إذا كان المفعول المطلق مبينًا للعدد اتفق جميع النحاة علىٰ جواز إفراده وتثنيته وجمعه، نقول: (**قلت قولًا واحدًا، وقلت قولين، وقلت أقوالًا ثلاثة**).

وقد ذهب سيبويه إلىٰ أن المصدر المبين للنوع لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوبين، وذهب ابن مالك إلىٰ أنه يثنى ويجمع، واستدل علىٰ ذلك بوروده في فصيح الكلام؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، ونحو قول الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ: فَحُبُّ عَلَاقَةٍ ... وَحُبُّ تِمِلَّاقٍ، وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْلُ

وهذا الرأي هو الحري بالقبول؛ لأن معنى كونه دالًّا علىٰ النوع أي أن لفظه

دالًّا علىٰ فرد، وأن له أمثالًا تضم إليه، فليس ثمة من تثنيته وجمعه.

وجواز التثنية أو الجمع في النوعين الأخيرين مبني علىٰ أن المفعول المطلق فيهما يدل علىٰ الأنواع والأفراد المنطوية تحت الحقيقة، وهي قابلة للتعدد، بعكس الحقيقة ذاتها فلا تقبل التعدد كما هو في النوع الأول المؤكد لعامله.

يقول ابن مالك:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّد امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

- **سابعًا: ذكر عامل المفعول المطلق وحذفه:**

الأصل في عامل المفعول المطلق أن يذكر في الكلام بغرض إيضاح الكلام وتمامه، ولكنه قد يحذف من الجملة كما يلي:

أولًا: جواز الحذف:

اتفق النحاة علىٰ أنه يجوز لدليل مقاليٍّ أو حاليٍّ حذفُ عامل المصدر غير المؤكد أي المبين للنوع والعدد لقرينة دالة عليه، كأن يقال: (**أما جلستَ؟، ألم تقرأ ؟**)، فتقول: (**بلى، جلوسًا طويلًا، وبلى، قراءة متأنية**)، أو (**بلى، جلستين أو بلى، قراءتين**)، وذلك لوجود لفظ العامل في السؤال، فجاز حذفه في الجواب، أما القرينة المعنوية كأن تقول لمن قدم من سفر: (**قدومًا مباركًا**)، أو لمن نجح في الامتحان: (**نجاحًا مباركًا**)، أي: (**قدمت قدومًا مباركًا، ونجحت نجاحًا مباركًا**)، وتقول لمن أدى فريضة الحج: (**حجًا مبرورًا، وسعيًا مشكورًا**)، أي: حججت حجًا مبرورًا وسعيت سعيًا مشكورًا.... حيث يدل معنى الكلام وسياقه علىٰ العامل المحذوف.

أما المصدر المؤكد، فزعم ابن مالك: أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما، وردّه ابنه بدر الدين بأنه قد حذف

عامل المصدر المؤكد جوازًا في نحو: (**أنت سيرًا**)، حيث وقع المصدر خبرًا عن اسم ذات، ووجوبًا في: (**أنت سيرًا سيرًا**)، حيث تكرر المصدر، وفي نحو: (**سقيًا ورعيًا**) حيث حذف عامل المصدر في الطلب ومنه الدعاء.

ثانيًا: وجوب الحذف:

وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره، وهو نوعان:

١ـ ما لا فعل له من لفظه بل من معناه، وناب هو مناب الفعل؛ نحو: (**ويلَ أبي لهب**) أي: أهلكه اللَّه إهلاكًا، و (**وَيْحَ أبي بكر**)، أي: رحمه اللَّه رحمةً، وكقول كعب بن مالك الصحابي:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

قوله: (**بَلْهَ الأَكُفِّ**) أي: ترك ذكر الأكف تركًا، بجر الأكف علىٰ أنَّ (**بله**) مصدر لا فعل له من لفظه، و (**الأكف**): مجرورة ومضافة للمصدر، وهناك رواية بنصب (**الأكف**) علىٰ أن (**بله**) اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (**أنت**) و (**الأكف**) مفعول به.

وقد تضاف هذه المصادر النائبة عن فعلها الذي من معناها إلىٰ كاف الخطاب فتقول: (**ويحك، ويلك**).

٢ـ وما له فعل، وهو نوعان:

أولًا: مصدر واقع في الطلب وهو الوارد، ويكون

أ ـ دعاءً، أي: إذا جاء المصدر منصوبًا علىٰ إضمار الفعل غير المستعمل مظهرًا بارزًا بغرض الدعاء؛ كـ (**سقيًا، ورعيًا، وجَدْعًا، وبعدًا، عذابًا، قطعًا**)، أي: (**سقيًا لك، ورعيًا لك، وجَدْعًا للخبيث، وبعدًا للظالم، عذابًا للكاذب، قطعًا لعدوكم**).

ب ـ أمرًا أو نهيًا، أي: قائمًا مقام الأمر أو النهي؛ نحو: (**قيامًا لا قعودًا**)، وقوله

تعالىٰ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وقول الشاعر:

عَلَىٰ حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ   فَنَدْلًا زُرَيْقَ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

قوله: (**نَدْلًا زُرَيْقَ الْمَالِ**) فـ (**ندلًا**) مصدر يقوم مقام فعله، وهو واقع موقع الأمر؛ لأن المقصود منه معنى: (**اندل**) أي: (**اخطف**).

وقد ذهب ابن مالك إلىٰ أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبًا، من غير تفرقة بين أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا أو واقعًا بعد استفهام توبيخي، وألا يكون كذلك، وقد ناقشه في هذا الإطلاق جماعة من النحاة.

كذا أطلق ابن مالك، وخصَّ ابن عصفور الوجوب بالتكرار، كقول قطري بن الفجاءة:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا   فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

قوله: (**صَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا**) فإن (صبرًا) مصدر قائم مقام فعل الأمر المحذوف؛ لأن المقصود منه معنى (**اصبري**)، وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة، وقد أجمع العلماء علىٰ أن عامل هذا المصدر واجب الحذف؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال؛ لأن ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرًا علىٰ الموضع الذي يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورًا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود منه التوبيخ، وغير هذا الفريق يذهب إلىٰ أنه متى كان المصدر واقعًا موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر، ومشتمل علىٰ أحد القيود التي هي قيد من قيود وجوب الحذف؛ فيكون الحذف في هذا البيت واجبًا بالإجماع.

ونحو قول جرير بن عطية:

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا   أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا؟

قوله: (**أَلُؤْمًا... وَاغْتِرَابًا**) حيث وقع المصدر بعد همزة الاستفهام الدالة علىٰ التوبيخ، والفعل محذوف وجوبًا عند جميع النحاة، ونظيره قول العجاج:

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ؟

ج ـ إذا جاء المصدر منصوبًا بعد أداة الاستفهام بغرض التوبيخ أو التبكيت؛ كقولك: (**أعقوقًا والديك، أجلوسًا وأستاذك واقف ؟**) ومنه المثل العربي: (**أحشفًا وسوءَ كيل**)، وقولنا: (**أتوانيًا وقد علاك المشيب ؟**)، أي: أتتوانى وقد علاك المشيب.

د ـ إذا كان المصدر من المصادر غير المتصرفة، وجاء منصوبًا بإضمار الفعل الذي لا يراد إضماره؛ نحو: (**سبحان الله، ومعاذ الله**) أي: أسبح سبحان الله، وأعوذ معاذ الله، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، و﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣].

يقول ابن مالك:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلًا اللَّذْ كَانْدُلَا

ثانيًا: مصدر واقع في الخبر، أي يجب حذف عامل المصدر إن وقع المصدر موقع الخبر، وذلك في مسائل:

أ ـ مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن علىٰ عاملها، كقولهم عند ذكر نعمة وشدَّة: (**حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وصبرًا لا جزعًا**)، أي: أحمد اللّٰه حمدًا، وأشكره شكرًا، وعند ظهور أمر معجب تقول: (**عجبًا**)، أي: أعجب عجبًا، وعند خطاب مرضيٍّ عنه، أو مغضوب عليه تقول: (**إن فعلت هذا فإكرامًا ومسرةً وحبًا وإنعامًا**)، أي: أحبك حبًا، وأكرمك إكرامًا، وأسرك مسرةً، وأنعم عليك إنعامًا)، وقولنا: (**لا أفعله ولا كيدًا ولا همًا**)، حيث جاء المصدر منصوبًا علىٰ إضمار فعله المتروك، وذلك بغرض الإخبار بهذا المصدر، وليس بغرض الدعاء.

قال سيبويه: (**هذا باب ما ينصب من المصادر علىٰ إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك**: (سقيًا ورعيًا)؛ ونحو قولك: (**خيبةً، و دفرًا، وجدعًا، وعقرًا، وبؤسًا، وأفةً، وتفةً، وبعدًا، وسحقًا**).

ومن ذلك قولك: (تعسًا، وتبًا، وجوسًا...)، وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له ـ أو عليه ـ علىٰ إضمار الفعل، كأنك قلت: (**سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا، وخيبك الله خيبة**)، فكل هذا وما أشبهه علىٰ هذا ينتصب، وإنما اختزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل..) ا.هـ

وقد ذكر ابن يعيش في شرحه أنه قد جاء بعض هذه المصادر مرفوعًا بأنه خبر مبتدأ محذوف، قال رؤبة:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعًا، كأنه قال: أمري عجب، قال سيبويه: وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم، من يقال له: كيف أصبحت ؟ فيقول: حمدُ اللّٰه وثناءٌ عليه، بالرفع، كأنه قال: أمري وشأني حمدُ اللّٰه وثناءٌ عليه، والنصب هو الوجه علىٰ الفعل المتروك إظهاره.... ا.هـ.

ب ـ أن يكون المصدر تفصيلًا لعاقبة ما قبله، أي تفصيلًا لأثر مضمون جملة متقدمة؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، فـ(مَنًّا): مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: تمنوا منا، وفداء كذلك، وهو تفصيل جملة متقدمة، ومضمونها (**شَدُّ الوثاق**)، و(**شَدُّ الوثاق**) أثره ذلك التفصيل، وهو إما المنُّ أو الفداء أو الاسترقاق.

ويشترط لوجوب الحذف من هذا النوع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي بيان الفائدة المترتبة علىٰ ما قبله والحاصلة بعده.

والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء كانت طلبية؛

كالآية الكريمة، أم كانت الجملة الخبرية؛ كقول الشاعر:

لَأَجْهَدَنَّ: فَإِمَّا رَدُّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى، وَإِمَّا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردًا - نحو أن تقول: لزيد سفر فإما صحةً وإما اغتنامَ مالٍ - لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره.

والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكًا وإما تأديبًا فاضرب زيدًا - لم يجب حذف العامل أيضًا.

يقول ابن مالك:

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

ج - **أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا، أو مستفهمًا عنه،** وعامله خبرٌ عن اسم عين، وهي التي يقع فيها قياسًا؛ أي: مثبتًا بعد نفي أو معنى نفي داخل علىٰ اسم لا يكون خبرًا عنه، ويكون مكررًا؛ نحو: (**أنت سيرًا سيرًا**) كأنهم جعلوا التكرار قائمًا مقام ذكر الفعل وعوضًا منه؛ ولذلك لم يجمعوا بينهما، أو بعد نفي نحو:(**ما أنت إلا سيرًا**)، أو استفهام نحو: (**أأنت سيرًا ؟**)، أو كان شبه نفي أي محصورًا؛ نحو: (**إنما أنت سيرَ البريد**)، والعامل في جميع هذه الأمثلة (**تسير**)، وقد حذف للأسباب المذكورة آنفًا.

يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط:

الأول: أن يكون العامل فيه خبرًا لمبتدأ أو ما أصله المبتدأ.

والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين.

والثالث: أن يكون الفعل متصلًا إلىٰ وقت التكلم، لا مقتطعًا، ولا مستقبلًا، أو معطوفًا.

والرابع أحد أمرين: أولهما: أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا، كما مثلنا،

أو معطوفًا عليه؛ نحو: (**أنت أكلًا وشربًا**)، وثانيهما: أن يكون المخبر عنه مقترنًا بهمزة الاستفهام نحو: (**أأنت سيرًا؟**).

يقول ابن مالك:

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

د ـ أن يكون المصدر مؤكِّدًا لنفسه أو لغيره، فالمؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه؛ نحو: (**له عليَّ ألفٌ درهم عُرْفًا**)، أي: اعترافًا، وفي هذا تأكيد للجملة الأولى، فمدلول الجملة هو مدلول المصدر وهو (**اعترافًا**) ولا محتمل لها سواه فيجب حذف الفعل، ونحو: (**اللَّه أكبر دعوةَ الحق، صبغةَ الله، وكتابَ الله، ووعدَ الله**).

قال سيبويه: هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا، وذلك قولك: (**له عليَّ ألف درهمٍ عرفًا**)، ومثل قول الأحوص:

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَل

وإنما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنه حين قال: (**عليَّ**) فقد أقرّ واعترف، وحين قال (**لأميل**) علم أنه بعد حلف، ولكنه قال: (**عرفًا وقسمًا**) توكيد.... ا.هـ.

أما المؤكد لغيره: فهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، فهي ليست نصًا علىٰ معناه؛ نحو: (**زيد ابني حقًا**)، و (**هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل**)، و (**هذا زيدٌ غيرَ ما تقول**)، وهو من أمثلة سيبويه، ونحو: (**لا أفعل ذلك ألبتة**)، فعندما تقول: (**زيد ابني**) يحتمل أن يكون معنى المصدر حقيقة أو مجازًا، أي بمنزلة الابن فـ(**حقًا**): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (**أحق حقًا**).

يقول ابن مالك:

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ؛ فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) وَالثَّانِ كَـ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

هـ ـ **أن يكون المصدر فعلًا علاجيًا تشبيهيًا**، أي فعل الجارحة المادي غير المعنوي، كالصوت والبكاء بعد جملة مشتملة علىٰ الفعل العلاجي، وعلىٰ صاحب الفعل العلاجي التشبيهي، وهو الفاعل في المعنى؛ نحو: (**مررت بزيدٍ فإذا له صوتُ صوتَ حمار، وبكاءٌ بكاءَ ذات داهية، وصراخٌ صراخَ الثَّكْلَى**)، حيث حذف عامل المصدر بعد جملة مشتملة علىٰ فاعل المصدر في المعنى، فـ(**صوت حمار**) مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (**يصوّت صوت حمار**)، وكذلك (**بكاء ذات داهية**)، أي: (**يبكي بكاء ذات**)، (**يصرخ صراخ الثكلى**).

يقول ابن مالك:

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَة   كَـ (لِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَة)

و ـ **أن يكون المصدر مثنًى**، وهو مذهب سيبويه وتبعه ابن الحاجب، وهو راجع إلىٰ السماع؛ لأنه خلاف القياس، ووجوب حذف الفعل فيه قياس، فإن وُجِدَ المثنى حُكِمَ بوجوب حذف الفعل قياسًا، وذلك نحو: (**لبيك، وسعديك، وحنانيك، دواليك، هذاذيك، وحذاريك**) فكل ما سبق مصادر مثناه منصوبة بفعل محذوف، وتثنيتها قصد بها التكثير.

قال سيبويه: (**هذا باب ما يجيء من المصادر مثنًى منتصب علىٰ إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننًا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلًا منه، ولا يكون هذا مثنًى إلا في حالة إضافة... ومثل ذلك: لبيك وسعديك**).

ومذهب يونس أنها ليست بمثنًى وإنما هي اسم واحد، وأن أصل (**لبيك**): لبى، وأنه مقصور قلبت ألفه ياءً مع المضمر عند الإضافة كما قلبت ألف (**لدى**) و(**علىٰ**) مع المضمر فيقال: لديه وعليه.

ورد سيبويه علىٰ هذا بأنه لو كان الأمر كما ذكر يونس لم تنقلب ألفه مع

الظاهر ياء في قول الشاعر:

دَعَـوْتُ لِمَا نَـابَـنِـي مِـسْـوَرًا فَـلَـبَّـى فَـلَـبَّـى يَـدَي مِـسْـوَرِ

كما لا تقلب ألف (**لدى**) و (**علىٰ**) فدلّ علىٰ أنها مثنًى، وليست بمفرد كما زعم يونس.... ا.هـ

● **ثامنًا: وجوب رفع المصدر:**

يجب رفع المصدر في مسائل عدة هي:

أ ـ إذا كان الفعل معنويًّا لا علاجيًّا لا يصدر من جارحة؛ نحو: (**له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء**) وهو مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ.

ب ـ إذا لم تتقدم جملة عليه، نحو: (**صوتُهُ صوتُ حمارٍ**)، وهو مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ.

جـ ـ إذا لم يتقدم صاحبه، أي لم تتقدم الجملة التي هي فاعل في المعنى؛ نحو: (**فإذا في الدار صوتٌ صوتُ حمارٍ، و فإذا عليه نوحٌ نوحُ الحمام**)، وهو مرفوع هنا لأنه بدل أو صفة.

وإذا لم تتقدم جملة عليه، أو لم يتقدم صاحبه في المعنى، فالبعض ينصب علىٰ الحالية وليس علىٰ المفعولية المطلقة.

* في نحو: (**له صوتُ صوتَ حمارٍ**) في نصب (**صوت**) علىٰ المفعولية المطلقة، وقول أبي كبير الهذلي:

مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ

قوله: (**طَيَّ المِحْمَلِ**) فإنه نصب (**طَيَّ**) علىٰ أنه مصدر تشبيهي منصوب بفعل محذوف وجوبًا؛ لأن ما قبله بمنزلة (**له طَيٌّ**)، قاله سيبويه.

المبحث الثاني

المفعول لأجله، أو له، أو من أجله

❑ **أولًا: التعريف:**

هو كل مصدر قلبي يذكر لبيان سبب حدوث عامله المتحد معه في الزمان والفاعل المخالف له في اللفظ، والمقصود بكونه قلبيًا أنه من أفعال النفس الباطنة، وليس من أفعال الحواس، ومثاله (**جئت رغبةً فيك**) فـ(**رغبةً**) مصدر قلبي نفسي، وليس من أفعال الحواس مثل القراءة والكتابة.

وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل؛ نحو: (**جُد شكرًا**) فشكرًا مصدر، وهو مفهم التعليل؛ لأن المعنى جد لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو (**جد**) في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.

قال سيبويه: (**هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب؛ لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟... وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان، وادخار فلان... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله... أ هـ**).

● **مسألة:**

ذهب ابن الحاجب، وتبعه الرضي، وجميع شراح الكافية، وابن مالك في التسهيل وشرحه، وأبو حيان في «التذييل والتكميل» إلىٰ أنّ الزجاج يزعم أن المفعول لأجله منصوب علىٰ المصدرية، وأن قولك: ضربته تأديبًا، فهو نوع من أنواع الضرب، فانتصب انتصاب قولك: رجع القهقري.

أقول: إن الذي ذكره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه ـ المنسوب إليه ـ وحده، فقد صرح بأنه مفعول له، ولكن العلة أنه في تأويل المصدر.

وقد أثبت الزجاج هذا المعنى في موضعين من كتابه (**معاني القرآن وإعرابه**).

الأول: عند قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ١٩]، حيث قال: وإنما نصبت (**حذر**)؛ لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه؛ لأنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذرًا؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل علىٰ حذرهم الموت. قال الشاعر:

وَأَغْـفِـرُ عَـوْرَاءَ الْـكَـرِيمِ ادِّخَـارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

والمعنى لادخاره... ا.هـ).

والثاني: عند حديثه عن قوله تعالىٰ: ﴿أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا﴾ [البَقَرَة: ٩٠] فقد ذكر أن كلمة (**بغيًا**) تعرب مفعول له.

والذي يمكن قوله أن النحويين قد نسبوا إليه هذا الوجه اعتمادًا منهم علىٰ قوله: (**وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر**) رغم أنه قد صرح بأنه (**مفعول له**).

ويمكن حمل عباراته علىٰ أنها بيان لعلة نصبه لا دليل علىٰ أنه مفعول مطلق.

❑ ثانيًا: إعراب المفعول لأجله:

المفعول لأجله يجوز فيه إعرابان، يجوز نصبه علىٰ المفعولية، ويجوز جرُّه بحرف جرٍّ للتعليل؛ نحو (**اللام و من**) إذا استوفى الملامح والشروط.

❑ ثالثًا: شروط نصب المفعول لأجله:

وجميع ما اشترطوا له خمس أمور:

١ـ أن يكون مصدرًا، فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه؛ فلا يجوز مثلًا (**جئتك السمنَ والعسلَ**)، قاله الجمهور؛ لأن السمن والعسل ليسا مصدرين.

وأجاز يونس كونه غير مصدر، زاعمًا أن قومًا من العرب يقولون: (**أما العبيدَ فذو عبيد**) بنصب (**العبيد**) بمعني: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، فليس عنده شرط إلا العلّية، وأنكره سيبويه حيث قال: (**إن النصب لغة رديئة**).

٢ـ أن يكون المصدر قلبيًّا كـ(**الرغبة، والطمع، والحبّ، والبغض، والطلب، والحرص، والحذر**)، فلا يجوز أن تقول (**جئتك قراءةً للعلم**)، ولا (**قتلًا للكافر**)، قاله ابن الخباز وغيره.

وأجاز الفارسي: (**جئتك ضربَ زيدٍ**) أي: لتضرب زيدًا.

٣ـ أن يكون علةً لحصول الفعل، بحيث يصح أن يقع جوابًا لقولك: لِمَ فعلت ؟ فإن قلت: جئتُ رغبةً في العلم، فقولك: (**رغبةً في العلم**) بمنزلة جواب لقول القائل: لِم جئتَ ؟.

عَرَضًا كان كرغبةٍ، أو غير عَرَضٍ، كـ(**قعد عن الحرب جُبْنًا**).

٤ـ أن يكون متَّحدًا بالمعلل به وقتًا؛ أي: يكون المفعول لأجله متحدًا مع الفعل في الزمان؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ١٩]، فلا يجوز (**تأهبت السفرَ**)؛ لأن زمن الفعل هو الماضي، والسفر مستقبل. قاله الأعلم والمتأخرون.

٥ـ أن يكون متَّحدًا بالمعلل به فاعلًا أي: يكون فاعل الفعل والمصدر واحدًا؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السَّجدَة: ١٦]، و﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسرَاء: ٣١]، فلا يجوز: (**جئتُكَ محبتَّك إياي**) إذ إن فاعل الفعل هو المتكلم، وفاعل المصدر المخاطب. قاله المتأخرون أيضًا، وخالفهم ابن خروف.

يقول ابن مالك:

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَـ (جُدْ شُكْرًا، وَدِنْ)

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ، كَـ (لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

❑ **رابعًا: حكم المصدر الفاقد لشرط من الشروط السابقة:**

متي فقد المعلل؛ أي: المفعول لأجله والمصدر شرطًا منها أي من هذه الشروط الخمس وجب ـ عند من اعتبر ذلك الشرط ـ أن يجر بحرف التعليل كـ (**اللام، ومن، وفي**):

١ـ وقد جاء على غير صورة المصدر؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ـ وجاء مصدرًا غير قلبيٍّ؛ نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١].

بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]؛ لأن خشية مصدر قلبي.

٣ـ وكان غير متحد مع العامل في الزمان؛ نحو قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

قوله: (**لنوم**) فإن النوم علة لخلع الثياب، إلا أنه متأخر عنه فلذلك جره بالحرف.

٤ـ وكان غير متحد في فاعل الفعل؛ نحو:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

قوله: (**لذكراك**) جاء بها علة للهزة والعرو، ولكن فاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم، فاختلاف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام.

٥ـ وقد انتفى الاتحادان الفاعل والزمن بين المصدر والفعل، في قوله تعالىٰ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، حيث إن الفاعل ليس واحدًا للفعل والمصدر.

❏ خامسًا: أحوال المفعول لأجله:

يجوز في المصدر القلبي المستوفي للشروط، والمعرب مفعولًا لأجله النصب كما أشرنا، ويجوز جره بحرف تعليل حسب العوامل الآتية:

١- **أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة**، فيجوز في هذه الحالة أن يُجَرَّ، ولكن الأكثر نصبه: نحو: (**أرسلتُ ابني للجامعة تعليمًا له**) ويجوز القول: (**لتعليمه**).

٢- **أن يكون المصدر محلى بـ(أل)**، وفي هذه الحالة يجوز جره ويجوز نصبه، والجر بكثرة والنصب بقلة، تقول: (**ضربت ابني للتأديب**) وهو الأكثر، ولك أن تقول (**التأديبَ**) وهو قليل، وشاهد القليل فيهما محلى بـ (**أل**)، أو مجرد منها قول الشاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

قوله: (**الجبن**) فهو مصدر مفعول لأجله، وقد نصبه مع كونه مقرونًا بـ (**أل**)، وهذا قليل، والكثير فيه أن يأتي مجرورًا بحرف جر دال على التعليل.

وقول الشاعر:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ

قوله: (**لرغبة**) مصدر قلبي واقع مفعول لأجله، وقد جره بحرف التعليل (**اللام**).

وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا؛ فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو قول قريط بن أنيف أحد بني العنبر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

قوله: (**الإغارة**) حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع اقترانه بـ (**أل**)، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة؛ لأنه كالحال

والتمييز، وادّعاؤه أن (أل) في (الإغارة) ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه، حيث اعتبر أنه إن جاء مضافًا فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا.

وقول شاعر الحماسة:

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

قوله: (فَضْلَ حَيَائِهِ) مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة، إذ هو مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ الضمير.

٣ـ أن يكون مضافًا وفي هذه الحالة يستوي الجر والنصب؛ نحو قوله تعالىٰ: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٥]، فـ (ابتغاء) مصدر مضاف إلىٰ (مرضات)، يجوز فيه النصب كما جاء في الآية الكريمة، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ١٩]، ومنه قول حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

قوله: (ادخاره) حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال (لادخاره) لكان سائغًا مقبولًا.

ويجوز فيه الجر (لابتغاء، ولحذر، و لادخاره)، وقد جاء مجرورًا بـ (من) - وهو حرف تعليل أيضًا - قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٧٤].

قيل: ومثله قوله تعالىٰ: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قُرَيش: ١]، أي: فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحرف في هذه الآية واجب عند من اشترط اتحاد الزمان.

يقول ابن مالك:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

❑ **سادسًا: حذف عامل المفعول لأجله:**

يجوز حذف عامل المفعول لأجله، وذلك في جواب الاستفهام نحو قولنا: (**لماذا تذاكر ؟**) فتقول: (**ابتغاءَ النجاح**).

❑ **سابعًا: تقديم المفعول لأجله علىٰ عامله:**

يجوز تقديم المفعول لأجله علىٰ عامله عند وجود قرينة دالة عليه، ويكثر ذلك في جواب الاستفهام، كقولك: (**لماذا تحضر إلىٰ الكلية ؟**) فالجواب: (**رغبةً في طلب العلم أحضر إلىٰ الكلية**).

❀ ❀ ❀

المبحث الثالث

المفعول فيه

أولًا: التعريف:

هو ظرف فضلة معرب منصوب متضمن معنى (**في**) باطراد، من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته علىٰ أحدهما، أو جارٍ مجراه.

فالمكان والزمان كـ (**امكث هنا أزمنًا**). فالظرف سواء أكان زمانًا أو مكانًا هو ما ضمن معنى (**في**) باطراد، أي يتعدى إلىٰ سائر المفاعيل مع تضمنه معنى (**في**)، فـ (**هنا**): ظرف مكان، و (**أزمنًا**) ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (**في**)، أي: امكث في هذا الموضع، وفي هذا الزمان.

يقول ابن مالك:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ كَـ (هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

- **الشروط الواجب توافرها في المفعول فيه:**

١ـ أن يكون ظرف زمان أو مكان؛ فيخرج من الأسماء ما ليس بظرف.

٢ـ أن يكون ظرفًا معربًا؛ فلا تصلح الظروف الملائمة للبناء لذلك.

٣ـ أن يكون الظرف فضلة؛ أي: زائد علىٰ ركني الجملة الأساسية ليخرج ما ليس بفضلة كقولنا: (**يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ**).

٤ـ أن يكون الظرف متضمنًا معنى (**في**) فيخرج ما لا يتضمن معنى (**في**) نحو: (**شهرُ رمضانَ شهرُ البرِّ**).

ثانيًا: إعراب المفعول فيه:

المفعول فيه منصوب علىٰ الظرفية، طالما قد استوفى الشروط، والذي يحدث فيه النصب هو العامل الموجود في الجملة.

ثالثًا: ناصب الظرف أو العامل في المفعول فيه:

حكم المفعول فيه النصب، وناصبه: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، وقد يكون هذا اللفظ:

١ـ فعلًا، وهو أصل العوامل؛ نحو: (**حضر الطبيب عصرًا**).

٢ـ أو المصدر؛ نحو: (**العملُ مرهق ظهرًا، والسفر يومَ الجمعة إن شاء الله**).

٣ـ أو وصفًا؛ نحو: (**العيدُ مقبلٌ غدًا، والزهر متفتحٌ ربيعًا، المؤمن كريمٌ حياته، والبخيل لئيمٌ أيامَهَ كلها**).

رابعًا: ذكر عاملَ المفعول فيه وحذفه:

والعامل الناصب للمفعول فيه له ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مذكورًا؛ نحو: (**امكث هنا أزمنًا، وسرتُ بين الحدائق ساعة الأصيل**)، وهذا هو الأصل.

الثانية: أن يكون محذوفًا جوازًا، وذلك إذا دلَّ عليه دليل من كلام سابق كأن يقع في جواب سؤال ذكر فيه العامل صراحة، كقولك: (**فرسخين، أو يوم الجمعة**) جوابًا لمن قال: (**كم سرت ؟، أو متى سرتَ ؟**) .

الثالثة: أن يكون محذوفًا وجوبًا، وذلك في ستِّ مسائل:

١ـ أن يقع صفة؛ نحو: (**مررت بطائرٍ فوقَ الشجرة**)، والتقدير: مررت بطائر كائن أو مستقر فوق الشجرة.

٢ـ أن يقع صلة؛ نحو: (**رأيتُ الذي عندك**)، والتقدير: رأيت الذي استقر عندك.

٣ـ أن يقع حالًا؛ نحو: (**رأيت الهلال بين السحاب**)، والتقدير: رأيت الهلال كائن أو مستقر بين السحاب.

٤ـ أن يقع خبرًا؛ نحو: (**زيدٌ عندك**)، والتقدير: زيد كائن أو مستقر عندك.

٥ـ أن يقع مشتغلًا عنه؛ نحو: (**يومَ الخميس صمتُ فيه**)، والتقدير: يوم الخميس كائن أو مستقر الصيام فيه.

٦ـ أن يقع مسموعًا بالحذف لا غير؛ نحو: (**حينئذٍ الآنَ**)؛ أي: (**كان ذلك حينئذ واسمع ما أقول الآن**).

يقول ابن مالك:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

خامسًا: الصالح للظرفية من أسماء الزمان والمكان:

١ـ أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب علىٰ الظرفية، سواء أكانت:

أـ مبهمة، أي لا تدل علىٰ وقت معين محدود؛ نحو: (**حين، ومدة، ووقت، أبد، أمد، زمان، لحظة، برهة، لمحة**).

ب ـ أم مختصة، ويسمى محدودًا، ويطلق عليه الظرف المؤقت، وهو الذي يدل علىٰ وقت معين مقدَّر ومحدد؛ نحو: (**ساعة، وليلة، وأسبوع، شهر، وسنة، وعام، وأسماء الشهور**)، و(**يوم الخميس**)، وكل ما يقع جوابًا لـ (**متى**)، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ [سَبَإ: ١٨]، و﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، و﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الأحزاب: ٤٢].

جـ ـ أم معدودة؛ نحو: (**يومين، و أسبوعين**)، وكل ما يقع جوابًا لـ (**كم**).

دـ أم مشتقة من المصدر؛ نحـو: (**مجلس زيد، ومقعده**) بمعنى: زمان جلوس زيد وزمان مقعده.

٢ـ والصالح للظرفية من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو: ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسماه، ودلَّ علىٰ مكان غير معين الحدود ولا المعالم، أو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة.

أ ـ كأسماء الجهات؛ نحو: (**أمام، ووراء، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال،**

قدام، خلف)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤]، و﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩].

ب ـ شبهها في الشياع؛ نحو: (**ناحية، وجانب، ومكان**)؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]، و﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان: ١٣].

جـ أسماء المقادير؛ نحو: (**ميل، وفرسخ، وبريد**).

الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله؛ أي: كانا في الاشتقاق من أصل واحد بين مادة اسم المكان مع مادة عامله الذي نصبه، إذ أصلهما واحد؛ نحو: (**ذهبتُ مذهب زيد، رميتُ مرمى عمرو**)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

يقول ابن مالك:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمَى) مِنْ رَمَى

أما قولهم: (**هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القابلة، ومَزْجَرَ الْكَلبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا**) يريدون: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة، وبعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب، ويراد بهذا الذم، ومناط الثريا يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

وهو شاذ، إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، **فعامله** (**الاستقرار**)، ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط، لم يكن شاذًّا؛ أي: لو قال: هو مني قعد مقعد القابلة لم يكن شاذًّا.

والقياس أن يقول: (**هو مني في مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا**)

ولكن نصب شذوذًا، خلافًا للكسائي، وإلىٰ هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

سادسًا: المتصرف وغير المتصرف من ظروف الزمان والمكان:

● **الظرف نوعان:**

١ـ متصرف:

وهو ما يفارق الظرفية إلىٰ حالة لا تشبهها، أي يستعمل ظرفًا وغير ظرف كأن يستعمل مبتدأً أو خبرًا؛ كـ(**اليوم**)، تقول: (**اليومُ يومٌ مباركٌ**)، أو فاعلًا؛ كقولنا: (**أعجبني اليومُ الذي جئتَ فيه**)، أو مفعولًا؛ نحو: (**أحببتُ يومَ قدومك**)، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [الإنسان: ١٠] الدهر، و﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، أو مضافًا إليه؛ نحو: (**سوتُ نصف اليوم**).

٢ـ غير متصرف، وهو نوعان:

أـ ما لا يفارق الظرفية أصلًا؛ نحو: (**قطُّ، وعوضُ**)، تقول: (**ما فعلته قطُّ، ولا أفعله عوضُ**) فـ (**قط للماضي، وعوض للمستقبل**)، ومن الظروف التي لا تفارق الظرفية: (**بينا، وبينما**)، والظروف المركبة؛ نحو: (**صباح مساء، وليل نهار، وبين بين، ومذ ومنذ إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه فهما مبنيان علىٰ السكون أو الضم، و(بدل) إذا استعملت بمعنى مكان تقول: خذ هذا بدل ذاك ـ أي مكانه.**

ب ـ ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه (**من**)؛ نحو: (**قبلُ، وبعدُ، ولدنْ، وعندَ**) فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن (**من**) تدخل عليهن، إذ لم يخرجن علىٰ الظرفية إلا في حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان.

يقول ابن مالك:

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

سابعًا: نائب الظرف:

يكثر حذف الظرف (**المفعول فيه**)، وينوب عنه عند حذفه واحد من خمسة أشياء:

١ـ أسماء العدد المميزة بهما؛ أي: بظرفي الزمان والمكان، كـ (**سرتُ عشرين يومًا، وسرتُ ثلاثين فرسخًا**).

٢ـ وما أفيد به كُلِّيَّةُ أحدهما أو جُزْئِيَّتُهُ، وهو المضاف إلىٰ الظرف مما دلَّ علىٰ كلية أو بعضية؛ نحو: (**سرتُ جميع اليوم، وجميع الفرسخ، وكل اليوم وكل الفرسخ، وبعض الفرسخ، ونصف اليوم، نصف الفرسخ**).

٣ـ صفة المصدر؛ أي: ما كان صفة لأحدهما؛ كـ(**جلستُ طويلًا من الدهر شرقيَّ الدار**)؛ أي: جلست زمانًا طويلًا، وجلستُ مكانًا شرقيًّا منهما، فكلمة (**طويلًا**) الصفة نائب عن ظرف الزمان، وكلمة (**شرقيًا**) الصفة نائب عن ظرف المكان.

٤ـ ما كان مخفوضًا بالإضافة إلىٰ أحدهما (**الزمان أو المكان**) ثم أنيب عنه بعد حذفه؛ أي: أن المصدر المجرور بالإضافة، والمضاف إليه، المضاف إلىٰ ظرف الزمان أو المكان ينوب عن الظرف بعد حذفه.

والغالب في هذا النائب أن يكون:

أـ مصدرًا، وفي المنوب عنه أن يكون زمانًا، ولابد أن يكون معينًا لوقت أو مقدار؛ نحو: (**جئتُك صلاة العصر، أو قدومَ الحاج،، أو حلبَ ناقة، أو نحرَ جَزُور**)، أي: جئتك وقت صلاة العصر، فحذف الظرف، وناب عنه المصدر

المجرور بالإضافة (صلاة)، ومثله (قدوم، وحلب، ونحـر).

ب ـ اسم عين؛ نحو: (**لا أكلمُهُ القَارِظَيْنِ**)، والأصل: (**مُدَّةَ غَيْبَةِ القارظين**).

جـ مكانًا؛ نحو: (**جلستُ قربَ زيدٍ**)، أي مكان قربه.

٥ـ وينوب عن الظرف ألفاظ مسموعة توسعوا فيها؛ فنصبوها على تضمين معنى (**في**):

أ ـ (**حقًّا**)؛ نحو: (**أحقًّا أنك ذاهب**)؛ أي: أفي الحق أنك ذاهب، وقد نطقوا بذلك، قال فائد بن المنذر القشيري:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ   وَأَنَّكِ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ

قوله: (**أَفِي الْحَقِّ**) حيث صرَّح الشاعر بـ(**في**) الظرفية بدل قوله (**حقًّا**) المنصوبة على الظرفية عند سيبويه وجمهور الكوفيين وابن مالك.

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبرًا عن المصادر دون الجثث، أي تقع خبرًا عن أسماء المعاني، لا أسماء الذوات؛ نحو: (**حقًّا أنك ذاهب**)، فـ(**حقًّا**) منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المؤول بأن: مبتدأ مؤخر.

ومنه قول ابن الدمينة:

أَحَقًّا ـ عِبَادَ اللهِ ـ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا   وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وقول النابغة الجعدي:

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولًا   أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

وقد اتفق العلماء على أنّ (**حقًّا**) مصدر، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك:

ذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باقٍ على مصدريته.

وذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور الكوفيين، وتبعهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفًا فانتصابه عند المبرد على أنه

مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وعند سيبويه ومن تابعه علىٰ أنه منصوب علىٰ الظرفية، وهو الأحرى بالأخذ؛ لأنه لو كان مصدرًا لكان المعنى: (**أيثبت ثبوتًا فعلك**)، فيكون المتكلم مستفهمًا عن ثبوت هذا الأمر وحصوله، وليس هذا هو المراد؛ لأنه يعلم حصوله، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل، وأنه قد ورد تصريح العرب معها بـ (**في**) الدالة علىٰ الظرفية كما هو في البيت الذي معنا، وكما هو في بيت أبي زبيد الطائي:

أَفِي حَـقٍّ مُـوَاسَـاتِـي أَخَـاكُـمْ   بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

ب - (**غيرَ شكٍّ، وجهدَ رأيي، وظنًّا مني أنك قادم**) فالكلمات: (**غيرَ، وجهدَ، وظنًّا**) منصوبة علىٰ الظرفية.

وخرج عن الحدّ ولا يعدّ مفعولًا فيه ثلاثة أمور:

أحدها: نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النّساء: ١٢٧] فإن النكاح الذي يؤول إليه أن تنكحوهن ليس بزمان ولا مكان .

الثاني: نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الإنسان: ٧] و﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإنهما ليسا علىٰ معنى (**في**) فانتصابهما علىٰ المفعول به، وناصب (**حيث**) يعلم محذوفًا؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا.

الثالث: نحو: (**دخلت الدار، وسكنت البيت**) فانتصابهما إنما هو علىٰ التوسع بإسقاط الخافض، لا علىٰ الظرفية، فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلىٰ (**الدار، والبيت**) علىٰ معنى (**في**)، لا تقول: (**صليتُ الدارَ، نمتُ البيت**).

يقول ابن مالك:

وَقَـدْ يَنُـوبُ عَـنْ مَكَـانٍ مَـصْـدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَـرْفِ الزَّمَـانِ يَكْـثُـرُ

المبحث الرابع

المفعول معه

أولًا: التعريف:

هو اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنىٰ (مع) وتفيد المصاحبة، تالية لجملة، ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه (**مصدر، أو وصف مشتق**)، يدل علىٰ ما وقع معه الفعل أو ما يشبهه وبمصاحبته، وفي معيته، ولا يصح عطفه علىٰ ما قبله، نحو: (**سرتُ والطريق، أنا سائرٌ والنيل، استوىٰ الماءُ والخشبةَ، جاء البرد والطيالسةَ**) فـ(**الطريق، والنيل، والخشبة، والطيالسة**) مفعول معه؛ ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

- **شروط نصب المفعول معه:**

١ـ أن يكون اسمًا فإذا كان فعلًا خرج؛ نحو: (**لا تأكل السمك وتشرب اللبن**) فـ (**تشرب**) اكتملت فيه بقية الشروط ولكنه فقد شرط الاسمية، وكذا إذا كان جملة خرج؛ نحو: (**سار محمد والشمس طالعة**)؛ لأن (**الشمس طالعة**) جملة وليست اسمًا، وهي في محل نصب حال.

وليس منه أيضًا قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ كَبِيـرُ

قوله: (**وتأتي مثله**) ليس مفعولًا معه، وإن كان بعد واو بمعنىٰ (**مع**)؛ لأنه ليس باسم.

وليس من المفعول معه قولك: (**بعتُك الدار بأثاثها، والعبدَ بثيابه**) و (**جاء زيد مع عمرو**) فإن هذه الأسماء، وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو؛ وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

٢ـ أن يكون فضلة، أما إذا كان الاسم غير فضلة كأن يدل الفعل علىٰ مشاركة فيكون ما بعده معطوفًا علىٰ ما قبله غير النصب علىٰ المفعولية؛ نحو: **(اشترك زيدٌ وعمرو في فريق الكشَّافَة)**.

٣ـ أن يكون تاليًا للواو فإذا جاءت **(مع)** بدلًا من الواو خرج عن النصب علىٰ المفعولية؛ نحو: **(جئت مع زيد)**.

٤ـ أن تكون الواو بمعنىٰ **(مع)**، فإذا كانت الواو تفيد المشاركة أو المصاحبة خرج ما بعدها عن النصب علىٰ المفعولية؛ نحو: **(جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده)**.

٥ـ أن يكون تاليًا لجملة، فإن كان تاليًا لمفرد فلا يجوز فيه النصب علىٰ المفعولية، خلافًا للصميري؛ نحو: **(كلُّ رجلٍ وضيعته)** فقد ذهب الجمهور إلىٰ رفع **(ضيعته)** علىٰ أنها مبتدأ خبره محذوف تقديره **(مقترنان أو ملتزمان)**.

٦ـ أن تكون الجملة ذات فعل أو اسم فيه معنىٰ الفعل وحروفه، فلا ينصب الاسم علىٰ المفعولية؛ في نحو قولنا: **(هذا لك وأباك)**، خلافًا لأبي علي الذي أجاز مثل ذلك بناءً علىٰ مذهبه؛ من الاكتفاء بما فيه معنىٰ الفعل؛ كالإشارة، والتنبيه، والظرف، لهذا أجاز أن ينصب **(سربالًا)** علىٰ المعية، والجمهور علىٰ أنه منصوب بـ **(مطويًّا)** لا غير في قول الشاعر:

لَا تَحْسَبَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ... هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا

وفيما سبق يقول ابن مالك:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

ثانيًا: العامل المؤثر في المفعول معه، أو الناصب للمفعول معه:

المفعول معه كغيره من المفاعيل، يقع تحت تأثير عامل ما من العوامل يسبب نصبه علىٰ المفعولية، والعوامل المؤثرة في المفعول معه هي:

١ـ الفعل، وهو العامل الأصلي؛ نحو: **(سرتُ وشاطئَ البحر)**. وذهب بعض

العرب إلىٰ أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر؛ لأنهم قالوا: (**ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعةً من ثريد**)، ويُرد عليهم بأن أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلًا لفعل محذوف لا مبتدأ، والأصل: (**ما تكون ؟ وكيف تكون؟**) فلما حذف الفعل برز ضميره وانفصل.

وقد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بـ (**ما أنت، أو كيف أنت**) مرفوعًا، وورد منصوبًا، والكثير في كلام العرب وروده مرفوعًا، ومن ذلك قول الشاعر:

وَكُنتَ هُنَاكَ أَنتَ كَرِيمَ قَيْسٍ ... فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ

وقول الشاعر:

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، وَأَهْلُنَا ... تَهَامٍ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْـمُتَنَوِّرُ

وقول زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وقول المخبل:

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ ـ وَيْبَ أَبِيكَ ـ وَالْفَخْرُ

وقول أوس بن حجر:

عَدَدْتُ رِجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجُّسًا ... فَمَا ابْنُ لُبَيْنَىٰ وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ؟

وعلىٰ الرفع الوارد في هذه الأبيات ونحوها تكون الواو للعطف، ويكون الاسم المرفوع معطوفًا علىٰ أنت.

ومن شواهد مجيء الاسم منصوبًا قول أسامة بن حبيب الهذلي، وهو من شواهد سيبويه:

مَا أَنْتَ وَالسَّيرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بِالـذَّكَرِ الضَّابِطِ

قوله: (مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ) حيث نصب (السير) على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الشاعر:

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

قوله: (وَمَا حَضَنٌ وَالْجِيَادَا) حيث نصب (الجياد) على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم فعل أو شبه فعل.

وعلى ما سبق يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

٢- المصدر؛ نحو: (عملك وشروقَ الشمس أنفع).

٣- اسم الفاعل؛ نحو: (الطالب مُسْتَيْقِظ وطلوعَ الشمس).

٤- اسم المفعول؛ نحو: (المهندس مُكَافَأ ونهايةَ المشروع).

٥- اسم الفعل؛ نحو: (رويدك وعلاجَ المريض).

- **خلاف النحاة حول ناصب المفعول معه:**

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه فذهب الجمهور ووافقهم ابن مالك وتبعه ابن هشام إلى أن ناصبه هو ما سبقه من فعل أو شبهه.

وذهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو.

وذهب الكوفيون إلى أن ناصبه المخالفة؛ أي: مخالفة ما قبل الواو لما بعدها.

وذهب الزجاج إلى أن الناصب محذوف فيكون الاسم المنصوب بعد الواو مفعولًا لفعل محذوف.

يقول ابن مالك:

بِـمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقْ

ثالثًا: إعراب ما بعد الواو:

يختلف إعراب ما بعد الواو على حالات:

١ـ وجوب النصب:

يجب نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه بشروط ثلاثة هي:

أ ـ أن يكون ما بعد الواو فضلة؛ أي: زائد على رُكْنَيْ الجملة، ويصح انعقاد الجملة بدونه، فإن لم يكن فضلة كان معطوفًا على ما قبله في إعرابه؛ نحو: **(تناقش محمد وعلي)**؛ لأن الفعل تناقش فيه مشاركة فهو محتاج إلى الطرفين، فالواو نصٌّ في العطف وليست للمعية.

ب ـ أن يكون ما قبل الواو جملة تامة، فيها فعل أو ما يشبه الفعل في عمله، فإن لم يكن كذلك لا يصح إعراب ما بعد الواو مفعولًا معه، مثل: كل جندي وسلاحه، وكل طالب وكتابه.... فما بعد الواو معطوف على المبتدأ الذي حُذف خبره، وتقديره متلازمان أو متصاحبان وتسمى الواو واو المصاحبة العاطفة.

جـ ـ أن تكون الواو نصًّا في المعية، ولا تكون كذلك إلا في موضعين هما:

١ـ إذا وجد ما يمنع العطف من جهة المعنى، بأن يكون ما قبل الواو من الفعل أو شبه فعل غير صالح أن يشترك فيه ما بعدها، بمعنى أن ما بعد الواو لا يمكن أن يشارك ما قبلها في الفعل أو شبه الفعل؛ وذلك نحو: **(مات زيدٌ وطلوع الشمس، أو قابلتك وغروب الشمس)**، فلا يجوز القول: **(مات زيد ومات طلوع الشمس، أو قابلتك وقابلت غروب الشمس)**؛ لأن الطلوع والغروب لا يشاركان في المقابلة.

٢ـ إذا وجد ما يمنع العطف من جهة اللفظ، وهذا يحدث إذا وقعت الواو بعد ضمير متصل بحرف جر؛ نحو: **(ما لك وزيدًا، أو سلمت عليك وأباك)**

فإنه لا يصح العطف بدون إعادة حرف الجر مع المعطوف فتقول: (**ولزيد، وعلى أبيك**). وكذلك إذا وقعت الواو بعد ضمير متصل بالعامل ـ فعلًا كان أو شبه فعل ـ نحو: (**نجحت وعليًا**)، فإنه لا يصح العطف إلا بعد تأكيد هذا الضمير المتصل بضمير منفصل يناسبه؛ فنقول: (**نجحتُ أنا وعليٌّ**) هذا على الأصح، ولذلك نرى أن الواو نص في المعية في المثالين.

٢ـ ترجيح النصب:

يجوز إعراب ما بعد الواو علىٰ أنه مفعول معه ـ وهو الأرجح ـ ويجوز إعرابه معطوفًا على ما قبله إذا كان العطف ضعيفًا من جهة المعنى؛ نحو: (**لا تفرح بالنجاح وقلّة الدرجات**)، فالمراد النهي عن الأول حالة كونه مجتمعًا مع الثاني، وليس النهي عن الأمرين معًا، ونحو: (**لا تسعد بالبيع والخسارة**).

ونحو قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

قوله: (**وبني أبيكم**) فالنصب فيه علىٰ المعية راجح قوي لتعيينه المعنىٰ المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنىٰ؛ لأن العطف يفيد المشاركة في الحكم، والمشاركة هنا غير مقصودة؛ ونحو: (**قمتُ وزيدًا**) لضعف العطف من جهة الصناعة؛ لأنه يضعف العطف علىٰ الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بالضمير المنفصل.

٣ـ ترجيح العطف:

يجوز الوجهان ـ العطف والنصب ـ ولكن العطف أرجح، إذا كان ما بعد الواو يمكن أن يشارك ما قبلها في الفعل؛ نحو: (**سار القائدُ والجيشُ**) ويصح: (**سار القائدُ والجيشَ**) والأول أرجح.

٤ـ وجوب الرفع:

يمتنع إعراب ما بعد الواو مفعولًا معه، وتتعين الواو للعطف، ويعرب ما بعدها إعراب ما قبلها إذا كان العامل ـ الفعل أو شبه الفعل ـ لا يقع إلا من متعدد، أي مما يفيد المشاركة؛ نحو: (**تناقش محمد وأخوه، وتعارك النمر والأسد، واختصم سعيد وزميله**)، فالواو لا تكون إلا نصًّا في المعية.

يقول ابن مالك:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَىٰ ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

٥ـ امتناع العطف والنصب علىٰ المعية:

يمتنع العطف والنصب علىٰ المعية، إذا انتفت المشاركة في الحك، وانتفت المعية في الأول، وفائدة الإعلام في الثاني؛ وذلك نحو قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا   حَتَّىٰ شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

قوله: (**تبنًا وماءً**) فإن علماء العربية مجمعون علىٰ أنه لا يجوز أن يكون (**ماء**) معطوف علىٰ (**تبنًا**) عطف مفرد علىٰ مفرد مع بقاء قوله (**علفتها**) علىٰ معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد علىٰ المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يتسلط على المفرد المعطوف، وهنا لا يصح أن تكون معطوفة علىٰ (**تبنًا**) لعدم المشاركة؛ لأن التبن غير الماء.

ولا يصح نصبها علىٰ المعية؛ لأن الواو ليست دالة علىٰ المصاحبة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في معنىٰ العلف ولا في زمان العلف؛ فلما لم يشاركه في معنىٰ العلف ولم يشاركه في الزمان ـ بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن ـ لم يصح أن يكون (**وماءً**) مفعولًا معه أيضًا، فإن من شرط انتصاب

الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركًا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه.

ولذا فإن قوله (**وماءً**) مفعول به لفعل محذوف يقتضيه السياق والتقدير: (**وسقيتها ماءً**).

ونظيره قول الراعي النميري:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

قوله: (**وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا**) فإن فعل (**زججن**) لا يصح أن يتعدىٰ إلىٰ ما قبل الواو وإلىٰ ما بعدها مع بقاء معناه الأصلي (**رققن**) إذ ما بعد الواو مفعول به لفعل محذوف تقديره: (**وكحلن**)، والواو عطفت جملة علىٰ جملة، أو أن تجعل الفعل أوسع من معناه الأصلي، فيتعدىٰ إلىٰ ما بعد الواو فتكون الواو عاطفة مفرد علىٰ مفرد.

والقول بأن امتناع العطف مع امتناع النصب علىٰ المفعولية يقتضي وجود فعل محذوف يقتضيه السياق، هو قول الفارسي والفراء ومن تبعهما، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، وأبو عبيدة، والأصمعي، واليزيدي: إلىٰ أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك علىٰ تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، فيؤول (**زجّجن**) بـ(**حسّن**)، و(**علفتها**) بـ(**أنلتها**)؛ أي بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيـون معًا.

ونظير البيتين السابقين قول لبيد بن ربيعة العامري:

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

فيحتمل أنه قال: (**أطفلت ظباؤها وباضت نعامها**)؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض، ويحتمل أنه أراد: نتجت ظباؤها ونعامها، فوضع أطفلت موضع نتجت.

ومثله قول الشاعر:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ ... وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفْرُ

يحتمل أنه أراد: (يجدع أنفه ويفقأ عينيه)، إذ الجدع لا يكون إلا للأنف، ويحتمل أنه أراد تراه كأن اللَّه يذهب أنفه وعينيه، فوضع يجدع في موضع يذهب.

ومثله قول الآخر:

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا ... مُتَقَلِّـدًا سَيْـفًا وَرُمْحًا

يحتمل أنه أراد: (متقلدًا سيفًا وحاملًا رمحًا)؛ لأن التقليد لا يكون إلا للسيف، ويحتمل أنه أراد مستعملًا سيفًا ورمحًا.

رابعًا: حكم تقدم المفعول معه على عامله:

لا يجوز إطلاقًا أن يتقدم المفعول معه على العامل، فلا يصح أن تقول: **(والشاطئَ سرتُ، أو وطلوع الفجر استيقظ سعيد)**، ولا **(والشاطئَ أنا سائر)**.

كما لا يجوز تقدم المفعول معه على مصاحبه ـ فاعل الفعل أو المبتدأ في الجملة السابقة للواو ـ فيتوسط بينه وبين العامل ـ الفعل أو شبه الفعل ـ نحو: **(سار والشاطئَ محمدُ، أو استيقظ وطلوع الفجر سعيد)**.

فرتبة المفعول معه التأخير دائمًا، لشرط وقوعه بعد واو مسبوقة بجملة تامة على الأرجح والأصح.

وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني، حيث ذهب في كتابه **(الخصائص)** إلىٰ أنه يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه، واستدل بما ورد في شعر العرب، ومن ذلك قول الحماسي:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبَا

فإن أصل الكلام: **(ولا ألقبه اللقب والسوأة)**، ونظير ذلك قول الشاعر:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فإن الكلام: (جمعت غيبة ونميمة وفحشًا).

والرد على ابن جني أن تالي الواو في هذين البيتين ليس مفعولًا معه بل هو معطوف، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها كما تقدم المعطوف في قول الأحوص:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

الباب الخامس

منصوبات الأسماء من غير المفاعيل

- المبحث الأول: المستثنى.
- المبحث الثاني: الحال.
- المبحث الثالث: التمييز.

تقدمة

يتناول هـذا الباب ثلاثة مباحث هي من أفضل مباحث النحو على الإطلاق - من وجهة نظري المتواضعة -، وأخص بالذكر المستثنى الذي صال فيه النحاة وجالوا واختلفوا حول العامل في الاستثناء على مذاهب عدّة، وكثرت عندهم أدوات الاستثناء حتى وصلت عند بعضهم إلى ثلاث عشرة أداة، وقد اكتفيت في هذا الكتاب بالأدوات المتعارف عليها نظرًا لضيق الوقت، ومن أراد الاستزادة فعليه بالرجوع إلى رسالة **(الاستثناء في الحديث النبوي دراسة نحويه في الصحيحين)** للمؤلف فسوف يجد فيها المزيد - بإذن اللَّه -، وقد آثرت إلى ذكر بعض المسائل التي أحسب أنها مفيدة للدرس النحوي؛ نحو رفع المستثنى في تمام الكلام وغيرها من المسائل.

وأما الحال فقد أتعب الدارسين قديمهم وحديثهم لدرجة أن بعض الدارسين المحدثين يخشون الاقتراب من الحال لتشعبه وكثرة مسائله وتأويلاته، ويعتبرون الحال من الدروس المعقدة في النحو، ولذا فقد أفردت الحديث فيه بكثرة الأمثلة، وأقوال النحاة بل وبعض الخلافات التي دارت بينهم مما أطال معالجة هذا الدرس، ورغم هذا لم أوفيه حقه.

وأما التمييز فهو درس سهل بسيط إلا أنه يخيف بعض الدارسين أيضًا، ولا أدري لماذا ؟ فقد تناولته بالدرس والتمحيص فلم أجد أدنى صعوبة... وإليك التفصيل.

المبحث الأول

المستثنى

أولًا: التعريف:

المستثنى: هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا، من مذكور أو متروك، بـ (**إلا**) أو ما في معناها، بشرط حصول الفائدة.

وأسلوب الاستثناء هو: أسلوب يتحقق به إخراج فرد أو أكثر من حكم سابق كان يشمله، ونفيه عنه بواسطة أداة من أدوات الاستثناء؛ نحو: (**نجح الطلاب إلا المهملين، وخرج الطلاب غير خالدٍ**)، فقد أخرجنا المهملين من حكم النجاح، ونفيناه عنهم بعد أن كانوا داخلين في مجمل المحكوم عليهم وهم الطلاب، وذلك بواسطة إلا أو إحدىٰ أخواتها، والمخرج يسمىٰ (**مستثنى**، **والمخرج منه يسمىٰ (مستثنىٰ منه)**.

يقول ابن مالك:

مَا اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

ثانيًا: أركان أسلوب الاستثناء:

١ـ **الحكم الصادر قبل أداة الاستثناء**، وهو الفعل أو شبه الفعل الذي هو بداية الحديث،أو هو المعنى الذي ينسب أو يسند إلى المستثنى منه؛ نحو: (**أثمرت الأشجار إلا شجرة**)، فالفعل (**أثمر**) هو الحكم، أو المعنى المنسوب إلى الأشجار.

٢ـ **المستثني منه**، ويقع أصلًا قبل أداة الاستثناء وعقب الحكم مباشرة، وهو الركن الذي يخرج المستثنى من أفراده الذين يشملهم هذا الحكم؛ نحو:

(قَطَفْتُ الأَزْهَارَ إِلَّا زَهْرَةَ الْقَرَنْفُلِ)، فـ(الأزهار) مستثنى منه؛ لأننا أخرجنا من أفراده (زهرة القرنفل).

٣ـ أداة الاستثناء، وهي وسيلة إخراج المستثنى من الحكم.

وأدوات الاستثناء المشهورة (**إلا**) وهي أم الباب، وكذلك (**غير**، **وسوى**، **وخلا**، **وعدا**، **وحاشا**).

٤ـ المستثنى، وهو الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء، وهو في المثال السابق: (**زهرة القرنفل**).

ثالثًا: أدوات الاستثناء:

للاستثناء أدوات ثمان:

١ـ حرفان، وهما: (**إلا**) عند الجميع، و(**حاشا**) عند سيبويه، ويقال منها: حاش، وحَشَا.

٢ـ فعلان، وهما: (**ليس، ولا يكون**).

٣ـ مترددان بين الاسمية والحرفية، وهما: (**خلا**) عند الجميع، و(**عدا**) عند غير سيبَويه . وهما فعلان أكثر منهما حرفين، إذ النصب بهما كثير، والجر قليل، فإذا جررت بهما علىٰ أنهما حرفا جر كان الاسم بعدهما مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا علىٰ الاستثناء، وإن جعلتا فعلين، كان فاعلهما ضميرًا مستترًا يعود علىٰ المستثنىٰ منه.

٤ـ اسمان، وهما: (**غير**)، و(**سوى**) بلغاتها، فإنه يقال: (**سِوًى**) كـ (**رِضًى**)، و (**سُوًى**) كـ (**هُدًى**)، و (**سَوَاء**) كـ(**سَمَاء**)، و (**سِوَاء**) كـ (**بِنَاء**)، وهي أغربها.

رابعًا: مصطلحات متعلقة بأسلوب الاستثناء وأركانه:

١ـ الكلام التام الموجب: هو ما ذكر فيه المستثنى منه في الكلام ولم تسبق الجملة بنفي أو نهي أو استفهام، وهنا يجب نصب المستثنى؛ نحو: (**قرأت**

الكتاب إلا صفحةً، وحفظت القصيدة إلا بيتًا)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٩].

أما قول الأخطل:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنهُمْ مَنزِلٌ خَلِقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ

قوله: **(تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ)** الأصل أن الاستثناء تام، فيجب نصب المستثنى؛ إلا أنه ورد هنا مرفوعًا. فمن العلماء من قال إن الاستثناء منفي بالمعنىٰ، وإن لم ترد أداة نفي فحملوا **(تغير)** علىٰ **(لم يبق علىٰ حاله)**؛ لأنهما بمعنىٰ واحد، ومنهم من قال إن **(إلا)** حرف بمعنىٰ **(لكن)** للاستدراك، وما بعدها مبتدأ وخبره محذوف.

يقول ابن مالك:

وَدُونَ تَفرِيغ: مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

الكلام التام المنفي، وهو ما ذكر فيه المستثنى منه في الكلام ولكن الجملة سبقت بنفي أو نهي أو استفهام؛ وذلك نحو: **(ما أثمرت الأشجارُ غيرُ شَجرة، ما عاقبت الطلابُ سوىٰ المهمل)**.

٢ـ الاستثناء المتصل أو **(المستثنى المتصل)** والمقصود به أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، ومن فصيلته، ويتحد معه في المورد والمنبع؛ نحو: **(تحدث الرجال إلا خالدًا)**، فـ **(خالد)** واحد من جنس الرجال، أو كان المستثنى جزءًا من المستثنى منه؛ نحو: **(قرأت الكتاب سوى صحيفة)**، فـ**(الصحيفة)** جزء من الكتاب.

٣ـ الاستثناء المنقطع أو **(المستثنى المنقطع)** والمقصود به أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وليس جزءًا منه؛ نحو: **(شَرِبَتْ الخيل إلا حمارًا)**، فـ**(الحمار)** ليس من جنس الخيل، ونحو: **(حضر الرجال إلا امرأة، وجاء الطلاب إلا كتبهم)**.

وإذا لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا؛ نحو: **(ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقص، وما نفع زيدٌ إلا ما ضرّ)** فلا يقال: **(زاد النقص أو نفع الضر)**.

وإن أمكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النّساء: ١٥٧] ، وتميم ترجح النصب، وتجيز الإتباع فهم يقرؤون الآية بالرفع **(إتباع)**؛ وذلك نحو قول عامر بن الحارث:

وَبَلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

قوله **(إلا اليعافيرُ)** ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه **(أنيس)** فوجب نصب المستثنى، إلا أنه ورد هنا مرفوعًا، وقد خرجه سيبويه أن جعله كالاستثناء المفرغ الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، لذا لا يجب النصب.

وحمل الزمخشري على الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النّمل: ٦٥] ، فـ**(اللَّهُ)** بدل من **(مَنْ)** الموصولة التي هي فاعل **(يعلم)**، وهو استثناء منقطع؛ لأن لفظ الجلالة ليس من جنس المستثنى منه؛ لأن اللَّه لا يحويه مكان، و **(من في السموات والأرض)** بدل على أن المقصود **(مستقرون في السموات والأرض)**.

وذهب ابن هشام إلى أن لفظ الجلالة **(اللَّه)** مفعول به لـ **(يعلم)** وليست فاعلًا، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ، وكأنه قال: **(لا يعلم الغيب إلا اللَّه)**.

والأرجح ـ عند العلماء ـ الإتباع فيكون الاستثناء متصلًا.

٤ـ الكلام الناقص المنفي، ويسمي: **(الاستثناء المفرغ)** ومن أسباب تسميته مفرغًا تفريغ الجملة من المستثنى منه بحذفه وعدم ذكره؛ وهو الذي حذف المستثنى منه من الكلام، وتفرَّغ فيه العامل للمستثنى وكانت الجملة مسبوقة بنفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤] ، أو

بنهي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النِّساء: ١٧١] ، و﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ، أو استفهام؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

أما قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] ، فحمل **(يأبى)** على **(لا يريد)**؛ لأنهما بمعنى واحد، فيأبى فعل منفي في المعنى لذلك كان الاستثناء مفرغًا أيضًا.

يقول ابن مالك:

وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إلَّا) لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

رابعًا: إعراب المستثني بعد «إلا»:

المستثنى بـ (إلا): وهو الاسم الواقع بعد «إلا» المخالف لما قبلها في الحكم، وله ثلاث حالات في إعرابه.

● **أ ـ وجوب النصب:**

يجب نصب المستثنى بعد «إلا» على الاستثناء وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان الكلام تامًّا موجبًا وتأخر المستثنى فلم يتقدم على المستثنى منه؛ نحو: **(قام الرجال إلا عليًّا)** .

الثاني: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الكلام سواء كان الكلام تامًّا مثبتًا أو تامًّا منفيًّا؛ نحو: **(نجح إلا طالبًا الطلاب)**.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقًا في المتصل والمنقطع؛ نحو قول الكميت بن زيد:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

قوله: **(وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَد شِيعَةٌ... وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ)** حيث تقدم المستثنى **(آل، ومذهب)** على المستثنى منه **(شيعة، ومذهب)**، وفي هذه

الحالة يجب نصب المستثنى.

وبعض النحاة يجيز الإتباع في المستثنىٰ المقدم علىٰ المستثنىٰ منه المسبوق بنفي، فيقول: (**ما قام إلا زيدٌ أحدٌ**) فيعتبر (زيدٌ) مستثنى، وهو فاعل لـ (**قام**)، و(**أحد**) مستثنىٰ منه، وهو بدل، وقد سمع يونس: (**ما لي إلا أبوك ناصرٌ**)، ونحو قول حسان بن ثابت:

لأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

قوله: (**لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ**) فقد تقدم المستثنىٰ (**النبيون**) علىٰ المستثنىٰ منه (**شافع**)، والأصل نصب المستثنى؛ إلا أنَّ ابن هشام خرَّجه علىٰ الاستثناء المفرغ، واعتبر المستثنىٰ فاعلًا لـ (**يكن**) التامة، وما بعده بدل كل من كل، حيث قال: (**ووجهه: أن العامل فرّغ لما بعد إلا، وأن المؤخر عام أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى، لكنه بدل كل من كل، ونظيره في أن المتبوع أخر وصار تابعًا**: (**ما مررت بمثلك أحدٍ**)؛ إذ الأصل: (**ما مررت بأحد مثلك**) فقدم النعت (**مثلك**)، فأصبحت الجملة: (**ما مررت بمثلك أحدٍ**)، و (**أحد**) بدل من مثلك، فأصبح المتبوع تابعًا وبالعكس .

الثالث: إذا كان المستثنىٰ منقطعًا؛ نحو: (**حضر المسافرون إلا حقائبـهم**)، ولا فرق هنا بين الكلام المثبت والكلام المنفي علىٰ الوجه الأرجح والأفصح الذي جاء به القران الكريم، فمثال الثبت إلىٰ جانب ما سبق: (**شربت الخيلُ إلا بعيرًا**)، ومثال المنفى: (**ما ظهرت النجومُ إلا القمرَ**)، ومنه في القران الكريم قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] ، و﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[الليل:١٩، ٢٠].

- **مسألة: رفع المستثنىٰ بعد (إلا) في تمام الكلام:**

إنَّ وجوب نصب المستثني بـ (**إلا**) في الكلام التام الموجب هو رأي جمهرة النحاة، وقد وردت أمثلة جاء المستثنىٰ فيها مرفوعًا مع تمام الكلام، وهذه المسألة

قلّ من تكلم فيها من النحاة القدامى والمتأخرين، وأول من أماط عنها اللثام ابن مالك في كتابه (**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**)، حيث حكى ابن مالك عن ابن عصفور وتابعه أبو حيان أن النصب جائز غالب لا واجب، وأجاز الرفع، وخرج على هذا حديثًا رواه الدار قطني: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةِ إِلَّا امْرَأَةٌ أَوْ مُسَافِرٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ مَرِيضٌ**» [أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: ٧٩٢٥] برفع ما بعد إلا وما عطف عليه، وعلي هذا تحمل قراءة من قرأ: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[البقرة ٢٤٩]، وما جاء في صحيح البخاري من قول عبد اللَّه بن أبي قتادة: «**فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُم إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ**»[أخرجه البخاري: ١٦٩٥]، وقول أبي هريرة من حديث الرسول ﷺ: «**كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الـمُجَاهِرُونَ**» [رواه بالنصب: المجاهرين؛ البخاري: ٦٠٦٩، ومسلم ٢٩٩٠، ورواه النسفي، وعليه شرح ابن بطال وابن التين بالرفع: المجاهرون]، ويحمل عليه قول أبي نواس في الأمين.

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ ... إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ

- **والمرفوع بعد إلا في تمام الكلام:**

١ـ إما مبتدأ محذوف الخبر، وتقدير ذلك في بيت أبي نواس: لكن النبي الطاهر الميمون لست خيرًا منه، ومثله قول النبي: (**إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ**) وتقديره: (**لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون**)، وقوله: (**وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ**)، والتقدير: (**لكن اللَّه يعلم**)، وعليه أولوا الآية الكريمة : (**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**) البقرة ٢٤٩، والتقدير: (**قليلٌ لم يشربوا**).

ومنه ما أنشده الأخفش من قول أبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ... ةِ يَزْبِرُهَا الْكَاتِبُ الحِمْيَرِيُّ

عَلَىٰ أَطْرِقًا بَالِيَاتُ الخِيَا ... مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيُّ

أي: لكن الثمام والعصي لم تبل.

وقول الآخر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُو أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

أي: الفرقدان لم يفترقا.

وقد ذكر ابن هشام في (**مغني اللبيب**) أن الجمهور قد أهملوا عد هذه الجملة من الجمل التي لها محل من الإعراب على أن المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء.

والكوفيون يجعلون (**إلا**) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها .

٢ـ وإما مبتدأ ثابت الخبر، وقد ذكر الخبر في حديث أبي قتادة وهو «**لم يحرم**»، ومنه قول النبي الذي رواه أبو ذر في مسند الإمام أحمد: «**مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجونَ أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمُبَرَّؤُونَ مِنَ الْخَنَا**»[أخرجه الإمام أحمد في مسنده].

أقول: لا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا رغم كثرة الشواهد، وقد حمل الجمهور ذلك على أن (**إلا**) بمعنى (**لكن**)، وما دام هذا الأسلوب قد كثر في كلام العرب الموثوق بهم فلماذا لا نعتد به ونعده لغة لبعض القبائل يمكن أن نؤول عليها بعض النصوص.

● **ب ـ جواز النصب أو الإبدال:**

يجوز نصب ما بعد (**إلا**) أو إعرابه إعراب ما قبل إلا على أنه بدل من المستثنى منه ـ بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين إذ يعتبرون (**إلا**) حرف عطف يتبعه في إعرابه ـ وذلك إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا ـ؛ نحو: (**ما ظهرتْ النجومُ إلا نجمٌ**) بالرفع على أنه بدل من (**النجوم**)، وبالنصب على الاستثناء، فتقول: إلا نجمًا، ونحو قوله تعالى: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ**

مِّنْهُمْ﴾ [النِّساء: ٦٦]، فـ(**قليل**) بدل بعض من كل تابع للمبدل منه عند البصريين وعطف نسق على اعتبار (**إلا**) حرف عطف عند الكوفيين، ونحو قوله أيضًا: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هُود: ٨١] ، فـ(**امرأتُك**) بدل من أحد أو عطف نسق، ونحو: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجر: ٥٦].

والاتباع على البدلية أولى والنصب عربي جيد، وقد قرئ في السبع: (**قليلًا**، **وامرأتَك**) بالنصب بـ (**إلا**) على الاستثناء.

- **تعذر الإبدال على اللفظ:**

إذا تعذر الإبدال على اللفظ أبدل على الموضع؛ نحو: (**لا إله إلا اللَّهُ**)، و (**ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ**) برفعهما، و (**ليس زيد بشيءٍ؛ إلا شيئًا لا يعبأ به**) بالنصب؛ لأن (لا) الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، و (**من، والباء**) الزائدتين في المثالين كذلك، أما قولنا: (**لا إله إلا اللَّهُ**)، و (**ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ**)، فـ (**اللَّهُ**) إما بدل من الضمير المستتر في خبر (**لا**) المحذوف، وهو (**موجود**)، وإما بدل من محل (**لا**) واسمها؛ لأن كلها في محل رفع على الابتداء، ونظير ذلك (**زيدٌ**)، وإذا قلنا: (**لا إله إلا اللَّهُ واحدٌ**) فالرفع أيضًا؛ لأن (**لا**) النافية لا تعمل في موجب. وكذا إذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى لا يترجح الاتباع بالنصب؛ نحو: (**ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ**) خلافًا للمازني.

وأما (**شيئًا**) بالنصب فقط إما على الاستثناء، وإما بالبدلية من موضع (**شيء**) المجرور بحرف الجر الزائد؛ لأن موضعه النصب على أنه خبر (**ليس**)، ولا تجوز البدلية بالجر.

- **ج ـ يعرب حسب موقعه في الجملة:**

يعرب ما بعد (**إلا**) حسب موقعه في الجملة، أو حسب ما يقتضيه العامل

الذي قبل إلا وذلك إذا كان الكلام ناقصًا منفيًا (**الاستثناء مفرغ**) أي لا يوجد مستثنىٰ في الكلام، وسبقت الجملة بنفي أو شبه نفي من نهي أو استفهام؛ نحو: (**ما حضر إلا رجلٌ، ما رأيتُ إلا رجلًا، ما مررتُ إلا برجلٍ**)، ويمكنك إعراب ما بعد (**إلا**) علىٰ اعتبار أن (**إلا**) غير موجودة ثم تعرب الجملة بطريقتك العادية.

- **العامل في الاسم المنصوب بعد (إلا).**

اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد (**إلا**)، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال:

الأول: أن الناصب لهذا الاسم هو (**إلا**) نفسها، وحدها، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية، وعبارته في النظم تدل على ذلك، حيث يقول في مطلع الباب: (**ما استثنت إلا مع تمام ينتصب**) ويقول بعد أبيات: (**وألغ إلا ذات توكيد**) وذكر ابن مالك أن هذا رأي سيبويه والمبرد.

الثاني: أن الناصب هو تمام الكلام، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك: (**أعطيته عشرين درهمًا**) مثلًا.

الثالث: أن الناصب هو الفعل المتقدم على (**إلا**) لكن بواسطة (**إلا**)، وينسب هذا الرأي إلي السيرافي والفارسي وابن الباذش، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلًا؛ كما تقول (**القوم إخوتك إلا زيدًا**).

الرابع: أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة (**إلا**)، وإلى هذا ذهب ابن خروف، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأي الفارسي ومن معه.

الخامس: أن الناصب فعل محذوف يقدر من معني (**إلا**)، مثل: أستثني، وإلى هذا ذهب الزجاج، وهو الذي نميل إليه لخلوّه من التكلف.

السادس: أن الناصب هو مخالفة ما بعد (**إلا**) لما قبلها، ويُحكى هذا عن الكسائي.

السابع: أن الاسم المنصوب يقع اسمًا لـ (**أنَّ**) بتشديد النون مؤكدة وخبرها

محذوف أيضًا، وتقدير: **(قام القوم إلا زيدًا)** قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم، وقد حُكي هذا القول عن الكسائي، وهو تكلف لا مقتضي له.

الثامن: أن **(إلا)** مركبة من **(إنَّ)** المؤكدة و**(لا)** العاطفة، ثم خففت **(إنَّ)** بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت في **(لا)**، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم **(إنّ)**، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم **(لا)** العاطفة، ونسب هذا القول إلي الفراء، وهو أشد تكلفًا من سابقه.

ـ تكرار (إلا):

تكرر **(إلا)** لتوكيد، ولغير توكيد.

١ـ فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت عاطفًا، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها، ألغيت.

فالأول: إذا تلاها عاطف؛ نحو: **(ما جاء إلا زيدٌ وإلا عمرو)** فما بعد **(إلا)** الثانية معطوف بالواو علىٰ ما قبلها، و **(إلا)** زائدة للتوكيد.

والثاني: إذا تلاها اسم مماثل لما قبلها؛ نحو: **(لا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعُلَا)**، فـ **(الفتى)** مستثنىٰ من الضمير المجرور بالباء، والأرجح كونه تابعًا له في جره، ويجوز كونه منصوبًا علىٰ الاستثناء، و **(العلا)**: بدل من **(الفتى)**؛ بدل كل من كل؛ لأنها لمسمىٰ واحد، و **(إلا)** الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قول الشاعر:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ ... إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُـهُ

قوله: **(إِلَّا عَمَلُهْ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ)** حيث كرر الشاعر **(إلا)** مرتين **(إِلَّا عَمَلُهْ، إِلَّا رَسِيمُهُ)** فـ**(إلا)** الأولىٰ حرف زائد، و**(رسيمه)** بدل من **(عمله)**، و**(إلا)** الثانية وما بعدها معطوف علىٰ **(رسيم)** وقد اجتمع في الشاهد النوعان اللذان تزاد فيهما **(إلا)**: العطف والبدل.

يقول ابن مالك:

وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ (لَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعُلَا)

٢- إذا كان التكرار لغير توكيد، وذلك في غير باب العطف والبدل.

أ - فإن كان العامل الذي قبل (إلا) مفرغًا، تركته يؤثر في واحد من المستثنيات، ونصبت ما عدا ذلك الواحد؛ نحو: **(ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا)**، رفعت الأول بالفعل علىٰ أنه فاعل، ونصبت الباقي، ولا يتعين الأول لتأثير العامل، بل يترجح، وتقول: **(ما رأيت إلا عمرًا إلا خالدًا إلا بكرًا)** فتنصب واحدًا منها بالفعل علىٰ أنه مفعول به، وتنصب البواقي بـ **(إلا)** علىٰ الاستثناء.

يقول ابن مالك:

وَإِنْ تَكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ (إِلَّا) اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

ب - وإن كان العامل غير مفرغ:

فإن تقدمت المستثنيات علىٰ المستثنىٰ منه نصبت كلها؛ نحو: **(ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحدٌ)**.

- **وإن تأخرت:**

فإن كان الكلام إيجابيًا نصبت أيضًا كلها؛ نحو: **(قاموا إلا زيدًا إلا بكرًا إلا خالدًا)**، وإن كان غير إيجابي أُعْطِيَ واحدٌ منها ما يعطاه لو انفرد، ونصب ما عداه؛ نحو: **(ما قاموا إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا)** لك في واحد منهما الرفع راجحًا، والنصب مرجوحًا، ويتعين في الباقي النصب، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجح.

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلىٰ اللفظ، وأما بالنظر إلىٰ المعنىٰ فهو

نوعان:

الأول: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض، كـ (**زيد وعمرو وبكر**)، فإن كان المستثنىٰ داخلًا، وذلك إذا كان مستثنىٰ من غير موجب - أي منفي - فما بعده داخل في حكم ما قبل (**إلا**)، وإن كان خارجًا، وذلك إن كان مستثنىٰ من موجب فما بعده خارج.

الثاني: وما يمكن استثناء بعضه من بعض؛ نحو: (**له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا**).

وهذا النوع اختلفوا فيه:

فقيل: الحكم كذلك، وأن الجميع مستثنىٰ من أصل العدد.

وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنىٰ مما يليه، وهو الصحيح؛ لأن الحمل علىٰ الأقرب متعين عند التردد.

وقيل: المذهبان محتملان.

وعلىٰ هذا فالمقرُّ به في المثال ثلاثة علىٰ القول الأول، وسبعة علىٰ القول الثاني، ومحتمل لهما علىٰ الثالث، ولك في معرفة المتحصل من القول الثاني طريقتان:

إحداهما: أن تسقط الأول وتجبر الباقي بالثاني، وتسقط الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلىٰ الأخير.

والثانية: أن تحُطَّ الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلىٰ الأول.

يقول ابن مالك:

وَدُونَ تَفْرِيغٍ: مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمْ
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِيءْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

- **(إلا) الوصفية:**

كما أن (غير) تخرج عن الوصف، وتتضمن الاستثناء، وتأخذ حكم الاسم الذي يلي (إلا)، فإن (إلا) تأخذ حكم (غير) وتخرج عن الاستثناء إلي الوصف، ويأخذ اسمها حكم (غير) بشرط أن يكون جمعًا منكرًا؛ نحو: (**جاءني رجال قرشيون إلا زيدٌ**)، ومنه الآية الكريمة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء:٢٢]، أو شبيهًا يجمع المنكر؛ نحو: (**ما جاءني أحد إلا زيد**).

قال سيبويه: «هذا الباب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (**مثل، وغير**)، وذلك قولك: (**لو كان معنا إلا زيد لغبنا**)، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: (**لو كان معنا إلا زيد لغبنا**) وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت».

وقد أورد سيبويه شواهد كثيرة في وقوع (إلا) صفة؛ وذلك نحو قول ذي الرمة:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

كأنه قال: (**قليل بها الأصوات غير بغامها**)، إذا كانت غير استثناء.

ومثله قول لبيد بن ربيعة العامري:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَىٰ الْيَوْمَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

كأنه قال: (**لو كان غيري غير الصارم الذكر لَغَيَّرَهُ وقع الحوادث**) إذا جعلت غيرًا الآخرة صفة للأولى، والمعنىٰ أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء.

قال المبرد: «هذا باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتًا بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه؛ وذلك قولك: (**لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا**)، قال اللَّه عَجَّلَ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] المعنى: - واللَّه وأعلم -: (**لو كان فيها آلهة غيرُ اللَّه، ولو كان معنا رجل غيرُ زيد**).

- **حذف (إلا):**

ذهب بعض النحاة إلىٰ أن **(إلا)** قد تحذف ويبقىٰ المستثنى، قال الجرجاني: قال أبو علىٰ الفارسي في **(الشيرازيات)**: يقول ناس من النحويين في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، إن المعنىٰ: **(ما حرم ربي إلا الفواحش)**، قال: وأصبت ما يدل علىٰ صحة قولهم في قول الفرزدق:

أَنَا الزَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

فلا يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبًا أو منفيًّا، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم، ألا ترىٰ أنك لا تقول: يدافع أنا، ولا يقال: لا يقاتل أنا، وإنما تقول: أدافع وأقاتل، إلا أن المعنىٰ لما كان: ما يدافع إلا أنا، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت **(إلا)** حملًا علىٰ المعنىٰ.... ا.هـ

خامسًا: المستثني بـ(غير وسوى):

أصل **(غير)** أن يوصف بها: إما نكرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو معرفة كالنكرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن موصوفها **(الذين)** وهم جنس لا أقوام بأعيانهم.

وقد تخرج **(غير)** عن الوصفية وتضمن معنىٰ **(إلا)** فيستثنىٰ بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقه المستثنىٰ بـ**(إلا)** في الكلام.

- **فيجب نصبها في أربع حالات:**

١- يجب نصب **(غير)** وتعرب إعراب الاسم الواقع بعد **(إلا)** في كل حالاته من وجوب النصب، أو إعرابه حسب موقعه في الجملة؛ نحو: **(حضر الطلاب غيرَ طالب، وقاموا غيرَ زيدٍ)**، بنصب **(غير)** وجوبًا لأن الكلام تام موجب.

٢- ويجب نصب (غير) أيضًا في: **(ما نفع هذا المال غيرَ ما ضر)**؛ لأن الكلام على الاستثناء المنقطع، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى.

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما نحاة البصرة والكوفة.

٣- أن يكون الاستثناء منقطعًا، ويمكن تسليط العامل على المستثنى؛ نحو: **(ما في الدار أحد غير حمار)** ووجوب النصب في هذه المسألة عند الحجازيين، وبنو تميم يجيزون فيها الإتباع.

٤- كذا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ نحو: **(ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ)** ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين.

ويترجح نصب (غير) في مسألتين:

١- إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند قوم؛ نحو: **(ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ)**، وترجيح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون، وقد رأي أكثر النحاة أن النصب واجب.

٢- وعند تميم إذا كان الاستثناء منقطعًا وأمكن تسليط العامل على المستثنى؛ وذلك في نحو: **(ما فيها أحدٌ غيرَ «غيرُ» حمارٍ)**، أما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب.

ويضعف نصب (غير) وذلك في مسألة واحدة:

عندما يكون الكلام غير موجب؛ وذلك في نحو: **(ما قاموا غيرَ زيدٍ)**، وتقول: **(ما حضر الطلابُ غيرَ طالبٍ)** بالنصب، و**(غيرُ طالب)** بالرفع فالراجح فيه الإتباع والنصب على الاستثناء ضعيف؛ لأن الكلام تام منفي .

ويمتنع نصب (غير) في الاستثناء المفرغ؛ وذلك نحو: **(ما قام غيرُ زيد)**.

يقول ابن مالك:

وَ (غَيْرُ) يُسْتَثْنَىٰ بِهَا وَتُعْرَبُ   بِمَا لِمَا اسْتَثْنَتْهُ (إِلَّا) يُنْسَبُ

وَبِالْإِضَافَةِ اجْرُرَنْ مَا اسْتُثْنِي ... بِهَا كَـ (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ مَعْنِ)
وَاجْعَلْ لِتَابِعِ الَّذِي قَدْ خُفِضَا ... بِهَا الَّذِي لِتَلْوِ (إِلَّا) يُرْتَضَى

والمستثنىٰ بـ (سوى) كالمستثنىٰ بـ (غير) في وجوب الخفض؛ لأنهما اسمان معربان الأول منهما معرب بالحركات الظاهرة (غير)، والثاني معرب بالحركات المقدرة (سوى)؛ لأنه اسم مقصور؛ فحركات الإعراب مقدرة للتعذر.

وكذلك تقول: (**ما سلمت علىٰ سوى طالب، وما رأيت سوىٰ طالب، وما كان فىٰ الفصل سوىٰ طالب**). بإعراب (**سوى**) حسب مقتضيات العامل قبلها؛ لأن الكلام ناقص منفي.

● **آراء النحاة في سوى:**

للنحاة في (سوى) ثلاثة آراء:

١ـ قال الكوفيون والزجاج وتبعهم ابن مالك ـ وهو الذي نميل إليه ـ: (سوى) كـ (**غير**) معنىٰ وإعرابًا تستعمل ظرفًا منصوبًا، وتستعمل اسمًا غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء فهي كـ (**غير**) تمامًا، وأن الواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب علىٰ الظرفية، ويؤيدهما حكاية الفراء:(**أتاني سِوَاكَ**)، وأنه لم يقل واحد من أهل العربية إن سوىٰ عبارة عن مكان أو زمان حتىٰ تكون ظرفًا، وأنهم أجمعوا علىٰ أن قول القائل: (**أتاني سِوَاكَ**)، وقوله: (**قام غيرك**) بمعنىٰ واحد.

وهي في استعمالها اسمًا تأتي مجرورة بحرف الجر؛ نحو قول الرسول ﷺ: «**مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ**»[مسلم:٣٢٦]، وقوله أيضًا: «**دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَىٰ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَىٰ أَنْفُسِهَا**»، ونحو قول الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

وقول الشاعر:

تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ومجرورة بالإضافة؛ نحو قول الشاعر:

فَإِنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ ... النَّاسُ بِجَدْوَىٰ سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

وتأتي مرفوعة على الابتداء؛ وذلك نحو قول محمد بن عبد الله بن سلمة، وهو من شعراء الحماسة:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَىٰ ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وتأتي مرفوعة على الفاعلية؛ وذلك نحو قول الفند الزماني:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَىٰ الْعُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وتأتي مفعولًا به وذلك نحو وقول الشاعر:

خَلَا اللَّهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وتأتي معمولة لنواسخ الابتداء؛ وذلك نحو قول الشاعر:

أَأَتْرُكُ لَيْلَىٰ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... سِوَىٰ لَيْلَةٍ؟ إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ

يقول ابن مالك:

وَلِسِوَىٰ سُوَىٰ سَوَاءِ اجْعَلَا ... عَلَىٰ الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

ويقول في كتاب الكافية الشافية:

سِوَىٰ كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ ... وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ

وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ ... ظَرْفًا، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا ... وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

٢ـ وقال الخليل بن أحمد وسيبويه والجمهور: هي ظرف مكان بدليل وصول

الموصول بها؛ كـ(**جاء الذي سِوَاكَ**)، قالوا: ولا تخرج عن النصب علىٰ الظرفية إلا في الشعر؛ كقول الفند الزماني:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَىٰ الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

قوله: (**وَلَمْ يَبْقَ سِوَىٰ الْعُدْوَانِ**) حيث جاءت (**سوى**) فاعلًا لـ (**يبق**) ومجيؤها هكذا عند البصريين ضرورة شعرية، وعند الكوفيين جائز بشكل عام، وهو الأرجح لورودها في كثير من الشعر والنثر.

قال سيبويه: «ومما ينتصب أيضًا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك، إذا جعلته بمنزلة بدلك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر، جعله بمنزلة غير، وهو رجل من الأنصار:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا»

وقال الأعلم في شرح هذا الشاهد: «أراد غيرنا، فوضع (**سواء**) موضع (**غير**) ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل (**من**) عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفًا، ولكنه جعله بمنزلة (**غير**) في دخول (**من**) عليها؛ لأن معناها كمعناها... ا.هـ»

٣- قال الرُّماني والعُكبري وابن هشام: تستعمل ظرفًا غالبًا- وكـ (**غير**) قليلًا، أي تستعمل ظرفًا منصوبًا، وتستعمل اسمًا غير ظرف، إلا أن استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف.

- **بين غير وسوى:**

تتفق الأداتان (**غير، وسوى**) في أنهما يقعان أداة استثناء، ولكن يختلفان في:

١- إن المضاف إليه لـ(**غير**) قد يحذف إذا دلت عليه قرينة؛ نحو: (**عرفت عشرة رجال ليس غير**)، ولا يجوز: (**عرفت عشرة رجال ليس سوى**)؛ لأن (**سوى**) بلغاتها واجبة الإضافة لفظًا ومعنىٰ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافة اللفظية.

٢- أن (**غير**) لا تكون ظرفًا، أما (**سوى**) فتقع ظرف مكان؛ نحو: (**جاء الذي**

سواك) ـ عند من يرىٰ ذلك ويجعلها صلة الموصول؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، والتقدير: (**جاء الذي استقر في مكانك عوضًا عنك**).

٣ـ إن استعمال (**غير**) في الاستثناء ليس هو الأكثر، أما (**سوى**) فالأكثر استعمالها في الاستثناء.

● **بناء (غير):**

اختلف النحويون في (**غير**) فقال بعضهم: يجوز بناؤها علي الفتح في كل موضع يحسن فيه (**إلا**)، وقال البعض الآخر: إنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن.

وذهب الكوفيون إلي أن (**غير**) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (**إلا**) سواء أضيفت إلي متمكن أو غير متمكن؛ وذلك نحو: (**ما نفعني غيرُ قيام زيد، وما نفعني غيرُ أن قام زيد**)، وهو ما ذهب إليه الفراء.

قال ابن مالك: «وأجاز الفراء بناء (**غير**) على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معربًا أم مبنيًا، فيقال على رأيه: (**ما جاء غير زيد، وما جاء أحد غيرك**)، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن (**غير**) معني (**إلا**)».

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن.

قال ابن مالك: «إذا أضيفت (**غير**) إلى مبني جاز بناؤها، صلح موضعها لـ(**إلا**) أو لم يصلح، لكن بناؤها إذا أضيفت إلى مبني وصلح موضعها لـ(**إلا**) أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبني ولم يصلح موضعها لـ(**إلا**)».

وقال الرضي: وأما إذا أضيفت إلىٰ (**أن**) فلا خلاف في جواز بنائه علىٰ الفتح كما في قول أبي قيس بن الأسلت أو لغيره:

لَمْ يَـمْنَعِ الشُّرْبَ مِنهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

علىٰ أن (غير) إذا أضيفت إلىٰ (أنْ) أو (أنَّ) المشددة، فلا خلاف في جواز بنائه علىٰ الفتح، وقد عمم سيبويه وغيره في إضافتها لكل مبني.

وهناك شواهد كثيرة تدل علىٰ هذه المسألة منها قول النابغة الجعدي:

فَتًى كَمُلَتْ أَخْلَاقُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ ... جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا

وقول النابغة الذبياني:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

وقول الشنفرى:

وَكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي ... إِذَا عَرَضَتْ أُولَىٰ الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

ومن إضافتها للضمير قول الشاعر:

لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَىٰ غَيْرَهُ ... تَلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ

● **حكم تابع (غير):**

المستثنى بـ (غير) مجرور دائمًا؛ لأنه مضاف إليه، لكن إذا جاء بعده تابع له جاز فيه أمران:

أحدهما: الحمل على ما الموضع، مثل قول إمام النحاة: «هذا باب ما أجري على موضع (غير) لا على بعد (غير): زعم الخليل ويونس أنه يجوز: **(ما أتاني غيرُ زيد وعمرو)**، فالوجه الجر، وذلك أن (غير) في موضع **(إلا زيد)** وفي معناه، فحملوه علي الموضع مثل قول عقبة الأسدي:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

قال: فلما كان في موضع: **(إلا زيد)**، وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: **(غير زيد و إلا عمرو)**، فلا يقبح

الكلام، كأنك قلت: **(ما أتاني إلا زيد و إلا عمرو)**».

الثاني: الجر مراعاة للفظ المستثنى؛ نحو: **(جاء المدعوُّون غير محمود وحسن)**.

قال السيوطي: «وإذا عطفت على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر، وهو الأجود، ويجوز مراعاة المعنى فينصب ويرفع، وليس ذلك عطفًا علي **(غير)** بل على المجرور؛ لأن أصله النصب أو الإتباع، كذا قالوه، وهو يؤيد، ما اخترته من أن غيرًا قائمة مقام مضافها في الإعراب. ووجهوا منع عطفه على غير نفسها بأنه يلزمه فيه التشريك في العامل فيستحيل المعنى».

وقال أبو حيان الأندلسي: «وما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت، وبيان، وتأكيد، وبدل؛ نحو: **(ما جاءني غير زيد نفسه أو العاقل أو أبي حفص أو أخيك)**، إلا أن في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع، فقال: ويجوز في تابعه الحمل على المعنى».

سادسًا: اجتماع (إلا) و(غير):

إذا اجتمعت **(إلا)** و**(غير)** في أسلوب واحد وكان المراد منهما الاستثناء تجعل أحدهما مستثنىً والأخرىٰ تابعه، ولا يجوز رفعهما جميعًا في الأسلوب التام المنفي، لأنه لا يجوز أن يرفع فعل فاعلان.

قال ابن السراج: «إذا اجتمعت **(إلا)** و**(غير)** فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها، وإحداهما استثناءً فيقولون: **(ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ غيرَ عمرو)**، ترفع زيدًا وتنصب غير، وهذا عندنا إنما انتصب الثاني؛ لأنه لا يجوز أن ترفع بالفعل فاعلان، وإذا نسقت جاز رفعهما جميعًا فقلت: **(ما جاءني أحد إلا زيدٌ وغيرُ عمرو)**، وقال الشاعر:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ... دَارَ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَا

ترفع غير وتنصب: دار مروان، ولك أن تنصبهما جميعًا علىٰ قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا، ورفعهما جميعًا.

وقال سيبويه تعقيبًا على البيت: ومن جعلها بمنزلة الاستثناء - أي غير- لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق.

ويقول المبرد: «ما بالمدينة دار غير واحدة إلا دار مروان، فتنصب **(غير)** لأنه استثناء، وإن شئت رفعت **(غير)** ونصبت دار مروان أيهما شئت جعلته بدلًا ونصبت الآخر».

سابعًا: من أدوات الاستثناء: (ليس، ولا يكون).

المستثنىٰ بـ **(ليس، ولا يكون)** واجب النصب؛ لأنه خبرهما، وفي الحديث الشريف: «**مَا أَنْهَرَ الدَّمُ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ**» [البخاري: ٢٣٠٨، ومسلم: ٣٦٣٨]، فـ**(السنَّ)** خبر **(ليس)** منصوب.

وتقول: **(أتوني لا يكون زيدًا)**، فـ **(زيدًا)** خبر **(يكون)**.

واسم **(ليس، ولا يكون)** ضمير مستتر عائد:

١- إما علىٰ اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق.

٢- أو البعض المدلول عليه بكُله السابق، والكل السابق هو المستثنىٰ منه، وفي الحديث المذكور آنفًا: هو ما الشرطية **(بعض ما أنهر الدم)**، وفي المثال المستثنىٰ هو الوارد في أتوني **(بعض الآتي)**.

فتقدير **(قاموا ليس زيدًا)**: ليس القائم أو ليس بعضهم.

وعلىٰ القول الثاني في اسم ليس فهو نظير قوله - تعالى -: **﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾** [النِّساء: ١١] بعد تقدم ذكر الأولاد؛ أي: أن نون النسوة تعود علىٰ بعض ما تقدم ذكره في صدر الآية: **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾** [النِّساء: ١١] فهذا هو وجه الشبه بين الآية والبعض المفهوم من الكل السابق.

وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان، فلا موضع لهما.

ثامنًا: من أدوات الاستثناء (خلا، عدا):

في المستثنى بـ (**خلا**) و (**عدا**) إذا لم تتقدم عليها ما المصدرية وجهان:

١ـ يجوز جر المستثنى بعد هذه الأدوات على اعتبارها حروف جر مبنية، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في (**عدا**)، فتقول: (**أثمرت الأشجارُ خلا شجرةٍ، ولدت الأبقارُ عدا بقرةٍ، تحدث الرجالُ حاشا زيدٍ**). وقد نقل قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بـ (**خلا**) وهو نقل غير صحيح فقد ذكر سيبويه الجر بـ (**خلا**) في كتابه، ومن شواهد ذلك وقول الشاعر:

خَلَا اللَّهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

قوله: (**خَلَا اللَّهِ**) حيث جاء الاسم بعد (**خَلَا**) مجرورًا بعد التي هي حرف جر.

وقول الشاعر:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

قوله: (**عدا الشمطاءِ**) حيث جاء الاسم بعد (**عدا**) مجرورًا بعد التي هي حرف جر.

وموضعهما نصب، فقيل: هو نصب عن تمام الكلام، أي أن محل (**عدا، وخلا**) ومجرورهما في محل نصب، وإن الناصب لهما هو الجملة السابقة سواء كانت جملة فعلية أم اسمية.

وقيل: لأنهما متعلقان بالفعل المذكور، أي يكون الجار والمجرور في محل نصب مفعول به للفعل المتقدم.

٢ـ يجوز نصبه على اعتبار أنَّ (**خلا، و عدا**) فعلان ماضيان مبنيان جامدان لوقوعهما موقع (**إلا**)، وفاعلهما ضمير مستتر، والمستثنى مفعول به منصوب

لهذا الفعل؛ نحو: (**أثمرت الأشجارُ خلا شجرةً، ولدت الأبقارُ عدا بقرةً، تحدث الرجالُ حاشا زيدًا**).

أما إذا سبقتها ما المصدرة فصارت (**ماخلا، ماعدا**)، فيتعين أن تكون أفعالًا ماضيةً، ويجب نصب المستثنىٰ بعدها علىٰ أنه مفعول به وجهًا واحدًا؛ لأن (**ما**) المصدرية لا تتصل بالحروف؛ نحو: (**أكلتُ الثمارَ ماخلا ثمرة، قطفت الأزهار ما عدا زهرة**)، وذلك بنصب المستثنىٰ علىٰ أنه مفعول به.

ونحو قول لبيد بن ربيعة العامري:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

قوله: (**ما خلا اللَّهَ**) حيث جاءت (**خلا**) مسبوقة بـ (**ما**) المصدرية، وانتصب لفظ الجلالة بعدها؛ لأن (**خلا**) في هذه الحالة فعل؛ لأن (**ما**) المصدرية لا تدخل علىٰ الحروف.

ونحو قول الشاعر:

تُمَلُّ النَّدَامَىٰ مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَىٰ نَدِيمِي مُولَعُ

قوله: (**ما عداني**) حيث جاءت (**عدا**) مسبوقة بـ (**ما**) المصدرية، لذلك كانت فعلًا، وليس حرفًا، ولهذا دخلت نون الوقاية، وموضع الموصول (**ما الموصولة**) وصلته نصب:

- إما علىٰ الظرفية علىٰ حذف مضاف، أصله مضاف إليه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

- أو علىٰ الحالية علىٰ التأويل باسم الفاعل، فمعنىٰ (**قاموا ما عدا زيدًا**) قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا، أو مجاوزين زيدًا؛ أي: أن (**ما**) وما بعدها في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل، وهو حال من المستثنىٰ منه.

وقد يجران؛ أي: (**خلا وعدا**) علىٰ تقدير (**ما**) زائدة.

يقول ابن مالك:

وَاسْتَثْـنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ (لَا)
وَاجْرُرْ بِسَابِقَي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

تاسعًا: من أدوات الاستثناء (حاشا):

المستثنىٰ بـ (**حاشا**) عند سيبويه مجرور لا غير عندما تكون (**حاشا**) حرف جر، وسمع غيره النصب حيث تكون (**حاشا**) فعلًا؛ كقولهم: (**اللَّهم اغفر لي ولمن يسمع مقالتي، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع**) فـ (**الشيطان**) مفعول به، والكلام في موضعها جارةً، وفي فاعلها كالكلام في أختيها: (**خلا وعدا**).

ولا يجوز دخول (**ما**) عليها، خلافًا لبعض النحاة الذين يجوزون دخول (**ما**) عليها، ولا يجوز دخول (**إلا**) عليها خلافًا للكسائي.

يقول ابن مالك:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ (مَا) ... وَقِيلَ: (حَاشَ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا)

- **خلاف النحاة حول (حاشا):**

اختلف النحاة في (**حاشا**) الاستثنائية أفعل هي أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب:

- **المذهب الأول:** وهو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين، وحاصله أنها حرف جر دائمًا، ولا تكون فعلًا؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها، والجر لا يكون إلا بالحرف.

وأصحاب هذا المذهب يختلفون: ألها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة.

فذهب قوم منهم إلىٰ أن لها متعلق تتعلق به وهو ما سبقها من فعل أو شبه

فعل، وعلىٰ هذا يكون محلها مع المجرور نصبًا.

وذهب قوم منهم ابن هشام إلىٰ أنها لا متعلق لها كالحروف الزائدة؛ لأنها ليست علىٰ النمط الذي عليه حروف الجر الأصلية، فحروف الجر الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها.

● **المذهب الثاني**: وهو مذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني، واختاره جميع شراح الألفية، ومؤداه أنها تستعمل كثيرًا حرف جر فيكون ما بعدها مجرورًا بها، وتستعمل قليلًا فعلًا متعديًا جامدًا فتنصب ما بعدها، فإن استعملتها حرفًا قلت: **(حاشاي)** ـ بدون نون الوقاية ـ كما قال الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ ... حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وإن استعملتها فعلًا قلت: **(حاشاني)**، وإنما جاء الفعل جامدًا لتضمنه معنىٰ **(إلا)**، وقد رووا عن العرب نصب ما بعدها وجره، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر، وحين تنصب تكون فعلًا.

● **المذهب الثالث**: وهو مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنها فعل دائمًا تنصب ما بعدها، ولا تكون حرفًا يجر ما بعده، قالوا: لأنا وجدنا العرب تتصرف فيها فتقول: **(حشا، وحاش)**، والحروف ليست محل تصرف بإجماع منا ومنكم، فلا تكون **(حاشا)** حرفًا، فإذا ورد ما بعدها مجرورًا فهو مجرور بحرف جر حذف وبقي عمله.

أقول: ما دام السماع قد ورد بالحالين، فنحن أحرياء أن نقول بالوجهين، فإن جاء ما بعدها مجرورًا فهي حرف جر، وإن جاء ما بعدها منصوبًا فهي فعل.

عاشرًا: حذف المستثنى استخفافًا:

اتفق النحاة على أنه يجوز حذف المستثنى بعد (إلا) أو (غير) بشرط أن يسبقها (ليس)، ولكنهم اختلفوا في حذفه بعد (لم يكن).

قال سيبويه: (**هذا باب يحذف فيه المستثنى استخفافًا، وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: (ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك)، ولكنهم حذفوا تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني** ... ا.هـ).

وقال ابن مالك: (وقد يكتفى بـ (**إلا و غير**) عن المستثنى إذا عرف المعنى، ولم تستعمل العرب ذلك بعد غير (ليس)، فيقال: (**قبضت عشرة ليس إلا وليس غير**)، فالأول على تقدير: (**ليس إلا ذلك مقبوضًا**)، والثاني على تقدير: (**ليس المقبوض غير ذلك** ...ا.هـ).

وقد اختلف النحاة في الحذف مع (**لم يكن**)، فذهب الأخفش، وتبعه ابن مالك للجواز، وذهب السيرافي للمنع.

قال ابن مالك: (**وأجاز الأخفش أن يقال ليس غيرُه وغيرَه، ولم يكن غيرُه وغيرَه، في موضع: ليس غير، وما له على ذلك دليل غير القياس، وقال السيرافي: الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد (ليس) ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف**).

حادي عشر: تقديم المستثنى في أول الكلام:

اختلف النحاة حول تقديم المستثنى في أول الكلام على مذهبين:

١ـ ذهب نحاة البصرة إلى أنه لا يصح مطلقًا تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده دون عامله ـ أي: تقدمه في أول الكلام ـ ولكنهم أجازوا أن يتقدم مع عامله على المستثنى منه، أو على العامل دون المستثنى منه.

قال ابن مالك: «ولا يقدم المستثنى ـ دون شذوذ ـ على المستثنى منه والمنسوب

إليه معًا، بل على أحدهما؛ فيجوز: قام إلا زيدًا القوم، والقوم إلا زيدًا ذاهبون، وفي الدار إلا عمرًا أصحابك، وضربت إلا زيدًا القوم.. وفهم من ذلك امتناع إلا زيدًا قام القوم، وذلك أن المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى العطف بـ (لا) من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه».

٢ـ وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؛ نحو قولك: (**إلا طعامك ما أكل زيد**) نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع.

وقد استند الكوفيون على كثير من الشواهد منها قول أبي زيد الطائي:

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا ... حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وقول الراجز:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيُّ ... وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ

وقول الشاعر:

خَلَا اللَّهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

أقول: وما قاله الكوفيون مؤول، وقول البصريين هو الأحرى بالقبول والأخذ.

المبحث الثاني

الحال

أولًا: التعريف:

الحال في اللغة: هو ما عليه الإنسان من خير أو شر.

الحال في الاصطلاح عبارة عن: وصف نكرة فضلة منصوب يبين هيئة صاحبه عند صدور الفعل.

فقولنا: (**جاء محمد مبتسمًا**).. الحال (**مبتسمًا**) يكشف ويبين هيئة صاحبه وهو (**الرجل**) وقت حدوث الفعل (**جاء**)، ويدخل في الوصف المشتق ما يؤول بالمشتق؛ نحو: (**قاتل الجندي أسدًا**)؛ أي: شجاعًا كما سيأتي تفصيله.

ولفظ الحال يذكر فيقال (**حال**) ويؤنث فيقال (**حالة**) بالتاء، وأن معناه قد يذكر، فيعود الضمير عليه مذكرًا، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، ويوصف بما يوصف به المذكر، وقد يؤنث معناه، فيعود الضمير عليه مؤنثًا، ويسند إليه الفعل الماضي مقترنًا بتاء التأنيث، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث، ويوصف بما يوصف به المؤنث، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق:

عَلَىٰ حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا ... عَلَىٰ جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

فإذا كان لفظ الحال مذكرًا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه، تقول: (**هذا حال، وهذه حال، وحال حسن، وحال حسنة، والحال الذي أنا فيه طيب، والحال التي أنا فيها طيبة، وكان حالنا يوم كذا جميلًا، وكانت حالنا يوم كذا**

جميلة)، وتأمل في قول الشاعر: (إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ) فقد أسند الفعل الماضي إلىٰ لفظ الحال المذكر مقترنًا بتاء التأنيث، وقال أبو الطيب المتنبي:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ ... فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يَسْعَدِ الحَالُ

فذكرها لفظًا ومعنىٰ في قوله: (**يسعد الحال**).

أما إذا كان لفظ الحال مؤنثًا فليس لك معدىٰ عن تأنيث الفعل الذي تسنده إليها، وتأنيث الإشارة إليها، وتأنيث وصفها، وتأنيث ما تخبر به عنها.

والأصل في الحال أن تكون مستغنىٰ عنها؛ وذلك لأنها فضلة، وهذا هو الحكم العام للفضلات، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها، ولهذا اضطروا في باب الحال إلىٰ تعريف الحال تعريفًا آخر غير التعريف المشهور، فقالوا: ما يجيء بعد تمام الكلام؛ أي: بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام منها، كالفعل وفاعله، والمبتدأ والخبر، والحال تجيء في هذه المنزلة، وذلك أعم من أن يكون المعنىٰ المقصود للمتكلم مفتقرًا إلىٰ ذكرها وألا يكون مفتقرًا إلىٰ ذكرها.

ـ ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع هي:

١ـ أن تكون الحال جوابًا لسؤال السائل؛ كأن يقول لك قائل: كيف جئت ؟ فتقول: جئت راكبًا، أو جئت ماشيًا، ويمكن القول: راكبًا، أو تقول: ماشيًا.

٢ـ أن يكون الكلام نهيًا، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي؛ وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] ، و﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] ، فليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهيًا عن المشي في الأرض من غير قيد، فكان ذكر القيد في الآية الأولىٰ وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية، كل واحد من القيدين هو المقصود بالنهي .

٣ـ أن تكون الحال محصورًا فيها؛ وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَ

ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤] .

٤- أن يتوقف علىٰ ذكرها صحة الكلام؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] ، و﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدخان: ٣٨] ، وقول عدي بن الرعلاء:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءُ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فلو قال: (**إنما الميت من يعيش**) لم يزد علىٰ ذلك لكان كلامًا باطلًا؛ لأنك حكمت علىٰ الشيء بضده، فلما زاد عليه (**كئيبًا، وكاسفًا باله قليل الرجاء**) صح المعنىٰ.

يقول ابن مالك:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

- هل يجرُّ الحال؟

نعم، قد يجر الحال بحرف جر زائد، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان ١٨]، ببناء (**نتخذ**) للمجهول، فإن (**أولياء**) حال مجرورة بـ (**من**) زائدة، والتقدير: أن نتخذ من دونك أولياء، ونحو: (**أكرم بأبي بكر من مشفقٍ، وكفي بزيد من زائرٍ**)، ونحو قول الشاعر:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

تقديره: فما رجعت خائبة ركاب.

ثانيًا: إعراب الحال، وبيان العامل المسبب لذلك:

الحال دائمًا منصوبة وإذا كانت مفردة كانت علامات نصبها هي العلامات

الأصلية والفرعية للنصب المستخدمة في الأسماء كـ (**الفتحة**) في قولك: (**جاء الطالب مسرورًا**) والياء نيابة عن الفتحة، في قولنا: (**حضر الزملاء الحفل مهنئين**).

ـ **والحال تأتي تارة:**

١ـ من الفاعل؛ كما مر في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

٢ـ وتارة تأتي من المفعول؛ كما مرَّ في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [النِّساء: ٧٩] وذلك بدون شرط.

٣ـ كما أن الحال تجيء من المضاف إليه، وذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه؛ كما في قوله تعالى ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجرات: ١٢] فـ (**ميتًا**) حال من (**الأخ**)، وهو مخفوض بإضافة (**اللحم**) إليه، والمضاف بعضه، وكذلك قول الله سبحانه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحِجر: ٤٧].

والثاني: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه، في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البَقَرَة: ١٣٥]، فـ(**حنيفًا**) حال من (**إبراهيم**)، وهو مخفوض بإضافة (**الملة**) إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، لأنه لو قيل: (**اتبعوا إبراهيم حنيفًا**)، صح المعنىٰ، كما لو قيل: (**أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتًا، ونزعنا ما فيهم من غل إخوانًا**)، كان المعنىٰ صحيحًا.

الثالث: أن يكون المضاف عاملًا في الحال؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المَائدة: ١٠٥] فـ(**جميعًا**) حال من

الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع إليها، والمرجع هو العامل في الحال، وصح له أن يعمل؛ لأنه مصدر قام مقام فعله؛ فلو قيل بغير القرآن: (**إليه ترجعون جميعًا**) حصل المراد.

ومنه قول مالك بن الريب:

تَقُولُ ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَىٰ الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

قوله: (**واحدًا**) حيث وقع حالًا من المضاف إليه ـ وهو الكاف في قوله (**انطلاقك**) ـ والذي سوغ هذا أن المضاف إلىٰ الكاف مصدر يعمل عمل الفعل؛ فهو يتطلب فاعلًا كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملًا في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر.

يقول ابن مالك:

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَىٰ الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

ـ **والعامل المسبب لنصب الحال ما يلي:**

أ ـ الفعل؛ نحو: (**جاء الرجل راكضًا، وحضر الزملاء الحفل مهنئين**).

ب ـ شبه فعل، والمراد به الصفات المشتقة من الفعل؛ نحو: (**ما مسافرٌ خليل ماشيًا، الطالب مقبلٌ مسرورًا**).

جـ ـ اسم الفعل؛ نحو: (**نزال مسرعًا، صه مطيعًا يا زيد**).

د ـ اسم الإشارة؛ نحو: (**هذا أخوك كريمًا**)، وقوله تعالى: ﴿**وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾ [هود: ٧٢].

هـ ـ أدوات التشبيه؛ نحو: (**كأن خالدًا مقبلٌ أسدًا**).

و ـ أدوات التمني والترجي؛ نحو: (**ليت السرور دائمًا عندنا**).

ز. أدوات الاستفهام؛ نحو: (**مالك مكتئبًا**).

حـ. حرف التنبيه؛ نحو: (**ها هو ذا البدر طالعًا**).

ط. الجار والمجرور؛ نحو: (**الفرس لك وحدك**).

ي. الظرف؛ نحو: (**لدينا الحق خفّاقًا لواؤه**).

ك. حرف النداء؛ نحو: (**يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ**).

ثالثًا: أنواع الحال:

الحال ثلاثة أنواع (**مفردة، وجملة، وشبه جملة**):

- **الحال المفردة:**

ويقصد بالحال المفردة أن تكون كلمة واحدة لا تشكل جملة ولا شبه جملة؛ نحو: (**كافأت الطالب مجدًّا، وأكلت الفاكهة طازجةً، وهبت الرياح شديدةً، وانطلق القطار مسرعًا**).

وتأتي الحال المفردة على الصور التالية:

- تأتي الحال المفردة مؤسسة مبيّنة ومؤكدة:

أولا: مبنية للهيئة (**مؤسسة**): وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، أو التي تفيد معنىٰ جديدًا لم يسبق إليه في الجملة التي وقعت فيها، بمعنىٰ أنها تؤسس معنىٰ جديدًا من جذوره؛ نحو قولك: (**جاء زيدٌ راكبًا**) و(**أقبل عبدُ الله فرحًا**)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:٢١] فالحال المؤسسة (**المبينة**) هي الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه وقت وقوع الفعل، فالكلمات: (**راكبًا، فرحًا، خائفًا**) حال تبين هيئة (**زيد، وعبد الله، وموسى**)، والكيفية التي كانوا عليها.

ثانيا: مؤكدة: وهي التي تؤكد معنًى موجودًا في الجملة قبل النطق بها، أو التي يستفاد معناها من الكلام السابق عليها، وتأتي علىٰ ثلاثة أنواع:

أ ـ **مؤكدة لصاحبها**: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها؛ وذلك نحو قوله تعالي: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾ [يُونس: ٩٩]، وقولك: (**جاء الناس قاطبة**) أو (**كافة**) أو (**طرّا**) أي: جميعًا.

ب ـ **مؤكدة لعاملها (الفعل أو شبه الفعل)**: وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها (**لفظًا ومعنىٰ**). وذلك قولك: (**جاء زيدٌ آتيًا**)، و(**عاث عمرو مفسدًا**)، ومنه قوله تعالي: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾﴾ [ق: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاًۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٧٩]، ونحـو قول الشاعر:

أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَىٰ نَصِيحَتَهُ   وَالْزَمْ تَـوَقِّـيَ الْـجِدَّ بِاللَّعِبِ

قوله: (**مصيخًا**) فإنه حال من الضمير المستتر في (**أصخ**)، وعامله هو قوله (**أصخ**) قد جاء بالمعنىٰ قبل الحال الذي جاء مؤكدًا للعامل لفظًا ومعنًى.

(**أو معنًى فقط**)، وذلك كقوله سبحانه: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النَّمل: ١٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْۚ﴾ [النَّمل: ١٠]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البَقَرَة: ٦٠].

جـ ـ **مؤكدة لمضمون الجملة**: وهي الآتية بعد جملة مؤلفة من اسمين معرفتين جامدين. وهي تدل على وصف ثابت مستفاد من الجملة، وهي التي لا يستفاد معناها من النسبة (**العلاقة**) بين المبتدأ والخبر؛ نحو: (**زيد أبوك عطوفًا**)، إذ من شأن الأبوة العطف، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلْنَّاسِ مِنْ عَارِ

فالحال: (**معروفًا بها نسبي**) لم تضف جديدًا بعد قوله (**أنا ابن دارة**) ولكنها أكدت المعنىٰ السابق.

ويشتـرط في الحال المؤكدة لمضمون الجملة أن تتأخر عن الجملة. فلا يجوز

أن يقال (**عطوفًا زيد أبوك**).

يقول ابن مالك:

وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... في نَحوِ لَا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدَا

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

ـ الحال بين الاشتقاق والجمود:

تأتي الحال مشتقة، وهذا هو الغالب، كما أنه الأصل في الحال؛ نحو: (**قابلتُ صديق مهنئًا، واشتريت اللبن مطحونًا**)، والاشتقاق: هو أن تكون وصفًا مأخوذًا من المصدر؛ كما مر في (**مهنئًا، و مطحونًا**).

وربما جاءت اسمًا جامدًا يؤول بمشق؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النّساء: ٧١] فـ(**ثبات**) حال من الواو في (**انفروا**)، وهو جامد لكنه في تأويل المشتق؛ أي متفرقين، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النّساء: ٧١] وقد اشتملت هذه الآية على حال جامدة مؤولة، وحال مشتقة.

وتفصيل هذا على النحو التالي، فقد تخرج الحال عن الاشتقاق وتأتي:

أ ـ تأتي الحال جامدة مؤولة بالمشتق في خمسة مواضع:

١ـ إذا دلت على تشبيه؛ نحو: (**طلعت الفتاة بدرًا، وهجم القائد على العدو أسدًا**)؛ أي: تشبه البدر ويشبه الأسد، ومن ذلك قول المتنبي:

بَدَتْ قَمَرًا، وَمَالَتْ غُصْنَ بَانٍ، ... وَفَاحَتْ عَنبَرًا، وَرَنَتْ غَزَالَا

وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان:

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وَفِي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوَارِكِ

ومنه قول رجل من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسْدَ العَرِينِ؟ ... وَمَا بَالُنَا اليَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ؟

٢ـ إذا دلت علىٰ مفاعلة؛ نحو: (**سلمت البائع نقوده يدًا بيد، وقابلته وجهًا لوجه**)؛ أي: مقابضةً، ومواجهةً.

يجوز في قولك: (**يدًا بيد**) رفع (**يد**) الأولىٰ ونصبها، فأما ؟إذا قلتها بالرفع فهي مبتدأ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر، ولكل من يد المرفوع ويد المجرور بالباء وصف محذوف؛ أي: يد منه مصاحبة ليد مني، وهذه الصفة المقدرة هي التي سوغت الابتداء بالنكرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وإذا قلت (**يدًا**) بالنصب فهي حال، واختلفت عبارة النحاة في الجار والمجرور بعده، فيذكر الشيخ خالد نقلًا عن ابن هشام أن سيبويه يجعله للبيان، يعني أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان، وفيه معنىٰ المفاعلة، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال، أي: بدًا مع يد.

٣ـ إذا دلت علىٰ تسعر، وتسمين؛ نحو: (**اشتريت القمح صاعًا بخمسة جنيهات، وبعته كيلةً بعشرين جنيهًا**)، أي: مسعرة .

٤ـ إذا دلت علىٰ ترتيب؛ نحو: (**خرج الطلاب ثلاثةً ثلاثةً بعد أن تعلموا المسائل واحدةً واحدة**)؛ أي: مرتبين منظمين.

٥ـ أن تدل علىٰ طور تفصيل؛ نحو: (**ذاكرتُ الكتاب درسًا درسًا، وقرأت القصة فصلًا فصلًا، وحفظتُ القصيدة بيتًا بيتًا**) أي: كاملة.

ب ـ مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق:

وتأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق، وذلك إذا لم يمكن تأويلها بالمشتق، وتأتي في ست مواضع:

١ـ إذا دلت علىٰ عدد؛ نحو: (**انتهىٰ الشهر ثلاثين يومًا**)، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف ١٤٢].

٢ـ أن تكون موصوفة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢] ، ﴿فَٱتَّخَذَتۡ مِن دُونِهِمۡ حِجَابٗا فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا

رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧].

٣ـ أن تدل علىٰ حال وقع فيه تفضيل شيء علىٰ نفسه، أو علىٰ غيره باعتبارين؛ نحو: (**العقاد شاعرًا أحسن من كاتبًا، والمتنبي حكيمًا أفضل منه فخورًا**).

٤ـ أن تكون الحال نوعًا لصاحبها؛ نحو: (**اشتريت الثوب قطنًا**)، وفيها تداخل مع التمييز، والأقرب تمييز.

٥ـ أن تكون الحال فرعًا لصاحبها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] .

٦ـ أن تكون الحال أصلًا لصاحبها؛ نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

يقول ابن مالك:

وَكَوْنُــهُ مُنْتَقِــلَا مُشْتَقَّا ... يَغْلِــبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقَّا

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي، سِعْرٍ، وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

كَبِعْـهُ مُـدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

ـ مجيء الحال مصدرًا:

حق الحال أن يكون وصفًا وهو: ما دل علىٰ معنىٰ وصاحبه: كقائم، وحسن، ومضروب ـ فوقوعها مصدرًا علىٰ خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه علىٰ صاحب المعنىٰ، وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه علىٰ خلاف الأصل، ومنه (**زيد طلع بغتةً**) فـ (**بغتة**): مصدر نكرة، وهو منصوب علىٰ الحال، والتقدير: (**زيد طلع باغتًا**)؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلىٰ أنه منصوب علىٰ المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغت بغتًا، فـ (**يبغت**) عندهما هو الحال، لا (**بغتة**).

وذهب الكوفيون إلىٰ أنه منصوب علىٰ المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب عندهم الفعل المذكور وهو (**طلع**) لتأويله من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: (**زيد طلع بغتة**)، (**زيد بغت بغتة**)، فيؤولون (**طلع**) بـ (**بغت**) وينصبون به (**بغتة**).

يقول ابن مالك:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

ـ الحال بين التنكير والتعريف:

تأتي الحال نكرة، وهذا هو الأصل؛ نحو: (**جاء القطار مسرعًا، وانطلق العدّاء غزالًا، وأقبل الربيع هنيئًا**)، وما جاء منها معرفة يؤول بالنكرة التي تؤدي نفس المعنىٰ، وقد تأتي بلفظ المعرف بالألف واللام؛ كقولهم: (**أدخلوا الأولَ فالأولَ**)؛ أي: ادخلوا مترتبين، وقالوا: (**وَجَاءُوا الجَمَّاءَ الْغَفِيرَ**)؛ أي: كثيرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ۝٢٠﴾ [الفجر: ٢٠] ، و(**أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ**)، وهو قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حمارًا وحشيًّا أورد أتنه الماء لتشرب:

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَىٰ نَغَصِ الدِّخَالَ

فالضمير المستتر في (**أوردها**) يعود إلىٰ حمار الوحش، والضمير البارز يعود إلىٰ أتنه، وأصل العراك مصدر بمعنىٰ ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. وقد ذهب سيبويه إلى أن المصدر حال مع مخالفة لفظه للأصل في الحال من وجهين: كونه مصدرًا، وكونه معرفة ـ وهو في التأويل وصف منكره، وكأنه قال: أرسلها معاركة.

و(**أل**) في ذلك كله زائدة، فهو معرفة مؤول بالنكرة، والتقدير علىٰ الترتيب: (**مرتبين، وكثيرًا، ومعتركة**).

وقد تأتي الحال بلفظ المعرف بالإضافة. كقولهم: (**اجتهد وحدَك**)؛ أي: منفردًا. (**وجاءوا قَضُّهُم بقضيضهم**) أي: جميعًا.

واعلم أن (**وحده**) لم يستعمل إلا منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، فقد ورد منصوب لفظًا؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ٨٤] ، وإما منصوبًا تقديرًا، وذلك إذا أضيف لياء المتكلم؛ كما في قول الشاعر:

وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي، وَأَخْشَىٰ الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات، قالوا في المدح: (**هو نسيجُ وحدِهِ**)، و (**فلان قريعُ وحدِهِ**)، وقالوا في الدلالة علىٰ الإعجاب بالنفس: (**فلان رجيلُ وَحْدِهِ**)، وقول عائشة رضي الله عنها في عمر رضي الله عنه: (**كَانَ وَاللهِ أَحْوَذِيًّا نَسِيجُ وَحْدِهِ**)، ومنه قول الراجز:

جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِرًا بِبُرْدِهِ سَفْوَاءُ تَرْدِي بِنَسِيجِ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الذم: (**فلان عُيَيْرُ وحدِهِ**)، و (**فلان جُحَيْشُ وَحْدِهِ**)، والعيير: تصغير عَيْر وهو الحمار، والجحيش: تصغير جَحْش وهو ولد الحمار، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه، و (**رجعَ عَوْدَه عَلَىٰ بَدْئِهِ**)، أي: عائدًا.

يقول ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

ـ الحال بين الثبوت والانتقال:

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، والانتقال نعني به أن لا يكون وصفًا ثابتًا لازمًا، أي: تفارق صاحبها ويكون متصفًا بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبئ عن ذلك ويدل عليه؛ وذلك كقولك: (**جاء زيد ضاحكًا**)، ألا ترى أن الضحك يزايل زيدًا ولا يلازمه. هذا هو الأصل.

- **الحال غير المنتقلة:**

وربما جاءت الحال دالة على وصف ثابت، والمراد بالثبات عدم اللزوم والمفارقة، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم أن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلًا، أو عادةً، أو طبعًا، وإن لم تكن نفسها دائمة، ويكون ذلك في ثلاث مسائل:

١ـ أن يكون العامل فيها مشعرًا بتجدد صاحبها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو قول العرب: **(خلق الله الزرافة، يديها أطول من رجليها)** فـ **(الزرافة)** ـ بفتح الزاي ـ مفعول به لخلق، و**(يديها)** بدل منها ـ بدل بعض من كل ـ و**(أطول)** حال من **(الزرافة)**، وهذه الحال ثابتة، وقول رجل من بني جناب:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

قوله: **(سبط العظام)** حيث ورد الحال وصفًا ملازمًا، علىٰ خلاف الغالب فيه من كونه وصفًا منتقلًا، وإضافة **(سبط)** لا تفيده تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنه صفة مشبهه، وإضافة الصفة المشبهه إلىٰ معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص.

٢ـ أن تكون الحال مؤكدة: إما مؤكدة لمضمون الجملة قبلها؛ نحو: **(زيد أبوك عطوفًا)**، والأبوة من شأنها العطف، وإما المؤكدة لعاملها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وإما المؤكدة لصاحبها؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

٣ـ في أمثلة مسموعة عن العرب؛ كقولهم: **(دعوت الله سميعًا)**؛ ونحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

يقول ابن مالك:

وَكَوْنُــهُ مُنْتَقِــلًا مُــشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

ـ الحال بين الإفراد والتعدد:

تأتي الحال المفردة واحدة ومتعددة، فالحال الواحدة هي ما كانت وصفًا واحدًا، وهذا هو الغالب في الحال؛ نحو: (**يذاكر الطالب درسه نشيطًا، ويستيقظ الطفل من نومه فرحًا**).

أما الحال المتعددة فيقصد بها ما كانت أكثر من صفة في الجملة في موقف واحد بدون عطف؛ نحو: (**قاتل المسلم عدوَّه شجاعًا ثابتًا راغبًا إحدىٰ الحسنيين**).

والحال المتعددة تأتي علىٰ صورتين:

١ـ أن تكون متعددة لواحد، أي: صاحبها واحد؛ نحو: (**احترم الطالب مؤديًا واجبه نشيطًا مهذبًا محترمًا معلمه**)، فصاحب الحال واحد، وهو (**الطالب**).

٢ـ أن تكون متعددة لمتعدد، بمعنىٰ أن يكون للحال المتعدد أكثر من صاحب، فكيف يعرف صاحب الحال؟

ـ والجواب:

أنه إذا وجدت قرينة معنوية تفيد في نسبة كل حال إلىٰ صاحبها أخذنا بها؛ نحو: (**تكلم الطالب مع مدرسه مؤدبًا طائعًا ناصحًا**)، فالمعروف أن المتكلم وهو (**الطالب**) فلابد أن يكون (**مؤدبًا طائعًا**)، وأن المخاطب وهو (**المدرس**) من صفاته (**النصح**).

وقد تكون القرينة لفظية؛ كـ(**التذكير و التأنيث أو التثنية والجمع**) فكل نوع في هذه الحال ينسب إلىٰ نوعه؛ لأن الحال تطابق صاحبها؛ نحو: (**زار أحمد**

أخته مهنئًا ناجحة)، فـ (**مهنئًا**) حال مذكرة تنسب لمن يطابقها في التذكير وهو (**أحمد**)، و (**ناجحة**) حال مؤنثة، تنسب لمن يطابقها في التأنيث وهو (**أخته**)، و(**زار الأهل ابنهم عائدًا من الخارج فرحين مستبشرين**)، فـ (**عائدًا**) حال في صورة المفرد تعود علىٰ صاحبها المفرد، وهو (**الابن**) و (**فرحين مستبشرين**) حال جاءت في صورة الجمع ولذا فهي تعود علىٰ صاحبها الجمع (**الأهل**) لمطابقتها الجمع، ولا يلزم الترتيب لوجود القرينة اللفظية أو المعنوية.

وإذا لم توجد قرينة لا في المعنىٰ ولا في اللفظ وجب ترتيب نسبة الأحوال بحيث تنسب الحال الأولىٰ إلىٰ المذكور أولًا، والثانية إلىٰ المذكور ثانيًا، وذلك نحو: (**قابل محمد زيدًا فرحًا نشيطًا**)، فـ(**فرحًا**) حال صاحبها (**محمد**) و (**نشيطًا**) حال صاحبها (**زيد**).

- **الحال الجملة:**

النوع الثاني من أنواع الحال، هو الحال الجملة، وهي نوعان:

١ـ **حال جملة اسمية**: وتتكون من ركنين أساسيين؛ المبتدأ والخبر؛ نحو: حضر القائد وهو منتصر، ووصل الجيش وأعلامه مرفرفة، جلس الطالب ذهنه متيقظ).

٢ـ **حال جملة فعلية**: وتتكون من ركنيين أساسيين؛ الفعل والفاعل؛ نحو: (**حضر الطالب يهرول**)، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾﴾ [الكهف: ١].

ـ **شروط وقوع الحال جملة:**

تقع الحال جملة بثلاثة شروط:

١ـ **كونها خبرية، أما قول الشاعر:**

اطْلُبْ وَلَا تَضجَرَ مِنْ مَطْلَبِ ... فَاقَـةُ الـطَّالِبِ أَنْ يَضْجَـرَا

قوله: (**ولا تضجر**) حيث ذهب بعض النحاة، ومنهم الأمين المحلي، إلىٰ أن الواو حالية، والجملة في محل نصب حال، وهذا الرأي مخالف لما وقع عليه الإجماع إلىٰ أنه من شروط جملة الحال أن تكون خبرية، ولا يجوز أن تكون طلبية، وأن الواو واو المعية، ولا: نافية، والفعل منصوب بـ (**أن**) مضمرة بعد واو المعية.

وذهب ابن هشام مذهب الجمهور بقوله: (**وغلط من قال إن لا: ناهية، والواو للحال، والصواب أنها عاطفة؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾** [النساء: ٣٦].

٢ـ أن تكون الجملة غير مصدَّرة بدليل استقبال: السين أو سوف، وغلط من أعرب (**سيهدين**) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]، حالًا.

٣ـ أن تكون الجملة مرتبطة: إما بالواو، أو بالضمير، أو بالواو والضمير معًا.

واحتياج الحال الجملة إلىٰ رابط يقوي العلاقة بينها وبينه، والذي يربط بين الحال وصاحبها:

أ ـ **واو الحال**، وهي واو يصح أن تحل (**إذ**) محلها ويظل المعنىٰ مستقيمًا، ومهمتها ربط صاحب الحال بجملة الحال، وعلىٰ الأخص في حالة عدم وجود ضمير في الجملة يعود علىٰ صاحب الحال؛ وذلك نحو: (**استيقظت والفجر يؤذن**)، وقوله تعالى: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

ب ـ **ضمير ظاهر أو مستتر** يعود علىٰ صاحب الحال ويطابقه نوعًا (**تذكيرًا وتأنيثًا**)، وعددًا (**إفرادًا وتثنية وجمعًا**)؛ نحو: (**جاء المدير ثغره باسم**)، **فالهاء في** (**ثغره**) ضمير للمفرد المذكر، وصاحب الحال (**المدير**) مفرد مذكر، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]، أي: متعادين.

جـ - واو الحال والضمير معًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٣] ، فالضمير **(هم)** العائد على الاسم الموصول **(الذي)** اجتمع مع واو الحال التي بمعنى **(إذ)**.

متى تجب الواو ومتى تمتنع ؟

الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالًا فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه، وتارة تجب الواو وذلك قبل **(قد)** الداخلة على المضارع؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصَّف: ٥] .

وتمنع الواو في سبع صور:

إحداها: الجملة الواقعة بعد عاطف؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعرَاف: ٤]، وامتنعت الواو كراهة اجتماع حرفي عطف متجاورين.

الثانية: الجملة المؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها؛ نحو قولنا: **(هو الحق لا شك فيه)**، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢]، ولم تدخل الواو في هذه الصورة؛ لأن التوكيد لا يدخل عليه حرف عطف، لئلا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه، لأن التوكيد عين المؤكد.

الثالثة: الماضي التالي **(إلا)**؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحِجر: ١١]، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو اختيار ابن مالك، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالًا بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو، قياسًا على الجملة الاسمية الواقعة بعد **(إلا)**، فقد وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الحِجر: ٤] ، وأيضًا فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو في قول الشاعر:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

الرابعة: الماضي المتلو بـ(أو)؛ نحو: (**لأضربنّه ذهب أو مكث**).

الخامسة: المضارع المنفي بـ(لا)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] ، وهو اختيار ابن مالك، ولم يوافقه ابنه بدر الدين على هذا، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفي بـ (لا) بالواو، ويجوز عدم اقترانه بالواو، ولكن عدم اقترانه أكثر، ومن وروده مقترنًا بالواو قول مسكين الدارمي:

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَىٰ لِأَبْ

قوله: (**ولا يدعىٰ لأب**) وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء.

ومن ذلك ما أنشده القالي في (**ذيل الأمالي**) لمالك ابن أخي ربيع الأسدي:

أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنَهْنِهُنِي الْوَعِيدُ

قوله: (**وَلَا يُنَهْنِهُنِي الْوَعِيدُ**) يقال فيها ما قيل في الشاهد السابق.

السادسة: المضارع المنفي بـ (**ما**) كقول الشاعر:

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا

قوله: (**ما تصبو**) جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (**ما**)، ولم تقترن بالواو، واكتفىٰ بها بالربط في الضمير، وهو الفاعل المستتر.

السابعة: المضارع المثبت أي: غير المقترن بـ (**قد**)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦] ، و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦﴾ [يوسف: ١٦]، و﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] .

ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ

ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال بالواو، فإن جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقد الواقعة حالًا قد ربطها بالواو نحو قول عبد اللَّه بن همام السلولي:

فَلَمَّــا خَشِيــتُ أَظَافِيــرَهُمْ نَـجَوْتُ وَأَرْهَنُهُــمْ مَــالِكَا

وأما قول عنترة بن شداد العبسي:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

قوله: (**وأقتل قومها**) حيث إن الواو حالية، وجملة (**أقتل قومها**) في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله (**علقتها**)، وفعل المضارع في الجملة الحالية مثبت، وقد اقترنت الواو للضرورة الشعرية.

وقيل: الواو عاطفة، والمضارع مؤول بالماضي، وقيل: واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وأنا أقتل نفسي.

والصواب أنها ضرورة شعرية.

- وقوع الفعل الماضي حالًا:

بقي الكلام على الفعل الماضي المثبت الذي تقع جملته حالًا، هل يجب أن تقترن هذه الجملة بقد، أم أن اقترانها بقد جائز غير واجب؟

اختلف النحاة في ذلك فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلي أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي المثبت الواقع حالًا بقد، ويجوز ألا تقترن بها، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن، فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال بأن كان الرابط هو الواو وحدها وجب اقترانه بقد.

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالًا إلا مع قد، سواء أكان الرابط هو الضمير وحده، أم كان الرابط هو الواو وحدها، أم كان الرابط هو الضمير والواو جميعًا، فإن وجدت قد في اللفظ فالأمر ظاهر، وإن لم توجد وجب تقديرها.

واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان، وهو الحق الذي تنصره الأدلة، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت الواقع حالًا بقد، وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت حالًا من غير أن يقترن بقد، وحمل العلماء على هذه آيات من الكتاب العزيز، قال أبو حيان: (**والصحيح جواز وقوع الماضي حالًا بدون قد، ولا يحتاج إلي تقديرها؛ لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جدًا، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الشواهد الكثيرة .. ا هـ**).

ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين: اقتران الماضي المثبت الواقع حالًا بقد، وعدم اقترانه بها ومع بعضها الواو، ولم يقترن بها بعضها الآخر .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

ومنه قول طرفة بن العبد:

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَظِيفُ وَسَاقُهَا: ... أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

ومنه قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَي ... مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتِ الْهَوَاطِلِ

ومنه قول الراعي:

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا ... مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لَا نَحْوٌ وَلَا صَدَدُ

ومنه قول امرئ القيس:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا: عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

ومنه قول معاوية:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

ومن مجيئ الماضي المثبت حالًا، ولم يقترن بقد، قول أبي صخر الهذلي:

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وقول شاعر الحماسة، يقال: هو هذلون بن كعب العنبري، ويقال: هو أبو محلم السعدي:

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا: أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى الْـمُتَقَاعِسِ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي في رائيته الطويلة:

فَقَالَتْ وَعَضَّت بِالْبَنَانِ : فَضَحْتَنِي وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَيْسُورُ أَمْرَكَ أَعْسَرُ

وقد حمل النحاة على هذا قول اللَّه تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّساء: ٩٠] جعلوا جملة حصرت صدورهم حالًا من واو الجماعة في (**جاءوكم**) وهي جملة ماضوية غير مُقترنه بـ(**قد**)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٨] ، جعلوا جملة (**وقعدوا**) حالًا من واو الجماعة في قوله سبحانه (**قالوا**)، وإذا كثرت الشواهد، وورد الاستعمال في القران الكريم الذي هو أفصح الكلام؛ فمن اللجاجة أن ننكره، أو نتلمس له تخريجًا آخر، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصلها العلماء.

يقول ابن مالك:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَىٰ مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

- **الحال شبه الجملة**

النوع الثالث من أنواع الحال هو الحال شبه الجملة، وهو يتعلق بـ (**مستقر، أو استقر**)، وهو نوعان:

أ ـ الظرف؛ نحو: (**وقف الطائر فوق الغصن، تحدث المدير مع بداية العام الدراسي**).

ب ـ الجار والمجرور؛ نحو: (**وقف السائق في منتصف الطريق**)، وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩].

رابعًا: صاحب الحال:

كما تحتاج الحال إلىٰ عامل يسبب نصبها فهي في حاجة إلىٰ صاحب تنسب إليه، وترتبط به، وصاحب الحال هو الاسم الذي وصفته الحال، وبينت هيئته، وكيفيته عند حدوث الفعل ـ سواء كان فعلًا أو شبه فعل.

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ويعرب حسب موقعه في الجملة السابقة عليه؛ نحو: (**جاء القطار مسرعًا، ورأيت القطار مسرعًا، ومررت بالقطار مسرعًا**).

ولا يأتي صاحب الحال نكرة إلا إذا كان هناك مسوغ؛ لأن صاحب الحال يشبه المبتدأ في كونه محكومًا عليه، والحكم علىٰ مجهول لا يفيد، فكما وضع النحاة للمبتدأ النكرة مسوغات وطالبوا بوجودها، فإنهم طبقوا ذلك أيضًا علىٰ صاحب الحال.

ومسوغات مجيء صاحب الحال نكرة هي:

١ـ **إذا تقدم الحال علىٰ صاحبها**، أو النعت علىٰ المنعوت؛ نحو قولنا: (**في**

الدار جالسًا رجلٌ)، و قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤] ، فكلمة (**كفوًا**) حال من (**أحد**)؛ لأن تقدير الكلام ـ والله أعلم ـ: (**ولم يكن أحد كفؤ له**) تقدم النعت على منعوته فأعرب حالًا. قال الشاعر:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ... شَحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

فكلمة (**بينًا**) حال من (**شحوب**) لأن النعت تقدم على المنعوت، ومثله قول الشاعر:

وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ ... وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلَ مَا مَلَكَتْ يَدِي

فكلمة (**مثلها**) حال من (**لائم**) لأن النعت تقدم على المنعوت، وقول الشاعر:

لَمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

فقد تقدم الحال (**موحشًا**) على صاحبها (**طلل**) لأنه تقدم عليها.

٢ـ **إذا كانت الحال نكرة موصوفة**؛ نحو: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾، فكلمة (**أمرًا**) حال من (**أمر**)؛ لأنه نكره موصوفة، وخالف ابن هشام ابن مالك وابنه بدر الدين، حيث لم يعتبرها حالًا؛ لأنه اسم جامد، والحال لا يكون إلا وصفًا، وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] ، في قراءة نصب (**مصدقًا**) على أنها حال من (**كتاب**) خصصت بوصف؛ ونحو قول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ ... فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

فكلمة (**مشحونًا**) حال من النكرة (**فلك**)؛ لأنها وصفت بـ(**ماخر**).

٣ـ **إذا كانت النكرة مضافة**؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن

فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصّلت: ١٠].
فكلمة (سواءً) حال من (أربعة)؛ لأنها أضيفت.

٤- **الاستفهام الاستنكاري**؛ وذلك نحو قول الشاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

فكلمة **(باقيًا)** حال من النكرة **(عيش)**.

٥- **النفي**، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾، فجملة **(ولها كتاب معلوم)** حال من **(قرية)**، ونحو قول الشاعر:

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى إِلَّا مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

فكلمة **(متخوفًا)** حال من **(أحد)**.

٦- **أن يكون الحال جملة مقترنة بالواو وصاحب الحال نكرة**، وذلك لأن وجود الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة؛ لأن وجود النعت لا يفصل بينه وبين منعوته بالواو، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا وَهِيَ ظَالِمَةٞ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ وَقَصۡرٖ مَّشِيدٍ ٤٥﴾ [الحج: ٤٥]، ونحو قول الشاعر:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي ... فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ

٧- **أن تكون الحال جامدة**: نحو: **(هذا خاتم حديدًا)**.

٨- **أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة يصح أن تجيء الحال منها**، نحو: **(زارني زيد ورجل راكبين)**.

٩- **وردت أمثلة عن العرب جاءت فيها صاحب الحال نكرة منها**:

قول أحد الصحابة: **(صلى رسول الله قاعدًا، وصلى وراءه رجالٌ قيامًا)**، وقولهم كما روى سيبويه: **(عليه مائة بيضًا)**، وقول عنترة العبسي:

فِيهَـا اثْنَتَـانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأَسْحَمِ

فـ (**حلوبة**) لتمييز العدد، و(**سودًا**) إما حال من العدد،أومن (**حلوبة**)،أو صفة.
وفي الحديث (**صلَّى رسول اللّه ﷺ جالسًا، وصلَّى وراءه رجالٌ قيامًا**)، رواه مالك بن أنس في الموطأ، فـ (**جالسًا**) حال من المعرفة، و(**قيامًا**) حال من النكرة المحضة.

يقول ابن مالك:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَىٰ امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

خامسًا: الترتيب بين الحال وصاحبها:

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، وللحال مع صاحبها ثلاث أحوال:

أ ـ جواز التقديم والتأخير:

يجوز تقديم الحال ويجوز تأخيرها ـ وهو الأصل ـ نحو قولنا: (**جاء زيدٌ ضاحكًا، وجاء ضاحكًا زيدٌ**)، و (**ضربت اللص مكتوفًا، وضربت مكتوفًا اللص**).

ب ـ وجوب تأخير الحال علىٰ صاحبها:

ويجب هذا التأخير في ثلاثة مواضع لا يجوز فيها إطلاقًا تقدم الحال علىٰ صاحبها، وهي:

١ـ إذا كانت الحال محصورة بـ (**ما**) و (**إلا**)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨] .

٢ـ إذا كانت الحال جملة والرابط بينها وبين صاحب الحال الواو؛ نحو: (**حضر الطالب وقد بدأ الامتحان**).

٣- إذا كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة؛ نحو: (**أدهشني وجهها مسفرةً، وأعجبني حديثك ناصحًا**)، أو الحرف؛ نحو: (**مررتُ بهند جالسةً، نظرت إلىٰ الوردة متفتحة**)، ويشترط في المجرور بالحرف أن يكون حرف الجر أصليًا وليس زائدًا

وخالف في تأخر الحال عن صاحبها وجوبًا الفارسي وابن جني وابن كيسان، فأجازوا التقديم، وتبعهم ابن مالك قائلًا: وهو الصحيح لوروده؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً﴾ [سَبَإ: ٢٨] ، حيث تقدم الحال (**كافة**) علىٰ صاحبها (**الناس**)، و نحو قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّىٰ كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

قوله: (**طرًّا**) فإنه حال، ومعناه جميعًا، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله (**عنكم**)، وهذه الكاف مجرورة المحل بـ(**عن**)، وقد تقدم الحال علىٰ صاحبها، وذكر ابن هشام أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر.

يقول ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح لوروده في كثير من الشواهد الشعرية، وذلك نحو قول عبد الرحمن بن حسان:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئًا ... فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

قوله: (**كهلًا**) فإنه حال من الهاء المجرورة محلًّا بـ (**على**) في قوله (**عليه**).

وقول عروة بن حزام، وقيل كثير عزة، وقيل المجنون:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

قوله: (**هَيْمَانَ صَادِيًا**) فإنهما حالان من الياء المجرورة محلًّا بـ (**إلى**).

وقول الشاعر:

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَىٰ وَلَاتَ حِينَ إِبَاء

قوله: (**غافلًا**) فإنه حال من (**المرء**) المجرور باللام، وقد تقدم عليه.

٤ـ أن يكون العامل في صاحب الحال (**كأن**) الذي هو حرف تشبيه؛ نحو قولك: (**كأن زيدًا أسدٌ غاضبًا**) لا يجوز لك أن تقول: (**كأن غاضبًا زيدًا أسدٌ**).

٥ـ أن يكون العامل (**لعلّ**) الذي هو حرف ترج، في نحو قولك: (**لعل محمدًا مقبلٌ علينا مبشرًا**) فلا يجوز لك أن تقول: (**لعل مبشرًا محمدًا مقبلٌ علينا**).

٦ـ أن يكون العامل (**ليت**) الذي هو حرف تمنٍّ؛ نحو قولك: (**ليت الأستاذَ حاضرٌ مشفقًا علينا**)، فلا يجوز لك أن تقول: (**ليت مشفقًا علينا الأستاذَ حاضرٌ**)، ويجمع الثلاثة الماضية قولنا: (**أن يكون العامل معنويًا**).

٧ـ أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب؛ نحو: (**ما أحسن هند مسفرةً**)، فلا يجوز القول: (**ما أحسنَ مسفرةً هندَ**).

٨ـ أن يكون صاحب الحال ضميرًا متصلًا بصلة (**أل**)؛ نحو قولك: (**القاصدك معطيًا زيد**) فـ (**معطيًا**) حال من ضمير المخاطب في القاصدك، ولا يجوز تقديمه، فليس لك أن تقول: (**معطيًا القاصدك زيد**).

٩ـ أن يكون صاحب الحال معمولًا لحرف مصدري؛ نحو (**أن المصدرية**)؛ وذلك نحو قولك: (**يعجبني أن ضربت هندًا مؤدبًا**)، فـ(**مؤدبًا**) حال من تاء المخاطب الواقعة فاعلًا في ضربت المعمول لـ(**أن**)، فلا يجوز لك أن تقول: (**يعجبني مؤدبًا أن ضربت هندًا**).

جـ وجوب تقديم الحال على صاحبها:

ويجب تقديم الحال علىٰ صاحبها خلافًا للأصل فيما يلي:

١ـ إذا كان صاحب الحال نكرة ليس لها مسوغ؛ نحو: (**صرخ منزعجًا رجلٌ**).

٢ـ إذا كان صاحب الحال محصورًا بـ(**ما**) و (**إلا**)؛ نحو: (**ما منتبهًا إلا عليٌّ**).

٣ـ إذا كان صاحب الحال مضافًا إلىٰ ضمير يعود علىٰ جزء من الحال؛ نحو:

(وقف ينصح الطلاب أستاذهم).

أما في باقي الحالات فيجوز تقديم الحال علىٰ صاحبها إذا لم يكن هناك ما يوجب التقديم أو التأخير؛ نحو: **(أكلت ساخنًا الطعام، وشربت طازجة الفاكهة).**

أما ترتيب الحال بين الحال والعامل المؤثر فيها فالأصل أن تتأخر الحال عن عاملها، ويجوز أن تتقدم الحال علىٰ عاملها بشرط أن يكون العامل فعلًا متصرفًا؛ نحو: **(ناصحًا تحدث أخي)**، أو يكون العامل شبه فعل متصرف؛ نحو: **(مسرعةً السيارة منطلقة، وناصحًا أخي متحدث).**

سادسًا: الترتيب بين الحال وعاملها:

للحال مع عاملها ثلاث حالات:

أ ـ جواز التقديم والتأخير:

ويكون الجواز إذا كان العامل فعلًا متصرفًا؛ نحو: **(جاء زيد راكبًا)**، أو صفة تشبه الفعل المتصرف؛ نحو: **(زيد منطلق مسرعًا)**، وقالت العرب: **(شَتَّىٰ تَؤُوبُ الحَلَبَةَ)** أي: متفرقين يرجع الحالبون.

ب ـ وجوب تقديم الحال علىٰ العامل:

يجب تقديم الحال علىٰ العامل في مواضع أهمها:

٢ـ إذا كانت الحال لها صدر الكلام كأدوات الاستفهام؛ نحو: **(كيف جاء الضيف؟).**

٣ـ إذا كان العامل اسم تفضيل عاملًا في حالين صاحبهما واحد وفضل علىٰ نفسه في حالٍ دون الأخرى؛ نحو قول العرب: **(التَّمْرُ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا)**، فـ**(بسرًا)** حال متقدم علىٰ عامله، وصاحب الحال: الضمير المستتر في **(أطيب)**، و**(رطبًا)**: حال من الضمير المجرور في **(منه)**، والجار والمجرور متعلق بـ**(أطيب)**،

فيكون صاحبا الحالين من معمولات اسم التفضيل؛ ونحو قولنا: (**زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرٍو مُعَانًا**).

٤- إذا كان العامل اسم تفضيل يعمل في حالين لصاحبين مختلفين فُضِّل صاحب إحدىٰ الحالين بحاله علىٰ صاحب الأخرىٰ بحاله؛ نحو: (**زيدٌ راكبًا أسرع من علي مهرولًا**) فاسم التفضيل لابد أن يتوسط بين المفضل والمفضل عليه.

٥- أن يكون العامل في الحال حاملًا لمعنىٰ التشبيه وفيه رائحته؛ نحو: (**علي متحدثًا كأخيه خطيبًا**)، وذلك بشرط أن يؤثر هذا العامل في حالين يراد بهما تشبيه صاحب الأولىٰ بصاحب الأخرى.

جـ - وجوب تأخير الحال عن عاملها:

يجب تأخير الحال عن عاملها في ست مسائل، وهي أن يكون العامل:

١- فعلًا جامدًا؛ نحو: (**ما أحسنه مقبلًا**).

٢- أو صفة تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل؛ نحو: (**هذا أفصح الناس خطيبًا**).

٣- أو مصدرًا مقدرًا بالفعل وحرف مصدري؛ نحو: (**أعجبني اعتكاف أخيك صائمًا**).

٤- أو اسم فعل؛ نحو: (**نزالِ مسرعًا**) فـ(**صاحب الحال**) ضمير مستتر تقديره (**أنت**).

٥- أو لفظًا مضمنًا معنىٰ الفعل دون حروفه كـ (**أسماء الإشارة، وحروف التشبيه، وحروف التمني، وأدوات الاستفهام، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور**)، فلا يجوز تقديم الحال علىٰ عاملها المعنوي؛ نحو قولنا: (**تلك هند مجردة، وليت زيدًا أميرًا أخوك، وكأن زيدًا راكبٌ أسدًا، وزيد في الدار - أو عندك - قائمًا، ونحـو قوله تعالى**: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]،

وقول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا ... لَدَىٰ وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

قوله: (**رطبًا ويابسًا**) وهما حالان من (**قلوب الطير**)، والعامل في الحالين وصاحبهما قوله (**كأن**)، وهو حرف مشبه بالفعل، ولا يجوز في هذه الحال أن تتقدم علىٰ صاحبها.

ويستثنىٰ من المضمن معنىٰ الفعل دون حروفه أن يكون ظرفًا، أو مجرورًا مخبرًا بهما، فيجوز - بقلة - توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، كقول الشاعر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ ... لَدَيْكُمْ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا

قوله: (**باديَ ذلة**) فإنه حال - برأي بعض النحاة - صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ، و(**هو**) مبتدأ، و(**لديكم**): ظرف متعلق بالخبر، وتقدير الكلام: (**عاذ بنا عوف حال كونه لديكم بادي ذلة**)، فقد تقدم الحال علىٰ العامل فيها، وهو (**لدى**) وهو ظرف، وهو جائز عند الأخفش وابن مالك، وعند الجمهور ضرورة شعرية.

وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام ١٣٩] فـ(**خالصة**) حال صاحبها الضمير المستتر في الجار والمجرور بعد حذف متعلقة، وكقراءة الحسن البصري: ﴿وَالسَّمٰوٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر ٦٧]، فـ(**مطويات**): حال منصوبة صاحبها الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو (**بيمينه**).

هذا التوجيه هو توجيه الأخفش وتبعه ابن مالك، أما الجمهور فيعتبرون (**بادي**) ضرورة، وأن (**خالصةً، ومطوياتٍ**) معمولان لصلة (**ما**) و لـ(**قبضته**)، وأن (**السموات**) عطف علىٰ ضمير مستتر في (**قبضته**)؛ لأنها بمعنىٰ (**مقبوضته**)،

وليست مبتدأ، و(**بيمينه**) معمول الحال، لا عاملها.

٦ـ أو عاملًا آخر عرض له مانع؛ كـ(**لام الابتداء، ولام القسم**)؛ إذ لهما الصدارة في الكلام؛ نحو: (**لأصبرُ محتسبًا، ولأعتكفنَّ صائمًا**)، فإن ما في حيِّز لام الابتداء، ولام القسم لا يتقدم عليهما.

يقول ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

سادسًا: جواز تعدد الحال

ولشبه الحال بالخبر والنعت، جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره؛ أي: صاحبها واحد أو متعدد.

ـ الأول: تعدد الحال وصاحبها واحد:

كقول الشاعر :

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

قوله: (**رَجْلَانَ حَافِيَا**) حيث تعدد الحال لواحد، وهو ياء المتكلم المجرور محلًّا بـ(**على**).

وليس من تعدد الحال؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عِمرَان: ٣٩] ؛ لأن الحالين: الثاني والثالث عطفا بالواو على الأول: (**مصدقًا**)، ومن شرط التعدد للحال ألا يكون بالعطف.

- **الثاني: جواز تعدد الحال وصاحبها متعدد:**

إن اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع؛ نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] ، الأصل: دائبة ودائبًا، ونحو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ﴾ [النحل: ١٢] .

وإن اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف، كـ (**لقيته مصعدًا منحدرًا**)، ويقدر الأول للثاني، وبالعكس أي: يكون صاحب الحال الأول للحال الثاني، ويكون صاحب الحال الثاني للحال الأول؛ كما في قول الشاعر:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى ... فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

قوله: (**ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى**) فإنهما حالان، ولكل منهما صاحب حال غير الآخر، فـ (**ذات هوى**) صاحبه (**سعاد**)، و (**معنىٰ**) صاحبه تاء المتكلم في قوله: (**عهدت**)، وقد جاء بالحالين علىٰ عكس ترتيب صاحبها، وهذا هو الأكثر في مثل ذلك.

وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس، كقوله:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

قوله: (**أَمْشِي تَجُرّ**) وهما جملتان كل واحدة منهما في محل نصب حال؛ جملة (**أمشي**) صاحبها تاء المتكلم في (**خرجت**)، وجملة (**تجر**) صاحبها هاء الغائبة في (**بها**)، وقد جاء بالحالين علىٰ نفس ترتيب صاحبيها معتمدًا في ذلك علىٰ قيام القرينة، وذلك من قبل أن قوله (**أمشي**) مذكر، و (**تجر**) مؤنث، وقد علم أن الحال يطابق صاحبها، فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث.

ومثله قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا ... مُنْجِدَيْهِ، فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

وذلك أن قوله (**خائفًا**) وهو أول الحالين حال من قوله (**ابني**) وهو أول الصاحبين في الذكر، وقوله (**منجديه**) وهو ثاني الصاحبين في الذكر، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنًى.

ومنع الفارسي وابن عصفور، ونسب أبو حيان هذا الرأي لكثير من المحققين تعدد الحال وصاحبها واحد فقدروا نحو قوله: (**حافيًا**) في الشاهد صفة أو حالًا من ضمير (**رجلان**) أي: ليست حالًا ثانية لصاحب واحد، وهو الياء في (**علي**) وإنما صفة، أو حالًا لصاحب آخر هو الضمير في رجلان.

وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل؛ نحو: (**هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنهُ رُطَبًا**).

- **وجوب تعدد الحال:**

يجب تعدد الحال في موضعين:

١ـ أن يقع بعد (**إما**)؛ نحو قولنا: (**افعل هذا إما راضيًا وإما ساخطًا**)، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝﴾ [الإنسان: ٣]، ونحو قول الشاعر:

وَقَدْ شَفَّنِي أَلَّا يَزَالَ يَرُوعُنِي ... خَيَالُكِ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا

٢ـ أن يقع بعد (**لا**)؛ نحو قولك: (**رأيت عليًا لا خائفًا ولا غاضبًا**)، ولا يجئ الحال في أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر، ومن مجيئه غير متعدد بعد (**لا**) قول الشاعر:

قَهَرْتُ الْعِدَىٰ لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ ... وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدِيعَةِ وَالْمَكْرِ

يقول ابن مالك:

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيرِ مُفْرَدِ

سابعًا: ذكر عامل الحال وحذفه:

الأصل في العامل أن يكون موجودًا.

ـ جواز الحذف:

يجوز حذف عامل الحال من الكلام إذا دل عليه دليل من كلام سابق؛ كما في الإجابة عن سؤال يقول: كيف جاء علي؟ فيصح الجواب قولك: ماشيًا، أو راكبًا، ويصح أن تقول: جاء ماشيًا أو راكبًا.

ويكون هذا الحذف لدليل مقالي؛ كقولك لقاصد السفر: (**راشدًا**)، أي: تسافر راشدًا، وللقادم من الحج: (**مأجورًا**)، أي: رجعت مأجورًا.

أو لدليل مقالي، وذلك إذا وقع في جواب استفهام؛ كأن يقول لك قائل: كيف جئت ؟ فتقول في جوابه: بلىٰ مصطحبًا أسرتي، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤] ، أي: بلىٰ نجمعها قادرين، ومنها أن تقع في جواب شرط؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]؛ أي: فإن خفتم فصلوا رجالًا، بإضمار العامل: تسافر، ورجعت، ونجمعها، وصلوا.

ـ وجوب الحذف:

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع هي:

١ـ إذا دلت الحال على زيادة أو نقصان بالتدريج؛ نحو: (**تصدق بريال فصاعدًا، واشتر الكتاب بريال فنازلًا**؛ **والتقدير: واذهب بالعدد صاعدًا أو نازلًا**.

٢ـ أن يكون الحال مسوقة للتوبيخ؛ نحو: (**أقائمًا وقد قعد الناس، و أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى، وأقاعدًا وأستاذك يحدثُك. ؟**) أي: أتوجد، وأتتحول، وأتوجد.

٣ـ أن يكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة؛ نحو: (**زيدٌ أبوك عطوفًا، و أنت أستاذي معلمًا، وأنت أخي شفوقًا**) .

وقد يحذف عامل الحال سماعًا كقول الناس للقادم من للحج: (**مأجورًا إن**

شاء الله)، وقولك لمن شرب أو أكل: **(هنيئًا)**.

٤ـ الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ، وقد تقدم الحديث عنها في باب المبتدأ والخبر؛ وذلك نحو: **(ضربي زيدًا قائمًا، وضربي العبد مسيئًا)**، أي: حاصل إذا كان قائمًا أو مسيئًا.

٥ـ أن يكون حذف عامل الحال سماعًا في غير ذلك؛ نحو قولنا: **(هنيئًا لك)**، أي: ثبت لك الخير هنيئًا، أو أهنأك هنيئًا.

ـ امتناع الحذف:

يمتنع حذف عامل الحال إذا كان عامل الحال معنويًا كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه،؛ لأن العامل المعنوي ضعيف؛ لأنه إنما عمل بالحمل على غيره، فلا يصح التصرف في عامله لا بالتقديم عليه ولا بالحذف.

يقول ابن مالك:

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

المبحث الثالث

التمييز

أولًا: التعريف:

التمييز في اللغة: مصدر ميَّز، وتقول: **(ميزت كذا من كذا)** إذا خلصت أحدهما من الآخر، وتقول: **(ميزت كذا عن كذا)** إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر.

التمييز في الاصطلاح: اسم جامد نكرة بمعنىٰ **(من)** يذكر بعد مبهم ليزيل إبهامه، ويوضح المقصود به، سواء كان هذا المبهم **(لفظًا مفردًا)** أم كان هذا المبهم هو نسبة بين طرفي جملة.

ويسمىٰ: مفسّرا، وتفسيرًا، وتبيينًا، ومميِّزًا، وتمييزًا.

يقول ابن مالك:

اسْمٌ بِمَعْنَىٰ (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ ازْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَـمْرَا

ثانيا: نوعا التمييز:

عندما نعمد إلىٰ تقسيم المميز إلىٰ نوعين فاعلم أن ذلك يتم بالنظر إلىٰ المميز **(المبهم الذي يحتاج إلىٰ إزالة ابهامه وتوضيح المراد به، والمقصود منه).**

والمميز إما أن يكون لفظًا مفردًا مذكورًا، وإما أن يكون غير مذكور بل يلحظ من الكلام؛ لأنه أمر يتعلق بما بين طرفي الجملة من علاقة.

وعلىٰ ضوء هذا التمهيد يمكن تقسيم التمييز باعتبار المميز إلىٰ قسمين كما يلي:

الأول: تمييز المفرد، ويسمىٰ أيضًا تمييز الملفوظ، ويكون كذا إذا كان المميز لفظًا من المفردات الآتية:

١ـ ألفاظ تدل علىٰ مساحة أو وحدة قياس (**فدان ـ هكتار ـ قيراط ـ فرسخ ـ رشاش ـ متر ـ ذراع**)؛ مثل: عندي فرسخ أرضًا، اشتريت مترًا حريرًا، وبعت ذراعًا قماشًا.

٢ـ ألفاظ تستخدم في الوزن؛ مثل: (**رطل، أوقية، درهم، جرام، قنطار، طن، كيلو جرام**)، ومن أمثلته: عندي رطلان عسلًا، اشتريت أوقية فضةً.

٣ـ ألفاظ تستخدم في الكيل؛ مثل: (**صاع، قدح، كيلة، إردب**)، ومن أمثلته: أخرجت صاعًا شعيرًا، وعندي قدح تمرًا.

٤ـ أن يقع بعد شبه المكاييل، والموازين، والمقاييس؛ ومنه قوله تعالى ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧] فهذا يعد شبه الوزن، وليس به حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس اسمًا لشيء يوزن به حقيقة في عرفنا، و﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] ، ومنه قول بعضهم: (**عندي نحي سمنًا**)، والنحي اسم لوعاء السمن، وهذا يعد شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأن النحي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، إنما هو اسم لوعائه فيكون كبيرًا وصغيرًا. ومنه قولهم: (**ما في السماء موضع راحة سحابًا**)، فـ(**سحابًا**) تمييز واقع بعد (**موضع راحة**) وهو شبيه بالمساحة، ومن ذلك قولهم: (**عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا**)، فـ(**زبدًا**) تمييز واقع بعد (**مثل**) وهو شبيه إما بالوزن أو بالمساحة، وقولهم: (**صببت عليه ذنوبًا ماءً، عندي مد البصر أرضًا، وإن لنا غيرها إبلًا، وعندي جُرَّةٌ ماءً، وعندي كيس قمحًا**).

٥ـ ما دل علىٰ ما يشبه المساحة (**قدر راحة**)، أو ما يشبه الوزن (**مثقال ذرة**)، أو ما يشبه الكيل (**قدر حفنة**)، أو ما يشبه المقياس (**مد يدك**).

٦ـ ما دل علىٰ مماثلة؛ كقولك: (**من لي بمثلك جارًا، من لنا بمثل عمر خليفةً**

وحاكمًا عادلًا).

٧ـ ما كان متفرعًا من لفظ التمييز، علىٰ معنىٰ أن يكون التمييز أصلًا والمميز **(اللفظ المبهم المحتاج إلىٰ تفسير)** فرعًا منه؛ كقولنا : **(هذا ثوب حريرًا)**، **(وعندي خاتم فضةً)**، فالثوب والخاتم فرع من الحرير والفضة، ومثله: **(باب ساجًا، وجُبَّةٌ خزًّا)**، وقيل أنه حال وهو رأي سيبويه؛ لأن الاسم ـ برأيه ـ الذي ينتصب تمييزًا إنما يقع بعد مقدار، أو ما يشبه المقدار.

٨ـ ألفاظ تستخدم في العدد؛ نحو: **(ثلاثة، تسعة، عشرون، ثلاثون)**، **فألفاظ** العدد من ثلاثة إلي ما شاء الله تحتاج دائمًا إلي تمييز يبين نوع المعدود؛ نحو: **(عندي عشرون بعيرًا، وأربعون شاةً، وثلاثون بقرةً)**.

والأعداد قسمان: صريح وكناية. فالصريح من أحد عشر إلى تسعة عشر، تقول: **(عندي أحد عشر عبدًا)**، و**(تسعة وتسعون درهمًا)**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤] ، و﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المَائدة: ١٢] ، و﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعرَاف: ١٤٢] ، و﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العَنكبوت: ١٤] ، و﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجَادلة: ٤] ، و﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] ، و﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤] ، وفي الحديث: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**»[حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم].

والكناية عن العدد هي **(كم)** الاستفهامية؛ تقول: **(كم عبدًا ملكتَ)**، فـ**(كم)** اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، و**(عبدًا)** تميز لـ **(كم)** واجب النصب والإفراد. ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية، وذلك مشروط بأمرين:

أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر.

والثاني: أن يكون تمييزها بجانبها؛ كقولك: (**بكم درهمٍ اشتريت، وعلىٰ كم شيخ قرأت**)، والجر حينئذ عند جمهور النحويين بـ (**من**) مضمرة، والتقدير: بكم من درهم، وعلىٰ كم من شيخ، وزعم الزجاج أنه الإضافة.

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنطَةٍ غِذَا

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

الثاني: تمييز النسبة أو تمييز الجملة، ويسمىٰ تمييز الملحوظ، ويقصد به تمييز النسب المبهمة بين طرفي الجملة، أو تفسير العلاقة المبهمة المجملة بين أمرين في جملة واحد، وسموه تمييز الملحوظ؛ لأن المميز لا يتلفظ به في الكلام بل يلحظ من سياق ومعنىٰ الجملة؛ وذلك نحو: (**طاب الأستاذ نفسًا**)،

وهو قسمان:

أـ محول عن أمر آخر:

فالتمييز الملحوظ إن كان محولًا فهو ثلاثة أنواع:

١ـ محول عن الفاعل، وذلك إذا كانت النسبة المبهمة، أو العلاقة المبهمة، أو الحقيقة المجهولة غير الواضحة واقعة بين الفعل وفاعله، وذلك نحو: (**ارتفع حافظ القرآن شأنًا، علا طالب العلم منزلةً**)، فأصل التمييز هنا فاعل: (**ارتفع شان حافظ القرآن، وعلت منزلة طالب العلم، ومنه قوله تعالى**: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] ، أي: اشتعل شيب الرأس، ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] أصله: فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه، فحول الإسناد فيها عن المضاف،وهو الشيب في الآية الأولى، والأنفس في الآية الثانية، إلي المضاف إليه وهو الرأس وضمير النسوة، فارتفعت الرأس وجيء بدل الهاء والنون في (**أنفسهن**) بنون النسوة في (**طبن**) ثم جيء بذلك المضاف الذي

حول عنه الإسناد فضلةً وتمييزًا، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة؛ لأن التمييز إنما يطلب منه بيان الجنس، وذلك يتأدي بالفرد.

٢ـ أو محول عن المفعول به، وذلك إذا كانت النسبة المبهمة والعلاقة الغامضة المحتاجة إلىٰ ما يزيل غموضها ويوضحها بين الفعل والمفعول به، وهذا يحدث إذا كان فعل الجملة متعديًا؛ نحو: (**زرعنا الأرض شجرًا، وغرسنا الحديقة أزهارًا، وقرأت الكتاب فصولًا**)، ومنه قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: ١٢] ، فالأصل: وفجرنا عيون الأرض.

٣ـ أن يكون التمييز محولًا عن المبتدإ والخبر، وذلك إذا كانت النسبة المجهولة بين مبتدئه وخبره في الجملة؛ نحو: (**العالم أحسن من الجاهل سلوكًا، والمثقف أفضل من غيره دراية**)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] ، أصلة: مالي أكثر من مالك. ورجالي أعز من رجالك.

فحذف المضاف وهو (**المال**) وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المتكلم مقامه، فارتفع وانفصل، وصار:(**أنا أكثر منك**)، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا. وهكذا يكون بعد (**أفعل التفضيل**)؛ نحو: (**زيدٌ أحسنُ وجهًا وعمرو أنقي عرضًا**)، وشبه ذلك التقدير: وجه زيد أحسن، وعرض عمرو أنقى.

ب ـ غير محول عن أمر آخر:

أما التمييز غير المحول، فهو ما كانت النسبة المبهمة في الجملة التي ورد فيها مطلقة لا يمكن تحديدها أهي بين فعل وفاعل أم بين فعل ومفعول، أم بين مبتدأ وخبر، وهذا قليل ويحدث في عبارات منقولة عن العرب، كقولهم: (**لله دَرُّهُ فارسًا، وحسبك به ناصرًا، وما أحسنك خطيبًا**)، ومثل هذا من أساليب التعجب السماعية والقياسية، ومنه قول الشاعر:

بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَه ... يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَه

فـ (**جارة**) تمييز نسبة المبتدأ للخبر في قوله: (**ما أنت**)، وقال بعضهم هي حال،

ويرده قول الشاعر:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ... مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ

فأدخل **(من)** على **(سيد)** الذي أصله تمييز، و**(من)** لا تدخل على الحال، إنما تدخل على التمييز.

ومن مباحث التمييز: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل، فإنه يجب نصبه إذا كان فاعلًا في المعنى، وعلامة كونه فاعلًا في المعنى أن نأتي بالفعل الذي أخذ منه أفعل التفضيل ونضعه مكان أفعل نحو: **(محمد أعلى جاهًا)**، فلو قلنا: **(محمد علا جاهه)** كان **(جاهه)** فاعلًا لعلا، وإذا لم يكن فاعلًا في المعني وجب جره بالإضافة. نحو: **(خالد أفضلُ رجلٍ)** إلا إذا أضيف أفعل إلي غيره فإنه ينصب لتعذر إضافة أفعل مرتين؛ نحو: **(أنت أفضل الناس رجلًا)**.

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَىٰ تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَىٰ انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَىٰ مَنْزِلًا

ثالثًا: إعراب التمييز:

إعراب تمييز المفرد **(الذات ـ الملفوظ)**:

تمييز ما يدل علىٰ وزن، أو كيل، أو مساحة وقياس: إذا لم يكن الاسم المبهم المميز مضافًا إلىٰ غير التمييز جاز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب هي:

١ـ نصبه؛ نحو: **(اشتريت أوقية فضَّةً، وعندي قدح شعيرًا)**، والناصب له هو الاسم المبهم الواقع قبله وإن كان جامدًا؛ لأنه شبيه باسم الفاعل لطلبه له في المعنىٰ، وهذا الإعراب بالنصب هو الأرجح والأحسن.

٢ـ جرُّه بـ**(من)**؛ نحو: **(بعتُ قيراطًا من أرض، واشتريت جرامًا من ذهب)**.

٣ـ جره بإضافة الاسم المبهم **(المميز)** إليه؛ نحو: **(زرعتُ فدانَ قطنٍ، وشربت**

كوب لبنٍ)، أما إذا أضيف الاسم المبهم إلىٰ غير المميز فلا يجر بإضافته إلىٰ التمييز، بل يجوز فيه النصب، أو الجر بحرف الجر (**من**)؛ نحو: (**ما في الإناء قدر راحةٍ دقيقًا، وقدر راحة من دقيقٍ**) و (**وما في السماء قدر مترٍ سحابًا، وقدر مترٍ من السحاب**)، و (**من لي بمثلك جارًا، ومن جارٍ**)، أما تمييز العدد فسوف نرجئ له الحديث عنه حيث سيتم توضيحه في باب العدد بإذن الله.

٤ـ إعراب تمييز النسبة (**الجملة ـ الملحوظ**).

أـ إذا كان تمييز النسبة محولًا عن أصل (**الفاعل، أو المفعول، أو المبتدأ**) وجب نصبه دائمًا، وعامل النصب هو الفعل أو شبه الفعل؛ نحو: (**طاب محمد نفسًا، وحسن نبيل خلقًا**).

ب ـ إذا كان تمييز النسبة غير محول عن أصل جاز فيه النصب والجر بحرف الجر (**من**)؛ نحو: (**لله دره فارسًا، ولله دره من فارس**) ونحو قول الأعشىٰ ـ ميمون بن قيس ـ:

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ   أَبَرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارَا

قوله: (**ربًا، وجارًا**) فإنهما تمييزان يجوز جرهما بـ (**من**)؛ لأنهما وإن كانا في المعنىٰ فاعلين، أو في معنىٰ الكلام: عظم رب، وعظم جار، لكنهما غير محولين صناعة.

وقول أبي بكر بن الأسود الليثي:

تَخَيَّرَه فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ   فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

قوله: (**رجل**) فإنه تمييز، وهو فاعل في المعنىٰ، لكنه لما كان غير محول عن فاعل جاز فيه أن يجره بـ (**من**).

يقول ابن مالك:

وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ   وَالْفَاعِلِ الْـمَعْنَىٰ كَطِبْ نَفْسًا تُفِدْ

رابعًا: تقدم التمييز على عامله:

لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان العامل اسمًا، كـ(**رطل زيتًا**)، أو فعلًا جامدًا؛ نحو: (**ما أحسنه رجلًا**)، وندر تقدمه على العامل المتصرف كقول رجل من طيىء:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ... وَدَاعِي الْـمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

قوله: (**أنفسًا**) فهو تمييز، وقد قدمه الشاعر علىٰ العامل فيه، وهو قوله (**تطيب**)؛ لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه، وهو موضع قياس عند المازني والمبرد والكسائي وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، أي: أن هؤلاء قالوا بجواز تقدم التمييز على عامله إذا كان العامل متصرفًا، واستدلوا على ذلك بالسماع، وبالقياس؛ لأن التمييز فضلة كالمفعول به، وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلًا متصرفًا فيجوز عندهم القول: (**شيبًا اشتعل الرأس، ونفسًا طاب زيد**)، ومنه قول المخبل السعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَىٰ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

قوله: (**نفسًا.. تطيب**) فإنه تمييز تقدم علىٰ عامله المتصرف، والأصل: (**تطيب نفسًا**)، ومنه قول الشاعر:

ضَيَّعْتَ حَزْمِي فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلَا ... وَمَا ارْعَوَيْتَ، وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا

قوله: (**شيبًا.. اشتعلا**) حيث تقدم التمييز علىٰ عامله المتصرف (**اشتعل**)، ومنه قول الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْـمُنَىٰ ... وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقول الآخر:

وَلَسْتُ، إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ، بِضَارِعٍ ... وَلَا يَائِسٍ - عِنْدَ التَّعَسُّرِ - مِنْ يُسْرِ

وقد يكون العامل متصرفًا، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع؛ وذلك نحو: **(كفىٰ بزيدٍ رجلًا)** فلا يجوز تقديم **(رجلًا)** علىٰ **(كفى)** وإن كان فعلًا متصرفًا؛ لأنه بمعنىٰ فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب؛ فمعنىٰ قولك: **(كفىٰ بزيد رجلًا)** أي: **(ما أكفاه رجلًا)**.

وقد يكون العامل غير متصرف ويتقدم التمييز عليه للضرورة الشعرية؛ وذلك نحو قول الراجز:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ... قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

يجعل **(نارًا)** تمييزًا مقدمًا علىٰ عامله وهو **(مثلها)** للضرورة، وقيل: الرؤيا قلبية و**(نارًا)** مفعول ثان.

والحق ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنه لا يجوز تقدم التمييز علىٰ عامله، وما جاء مخالفًا فضرورة؛ وذلك لأن التمييز مع عامله كالنعت مع منعوته في الإيضاح، فكما لا يجوز تقدم النعت علىٰ منعوته فكذا لا يجوز تقدم التمييز علىٰ مميزه.

يقول ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

الباب السادس

ما يتعلق بالجمل الاسمية والفعلية

- المبحث الأول: الجر بالحرف ومعناه.
- المبحث الثاني: الجر بالإضافة.
- المبحث الثالث: التوابع:

١ ـ النعت.

٢ ـ التوكيد.

٣ ـ العطف.

٤ ـ البدل.

تمهيد

جعلنا لهذا الباب عنوانًا هو: «**ما يتعلق بالجمل الاسمية والفعلية**»، وهذا العنوان لم ينبع من فراغ، وإنما نبع من نظرتنا إلى أمور تتعلق بأحد ركني هاتين الجملتين؛ إما لأنها من العوامل المؤثرة فيه، أو لأنها ناظرة إليه متعلقة به تتبعه حيثما حلّ وحيثما ارتحل.

فالمبحث الأول يتحدث عن حروف الجر، وهي من العوامل اللفظية المؤثرة في أحد ركني الجملة الاسمية لفظًا ومعنًى، أو تؤثر في الركن الثاني من ركني الجملة الفعلية لفظًا كما سنرى في حروف الجر الزائدة.

وأيضًا يتناول هذا المبحث معاني الحروف وتضمين الحروف بعضها البعض، وحروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة.

ويتحدث المبحث الثاني عن الجر بالإضافة، حيث يتحدث عن معاني الإضافة وأنواعها، وما يحذف لها، ودخول (**أل**) على المضاف.

ويتحدث المبحث الثالث الذي سيطول نسبيًّا؛ لأنه يتحدث عن التوابع، التي هي: النعت والتوكيد بنوعيه والعطف بنوعيه، والبدل، وقد أدخلت التوابع مع الحروف والإضافة؛ لأنها من المتعلقات التي تتعلق بما قبلها في حكمها وإعرابها.

المبحث الأول

الجر بالحرف ومعناه

عندما تناولنا علامات الأسماء في الباب الأول ذكرنا أن الجر من علامات الاسم، والجر يكون: بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية، وقد مثلنا لذلك بقوله ـ تعالى ـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ①﴾؛ فكلمة **«اسم»** جرت بالباء، ولفظ الجلالة جُرَّ بالإضافة، و**«الرحمن، والرحيم»** جُرَّتا بالتبعية.

وفي هذا المبحث يدور حديثنا عن الجر بالحرف، ومعاني الحروف، وتضمين الحروف معاني بعضها البعض.

● **أولًا: التعريف: ـ**

هي مجموعة من الحروف بلغت عشرين حرفًا عن ابن مالك ومن تبعه، وواحدًا وعشرين حرفًا عند غيره حيث ضمّوا **«لولا»** لحروف الجر.

وهي حروف تستخدم للربط بين اسم واسم، أو بين اسم وفعل، وقد تفيد في الكلام معنى جديدًا قد لا يتحصل بغيرها، إن لم تكن زائدة.

وتسميتها **«حروف الجر»** هي تسمية البصريين، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها، كما قيل حروف النصب، وحروف الجزم، أو لأنها تجر معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء، أي تضيفها وتوصلها إليها، ولهذا سماها الكوفيون: **«حروف الإضافة»**، وسماها بعضهم: **«حروف الصفات»**.

يقول ابن مالك:

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ: مِنْ، إِلَى ... حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ عَلَى

مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا ... وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجر، وقد

تقدّم الكلام على «**خلا، وعدا، وحاشا**» في الاستثناء، وقلَّ من ذكر «**كي، ومتى، ولعل**» في حروف الجر.

● **ثانيًا: حروف الجر الشاذة: ـ**

١ ـ كي: حيث المشهور عنها أنها حرف مصدري، وتعليل، ونصب ينصب الفعل المضارع، وهي تجر ثلاثة: ـ

(أ) «ما» الاستفهامية؛ يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: «**كيمه**»، والأكثر أن يقولوا: «**لِمَه**»، أصلها: «**كيما، ولِمَا**». ومن المعلوم أن ألف «**ما**» الاستفهامية تحذف بعد كل جار، وتحل محلها هاء السكت في الوقوف، وإذا وصلوا حذفوها.

وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن «**كي**» هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وأن المضارع المنصوب بها محذوف، وأن «**مه**» التي بعدها مؤلفة من «**ما**» التي هي اسم استفهام، ومن هاء السكت، وأن «**ما**» الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف؛ وكأن قائلًا قال لك: جئت، فقلت له: كي تفعل كذا.. وهذا تكلف غريب.

(ب) «ما» المصدرية وصلتها؛ أي: أن «**كي**» تجر «**ما**» المصدرية والمصدر المؤول بها فتقول: «**كيما**».

يقول قيس بن الخطيم: ـ

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَادُ الْفَتَى كَيمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

قوله: «**كيما**» دخلت «**كي**» على «**ما**» المصدرية وجرت المصدر المؤول عند الأخفش، و«**ما**» عنده غير كافة «**كي**» عن عمل النصب في الفعل المضارع أي: للضرِّ والنفع، وقال غيرُه: «**ما**»: كافة.

(جـ) «أنْ» المصدرية وصلتها؛ نحو: «**جئت كي تكرمني**» إذا قدرت «**أن**» بعدها، لتكون أن المضمرة وما بعدها في محل جر بـ«**كي**» بدليل ظهورها في

الضرورة كقول جميل بن عبدالله العذري:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا؟ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

قوله: «**كيما أن تغر**» حيث جاءت «**أن**» المصدرية بعد «**كي**»، وهذا يدل على أن «**كي**» للتعليل وليست حرفًا مصدريًا.

قال ابن هشام: «**والأولى أن تُقَدَّر «كي»** مصدرية فتكون ناصبة للمضارع إذا لم تذكر «**أن**» بعدها فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها معها؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣].

٢ - متى: والمشهور أن «**متى**» اسم زمان استخدمت للشرط أو للاستفهام، والجر بها لغة «**هُذَيل**»، وهي بمعنى: «**مِنْ**» الابتدائية؛ سمع من بعضهم: «**أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّه**»، أي: «**أخرجها من كمه**»، ومن شواهد استخدامها حرف جر، قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

قوله: «**متى لجج**» حيث جاءت «**متى**» حرف جر أصلي بمعنى: «**مِنْ**»، و«**لجج**» مجرورة بها على لغة هذيل.

٣ - «لعل»: المشهور عنها أنها حرف يفيد الترجي من أخوات «**إنّ**» واستخدامها كحرف جر هو لغة: «**عقيل**»؛ نحو: «**لعلّ أخيك هنا**».

وقد استعملت حرف جر شبيه بالزائد، وهي لا تتعلق بشيء، ومجرورها في محل رفع على أنه مبتدأ خبره ما بعده، وهو كالباء في: «**بحسبك درهم**».

ومنه قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

قوله: «**أبي المغوار**» حيث جرت «**لعل**» ما بعدها على لغة «**عقيل**».

ونحو قول الشاعر: -

لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

قوله: «لعل اللّه» حيث وقعت «لعل» حرف جر شبيه بالزائد على لغة عقيل، وقد جُرَّ بها لفظ الجلالة، وأبو المغوار ولفظ الجلالة: مبتدآن، وقريب وفضلكم: خبران.

لام لعلّ عند عقيل

ـ لبني عقيل في لام «لعل» لغات هي أن في:

١ ـ اللام الأولى: الإثبات والحذف، فيقال: لعلَّ وعلَّ، أما إثبات اللام الأولى فشواهده كثيرة منها بيتا الشاهد **«لعل اللّه»**، و**«لعل أبي المغوار»**، ومنها قول خالد بن جعفر:

لَعَلَّ اللَّهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ

وأما حذف لام لعلَّ فمن شواهده قول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

وهذه اللغات ليست خاصة بـ(العلّ) التي يُجر الاسم بعدها، بل جاءت في لغات العرب في «لعلّ» عامة؛ فمن الحذف، قول الأضبط بن قريع السعدي:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقول نابع بن سعد الطائي:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وقول العجير السلولي:

لَكَ الْخَيْرُ، عَلِّلْنَا بِهَا، عَلَّ سَاعَةً تَـمُرُّ، وَسِهْوَاءً مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقول أم النحيف سعد بن قرط:

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامُ، عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرْمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُسْتَعِرِ

وقول رؤبة بن العجاج:

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

٢ ـ اللام الثانية، ورد فيها البناء على الفتح أو الكسر، فتقول: «**لعلَّ، لعلِّ**».

٤ ـ لولا: ـ من حروف الجر التي ذكرها كثير من النحاة غير ابن مالك، وابن هشام «لولا»، فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته.

استعمالات «لولا»:

لولا التي تدل على امتناع جوابها إلا بوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح كما تدخل على المضمر.

١ ـ دخول «لولا» على الاسم الظاهر.

تدخل «**لولا**» على الاسم الظاهر الصريح؛ نحو قول أفلح بن يسار السندي:

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان:

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى ... لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

٢ ـ دخول «لولا» على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله:

وتدخل «**لولا**» على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف:٣٣]، و﴿لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف:٩٤]، ونحو قول نصيب:

وَلَوْلَا أَنْ يُقَالَ صَبَا نُصَيْبٌ ... لَقُلْتُ: بِنَفْسِيَ النَّشَأُ الصِّغَارُ

٣ ـ دخولُ «لولا» على الضمير المنفصل:

وتدخل «**لولا**» على الضمير المنفصل؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا

مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ: ٣١].

وقد اختلف النحاة: كوفيون وبصريون «**في لولا**» وفي مدخولها في هذه الأحوال الثلاثة، على النحو التالي:

ـ **قال الكوفيون:** هي عاملة في الاسم الذي بعدها الرفع، من قبل أنها نائبة عن فعل لو ظهر لكان رافعًا للاسم؛ ألا ترى أنهم يقولون: «**لولا زيدٌ لأكرمتك**» إنما تريد: «**لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك**».

ـ **وقال البصريون:** إن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء، وليس الرافع له (**لولا**)؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا، و«**لولا**» ليست مختصة؛ لأنها تدخل على الأسماء كما في الشواهد التي سقناها وتدخل على الأفعال كما في قول الشاعر:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَـمَّـال جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُم السُّودِ

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلَا حُدِدْتُ، وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

على أنها لو كانت مختصة بالأسماء لعملت الجر كما هو الأصل في الحرف المختص بالاسم.

٤ ـ دخول «لولا» على الضمائر المتصلة: ـ

وتدخل «**لولا**» على الضمائر المتصلة؛ فتقول: «**لولاي**» و«**لولاك**»، و«**لولاه**».

وقد اختلف النحاة في ذلك الاستعمال، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب الكوفيين، وأبي الحسن الأخفش من البصريين، ونسبه العيني للخليل ويونس ـ وخلاصته أن الضمير المتصل وهو: الياء، والكاف، والهاء، موضوع موضع الضمير المنفصل، وأن موضعه رفع، وليس له إلا ذلك الموضع، وذلك ليجري استعمالها في جميع الأحوال مجرى واحدًا فيكون من طرق الباب على وتيرة واحدة.

المذهب الثاني: وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين - وخلاصته أن **«لولا»** في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعلق بشيء، والضمير الذي بعدها له مجالان: أحدهما جر، والثاني رفع بالابتداء؛ كمدخول **«من»** الزائدة في نحو قولك: **«ما في الدار من أحد»** فإنه مجرور لفظًا وموضعه رفع؛ لأنه مبتدأ.

المذهب الثالث: وهو مذهب أبي العباس المبرد - وخلاصته أن هذا الاستعمال خطأ لم يرد عن العرب. وهو محجوج بوروده عن العرب في نحو قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وكما في قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي بن أبي طالب:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ

ونحو قول العرجي:

.... لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ

ومع ورود هذا الاستعمال في كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وفي شعر منسوب إلى قائليه لا محل لإنكار هذا الاستعمال، وإن كنا نعترف بأنه قليل في الاستعمال غير شائع شيوع استعمال الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد **«لولا»**.

* * *

● **ثالثًا: أقسام حروف الجر:**

تحدثنا في السطور السابقة عن ستة أحرف من الأحرف العشرين. المتفق عليها، منها ثلاثة ورد الحديث عنهم في الاستثناء، وثلاثة شواذ وأما الحرف المختلف فيه وهو «**لولا**» فقد أدرجته تبعًا للأحرف الشاذة، وفي هذه السطور يدور حديثنا عن أربعة عشر حرفًا قسمها علماء النحو إلى قسمين:

١ ـ سبعة تجر الظاهر والمضمر:

من أحرف الجر التي تجر الظاهر والمضمر: «**من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام**»، وهي تجر الظاهر والمضمر على النحو التالي:

قال ـ تعالى ـ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧]، و﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة:٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس:٤]، و﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]، و﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة:٨]، و﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات:٢٠]، و﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف:٧١]، و﴿ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحديد:٧]، و﴿ءَامَنُوا بِهِۦ﴾ [الأحقاف:٣١]، و﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٨٤]، و﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٥].

٢ ـ سبعة تجر الظاهر فقط: ـ

من حروف الجر التي تجر الاسم الظاهر فقط «**حتى، والكاف، والواو، ومذ، ومنذ، ورب، والتا**»، وهذه الحروف تنقسم في عملها إلى أربعة أقسام:

(أ) ما لا يختص بظاهر بعينه، أي تدخل على كل اسم ظاهر، وهي: [حتى، والكاف، والواو].

وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير؛ وذلك نحو قول العجاج:

خَلَّي الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا   وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

قوله: «**كها**» حيث دخل حرف الجر «**الكاف**» على الضمير المتصل «**ها**»

والأصل دخولها على الاسم الظاهر.. ودخولها هنا للضرورة.

ونحو قول رؤبة بن العجاج: -

فَلَا تَرَ بَعْلًا وَلَا حَلَائِلَا   كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلَا

قوله: «**كه**»، «**كهن**» جر الضمير المتصل بالكاف للضرورة.

و«**حتى**» تجر الظاهر وقد جرَّت الضمير شذوذًا في قول الشاعر:

فَلاَ وَاللَّهِ لا يُلْفِي أُنَاسٌ   فتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

قوله: «**حتاك**» حيث جرت «**حتى**» الضمير، وهو شاذ، ولا يقاس عليه، خلافًا لبعضهم، ولغة هذيل إبدال حاءها عينا، وقرأ بن مسعود: ﴿فَتَرَبَّصُواْ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ﴾، حيث قرأ «**عتى**» بدلًا من «**حتى**»، والواو مختصة بالقسم وكذلك التاء، ولا تجر التاء إلا لفظ الجلالة ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما.

(ب) ما يختص بالزمان فقط، وهو: [مُذْ ومُنذ].

من الأحرف الجارة: ما يجر نوعًا خاصًا من الظواهر، وهو [مذ، ومنذ] فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معينًا لا مبهمًا، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا؛ تقول: **(ما رأيته مذ يوم الجمعة)**، و**(منذ يوم الجمعة)**، و**(منذ يومنا)**، و**(مذ يومنا)**، ولا تقول: **(لا أراه منذ غد)**، ولا **(مذ غد)**، وكذا لا تقول: **(ما رأيته منذ وقت)**؛ لأنه مبهم.

فأما قولهم: (ما رأيته مُذ أنَّ اللَّه خلقه)، فتقديره: مُذْ زمن أن اللَّه خلقه؛ أي: مذ زمن خلق اللَّه إياه.

ولا تجر **(منذ)** و**(مذ)** من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضرًا كانت بمعنى **(في)**؛ نحو: ما رأيته منذ يومنا؛ أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضيًا كانت بمعنى «**من**»؛ نحو: «**ما رأيته مُذ يوم الجمعة**»؛ أي: من يوم الجمعة.

(جـ) ما يختص بالنكرات:

من حروف الجر: ما يجر نوعًا خاصًا من المضمرات، ونوعًا خاصًا من المظهرات وهو «**رب**» فإنها إن جرّت ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفردًا مذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز؛ نحو: (**ربه رجلًا لقيته**)، و(**ربه رجلين**)، و(**ربه رجالًا**)، و(**ربه امرأة**)، و(**ربه امرأتين**)، و(**ربه نساء**)، وكل ذلك قليل في لسان العرب.

وإن جرَّتْ رُبَّ ظاهرًا فلا يكون إلا نكرةً موصوفةً؛ نحو: (**رب رجل صالح لقيته**)، وذلك كثير.

ونحو قول الشاعر:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

قوله: (**ربه فتية**) حيث جرَّت (**رب**) الضمير المتصل وهو الهاء وهو ضمير مفرد مذكر مع أنه مفسر بتمييز مجموع وهو «**فتية**» فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره.

(د) ما يختص بالله، ورَبّ، مضافًا للكعبة، أو لياء المتكلم، وهو: التاء.

من حروف الجر ما يجر لفظين بعينهما فقط، وهو التاء، فإنها لا تجر إلا اسم الله ﷻ، وربًّا مضافًا إلى الكعبة أو إلى ياء المتكلم، وهي تفيد القَسَمَ؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، و﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقولنا: «**ترب الكعبة**» و«**تربى لأفعلن**»، وندر: «**تا لرحمن**» و«**تَحَيَاتِك**» والتاء بدل من واو القسم.

يقول ابن مالك:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ: مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى　　وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا
وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا، وَبِرُبْ　　مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِلَّهِ، وَرَبْ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى»　　نَزْرٌ، كَذَا «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى

أي: من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر، وهذه هي السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول: مُنْذُهُ ولا مُذْهُ، وكذا الباقي.

● **رابعًا: معاني حروف الجر: -**

لكل حرف من حروف الجر معانى، واستعمال،وهي على النحو التالي:

١ - مِنْ

تأتي **«من»** لمعانٍ كثيرة منها:

(أ) التبعيض؛ أي: تكون بمعنى بعض؛ وذلك نحو قولنا: **«أكلت من الطعام»**، ونحو قوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ولهذا قرأ ابن مسعود: **«بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ»**، وقوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:٨]؛ أي: بعض الناس، ونحو قولنا: **«أخذتُ من الدراهم»**.

(ب) بيان الجنس، وأكثر ما تقع فيه بعد **«ما»**، و**«مهما»**؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر:٢]، و﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة:١٠٦]، و﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾، وقد تقع لبيان الجنس في غيرهما؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف:٣١]، و﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، و﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[الحج: ٣٠].

وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء **«من»** لبيان الجنس، وقالوا: **«من»** في **«من سندس»**، و**«من ذهب»** للتبعيض. ولا حجة لهم.

(جـ) ابتداء الغاية المكانية باتفاق، أي: ابتداء الغاية في المكان؛ وذلك نحو

قوله ـ تعالى ـ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء:١]، وابتداء الغاية في الزمان خلافًا لأكثر البصريين؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفيه الحديث الذي رواه البخاري في الاستسقاء من حديث شريك: «**فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعةِ**»، ونحو قول النابغة الذبياني:

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

قوله: «**في أزمان**» فإن «**من**» لابتداء الغاية الزمانية عند الكوفيين، بينما يرى البصريون أنها من ابتداء الغاية في الأحداث، وأن الكلام على تقدير مضاف، أي: «**من استمرار يوم حليمة**».

وقول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

ـ إن في محل النزاع بين الكوفيين والبصريين، هو أن الكوفيين يثبتون مجيء «**من**» لابتداء الغاية في الزمان بالأمثلة السابقة، والبصريون يمنعونه ويتأولون. والحق مع الكوفيين؛ لكثرة الشواهد.

(د) التنصيص على العموم والشمول لجميع أفراد الجنس، أو تأكيد التنصيص عليه وهي الزائدة، و«**من**» التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظًا غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها؛ نحو: **(ما جاءني من أحد)** فإنه لولا وجود **(من)** لجاز لك أن تعتبر المنفي مجيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال، ولولا وجود **(من)** لجاز القول: **(ما جاءني رجل بل رجلان)** فلما وجدت **(من)** امتنع فهم أن المنفي مجيئه واحد.

ـ شروط مجيء (من) زائدة

اشترط النحاة لمجيء (من) زائدة ثلاثة شروط هي:

١ ـ أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام بـ«هل»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة:١٩]، و﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٢٣]، و﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢].

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور (من) الزائدة إلا شرط واحد، وهو أن يكون مجرورها فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأً، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي بدليل ورودها زائدة في الكلام الموجب من كلام العرب؛ ومن ذلك قولهم: «**قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، فَخَلِّ عَنِّي**» وجعل الفارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِيءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

٢ ـ أن يكون مجرورها نكرةً، فلا تزاد في معرفة.

٣ ـ أن يكون مجرورها:

١ ـ فاعلًا؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، فـ(ذكر) في الآية فاعل «**يأتيهم**»، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذي هو «**ما**».

٢ ـ نائب فاعل؛ نحو قولنا: «**ما اتُّهم من أحد بهذه التهمة**» فـ«**أحد**» نائب فاعل «**اتهم**» المبني للمجهول، وقد زيدت قبله «**من**» وقبلها «**ما**» النافية.

٣ ـ مبتدأ؛ نحو قولنا: (**ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾**) [فاطر:٣].

٤ ـ اسم كان؛ نحو قولنا: «**لم يكن لك من عذر**)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الأحزاب:٣٨]، فـ(**حرج**) اسم كان، وقد زيدت قبله (**من**)، وقبلها (**ما**).

٥ ـ مفعولًا به؛ نحو قولنا: (**هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت**)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم:٩٨] فـ(**أحد**) مفعول به لـ(**تحس**)، وقد زيدت قبله (**من**)، وقبلها (**من**) الاستفهامية.

٦ ـ المفعول الأول من مفعولى (**ظن**) وأخواتها؛ نحو قولنا: (**ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه**).

٧ ـ المفعول الأول من مفعولات (**أعلم**) وأخواتها؛ نحو قولنا: (**ما أعلمت من أحد أنك مسافر**).

٨ ـ المفعول الأول من مفعولي (**أعطى**) وأخواتها؛ نحو قولنا: (**ما أعطيتُ من أحدٍ مثل ما أعطيتك**).

٩ ـ المفعول الثاني من مفعولي (**أعطى**) وأخواتها؛ نحو قولنا: (**ما منحتُ أحدًا من دينار**).

(**هـ**) معنى البدل؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدل الآخرة.

وأنكر قوم مجيء (**من**) للبدل، وقالوا: إن التقدير في الآية: أرضيتم الحياة الدنيا بدلًا من الآخرة، فالجار والمجرور ـ وهو (**من الآخرة**) متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا، وتقدير الكلام: بدلًا من الآخرة، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق (**من**)، لا (**من**) نفسها، وهو تكلف واضح.

(**و**) التعليل؛ أي: تدخل على اسم يكون علةً وسببًا، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]؛ أي: أغرقوا بسبب خطيئاتهم، وقال الفرزدق:

يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

قوله: (**من مهابته**)؛ فإن (**من**) حرف دال على التعليل، بسبب مهابته.

(**ز**) الظرفية؛ أي: تدل (**من**) على الظرفية المكانية، والزمانية؛ وذلك نحو قوله

ـ تعالى ـ: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر: ٤٠]؛ أي: في الأرض و﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩]؛ أي: في يوم الجمعة.

(ح) المجاوزة؛ كـ(عن)، زادها جماعة؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَوَيۡلٌ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٢٢]، أي: عن ذكر اللَّه.

(ط) الانتهاء،؛ وذلك نحو قولنا: (**قربت منه**)؛ أي: إليه.

(ي) الاستعلاء،؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [الأنبياء:٧٧]؛ أي: عليهم، وخرجها قوم على التضمين.

يقول ابن مالك:

بَعْضٍ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ ... بـ(مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)

٢ ـ معاني اللام

كثرت استعمالات اللام بين النحاة، حيث وصلت عند ابن هشام في (**مغنى اللبيب**) إلى أكثر من عشرين استعمالًا، وهاك التوضيح:

الأول: المِلك؛ وهي التي تقع بين ذاتين ومصحوبها يُملك؛ نحو قولنا: (**هذا المال لزيد**)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الشورى:٤]، وقوله: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

الثاني: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص؛ فتسمى لام الاختصاص، وهي تقع بين ذاتين ومصحوبها لا يُملك؛ نحو: (**السَّرجُ للدابة، والجُلُّ للفرس، والبابُ للدار**)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف:٧٨]، و﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٌ﴾ [النساء:١١]، وقولنا: (**أدوم لك ما تدوم لي**).

الثالث: الاستحقاق؛ وهي الواقعة بين معنًى وذات؛ نحو قولنا: (**العزة للَّه، والملك للَّه، والأمر للَّه، الجنة للمؤمنين، والويل والعذاب للكافرين، والعصا لمن**

عصى)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾[المائدة:٤١]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١]، و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ [المرسلات:١٥].

الرابع: التمليك؛ نحو قولنا: **(وهبت لزيد دينارًا)**.

الخامس: شبه **التمليك**؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل:٧٢].

السادس: التعدية؛ ذكره ابن مالك في الكافية؛ وهي أن يتعدى الفعل إلى المفعول به باللام، فيكون ما بعدها مفعولاً به لما قبلها من فعل تعجب أو اسم تفضيل؛ نحو: **(ما أضرب زيدًا لعمرو، وما أحبه لبكر)**.

السابع: التعليل؛ وهو أن يكون ما بعدها سببًا لما قبلها؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديات:٨]؛ أي: من أجل حب المال لبخيل، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قريش:١]؛ أي: أعجب من أجل إيلاف قريش، وقول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

أي: من أجل ذكراك، في قوله **(لذكراك)**.

وقول الشاعر: ـ

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى نَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِن كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

قوله: **(للعذارى)**، أي: من أجل العذارى.

الثامن: التوكيد؛ وهي الزائدة في الإعراب لمجرد توكيد الكلام، وهي المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله؛ وذلك نحو قول بن قيادة:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

قوله: **(لمسلم)** حيث زيدت اللام لمجرد التوكيد؛ لأن **(أجار)** يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله، فليس بحاجة إلى اللام.

وأما قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، فالظاهر أن اللام ضُمِّنَ معنى (اقترب)، فهو مثل: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء:١].

التاسع: تقوية العامل الذي ضَعُفَ بكونه غير فعل أو بالتأخير:

١ ـ إما بكونه فرعًا عن العمل؛ أي مأخوذًا من غيره كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١١]، و﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج:١٦]، وقولنا: (**ضربي لزيد حسن، وأنا ضاربٌ لعمرو**).

٢ ـ وإما بتأخره عن المعمول؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣]، فكلمة (**تعبرون**) تأخرت عن معمولها (**الرؤيا**) فضعفت، فقوى باللام، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف:١٥٤].

وليست اللام المقوية زائدة محضة؛ لأنها أفادت العامل بتقويته ولا معدية محضة؛ وذلك لصحة حذفها بكونها زائدة، بل هي بينهما.

العاشر: انتهاء الغاية، أي بمعنى (**إلى**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾ [الزلزلة:٥]؛ أي: إليها، و﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر:١٣]؛ أي: إلى أجل مسمى، و﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨]؛ أيْ: إلى ما نهوا.

الحادي عشر: القسم، وتختص اللام المستعملة في الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة؛ وسرّ ذلك أنها تأتي خلفًا للتاء، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾، ونحو قولنا: (**للّه لا يؤخر الأجل**)، وقول الشاعر:

لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

الثاني عشر: التعجب؛ وذلك نحو قولنا: (**للّه دَرُّكَ!**)، ومع النداء؛ كقولهم:

(يا للماء، ويا للعشب) إذا تعجبوا من كثرتها، وقول الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقولهم: **(يا لك رجلًا عالمًا، ولله أنت)**، وقول الشاعر:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ ... فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثالث عشر: الصيرورة؛ أي: ما يصار إليه الأمر، وتسمى: لام العاقبة، أو لام المآل؛ لأن ما بعدها عاقبة لما قبلها؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨]، فاللام في **(يكون)** تسمى لام الصيرورة، ونحو قول الشاعر:

لِدُوا لِلْمَوتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ ... فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ

قوله **(للموت، للخراب)** اللام فيها للصيرورة، وليست للتعليل؛ لأن الموت ليس علة للمولد، ولا البناء للخراب، فالأمران **(الموت والخراب)** يصير إليها المآل، والمصير، ونحو قول الشاعر:

فَإِنْ يَكُنِ الْـمَوْتُ أَفْنَاهُمُ ... فَلِلْمَوتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد، وحجتهم واهية؛ لأن المعنى واضح أن المقصود منه الصيرورة.

الرابع عشر: البعدية؛ أي: بمعنى **(بعد)**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أي بعده، وحديث الرسول: «**صُومُوا لِرُؤْيَتِه، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ**»[البخاري: ١٧٧٦، ومسلم: ١٨٠٩]؛ أي: بعده رؤيته، وقول الشاعر:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

أي: بعد طول اجتماع، في قوله (**لطول اجتماع**).

الخامس عشر: الاستعلاء؛ أي: موافقة (**على**) في الاستعلاء الحقيقي؛ وذلك كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ٩]؛ أي: عليها، وقوله: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِۦٓ﴾ [يونس:١٢]، و﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات:١٠٣]، وقول الشاعر:

ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والاستعلاء المجازي (**المعنوي**)؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء:٧]؛ أي: فعليها إساءتها، ونحو قول الرسول لعائشة: «**اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءُ**»[أخرجه ابن حبان برقم: ٤٤٠٢]، وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا تعرف في العربية لهم بمعنى عليهم.

يقول ابن مالك:

وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣ ـ معاني الباء

الباء المفردة، حرف جر لأربعة عشر معنًى:

الأول: الإلصاق؛ قيل: وهو معنًى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقيٌّ؛ كـ: (**أمسكت بزيد**) إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه، ولو قلت: أمسكته، احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف، ومجازيٌّ؛ نحو: (**مررتُ بزيدٍ**)، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى: مررت على زيد؛ بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات:١٣٧].

قال ابن هشام: أقول: إن كلًّا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًّا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور؛ كـ(**أمسكت بزيد**) و(**صعدتُ على السطح**) فإن

أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز؛ كـ: (**مررت بزيد**) في تأويل الجماعة.

الثاني: الاستعانة؛ وهي الداخلة على آلة الفعل؛ أي: على المستعان به؛ نحو: (**كتبت بالقلم، ونجرتُ بالقدوم**)، قيل: ومنه باء البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الثالث: التعدية، وتسمى: (**باء النقل**)؛ أي: تحول الفعل اللازم متعديًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر؛ تقول: (**ذهب زيد**)، و(**ذهبت بزيد**)؛ وأي: أذهبته، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]؛ أي: أذهبه، وقد قرئ: (**أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُم**).

الرابع: التعويض؛ وتسمى أيضًا: باء المقابلة؛ وهي هنا تدل على تعويض شيء مقابل شيء آخر)؛ نحو قولنا: (**اشتريته بألف، وكافأت إحسانه بضعف**)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢].

الخامس: التبعيض؛ أي بمعنى: (**بعض**)، أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الدهر: ٦]، وقول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

قوله (**بماء البحر**)، أي: بعض ماء البحر. ومنه قول الشاعر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا   شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

السادس: المصاحبة، أي: بمعنى (**مع**)، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، وقوله: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي: معه.

السابع: المجاوزة، أي: بمعنى (**عن**)، فقيل: تختص بالسؤال، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه، بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب:٢٠].

وتأول البصريون (**فاسأل به خبيرا**) على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (**عن**) أصلًا، وفيه بُعْد؛ لأنه لا يقتضي قولك: (**سألت بسببه**)، أن المجرور هو المسئول عنه.

الثامن: الظرفية؛ أي: بمعنى (**في**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص:٤٤]؛ أي: فيه، وقوله: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

التاسع: البدل، أي: بمعنى (**بدل**) بدون عوض ولا مقابلة، كقول الصحابي رافع بن خديج: (**مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ**).

وقول الشاعر: ـ

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

قوله (**بهم**) أي: بدلهم.

العاشر: الاستعلاء؛ أي: بمعنى (**على**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران:٧٥]؛ أي: على قنطار.

الحادي عشر: السببيّة أو التعليل؛ وهي التي يكون ما بعدها سببًا لما قبلها وعلة له؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، أي: بسبب نقضهم.

الثاني عشر: التأكيد؛ وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع:

١ ـ الفاعل، وزيادتها فيه، واجبة، وغالبة، وضرورة.

الواجبة، نحو: (**أحسن بزيدٍ**)، إذ الأصل: أحسن زيد.

والغالبة؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، والضرورة؛ كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

٢ ـ المفعول به؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]

وقوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، و﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[الحج:١٥]، و﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ﴾ [الحج:٢٥]، و﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ﴾ [ص:٣٣].

٣ ـ المبتدأ؛ نحو قولنا: (**بحسبك درهم**)، و(**خرجت فإذا بزيد**)، و(**كيف بك إذا كان كذا**)، ومنه عند سيبويه قوله ـ تعالى ـ: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم:٦].

٤ ـ الخبر؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة:١٤٤].

٥ ـ الحال المنفي عاملها؛ كقول الشاعر:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

٦ ـ التوكيد بالنفس والعين؛ وجعل منه بعضهم قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[البقرة:٢٢٨].

الثالث عشر: القسم؛ وهو أصل أحرفه؛ ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معه؛ نحو: (**أقسم بالله لتفعلنّ**)، ودخولها على الضمير؛ نحو: (**بك لأفعلنّ**)، واستعمالها في القسم الاستعطافي؛ نحو: (**بالله هل قام زيد**)؛ أي: أستحلفك بالله.

الرابع عشر: الغاية؛ أي: بمعنى (**إلى**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف:١٠٠]؛ أي: إليّ، وقيل: ضُمن (**أحسن**) معنى (**لطف**).

يقول ابن مالك:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

٤ ـ معاني «في»

في: حرف جر، له عشرة معانٍ:

الأول: الظرفية؛ وهي حقيقية مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي

بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١]، أو مجازية؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[البقرة:١٧٩]، و﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ [الأحزاب:٢١]، وتكون الظرفية حقيقية إذا كان الظرف والمظروف فيها من أسماء الذوات، وتكون الظرفية مجازية إذا كان الظرف والمظروف من أسماء المعاني، أو كان الظرف من أسماء المعاني والمظروف من أسماء الذوات؛ نحو قولنا: **(المتقون في رحمة الله)**، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ﴾[القمر:٥٤].

الثاني: **السببية**؛ أي: تكون لبيان السبب والعلة؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٤]؛ أي: بسبب ما أفضتم فيه، والذي أفاضوا فيه هو كلامهم في حديث الإفك.

الثالث: **المصاحبة**؛ أي: بمعنى (مع)؛ وذلك كقوله - تعالى -: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾[الأعراف:٣٨]، والتقدير: ادخلوا معهم في جملة أمم، فحذف المضاف وقوله - تعالى -: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾[القصص:٧٩]؛ أي: مع زينته.

الرابع: **الاستعلاء**؛ أي: بمعنى «**على**»؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: عليها، ونحو قول الشاعر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ

أي: على سرجه، ونحو قول الشاعر:

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ... فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

أي: على جذع.

الخامس: **المقايسة**؛ أي: الموازنة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أي: بالقياس إلى الآخرة.

السادس: الإلصاق؛ أي تكون بمعنى الباء، وذلك كقول الشاعر:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

قوله: (**في طعن**) فإن (**في**) بمعنى (الباء)؛ لأن بصيرًا يتعدى بها.

السابع: التوكيد؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾[هود:٤١]، حيث ذهبوا إلى أنها زائدة لغير تعويض، أجاز ذلك الفارسي، وخاصة في الضرورة، نحو قول الشاعر:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

الثامن: التعويض؛ وهي الزائدة عوضًا من (**في**) أخرى محذوفة؛ كقولك: (**ضربت فيمن رغبت**) أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على قول الشاعر:

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ، فَانْظُر بِمَنْ تَثِقُ

حيث حمل (**في**) على ظاهره، وفيه نظر، كما قال ابن هشام.

التاسع: مرادفة (إلى)؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم:٩].

العاشر: مرادفة (من)، وذلك نحو قول الشاعر: ـ

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي؟

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ؟

قال ابن جني: والتقدير: في عقب ثلاثة أحوال.

٥ ـ معاني «على»

على تأتي حرفًا، ولها تسعة معانٍ: ـ

الأول: الاستعلاء؛ أي: العلو، وهو أصل معناها؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَعَلَيۡهَا

﴿وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، والاستعلاء هنا حقيقي، وتأتي مجازًا؛ نحو: «**فضلنا بعضهم على بعض**».

الثاني: الظرفية؛ أي: بمعنى (**في**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[القصص:١٥]؛ أي: في حين غفلة، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[البقرة:١٠٢]، أي: في ملك سليمان.

الثالث: المجاوزة؛ أي: بمعنى (**عن**)، وذلك كقول قحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

قوله: (**عليّ**) بمعنى: (**عن**)؛ لأن الأصل في (**رضي**) التعدي بـ(**عن**) لا بـ(**على**)، ويحتمل أن (**رضي**) ضمن معنى (**عطف**)، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط، وقول الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا ... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أي: يحكى عنّا، وقد يقال: ضُمن (**يحكىَ**) معنى (**يَنُمّ**).

الرابع: التعليل؛ كاللام في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة:١٨٥]؛ أي: لهدايته إياكم، وقول الشاعر:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس: المصاحبة؛ أي بمعنى (**مع**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]؛ أي: مع ظلمهم.

السادس: موافقة «من»؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[المطففين:٢]، أي: إذا اكتالوا من الناس.

السابع: موافقة «الباء»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف:١٠٥]، وقد قرأ أُبّي بالباء: «**حَقِيقٌ بِأَنْ لَا أَقُولَ**».

الثامن: أن تكون زائدة، للتعويض أو غيره؛ وذلك نحو قول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ … إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضًا له، قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يومًا شيئًا، ثم بدأ مستفهمًا فقال: على من يتكل؟

التاسع: أن تكون للإستدراك والإضراب، كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة اللَّه ـ تعالى ـ.

يقول ابن مالك:

عَلَى لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ … بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدِ وَعَلَى … كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

٦ ـ معاني «عن»

ولـ«عن» عشرة معانٍ هي: ـ

الأول: المجاوزة؛ أي: الابتعاد وهذا أصل معناها؛ نحو: (**سرتُ عن البلد، ورميتُ عن القوس**)، ولم يذكر البصريون سواه.

الثاني: البعدية، أي: بمعنى (**بعد**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾[الانشقاق:١٩]؛ أي: حالة بعد حالة، وقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[المائدة:١٣]؛ أي: بعد مواضعه.

الثالث: الاستعلاء؛ أي: بمعنى (**على**)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]؛ أي: على نفسه، وقول الشاعر:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ … عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

قوله: (**عنّي**) حيث جاءت (**عن**) بمعنى (**على**)؛ لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليّ.

الرابع: التعليل؛ أي تكون سببًا وعلّة؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[هود:٥٣]؛أي: لأجل قولك، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[التوبة:١١٤].

الخامس: الظرفية، ذلك كقول الشاعر: ـ

وَآسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيا

قيل: لأن «ونى» لا يتعدى إلا بـ«**في**» بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[طه:٤٢]. والظاهر أن معنى «**ونى عن كذا**» جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه: أي دخل فيه وفتر.

السادس: مرادفة «من» وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[الشورى:٢٥]؛ أي: من عبادة، بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ﴾[المائدة:٢٧]، و﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[البقرة:١٢٧].

السابع: مرادفة الباء، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[النجم:٣].

الثامن: الاستعانة؛ قاله ابن مالك، ومثله بـ«**رميتُ عن القوس**»؛ لأنهم يقولون: «**رميتُ بالقوس**» حكاها الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك.

التاسع: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة؛ كقول الشاعر:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف عن من أول الموصول، وزيدت بعده.

العاشر: البدل؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[البقرة:٤٨]، وفي الحديث: «**صُومِي عَنْ أُمِّكِ**» [الطبراني، المعجم الصغير: ٧٧٨].

٧ ـ معاني «الكاف»

تقع الكاف حرف جر، ويكون لها خمسة معاني: ـ

الأول: التشبيه، وهو أصل معناها؛ وذلك نحو قولك: «**زيد كالأسد**»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

الثاني: التعليل؛ أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون «**الكاف**» مكفوفة بـ«**ما**»؛ كحكاية سيبويه: «**كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه**»، والحق جوازه مجردة من «**ما**»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[القصص:٨٢]؛ أي: أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ«**ما**» الزائدة؛ كما في المثال الذي ذكره سيبويه، وبـ«**ما**» المصدرية؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾[البقرة:١٥١]، قال الأخفش: أي لأجل إرسالي فيكم رسولًا منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[البقرة:١٩٨]؛ أي: من أجل هدايته إياكم.

الثالث: الاستعلاء؛ وذكره الأخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخيرٍ؛ أي: على خير، وقيل: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف؛ أي: كصاحب خير.

وجعل منه الأخفش قولهم: (**كُنْ كَمَا أَنتَ**)؛ أي: على ما أنت عليه.

الرابع: التوكيد؛ وهي الزائدة؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، قال الأكثرون: التقدير ليس شيئ مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة.

الخامس: المبادرة؛ وذلك إذا اتصلت بـ«**ما**»؛ في نحو: «**تُسَلِّم كَمَا تَدْخُل، وَصَلِّ كَمَا يَدْخُل الوقت**»، ذكره ابن الخباز في (**النهاية**)، وأبو سعيد السيرافي،

وغيرهما، وهو غريب جدًا.

يقول ابن مالك:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

٨ ـ معاني «إلى»

إلى حرف جر، وله ثمانية معانٍ:

الأول: انتهاء الغاية في الزمان والمكان، الزمان نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، والمكان؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[الإسراء:١]، وإذا دلَّت قرينة على دخول ما بعدها؛ نحو قولنا: «**قرأت القرآن من أوله إلى آخره**»، أو خروجه؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠] عُمِل بها.

الثاني: المعية؛ أي بمعنى «مع»، وذلك إذا ضممت شيئًا إلى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[الصف:١٤]؛ أي: مع الله، وقول العرب: «**الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلٌ**»، والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرًا، ولا يجوز: «**إلى زيدٍ مالٌ**»؛ أي: مع زيد مال.

الثالث: التبيين؛ وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ﴾ [يوسف:٣٣].

الرابع: مرادفة «اللام»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[النمل:٣٣]؛ أي: والأمر لكِ، وقيل: لانتهاء الغاية؛ أي: منتهٍ إليك.

الخامس: مرادفة «في» أو الظرفية، ذكره جماعة في قول النابغة:

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[الأنعام:١٢]؛ أي: في الناس، وفي يوم القيامة.

السادس: الابتداء؛ وذلك كقول الشاعر:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا … أَيُسْقَى فَلَا يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا؟

أي: منّي.

السابع: موافقة «عند»؛ وذلك نحو قول الشاعر:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرِهِ … أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟

الثامن: التوكيد؛ وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلًا بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم:٣٧]، بفتح الواو في: «**تهوَى**»؛ أي: تهواهم.

٩ ـ معاني «حتى»

(حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ:

الأول: أن تكون بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، تفيد انتهاء الغاية في الزمان والمكان، في الزمان؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾[القدر: ٥]؛ أي: إلى مطلع الفجر، وفي المكان؛ نحو قولنا: «**أكلت السمكة حتى رأسها**»؛ أي: إلى رأسها.

تفترق «حتى» عن «إلى» في ثلاثة أشياء: ـ

١ ـ أن المخفوض «حتى» شرطين: أحدهما عام؛ وهو أن يكون اسمًا ظاهرًا لا مضمرًا، خلافًا للكوفيين والمبرد، وأما قول الشاعر:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلُّ فَجٍّ … تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

فهو ضرورة عند البصريين.

والثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخرًا؛ نحو:

أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقيًا لآخر جزء؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ﴾، ولا يجوز: «**سرتُ البارحة حتى ثلثها أو نصفها**» كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري.

٢ ـ أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها حُمل على الدخول؛ وذلك نحو قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزَّادَ، حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

أي: إلى نعله.

٣ ـ أَنَّ كلًّا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر: ـ

فما انفردت به «**إلى**» أنه يجوز: (**كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو**)؛ أي: هو غايتي، كما في الحديث: «**أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ**»[مسلم: ١٢٩٠]، «**وسرتُ من البصرة إلى الكوفة**»، ولا يجوز: «**حتى زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة**»؛ لأن «**حتى**» تقتضي إفادة ضعف الغاية.

وما انفردت به «**حتى**» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها؛ نحو قولنا: «**سرتُ حتى أدخلها**».

الثاني: التعليل؛ وذلك إذا دخلت على الفعل المضارع وكان ومعناها «**كي**»؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾[البقرة:٢١٧]؛ أي: كي يردوكم، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾[المنافقون:٧]؛ أي: كي ينفضوا، وقولنا: «**أسلم حتى تدخل الجنة**»؛ أي: كي تدخل الجنة.

الثالث: ـ بمعنى «إلا» في الاستثناء؛ وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «**والله لا أفعل حتى تفعل**»، والمعنى: إلا أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[البقرة:١٠٢]، ومنه قول الشاعر:

لَيسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَالَدَيْكَ قَلِيلُ

أي: إلا أن تجود، وقول امرئ القيس:

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أَبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

أي: إلا أن أبير مالكًا وكاهلًا.

يقول ابن مالك: -

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

١٠ - معاني «كي»

من معاني **«كي»** أن تكون بمنزلة **«لام التعليل»** معنىً وعملًا، وهي الداخلة على ما الاستفهامية. وقد سبق الحديث عنها.

١١ - معاني «الواو، والتاء»

ومعنى **«الواو»** و**«التاء»**: القسم؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿وَالْفَجْرِ ① وَلَيَالٍ عَشْرٍ ②﴾ [الفجر:١،٢]، وقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٧]، والتاء لا تدخل إلا على لفظ الجلالة، والواو تدخل على كل مقسم به.

١٢ - معاني: «مُذْ ومُنْذ»

تقع «مذ، ومنذ» حرفي جر في ثلاثة معانٍ:

الأول: ابتداء الغاية (بمعنى من)، إن كان الزمان ماضيًا؛ كقول زهير بن أبي سلمى: -

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مَذ حَجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

قوله: **«مذ حجج ومذ دهر»** حيث جاءت **«مذ»** مرتين في البيت حرف جر بمعنى **«من»** لابتداء الغاية الزمنية.

وقول امرئ القيس: -

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

قوله: **(منذ أزمان)** حيث جاءت **(منذ)** حرف جر للزمن الماضي، وهي للابتداء، مع أن أكثر العرب يرى وجوب مجيئها للزمن الحاضر.

الثاني: الظرفية؛ أي: بمعنى **«في»** إن كان الزمان حاضرًا؛ نحو قوله: **«ما رأيته مذ يومنا»**.

الثالث: بمعنى «مَنْ وإلى» معًا إن كان الزمان معدودًا؛ نحو: **«ما رأيته منذ أو مذ يومين»**.

١٣ - معاني «رُبَّ»

تأتي «ربَّ» حرف جر بمعنيين: -

الأول: التكثير كثيرًا؛ وذلك نحو قول الرسول: **«يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[البخاري: ١٠٥٨]، أي: كثير من الناس مستور في الدنيا مفضوح يوم القيامة، وقول بعض العرب: **«يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ»**؛ أي: كثير من الناس يصومون ويقومون رمضان لا ثواب لهم؛ لأنهم يضيعونه في الذنوب.

الثاني: التقليل قليلًا؛ وذلك نحو قول عمرو الجنبي:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

أي: آدم وعيسى عليهما السلام، ورب هنا للتقليل؛ لأنه لا يوجد مما ذكرهما إلا فردًا واحدًا.

● **خامسًا: استعمال بعض حروف الجر أسماءً: -**

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية، وهو خمسة:

١ - الكاف

والأصح أن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر؛ وذلك نحو قول العجاج:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعاجٍ جُمّْ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمّْ

قوله: **(عن كالبرد)** فإن الكاف بمعنى **(مثل)** بدليل دخول حرف الجر **(عن)** عليها، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم.

ونحو قول ذي الرّمة:

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيبًا، وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

فإن الكاف في قوله **(كالنقا)** اسم بمعنى **(مثل)**، بدليل دخول حرف الجر عليها وهو **(على)**، ونظيره قول امرئ القيس يصف فرسًا:

وَرُحْنَا بِكَابنِ الْمَاءِ وَسْطَنَا تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْـنُ طَوْرًا تَرْتَقِي

قوله: **(بِكَابِنِ الْمَاءِ)** حيث دخلت الباء على الكاف، وقول الكميت بن زيد الأسدي:

عَلَيْنَا كَالنِّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنَ الْمَاذِيِّ لَمْ تُوزِ الْمُتُونَا

وقول الأعشى - ميمون بن قيس: -

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

وقول امرئ القيس بن حجر:

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ الْمُغَلَّبِ

وقول الشاعر:

تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبٌّ كَالْبَدْرِ، لَا، بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ومع كثرة الشواهد فلا يجوز أن نقول أن ذلك خاص بالضرورة الشعرية.

٢ ـ عن وعلى

يكون الحرفان (**عن وعلى**) اسمين إذا دخلت عليهما (**مِن**)؛ وذلك نحو قول قطري بن الفجاءة: ـ

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

قوله: «**من عن يميني**» إذ أن «**عن**» هنا اسم بمعنى «**جانب**» أو «**جهة**» بدليل دخول حرف الجر (**من**) عليها، ومن المعلوم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء.

وقول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة: ـ

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمْؤُهَا ... تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

قوله: (**من عليه**) فإن (**على**) اسم بدليل دخول (**من**) عليه.

وقد تدخل (**على**) عليها؛ نحو قول الشاعر:

عَلَى عَنْ يَمِينٍ مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا ... وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ

٣ ـ مُذ ومُنْذُ

يكون الحرفان «**مذ، ومنذ**» اسمان؛ وذلك في موضعين:

الأول: أن يدخلا على اسم مرفوع؛ وذلك نحو قولنا: «**ما رأيتُهُ مَنْذُ يومان، أو مُذْ يوم الجمعة**»، وهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر، وقيل: هما ظرفان متعلقان بخبر محذوف وما بعدهما مبتدأ مؤخر، وقيل: ظرفان، وما بعدهما فاعل بـ«**كان**» تامة، والتقدير: ما رأيته مذ كان يوم الجمعة.

❑ إعراب «مُذ، ومنذ»

في إعراب «**مذ، ومنذ**» من قولك: «**ما رأيته مذ يومان**» أربعة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب المبرد والفارسي وبن السراج وبعض الكوفيين واختاره بن الحاجب، وحاصله أن معنى «**مذ، ومنذ**» الأمد إذا كان الزمان حاضرًا أو معدودًا،ومعناها أول المدة إن كان الزمانت ماضيًا، وهما على كل حال مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير.

المذهب الثاني: وهو مذهب الأخفش والزجاج، والزجاجي، وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ومعناهما بين وبين مضافين، فإن قلت: (**ما رأيته مذ يومان**) **فكأنك قد قلت**: بيني وبين لقائه يومان.

المذهب الثالث: وهو مذهب جمهور الكوفيين، واختاره بن مالك، وابن مضاء والسهيلي، وحاصله أن (**مذ ومنذ**) ظرفان، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لـ«**كان**» تامة محذوف، فإذا قلت: (**ما رأيته مذ يومان**)، **فكأنك قد قلت**: ما رأيته منذ كان يومان.

المذهب الرابع: وهو مذهبٌ لبعض الكوفيين، وحاصله أن (**مذ ومنذ**) ظرفان، وأصل كل واحد منهما مركب من (**من**) التي هي حرف جر، ومن (**ذو**) الموصولة التي بمعنى (**الذي**) في لغة طيء، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، فإذا قلت: (**ما رأيته مذ يومان**)، **فكأنك قد قلت**: (**ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان**).

والذي نميل إليه هو الرأي الأول؛ لأنه خالٍ من التكلف.

الثاني: أن يدخلا على الجملة الفعلية والاسمية.

فقد تكون الجملة فعلية؛ وهو الغالب، وذلك نحو قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

قوله: «**مذ عقدت**» حيث دخلت «**مذ**» على جملة فعلية، وهو الغالب في

حالها.

وقد تكون جملة اسمية؛ كقول الأعشى: ـ

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... وَلِيدًا وَكهْلًا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

قوله: **«مذ أنا يافع»** حيث دخلت **«مذ»** على الجملة الاسمية **(أنا يافع)**.

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق.

يقول ابن مالك:

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا
وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا
وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُما وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

● **سادسًا: زيادة «ما» بعد «من، وعن، والباء، ورُبّ، والكاف».**

إذا دخلت **«ما»** على حروف الجر **(من، وعن، والباء، ورُب، والكاف)** فقد تكف بعضها وقد لا تكف الأخرى، وذلك بطريقين:

الأول: ـ تزاد كلمة **«ما»** بعد **«من، وعن، والباء»** فلا تكفهنَّ من عمل الجر؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ [نوح:٢٥]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠]، و﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾ [المائدة: ١٣].

وقد ذكر ابن مالك أن **«ما»** قد تدخل على الباء فتكفها عن العمل؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية في قوله:

فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا ... فَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ ... مِثْلَ وَعْظٍ بِالصَّمْتِ إِذْ لَا تُجِيبُ

وذكر ابن الشجري أن **«ما»** قد تدخل على **«من»** فتكفها؛ ولذا دخلت على الجملة الفعلية في قول أبي حية النمري: ـ

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

والجمهور يرون أن «ما» إذا دخلت على واحد من الحروف الثلاثة التي ذكرناها»، وهي: «الباء، ومن، وعن»، لم تكفه أصلًا، وهم يؤولون هذه الشواهد ونحوها على أن «ما» مصدرية، والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء أو من، فتقدير البيت الأول: فبرؤيتنا إياك، وتقدير بيت أبي حية: وإنا لمن ضربنا الكبش.

وزاد جماعة أن «ما» تزاد بعد «اللام» أيضًا فلا تكفها عن عمل الجر، واستدلوا بقول الأعشي ميمون بن قيس:

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارَا

يريد: فإن لكل شيء قرارا.

الثاني: تزاد «ما» بعد «رُبّ، والكاف»، فيبقى العمل قليلًا، وذلك نحو قول عديّ بن الرعلاء الغساني:-

رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

قوله: «ربما ضربةٍ» حيث جر «ضربة» مع دخول «ما» عليها؛ ونحو قول عمرو ابن براقة الهمذاني: -

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

قوله: «كما الناسِ» حيث جر «الناس» بالكاف مع اتصال «ما» بها، وهذا دليل على أن الكاف الجارة لا يبطل عملها إذا اتصلت بها «ما».

والغالب أن تكف «ما» «رب، والكاف» عن العمل فتسمى «ما» حينئذٍ «كافة» فيدخلان حينئذ على الجمل؛ وذلك نحو قول نهشل بن حرى:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تُخُنْهُ مَضَارِبُهْ

قوله: «كما سيفُ» حيث الكاف حرف جر، و«ما» كافة لها عن العمل

و«**سيف**» مبتدأ، وجملة «**لم تخنه مضاربه**» خبر المبتدأ.

ومثله قول عمرو بن حكيم بن معية:

لَقَدْ عَلِمَتْ سَمْرَاءُ أَنَّ حَدِيثَهَا ... نَجِيعٌ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعُ

قوله: «كما ماءُ السماء» فإن الكاف جارة، وقد اتصلت بها (ما) فكفتها عن عمل الجر، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

ومن مجموع الشواهد السابقة تكمل الدلالة على أن اقتران «ما» بالكاف أو «رُبّ» قد يكفها عن عمل الجر، وقد لا يكفها.

والغالب على «رُبَّ» المكفوفة أن تدخل على فعل ماض نحو قول خذيمة الأبرش: -

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

قوله: «**ربما أوفيت**» حيث كفت «**ما**» «**ربّ**» عن الجر، بدليل دخولها على الجملة الفعلية، ولو بقي عملها لدخلت على الاسم فجرته.

وقد تدخل على فعل مضارع مُنزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢].

وندر دخول «**رُبّ**» على الجملة الاسمية؛ وذلك نحو قول أبي داود الإيادي:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

قوله: «**ربما الجامل**» حيث دخلت «**رُبّ**» المكفوفة عن العمل على الجملة الاسمية، وهو نادر حتى قال الفارسي: يجب أن تقدر «**ما**» اسمًا مجرورًا بـ«**رُبّ**» بمعنى «**شيء**»، و«**الجامل**» خبرًا لضمير محذوف والجملة صفة لـ«**ما**»، أي: «**رُبَّ شيء هو الجامل المؤبل**»؛ وذلك لأن الفارسي يمنع دخول «**رب**» المكفوفة على الجملة الاسمية أصلًا ولهذا اضطر إلى التقدير.

يقول ابن مالك: -

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

● **سادسًا: حذف رُبّ وإبقاء عملها**

تحذف «رُبّ» ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف: -

الأول: بعد «**الفاء**» كثيرًا، وذلك نحو قول امرئ القيس: -

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مِحْوَلِ

قوله: «**فمثلك**» حيث جر «**مثل**» بـ«رب» المحذوفة بعد الفاء وذلك كثير، ونظير ذلك قول المنتحل الهذلي:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

الثاني: بعد «**الواو**» أكثر، وذلك نحو قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

قوله: «**وليلٍ**» حيث جر «**ليل**» بعد «**رب**» المحذوفة بعد الواو، وقول امرئ القيس أيضًا: -

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

قوله: «**وبيضة خدر**» حيث جر «**بيضة**» بـ«رب» المحذوفة بعد الواو، ونحو قول الراجز:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وقول حاتم الطائي: -

وَلَيْلٍ بَهِيمٍ قَدْ تَسَرْبَلْتُ هَوْلَهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنِّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الثالث: بعد «**بل**» قليلًا، وذلك نحو قول رؤبة بن العجاج:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ

قوله: «**بل مهمه**» حيث جر «**مهمه**» برب المحذوفة بعد «**بل**» وهذا قليل ونظيره قوله أيضًا:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابْ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفٍ جَوَّابْ

وقوله أيضًا: -

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يُشْتَرَى كِتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقد تحذف (رُبّ) بدون الأحرف السابقة، وهذا قليل؛ وذلك نحو قول جميل بن معمر:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

قوله: «**رسم دار**» حيث جر «**رسم**» بـ«**رُبّ**» المحذوفة بدون أن يتقدم على «**رُبّ**» المحذوفة أي حرف من الحروف «**الفاء، الواو، بل**»، وهذا قليل.

يقول ابن مالك: -

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

● **سابعًا: حذف غير «رُبّ» من حروف الجر وبقاء عمله: -**

وقد يحذف غير «رُب» من حروف الجر مع بقاء عمله، وهو ضربان:

الأول: سماعي غير مطرد؛ كقول رؤبة عندما سأله رجل: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ والحمد للّه، والأصل أن يقول: بخيرٍ والحمد للّه، فحذف حرف الجر الباء وأبقى عمله؛ ونحو قول الفرزدق:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

قوله: «**كليب**» حذف حرف الجر «**إلى**» وأبقى عمله، ونحو قول الشاعر:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

قوله: «**الأعلام**» حذف حرف الجر «**إلى**» وأبقى عمله، وأصل الكلام: «**فارتقى إلى الأعلام**».

الثاني: **قياسي مُطرد**؛ وذلك نحو قولك:

١ - بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟؛ أي: بكم من درهم، حيث حذف حرف الجر «**من**» وبقي عمله بشرط أن تكون «**كم**» الاستفهامية مجرورة بحرف الجر، وهو هنا «**الباء**».

وذهب الزجاج إلى أن الجر هنا بالإضافة؛ أي: إضافة «**كم**» إلى تمييزها، وهو هنا «**درهم**» فتكون «**كم**» مضاف، و«**درهم**» مضاف إليه.

٢ - ونحو قولهم: «**إن في الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا**»؛ أي: وفي الحجرة وذهب الأخفش في هذا المثال إلى عطف الحجرة على الدار وعطف عمرًا على زيد، والعامل في الدار حرف الجر والعامل في «**زيد**» هو «**إن**»، وهما عاملان مختلفان، وهذا لا يصح عند سيبويه.

٣ - وقولهم: «**مررت برجل صالح فطالحٍ**» حكاه يونس، وتقديره: إلا أَمُرَّ بصالح فقد مررت بطالح.

يقول ابن مالك: -

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

المبحث الثاني

الإضافة

● **أولًا: التعريف:ـ**

الإضافة في **اللغة**، الإسناد مطلقًا، يقول امرؤ القيس: ـ

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

يريد: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة؛ لأنه جلب منها أو صنع منها.

الإضافة في **الاصطلاح:** هي إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو قام مقامه.

ـ المضاف بين الاسمية والفعلية: ـ

المضاف لا يكون إلا اسمًا؛ وذلك لسببين: ـ

١ ـ الأول: أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين، ومعلوم أن التنوين لا يدخل إلا على الأسماء، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين عند الإضافة.

٢ ـ الثاني: أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافًا.

ـ المضاف إليه بين الاسمية والفعلية: ـ

الأصل أن المضاف إليه يكون اسمًا بسبب كونه محكوم عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء.

وقد جاءت الجملة الفعلية مضافًا إليها في عدة مواضع: ـ

الأول: أسماء الزمان أضيفت إلى الجمل الفعلية؛ لما بين الزمان والفعل من

وثاقة الارتباط، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين هما الحدث والزمان.

ومن أمثلة إضافة الجملة الفعلية لأسماء الزمان قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة:١١٩]، وقوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾[النصر:١]، ومن ذلك قول الشاعر:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

الثاني: كلمة «**حيث**» خاصة من أسماء المكان؛ لقوة إبهامها ومشابهتها لأسماء الزمان في صلاحيتها للإطلاق على كل مكان، كما أن أسماء الزمان صالحة للإطلاق على كل زمان، ولصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام.

ومن إضافة «حيث» للجملة الفعلية قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة:١٤٩]، وقوله: ﴿وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾[البقرة:١٩١]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾[البقرة:١٩٩]، و﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام:١٢٤].

الثالث: لفظ «آية» بمعنى «علامة»؛ لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان، وما ورد من إضافتها إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن الصعق:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا ... بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وقول الشاعر:

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا ... كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

وقول كثير:

بِآيَةِ مَا أَتَيْتُكِ أُمَّ عَمْرٍو ... فَقُمْتُ بِحَاجَتِي وَالْبَيْتُ خَالِ

وقول الشاعر:

أَلِكْنِي إِلى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَةً ... بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلَا

الرابع: لفظ «ذو» التي بمعنى **«صاحب»** أضيف شذوذًا إلى الجملة الفعلية في قول العرب: **«اذهب بذي تسلم»**، والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو **«ذو الفضل»** و**«ذو المال»**.

ـ ما يحذف من المضاف لأجل الإضافة: ـ

الذي يحذف لأجل الإضافة ضربان:

الضرب الأول: ما يكون حذفه واجبًا، وذلك ثلاثة أشياء:

١ ـ التنوين، وهو ظاهر ومقدر، أما الظاهر فيكون في الاسم المتصرف؛ نحو: **«درهم، ودينار، وثوب»** تقول: **(درهمُ زيد، وديناُر بكر، وثوبُ عمرو)**، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم الممنوع من الصرف؛ كـ**(دراهم، ودنانير، ومصابيح)**، تقول: دراهمُ زيد، ودنانيرُ عمرو، ومصابيحُ المسجد).

٢ ـ النون المعوض بها عن التنوين؛ وذلك في موضعين:

(أ) نون المثنى؛ نحو: **(عصوان، ورحيان، ويدان)**، تقول: عصواك، ورحياك، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١].

(ب) جمع المذكر السالم؛ نحو: **(مرسلون، ومهلكون، والمقيمين)** في الآيات: قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر:٢٧]، و﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١]، و﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج:٣٥].

٣ ـ (أل) المعرفة، وذلك في الإضافة المحضة مطلقًا، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار، قلت: **(درهمك، وديناك)**، ولا تقول: **(الدرهمك ولا الديناك)**.

أما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنًى أو جمع مذكر سالم أو لم يكن واحدًا منهما وكان المضاف إليه مقترنًا بـ**(أل)** صح أن تبقى **(أل)** في المضاف؛ نحو: **(المستوطنا عدن، والساكنا مصر، والضاربو زيد، والآخذو ماله)**، ونحو **(الضارب الرجل)**.

فأما إذا كان المضاف مفردًا أو المضاف إليه غير مقترن بـ**(أل)** فيجب حذف

(أل) من المضاف، فلو أضفت الساكن والآخذ، قلت: **(ساكن مصر، وآخذ مالي)** ولم يجز أن تقول: **(الساكن مصر، والآخذ مالي)**.

الضرب الثاني: ما يكون حذفه جائزًا لا واجبًا، وذلك **(تاء التأنيث)** بشرط ألا يوقع حذفها في لبس؛ نحو: **(عدة، وإقامة)** يجوز أن تقول: **(عدتك وإقامتك)** بذكر التاء، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الأنبياء:٧٣]، بحذف التاء، ونحو قول الشاعر:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّ الْبَيْـنِ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

بحذف التاء من **(عدة)**

ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب؛ نحو: **(بساتينُ زيدٍ)**، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١١٢].

يقول ابن مالك:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

● **ثانيًا: عامل الجر في المضاف إليه: ـ**

اختلفت كلمة النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، وفي هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة: ـ

القول الأول: هو قول سيبويه ورجحه المتأخرون، وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميرًا؛ نحو: **(درهمك، وكتابي، وديناره)**، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه.

القول الثاني: وهو قول السهيلي وأبو حيان، وحاصله أن الجار هو الإضافة.

القول الثالث: وهو قول الزجاج، وحاصله أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام.

القول الرابع: وهو قول ابن الباذش، وحاصله أن الجار للمضاف حرف جر مقدر، ويرده أنّا لا نجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقًا يتعلق به.

● **ثالثًا: معاني الإضافة: -**

تجيء الإضافة على معنى أحد حروف ثلاثة؛ هي: (**اللام، ومن، وفي**) وهو ما رآه ابن مالك تبعًا لطائفة من النحاة، وتبعه شارحو كلامه، ومنهم ابن هشام.

وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلًا ولا هي على نية حرف، وذهب أبو إسحاق الزجاج، وأبو الحسن ابن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ليس غير، وكان ابن الصائغ يتكلف ذلك فيقول: إن قولنا: (**ثوب خز**) هو على معنى اللام التي للاستحقاق؛ لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله).

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى (**اللام**) وعلى معنى (**من**)، ولا تكون على معنى (**في**).

● **درجات الإضافة:**

١ - تكون الإضافة على معنى «اللام»: -

إن أكثر ما تجيء الإضافة على معنى «**اللام**»؛ لأن ذلك هو الأصل، حتى إن الزجاج وبن الصائغ لم يذكرا إلا هذا النوع؛ ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى (**اللام**)، ومعنى (**اللام**) هو الملك؛ نحو: (**مال زيد، وثوب بكر، ودراهم خالد**)؛ أي: (**مالٌ لزيد، وثوبٌ لبكر، ودراهمُ لخالدٍ**)، والاختصاص؛ نحو: (**لجام الفرس، وحصير المسجد، وقناديل الدار**)؛ أي: لجام للفرس، وحصير للمسجد، وقناديل للدار، ولم يذكر النحاة لهذا النوع ضابطًا عامًّا، بل ذكروا أنه إن لم تكن الإضافة على معنى (**في**) أو على معنى (**من**) فهي على معنى (**اللام**).

٢ ـ تكون الإضافة على معنى «من»: ـ

يلي النوع الأول في الكثرة أن تكون الإضافة على معنى (من)، ومعنى (من) هنا هو بيان الجنس، وقد ذكر النحاة وتبعهم ابن مالك لهذا النوع ضابطًا من شقين: ـ

الشق الأول: ـ أن يكون المضاف بعض المضاف إليه.

الشق الثاني: ـ أن يكون المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن المضاف وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعدود؛ نحو: (**ثلاثة أثواب**)، وإضافة العدد إلى عدد آخر؛ نحو: (**ثلاث مائة**)، و(**أربعة آلاف**)، وإضافة المقادير إلى المقدرات؛ نحو (**رطل تفاح**)، و(**شبر أرض**).

٣ ـ أن تكون الإضافة على معنى (في): ـ

ذهب ابن مالك والمتأخرون إلى أن الإضافة تكون على: معنى (**في**)، وجعلوا لهذا النوع ضابطًا، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، إما مكانًا؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾[يوسف:٣٩]؛ أي: يا صاحبي في السجن، وقولنا: «**عثمان شهيد الدار**»؛ أي: شهيد في الدار، و«**زيد قتيل مؤتة**»؛ أي: قتيل في مؤتة.

وإما أن يكون الظرف زمانًا؛ وذلك نحو قولنا: (**الحسين شهيد كربلاء، وابن الزبير عائذ البيت، وأبو العلاء المعري رهين المحبسين**)؛ أي: (**في كربلاء، في البيت، وفي المحبسين**)، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ﴾[البقرة:٢٢٦]، و﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[سبأ:٣٣]، وقولنا: (**هذا عمل النهار، وذاك عبث الصبا، وعَلِيٌّ فتى العصر**).

يقول ابن مالك: ـ

والثَّانِي اجْرُرْ، وَانْوِ «مِنْ» أَوْ «في» إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، واللَّامَ خُذَا

● **رابعًا: أنواع الإضافة**

تنقسم الإضافة إلى نوعين: -

النوع الأول: - الإضافة المحضة، ومعنى المحضة؛ أي: خالصة من شائبة الانفصال، وتسمى الإضافة المعنوية؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًا؛ وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة.

وتنقسم الإضافة المعنوية إلى قسمين: -

القسم الأول: نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة؛ وذلك نحو: غلام زيدٍ، وتخصيصه إن كان نكرة؛ نحو: غلام امرأة، وهذا النوع هو الغالب.

والمراد بالتخصيص: هو تقليل الشيوع؛ لأن كلمة «**غلام، وكتاب**» عامتان بحيث يشمل: الغلام وغلام الرجل وغلام المرأة، والكتاب، وكتاب الطالب وكتاب الأستاذ، وكتاب غيرهما، فإذا قلت: (**غُلام رجل**) قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة، ولم يبلغ درجة التعيين الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة.

القسم الثاني: نوع يفيد تخصُّص المضاف دون تعرفه، وضابطه أن يكون المضاف متوغلًا في الإبهام؛ نحو: (**غير، ومثل**) إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لإكمالهما؛ ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو قولنا: (**مررتُ برجل مثلك أو غيرك**).

ومن الكلمات المتوغلة في الإبهام أيضًا: (**شبهك، وتربك، وضربك، وخدنك، ونحوك، وشرعك، وحسبك**) وهذا النوع لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

النوع الثاني: الإضافة غير المحضة، وسميت غير المحضة؛ لأنها في نية الانفصال، وتسمى: (**الإضافة اللفظية، لأنها تفيد أمرًا لفظيًا، وهو التخفيف**).

وهذا النوع لا يفيد التعريف ولا التخصيص، وضابطه:

١- أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال لا الزمن الماضي؛ لأن الإضافة فيه محضة.

٢- وأن يكون عاملًا والمضاف إليه معموله، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: -

الأول: اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر؛ نحو (**ضارب زيد الآن أو غدًا**)، أو معموله المضمر؛ نحو: (**راجيك الآن أو غدًا**)، ومنه أمثلة المبالغة؛ نحو: (**مِنحَار النوق**،، **وشراب العسل الآن أو غدًا**).

واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظًا ومعنًى.

الثاني: اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله سواء أكان فعله ثلاثيًا؛ نحو قولك: (**مضروب العبد**)، أم كان فعله أكثر من ثلاثة أحرف؛ نحو: (**مُرَوَّعُ القلب**).

واسم المفعول يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائمًا وفي اللفظ أحيانًا.

الثالث: الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال؛ نحو: (**قليل الحيل، وعظيم الأمل، وحسن الوجه، ومعتدل القامة، ومستقيم الخلف**)، وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل.

ما الدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفًا؟

الدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفًا أنها قد تأتي:

١ - وصفًا للنكرة؛ وذلك في نحو قوله - تعالى -: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩١].

٢ - وقوعه حالًا؛ وذلك في قوله - تعالى -: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، ونحو قول أبي كبير الهذلي:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

قوله: «**حوش الفؤاد**» فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي «**حوش**» إلى فاعلها، «**الفؤاد**» فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفًا، بدليل مجيئها حالًا من الضمير المجرور بالباء في قوله «**به**».

والحال في الأصل لا يكون إلا نكرة، وإن مجيئها معرفة خلاف الأصل، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله.

٣ ـ دخول «**رُبَّ**» عليه؛ وذلك نحو قول جرير بن عطية:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ … لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

قوله: «**رب غابطنا**» حيث جر اسم الفاعل وهو «**غابط**» المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره، بـ«رب»، و«رُبَّ» «تختص بجر النكرات، فدل دخول «رب» على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفًا، إذ لو استفاده لم تدخل عليه (**رب**).

ـ ما الدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد تخصيصًا؟

الدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد تخصيصًا أن أصل قولنا: «**ضاربُ زيد**» هو: «**ضاربٌ زيدًا**»، فالاختصاص موجود قبل الإضافة وذلك بمعمول اسم الفاعل، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف اللفظي بحذف التنوين ونون التثنية، أو رفع القبح.

ويكون التخفيف بحذف التنوين الظاهر؛ كما في (**ضارب زيد، وضاربان عمرو، وحسن الوجه، أو المقدر كما في** (**ضوارب زيد، وحواجّ بيت اللّه**)؛ لأن في (**ضوارب، وحواجّ**) تنوين مقدر حذف للإضافة.

أو التخفيف بحذف نون التثنية، كما في: ضاربا زيدٍ، أو نون الجمع كما في: ضاربو زيدٍ.

ويكون رفع القبح؛ أي: انتفاء قبح رفع المضاف إليه أو نصبه؛ كما في:

(مررت بالرجل الحسن الوجه)؛ وذلك لأن في رفع (الوجه) عندما يكون فاعلًا للصفة المشبهة قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف؛ لأن الغالب في الصفة المشبهة اشتمالها على ضمير يدل على معناها.

وفي نصب (الوجه) قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي؛ لأن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم، ولا تنصب المفعول به، فإذا نصب هنا كان قبحًا؛ لأننا أجرينا اللازم مجرى المتعدي.

وفي جر (الوجه) تخلص من قبح الرفع والنصب، ومن ثم: امتنع الحسنُ وجهه؛ لانتفاء قبح الرفع، ونحو: الحسن وجهًا؛ لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنصبُ على التمييز.

يقول ابن مالك: ـ

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ ... مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

وَذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

● **خامسًا: جواز دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظية: ـ**

تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول «أل» على المضاف، ولا تدخل «أل» على المضاف في الإضافة المعنوية أو المحضة.

وأجاز الكوفيون دخول «أل» على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود معرف بـ«أل»؛ وذلك نحو قولهم: «**قرأت الأربعة الكتب في الخمسة الأيام**» وحجتهم في ذلك السماع.

ويجوز دخول «أل» على المضاف في خمس مسائل: ـ

المسألة الأولى: أن يكون المضاف إليه بـ«أل»؛ وذلك نحو قولنا: «**الجعد**

الشعر»، وقول الفرزدق: -

أَبَأْنَا بِهَا قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا ... شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

قوله: (**الشافيات الحوائم**) حيث أضاف الاسم المقترن بـ«**أل**» لكون المضاف إليه مقترنًا بها مع كون المضاف وصفًا؛ ونحو قول الأعشى: -

عَلْقَمَ مَا أَنْتَ إِلَى عَامِرِ ... النَّاقِضِ الْأَوْتَارِ وَالْوَاتِرِ

وقوله:

الضَّاحِكِ السِّنِّ عَلَى هَمِّهِ ... وَالْغَافِرِ الْعَثْرَةِ لِلْعَاثِرِ

وقول جرير: -

فَإِنْ تَكُ كَلْبًا مِنْ كُلَيْبٍ فَإِنَّنِي ... مِنَ الدَّارِمِيِّينَ الْطِوَالِ الشَّقَاشِقِ

المسألة الثانية: أن يكون مضافًا لما فيه (أل)، كـ(**الضارب رأس الجاني**)، ونحو قول الشاعر: -

لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى ... بِمَا جَاوَزَ الْآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ

قوله: «**الزوار أقفيه العدى**» حيث أضاف الاسم المقترن بـ«**أل**»، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفًا وكون المضاف إليه مضافًا إلى مقترن بـ«**أل**».

ونحو قول حسان بن ثابت الأنصاري: -

مَنَارِيكُ أَذْنَابِ الْأُمُورِ إِذَا اعْتَرَتْ ... أَخَذْنَا الْفُرُوعَ وَاجْتَثَثْنَا أُصُولَهَا

المسألة الثالثة: أن يكون مضافًا إلى ضمير ما فيه (**أل**)؛ وذلك نحو قول الشاعر:

الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ ... مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ

قوله: (**المستحقة صفوه**) حيث أضاف الاسم المقترن بـ«**أل**» وهو قوله: «**المستحقة**» لكونه وصفًا مع كون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير يعود على ما

فيه (أل)، وهو «**الود**».

المسألة الرابعة: أن يكون المضاف مثنى؛ وذلك نحو قول الشاعر: ـ

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

قوله: «**المستوطنا عدن**» حيث أضاف الاسم المقترن بـ«**أل**» إلى اسم ليس مقترنًا بها وهو «**عدن**»، وساغ ذلك لكون المضاف وصفًا دالًّا على المثنى.

المسألة الخامسة: أن يكون جمعًا اتبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد ويختم بنون زائدة، تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك؛ نحو قول الشاعر:

لَيْسَ الْأَخِلَّاءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

قوله: «**المصغي مسامعهم**» حيث أضاف الاسم المقترن بـ(أل) إلى اسم ليس مقترنًا بها، وهو «**مسامعهم**» لكون المضاف جمع مذكر سالم.

وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بـ«**أل**» إلى المعارف كلها، سواء أكان المضاف إليه عَلَمًا؛ نحو: «**الضارب زيد**» أم كان اسم إشارة؛ نحو «**الضارب هذا**»، أم كان اسمًا موصولًا؛ نحو: (**الضارب الذي كان عندنا**)، أم كان ضميرًا؛ نحو: (**الضاربك**)، أم كان مضافًا إلى معرفة؛ نحو: (**الضارب غلامك**).

والجمهور يقتصرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب؛ لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة؛ لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرياء بهذا الأصل ألا يجيز إضافة الاسم المحلى بـ(**أل**) لا إلى مثله، ولا إلى غير ذلك من المعارف، ولكن ورد السماع عن أهل اللسان بإضافته إلى المحلى بـ(**أل**) خروجًا على أصل القياس؛ ولذا فلا يجوز القياس

عليها للقاعدة المعلومة: «**ما خرج عن القياس فغيره لا يقاس عليه**».

ومما ورد عن العرب من إضافة الوصف المحلى بـ(**أل**) إلى الضمير قول عبيد ابن الأبرص: -

يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْلَالًا وَحِينَا

وقال المبرد والرماني في (**الضاربك، وضاربك**) موضع الضمير خفض، وقال الأخفش: موضع الضمير نصب، وقال سيبويه: الضمير كالظاهر؛ فهو منصوب في (**الضاربك**)، مخفوض في (**ضاربك**)، ويجوز في (**الضاربك، والضاربوك**) النصب والخفض.

مسألة:

- الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه: -

يكتسب المضاف من المضاف إليه ستة أمور:

١ - **التعريف**؛ وذلك نحو: (**غلام زيد**).

٢ - **التخصيص**؛ وذلك في (**غلام رجل**) إذا كان المضاف إليه نكرة.

٣ - **التخفيف**؛ وذلك في (**ضارب علي، وضاربا زيد**)، مما يكون المضاف اسم فاعل، والمضاف إليه معموله.

٤ - **رفع القبح**؛ كما في (**زيد الحسن الوجه**) مما يكون المضاف صفة مشبهة.

٥ - **التذكير**؛ حيث يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر وذلك نحو قول الشاعر: -

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

قوله: (**إنارة العقل مكسوف**) حيث أعاد الضمير مذكرًا، من قوله: (**مكسوف**) على «**إنارة**» وهو مؤنث، والذي جوز ذلك كون المرجع مضافًا إلى

مذكر، وهو قوله: **(العقل)** فأخذ التذكير منه.

ومثل هذا البيت قول الآخر: ـ

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوانِي

فقد أخبر بقوله: **(معين)** عن قوله: **(رؤية)** الواقع مبتدأ، وهذا المبتدأ مؤنث، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو قوله: **(الفكر)** اكتسب التذكير منه.

٦ ـ **التأنيث**؛ أي: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه؛ وذلك في ثلاثة صور: ـ

الصورة الأولى: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه؛ ومن أمثلة ذلك قولهم: «**قُطِعَت بعضُ أصابعه**»، وقراءة الحسن: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، قرأ «**تلتقطه**» بدلًا من «**يلتقطه**»، وقول بعض العرب: «**جُدِعَتْ أنفُ هند**»، وقول المجنون: ـ

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقول الأعشى ميمون:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

الصورة الثانية: أن يكون المضاف كلًا للمضاف إليه؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقوله: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران: ٢٥]، ونحو قول عنترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

الصورة الثالثة: أن يكون المضاف وصفًا في المعنى للمضاف إليه، ومن ذلك قول الأغلب العجلي: ـ

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي

قوله: **(طول الليال أسرعت)** حيث أعاد الضمير مؤنثًا في قوله: **(أسرعت)**

على مذكر وهو (طول) والذي جوز ذلك كون المرجع مضافًا إلى مؤنث والمضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فكأن المضاف مؤنث.

ومنه قول ذي الرمة: -

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومثل هذا البيت قول الشاعر: -

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ مَوْتُ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول ابن أحمر:

وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيْفَاءَ لَيْسَ لِلُبِّهَا زَبْرُ

وقول الفرزدق:

أَتِيُّ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

ويحتمله قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ذكر هنا (قريب) خبر عن رحمة، وقد اكتسبت التذكير من إضافتها إلى لفظ الجلالة.

ولا يجوز أن تقول: «قامتْ غلامُ هند»، ولا «قام امرأة زيد» لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

يقول ابن مالك:

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى او جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ
وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا ان كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

● **سابعًا: أحكام المضاف: ـ**

١ـ لا يضاف اسم لمرادفه؛ لأن المضاف يتعرف بالمضاف إليه والشيء لا يتعرف بنفسه؛ وذلك نحو: (**ليث أسد**).

٢ـ ولا يضاف موصوف إلى صفة؛ لأن الصفة تابعة للموصوف في الإعراب، فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة دائمًا؛ وذلك نحو: (**رجل فاضل**).

٣ـ ولا تضاف صفة إلى موصوفها؛ لأن الصفة متأخرة عن الموصوف ولا يمكن ذلك في الإضافة؛ وذلك نحو: (**فاضل رجل**).

٤ـ أما إذا سُمِع ما يوهم شيئًا من إضافة الاسم لمرادفه يؤول:

١ ـ فمن إضافة الاسم لمرادفه؛ نحو: (**جاءني سعيدُ كُرْزٍ**)، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني اسم؛ أي: (**جاءني مسمى بهذا الاسم**).

٢ ـ ومن إضافة الموصوف إلى الصفة؛ قولهم: (**حَبَّةُ الحمقاء، وصلاةُ الأولى، ومسجد الجامع**»، وتأويله أن يقدر موصوف؛ أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع.

٣ ـ ومن إضافة الصفة إلى موصوفها؛ قولهم: (**جَرْدُ قطيفةٍ، وسَحْقُ عمامةٍ**)، وتأويله: أن يقدر موصوف أيضًا، وإضافة الصفة إلى جنسها؛ وتقديره: (**أي شيء جُرد من جنس القطيفة، وشيءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة**).

يقول ابن مالك:ـ

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأُوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

ما ذكرناه هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه، متى اختلف اللفظان، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ذكره البصريون.

● **ثامنًا: الأسماء الملازمة للإضافة: ـ**

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد؛ وذلك نحو: (**غلام، وثوب**)، ومن الأسماء ما يمتنع من الإضافة؛ لأنه لا يحتاج إلى الإضافة ولمشابهته الحروف، كالمضمرات، والإشارات، وكغير «**أي**» من الموصولات، وأسماء الشرط، والاستفهام، وإنما جازت إضافة (**أي**) الموصولة، والاستفهامية، والشرطية؛ لمشابهتها الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها، وتضاف هي إليه.

هناك من الأسماء ما هو واجب الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان:

١ ـ ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، ويحذف المضاف إليه لفظًا ويبقى معناه، ويستغنى عنه بتنوين العوض، ويبقى للمضاف حكمه في التعريف أو التنكير؛ نحو: [كل، بعض، أي]، وذلك بشرط ألا تكون (**كل**) للتوكيد، ولا للنعت، و«**أي**» لا تقع حالًا أو نعتًا؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، و﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، و﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] ولا بد من العلم أن «**كلًّا، وبعضًا**» تجب إضافتهما إذا وقعتا نعتًا أو توكيدًا؛ فمثال التوكيد: (**جاء القوم كلهم**)، والنعت: (**زيد الرجل كل الرجل**)، فجواز قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين.

٢ ـ ما يلزم الإضافة لفظًا، وهو ثلاثة أنواع: ـ

(**أ**) ما يضاف للظاهر والمضمر؛ وذلك نحو: (**كلا، وكلتا، وعند، ولدى، وقُصارى، وسِوَى**).

(**ب**) ما يختص بالظاهر فقط؛ وذلك نحو: (**أولى، أولات، ذي، ذات**)، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٨]، و﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿وَذَا النُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

(جـ) ما يختص بالمُضمر، وهو نوعان:

١ ـ ما يضاف لكل مضمر، وهو: [وحْد]؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ١٢]، ونحو قول عبدالله القرشي:

وَكُنتَ إِذْ كُنتَ إِلَهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا

قوله: «**وحدكا**» حيث أضاف لفظ: «**وحد**» إلى ضمير المخاطب؛ ونحو قول الربيع بن ضبع الفزاري: ـ

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي، وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرا

قوله: «**وحدي**» حيث أضاف لفظ «**وحد**» إلى ضمير المتكلم، وهذا يدل على أن «**وحد**» يضاف إلى كل الضمائر على السواء؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب وفي «**وحدك**» أضيف إلى ضمير المخاطب، و«**وحدي**» مضاف إلى ضمير المتكلم.

٢ ـ ما يختص بضمير المخاطب، حيث يختص بضمير المخاطب مصادر مثناه لفظًا ومعناها التكرار؛ أي: التكثير، وهي ملحقة بالمثنى في الإعراب، وتعرب مفعولًا مطلقًا، وهذه الألفاظ هي: **لبيك**؛ بمعنى: إقامة بعد إقامة؛ أي: أقيم على طاعتك إقامة كثيرة، **وسعديك**؛ بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا تستعمل إلا بعد: «**لبيك**»، و«**حنانيك**» بمعنى: تحننًا لك بعد تحنن، و«**دواليك**»؛ بمعنى: تَدَاوُلٍ بعد تداولًا، أو: تواليًا وتناوبًا في طاعتك بعد توال وتناوب، و(**هذاذيك**» بمعنى: إسراعًا لك بعد إسراع.

يقول العجاج: ـ

ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخَضًّا يُمْضِي إِلَى عَاصِي الْعُرُوقِ النَّحْضَا

قوله: «**هذاذيك**» حيث أضاف «**هذاذي**» الذي جاء على صورة مثنى إلى ضمير المخاطب، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه؛ أي: أسرع هذاذيك ولا

يصلح أن يكون حالًا خلافًا لسيبويه كما قال ابن هشام.

وعامل **«هذاذيك، ولبيك»** من معناهما، والبواقي من لفظها؛ أي: منصوبة بفعل من معناها أو من لفظها، ففعل **«هذاذيك»** أسرع و**«لبيك»** أجيب، وباقي المصادر فعلها من لفظها؛ سعديك: أسعد، وحنانيك،: أتحنّن، ودواليك: أتداول.

وتجويز سيبويه في **«هذاذيك»** في البيت، وفي **«دواليك»** من قول سحيم عبد بني الحسحاس:

إِذَا شُقَّ بُرْد شُقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقُعٌ ... دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

قوله: **«دواليك»** حيث أضيف إلى ضمير المخاطب، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه، وليس يصح أن يكون حالًا خلافًا لسيبويه.

وذهب سيبويه إلى أنه منصوب على الحالية؛ أي: نفعله متداولين وهاذين: أي مسرعين، وهو ضعيف؛ لأنه معرفة بإضافته للضمير، والحال واجب التنكير؛ ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه كونه مفعولًا مطلقًا.

وجوّز الأعلم في **«هذاذيك»** في البيت الوصفية؛ أي: صفة لضربًا، وهو مردود لذلك؛ أي: للتعريف أيضًا.

والكاف في **«لبيك، وهذاذيك»** مثل الكاف في ذلك حرف لا محل له من الإعراب مردود أيضًا؛ وذلك لقولهم: **«حنانيه، لَبَّيْ زيد»** وهنا: حنانيه مضافة للضمير، ولبى إلى الاسم الظاهر، وقيام الضمير والاسم الظاهر مقام الكاف دليل على اسميتها.

ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في **«ذانك»**، وهذا دليل على أنها اسم.

وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف، فلا تلحقها الكاف الحرفية.

يقول ابن مالك: ـ

وَبعضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفظًا مُفرَدَا
وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

● **تاسعًا: إضافة «لبَّى» شذوذًا:** -

شذت إضافة «لبى» إلى ضمير الغائب في نحو قول الراجز:

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

قوله: «**لبيه**» حيث أضيف فيه «**لبى**» إلى ضمير الغائب، وهو شاذ وشذت إضافة «**لبى**» إلى الاسم الظاهر في نحو قول الشاعر:-

دَعَوْتُ لَـمَّا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَي مِسْوَرِ

قوله: (**فلبى يدي**) حيث أضاف «**لبى**» إلى الاسم الظاهر وهو «**يدي**» وهو شاذ.

وفي الشاهد ردّ على يونس في زعمه أنه مفرد، وأصله لبًّا، فقلبت ألفه ياءً لأجل الضمير؛ كما في «**لديك، وعليك**»، وإذا كان مفردًا مقصورًا لما قلبت ألفه ياء مع الاسم الظاهر في قوله: «**فلبّى يدي مسور**»، وكان ينبغي أن يقال: لبى زيد، ولبى يدي، وهذا يدل على أنه مثنى وليس بمفرد.

ولذا قال بدر الدين ابن مالك: إن خلاف يونس في لبيّك وأخواته وَهْمٌ.

يقول ابن مالك: -

كَوَحْدَ لَبَّى وَدَوَالَيْ سَعْدَى وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّى

● **عاشرًا: أسماء لازمت الإضافة للجمل: ـ**

هناك أسماء لازمت الإضافة إلى الجمل؛ اسمية كانت أو فعلية، وهو «**إذْ**» و«**حيث**».

١ ـ إذ:

هي ظرف للزمان الماضي، ومعناها: وقت أوحين، وقد ترد للمستقبل بمعنى: «**إذا**» نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾[العاديات:٤]، وإذا أضيفت إلى جملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾[البقرة:١٢٧] وعند إضافتها لجملة اسمية يحسن أو يجب أن يكون معنى الجملة قد تحقق قبل النطق بها.

وهي مبنية دائمًا في محل نصب على الظرفية، أو جر إذا أضيف إليها اسم؛ كـ«**يومئذ، وحينئذ**»، وتأتي:

أ ـ **للتعليل**، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف:٣٩]، وتعرب زائدة، أو ظرف زمان.

ب ـ **المفاجأة**؛ وذلك بعد (**بينا، أو بينما**)؛ نحو قولنا: (**بينما نحن جلوس إذ أقبل**)، وتعرب حينئذ حرفًا للمفاجأة، أو حرفًا زائدًا.

وتضاف «**إذ**» إلى الجملة الاسمية والفعلية؛ للإسمية؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وللفعلية؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

٢ ـ حيث:

هي ظرف مكان، وهي مبنية على الضم دائمًا في محل نصب على الظرفية أو جر بـ(**من**).

و(حيث) تضاف إلى الجملة الاسمية؛ نحو قولنا: (**اجلس حيث زيد جالس**)، وإلى الجملة الفعلية؛ نحو قولنا: (**اجلس حيث جلس زيد**)، وربما أضيفت إلى المفرد؛ كقول الشاعر:ـ

وَنَطْعَنُهُم حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيِّ الْعَمَائِمِ

قوله: (**حيث لي العمائم**) وفيه أضاف (**حيث**) إلى اسم مفرد، وهو شاذ ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي.

وإضافة (**حيث**) إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية، أما «**إذ**» فإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إليها «**إذ**» أن يكون خبر المبتدأ ماضيًا، وقد يحذف ما أضيفت إليه للعلم به، فيجاء بالتنوين عوضًا منه؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤].

يقول ابن مالك: ـ

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

● **حادي عشر: ما يختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية: ـ**

ومن الأسماء التي لازمت الإضافة ما يضاف إلى الجمل الفعلية فقط؛ وهو «**لـمَّا**» عند من قال باسميتها؛ نحو: «**لما جاءني أكرمته**»، و«**إذا**» عند غير الأخفش والكوفيين؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

ذهب ابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وجماعة إلى القول باسمية «**لمَّا**»، وقالوا: هي ظرف، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعناه من الظروف؛ فقال قوم: هي بمعنى: حين، وقال ابن مالك: هي بمعنى «**إذ**»، وعبارة ابن مالك أدق؛ لأن «**لما**» تختص بالفعل الماضي كما أن «**إذ**» تختص بالماضي على ما تقدم بيانه، وذهب شيخ النحاة سيبويه إلى القول أن «**لما**» حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره.

أما «إذا» فزعم الكوفيون والأخفش أنها لا تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية، واستدلوا بظاهر قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾[الانشقاق: ١] و﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾[التكوير: ١] وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر به، وتقديره: **«إذا انشقت السماء»**، و**«إذا كورت الشمس»**.

وأما قول الشاعر الفرزدق: ـ

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

قوله: **«إذا باهلي»** فإنه على تقدير: **«إذا كان باهلي»** من قِبَل أن **«إذا»** لا يليها إلا الفعل لفظًا أو تقديرًا، فباهلي: اسم كان المحذوفة.

يقول ابن مالك: ـ

وَأَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ، كَـ«هُنْ إِذَا اعْتَلَى»

اسماء الزمان التي بمنزلة «إذ» و«إذا» في الإضافة:

ما كان بمنزلة **«إذ»** و**«إذا»**؛ نحو: **«زمن، ويوم، وحين، ومدة، ووقت، ولحظة، وبرهة»** في كونه اسم زمان مبهم غير محدود لما مضى أو لما يأتي، فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه، فالذي بمنزلة **«إن»** يجوز إضافته إلى الجملة الفعلية والاسمية بشرط أن يكون معنى الجملة ماضيًا، والذي بمنزلة **«إذا»** يضاف إلى الجملة للزمان المستقبل، غير أن الإضافة في **«إذ»** و**«إذا»** واجبة، وأما ما يكون بمنزلتهما فالإضافة جائزة فلذلك تقول: **«جئتك زمن الحجاج أميرٌ، أو زمن كان الحجاج أميرًا؛ لأنه بمنزلة «إذ»** فقد أضيف **«زمن»** في المثال الأول إلى الجملة الاسمية، وفي الثاني مضاف إلى الجملة الفعلية.

ويصح: **«آتيك زمن يقدم الحاج»**، ولا يصح: آتيك زمن الحاج قادم، لأن **«زمن»** بمنزلة **«إذا»** و**«إذا»** لا تضاف إلى الجملة الاسمية وكذلك ما يكون

بمنزلتها.

وذهب سيبويه إلى أن مشبه «إذ» دون مشبه «إذا» محتجًا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الذاريات:١٣]، ووافقه بدر الدين ابن مالك محتجًا بقول سودان بن قارب الدوسي:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَاذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

قوله: «**لا ذو شفاعة بمغن**» حيث أضاف «**يوم**» إلى جملة «**لا**» العاملة عمل «**ليس**» مع اسمها وخبرها، أو جملة المبتدأ والخبر إذا عُدَّت «**لا**» لا عمل لها، مع أن اليوم للمستقبل.

يقول ابن مالك: ـ

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ ... أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

إعراب وبناء ما يشبه «إذ»، و«إذا»: ـ

يجوز في الزمان المحمول على «**إذ**» أو «**إذا**» الإعراب على الأصل والبناء حملًا عليهما؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، ويجوز بناؤها تشبهًا بـ«**إذ**»، و«**إذا**» المبنيان على الفتح في جميع الأحوال.

وإن كان ما ولي ما يشبه «**إذ**»، أو «**إذا**» فعلًا مَبْنِيًّا، فالبناء أرجح للتناسب، وهو ما اتفق عليه النحاة؛ وذلك كقول النابغة:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

قوله: «**حينَ عاتبتُ**» حيث وردت «**حينَ**» بالبناء على الفتح؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه وهو الفعل المبني: «**عاتبت**».

ومثله قول الشاعر:

لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

قوله: «**على حينَ**» وردت «**حين**» مبنية على الفتح؛ لأنه مضاف إلى فعل

مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة.

أما إن ولي ما يشبه «إن» أو «إذا» **فعلًا معربًا**، أو جملة اسمية فالإعراب واجب عند البصريين، وراجح عند الكوفيين وتبعهم الأخفش والفارسي وابن مالك.

والحق مع الكوفيين ومن تبعهم؛ لأنه جاء في قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، حيث قُرِئَ في السبعة ببناء «**يوم**» على الضم رغم أنه جاء بعده فعل مضارع معرب؛ وهو «**ينفع**»، ونحو قول الشاعر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

قوله: «**على حين التواصل**» ببناء «**حين**» على الفتح في محل جر مع أنه مضاف إلى جملة اسمية، ويدل هذا على جواز ذلك، وإن كان الإعراب أكثر من البناء، ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزاري: -

أَلَمْ تَعْلَمِي ـ يَا عَمْرَكِ اللَّه ـ أَنَّنِي كَرِيمٌ، عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

فيمن رواه بالفتح، ومما أضيف فيه ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية قول عروة:

عَشِيَّةَ لَا عَفْرَاءُ عَنْكِ بَعِيدَةٌ فَتَسْلُو، وَلَا عَفْرَاءُ مِنْكِ قَرِيبُ
عَشِيَّةَ لَا خَلْفِي مَكَرٌّ، وَلَا الْهَوَى أَمَامِي، وَلَا يَهْوَى هَوَايَ غَرِيبُ

وفي ذلك يقول ابن مالك: -

وَابْنِ أَوْ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

ومعنى «**فلن يفندا**» أي: فلن يُغَلَّظ.

إضافة «كلا، وكلتا»

مما يلزم الإضافة «**كلا**»، و«**كلتا**»، ولا يُضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط: ـ

الشرط الأول: التعريف؛ فلا يجوز: (**كلا رجلين**)، ولا (**كلتا امرأتين**) خلافًا للكوفيين الذين يجيزون إضافتها للنكرة؛ نحو: «**حضر كلا رجلين عالمين وكلتا امرأتين شاعرتين**»؛ لأن «**كلا**»، و«**كلتا**» تؤكدان المضاف إليه والنكرة لا تُؤَكَّد عند البصريين وتؤكد عند الكوفيين.

الشرط الثاني: الدلالة على اثنين، إما بالنصّ؛ نحو: (**كلاهما**)، أو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، أو **بالاشتراك**؛ وذلك نحو قول الشاعر:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

قوله: «**كلانا**» حيث أضيف «**كلا**» إلى الضمير «**نا**» الذي يدل دلالة مشتركة على الاثنين فأكثر، وإنما صحّ قول عبدالله بن الزبعري: ـ

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّر مَدَىً ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

قوله: «**وكلا ذلك**» حيث أضاف «**كلا**» إلى مفرد لفظًا؛ وهو «**ذلك**»، ولكنه مثنّى معنًى؛ إذ يعود على اثنين؛ وهما: الخير، والشر، وذلك مثلها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

الشرط الثالث: أن يكون المضاف إليه كلمة واحدة؛ لأن «**كلا**»، و«**كلتا**» يؤكدان المثنى؛ فلا يجوز: كلا زيد وعمرو، أما قول الشاعر:

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

قوله: «**كلا أخي وخليلي**» حيث أضاف لفظ «**كلا**» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة، ومثله قول الشاعر: ـ

كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ ... لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنَ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

وفي ذلك يقول ابن مالك: -

لِفُهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

إضافة «أي»

تضاف «أي» للنكرة مطلقًا؛ وذلك نحو قولنا: «**أي رجل، وأي رجلين، وأي رجال**»، وتضاف للمعرفة إذا كانت مثناة؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مجموعة؟ نحو قوله - تعالى -: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢].

ولا تضاف «أي» للمعرفة المفردة إلا إن كان بينهما جمع مقدر؛ أي: بين «أي» والمعرفة المفردة لفظ يدل على جمع؛ نحو: (**أي زيدٍ أحسن؟**) إذ المعنى: أي أجزاء زيد أحسن؟ أو عطف مثلها عليها بالواو؛ وذلك نحو قول الشاعر: -

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمُنْ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

قوله: «**أيي وأيك**» حيث أضاف لفظ: «**أي**» إلى مفرد معرفة؛ لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافة للمعرفة المفردة.

«أي» في العربية:

يأتي لفظ: «**أي**» في العربية على خمسة أوجه: -

هي: «**أي**» الوصفية، والحالية، والموصولة، والشرطية، والاستفهامية؛ وكل هذه المعاني تأتي على ضربين: -

الضرب الأول: ما يجب أن يضاف لفظًا؛ وهو اثنان: الوصفية، والحالية، فكل من الموصوف بها والواقعة حالًا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النكرة؛ لأن الوصفية إنما تقع وصفًا للنكرة، ووصف النكرة - ومثله الحال - لا يكونان إلا نكرتين فمثال الوصفية: «**مررت بفارس أي فارس**» بجر «**أي**» على أنه نعت لفارس، ومثال الواقعة حالًا «**مررت**

بخالد أي فارس» بنصب «**أي**» على الحال.

الضرب الثاني: ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة، وهو ثلاثة: الموصولة، والاستفهامية، والشرطية.

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظًا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة؛ وذلك لأنها بمعنى «**الذي**»، وهو معرفة؛ فمثال إضافتها قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم:٦٩]، ومثال قطعها عن اللفظ في الإضافة قولنا: (**اضرب أيًّا هو أفضل**).

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة؛ أما الاستفهامية فنحو قولنا: «**ضربت رجلًا**»، فيقال لك: (**أيًّا يا فتى**)، وأما الشرطية فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠].

وإذا أضفت هذين النوعين جاز أن يضافا إلى النكرة وإلى المعرفة.

يقول ابن مالك:

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الَاجزا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

إضافة «لَدُنْ» وتكون حينئذٍ بمعنى «عند»: ـ

تختصّ «لدن» بستة أمور: ـ

الأول: ـ أنها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية، ومن هنا يتعاقبان ـ (**لدن وعند**) ـ على شيء واحد؛ في نحو: «**جئت من عنده، ومن لدنه**»، قال ـ تعالى ـ: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، بخلاف قولنا: «**جلست عنده**» فلا يجوز «**جلست لدنه**»؛ لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بـ«**من**»؛ ولذا تكون مبنية على السكون

في محل جرٍّ.

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة «**قيس**» فهي معربة؛ وذلك مثل «**عنده**»، وبلغتهم قرئ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**مِن لَّدُنْهُ**﴾ [الكهف: ٢]، بكسر نون «**لدنِهِ**».

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل؛ وذلك نحو قول القطامي:

صَرِيعُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

قوله: «**لدن شب**» حيث أضاف «**لدن**» إلى جملة «**شب**» وفاعله المستتر فيه جوازًا.

الخامس: جواز إفرادها قبل «**غدوة**»، حيث يجوز قطعها عن الإضافة من غير فاصل، فتنصب إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به؛ لأن «**لدن**» تشبه اسم الفاعل، وغدوة مفعول به له، وإما على إضمار «**كان**» واسمها وتكون «**غدوة**» خبرًا؛ نحو: «**جئتك لدن كان الوقت غدوة**».

وحكى الكوفيون رفعها على إضمار «**كان**» تامة، وهنا تكون «**غدوة**» فاعلًا؛ نحو: «**جئتك لدن كانت غدوةٌ**».

وَجَرُّ «**غدوة**» بإضافة «**لدن**» إليها هو القياس، والغالب في الاستعمال.

وجوه إعراب «غدوة» في قولنا: «جئتك لدن غدوة»:

يجوز في «**غدوة**» الواقعة بعد «**لدن**» الحركات الثلاث:ـ

١ـ الكسر؛ على الجر بإضافة «**غدوة**» الواقعة بعد «**لدن**» على اعتبار «**لدن**» مضاف، و«**غدوة**» مضاف إليه، وهو أعلى الوجوه والأكثر شيوعًا.

٢ ـ الضم؛ على أن تقدر «**كان**» تامة بعد «**لدن**» ويكون «**غدوة**» مرفوعًا على أنه فاعل «**كان**» المقدرة؛ أي: «**لدن كانت غدوة**».

٣ ـ الفتح؛ وللنحاة فيه ثلاثة أوجه: ـ

أ ـ على التشبيه بالمفعول به.

ب ـ على التشبيه بالتمييز.

جـ ـ على أنه خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: **«لدن كانت الساعة غدوة»**، ومن شواهد مجيء **«غدوة»** منصوبة قول أبي سفيان بن الحارث: ـ

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

السادس: أنها لا تقع إلا فضلة؛ وذلك لأنها ظرف غير متصرف، فهي إما منصوبة لأنها ظرف، أو مجرورة بـ**(من)**، تقول: **(السفر من عند البصرة)** فالجار والمجرور خبر عن السفر، ولا تقول: السفر من لدن البصرة.

يقول ابن مالك:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ ... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

إضافة «مع»:

«مع» اسم لمكان الاجتماع، يدل على اجتماع اثنين، فهي ظرف زمان أو ظرف مكان؛ نحو: **(الكرم مع الضيف إيمان، ورحل الركب مع طلوع الشمس)**.

وهي ظرف معرب إلا في لغة ربيعة وغنم، فتبنى على السكون، وتكون بذلك حرف جر؛ وذلك نحو قول الراعي النميري: ـ

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

قوله: **«معْكم»** حيث وردت **«مع»** مبنية على السكون، في لغة ربيعة وغنم، وإذا لقي الحرف **«مع»** الساكنة ساكنًا، جاز كسرها وفتحها؛ وذلك قولك: **«مَعَ القوم»** أو **«مَعِ القوم»**.

وقد يفرد الحرف **«مع»** فيأتي بمعنى **«جميعًا»** فينصب على الحال؛ نحو قولنا: **«جاءوا معًا»**، وقول الخنساء: ـ

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا ... فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزًّا

وقول متمم بن نويرة: -

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

وقوله - أيضًا -:

يَذْكُرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ ... إِذَا حَنَّتْ الْأُلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقول الآخر: -

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدِ ... نَرْمِي جَمِيعًا وَنُرَامِي مَعَا

يقول ابن مالك: -

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

إضافة «غير»: -

«غير» هو اسم دالٌ على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده؛ وذلك نحو قولنا: **(مررت برجلٍ غيرك)**.

إذا وقع «**غير**» بعد «**ليس**» وعُلم المضاف إليه جاز ذكره؛ نحو: «**قبضت عشرةً ليس غيرُها**»، وجاز حذفه لفظًا؛ فيضم بغير تنوين.

ففي الذكر: تكون «**ليس**» عاملة، و«**غير**» اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير: **(قبضت عشرة ليس غيرها مقبوضًا)**. وإن جاز حذفه لفظًا، فتبقى حينئذ نية معنى «**غير**» بأي لفظ آخر، فيضم بغير تنوين؛ لأن التنوين يحذف بنية معنى المضاف إليه. فتقول: قبضت عشرة ليس غيرُ.

وإذا قطعت «**غير**» عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرًا، وهنا يضم «**غيُر**» من غير تنوين، وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب المبرد، والجرمي، وأكثر المتأخرين، ونسبوه إلى سيبويه، وحاصله أن «**غير**» اسم يشبه «**قبلُ، وبعدُ**» في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظًا مع نية معناه، فهو مبني على الضم، ويجوز أن يكون في محل

رفع اسم ليس، وأن يكون في محل نصب خبر «**ليس**»، و الجزء الثاني من معمولي «**ليس**» محذوف.

المذهب الثاني: وهو مذهب الأخفش، وحاصله أن (**غير**) حينئذٍ اسم غير ظرف منوي الإضافة؛ مثل (**كل، وبعض**)، **فهو معرب**، وهذه الضمة ضمة إعراب، وحذف التنوين؛ لأن المضاف إليه منوي، وعليه يكون (**غير**) اسم (**ليس**) مرفوعًا بالضمة الظاهرة، ولا يجوز أن يكون خبر (**ليس**).

المذهب الثالث: وهو مذهب ابن خروف، وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرًا محتملًا ليس عليه إنكار، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بُدّ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون (**غَيْرُ**) مبنيًا على الضم في محل رفع؛ لأنه اسم (**ليس**) أو مبنيًا على الضم في محل نصب؛ لأنه خبر «**ليس**»، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون «**غير**» اسم «**ليس**» مرفوعًا بالضمة الظاهرة.

وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد، وفي قول سيبويه فلم يتحيز لأحد القولين، وأجاز كل واحد منهما.

يقول ابن مالك: -

وَاضْمُمْ بِنَاءً «غَيْرًا» انْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا

إضافة «قبلُ، وبعدُ»: -

«**قبل، وبعد**» ظرفان للزمان والمكان الحسي والمعنوي ملازمان للإضافة **ويجب إعراب «قبلُ، وبعدُ» في ثلاثة صور:**

الصورة الأولى: أن يصرَّح بالمضاف إليه؛ وذلك نحو: «**ذهبت إلى حديقة الحيوان بعدَ الظهر وقبلَ العصر**»، أو «**من قبله، ومن بعده**»، وهي معربة إما على الظرفية الزمانية أو مجرورة بـ(**من**).

الصورة الثانية: أن يحذف المضاف إليه، وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب، وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه؛ كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَي كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

قوله: «**ومن قبلِ**» حيث جرت «**قبل**»؛ لأنه معرب، ومن غير تنوين؛ لأن المضاف إليه لفظه منوي، وتقديره: «**ومن قبل ذلك**»، ولذا قرئ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤] قرئت «**من قبلِ ومن بعدِ**»؛ أي: من قبل القلب ومن بعده.

الصورة الثالثة: أن يحذف ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير؛ كقراءة بعضهم: «**من قبلٍ ومن بعدٍ**» بالجر والتنوين؛ ونحو قول يزيد بن الصعق:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

قوله: «**قبلًا**» حيث قطعه عن الإضافة، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ ولذلك أعرب منونًا، وهو هنا منصوب على الظرفية، وهذا التنوين عند جمهرة النحاة هو **تنوين التمكين** اللاحق للأسماء المعربة، و(**قبلًا**) عندهم نكرة، ومعنى قوله (**وكنت قبلًا**)، وكنت في زمان متقدم، ولا ينوي على شيء بعينه، ولكن المراد مطلق التقدم حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين، وكذا في حال نية الإضافة.

ونحو قول بعض بني عقيل:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَةٍ ... فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

قوله: «**بعدًا**» حيث وردت منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظًا وتقديرًا.

بناءَ «قبل، وبعد»:

و«**قبلُ، وبعدُ**» في الصورة الأولى والثانية السابقتين معرفتان، وفي الصورة الثالثة نكرتان لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا؛ ولذلك نوّنا تنوين تمكين للتنكير.

أما إذا نُوِي معنى الإضافة دون لفظها بُنِيَا على الضم في محل نصب على الظرفية؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم:٤]، ببناء «**قبل، وبعد**» على الضم عند الجماعة.

إضافة «أوّل، ودون، وأسماء الجهات»:

تضاف «**أول**»، و«**دون**»، و«**يمين**»، و«**شمال**»، و«**وراء**»، و«**أمام**»، و«**فوق**»، و«**تحت**»؛ وهي على التفصيل المذكور في «**قبل وبعد**».

تقول: «**جاء القوم وأخوك خلفُ أو أمامُ**» بحذف المضاف إليه وتنوي معناه. والتقدير: خلفهم أو أمامهم؛ وذلك نحو قول أحد بني تميم: ـ

لَعَنَ الإِلَهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ ... لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

قوله: «**من قدامُ**» حيث حذف المضاف إليه، ونوى معناه، ولم ينو لفظه، والتقدير: «**من قدامه**»؛ ونظيره قول الشاعر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

وقول الشاعر:

لَا يَحْمِلُ الفَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونْ ... الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونْ

وقول معن بن أوس:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ ... عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وحكى أبو علي الفارسي: «**ابدأ بذا أوّلُ وأوّلِ وأوّلَ**» بالضم على نية معنى الإضافة؛ أي: من أول الأمر، وبالجر على نية لفظه، وبالبناء على الفتح على نية

تركهما، ومنعه من الصرف للوزن؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق.

إضافة «حسب»:

تضاف **«حسب»** ويكون لها استعمالان: -

الاستعمال الأول: أن تكون بمعنى **«كافٍ»** اسم فاعل من **«كفى»** فتستعمل استعمال:

١ - الصفات: فتقع نعتًا لنكرة؛ وذلك نحو قولك: **«مررتُ برجلٍ حَسْبِك من رجل»**؛ أي: كافٍ لك عن غيره، وتقع حالًا لمعرفة؛ وذلك نحو قولنا: **«هذا عبدُ الله حسبَك من رجل»**؛ أي يكفيك كونه رجلًا.

٢ - الأسماء: فتقع:

أ - **مبتدأً**؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨].

ب - **خبرًا**؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، على التقديم والتأخير.

جـ - **اسمًا ناسخًا**؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٦٢].

د - **حرفًا زائدًا**؛ وذلك نحو قولنا: (**بحسبك درهم**).

وكل ما سبق يَرُدّ على الزاعمين بأنها اسم فعل؛ وذلك لأن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

الاستعمال الثاني: أن تكون بمنزلة **«لا غيرُ»** في المعنى، فتستعمل مفردة؛ أي: مقطوعة عن الإضافة، وهذه هي حسب المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدَّد لها إشرابها هذا المعنى، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبناؤها على الضم، تقول: (**رأيتُ رجلًا حسبُ، ورأيتُ زيدًا حسبُ**)، فالأول نعت، والثانية حال وكلاهما مبنيان على الضم.

قال الجوهري: كأنك قلت: حَسْبي، أو حسْبكَ، فأضمرت ذلك ولم تنّون وتقول: «**قبضت عشرة فحسب**»؛ أي: فحسبي ذلك.

واقتضى كلام ابن مالك أنها تعرب نصبًا إذا نُكِّرَت؛ كـ«**قبلُ، وبعدُ**»، قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها حالًا إذا كانت نكرة.

إضافة «عَلُ» وموافقتها «فوق» في معناها: -

أما «**عَلُ**»؛ فإنها توافق «**فوق**» في معناها، وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة بشرط حذف المضاف إليه ونيّة معناه؛ وذلك نحو قول الفرزدق:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ ... وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مَنْ عَلُ

قوله: (**من علُ**) حيث بنى (**عل**) على الضم لكونه معرفة، وقد حذف المضاف إليه ونوي معناه، والتقدير: من علهم، ومن فوقهم.

ونحو قول امرئ القيس: -

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

قوله: «**من علٍ**» حيث قطع «**عل**» عن الإضافة، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ ولهذا أعربه ونونه، وهو هنا مجرور لفظًا بـ«**من**»، والتقدير: «**من شيءٍ عالٍ**».

الفرق بين «علُ» و«فوق»: -

تخالف «**علُ**» «**فوق**» في أمرين: -

الأول: أنها لا تستعمل إلا مجرورة سواء أكانت معربة أم مبنية.

الثاني: أنها لا تستعمل مضافة بل تستعمل مبنية على الضم على نية معنى الإضافة، هكذا قال بعض النحاة منهم ابن أبي الربيع وابن هشام، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية جواز إضافتها، وصرَّح الجوهري بذلك، فقال: «**يقال: أتيته**

من عَلِ الدار» بكسر اللام، أي: من عالٍ، وأنها يجوز انتصابها على الظرفية.

قَبْلُ كـ«غَيْرُ» بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ   وَدُونَ وَالجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا   قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

● **ثاني عشر: جواز حذف المضاف أو المضاف إليه: -**

يجوز حذف المضاف أو المضاف إليه من الكلام، ولكلٍّ أحكام تخصّه.

أولاً: حذف المضاف:

يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه؛ وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[البقرة:٩٣]؛ أي: حُبّ العَجِل، وقوله: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]؛ أي: وأسأل أهل القرية، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢]؛ أي: وجاء أمر ربك، وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلًا لما عليه قد عطف، كقولهم: **«ما مِثلُ عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك»**؛ أي: ولا مثل أخيه، بدليل قولهم: **«يقولان»** بالتثنية، ونحو قول أبي داود الإيادي:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً؟   وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

قوله: **«ونار»** فإن الواو عاطفة، ونارٍ: إما مجرور مضاف يكون **معطوفًا على «كل»** في قوله: **«كل امرئ»**، وهذا هو الأقرب.

وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل محذوف، والتقدير:

«وتحسبين كل نار»، ولو لم تقدر المضاف للزم أن يكون قوله «نار» المجرورة عطفًا على (امرئ) المجرور، ويكون قوله (نارًا) المنصوب عطفًا على «امرأً» المنصوب؛ فيلزم على هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين وهو ممتنع على الراجح.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه، والمحذوف ليس مماثلًا للملفوظ، بل مقابل له، وهو من غير الغالب؛ وذلك نحو قراءة ابن جمَّاز وهو أحد القراء العشرة: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ﴾[الأنفال:٦٧]، بجرِّ «الآخرةِ»، والتقدير: «والله يريد باقي الآخرة»، ومنهم من يقدره: «والله يريد عَرَض الآخرة» فيكون المحذوف على هذا مماثلًا للملفوظ به.

ثانيًا: حذف المضاف إليه:

وإن كان المحذوف المضاف إليه، فهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوينٍ، ويبنى على الضم؛ نحو: (**قبضت عشرة ليس غيرُ**)، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[الروم:٤] كما مرَّ.

القسم الثاني: يبقى إعراب المضاف ويُرَدُّ إليه تنوينه، وهو الغالب؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

القسم الثالث: يبقى إعراب المضاف ويترك تنوينه، وشرط ذلك في الغالب: أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف؛ أي: في صيغته ومعناه، وهذا العامل: إما مضاف إليه؛ كقولهم: «**خُذْ ربعَ ونصفَ ما حصل**»، والأصل: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل، فحذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه أو غيره، ونحو قول الشاعر:

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمْ بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ

قوله: «**بمثل**» فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير: «**بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم**».

ومن غير الغالب قولهم: «**أبدأ بذا من أوَّلِ**» بالخفض من غير تنوين على نية حذف المضاف إليه، والتقدير: (**من أول الأمر**»، وأيضًا قراءة بعضهم: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، حيث قرئت خوفُ؛ أي: فلا خوف شيء عليهم.

يقول ابن مالك:

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

● **ثالث عشر: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:** -

زعم البصريون أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر؛ لأن المضاف إليه بمنزله الجزء من المضاف.

والحق أن مسائل الفصل سبع: -

١ - الفصل في سعة الكلام: -

يجوز الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام؛ وذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلُه، والفاصل: إما (أ) **مفعوله**؛ وذلك نحو قراءة ابن عامر في قوله - تعالى -: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، حيث رفع ابن عامر «**قتلُ**» على أنه نائب فاعل لـ«**زُين**» وجر «**شركائهم**» على أنه مضاف إليه، ونصب «**أولادهم**» على أنه مفعول به، وفصل بين المضاف «**قتل**» والمضاف إليه «**شركائهم**» بمفعوله «**أولادهم**»؛ ونحو قول الشاعر: -

عَتَوْا إِذِ اجْتَنَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً ... فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثَ الْأَجَادِلِ

قوله: «**سوق البغاث الأجادل**» حيث فصل بين المضاف «**سوق**» والمضاف

إليه «**الأجادل**» بمفعول وهو «**البغاث**».

(**ب**) **ظرفهُ**؛ حيث يمكن الفصل بين المتضايفين بالظرف؛ وذلك نحو قول بعضهم: «**تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَكَ فِي رَدَاهَا**»، حيث فصل بين المضاف «**ترك**» والمضاف إليه «**نفسك**» بالظرف وهو «**يومًا**».

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل بين الوصف الذي هو اسم فاعل أو اسم مفعول الذي بمعنى الحال أو الاستقبال إما:

(أ) **مفعوله الثاني**؛ وذلك كقراءة بعضهم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، حيث قرئت بفتح «**وعدَه**» وكسر «**رسلِه**» و«**مخلف**» اسم فاعل متعد لمفعولين، و«**رسله**» مفعول أول وهو مضاف إليه، و«**وعده**» مفعول ثانٍ ومضاف إليه، وقد فصل بينهما، والأصل: فلا تحسبن اللَّه مخلف رسله وعده.

ونظيره قول الشاعر:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى ... وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْـمُحْتَاجِ

قوله: «**مانع فضله المحتاج**» حيث إن «**مانع**» اسم فاعل يتعدى فعله إلى مفعولين وقد أضافه إلى مفعوله الأول «**المحتاج**» وفصل بينه بالمفعول الثاني «**فضله**».

(**ب**) **ظرفه**؛ أن يفصل بين الوصف والمضاف إليه الظرف؛ وذلك نحو قول الشاعر: ـ

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي ... كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

قوله: (**كناحت يومًا صخرة**) حيث فصل بين «**ناحت**» الذي هو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «**صخرة**» بالظرف «**يومًا**».

(جـ) **بالجار والمجرور**؛ وذلك نحو قول الرسول: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي**» [أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم: ٤٩٣٢] حيث فصل بين اسم الفاعل «**تاركو**» ومفعوله: «**صحابي**» بالجار «**لي**».

المسألة الثالثة: أن يكون الفاصل قسمًا؛ وذلك نحو قولك: هذا غلامُ واللَّه زيد»، حيث فصل بالقسم «**اللَّه**» بين «**غلام**» والمضاف إليه «**زيد**».

٢ ـ الفصل بسبب الضرورة الشعرية:

يفصل بين المضاف إليه والمضاف للضرورة الشعرية؛ وذلك في أربع مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بأجنبي؛ وهو المقصود بمعمول غير المضاف، سواء أكان:

(أ) **فاعلًا**؛ نحو قول الشاعر الأعشى: ـ

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

قوله: «**أنجب أيام والداه به إذ نجلاه**» حيث فصل بين المضاف وهو قوله: «**أيام**» والمضاف إليه وهو قوله «**إذ نجلاه**» فإن (**إذ**) ظرف زمان أضيف إليه (**أيام**)، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولًا للمضاف، وهذا الفاصل هو قوله: (**والداه**)، وهو فاعل (**أنجب**)، ولا علاقة له بالمضاف، وأصل الترتيب: (**أنجب والداه به أيام إذا نجلاه، فنعم ما نجلا**).

ونحو قول الشاعر: ـ

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

قوله: «**غلائل**» مضاف إلى «**صدروها**»، وقد فصل بين المتضايفين بقوله (**عبد القيس**) فاعل (**شفت**)، وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذي هو (**غلائل**)، وأصل نظم الكلام: وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها.

(ب) **مفعولًا**؛ وذلك نحو قول جرير: ـ

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

قوله: «**ندى المسواك ريقتها**» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله «**ندى**» والمضاف إليه (**ريقتها**) بأجنبي غير معمول للمضاف، وهو قوله: (**المسواك**) فإنه مفعول لـ(**تسقي**).

(جـ) **ظرفًا**؛ وذلك نحو قول أبي حية النميري:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

قوله: (**بكف يومًا يهودي**) حيث فصل بين المضاف وهو (**كف**) والمضاف إليه وهو (**يهودي**) بأجنبي من المضاف وهو الظرف (**يومًا**)، وأصل الكلام: كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي.

ونحو قول عمرو بن قميئة: -

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

قوله: «**در**» مضاف إلى «**من لامها**»، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو (**اليوم**)، وأصل النظم: (**لِلَّهِ در من لامها اليوم**).

ونظيرهُ قول ذي الرُّمة: -

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

فإن قوله: (**أصوات**) في الشطر الأول من البيت مضاف إلى (**أواخر الميس**) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وهو قوله (**من إيغالهن بنا**)، وأصل نظم الكلام: (**كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا**).

المسالة الثانية: الفصل بفاعل المضاف كقول الشاعر: -

مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ حُبِّ

قوله: «**قهر وجد حب**» حيث فصل بين المضاف «**قهر**» والمضاف إليه «**حب**» بفاعل على المضاف «**وجد**»؛ وذلك لأن المضاف «**قهر**» مصدر فاعله «**وجد**»

ومفعوله «**حب**».

ويحتمل أن يكون منه أو من الفصل بالمفعول قول الأحوص: -

فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ ... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ

قوله: (**نكاحها مطر**)، وهو يروى برفع «**مطر**» ونصب وجرّه.

- **فأما رواية الرفع**؛ فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله، والتقدير: فإن نكاح مطر إياها.

- **وأما رواية النصب**؛ فإن تأويلها أن يكون «**نكاحها**» مصدرًا مضافًا إلى فاعله، و«**مطرًا**» مفعوله، والتقدير: فإن نكاح مطر إياها.

- **وأما رواية الجر**؛ فعلى أن «**نكاح**» مصدر مضاف إلى مطر، ويحتمل أن يكون «**مطر**» حينئذ مفعولًا؛ فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف؛ فتطابق رواية نصب «**مطر**».

ويحتمل أن يكون «**مطر**» في هذه الرواية فاعلًا؛ فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؛ فتطابق رواية رفع «**مطر**».

المسألة الثالثة: الفصل بنعتِ المضاف؛ وذلك نحو قول معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْـمُرَادِيِ سَيْفَهُ ... مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

قوله: «**أبي شيخ الأباطح طالب**» حيث فصل بين المضاف «**أبي**» والمضاف إليه «**طالب**» بنعت المضاف «**شيخ الأباطح**»، والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

المسألة الرابعة: الفصل بالنداء؛ وذلك نحو قول بجير بن زهير بن أبي سلمى:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

فإن قوله: (**وفاق**) مضاف إلى (**بجير**) وقد فصل بينهما بالمنادى، وأصل نظم

الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة.

وقول الشاعر:

كَـأَنَّ بِـرذَوْنَ أَبَا عِـصَـامِ زَيْـدٍ حِـمَـارٌ دُقَّ بِـاللِّجَامِ

قوله: (**كأن برذون أبا عصام زيد**) حيث فصل بين المضاف؛ وهو قوله (**برذون**) والمضاف إليه؛ وهو قوله: (**زيد**) بالنداء؛ وهو قوله: (**أبا عصام**).

يقول ابن مالك:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

● **رابع عشر: في أحكام المضاف إلى الياء:**

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، سواء أكان صحيحًا كـ«**غلام وكتاب**» أم كان شبيهًا بالصحيح؛ وهو ما آخره (**واو أو ياء**) قبلها حرف ساكن؛ نحو: (**دلو وجرو**)، و(**ظبي، وثدي**). وهو على الترتيب في الأمثلة السابقة: المفرد والمعتل الجاري مجرى الصحيح، وأيضًا جمع التكسير؛ نحو: (**غلماني**)، وجمع المؤنث السالم؛ فتقول: (**فتياتي**).

وبذلك نخلص مما سبق إلى أنه يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم مع المفرد فتقول: غلامي، وجمع التكسير فتقول: غلماني، وجمع المؤنث السالم فتقول: طالباتي، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، فتقول: (**جروي، دلوي، ظبيي، ثديي**).

أما ياء المتكلم؛ فيجوز فتح الياء وإسكانها، والإسكان هو الأصل الأول؛ لأن الأصل في كل مبنيٍّ أن يكون مبنيًّا على السكون، والفتح هو الأصل الثاني. تقول: غلامِي، وغلامِيَ.

يجب فتح ياء المتكلم وإسكان ما قبلها في أربعة أشياء: ـ

١ ـ مع الاسم المقصور؛ نحو: فتيَّ، قذيَّ، والمشهور في لغة العرب جعل المقصور كالمثنى المرفوع، فتقول: عَصَايَ، وفتايَ.

قال ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٨]، وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] حيث قرأ نافع: «**ومحيايْ**» بالتسكين، وورد كسرها في قراءة الأعمش في قوله ـ تعالى ـ: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾، حيث قرأ «**عصايِ**» بكسر الياء، وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢]، حيث قرأ حمزة: «**بمصرخِيِّ**».

٢ ـ مع الاسم المنقوص؛ حيث تدغم ياء المنقوص في ياء المتكلم، فتفتح ياء المتكلم؛ فتقول: «**قاضِيَّ**» رفعًا ونصبًا وجرًّا.

٣ ـ مع المثنى؛ حيث تدغم ياء المتكلم مع ياء المثنى في حالتى النصب والجر فتقول: «**رأيت غلامَيَّ وزيدَيَّ**»، و«**مررتُ بغلامَيَّ وزيدَيَّ**»، والأصل: مررتُ بغلامين لي وزيدين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

أما في حالة الرفع فتسلم ألفه، وتفتح ياء المتكلم بعده؛ فتقول: زيَدايَ، وغلامايَ. عند جميع العرب.

٤ ـ مع جمع المذكر السالم: في حالتي النصب والجر يقال ما قيل في المثنى، وأما في حالة الرفع فتقول: «**زيدِيَّ**» كما تقول في حالتي النصب والجر والأصل: زيدوىَ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة لِتَصحّ الياء؛ فصار اللفظ: زيدِيَّ.

قال أبو ذويب الهذلي: ـ

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلَعُ

قوله: «بني» حيث قلبت واو الجمع عند الإضافة ياءً، والأصل: بنويّ.

أما قول أبي ذويب أيضًا: -

سَبقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قوله: «هويَّ» وأصله «هواي»، وهذيل تقلب ألف المقصور ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلم وتدغم فيها، بينما العرب كافة يقون الألف؛ فيقولون: هواي، وعصاي، وفتاي.

والدليل على ذلك قول شاعر الحماسة: -

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيـنَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

يقول ابن مالك: -

آخِرَ مَا أُضِيفِ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وقذى

أَو يَكُ كَابْنَيْـنِ وَزَيْدَيْـنِ فَذِي جَمِيعُها اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

المبحث الثالث

التوابع

تقدمة:

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، وليس خبرًا والتوابع خمسة هي: «**النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل**».

- **وجه انحصار التوابع في هذه الخمسة:**

إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا: -

فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشتق أو في قوته وهو النعت، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان.

العامل في التابع:

للعلماء خلاف في العامل في التابع، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور - وينسب إلى سيبويه - إلى أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله، وهي أمر معنوي.

وأما البدل، فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في المبدل منه.

وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في المبدل منه، وينسب لسيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف.

وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في المبدل منه استقلالًا وفي البدل على سبيل النيابة.

وأما عطف النسق فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف، وقال قوم: العامل في عطف النسق هو حرف العطف، وقال قوم: العامل فيه محذوف.

أقول: إن ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الأحرى بالقبول؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل.

يقول ابن مالك:

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الاَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

١ ـ النعت (الصفة)

أولًا: التعريف: ـ

النعت: هو التابع الذي يكمل متبوعه؛ بدلالته على معنًى فيه، أو فيما يتعلق به. وهو تابع مشتق، أو مؤول بالمشتق، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ولا يكون أخص منه.

● **أغراض النعت:**

ـ الأغراض التي يأتي لها النعت في الكلام كثيرة منها: ـ

١ ـ **الإيضاح**؛ وهو رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، أو رفع الاحتمال في المعارف؛ نحو: «**حضر خالدُ الشاعرُ**» فكلمة (**الشاعر**) وضحت أي الخالدين، فقد يكون: الكاتب، أو اللص، أو الأمير، أو الوزير، أو المعلم، أو الدكتور....الخ.

٢ ـ **التخصيص**؛ وهو رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع أو تقليل الاشتراك في النكرات؛ نحو قولنا: «**زارنا رجلٌ عالمٌ**»؛ فلو قلنا: «**زارني رجلٌ**» لم يدر السامع أي أفراد هذا الجنس قد زارك؛ لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم، فإذا قلت: «**زارني رجل عالم**» لم يتضح اتضاحًا كاملًا، لكنه تخصص.

٣ ـ **المدح**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢].

٤ ـ **الذم**؛ نحو قولنا: «**أعوذ بالله من الشيطان اللعين**».

٥ ـ **التعميم**؛ نحو قولنا: «**إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين**».

٦ ـ **الترحم**؛ نحو قولنا: «**اللهم إني عبدك المسكين**».

٧ - **الإبهام**؛ نحو قولنا: «**تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة**».
٨ - **التوكيد**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣].

يقول ابن مالك:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

ثانيًا: موافقة الصفة للموصوف:

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه وتنكيره؛ نحو: «**مررت بقومٍ كرماء، ومررت بزيدٍ الكريمِ**»، فلا تنعت المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول: «**مررت بزيد كريم**»، ولا تنعت النكرة بالمعرفة؛ فلا تقول: مررت برجلٍ الكريمِ».

وقد أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف، ومثل له بقوله - تعالى -: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[المائدة:١٠٧]، وجعل «**الأوليان**» وهو معرف بـ(**أل**) نعتًا لقوله: «**آخران**» مع نكرة، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفًا بالجار والمجرور.

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة، وذلك نحو قول النابغة الذبياني:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ   مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

حيث جعل «**ناقع**» نعتًا «**للسم**» مع أن الأول معرفة والثاني نكرة، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني، فيقال: سم ناقع.

وما ذهبا إليه غير مسلم لهما، حيث يجوز كون «**الأوليان**» بدلًا من «**آخران**» أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما الأوليان، ويجوز أن يكون «**ناقع**» بدلًا من السم أو خبرًا ثانيًا والجار والمجرور خبرًا أولًا مقدمًا عليه.

ـ ما يوافق فيه النعت منعوته: ـ

١ ـ تجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه؛ من أوجه الإعراب الثلاثة (**الرفع، والنصب، والجر**)، ومن التعريف والتنكير تقول: (**رأيت زيدًا الفاضلَ، وجاءني زيدٌ الفاضلُ، ومررتُ بزيدٍ الفاضلِ**)، و(**هذا رجلٌ فاضل، ورأيتُ رجلًا فاضلًا، ومررتُ برجل فاضلٍ**).

٢ ـ أما الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ فعلى هذا التفصيل:

(**أ**) فإن رفع الوصفَ ضميرُ الموصوف المستتر، وافقه فيها؛ نحو: (**جاءني رجلٌ كريمٌ، وجاءتني امرأةٌ كريمةٌ، وجاءني رجلان كريمان، وجاءتني امرأتان كريمتان، وجاءني رجال كرام، وجاءتني نساء كريمات**).

ففي هذه الأمثلة النعت حقيقي وهنا توافق الصفة الموصوف بحركات الإعراب، والتعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

وأما قولنا: «**جاءني رجلٌ كريم الأب، وجاءتني امرأة كريمة الأب، وجاءني رجلان كريما الأب، وجاءني رجال كرامُ الأب**»، ويمكن القول على نفس المثال: «**جاءني رجلٌ كريمٌ أبًا، وجاءتني امرأة كريمةً أبًا، وجاءني رجلان كريمان أبًا، وجاءني رجال كرام أبًا**».

ففي الأمثلة السابقة يطلق عليه اسم الوصف المجازي، حيث يُحَوَّلُ الإسناد عن الاسم الظاهر إلى ضمير الموصوف؛ فيجر الظاهر بالإضافة أو ينصب على التمييز.

(**ب**) وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أو الضمير البارز؛ أعطى النعت حكم الفعل، ولم يُعْتَبَر حالُ الموصوف، مع اشتمال الاسم الظاهر على ضمير يعود على الموصوف مباشرة، وهو ما يسمى النعت السببي، تقول: «**مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّهُ، وبامرأة قائم أبوها**»، كما تقول: «**قامت أمها، وقام أبوها**»، وتقول: «**مررتُ برجلين قائم أبواهما**» كما تقول: (**قاما أبواهما**)؛ بإلحاق علامة المثنى

بالفعل المسند إلى المثنى الظاهر، والأفضل: قام أبواهما؛ لأن من قال: «**قاما آبواهما**» قال في النعت: (**قائمين أبواهما**)، وتقول: «**مررتُ برجال قائم آباؤهم**»، كما تقول: قام آباؤهم، ومن قال: «**قاموا آباؤهم**»، قال مع الوصف: «**قائمين آباؤهم بإلحاق علامة الجمع بالفعل والوصف**»، وجمع التكسير أفضل عند سيبويه وذلك في الإفراد، وإن كان يجوز في الوصف المسند إلى السببي الظاهر المجموع جمع تكسير: الإفراد والتكسير؛ أي: المطابقة وعدمها؛ نحو: (**مررت برجال قيام آباؤهم**).

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا، كَـ(امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)
وَهْوَ ـ لَدَى التَّوْحِيدِ، والتَّذْكِيرِ، أَوْ سِوَاهُمَا ـ كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

ثالثًا: شروط النعت (ما ينعت به).

الأشياء التي ينعت بها أربعة هي: ـ

الأول: المشتق؛ والمراد بالمشتق هو ما دل على حدث وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع منه أو عليه، أو ما هو بمعنى أحدهما، فالذي اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم، والذي وقع منه الفعل هو اسم الفاعل من المتعدي، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول، وما كان بمعنى اسم الفاعل: (أمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل)، وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة (**فعيل**) بمعنى (**مفعول**) وأفعل التفضيل إذا كان فعله مبنيًّا للمجهول.

فالمشتق إذًا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التضيل، وأمثلة المبالغة، وفعيلًا بمعنى مفعول.

الثاني: الجامد المشابه للمشتق في المعنى؛ وهو تسعة أشياء:

١ ـ اسم الإشارة، والمراد باسم الإشارة هنا؛ نحو: «**مررت بزيد هذا**»، فإنه في

قوة قولك: «**مررت بزيد الحاضر**»، أو المشار إليه، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذي تقدمه.

أما اسم الإشارة للمكان؛ نحو: «**هنا، وثمت**» فإنه لا يقع نعتًا بنفسه، لكونه ظرفًا، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتًا؛ نحو قولك: «**مررت برجل هنا، وتعرفت إلى رجل ثمت**»، والتقدير: «**مررتُ برجل كائن هنا، وتعرفت إلى رجل كائن ثمت**».

٢ ـ (**ذو**) بمعنى (**صاحب**) الذي هو من الأسماء الستة؛ نحو قولنا: «**هذا رجل ذو علم**»، ويلحق به فروعه؛ وهي: «**ذوا، ذوي**» في المثنى المذكر، «**ذوو، وذوي**» في جمع المذكر، و(**ذات**) في المفردة المؤنثة، و«**ذاتا، وذاتي**» في المثنى المؤنث، و«**ذوات**» في جمع المؤنث، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[سبأ:١٦].

٣ ـ الاسم المنسوب، والمراد به ما قصد منه النسب، سواء أكان بزيادة الياء المشددة؛ نحو: (**هذا رجل دمشقيٌّ**) أم كان بمجيئه على صيغة **فعَّال** أو نحوهما؛ نحو: (**هذا رجل تمَّار**).

٤ ـ «**ذو**» الموصولة الطائية التي بمعنى (**الذي**)، وفروعها (**ذات، وذوات**)؛ نحو قولنا: (**جاءني الرجل ذو تحدثت إليه**)؛ أي: الذي تحدثت إليه.

٥ ـ الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة الوصل؛ كـ(**الذي، والتي**)، أما غير المبدوءة بالهمزة؛ كـ(**مَن، ما**)، أو المبدوءة بهمزة القطع؛ كـ(**أي**)، فلا تقع نعتًا.

٦ ـ أسماء الأعداد؛ نحو قولنا: (**اشتريت الأثواب الثلاثة**)، و(**خطبت في الرجال الخمسين خطبة بليغة**) فإنها في معنى المعدود بهذه العدة.

٧ ـ لفظ (**أي**) بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنًى؛ نحو قولك: (**اتخذت صاحبًا أيَّ صاحبٍ**).

٨ ـ لفظ (**رجل**) بشرط أن يتضمن معنًى كاملًا أو يضاف إلى لفظ (**صدق**)

أو لفظ (**سوء**)؛ نحو قولك: (**هذا رجلٌ رجلُ صدقٍ، وهذا رجلٌ رجلُ سوء**).

٩ ـ لفظ (**كل**) أو لفظ (**جِدٌّ**)، أو لفظ (**حق**) بشرط أن يضاف كل واحد منهما إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت؛ نحو قولنا: (**هذا الرجل كلُّ الرجل، وهذا صديقٌ جِدُّ وفي، وأنت الصديق حق الصديق**).

الثالث: الجملة، وللنعت بالجملة ثلاثة شروط:

(١) شرطًا في المنعوت: وهو أن يكون نكرة، إما لفظًا ومعنًى؛ أي نكرة يخلو منها (**أل**) الجنسية والإضافة ونحوهما؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أو نكرة معنًى لا لفظًا، وهو المعرف بـ(**أل**) الجنسية؛ وذلك نحو قول شمير بن عمرو:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

قوله: (**اللئيم يسبني**) حيث وقعت الجملة، وهو (**يسبني**) نعتًا للمعرفة وهو قوله (**اللئيم**)، وإنما ساغ ذلك؛ لأنه ـ وإن كان معرفة في اللفظ ـ نكرة في المعنى؛ لأن (**أل**) المقترنة به جنسية.

وزعم ابن عقيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالًا كالأصل في الجملة الواقعة بعد المعرفة، والمعنى يأبى ذلك.

واختار ابن مالك في (**شرح التسهيل**) جواز أن تكون الجملة نعتًا للاسم المفرد المقترن بـ(**أل**) الجنسية نظرًا إلى معناه؛ وذلك لأن لفظه معرفة بسبب دخول (**أل**) عليه، ومعناه كمعنى النكرة، من قبل أنه لا يقصد به فرد معين.

واختار أبو حيان في (**الارتشاف**) أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتًا للاسم المقترن بـ(**أل**)، وأن (**أل**) الجنسية كـ(**أل**) العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة.

والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب (**أل**)

الجنسية، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ.

ولا بد في النكرة التي ينعت بها أن تكون مذكورة، فلا يجوز حذفها.

(٢) وشرطان في الجملة: -

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، ويطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

وقد يكون الضمير الرابط ملفوظ به، أو مقدّر، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ١٢٣].

ولا بد من العلم بأن الرابط من جملة النعت كثير في ذاته، وأن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصله - قبل الحذف - مرفوعًا، كقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فإن قوله **(قتل)** المجرور لفظًا بـ**(رُبّ)**، و**(عار)** خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير **«ورب قتل هو عار»** وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لـ**(قتل)**، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوبًا؛ كقول الشاعر:

أَبَحْتُ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتُ بِمُسْتَبَاحُ

فإن جملة **(حميت)** من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لـ**(شيء)**، والرابط ضمير منصوب بـ**(حميت)** محذوف، والتقدير: **(وما شيء حميته بمستباح)**.

وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجرورًا بواحد من حرفين وهما: **(في، ومن)**، فأما الذي أصله مجرور بـ**(في)** فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان، ومنه قوله - تعالى -: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾؛ أي: لا تجذي فيه، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بـ**(في)**؛ نحو: **(رأيت رجلًا رغبت فيه)**، وأما الرابط المجرور بـ**(من)** فقد يحذف والمنعوت اسم زمان؛ نحو: **(هذا شهر صمتُ يومًا مبارك)**؛ أي: صمت يومًا منه، وقد يحذف

والمنعوت غير اسم الزمان؛ نحو قولك: «**عندي بر إردب بدينارين**»؛ أي: إردب منه بدينارين.

الثاني: أن تكون الجملة خبرية؛ أي محتملة للصدق، والكذب؛ فلا يجوز: (**مررت برجل اضربه، ولا مررت بعبدٍ بعتكه**)؛ قاصدًا إنشاء الضرب والبيع لا الإخبار به، والإنشاء ليس لتوضيح المنعوت أو تخصيصه كما هو المقصود من النعت، فإذا جاء ما ظاهره ذلك؛ يؤول على إضمار القول الذي يُعَدّ صفة؛ كقول العجاج:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟

قوله: «**جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط**» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية؛ وهي قوله: «**هل رأيت الذئب**» نعتًا للنكرة التي هي قوله: «**مذق**» وهذا الظاهر غير مراد، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتًا، وأصل الكلام: (**جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب**).

الرابع: ـ المصدر، والمصدر اسم دال على معنًى هو الحدث، ولا دلالة له على الذات، فإذا قلت: (**هذا رجل عدل**) مع بقاء كل من النعت والمنعوت على معناه الأصلي ـ كنت قد وصفت الذات بالمعنى، وهو لا يجوز، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون جميعًا للتخلص من هذا الذي لا يجوز تأويل العبارة: إما بجعل اسم المعنى في تأويل المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها، وإما بتقدير مضاف يدل على الذات ـ وهو ذو التي بمعنى صاحب ـ.

❑ شروط النعت بالمصدر:

١ ـ أن يكون مصدرًا لفعل ثلاثي أو بزنة مصدر الفعل الثلاثي؛ فالأول؛ نحو: (**عدل، ورضا، وزور**)، والثاني؛ كـ(**فطر**) فإنه اسم مصدر فعله (**أفطر**).

٢ ـ ألا يكون المصدر ميميًّا كـ(**مضرب، ومنصر**).

٣ ـ أن يكون المصدر مفردًا.

ومما اكتملت به الشروط قولنا: «**هذا رجلٌ عدلٌ، ورضا، وزور، وفِطْر**» وذلك عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق؛ أي: (**عادل، ومَرْضِيّ، وزائر، ومفطر**)، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي: ذو كذا، ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صُرِّحَ بـ(**ذو**).

لقول ابن مالك: ـ

وَانعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبْ
وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

رابعًا: تعدد النعت

تتعدد النعوت وقد يتحد المعنى وقد يتحد اللفظ؛ وذلك على النحو التالي:

(١) **فإن اتّحد معنى النعت**؛ استُغْنِيَ بالتثنية والجمع عن تفريقه؛ نحو: «**جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء**».

وإن اختلف النعت لفظًا ومعنًى، أو لفظًا فقط، أو معنًى فقط، وجب التفريق فيها بالعطف بالواو؛ كقول الشاعر:

بَكَيتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ ... عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

قوله: «**ربعين مسلوب وبال**» حيث عطف «**بال**» على «**مسلوب**» وهما نعتان، ولم يجعلهما مثنًى؛ لأنهما اختلفا في المعنى واللفظ، وقولك: مررتُ برجالٍ، شاعرٍ، وكاتبٍ، وفقيهٍ.

(٢) وإذا تعدّدت النعوت واتحد لفظ النعت:

فإن اتّحد معنى العامل وعمله؛ جاز الإتباع مطلقًا؛ نحو: «**جاء زيد، وأتى عمروٌ الظريفان**»، و«**هذا زيدٌ وذاك عمروٌ، العاقلان**»، و«**رأيت زيدًا، وأبصرت خالدًا الشاعرين**».

وخصَّ بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعِلَي فعلين أو خَبرَيْ مبتدأين، وإن اختلفا في المعنى والعمل؛ نحو: «**جاء زيدٌ، ورأيت عمرًا الفاضلين**».

وإن اختلف المعنى فقط؛ نحو: «**جاء زيدٌ ومعنا عمرٌو الكاتبان**»، **أو اختلف العمل فقط**؛ نحو: «**هذا مؤلمُ زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران**»، وجب القطع؛ أي: عدم الإتباع بين النعت والمنعوت.

يقول ابن مالك:

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ
وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

● **خامسًا: تكرار النعوت لواحد:**

إذا تكررت النعوت لواحد:

فإن تعيّن مسماه بدونها؛ جاز إتباعها، وقطعها، والجمع بينهما؛ أي: بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المُتْبَع؛ وذلك كقول خِرْنِق أخت طرفة بن العبد:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

قوله: «**النازلون... الطيبون**» حيث هما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، ومن ثم يجوز فيهما الإتباع والقطع.

حيث يجوز رفع «**النازلون، والطيبون**» على الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمار «**هم**»، ونصبُها بإضمار «**أمدح أو أذكر**»، ورفع الأول «**النازلون**»

ونصب الثاني «**الطيبون**» على القطع بإضمار «**أمدح، أو أذكر**»، أو على العكس بنصب الأول بإضمار «**أمدح أو أذكر**» ورفع الثاني بإضمار «**هم**»، ولا يجوز الإتباع في الثاني.

ـ وإن لم يعرف مسمى المنعوت إلا بمجموع النعوت؛ وجب إتباعها كلُّها لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد؛ وذلك قولك: (**مررتُ بزيدٍ التاجر الفقيه الكاتب**)، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر: تاجر فقيه، والآخر: فقيه كاتب؛ أي أن «**زيدًا**» المقصود لا يتعين إلا بالصفات الثلاثة.

ـ وإن تعين الموصوف ببعضها؛ جاز فيما عدا ذلك البعض، الأوجه الثلاثة الإتباع، والقطع إلى الرفع والنصب، والجمع بينهما.

ـ وإن كان المنعوت نكرة؛ تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع؛ وذلك نحو قول أمية بن أبي عائذ الهذلي: ـ

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

قوله: «**نسوة عطلٍ وشعثًا**» حيث جرَّ «**عطل**» ونصب «**شعثًا**»، وجواز الإتباع والقطع في «**شعثًا**» حيث روي بالجر أيضًا كما ذكر سيبويه.

ويتعين الإتباع في الأول؛ لأن المقصود من نعت النكرة التخصيص، وهو يحدث بالنعت الواحد، ولا كذلك المعرفة؛ لأن المقصود بها التوضيح، وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفي بالواحد.

ـ فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم؛ وجب حذف المبتدأ والفعل؛ كقولهم: «**الحمد للَّه الحميدُ**» بالرفع بإضمار (هو)؛ أي: (**الحمد للَّه هو الحميدُ**)، فالحميد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، والحميدَ: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: أمدح، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٣]، بالنصب على إضمار: أَذُمُّ.

- وإن كان النعت لغير المدح والذم والترحم، جاز ذكره؛ تقول: (**مررتُ بزيد التاجرُ**، **بالأوجه الثلاثة؛ بالجر على الإتباع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية بفعل محذوف؛ وذلك أن تقول: بزيدِ التاجرِ أو: هو التاجرُ، أو: أعني التاجر**.

يقول ابن مالك: -

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا
وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

● **سادسًا: جواز حذف المنعوت أو النعت: -**

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِم بأن كانت له قرينة تدل عليه؛ إذا كان النعت على النحو التالي:

١ - إما صالحًا لمباشرة العامل؛ أي أنه يمكن أن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب بإعرابه، نحو قوله - تعالى -: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دروعًا سابغات.

٢ - وإما بعض اسم مقدم مخصوص بـ(**من أو في**)، أي: يجوز حذف المنعوت إن كان بعض اسم مجرور بـ(**من، أو في**)، فالأول كقولهم: «**مِنّا ظَعَنَ، ومِنّا أقامَ**»، أي: منّا فريقٌ ظعن ومنا فريق أقام، والثاني؛ كقول حكيم بن معية الربعي:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

قوله: (**ما في قومها يفضلها**) حيث حذف المنعوت وأبقى النعت؛ وهو جملة (**يفضلها**)، والأصل: (**ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم**)، فحذف الموصوف وهو «**أحد**»، وكسر حرف المضارعة من (**تأثم**) وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب

«**لو**» فاصلًا بين الخبر المقدم؛ وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر؛ وهو «**أحد**» المحذوف.

ويجوز حذف النعت إن عُلِم؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، ونحو قول العباس بن مراداس السلمي:

وَقَدْ كُنتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعُ

قوله: «**فلم أعط شيئًا**» حيث ذكر المنعوت «**شيئًا**»، وحذف النعت والتقدير: (**فلم أعط شيئًا طائلًا؛ أي عظيمًا**.

ونحو قول المرقش الأكبر (**عمر بن سعد بن مالك**): ـ

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ ... مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

قوله: (**لها فرع وجيد**) حيث ذكر المنعوت وحذف النعت، والتقدير (**لها فرع فاحمٌ وجيد طويل**)، ويدل على ذلك مقام المدح، إذ ليس من المستساغ أن يمدحها بأن لها شعرًا وعنقًا، وإنما يريد وصف الشعر والجيد بما اعتاد العرب في وصف جمالها، وهو الشعر الأسود والعنق الطويل.

يقول ابن مالك: ـ

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

٢ ـ التوكيد «التأكيد»

● **أولًا: التعريف: ـ**

التوكيد: هو تابعٌ يقرر متبوعه ويؤكده، ويدفع تَوَهُّمًا قد يحمله الكلام إلى السامع، وينفي الشك عنه باحتمال التجوُّز أو السهو.

فمثال المقرر لأمر متبوعه في النسبة قولنا: **(جاء زيد نفسه)**؛ فإنه لولا قولنا: **(نفسه)** لجوز السامع أن يكون الجائي خبره أو كتابه؛ بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي أمره.. ومثال المقرر لأمر في الشمول قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، إذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم.

● **ثانيًا: نوعا التوكيد: ـ**

التوكيد ضربان:

الأول: التوكيد المعنوي: ـ

هي ألفاظ مخصوصة تسمى ألفاظ التوكيد المعنوي؛ وهي: **(نفس، وعين، وكل، وجميع، وعامة، وكلا، وكلتا)** مضافة إلى ضمير المؤكَّد الذي يطابقه نوعًا وعددًا وتستخدم هذه الألفاظ؛ كما يلي: ـ

١ ـ نفس، وعين؛ أي: ذات الشيء، ويؤكد بها لرفع المجاز عن الذات؛ تقول: **«جاء الخليفة نفسه أو عينه أو نفسه عينه»**؛ فكلمتا **(نفسه، وعينه)** ترفع توهم الإخبار أو النعت، ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما، وأن يكون لفظهما طِبْقَهُ في الإفراد والجمع.

وأما ما في التثنية: فالأصح جمعهما على **«أفعُل»**؛ نحو: **(جاء الطالبان أنفسهما أو أعينهما)**، ويجوز **(نفسهما، وعينهما، ونفساهما، وعيناهما)**.

يقول ابن مالك: ـ

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاِسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

٢ - كلا وكلتا: - والمقصود بهما ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك «**كل، وكلا، وكلتا، وجميع**».

حيث يؤكد بـ«**كل، وجميع**» ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها مَوْقِعَهُ؛ نحو: «**جاء الركبُ كُلُّهُ، أو جميعُهُ، والقبيلة كُلُّها، أو جُمِيعُها، والرجال كُلُّهُم، أو جَمِيعُهُم، والهندات كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ**»، ولا تقول: «**جاء الزَّكْبُ كُلُّهُم**».

ويؤكد بـ«**كلا**» المثنى المذكر؛ نحو: (**جاء الزيدان كلاهما**)، وبـ(**كلتا**) المثنى المؤنث؛ نحو: (**جاءت الهندان كلتاهما**).

ولا بُدّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكد كما مُثِّلَ.

ويؤكد بـ«**كلا، وكلتا، وكل، وجميع، وعامة**»؛ لرفع احتمال تقدير: (**بعض**) مضاف إلى متبوعِهِنَّ، فمن ثَمَّ جاز: (**جاءني الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما**)؛ لجواز أن يكون الأصل: (**جاء أحدُ الزيدين، أو إحدى المرأتين**)؛ كما قال - تعالى -: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢]، بتقدير: يخرج من أحدهما (**وهو البحر**)، وامتنع - على الأصح -: (**اختصم الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما**)؛ لامتناع التقدير المذكور؛ لأنه لا فائدة من التقدير، فالتخاصم لا يقع إلا بين اثنين، وجاز: (**جاء القومُ كلُّهم، واشتريت العبدَ كلَّه**).

وامتنع: (**جاء زيدٌ كلُّه**)؛ لعدم الفائدة من التوكيد، ولاستحالة مجيء جزئه.

واستعمل العرب للدلالة على الشمول «**عامة**» مضافًا إلى ضمير المؤكد؛ نحو: «**جاء القومُ عامتهم**» وقَلَّ من عدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عَدَّها سيبويه، وإنما قال: «**مثل النافلة**»؛ لأنَّ عدَّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

والتوكيد بـ«**جميع**» غريب، ومنه قول امرأة:

فِـدَاكَ حـيٌّ خَـوْلانْ ... جَـمِـيـعُـهُـم وَهَـمْـدَانْ

قولها: «**جميعهم**» حيث جاءت بهذا اللفظ توكيدًا للفاعل أو الخبر، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه.

يقول ابن مالك:

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا ... كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

❑ كيف تتم تقوية التوكيد؟

يجوز إذا أريد تقوية التوكيد، أن يتبع «**كله**» بـ«**أجمع**»، و«**كلها**» بـ«**جمعاء**»، و«**كلهم**» بـ«**أجمعين**»، و«**كُلّهُنّ**» بـ«**جُمَع**».

وذلك نحو قولنا: «**جاء الرّكبُ كله أجمع، وجاءت القبيلةُ كُلّها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، وجاءت الهنداتُ كُلُهُنَّ جُمَعُ**».

ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠].

وقد ورد عن العرب استعمال «**أجمع**» في التوكيد غير مسبوقة بـ«**كله**»؛ نحو: «**جاء الجيشُ أجمعُ**»، واستعمالُ «**جمعاء**» غير مسبوقة بـ«**كلها**»؛ نحو: «**جاءت القبيلة جمعاء**»، واستعمال «**جُمَع**» غير مسبوقة «**كلهن**»؛ نحو: «**جاء النساء جُمَع**»، واستعمال «**أجمعون**» غير مسبوقة بـ«**كلهم**»؛ نحو: «**جاء القوم أجمعون**»، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٣]، و﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].

ولا يجوز تثنية «**أجمع**»، ولا «**جمعاء**»؛ استغناءً بـ«**كلا، وكلتا**»، كما استغنوا بتثنية «**سِيّ**» عن تثنية «**سواء**»؛ فقالوا: سِيَّان، ولم يقولوا: «**سواءان**».

وأجاز الكوفيون والأخفش تثنية «**أجمع**» فتقول: جاءني الزيدان أجمعان

والهندان جمعاوان».

وزعم ابن مالك أن استعمال «**أجمع**» في التوكيد غير مسبوقة بـ«**كله**» قليل؛ ولكن ورد ما يخالف ذلك، قال الراجز:

يَا لَيتَنِي كُنتُ صَبِيًّا مُرضِعَا ... تَحمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَولًا أَكتَعَا

إِذَا بَكَيتُ قَبَّلَتنِي أَربَعَا ... إِذًا ظَلَلتُ الدَّهرَ أَبكِي أَجمَعَا

قوله: «**الدهر...أجمعا**» حيث أكد «**الدهر**» بأجمع، من غير أن يؤكده أولًا بـ«**كله**».

يقول ابن مالك:

وَبَعدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجمَعَا ... جَمعَاءَ أَجمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

وَدُونَ كُلِّ قَد يَجِيءُ أَجمَعُ ... جَمعَاءُ أَجمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

وَاغنِ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا ... عَن وَزنِ فَعلَاءَ وَوَزنِ أَفعَلَا

❑ **هل يجوز توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا؟**

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا إذا أفادت؛ لأن التوكيد معرفة ولا يجتمع النكرة والمعرفة، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وتبعه معظم شراح الألفية، وهو الصحيح، وشرط الإفادة أن يكون المؤكَّد محدودًا زمنًا ومقدارًا وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة؛ نحو: «**اعتكفت أسبوعًا كله؛ وصمتُ شهرًا كله**» ومنه قول الشاعر:

تَحمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَولًا أَكتَعَا

حيث قال: «**حولًا أكتعا**» أكد النكرة المحدودة «**حولًا**»؛ لأنَّ لها أول وآخر معروفين، كـ«**يوم، وشهر، وعام، وحول**».

ونحو قول عبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي:

لِكَنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

قوله: «**حول كله**» حيث أكد النكرة التي هي قوله: «**حول**» لما كانت النكرة محدودة؛ لأن العام معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو «**كله**»؛ وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين.

أما النكرة غير المحدودة فلا خلاف بين النحاة جميعهم أنه لا يجوز توكيدها وذهب البصريون إلى أن النكرة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة لا يجوز توكيدها توكيدًا معنويًا.

يقول ابن مالك:

وَإِنْ يَفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

❑ هل يؤكد الضمير توكيدًا معنويًا؟

إذا أريد توكيد الضمير المتصل للرفع بالنفس أو بالعين؛ وجب توكيده أولًا بالضمير المنفصل؛ نحو: «**قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم**»، ولا تقل: «**قوموا أنفسكم**».

أما إذا أريد توكيد الضمير المتصل للرفع بغير النفس أو العين؛ لم يلزم ذلك، بل يمكن القول: «**قوموا كلكم**»، أو «**قوموا أنتم كلكم**».

وإذا كان الضمير المتصل للنصب أو للجر، فلا يحتاج إلى المنفصل، فتقول: «**مررتُ بك نفسك، ورأيتُك نفسك**»، و«**مررتُ بكم كلكم، ورأيتكم كلكم**».

أما إذا كان الضمير مستترًا وأريد توكيده توكيدًا معنويًا، فإذا كان للرفع؛ وجب الفصل بضمير منفصل؛ فتقول: «**الطالب يذاكر هو نفسه الدرس**».

أما إذا كان الضمير المستتر يراد توكيده بغير النفس أو العين، فيؤتى بلفظ التوكيد دون توكيد لفظي؛ فتقول: (**الطعام يفيد كله الإنسان**).

يقول ابن مالك:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

الثاني: التوكيد اللفظي:

هو المكرر به ما قبله إما بنّصه أو بمرادفه؛ نحو قول ابن مالك: «**ادرجي ادرجي**»، وللتوكيد عدة أنواع: -

١ - أن يكون التوكيد جملة؛ بعطف الجملة على الجملة؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٤، ٥]، وقول الرسول ﷺ: «**وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً، وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا**»[صححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داوود برقم: ٣٢٨٥].

والأكثر اقتران الجملة المعطوفة بـ«**ثم أو الفاء**»؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥]، وقـوله - تعالى -: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ۝٣٥﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥]، و﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨﴾ [الانفطار:١٧، ١٨].

ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد؛ نحو: «**ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا**».

٢ - أن يكون التوكيد اسمًا: -

فإن كان التوكيد اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا منصوبًا؛ فواضح تكراره بدون شرط، ويكون الثاني لا محل له من الإعراب؛ نحو قول الرسول: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيِّها فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بِاطِلٌ بَاطِلٌ**»[رواه البيهقي].

وقد يكون المؤكَّد الضمير المنفصل للنصب؛ نحو قول الفضل بن عبدالرحمن القرشي:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الـمِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَـى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّر جَالِبُ

قوله: «**إياك إياك**» حيث أكد الضمير المنفصل للنصب توكيدًا لفظيًا.

وقد يكون المؤكد ضميرًا منفصلًا للرفع، وهنا جاز أن يؤكد به كَلَّ ضمير متصل مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ نحو: (**قمتُ أنت، وأكرمتك أنت، ومررتُ بك أنت**).

وإن كان المؤكّد ضميرًا متصلًا، وُصِل بما وُصِل به المؤكد؛ أي: يجب إعادة ما وصل به المؤكد اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا؛ نحو: (**عجبتُ منك منك**)، و(**مررت بك بك**)، و(**ورغبت فيه فيه**)، حيث لا يجوز: (**مررتُ بكك**).

٣ ـ أن يكون المؤكد فعلًا: ـ

إذا أريد توكيد الفعل توكيدًا لفظيًا؛ يكرر الفعل؛ نحو قول ابن مالك: (**ادرجي ادرجي**)، وقول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

قوله: «**أتاك أتاك**» و«**احبس احبس**» حيث أكد الفعلين «**أتاك**» و«**احبس**» توكيدًا لفظيًا.

٤ ـ أن يكون المؤكد حرفًا: ـ

إذا أريد توكيد الحرف توكيدًا لَفْظِيًا، وكان هذا الحرف حرف جواب؛ نحو: «**نعم، لا، بلى، جير**»؛ يعاد دون قيد أو شرط؛ نحو قول جميل بن معمر: ـ

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

قوله: (**لا لا**) حيث أكد حرف الجواب توكيدًا لفظيًا، ولم يحتاج إلى فصل بين المؤكّد، والمؤكَّد بشيء مما يجب الفصل به في الحروف غير الجوابية.

ونحو قول المضرس بن ربعي: ـ

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلِ مَشْرَبِ ... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهْ

أما إذا كان هذا الحرف غير جوابي فهنا يجب أمران:

١ ـ أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكَّد إن

كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرًا، وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝٣٥﴾ [المؤمنون: ٣٠]، فـ«**أنكم**» الثانية، مؤكدة لـ«**أنكم**» الأولى، وقد تحقق الشرطان، حيث فصل بينهما بالظرف «**إذا**»، وأعاد مع الثانية ما اتصل بالأولى وهو الكاف والميم؛ لأنه مضمر.

٢ - أن يعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره، إن كان ما اتصل به الحرف اسمًا ظاهرًا؛ نحو: (**إن زيدًا إن زيدًا فاضل**)، أو: (**إن زيدًا إنه فاضل**)، وهو الأولى؛ أي إعادة الضمير أولى من إعادة الاسم.

وشذَّ اتصال الحرفين في قول الشاعر:

إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

قوله: «**إن إن**» حيث أكد الشاعر «**إن**» الأولى توكيدًا لفظيًّا بإعادة لفظها من غير أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد، مع أن «**إنَّ**» ليست من حروف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ.

وأسهل منه قول الشاعر الأغلب العجلي: -

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

قوله: «**وكأن وكأن**» حيث أكد «**كأن**» التي هي حرف تشبيه ونصب بـ«**كأن**» الثانية توكيدًا لفظيًّا بإعادتها بدون فاصل، مع أن «**كأن**» ليست من أحرف الجواب، وهذا شاذ، ولكنه أخف شذوذًا؛ لأنه فصل هنا بواو العطف.

وأشدّ منه قول مسلم بن معبد الأسدي: -

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

قوله: «**للما**» حيث اللام الثانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما بفاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب، وهذا شاذ بالغ الشذوذ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على ما

تقتضيه العربية لقال: «لما لما بهم».

وأسهل منه قول الأسود بن يعفر: -

فَأَضْحَىٰ لَا يَسْأَلْنَهُ عَن بِمَا بِهِ أُصَعَّدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

قوله: «عن بما» حيث أكد «عن» الجارة توكيدًا بإعادته بلفظ مرادف له وهو «الباء» التي بمعنى «عن» والمتصلة بـ«ما» الموصولة، وهذا شاذ لعدم الفاصل ولكنه أهون في الشذوذ؛ لأن الحرف المؤكد «عن» موضوع على حرفين، ولأن اللفظين مختلفان وإن اتفقا في المعنى.

يقول ابن مالك:

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

● **ثالثًا: إعراب التوكيد: -**

التوكيد يتبع المؤكَّد في إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًّا سواء كان لفظيًّا أو معنويًّا.

٣ ـ العطف

وينقسم إلى قسمين: (عطف البيان، وعطف النسق)

أ ـ عطف البيان

● **أولًا التعريف:** ـ

العطف في اللغة: ـ من عطفت الشيء إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر، وهو مصدر قولك: (**عطفت الفارس على قرنه**)؛ أي: كفئه ومساويه في الشجاعة؛ أي: التفت إليه.

العطف في الاصطلاح: وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه.

● **ثانيًا: أغراض عطف البيان:** ـ

يأتي عطف البيان لأغراضٍ كثيرة، وإن أشهرها أربعة: ـ

١ ـ **توضيح متبوعه**، وهذا يكون في المعارف؛ نحو قول عبدالله بن كَيْسَبة:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

قوله: «**أبو حفص عمر**» فإن الثاني عطف بيان للأول.

٢ ـ **تخصيص متبوعه**؛ وهذا يكون في النكرات؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، و﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[النور:٣٥] عند من جوز مجيء عطف البيان في النكرات؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقد ذهب كثير من النحويين إلى امتناع عطف البيان ومتبوعه في النكرات.

٣ ـ **المدح**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾، وذكر هذا صاحب الكشاف.

٤ ـ **التأكيد**؛ وذلك كما في قول الشاعر:

لَقَائِلٌ يَا نَصْرٌ نَصْرًا نَصْرَا

ذكره بعض النحاة، واختار ابن مالك في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول.

يقول ابن مالك:

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ
فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

يقصد ابن مالك في البيت الثالث أن عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة:

١ ـ **أوجه الإعراب (الرفع، أو النصب، أو الجر).**

٢ ـ **التذكير أو التأنيث.**

٣ ـ **التعريف أو التنكير.**

٤ ـ **الإفراد أو التثنية أو الجمع.**

وذهب الزمخشري في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أن «**مقام إبراهيم**» عطف بيان على «**آيات بينات**»، مع أن «**مقام**» مخالف لـ«**آيات**» في التنكير والتأنيث والجمع، وهذا الكلام مخالف لإجماع النحاة من وجوب مطابقة التابع للمتبوع تعريفًا وتنكيرًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا.

وذهب الزمخشري مذهب الجرجاني في اشتراك كون العطف أوضح من متبوعه؛ لأنه يوضح حقيقته، وهذا أيضًا خالف؛ لقول سيبويه في: «**يا هذا ذا الجُمَّة**» إن «**ذا الجمة**» عطف بيان، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة.

● **ثالثًا: متى لا يصح إعراب عطف البيان بدلًا؟**

يصح في عطف البيان: أن يعرب بدل كل من كل؛ إلا إن امتنع الاستغناء عنه، أي يمتنع أن يكون بدلًا؛ نحو: «**هندٌ زيدٌ أخوها**»، أو إحلاله محل الأول، نحو: «**يا زيد الحارث**».

والتوضيح على النحو التالي وذلك في مسألتين:

١ ـ أن يكون التابع مفردًا معرفة، معربًا، والمتبوع منادى؛ نحو: (**يا غلامُ يعمرا**)، فيتعين أن يكون «**يعمرا**» عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البدل على نيَّة تكرار العامل؛ فكان يجب بناء «**يعمرا**» على الضم؛ لأنه لُفِظ بـ(**يا**) لكان كذلك وذلك نحو قول طالب بن أبي طالب:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا ... أُعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

قوله: «**عبد شمس ونوفلا**» فإن «**عبد شمس**» عطف بيان «**لأخوينا**» لا بدلًا لعدم صحة حلوله محل «**أخوينا**»؛ لأن ذلك يستلزم ضم «**نوفل**» المعطوف عليه؛ لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم، والرواية بالنصب على غير.

٢ ـ أن يكون التابع خاليًا من «**أل**» والمتبوع بـ«**أل**»، وقد أضيفت إليه صفة بـ«**أل**»؛ نحو: «**أنا الضاربُ الرجل زيدٍ**» فيتعين كون «**زيد**» عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا من «**الرجل**»؛ لأن البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم أن يكون التقدير: (**أنا الضاربُ زيدٍ**)، وهو لا يجوز لأن الصفة إذا كانت معرفة بـ«**أل**» لا تضاف إلا إلى ما فيه «**أل**»، أو ما أضيف إلى ما فيه «**أل**»؛ مثل «**أنا الضارب الرجل زيدٍ**)، ونحو قول المرار بن سعيد الفقعسي:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

قوله: «**التارك البكري بشرٍ**» فإن قوله «**بشر**» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله: «**البكري**»، ولا يجوز أن يجعل بدلًا منه، إذ لا يصلح التقدير: «**أنا**

ابن التارك بشرٍ» أن يجعل «بشر» مضافًا إليه؛ لأنه يجوز عندهم إضافة «التارك» الذي هو وصف مقترن بـ«أل» إلى «بشر» الذي هو علم.

يقول ابن مالك:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

٢ ـ عطف النسق

● **أولا: التعريف: ـ**

العطف في اللغة: هو الرجوع إلى الشيء والنظر فيه، والنسق: هو النَّظْمُ الواحد، وعندما تقول: عطف النسق، فمعناه: أنك تنظم المعطوف والمعطوف عليه في نسق ونظام واحد من الكلام إعرابًا ومعنًى.

العطف في الاصطلاح: هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها.

حروف العطف نوعان: ـ

١ ـ ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى: ـ

وحروف العطف منها ما يقتضى التشريك إما مطلقًا؛ وهو: (**الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتَّى**). وإما مقيدًا؛ وهو: (**أو، وأم**)، فشرطهما ألَّا يقتضيا إضرابًا فإن اقتضيا إضرابًا كانا مشتركين في اللفظ فقط.

٢ ـ ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى: ـ

من حروف العطف ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله؛ وهو «**بَلْ**» عند الجميع، و«**لكنْ**» عند سيبويه وموافقيه.

وإما لكونه بالعكس؛ أي: ينفي ما بعده ما ثبت قبله، وهو «لا» عند الجميع، و«ليس» عند البغداديين؛ كقول لبيد بن ربيعة العامري: -

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ ... إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ

قوله: «ليس الجمل» حيث أتى بـ«ليس» حرف عطف لينفي عما بعده صنع الجزاء الذي ثبت لما قبله؛ وهو الفتى، هذا قول البغداديين وعليه جرى ابن مالك، ويخرجه المانعون بأن «ليس» فعل ماض ناقص، والجمل اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير: ليس الجمل جازيًا.

ونظير ذلك قول نفيل بن حبيب الخثعمي:

أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ ... وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

يقول ابن مالك:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بُودٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ
فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بَوَاوٍ ثُمَّ فَا ... حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا ... لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

● **ثانيًا: معاني وأحكام حروف عطف النسق:**

لحروف العطف معانٍ كثيرة منها: -

أ - الواو:

الواو تفيد مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه دون إشارة إلى ترتيب بينهما؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] والاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين من خصائص الواو حيث:

تعطف متأخرًا في الحكم؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، **وتعطف أيضًا متقدمًا في الحكم**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿كَذَٰلِكَ

﴿يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، **وتعطف مصاحبًا في الحكم**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

- ما تنفرد به الواو:

١ - تنفرد الواو عن باقي حروف العطف بأنها تعطف اسمًا على اسمٍ لا يكتفي الكلام بالمعطوف عليه في أداء معناه؛ نحو: «**اختصم زيدٌ وعمرو، وتضارب زيدٌ وعمرو، واصطف زيدٌ وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو**» إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين فصاعدًا، ومن هنا قال الأصمعي: الصواب أن يقال في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْـنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

أنه يجب أن يقول: «**بين الدخول وحومل**» بالواو بدلًا من الفاء؛ وذلك لأن البينة لا تقوم إلا بين اثنين، ولا يعطف فيها بالفاء.

وحجة جماعة النحويين أن التقدير: بين أماكن الدخول، فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون؛ أي: اختصم الزيدون بعضهم مع بعض، ثم اختصم العمرون بعضهم مع بعض بعد ذلك.

٢ - تنفرد الواو أيضًا بعطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال؛ نحو قولك: (**زيد ضربت عمرًا وأخاه**)؛ ونحو قولك: (**زيد مررت بقومك وقومه**)، فـ«**عمرو**» في المثال الأول أجنبي من «**زيد**»؛ لأنه غير مضاف إلى ضميره، و(**أخاه**) سببي منه؛ لإضافته لضميره، و(**قومك**) في المثال الثاني أجنبي، و(**قومه**) سببي؛ لإضافته لضمير (**زيد**).

٣ - وتنفرد بعطف عامل قد حذف وبقي معموله؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾[الحشر:٩]، ونحو قول الشاعر:

عَـلَـفْـتُـهَـا تِـبْنًا وَمَـاءً بَـارِدًا

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه.

٤ ـ وتنفرد بعطف المرادف على مرادفه؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ في بعض التفاسير، ونحو قول الشاعر:

وَقَدَّدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا

٥ ـ تنفرد بجواز العطف بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجارّ والمجرور؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس:٦].

٦ ـ وتنفرد بجواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة:٦] في قراءة جر **«الأرجل»**.

٧ ـ وتنفرد بجواز حذفها عند أمن اللبس؛ نحو قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

٨ ـ وتنفرد بوقوع **«لا»** بينها وبين المعطوف بها، إذا عطفت مفردًا على مفرد؛ وذلك بعد النفي والنهي، أو ما هو في تأويل النفي؛ فالأول نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾[المائدة:٢]، والثاني نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾[البقرة:١٩٧]، والثالث نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة:٧].

٩ ـ وقوع **«إما»** بينها وبين معطوفها، إذا عطفت مفردًا على مفرد أيضًا، ويغلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقة بـ**«ما»** الأخرى؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾[مريم:٧٥]، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾[الإنسان:٣].

١٠ ـ عطف العقد على النّيف؛ نحو قولنا: **«أعطيته ثلاث وعشرين قرشًا»**.

١١ ـ عطف النعوت المتفرقة؛ نحو قول الشاعر: ـ

بَكَيْتُ، وَمَا بَكَى رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

١٢ ـ عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع؛ فمثال ما حقه أن يثنى قول الفرزدق:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ بَعْدَهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

فقد كان من حقه أن يقول: **«فقدان مثل المحمدين»** بالتثنية، ومثال ما كان حقه الجمع، قول أبي نواس:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمَ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

فقد كان الأصل أن يقول: أقمنا بها ثمانية أيام.

١٣ ـ عطف العام على الخاص؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[نوح:٢٨] فإن **«المؤمنين والمؤمنات»** أعم ممن دخل بيته مؤمنًا.

١٤ ـ عطف الخاص على العام، وهو يجوز أن يكون بالواو؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾، ويجوز أن يكون بـ**«حتى»** نحو قولنا: **«مات الناس حتى الأنبياء»**.

١٥ ـ عطف **«أي»** على مثلها؛ نحو قول الشاعر:

فَلَئِنْ لَقِيتُ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

١٦ ـ امتناع الحكاية في وجودها؛ فإذا قال لك قائل: **«رأيت زيدًا»**، جاز لك أن تقول: **«مَنْ زيدًا»** بالحكاية من غير الواو، فإذا جئت بالواو لم تجز الحكاية ووجب أن ترفع **«زيدًا»**؛ فتقول: **«ومن زيدٌ»**.

١٧ ـ العطف في بابي التحذير والإغراء؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣]، ونحو قولنا: **«المروءة والنجدة»**.

يقول ابن مالك: -

فَاعْطِفْ بَوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقَا   في الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي   مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

ب - الفاء:

تأتي الفاء لعدة معانٍ منها:

١ - الترتيب والتعقيب؛ أي: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة زمنية؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ۝٢١﴾ [عبس: ٢١].

وقد اعترض بعض النحاة على مجيئها للترتيب والتعقيب اعتمادًا على قوله - تعالى - ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، حيث تقدم الإهلاك على مجيء البأس في الذكر وهو متأخر في المعنى؛ ونحو حديث الرسول ﷺ: **«توضأ فغسل وجهه ويديه»** حيث تقدم الوضوء على غسل الأعضاء في الذكر، وهو متأخر في المعنى.

ورد النحاة قائلين: إن المعنى: أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء، حيث إن إرادة الإهلاك وإرادة الوضوء متقدمة على مجيء البأس وغسل الأعضاء.

٢ - وكثيرًا ما تقتضي التَّسَبُّبَ؛ أي: أن الفاء تدل على السبب والعلة إن كان المعطوف جملة؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:٣٧].

وقد يكون المعطوف صفة، نحو قوله - تعالى -: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ۝٥٣ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ۝٥٤﴾ [الواقعة].

وقد تأتي لمجرد الترتيب؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات:٢٦،٢٧]، ونحو: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ﴾[ق:٢٢]، ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ

وَجْهَهَا﴾[الذاريات: ٣٠] و﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ۝٣﴾[الصافات: ٢، ٣]
وقول الشاعر:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ فَالصَّـ ــــــابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ

ـ ما تنفرد به الفاء:

تختص الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه من ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة ـ لاشتماله على الضمير ـ نحو: «**الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب**»، فلو قلت: «**ويغضب زيد**» أو «**ثم يغضب**»، لم يجز، لكن لو قلت: «**ويغضب منه زيد**» أو «**ثم يغضب منه زيد**»؛ جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

وتعطف على الصلة ما يصح كونه صلة؛ نحو قولنا: «**الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيدٌ**» حيث عطف بالفاء جملة «**يغضب**» على جملة الصلة «**يقوم**» فتعطف بالفاء على كل منها ما لا يصلح أن يكون خبرًا وحالًا.. وعكسه، وذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وقول ذي الرمة (**غيلان بن عقبة**):

وَإِنسَانُ عَيْنِي...يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ

قوله: «**فيبدو**» حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبرًا عن المبتدأ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله: (**إنسان عيني**) عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبرًا بسبب خلوها من ذلك الضمير وهو جملة (**يحسر الماء تارة**).

يقول ابن مالك:

وَالْفَاءُ لِلتَّرتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرتِيبِ بِانْفِصَالِ
وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

جـ ـ ثم:

ويقال فيها «فُمَّ»، وهي حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور:

١ ـ **التشريك في الحكم**، وقد زعم الأخفش أنه قد يتخلَّف؛ وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة ألبتة، وحملوا على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:١١٨].

وقول زهير: ـ

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخُرِّجت الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة «**الفاء**».

٢ ـ **الترتيب على خلاف**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ [عبس: ٢٢].

وخالف قوم في ذلك تمسكًا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[السجدة:٧،٨،٩]، و﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[الزمر:٦]، و﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[الأنعام:١٥٣،١٥٤]، ونحو قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

والجواب أن العطف على محذوف في كل ما سبق، هذا قول الجمهور.

٣ ـ **المهلة**، وزعم الفراء أنها قد تتخلف؛ بدليل قولك: «**أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب**»؛ لأن «ثم» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[الأنعام:١٥٤].

والظاهر أنها واقعة موقع «الفاء».

❑ **مسألة إجراء «ثم» مجرى «الفاء والواو».**

أجرى الكوفيون «**ثم**» مجرى «**الفاء والواو**»، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدلَّ لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ بنصب «**يدرك**»، وأجراها ابن مالك على الطلب، فأجاز في قول الرسول ﷺ: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلَ مِنْهُ**»[البخاري: ٢٣٢، ومسلم: ٤٢٤]، حيث النصب في «**يغتسل**» بإعطاء «**ثم**» حكم الواو والفاء، ونحو قول الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعِجَاجِ ... جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

قوله: «**ثم اضطرب**» فإن «**ثم**» هنا بمعنى «**الفاء**» فهي للتعقيب؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات من غير مهلة.

د ـ حتّى:

«**حتى**» العطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه، وهم يعربون ما بعد «**حتى**» معمول لعامل محذوف حسب موقعها من الجملة، وشرط العطف بها: ـ

١ ـ كون المعطوف اسمًا وليس فعلًا أو جملة أو حرفًا.

وخالف في هذا الشرط ابن السِّيد، وكأنه نظر ما طرأ عليها من النقل للعطف، وقاسها على غيرها من حروف العَطف، فإذا قلت: «**أكرمتُ زيدًا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسي له حارسًا**»، أو: «**بخل عليَّ زيدٌ بكل شيء حتى منعني دانقًا**»، حيث جاز في هذين المثالين اعتبار «**حتى**» عاطفة عند ابن السِّيد، والجمهور يمنعون ذلك، فالمثالان عندهم إما خطأ، وإما على تأويل الفعل التالي لـ«**حتى**» بمصدر مجرور بها.

٢ ـ كون المعطوف ظاهرًا؛ فلا يجوز: «**قام الناس حتى أنا**» ذكره الخضراوي، قال ابن هشام في «**مغني اللبيب**»: ولم أقف عليه لغيره.

والذي ذكره الخضراوي من أنه يشترط في الاسم المعطوف بـ«حتى» أن يكون ظاهرًا لا ضميرًا ـ له وجه؛ لأن الأصل في «حتى» أن تكون جارةً، وأن النحاة استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل، و«حتى» الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول «**حضر الناس حتى أنا**» ولا «**أكرمت القوم حتى أباك**».

٣ ـ أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه؛ وذلك على النحو التالي:

أ ـ إما بالتحقيق، بأن يكون المعطوف جزءًا من كل؛ وذلك نحو قولنا: «**أكلت السمكة حتى رأسَها**».

ب ـ وإما بالتأويل؛ أي: بتقدير أنه بعض من كل؛ وذلك نحو قول أبي مروان النحوي:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

قوله: «**حتى نعله**» حيث عطف «**نعله**» على ما قبله على اعتبار «**حتى**» حرف عطف.

جـ ـ أن يعطف بها شبيهًا بالبعض؛ نحو قولنا: «**أعجبتني الجارية حتى كلامها**» ولا يجوز القول: «**أعجبتني الجارية حتى ولدها**»؛ لأن «**الولد**» ليس جزءًا منها ولا شبيهًا بالجزء.

وضابط ذلك: إنْ حَسُنَ الاستثناء؛ حَسُنَ دخول «**حتَّى**»؛ وذلك لاتصال ما قبل أداة الاستثناء بما بعدها.

٤ ـ أن يكون المعطوف غاية في زيادة حسية أو معنوية، أو غاية في نقص؛ فمثال الزيادة الحسية قولنا: «**محمد يَهَبُ الأعداد الكثيرة حتى الألوف**»، أو زيادة معنوية؛ نحو قولنا: «**مات الناس حتى الأنبياء**».

ومثال الغاية في النقص قولنا: «**المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة**»،

و«غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء».

يقول ابن مالك: ـ

بَعْضًا بِـ«حَتَّى» اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا   يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

هـ ـ أم:

تقع «أم» حرف عطف وتكون:

١ ـ أم المتصلة، وهي المسبوقة بـ«إما»:

أ ـ **بهمزة التسوية**، وهي التي تقع بعد لفظ سواء أو ما يشبهها، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي الجملة المعطوفة عليها:

ـ **فعليتين**؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦، يس:١٠]، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[إبراهيم:٢١]، ونحو قول الشاعر:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى   بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ونحو قول الشاعر:

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ   أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

بو«سواء» فيما سبق: خبر مقدم عن الجملة التي بعده، وتقديره في الآية: ـ والله أعلم ـ: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

ـ **اسميتين**؛ أي: قد تعطف «أم» المتصلة بعد سواء جملتين اسميتين؛ وذلك كقول الشاعر:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا   أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هَوَ الْآنَ وَاقِعُ

قوله: «أموتي ناء أم هو واقع» حيث وقعت «أم» بين جملتين اسميتين وقد عطف إحداهما على الآخرى.

ونحو قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنتُ دَارِيًا … شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ

ونظيره ما أنشده الفراء:

سَوَاءٌ ـ إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ ـ … عَلَيْنَا: أَدَثْرٌ مَالُهُمْ أَمْ أَصَارِمُ

وهمزة التسوية كثيرًا ما تقع بعد «**سواء**»، و«**ما أبالي**»، و«**ما أدري**»؛ نحو قول زهير:

وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي … أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات، ولكن قد ترد بعد كلمات كثيرة؛ منها: «**ليت شعري، ولا أعلم**»؛ وذلك نحو قولك: «**لا أعلم أجاءك رسولي أم ضل الطريق**».

ـ **أو مختلفين**؛ أي: قد تقع همزة التسوية بين جملتين اسمية وفعلية؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فالجملة المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية.

٢ ـ **همزة التعيين**؛ وهي همزة يطلب بها و بـ«**أم**» التعيين، وهي الواقعة بعد «**ليت شعري، ولا أعلم، وما أبالي**»، وهي التي تحدثنا عنها.

•وقد تقع بعد مفردين، متوسطًا بينهما مالا يُسألُ عنه؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾؟ [النازعات: ٢٧].

فالمفردان: أنتم، والسماء، وتوسط بينهما غير المسؤول عنه وهو: «**أشد خلقًا**» الواقع خبر لـ«**أنتم**».

ـ **أو متأخرًا عنهما**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، المفردان الواقعان خبرًا مقدمًا هما: (**قريب وبعيد**)، والمسؤول عنه متأخر وهو «**ما توعدون**» وهو مبتدأ مؤخر.

* **وبين فعليتين**؛ وذلك نحو قول زياد بن منقذ العدوي:

فَقُمْتُ لِلطَّيفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ: أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

قوله: «**أهي سرت أم عادني حلم**» حيث وقعت «**أم**» المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين، فإن «**هي**» فاعل لفعل محذوف؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات المتجددة، وذلك يكون للفعل.

***وقد تكون الجملتان مختلفتين، إحداهما اسمية والأخرى فعلية**؛ فمن مجيء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾[الجن:٢٥]، ومن مجيء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله ـ تعالى ـ: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾[الواقعة:٥٩]؛ لأن «**أنتم**» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور.

***وبين جملتين اسميتين**؛ كقول الشاعر: ـ

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ؟

٢ ـ أم المنقطعة: وهي الخالية من همزة التسوية أو همزة التعيين، ولا يفارقها معنى الإضراب، أي إبطال الحكم السابق والانتقال إلى ما بعده، وقد تقتضي مع ذلك.

(أ) **استفهامًا حقيقيًا**؛ نحو قولهم: «**إنها لإبلٌ أم شاءٌ**»؛ أي: بل أهي شاء، حيث أخبر بأنها إبل ثم أبطل الحكم وقال بأنها شاء، ويقدر بعدها مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على المفرد؛ لأنها بمعنى (**بل**) الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة، و«**شاء**» خبر لمبتدأ محذوف.

(ب) **استفهامًا إنكاريًا**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩] أي: (**بل أله البنات**)، وقد لا تقتضيه ألبتة، أي لا تقتضي الاستفهام الإنكاري وتكون للخبر المحض، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: هل تستوي، إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكقول

الشاعر:

وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي　　　هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

قوله: «أم في جنة أم جهنم» حيث وقعت «أم» المنقطعة بمعنى «بل» ولا تدل على الاستفهام الحقيقي، وإنما ساقه مساق التمني.

يقول ابن مالك:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزَ التَّسْوِيَهْ　　　أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ　　　كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ　　　إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

و ـ أو:

تستعمل «أو» لمعانٍ كثيرة منها:

١ ـ **التخيير**؛ نحو قولنا: **«خذ من مالي درهمًا أو دينارًا»**، أو **«تزوج زينب أو أختها»**.

٢ ـ **الإباحة**؛ أي باختيار أحد المتعاطفين أو اختيارهما معًا؛ نحو قولنا: **«جالس الحسن أو ابن سيرين»**، أو **«جالس الخطباء أو الزّهاد»**، والفرق بين التخيير والإباحة، أن الإباحة لا تمنع الجمع بين المتعاطفين حيث من الممكن مجالسة (الحسن، وابن سيرين، والخطباء والزهاد) أما التخيير فإنه يمنع الجمع بين المتعاطفين فلا يمكن الجمع بين زينب واختها.

٣ ـ **بعد الخبر للشك**؛ أي: في الحكم على أحدهما؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

٤ ـ **الإبهام**؛ وهو يكون من المتكلم إلى المخاطب بهدف إخفاء الحقيقة عنه أو عدم إثارتها؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

٥ ـ **التفصيل**؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة:١٣٥].

٦ ـ **التقسيم**؛ نحو قولنا: «**الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف**».

٧ ـ **الإضراب**؛ أي: بمعنى «بل» عند الكوفيين وأبي علي الفارسي، وقد حكى الفراء: «**اذهب إلى زيدٍ، أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم**»، ونحو قول جرير بن عطية:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِم ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثمانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

أي: بل زادوا ثمانية.

٨ ـ **بمعنى «الواو»** عند الكوفيين، حيث يصح عندهم أن يحل محلها الواو العاطفة؛ وذلك عند أمن اللبس؛ وذلك نحو قول حميد بن ثور الهلالي:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُم ... مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

قوله: «**بين ملجم مهره أو سافعٍ**» فإن «أو» هنا بمعنى «**الواو**»؛ لأن «**بين**» لا تضاف إلا لمتعدد لفظًا ومعنًى، فلو أبقيت «أو» على معناها الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء لكانت «**بين**» قد أضيفت إلى واحد، وهو غير سائغٍ في العربية.

ونحو قول جرير أيضًا: ـ

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَىَ عَلَى قَدَرِ

قوله: «**أو كانت**» حيث استعمل فيه «**أو**» بمعنى «**الواو**»، ارتكازًا على فهم المعنى، وعدم وقوع السامع في لبس.

وذهب كثير من النحويين إلى القول بأن «**إما**» الثانية تفيد ما تفيده «**أو**» فتقع:

١ ـ **التخيير**؛ نحو: «**خذ من مالي إما درهما وإما دينارًا**».

٢ ـ **الإباحة**؛ نحو: «**جالس إما الحسن وإما ابن سيرين**».

٣ ـ التقسيم؛ نحو: «**الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف**».

٤ ـ الإبهام والشك؛ نحو: «**جاء إما زيد وإما عمرو**».

وذهب أكثر النحويين إلى أن «**إما**» هذه ليست عاطفة؛ لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

وقال أبو علي الفارسي وابنا كيسان وبرهان، هي مثلها في المعنى فقط وليس في العطف، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأمّا قول سعد بن قرط:

يَا لَيتَنَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا   أَيمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيمَا إِلَى نَارِ

قوله: «**أيما**» الثانية حيث جاءت حرف عطف غير مسبوقة بالواو، وهذا شاذ وهكذا فتح همزتها وقلب ميمها ياءً.

يقول ابن مالك:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ   وَاشكُكْ وَإِضرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا   لَمْ يُلفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ   فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ

ز ـ لكنْ:

يعطف بـ«**لكنْ**» بعد النفي؛ نحو: «**ما ضربتُ زيدًا لكنْ عمرًا**»، وبعد النهي، نحو: «**لا تضرب زيدًا لكنْ عمرًا**».

وذهب يونس إلى القول بأن «**لكنْ**» لا تقع عاطفة بل هي مخففة من الثقيلة.

❑ **شروط العطف بـ«لكنْ»:**

(١) إفراد معطوفها؛ أي: يكون المعطوف مفردًا لاجملة؛ نحو قولنا: **(ما مررت برجل صالح لكنْ طالح)**.

(٢) أن تسبق بنفي أو نهي؛ نحو: «**لا يقم زيدٌ لكن عمروٌ**».

(٣) ألا تقترن بالواو.

- **متى تقع «لكنْ» حرف ابتداء؟**

تقع «**لكنْ**» حرف ابتداء وليست عاطفة وتعرب الجملة التي بعدها بشكل مستقل بشروط:

(١) إن تلتها جملة؛ نحو قول زهير بن أبي سلمى:

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

حيث جاءت بعد «**لكنْ**» جملة من مبتدأ وخبر، و«**لكن**» حرف ابتداء لا حرف عطف.

(٢) إن تلت واوًا؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ أي: ولكن كان رسول الله، و«**لكن**» هنا حرف ابتداء واستدراك، ورسول: خبر لكان المحذوفة، وليس المنصوب معطوفًا بالواو؛ لأن متعاطفي الواو للفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب؛ أي: أن المتعاطفين لا يجوز أن يختلفا بالسلب والإيجاب إن كانا مفردين، ويجوز أن يختلفا إنْ كانا جملتين كما هو في المثال السابق.

(٣) إن سبقت «**لكنْ**» بإيجاب؛ نحو قولنا: «**قام زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يَقُم**» ولا يجوز «**لكن عمرو**» على أنه معطوف وحده على زيد، خلافًا للكوفيين.

يقول ابن مالك:

وَأَوِلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا، وَلَا ... نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

ح ـ بَلْ:

يعطف بـ(**بل**) في النفي والنهي؛ فتكون كـ«**لكنْ**»: في أنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها؛ نحو: «**ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدًا بل**

عمرًا» فقررّت النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمرو والأمر بضربه.

ويعطف بها في الخبر المثبت، والأمر؛ فتفيد الإضراب عن الأول، وتنقل الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه؛ نحو: **«قام زيد بل عمرو، واضرب زيدًا بل عمرًا»**.

ويُعْطَفُ بـ«بلْ» بشرطين: -

(١) إفراد معطوفها؛ أي: أن يكون المعطوف مفردًا لا جملة.

(٢) أن تسبق، بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي، ومعناها بعد الإيجاب والأمر؛ أي: سلب الحكم عما قبلها لما بعدها؛ نحو: **«قام زيدٌ بل عمرٌ، وليقم زيدٌ بل عمروٌ»**. فـ**«بل»** في المثالين حرف عطف فقط.

أما في النفي والنهي في قولنا: **«ما كنت في منزل ربيع، بل في أرض لا يُهتدى بها، ولا يقم زيد بل عمروٌ»** فهي هنا حرف عطف واستدراك فهي تقرر الحكم لما قبلها، وجعل ضده لما بعدها، كما قالوا: تنفي الحكم عما قبلها وتثبته فيما بعدها.

يقول ابن مالك:

وَبَلْ كَـ«لِكنْ» بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَـ«لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا»
وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِي

ط - لا:

يعطف بـ**«لا»** بعد النداء؛ نحو قولنا: **«يا زيد لا عمرو»**، والأمر؛ نحو: **«اضرب زيدًا لا عمرًا»**، وبعد الإثبات؛ نحو: **«جاء زيد لا عمرو»**.

ولا يعطف بـ**«لا»** بعد النفي؛ نحو: **«ما جاء زيد لا عمرو»** كما لا يعطف بـ**«لكن»** في الإثبات؛ نحو: **«جاء زيد لكن عمرو»**.

ويعطف بـ**«لا»** بشرطين:

١ ـ **إفراد معمولها**؛ أي: يكون المعطوف مفردًا لا جملة.

٢ ـ أن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا، أو تسبق بنداء خلافًا لابن سعدان.

٣ ـ **ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر**؛ أي: يختلفان في المدلول، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيدٌ؛ لأن «**زيد**» داخل في عداد الرجال، ويجوز «**جاءني رجلٌ لا امرأة**».

٤ ـ **وقال الزجاج**: وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ، لا يجوز: جاءني زيدٌ لا عمرو، ويؤيده قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَت بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفِيَ لَا عُقَابُ القَوَاعِلِ

● **ثالثًا: أحوال العاطف والمعطوف: ـ**

العطف لا بد له من شروط:

١ ـ عطف الاسم على الاسم:ـ

***يعطف الاسم على الاسم سواء أكان ظاهرًا أو مضمرًا بشرط**، فإذا كان الاسم ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا، أو ضميرًا متصلًا للنصب؛ كان العطف بلا شرط، وذلك على النحو التالي:

فالظاهر؛ نحو: قام زيدٌ وعمرو.

والضمير المنفصل؛ نحو: إياك والأسد.

والضمير المتصل للنصب؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨].

ـ **أما العطف على الضمير المتصل للرفع**؛ فلا يحسن العطف على الضمير المتصل، بارزًا كان، أو مستترًا إلا بعد توكيده بـ:

(أ) **ضمير منفصل**؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

(ب) وجود فاصل؛ أي: لا بد من وقوع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]. حيث فصل بين: «**ومن صلح**» والضمير: «**الواو**» في «**يدخلونها**» بالفاصل وهو «**ها**».

(جـ) الفصل بـ«لا» بين العاطف والمعطوف؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، حيث فصل بين المعطوف «**آباؤنا**» والمعطوف عليه «**نا**» في «**أشركنا**» بـ«**لا**».

وقد اجتمع الفصل بالضمير و«**لا**» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، حيث فصل بين المعطوف «**آباؤكم**» والمعطوف عليه «**وا**» في «**تعلموا**» بالضمير «**أنتم**» و«**لا**».

ـ أما العطف بدون وجود ضمير أو فاصل أو «**لا**» فيضعف بدونهم؛ نحو قولنا: «**مررت برجلٍ سواءٍ والعدم**» حيث «**العدم**» معطوفة على الضمير المستتر في «**مستوٍ**»؛ أي: مستوٍ هو والعدم، وهو فاش في الشعر كقول جرير:

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

قوله: «**وأبٌ**» حيث عطف «**أب**» وهو اسم ظاهر على اسم «**يكن**» المرفوع المستتر بغير تأكيد أو فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

ومثلهما قول الراعي النميري:

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً ... دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

ومحل الشاهد فيه قوله: (**لحقنا والجياد**) حيث عطف قوله (**الجياد**) على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلًا في قوله: «**لحقنا**»، وهذا كثير في الشعر من النثر.

- أما العطف على الضمير المخفوض:-

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسمًا؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] حيث أعيد حرف الجر عند العطف مع «**الأرض**»، ونحو قوله - تعالى -: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. حيث أعيد المضاف «**إله**» مع المعطوف «**آبائك**».

وذهب كثير من النحويين منهم يونس، والأخفش، والكوفيين وتبعهم ابن مالك، وابن هشام إلى أنه ليس بلازم إعادة الخافض؛ بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما في قوله - تعالى -: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، حيث قرأ «**الأرحام**» بالجر عطفًا على الضمير في «**به**» دون إعادة الجار، وحكاية قطرب: «**ما فيها غيرُهِ وفرسِهِ**» بجر «**فرسِه**» المعطوفة على الهاء في «**غيره**» دون إعادة المضاف، ونحو قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فقد عطف «**الأيام**» على ضمير المخاطب المتصل في قوله: «**بك**» من غير إعادة الجار للكاف مع المعطوف، ولو أعاده لقال: «**فما بك وبالأيام**».

ونظيره قول الراجز: -

آبَكَ أَيِّهْ بِي أَوْ مُصَدَّرِ ... مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَأْب حَشْوَرِ

فقد عطف «**مصدر**» على ضمير المتكلم المتصل المجرور محلًّا بالباء في قوله: «**بي**» من غير أن يعيد الجار مع المعطوف، ولو أعاده لقال (**أيه بي أو بمصدر**).

وقول مسكين الدارمي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوطٌ نَفَانِفُ

قوله: «**الكعب**» فقد عطفه على الضمير المتصل المجرور بإضافة (**بين**) إليه، من غير أن يعيد الجار للضمير، ولو أعاده لقال: «**فما بينها وبين الكعب**».

وحملوا عليه أيضًا قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة:١١٧] فقد زعموا أن (المسجد الحرام) معطوف على الضمير المجرور بالباء في «به»، ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝٢٠﴾[الحجر:٢٠]، حيث زعموا أن قوله: «ومن لستم» معطوف على الضمير المجرور باللام في قوله «لكم»، والآيتان يحتملان غير ما ذكروه.

وذهب بعض النحاة إلى أنه لا بد من إعادة الخافض ولا دليل لهم.

٢ ـ عطف الفعل على الفعل: ـ

يعطف الفعل على الفعل بشرط إتحاد زمنيهما في الماضي والحاضر والمستقبل، سواء اتّحد نوعاهما؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩] و﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ [محمد: ٣٦]، حيث عطف الفعل المضارع «نسقيه» على مثل «نحيي» في الآية الأولى، وعطف الشرط على الشرط في قوله: ﴿تَتَّقُوا۟﴾ عطفه على (تؤمنوا) في الآية الثانية.

وقد يتحد الزمن ولكن يختلف الفعلان بين الماضي والمضارع والمستقبل؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٨٩]، حيث عطف «أورد» وهو في الماضي لكنه مستقبل المعنى على «يقدم» وهو مضارع يدل على الحال والاستقبال؛ ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ۝١٠﴾ [الفرقان: ١٠]، حيث عطف «يجعل» وهو مضارع على «جعل» الماضي؛ لأنه في محل جزم وهو مستقبل بسبب الشرط.

٣ ـ عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى:ـ

ويعطف الفعل على الاسم المشتبه له في المعنى؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣

﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾ [العاديات: ٣، ٤]، حيث عطف الفعل **«أثرن»** على اسم الفاعل المشبه للفعل **«المغيرات»** ونحو قوله - تعالى -: ﴿صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]. حيث عطف الفعل المضارع: **«يقبضن»** على اسم الفاعل **«صافات»**.

ويجوز عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل، وجعل منه ابن مالك قوله - تعالى -: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] حيث عطف اسم الفاعل **«مخرج»** على الفعل **«يخرج»**، وقدّر الزمخشري عطف **«مخرج»** على **«فالق»** في أول الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥].

ومنه قول جندب بن عمرو:

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ من الْعَوَاهِجِ ... أُمِّ صَبِيٍّ مُذْحَبَا أَوْ دَارِجِ

حيث عطف الاسم المشبه للفعل **«دارج»** على الفعل **«حبا»**.

ونظيره قول الراجز: -

بَاتَ يُعَشِّيها بِعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

قوله: **«وجائر»** فإنه اسم فاعل، وقد عطفه على **«يقصد»**، ونظيره قول النابغة الذبياني:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمُجْرِ عَطَاءَ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

قوله: **«ومجر عطاء»** معطوف على قوله: **«يبير عدوه»** وكان من حقه أن يقول: **«ومجريًا عطاء»**، وذلك لأن قوله: **«يبير عدوه»** جملة في محل نصب مفعول به لـ**«ألفى»**، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه في الإعراب، إلا أنه عامل **«مجر عطاء»** في حال النصب كما يعامل في حال الرفع والجر، ولذلك نظائر في العربية تحدثنا عنها قبل ذلك.

يقول ابن مالك:-

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ
وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

● **رابعًا: ـ أحكام خاصة بالفاء والواو: ـ**

١ ـ تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل: ـ

(أ) **حذف الفاء**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ أي: «**فضرب فانبجست**» وهذا الفعل المحذوف معطوف على «**أوحينا**» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾[الأعراف: ١٦٠].

(ب) **حذف الواو**؛ وذلك نحو قول النابغة الذبياني: ـ

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أي: «**بين الخير وبيني**»، وقولهم: «**راكب الناقة طليحان**»؛ أي: والناقة طليحان؛ أي: متعبان، لأن أصل الجملة: «**راكب الناقة والناقة طليحان**» والدليل على الحذف هو تثنية الخبر «**طليحان**».

٢ ـ تختص الواو بجواز عطفها عاملًا قد حُذِف وبقي معموله سواء أكان:

(أ) **مرفوعًا**؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ أي: وليسكن زوجك، حيث إن زوجك فاعل لفعل محذوف تقديره «**وليسكن**» معطوف على «**اسكن**».

(ب) **منصوبًا**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] أي: ألفوا الإيمان، والإيمان: مفعول لفعل محذوف تقديره: «**ألفوا**» معطوف على «**تبوؤا**».

(ج) **مجرورًا**؛ نحو قولنا: **«مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، وَلَا بَيْضَاءُ شَحْمَةً»**؛ أي: ولا كل بيضاء، فـ**«بيضاء»** مضاف إليه مجرور بمضاف محذوف تقديره: **«كل»** معطوف على **«كل سوداء»**.

٣ ـ يجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء:

(أ) **حذف المعطوف عليه بالواو**؛ وذلك نحو قول بعضهم: **«وبك أهلًا وسهلًا»**؛ جوابًا لمن قال له: مرحبًا، والتقدير: ومرحبًا بك وأهلًا بك، فالجار والمجرور **«بك»** متعلقان بـ**«مرحبًا»** المحذوفة، و**«أهلًا»** معطوفة على **«مرحبًا»** المحذوفة، وكذلك **«سهلًا»** فالمعطوف عليه في الشاهد، وهو **«مرحبًا»** محذوفة.

(ب) **حذف المعطوف عليه بالفاء**؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]؛ أي: أَنُلْهِكُمْ فنضرب؛ حيث حذف المعطوف عليه بالفاء: **«نُلْهِكُمْ»**، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبأ: ٩]؛ أي: أعموا فلم يروا، حيث حذف المعطوف عليه بالفاء **«عموا»**.

يقول ابن مالك: ـ

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي
وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ
وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

٥ ـ البدل [التكرير]

● **أولًا: التعريف: ـ**

البدل في اللغة: هو العوض.

وفي الاصطلاح: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

❑ **الغرض من ذكر البدل: ـ**

كلمة «**البدل**» هي تسمية البصريين، أما الكوفيون فيطلقون عليه اسم «**الترجمة والتبيين**»، حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه «التكرير».

والغرض الذي يقصده المتكلم من الإتيان بالبدل في كلامه بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودًا بالحكم بعد أن يوطئ ويمهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله، ألا ترى أنك حين تقول: (**سمعت أبا الأنوار محمدًا**) أو: (**أعجبني الأستاذ عمله**). وقد ذكرت الاسم الثاني مقصودًا لك بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحًا بنسبته إلى الاسم الأول فكنت كمن ذكر الحكم الأول والمحكوم عليه مرتين؟ وهذا هو السر في قولهم: (**البدل في حكم تكرير العامل**).

يقول ابن مالك:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا

● **ثانيًا: أقسام البدل:**

البدل على أربعة أقسام: ـ

الأول: بدل كل من كل (**المطابق**)؛ أي: المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى؛ نحو: (**مررتُ بأخيك زيدٍ، زُرْهُ خالدًا**)، فـ: (**زيد**) بدل من (**أخيك**) و(**خالدًا**) بدل من الهاء في (**زُرْهُ**).

وهو ما تساوى فيه البدل والمبدل منه، وتطابقا في الدلالة، أو: هو ما كان البدل فيه عين المبدل منه، أو ما كان التابع عين المتبوع؛ نحو: (**انتصر القائد خالد بن الوليد في جميع معاركه، وسار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في الرعية سيرة حسنة**»، فـ«**خالد**» في المثال الأول بدل من «**القائد**»، و«**عمر**» في المثال الثاني بدل من «**أمير المؤمنين**»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

الثاني: بدل بعض من كل: وهو بدل الجزء من كله، قليلًا كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر؛ نحو: «**أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو بعضه**».

ولا بد من اتصال البدل بضمير يعود على المبدل منه، وأن يكون الضمير إما مذكورًا؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧]، أو مقدَّرًا؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال: ـ وهو ما كان فيه البدل مما يشتمل عليه المبدل منه، وليس جزءًا منه، أو ما كان فيه التابع من مشتملات المتبوع، وليس جزءًا منه، ويشترط في هذا النوع ما اشترط في سابقه فلا بد من اشتمال البدل على ضمير يعود على المبدل منه ويطابقه؛ نحو قولنا: «**أعجبتني الجارية أخلاقها، وأدهشتني الحديقة تنسيقها**»، فـ«**أخلاقها**» في المثال الأول بدل من «**الجارية**»، و«**تنسيقها**» في المثال الثاني بدل من «**الحديقة**»، ونحو: «**أعجبني زيد علمه، أو حُسْنُهُ**»، و«**سُرِق الطفل ثوبه، أو لعبته**»، وهما أمران عارضان وليسا في ذات المتبوع والمقصود منهما نسبة الإعجاب إلى صفة من صفاته، والثوب واللعبة بدل اشتمال بطريق التبعية، ومثال الضمير المذكور قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ«**قتال**» بدل اشتمال من «**الشهر**» والرابط بينهما الضمير في «**فيه**»، ومثال الضمير المقدَّر قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُتِلَ

أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤]، فـ«النار» بدل اشتمال من «**أصحاب الأخدود**»؛ أي: «**النار فيه**»، وقيل الأصل: «**ناره**» ثم نابت «**أل**» عن الضمير.

الرابع: ـ البدل المباين للمبدل منه، أي: المغاير، وينقسم ثلاثة أقسام:

(أ) بدل الغلط؛ وهو إن لم يكن البدل مقصودًا ألبتّة، ولكن سبق إليه اللسان؛ أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يُتوهَّم، وبدل الغلط يتعلق باللسان؛ ومثال ذلك: «**رأيتُ رجلًا حمارًا**» حيث أراد المتكلم أن يخبر أنه رأى حمارًا، فغلط بذكر الرجل، وليست كلمة «**حمارًا**» صفة لـ«**رجل**».

(ب) بدل النسيان؛ أي: إن كان البدل مقصودًا، فإن تبينّ بعد ذكره فساد قصده، فبدل النسيان؛ أي: بدل شيء ذُكِر نسيانًا، والنسيان متعلق بالجنان.

ومثال ذلك قول بن مالك: «**خُذْ نَبْلًا مُدَى**» فإن كان المتكلم أراد الأمر بأخذ النَّبْل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصواب الأمر بأخذ المُدَى فبدل نسيان.

(جـ) بدل الإضراب؛ أي: إذا كان المتكلم قد قصد بأن كل واحد منهما صحيح بأن ذكر المبدل منه ثم أضرب عنه وتركه، ويسمى أيضًا «**بدل البداء**» أي: الظهور؛ أي: ظهر للمتكلم الصواب عند خفائه عليه، ومثال ذلك: «**أكلتُ خبزًا لحمًا**» قصدت أولًا الإخبار بأنك أكلت خبزًا، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضًا.

يقول ابن مالك: ـ

مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، اوْ مَا يَشْتَمِلْ ... عَلَيْهِ، يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ، إنْ قَصْدًا صَحِبْ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
كَزُرْهُ خَالِدًا، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

● **ثالثًا: ـ أحكام تتعلق بالبدل: ـ**

يبدل الظاهر من الظاهر؛ نحو قولنا: «**جاء الأمير محمد إلى المنطقة الشرقية**»، ويبدل الظاهر من المضمر؛ كما مثّل ابن مالك في قوله: «**زره خالدًا**» والمقصود بالمضمر هنا ضمير الغيبة، أما الظاهر فلا يبدل من ضمير الحاضر، إلا إذا كان البدل بدل كل من كل واقتضى الإحاطة والشمول؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[المائدة:١١٤] فـ«**أولنا**» بدل من الضمير المجرور باللام وهو «**نا**»، فإن لم يدل على الإحاطة امتنع؛ نحو: «**رأيتك زيدًا**».

ويبدل الظاهر من ضمير الحاضر إذا كان بدل اشتمال؛ نحو قول الشاعر عدي بن زيد:

ذَرِينِي، إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

قوله: (**ألفيتني حلمي**» حيث أبدل الاسم الظاهر «**حلمي**» من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم في «**ألفيتني**» بدل اشتمال.

ويبدل الظاهر من ضمير الحاضر إذا كان بدل بعض من كل؛ نحو قول العديل: ـ

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ ... رِجْلِي، فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

قوله: «**أوعدني... رجلي**» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله: «**رجلي**»، من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولًا به لـ«**أوعد**» بدل بعض من كل.

ولا يبدل المضمر من المضمر؛ ونحو: «**قمت أنت**»، و«**مررت بك أنت**» توكيد اتفاقًا، و«**رأيتك إياك**» توكيد عند الكوفيين وابن مالك، وذهب البصريون إلى القول بأن الضمير الثاني إذا جاء منفصلًا مرفوعًا كان توكيدًا؛ نحو: «**قمت أنت**» وإذا كان الضمير الثاني موافقًا للأول؛ نحو: «**رأيتك إياك**» كان بدلًا، ولا يبدل مضمر من ظاهر؛ ونحو: «**رأيتُ زيدًا إياه**» هو من وضع

النحويين، وليس بمسموع.

يقول ابن مالك:ـ

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا ... كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا

يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله: ـ

١ ـ يبدل الاسم من الاسم: وهو ما ذكرناه في الأمثلة السابقة.

٢ ـ يبدل الفعل من الفعل: وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨،٦٩]، حيث أبدل الفعل **«يضاعف»** من الفعل **«يلق»** بدل اشتمال، وقيل: بل كل من كل.

٣ ـ تبدل الجملة من الجملة: وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]، حيث أبدل جملة **«أمدكم»** الثانية بدل بعض من كل من جملة **«أمدكم الأولى»**.

٤ ـ تبدل الجملة من المفرد: وذلك نحو قول الفرزدق:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى؛ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

حيث أبدل **«كيف يلتقيان»** من **«حاجة وأخرى»**؛ أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين، تَعَذُّر التقائهما.

❑ البدل المضمن الهمز:

إذا أبدل اسم من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام؛ ذُكِرَ ذلك الحرف مع البدل؛ كقولك: **«كم مالُكَ؟ أعشرون أم ثلاثون؟»**، **«ومَنْ رأيت؟ أزيدًا أم عمرًا؟»**، و**«ما صنعتَ؟ أخيرًا أم شرًّا؟»**. فـ**«عشرون»** بدل تفصيل من **«كم»**، و**«زيدًا»** بدل من **«مَنْ»**، و**«خيرًا»** بدل من **«ما»**، وقد قرن الجميع بالهمزة لتضمن المبدل معنى الاستفهام.

إذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف الشرط؛ نحو قولنا: «**مَنْ يقمْ إنْ زيدٌ، وإن عمرٌو، أقم معه**»، و«**ما تصنع، إن خيرًا وإن شرًّا، تُجْزَ به**»، و«**متى تُسافر، إنْ غدًا وإن بعد غد أسافر معك**»، فـ«**زيدٌ، وعمرٌو**» بدلان من «**مَنْ**» بدل تفصيل، و«**خيرًا وشرًّا**» بدلان من «**ما**» الشرطية، و«**غدًا وبعد غد**» بدلان من «**متى**» وقرنت كلها بـ«**إن**» لتضمن المبدل منه معنى الشرط.

يقول ابن مالك:

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

ويُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

الباب السابع

المصادر والمشتقات وما جرى مجراها

- المبحث الأول: المصادر إعمالها وطريقة صوغها.
- المبحث الثاني: المشتقات إعمالها وطريقة صوغها.
- المبحث الثالث: بقية المشتقات عاملة وغير عاملة.
- المبحث الرابع: أُسلوبا التعجب والمدح أو الذم وطريقة صوغهما.

تقدمة

يتحدث هذا الباب عن إعمال الصفات أو المشتقات عمل الفعل الذي صيغ منه، وقد اخترت له عنوان «**المصادر والمشتقات وما جرى مجراهما**»، وليس اختيار هذا العنوان من فراغ، فإن المصادر منها ما يعمل عمل الفعل ومنها ما لا يعمل إلا نادرًا، وكذا المشتقات منها الذي يعمل، ومنها ما يندر عمله، ويجري مجراهما اسم التفضيل رغم الخلاف في عمله، ولذا جمعت بينهم في باب واحد، وكان منهج الباب على النحو التالي:

في المبحث الأول: تحدثت عن المصادر الثلاثية والرباعية إعمالها وطريقة صوغها، والخلاف في عمل المصدر المحلى بـ«**أل**».

وفي المبحث الثاني: دار حديثي عن المشتقات العاملة عمل الفعل على اتفاق عند العلماء؛ وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة لاسم الفاعل واسم المفعول، وشروط إعمالها وطريقة صوغها.

وفي المبحث الثالث: كان تكملة للمشتقات ولكن على قسمين مشتقات عاملة على خلاف؛ وهو: اسم التفضيل، وغير عاملة على اتفاق وهي اسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

وفي المبحث الرابع والأخير: فقد تناول حديثي صيغتي التعجب وأسلوبي المدح والذم، ودار الحديث فيه عن أساليب التعجب القياسية والسماعية، وأسلوب المدح أو الذم بـ«**نعم وبئس**» و«**ساء**» و«**حبذا ولا حبذا**».

ثم ختمت المبحث بتفرقة بين المخصوص في «**نعم وبئس**» وفي «**حبذا**».

المبحث الأول

المصادر: إعمالها وطريقة صوغها

● **أولًا: التعريف:**

المصدر: هو الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علمًا؛ نحو: **«فَجَارِ»** للفجرة، و**«حَمَادِ»** للمحمدة، أو مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة؛ كـ**«مَضْرب»** و**«مقتل»**، أو متجاوزًا فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي؛ كـ**«غُسل»** و**«وُضُوء»** في قولك: **«اغتسل غُسْلا»**، و**«توضأ وُضوءًا»**.

● **ثانيًا: عمل المصدر:**

يعمل المصدر عمل فعله إن كان يحلُّ محله فِعْلٌ، وذلك بشرطين: -

١ ـ **أن يكون نائبًا مناب الفعل**؛ نحو: **«ضربًا زيدًا»** فـ**«زيدًا»** منصوب بـ**«ضربًا»** لنيابته مناب **«اضرب»**، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في **«اضرب»**.

٢ ـ **أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ«أن»** والفعل، أو بـ**«ما»** والفعل، وهو المراد بهذا الفصل؛ فيقدر بـ**«أن»** إذا أريد المضي والاستقبال؛ نحو: **«عجبت من ضربك زيدًا ـ أمس أو غدًا»**، والتقدير: **«من أن ضربت زيدًا أمس، أو من أن تضرب زيدًا غدًا»**.

ويقدّر بـ**«ما»** إذا أريد به الحال؛ نحو: **«عجبت من ضربك زيدًا الآن»**، والتقدير: **«مما تضرب زيدًا الآن»**.

❑ **صور إعمال المصدر عمل فعله:**

١ ـ يعمل المصدر مضافًا أكثر منه منونًا، وإعمال المصدر منونًا أكثر منه محلًّى بـ**«أل»**؛ ولهذا بدأ ابن مالك بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلَّى.

ومثال عمل المصدر مضافًا قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فقد عمل المصدر: «دفع»؛ فأضيف إلى فاعله: «اللّه»، ونصب مفعولًا؛ «الناس»، والتقدير: «ولولا أن دفع اللّهُ الناسَ»، وهو أكثر استعمالًا.

٢ - المصدر المنون، وهو أقيس؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤]، حيث عمل المصدر: «إطعامٌ» عمل فعله: «أن يطعم»؛ فرفع فاعلًا مستترًا: «هو»، ونصب مفعولًا: «يتيمًا».

٣ - وعمل المصدر محلى بـ«أل» ضعيف في القياس؛ وذلك نحو قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ

قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بـ«أل»؛ وهو قوله: «النكاية» مفعولًا؛ وهو قوله: «أعداءه»، كما تنصبه بالفعل.

وعمل المصدر محلى بـ«أل» هو ما رآه إماما النحو: الخليل وسيبويه، وذهب المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بـ«أل» ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام، فتقدير الكلام عنده: «ضعيف النكاية نكاية أعداءه»، وفيه من التكلف ما لا يخفى.

وذهب السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام: «ضعيف النكاية في أعدائه»، وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي؛ فلا يخرج عليه كلام إلا إذا لم يكن الكلام محمل سواه.

ونظير البيت السابق قول الشاعر:

فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

قوله: «والتأبين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بـ«أل»؛ وهو قوله: «التأبين» مفعولًا به؛ وهو قوله: «عروة».

ونظير ذلك قول مالك بن زغبة:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

قوله: **«الضرب مسمعا»** حيث أعمل المصدر المحلى بـ**«أل»**؛ وهو قوله: **«الضرب»** عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به وهو قوله **«مسمعا»**.

● **ثالثا: ـ عمل اسم المصدر عمل الفعل:**

اسم المصدر هو الاسم الذي يدل على لفظ المصدر دون حروفه؛ فكلمة **«أعطى»** مصدرها: **«إعطاء»**، واسم المصدر **«عطاء»**، والفعل **«توضأ»** مصدره: **«تَوَضُؤًا»**، واسم المصدر: **«وضوءًا»**.

❑ **صور إعمال اسم المصدر: ـ**

١ ـ اسم المصدر إن كان علمًا لم يعمل اتفاقًا؛ وذلك لأن الأعلام؛ كـ**«محمد، وسعيد»** علمين على مُعَيَّنَيْنِ ـ لا تعمل في فاعل أو مفعول؛ إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضي هذا النوع من المعمولات.

٢ ـ وإن كان المصدر ميميًا؛ يعمل عمل المصدر اتفاقًا؛ وذلك لأنه قد يكون مضافًا، وقد يكون منونًا، وقد يكون محلًى بـ**«أل»**، لكن الأثبات من العلماء لم يحفظوا له شاهدًا إلا في حالة الإضافة؛ وذلك نحو قول الحارث المخزومي:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

قوله: **«مصابكم رجلًا»** حيث عمل اسم المصدر **«مصاب»** عمل المصدر؛ لكونه مصدرًا ميميًا للفعل **«أصاب»**، وقد أضافه إلى فاعله؛ وهو كاف الخطاب، ونصب به مفعولًا؛ وهو **«رجلًا»**.

ونظيره قول كلثوم العتَّابي: ـ

أَسَرَّكَ أَنِّي نِلْتُ مَا نَالَ جَعْفَرُ مِنَ الْعَيْشِ أَوْ مَا نَالَ يَحْيَى بْنُ خَالِدِ

وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغَصَّنِي مَغَصُّهُمَا بِالْمُرْهَفَاتِ الْبَوَارِدِ

قوله: «**مغصهما**» مصدر ميمي فعله «**أغص**» وقد أضيف إلى مفعوله.

ونحو قول جرير بن عطية:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

فإن «**مسرح**» مصدر ميمي بمعنى «**التسريح**»، وقد أضافه لفاعله؛ وهو «**الياء**» ثم جاء بعده بمفعوله؛ وهو «**القوافي**» وسكن الياء للضرورة.

٣ ـ وإن كان اسم المصدر غير علم ولا مصدرًا ميميًّا؛ لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين؛ وذلك نحو قول القطامي: ـ

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

قوله: «**عطائك المائة**» حيث أعمل اسم المصدر؛ وهو قوله: «**عطاء**» إعمال المصدر، فأضافه إلى فاعله؛ وهو كاف المخاطب، ثم نصب به المفعول؛ وهو «**المائة**».

ونظير هذا قول الشاعر:

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

قوله: «**كلام**» اسم مصدر فعله: «**كلّم**»، والمصدر هو: «**تكليمًا**»، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر، فأضافه إلى فاعله؛ وهو كاف المخاطب، ثم نصب به المفعول؛ وهو قوله «**هندًا**».

ونظيره قول الشاعر:

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ

فإن قوله: «**عشرة**» اسم مصدر فعله: «**عاشر**»، ومصدره: «**معاشرة**»، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل المصدر، فأضافه إلى فاعله؛ وهو ضمير المخاطب، ثم نصب به مفعوله؛ وهو قوله: «**الكرام**».

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله ﷺ: «**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ**

الوُضوءُ»، فقد أعمل اسم المصدر «قبلة» عمل المصدر: «تقبيل».

ونحو قول الشاعر: ـ

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْآمَالِ إِلَّا مُيَسَّرَا

قوله: «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر: «عون» عمل الفعل؛ فنصب به المفعول: «المرء» بعد إضافته لفاعله: «الخالق».

يقول ابن مالك: ـ

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ في الْعَمَلْ مُضَافًا او مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ مَحَلَّهُ ولِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

● **رابعًا: إضافة المصدر:**

١ ـ يُضاف المصدرُ إلى الفاعل فيجره؛ ثم ينصب المفعول؛ نحو: «**عجبت من شُرْبِ زيدٍ العسلَ**»، حيث أضيف المصدر: «شرب» إلى فاعله: «زيد»، ونصب المفعول: «العسل»، ومثل هذا كثير في كلام العرب؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥]، حيث أضاف المصدر: «دفع» إلى فاعله لفظ الجلالة: «الله»، ونصب مفعوله: «الناس»، ونظير ذلك قول الراعي النميري:

بَلَى، سَاءَلْتُهَا فَأَبَتْ جَوَابًا وَكَيْفَ سُؤَالُكَ الدُّثُرَ الْقِفَارَا

قوله: «سؤال» مصدر: «سأل»، وقد أضافه إلى فاعله؛ وهو ضمير المخاطب، ثم أتى بمفعوله؛ وهو قوله: «الدثر».

ونظيره قول كثير غرة:

وَأُقْسِمُ إِنَّ حُبَّكَ أُمَّ عَمْرٍو لَدَاءٌ عِنْدَ مُنْقَطَعِ السُّعَالِ

فإن قوله: «حُب» مصدر: «حَبَّ»، وهو فعل مهمل أو نادر، أضاف المصدر لفاعله؛ وهو «الكاف» ثم أتى بمعفوله؛ وهو «أم عمرو».

وقد أضاف المصدر لفاعله ثم أتى بمفعوله قطري بن الفجاءة ثلاث مرات في بيتين؛ وهما قوله:

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الزَّهِيدِ
وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمَشِيدِ

وقول عبد يغوث:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شَمَالِيَا

وقول الصّمة القشيري:

كَأَنَّ فُؤَادِي مِنْ تَذَكُّرِي الحِمَى وَأَهْلَ الحِمَى يَهْفُو بِهِ رِيشُ طَائِرِ

وقول متمم بن نويرة:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمَوْتِي نَاءٍ ام هَوُ الْآنَ وَاقِعُ

٢ - ويقل إضافة المصدر إلى مفعوله ثم يأتي بفاعله مرفوعًا؛ وذلك نحو قولنا: «**عجبت من شُرْبِ العسلِ زيدٌ**»، ومنه قول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

قوله: «**نفي الدراهم تنقادُ**» حيث أضاف المصدر «**نفي**» إلى مفعوله «**الدراهم**» ثم أتى بفاعله مرفوعًا؛ وهو قوله: «**تنقادُ**».

ونحو قول الأقيشر الأسدي:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

قوله: «**قرع القواقيز أفواه**» حيث أضاف المصدر؛ وهو قوله «**قرع**» إلى مفعوله؛ وهو قوله: «**القواقيز**» ثم أتى بفاعله؛ وهو «**أفواه**» بعد ذلك.

وقيل إن إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخير الفاعل مخصوص بالشعر، ولكن هذا الكلام يَرُدُّه حديث الرسول ﷺ: «**وَحَج الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**» [رواه

البخاري ومسلم، واللفظ لعبدالرزاق في مصنفه برقم: ٥٠١٢]؛ أي: «**وأن يحج البيت المستطيعُ**».

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٣ ـ وقد يضاف المصدر إلى فاعله، ولا يذكر المفعول وبالعكس، وهذا كثير؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، فـ«**دعاء**» مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو ياء المتكلم، ومفعوله محذوف؛ أي: تقبّل دعائي إياك، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، فـ«**دعاء الخير**» مصدر مضاف إلى مفعوله، وفاعله محذوف؛ أي: من دعائه الخير، ولو ذكر لقيل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير.

● **خامسًا: تابع فاعل أو مفعول المصدر المضاف إلى عامله:**

في حالة إضافة المصدر إلى فاعله المضاف إليه المجرور، فتابع المجرور/ مثل النعت/ يُجَرُّ مثل المضاف إليه لفظًا أو يرفع محلًّا بصفته صفة لفاعل المصدر؛ أي: يجر على اللفظ أو يرفع على المحل.

وذلك نحو قول لبيد بن ربيعة العامري:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا   طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْـمَظْلُومِ

قوله: «**المظلوم**» وهو صفة «**المعقب**» الذي هو مجرور؛ لأنه مضاف إليه للمصدر «**طلب**»، وكان الأولى أن يُجَرَّ مثله، ولكنه لما كان فاعلًا لهذا المصدر كان مرفوعًا في المعنى والمحل.

ونحو قول المتنخل الهذلي:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانِ سَالِكُهَا   مَشْيَ الْهُلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الفُضُلُ

فالمصدر ههنا وهو قوله: «**مشي**» مضاف إلى فاعله «**الهلوك**» وقد نعت فاعل

المصدر بقوله: **«الفضل»**، ورفعه تبعًا لموضعه، والفضل: هي التي تخلع ثيابها كلها إلا قميصًا واحدًا.

ـ وإذا أضيف المصدر إلى المفعول، فهو مجرور لفظًا، منصوب محلًّا، ويجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قول زياد العنبري:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

قوله: **«والليانا»** حيث عطفه بالنصب على **«الإفلاس»** الذي أضيف المصدر إليه نظرًا إلى محله.

يقول ابن مالك:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الاتِّبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

أبنية المصادر

تنقسم أبنية المصادر إلى ثلاثة أقسام: -

- **القسم الأول: أبنية مصادر الثلاثي، وله أوزانٌ ثلاث:-**

١ - فَعَلَ؛ ويكون متعديًا؛ نحو: ضرب - ضربًا، ولازمًا؛ نحو: قعد - قعودًا.

٢ - فَعِلَ؛ ويكون متعديًا؛ نحو: عَلِم - علمًا، ولازمًا؛ نحو: سَلِم - سلمًا.

٣ - فَعُلَ؛ ويكون لازمًا فقط؛ نحو: ظَرُف - ظرفًا.

١ - فَعَلَ:

(أ) الفعل المتعدي الثلاثي المفتوح العين يشمل جميع أنواع الفعل؛ وهي: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، والناقص.

السالم؛ نحو: ضرب يضرب ضربًا، ونصر ينصر نصرًا، وفتح يفتح فتحًا.

المهموز؛ نحو: أكل يأكل أكلًا، وأمر يأمر أمرًا، وأخذ يأخذ أخذًا، أبر النخلة يأبرها أبرًا، بدأ يبدؤه بدءًا، كفأه يكفؤه كَفأً.

المضعف؛ نحو: شدَّه يشدُّه شدًّا، مدَّه يمدُّه مدًّا، حلَّه يحلُّه حلًّا.

المثال؛ نحو: وعده يعده وعدًا، وصفه يصفه وصفًا، وزنه يزنه وزنًا، وجده يجده وجدًا، وضعه يضعه وضعًا، وجأه يجؤه وجأً.

الأجوف؛ نحو: قاله يقوله قولًا، وصام رمضان يصومه صومًا، وسامه يسمه سومًا، وباعه يبيعه بيعًا، وكاله يكيله كيلًا.

الناقص؛ نحو: حثا التراب يحثوه حثوًا، دحا الأرض يدحوها دحوًا، ورماه يرميه رميًا، وسقاه يسقيه سقيًا، ونعى الميت ينعاه نعيًا، ورعاه يرعاه رعيًا.

(ب) الفعل اللازم الثلاثي المفتوح قياس مصدره أن يأتي على الفُعُولُ؛ نحو: قَعَدَ: قعودًا، وجلس: جلوسًا، وخرج: خروجًا، وقدم: قدومًا.

وقد شذ مجيء الفعل الثلاثي الذي على وزن «فَعَل» على غير «فُعُول»؛ نحو: قام: قيامًا، وطغى: طغيانًا، ولها: لهوًا، وصَلَح: صلحًا، وبغى: بغيًا، وماج: موجًا، ورجح: رجحانًا، ورشح: رشحًا، وفاح: فيحًا وفوحانًا وفؤوحًا.

❑ **قياس «فَعَل» على غير «فُعُول»:**

ويخرج وزن **«فَعَل»** عن القياس على وزن **«فُعُول»**، إلى أوزان أخرى منها:

١ ـ إذا دلّ على **«امتناع»** فقياس مصدره أن يأتي على وزن **«فِعال»**؛ نحو: أبي: إباء، ونفر: نِفَار، وجَمَح: جماح، وأبق: إباق.

٢ ـ إذا دل على **«حرفه»** فإن مصدره يأتي على وزن **«فِعَالة»**؛ نحو: صنع: صناعة، وتجر: تجارة، وزرع: زراعة، وسبك: سباكة، وحاك: حياكة، ونجر: نجارة، وخاط: خياطة، وسفر: سفارة إذا أصلح.

٣ ـ إذا دل على **«صوت»** فإن مصدره يأتي على وزن **«فُعال أو فَعِيل»**؛ نحو: صرخ: صُراخ، وعوى: عِواء، ونهق: نهيق، وصهل: صهيل، وزأر: زئير.

٤ ـ إذا دل على **«سير»** فإن مصدره يأتي على وزن **«فعيل»**؛ نحو: رحل: رحيل، وذمل: ذميل.

٥ ـ إذا دلّ على **«داء»** فإن مصدره يأتي على وزن **«فُعَال»**؛ نحو: زكم: زكام، ومشى بَطْنُهُ: مُشَاء، وسعل: سُعَال.

٦ ـ إذا دلّ على **«تقلُّب»** فإن مصدره يأتي على وزن **«فعلان»**؛ نحو: جال: جولان، وصال: صولان، وفار: فوران، ودار: دوران، وغلى: غليان.

٢ ـ فَعِل:

يقع وزن «فَعِل» المكسور العين متعديًا ولازمًا.

(أ) المتعدي من **«فَعِل»** يقع في السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، والناقص.

السالم؛ نحو: فَهِم: فهمًا، ولثم فاها: لثمًا.

المهموز؛ نحو: أَمِن: أمنًا، ووطئ: وطأً.

المضعف؛ نحو: مسّ الطيب مسًّا.

المثال؛ نحو: وَهِم: وهمًا.

الأجوف؛ نحو: خاف: يخاف: خوفًا.

الناقص؛ نحو: سليه: سلوًا.

(ب) ويأتي وزن **«فَعِل»** لازمًا، وقياس مصدره أن يأتي على وزن **«فَعَلٌ»**؛ نحو: فَرِح: فَرَحًا، أَشِر: أشرًا، جَوِى: جويً، وشَلِل: شلَلًا. ويخرج عن ذلك إذا دلّ على:

١ ـ لون: فيأتي على وزن **«فُعلة»**؛ نحو سمِر: سُمرة، وحمر: حمرة، وصفِر: صفرة، وخضر: خُضرة، وأدِم: أُدمة.

٢ ـ معنًى ثابت: فيأتي على وزن **«فُعُولة»**؛ نحو: يبس: يُبُوسة.

٣ ـ علاج: ووصفه على وزن فاعل فيأتي مصدره على وزن **«فُعُول»**؛ نحو: قَدِم من سفره قُدُومًا، وصَعِد في الجبل صُعودًا، ولَصِق به لصوقًا، وعسل بالشيء بمعنى لزمه ـ عسولًا.

٣ ـ فَعُل:

أما وزن **«فَعُل»** فيأتي في اللازم **«القاصر»** فقط، وقياس مصدره أن يأتي على:

(أ) فُعُولة؛ نحو: صَعُب: صعوبة، وسَهُل: سهولة، وعَذُب: عذوبة، ومَلُح: ملوحة.

(ب) فَعَالة؛ نحو: بَلُغ: بلاغة، وفَصُح: فصاحة، وصَرُح: صراحة.

وقد خرج عن القياس: حَسُن: حُسنًا، وقبح: قبحًا، وبَعُد: بعدًا، وقرب: قربًا، خَرق: خرقًا، حمق: حمقًا.

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن **«الفُعْل»** قياسٌ في مصدر **«فَعُل»**؛ وهو خلاف ما قاله سيبويه.

يقول ابن مالك:

فِعْلٌ قَيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا
وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحَ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ
وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعالَا ... أَوْ فَعَلَانًا فَاذْرِ أَوْ فُعَالَا
فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمِلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ
فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا
وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

- **القسم الثاني: مصادر غير الثلاثي**

مصادر غير الثلاثي؛ رباعي، وخماسي، وسداسي، ولا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس.

(أ) أوزان الرباعي:

يأتي الفعل الرباعي على عدة أوزان:

١ ـ قياس: **«فَعَّل»** إن كان صحيح اللام أن يأتي على وزن **«تفعيل»**؛ وذلك نحو: سلَّم: تسليم، كلَّم: تكليم، طهَّر: تطهير، فهَّم: تفهيم، كَبَّرَ: تكبير.

أما إذا كان وزن **«فعَّل»** معتل اللام، فيأتي على وزن تفعيل، ولكن تحذف ياءُ التفعيل، وتُعَوَّض عنها بالتاء الدالة على التأنيث فيصير وزنه **«تفعلة»**؛ نحو: ربّى: تربية، نَمّى: تنمية، هوَّى: تهوية، سمَّى: تسمية، وصَّى: توصية، زكَّى:

تزكية، سوَّى: تسوية، جزَّأ: تجزئة، وطَّأ: توطئة.

٢ ـ قياس **«أَفعل»** إذا كان صحيح العين أن يأتي على وزن **«إفعال»**؛ وذلك نحو: أكرم: إكرام، وأحسن: إحسان، وأسعد: إسعاد، وأفهم: إفهام.

أما إذا كان وزن **«أفعل»** معتل العين كان مصدره **«إفعال»**، ولكن تنقل حركة العين إلى الفاء فتقلب ألفًا ثم تحذف الألف الثانية وتعوض عنها التاء؛ وذلك نحو: أساء: إساءة، وأعان: إعانة، وأفاد: إفادة، وأباد: إبادة، وأقام: إقامة، وقد تحذف التاء للإضافة؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣، النور:٣٧].

ـ وحذف التاء على ضربين:

الأول: كثير فصيح؛ وذلك إذا أضيف المصدر؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء؛ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]، وحديث الرسول ﷺ: **«كَاسْتِنَارِ الْبَدْرِ»**، والأصل: إقامة الصلاة وكاستنارة البدر.

الثاني: قليل غير فصيح؛ وذلك إذا لم يضف إلى المصدر؛ كما حكى الأخفش: **«أجاب إجابًا»**.

٣ ـ قياس **«فَعْلَلَ»** وما ألحق به أن يأتي على وزن **«فَعْلَلَة»**؛ وذلك نحو: دحرج: دحرجة، وزلزل: زلزلة، وسيطر، سيطرة، وبيطر: بيطرة، وحوقل: حوقلة.

أما إذا كان الفعل مضعفًا فيأتي على وزن: **«فِعلال»**؛ وذلك نحو: زلزل: زلزال، ووسوس، وسواس، وسرهف: سرهاف، **وهو سماعي**، ويجوز فتح أول المضاعف، والأكثر أن يُعنى بالمفتوح ـ اسم الفاعل لا المصدر؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾﴾ [الناس: ٤]، أي الموسوس.

٤ ـ قياس **«فاعل»** أن يأتي على وزن **«فِعال ومفاعلة»**؛ وذلك نحو: قاتل: قِتَال ومقاتلة، وناصر: نِصار ومناصرة، وضارب: ضِراب ومضاربة، وخاصم: خِصام ومخاصمة.

ويمنع على وزن **«فِعال»** إذا كانت فاؤه ياءً؛ نحو: ياسر: مياسرة، ويامن:

ميامنة، وشذَّ: ياومه: يوامًا.

٢ ـ أوزان الخماسي:

يأتي الخماسي على أوزان قليلة؛ وذلك على النحو التالي:

(أ) قياس ما أوله همزة وصل؛ نحو: «**افتعل**» أن يأتي على وزن «**افتعال**»؛ وذلك نحو: اقتدر: اقتدار، اصطفى: اصطفاء، اهتدى: اهتداء.

(ب) قياس «**انفعل**» أن يأتي مصدره على «**انفعال**»؛ وذلك نحو: انفتح: انفتاح، وانطلق: انطلاق، وانبهر: انبهار، وانعدم: انعدام.

(جـ) قياس «**تَفَعْلَلَ**» أن يأتي على وزن «**تَفَعْلُل**»؛ وذلك نحو: تدحرج: تدحرجًا، وتجمَّل: تجمُّلًا، وتشيطن: تشيطُنًا، وتمسكن: تمسكنًا.

(د) قياس «**تفاعَل**» أن يأتي مصدره على وزن «**تَفاعُل**»؛ وذلك نحو: تواضع: تواضُعًا، وتفانى: تفانيًا، وتهادى: تهاديًا.

٣ ـ أوزان السداسي:

يأتي السداسي على أوزان قليلة جدًّا؛ وذلك على النحو التالي:

(أ) قياس: «**استفعل**» أن يأتي مصدره على وزن «**استفعال**»، نحو: استخرج: استخراج، واستفهم: استفهام، واستعلم، استعلام.

أما إذا كان معتل العين، فتنقل حركة العين إلى الفاء، وتقلب العين ألفًا ثم تحذف للساكنين؛ فتقول: استقام: استقامة، واستعان: استعانة، واستفاد: استفادة، واستعاذ: استعاذة.

(ب) قياس: «**افعالَّ**» أن يأتي على وزن: «**افعلال**»؛ وذلك نحو: احمارَّ: احمرار، واسوادَّ، اسوداد.

وما خرج عن الأوزان السابقة من الرباعي، والخماسي، والسداسي فشاذ؛ وذلك نحو: كذَّب: كِذَّابًا، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾،

والأصل: إنباتًا، ونحو قول الشاعر:

فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا ... كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

قوله: «**تنزيًا**» حيث ورد مصدر الفعل الذي بوزن «**فعّل**» من معتل اللام على مثال التفعيل كما يجيء من الصحيح اللام؛ وذلك شاذ، وإنما قياسه أن يجيء على «**تفعلة**»؛ فيقال: التنزية، كما يقال: «**التزكية، والتوصية، والترضية، والتعمية**».

وشذ قولهم: تحمّل: تحمالًا، وترامى القوم رَمِيًّا، وحوقل حوقلة، واقشعر اقشعرارًا.

وحكى سيبويه من قولهم: «**أتيته: إتيانة، ولقيته: لقاءة**».

يقول ابن مالك:

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلَا ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا

وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

فِعْلَالٌ اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا ... وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

لِفَاعَلَ الفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

● **القسم الثالث:**

مصدر ما يدل على المرة والهيئة من الثلاثي وغير الثلاثي:

يُؤْخَذ اسم المرة واسم الهيئة من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي.

واسم المرة هو الذي يدل على فعل الشيء مرة واحدة، واسم الهيئة هو الاسم الذي يدل على هيئة معينة.

١ ـ اسم المرة:

لا بد من العلم أولًا أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر، بل يشتق من مصادر الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة؛ **كالمشي والجلوس والقيام، والوقوف**، أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة؛ **كالعلم والجهل**، أو التي تدل على أوصاف جبلية ثابتة؛ **كالحُسن، والظرف، والجبن، والكرم** فلا يشتق من مصادرها اسم للمرة.

(أ) اسم المرة من الثلاثي:

يدل على المرة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي بـ«**فَعْلَة**» بالفتح؛ نحو: جلس: جَلْسَة، ولَبِس: لَبْسَة.

إلا إن كان بناء المصدر العام على وزن «**فعلة**»؛ نحو: رحم: رحمة، فهنا لا بد من التفرقة بين اسم المرة والمصدر بكلمة واحدة، نحو: «**رحمة واحدة**».

(ب) اسم المرة من غير الثلاثي:

والمرة من غير الثلاثي يأتي على وزن مصدره بزيادة تاء بدون تغيير؛ نحو: انطلق: انطلاقة، ابتدأ: ابتداءة، واستخرج: استخراجة.

وإن كان بناء المصدر العام على التاء دلّ على المرة منه بالوصف؛ فمصدر: أقام: إقامة، تقول في اسم المرة: أقام إقامة واحدة، أو بالإضافة؛ نحو: إقامة العلماء، واستقام: استقامة واحدة، واستقامة الخاشع.

٢ ـ اسم الهيئة:

يدل على الهيئة بـ«**فِعْلَة**» بالكسرة؛ نحو: «**جلس: جِلْسَة، وركب: رِكْبة، وقتل: قِتْلة، وما سبق هو صوغهُ من الثلاثي، وأما إذا كان بناء المصدر العام على وزن «فِعلة»** فيدل على الهيئة بالصفة؛ نحو ذلك: «**نَشَدَ الضالة نِشْدَةً عظيمة**».

ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للّهيئة إلا ما شذّ من قولهم: اخْتمرتْ خِمْرة،

وانتقبت نِقْبَة، وتعمَّ عِمَّةً، وتقمَّص: قِمْصَةً.

ولا بد من العلم أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين المصدر الخالي من الزيادة؛ **كالضرب والفتح** والمصدر المشتمل على حرف من حروف الزيادة **كالجلوس والقعود، واللقاء، والزفير**، بل تأخذهما من المصدر الخالي من الزيادة بفتح أوله وزيادة تاء في آخره حين تريد المرة، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تريد الهيئة، وتأخذهما من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولًا ثم بفتح أول الحروف الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية وزيادة التاء عند إرادة الهيئة.

يقول ابن مالك:

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ

المبحث الثاني

المشتقات: إعمالها وطريقة صوغها

ينقسم الاسم: قسمان:

١ ـ جامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره، وهو نوعان: ـ

(أ) اسم ذات؛ وهو الذي يقوم بنفسه من الأشياء، ويحس بإحدى الحواس الخمس، ومعنى أن يقوم بنفسه؛ أي: لا يَأْخُذ، ولا يُؤْخَذُ منه.

(ب) اسم معنًى، وهو ما قام بغيره، ويمكن أن يؤخذ منه، ولا يُحَسُّ بذاته ولكن بآثاره.. وتشم فيه رائحة الحدث دون ارتباط بزمن، وهو ما يعرف بالمصدر.

٢ ـ مشتق: وهو ما أُخِذ من غيره لعلاقة بينهما في اللفظ والمعنى، والمشتقات هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، واسم الآلة، واسما الزمان والمكان، واسم التفضيل.

وسوف أقوم ـ بإذن اللّه ـ بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ مشتقات عاملة باتفاق؛ وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل.

٢ ـ بناء اسم الفاعل والصفة المشبهة.

٣ ـ بناء اسم المفعول.

أولًا: المشتقات العاملة عمل الفعل

يتناول هذا العنوان أربعة من المشتقات؛ وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وقد اتفق العلماء على أن هذه المشتقات تعمل عمل الفعل فترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا مع اسم الفاعل وصيغ المبالغة، وذلك

إذا كان الفعل متعديًا، وترفع فاعلًا فقط إذا كان الفعل لازمًا.

أما اسم المفعول فيعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب فاعل.

١ ـ اسم الفاعل

- **أولًا: التعريف:**

اسم الفاعل: هو ما دل على الحدث وفاعله، فهو كالفعل يعمل عمل فعله.

وهو الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث، المفيدة لمعنى الماضي أو المضارع.

- **ثانيًا: عمل اسم الفاعل:**

يعمل اسم الفاعل عمل فعله الذي اشتق منه، فإذا كان الفعل لازمًا رفع فاعلًا فقط، وإن كان الفعل متعديًا لواحد رفع فاعلًا ونصب مفعولًا، وإن كان متعديًا لاثنين رفع فاعلًا ونصب مفعولًا أولًا وثانيًا؛ نحو: «**هذا محمد الخارج من المسجد**»، فـ«**الخارج**» اسم فاعل عمل عمل فعله اللازم «**خرج**»؛ ولذا فقد رفع ضميرًا مستترًا في: «**الخارج**»، ونحو: «**جاء محمد الضاربُ زيدًا**» فـ«**الضارب**» اسم فاعل عمل عمل فعله المتعدي: «**ضرب**»؛ فرفع فاعلًا وهو الضمير المستتر، ونصب مفعولًا: «**زيدًا**»، ونحو: «**هذا محمد المعطي الفقير أمواله**» فـ«**المعطي**» اسم فاعل عمل عمل فعله المتعدي لمفعولين؛ فرفع فاعلًا وهو الضمير المستتر، ونصب مفعولًا أولًا: «**الفقير**» وثانيًا: «**أمواله**».

ـ ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط:

١ ـ إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه؛ فهو مشبه له معنًى، لا لفظًا، فلا تقول: «**هذا ضاربٌ زيدًا أمس**» بل يجب إضافته؛ فتقول: «**هذا ضاربُ زيدِ أمس**»، وأجاز الكِسائي

إعماله، وجعل منه قوله - تعالى -: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فـ«**ذراعيه**» منصوب بـ«**باسط**» وهو ماض، وخرّجه الجمهور على حكاية الحال.

٢ - إذا كان اسم الفاعل صلة لـ«**أل**» عَمِل عمل الفعل مطلقًا؛ ماضيًا ومستقبلًا وحالًا؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل؛ إذ حق الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: «**هذا الضاربُ زيدًا الآن أو غدًا أو أمس**».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين - منهم الرُّماني - أنه إذا وقع صلة لـ«**أل**» لا يعمل إلا ماضيًا، ولا يعمل مستقبلًا، ولا حالًا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقًا، وأن المنصوب بعده بإضمار فعل، وقد ذكر ابن مالك هذين المذهبين في كتابه: «**التسهيل**».

ومن شواهد إعماله محلى بـ«**أل**» قوله - تعالى -: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥] فـ«**الظالم**» اسم فاعل عمل عمل الفعل اللازم «**الذي ظلم**»، و«**أهلها**» فاعل لاسم الفاعل، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

يقول ابن مالك:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزَلِ

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

٣ - وإذا لم يكن اسم الفاعل متصلًا بـ«**أل**» عمل بشرطين:

(أ) كونه للحال أو الاستقبال؛ لا الماضي.

(ب) اعتماده على واحدٍ من ستة أشياء:

١ - استفهام؛ نحو قولنا: «**أضاربٌ زيدٌ عمرًا**»، وقوله - تعالى -: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم:٤٦].

٢ ـ نداء؛ نحو قولنا: «**يا طالعًا جبلًا**»، وقولنا عن الخليفة العادل عمر بن الخطاب: «**يَا رَافِعًا رَايَةَ الشُّورَى وَحَارِسَهَا**».

٣ ـ نفي؛ نحو قولنا: «**ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا**».

٤ ـ أن يقع نعتًا؛ نحو قولنا: «**مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا**».

٥ ـ أن يقع حالًا؛ نحو قولنا: «**جاء زيدٌ راكبًا فرسَه**».

٦ ـ أن يقع خبرًا؛ وهذا يشمل خبر المبتدأ؛ نحو قولنا: «**زيدٌ ضاربٌ عمرًا**»، وخبر ناسخه أو مفعوله؛ نحو: «**كان زيدٌ ضاربًا عمرًا**»، و«**إنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا**»، و«**ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا**»، و«**أُعْلِمْتُ زيدًا ضاربًا بكرًا**».

يقول ابن مالك: ـ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، اوْ حَرْفَ نِدَا، أَوْ نَفْيًا، اوْ جَا صِفَةً، أَو مُسْنَدَا

وقد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدّر فيعمل عمل فعله؛ كما لو اعتمد على مذكور؛ وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ الْبِيضِ كَالدُّمَى

قوله: «**مالئ عينيه**» حيث عمل اسم الفاعل «**مالئ**» النصب في المفعول به؛ بسبب كونه معتمدًا على موصوف محذوف معلوم من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالئ، ونظيره قول الأعشى ميمون بن قيس:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

قوله: «**كناطح صخرة**» حيث أعمل اسم الفاعل «**ناطح**» عمل الفعل، ونصب به مفعولًا، وهو قوله «**صخرة**»؛ لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام.

يقول ابن مالك:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٢ ـ عمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل

تُحَوَّلُ صيغة «**فاعِل**» للمبالغة والتكثير، إلى «**فَعَّال**» أو «**فَعُول**» أو «**مِفْعَال**» بكثرة وإلى «**فَعِيل**» أو «**فَعِل**»، فتعمل هذه الصيغ عمل الفاعل بشروط عمل اسم الفاعل؛ فمن إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل لاعتمادها على موصوف قول الفلاخ بن حزن:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

قوله: «**لبَّاسًا...جلالها**» حيث أعمل صيغة المبالغة «**لبَّاسًا**» إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب «**جِلالَها**» على أنه مفعول به؛ لاعتماده على موصوف مذكور، وهو قوله: «**أخا الحرب**».

ومن عمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل لاعتمادها على مخبر عنه محذوف قول أبي طالب:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا ... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

قوله: «**ضروب...سوق سمانها**» حيث أعمل صيغة المبالغة «**ضروب**» عمل الفعل واسم الفاعل؛ فنصب المفعول به «**سوق**»؛ لاعتماده على مخبر محذوف تقديره: «**هو ضروب**».

وقد حكى سيبويه: «**إِنَّهُ لَمَنْحَارٌ بَوَائِكُهَا**» فـ«**بوائكها**» مفعول به لصيغة المبالغة «**منحار**»؛ لاعتماده على مسند.

ومنه قول عبدالله بن قيس الرقيات:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً ... وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

قوله: «**فشبية هلالًا**» حيث أعمل صيغة المبالغة «**شبيهة**» إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب بها المفعول به «**هلالًا**» معتمدًا على مخبر عنه محذوف، والتقدير: هي شبيهة هلالًا».

ونحو قول زيد الخيل «الخير»:-

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة «مزقون» عمل مفرده، وبالتالي عمل فعله واسم الفاعل؛ فنصب به المفعول به «عرضي» معتمدًا على مخبر عنه وهو اسم «إن».

ونحو قول يحيى اللاحقي: -

حَذِرًا أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

قوله: «حذرًا أمورًا» حيث أعمل «حذر» وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «أمورًا».

يقول ابن مالك:

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ - فِي كَثْرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

❑ تثنية اسم الفاعل وجمعه:

يثنى اسم الفاعل ويجمع، وكذا أمثلة المبالغة؛ وهي إذا ثنيت أو جمعت فهي في العمل بنفس الشروط.

ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، حيث عمل اسم الفاعل المجموع «الذاكرين» ومفرده «الذاكر»، وقد عمل؛ لأنه محلى بـ«أل» فرفع فاعلًا، وهو الضمير المستتر، ونصب مفعولًا به وهو لفظ الجلالة «الله»، ونظيره قوله - تعالى -: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، فقد عمل اسم الفاعل المجموع جمع مؤنث سالمًا «كاشفات» فرفع فاعلًا ونصب مفعولًا، ونحو قوله - تعالى -: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، فقد عمل اسم الفاعل المجموع «خشعًا» فمفردها «خاشعة»، ونظير ذلك قول عنترة بن شداد

العبسي:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

قوله: «الناذرين دمي» حيث أعمل مثنى اسم الفاعل؛ وهو قوله: «الناذرين» فنصب به المفعول؛ وهو قوله: «دمي»، وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء.

ونظيره قول طرفة بن العبد:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله: «غُفُر» فإنه جمع «غفور»، و«غفور» مبالغة «غافر»، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده.

يقول ابن مالك: -

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

❑ حالة الاسم الفضلة الذي يتلو اسم الفاعل:

يجوز في الاسم المنصوب على أنه مفعول به، أو خبر كان وأخواتها الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به أو يخفض بإضافته؛ أي: يجوز الوجهان النصب على المفعولية أو الخفض بالإضافة، وقد قرئ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، بالتنوين «بالغٌ» ونصب «أمرَه»، وبعدم التنوين «بالغُ» والجر «أمرِه»، وكذا في قوله - تعالى -: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨]، قرئ: «كاشفاتٌ» و«كاشفاتُ»، و«ضرَّه»، و«ضرِّه».

وقد روي بالوجهين قول الأعشى: -

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَها أَطْفَالَهَا

قوله: «وعبدها» فإنه روي بالوجهين: الجر، والنصب، تبعًا للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدِ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

قوله: «**أو عبد عون**» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، ويجوز فيه العطف بالجر، ومثله قول قيس عيلان: ـ

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فنصب «**زناد راع**» بالعطف على محل «**وفضة**»، والوفضة: الكناية التي توضع فيها السهام.

يقول ابن مالك: ـ

وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ

أما إذا فصل بين التابع وبين العامل فيجب نصب الاسم؛ وذلك لتعذر الإضافة بسبب الفصل؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، فوجب نصب «**خليفة**»؛ لأنه فصل بينه وبين «**جاعل**».

٣ ـ عمل اسم المفعول

جميع ما تقدَّم في اسم الفاعل ـ من أنه إن كان مجردًا عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقًا ـ يثبت لاسم المفعول؛ فتقول: «**أمضروب الزيدان ـ الآن أو غدًا**»، أو «**جاء المضروب أبوهما ـ الآن أو غدًا، أو أمس**».

وحكمه في العمل والمعنى حُكْمُ الفعل المبنيّ للمفعول؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فِعْلُهُ؛ فكما تقول: «**ضُرِب الزيدان**»، تقول: «**أَمَضْروبٌ الزيدانِ؟**» وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر؛ نحو: «**الْمُعْطَى كَفَافًا يكتفي**» فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع؛ لقيامه مقام الفاعل، و«**كفافًا**» المفعول الثاني.

يقول ابن مالك:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفعولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ في مَعْنَاهُ كَـ«الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»

وأيضًا يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعًا به؛ فتقول في قولك: «**زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ**»، و«**زيدٌ مضروبُ الْعبدِ**» فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به، ومثله: «**الْوَرَعُ مَحْمُودُ المقَاصِدِ**»، والأصل: «**الورع محمودٌ مقاصدُهُ**»، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: «**مررت بِرَجُلٍ ضاربِ الأبِ زيدًا**» تريد: «**ضاربٍ أبوه زيدًا**».

يقول ابن مالك: ـ

وَقَدْ يُضَافُ ذا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

٤ ـ إعمال الصفة المشبهة

الصفة المشبهة: هي الصفة التي اسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَاف لما هو فاعل في المعنى؛ كـ«**حَسَنِ الْوَجْهِ**» و«**نقيِّ الثَّغر**» و«**طاهرِ الْعِرضَ**».

فخرج من هذا التعريف نحو قولنا: «**زيدٌ ضاربٌ أبوه**» فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة، لئلا توهم الإضافة إلى المفعول، أي: توهم أنِ الأصل: زيدٌ ضارب أباه.

وخرج من هذا التعريف نحو قولنا: «**زيدٌ كاتبٌ أبوه**» فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس؛ أي: عند الإضافة إلى المفعول، لكنها لا تَحْسُن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها؛ أي: أن الصفة المشبهة لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلًا إلا من جهة وقوعه بعدها واتصافه بمعناها بدليلين:

١ ـ أنه لو لم يُقَدَّر تحويل إسنادها عنه إلى موصوفها لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى.

٢ ـ أنهم يؤنثون الصفة في نحو: «**هند حسنةُ الوجه؛ لأن من حَسُنَ وجهه، حَسُنَ أن يُسندَ الحُسْنُ إلى جملته مجازًا؛ أي إلى الجزء وإرادة الكل للتخفيف.**

وقبح أن يقال: زيدٌ كاتبُ الأب؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تُسند الكناية إليه؛ لأن الأب ليس جزءًا من الابن، حتى يطلق أحدهما ويراد الآخر، إلا مجاز بعيد في إضافة الصفة إلى مرفوعها.

قال بدر الدين: «**إن هذه الخاصة ـ وهي الإضافة إلى الفاعل ـ لا تصلح للتعريف بالصفة المشبهة وتميزها عن غيرها؛ لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها للفاعل، واستحسان الإضافة متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور**». ا.هـ.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة؛ أي: إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها موقوف على النظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مشبهة، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور كما توهمه بدر الدين بن مالك.

ـ أولًا: الفرق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل:

تختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور:

أحدها: أنها تصلح من اللازم دون المتعدي؛ كـ«**حَسَن**» و«**جَمِيل**» واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي؛ نحو: قائم وضارب.

الثاني: أن الصفة المشبهة للزمن الحاضر الدائم الثابت المستمر دون الماضي المنقطع والمستقبل، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أن الصفة المشبهة تكون مجارية للمضارع في تحرُّكِه وسكونه؛ نحو: (طاهر القلب، وضامر البطن، ومستقيم الرأي، ومعتدل القامة)، وغير جارية للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي؛ كـ: «**حسن، وجميل، وضخم،**

وملآن».

أما المبنية من مصدر غير الثلاثي؛ فلا بد من مجاراتها لمضارعها، والمراد بالمجاراة هو تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منهما، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريًا للمضارع.

الرابع: أن منصوب الصفة المشبهة لا يتقدم عليها، بخلاف منصوب اسم الفاعل فإنه يجوز إذا كان غير مقرون بـ(**أل**)، أما المجرور بالإضافة أو المقرون بـ(**أل**) فيمتنع تقديم منصوبه عليه.

ومن هنا صح: «**زيد أنا ضاربه**» حيث تقدم منصوب اسم الفاعل «**زيدًا**» عليه وامتنع قولنا: «**زيد أبوه حسنٌ وجهةٌ**»؛ لأنها صفة مشبهة.

الخامس: أنه يلزم كون معمول الصفة المشبهة سَبَبِيًّا؛ أي: متصلًا بضمير موصوفها؛ إما لفظًا؛ نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، وإما معنًى؛ نحو: «**زيدٌ حسنُ الوجه**»؛ أي؛ منه، فالوجه: معمول لحسن، وهو سببي؛ أي: ليس أجنبيًّا عن الموصوف؛ لأنه متصل بضمير الموصوف معنًى وهو «**زيد**»، وقد حذف الضمير مع حرف الجر، ولكنه ملحوظ كأنه موجود، وهذا رأي البصريين.

وذهب الكوفيون إلى القول بأن «**أل**» خَلْفٌ عن المضاف إليه وهو الضمير، وعلى ذلك فلا حذف.

وذهب بدر الدين بن مالك إلى القول بأنه: «**يجوز: زيدٌ بك فرحٌ**» حيث تقدم المعمول: «**بك**» على الصفة: «**فرح**» مع أنه غير سببي؛ لأنه ليس اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى الموصوف: «**زيدٌ**».

وهذا القول مبطل - على رأي ابن هشام - لعموم قول ابن مالك: إن المعمول لا يكون إلا سببيًّا مؤخرًا، وهذا مردودٌ؛ لأن المراد بالمعمول - وذلك في قوله: «**وسبق ما تعمل فيه مجتنب**» - ما عَمَلُها فيه بحق الشّبه؛ أي: بسبب مشابهتها لاسم الفاعل، وإنما عملها في الظروف بما فيها من معنى الفعل، وكذلك عملها

في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك بخلاف اسم الفاعل فإنه لشبهه بالفعل يعمل في متأخر ومتقدم، وفي سببيٍّ وفي أجنبيٍّ.

يقول ابن مالك:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلَ الظَّاهِرِ

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

- **ثانيًا: حالات معمول الصفة المشبهة:**

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام؛ نحو: «**الحسن الوجه**»، أو مجردة عنهما؛ نحو: «**حسن**»، وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة هي: -

الأول: أن يكون المعمول بـ(أل)؛ نحو: «**الحسن الوجه، وحسن الوجه**».

الثاني: أن يكون المعمول مضافًا لما فيه «أل»؛ نحو: «**الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب**».

الثالث: أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف؛ نحو: «**مررتُ بالرَّجُل الحسنِ وَجْهُهُ، وبرجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ**».

الرابع: أن يكون مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف؛ نحو: «**مررتُ بالرّجُل الحسنِ وَجْهُ غُلَامِهِ، وبرجلٍ حسنٍ وَجْهُ غلامِهِ**».

الخامس: أن يكون مجردًا من «أل» دون الإضافة؛ نحو: «**الحسن وجه أبٍ، وحسن وجهُ أبٍ**».

السادس: أن يكون المعمول مجردًا من «أل» والإضافة؛ نحو: «**الحسن وجهًا، وحسن وجهًا**».

فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة إما يرفع وإما ينصب وإما يجر: -

١ - الرفع على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة؛ نحو: مررتُ بامرأة حسن الوجهُ.

٢ - الخفض بالإضافة.

٣ - النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة.

والصور التي ذكرناها ست وثلاثون، والممتنع منها أربعة، حيث لا يصح إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وجره وهي:

(أ) أن تكون الصفة بـ«**أل**»؛ نحو: «**الحسن وجهه**» فلا يجوز جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف.

(ب) جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف؛ نحو: «**الحسن وَجْهِ غُلامِهِ**».

(جـ) جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة؛ نحو: «**الحسن وجهِ أبٍ**».

(د) جَرُّ المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: «**الحسن وَجْهٍ**».

ما لم يخلُ من ذلك يجوز رفعه ونصبه؛ كـ«**الحسن الوجه، والحسن وجه الأب**»، وكما يجوز جرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير «**أل**» على كل حال.

يقول ابن مالك:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ
بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

ثانيًا: بناء اسم الفاعل والصفة المشبهة

يأتي اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد ومن غير الثلاثي:

١ ـ الفعل الثلاثي المجرد:

يصاغ الفعل الثلاثي المجرد على وزن فاعل من الأنواع الثلاثة **«فَعَل، وفَعِل، وفَعُل»**.

(أ) في **«فَعَل»** بكثرة، فإذا كان متعديًا؛ نحو: ضرب: ضارب، وقتل: قاتل، أو لازمًا؛ نحو: ذهب: ذاهب، وغدا: غادٍ.

(ب) وفي **«فَعِل»**، ويكون أقل من السابق، في المتعدي؛ نحو: أمن: آمن، وشرب: شارب، وركب: راكب، واللازم؛ نحو: سلم: سالم.

(جـ) وفي **«فَعُل»**، ويكون أقل من سابقيه، ويكون لازمًا فقط؛ نحو: فَرُه: فاره.

٢ ـ الفعل غير الثلاثي:

ويأتي وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه؛ بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر مطلقًا سواء أكان مكسورًا في المطلق؛ نحو: انطلق ـ ينطلق ـ مُنْطلِق، أم مفتوحًا؛ نحو: تعلم ـ يتعلم ـ مُتَعلِّم، وتدحرج ـ يتدحرَج ـ مُتَدَحْرِج.

أما الصفة المشبهة فبناؤها من الثلاثي، وإنما قياس الوصف من **«فعل»** اللازم.

١ ـ من **«فَعِلَ»** في الأعراض؛ نحو: فَرِح، حَزِن، أَلِم، كفَرِح، وأَشِر.

٢ ـ من **«أفْعَل»** في الألوان والخلق؛ نحو: أخضر، وأسود، وأكحل، وأعور، وأعمى، وألمى.

٣ ـ من **«فعلان»** فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن؛ نحو: شبعان، وريَّان، وعطشان، وظمآن.

٤ ـ من **«فَعُل»** ويكون على النحو التالي:

(أ) فعيل؛ نحو: ظريف، وشريف.

(ب) فَعْل؛ نحو: شَهْم، وضَخْم، وهو أقل من سابقه.

(جـ) أَفْعَل؛ نحو: أخطب إذا كان أحمر إلى الكدرة، وهو أقل من سابقيه.

(د) فَعَل؛ نحو: بطل، وحسن.

(هـ) فَعَال؛ نحو: جبان.

(و) فُعال؛ نحو: شُجاع.

(ز) فُعُل؛ نحو: جُنُب.

(ح) فِعْل؛ نحو: عِفْر؛ أي: شجاع ماكر، ومنه العفريت.

هذا وقد يستغنون عن صيغة **«فاعل»** من **«فَعَل»** بغيرها، ما لم يكن له وزن قياسي من السماع؛ نحو: **«شيخ، وأشيب، وطيِّب، وعفيف»** وجميع هذه الصفات، صفات مشبهة إذا دلَّت على الثبوت والاستمرار، فإن قصد بها الحدوث والتجدد كانت أسماء فاعلين، إلا فاعلًا؛ كـ**(ضارب، وقائم)** فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما دلّ على الثبوت؛ نحو: طاهر القلب، وشاحط الدار، فصفة مشبهة، وتبين لنا أن اسم الفاعل لا يكون صفة مشبهة إلا إذا قصد به الدوام والاستمرار وأضيف إلى مرفوعه أو منصوبه.

يقول ابن مالك:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا	**مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا**
وَهوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ	**غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ**
وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوَ أَشِرِ	**وَنَحْوَ صَدْيَانَ وَنَحْوَ الْأَجْهَرِ**
وَفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ	**كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ**
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ	**وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ**
وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ	**مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ**
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا	**وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا**

ثالثًا: ـ بناء اسم المفعول

يأتي وصف المفعول من الثلاثي المجرد على زنه **«مفعول»**؛ نحو: ضرب: مضروب، وقصد: مقصود، وشرب: مشروب، مرّ: ممرور به، وباع: مبيع، وقال: مقول، إلا أن الأخيرين غيرتا لفظًا على زنة مفعول.

ويأتي وصف المفعول من غير الثلاثي بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وفتح ما قبل الآخر، وإن شئت القول: بلفظ اسم الفاعل بشرط فتح ما قبل الآخر منه؛ نحو: **«البترول مُسْتَخْرَجٌ من الصحراء، وزيدٌ منطلَقٌ به»**.

وينوب **«فعيل»** عن **«مفعول»** في الدلالة على معناه؛ نحو: **«مررتُ برجل جريح، وامرأة جريح، وفتاة كحيل، وفتى كحيل، وامرأة قتيل، ورجل قتيل»**، فناب **«جريح، وكحيل، وقتيل»**، عن: مجروح، ومكحول، ومقتول.

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يقتصر فيه على السماع، وزعم بدر الدين بن مالك أن نيابة **«فعيل»** عن **«مفعول»** كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر؛ فقد قال والده ابن مالك في **التسهيل** في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل؛ كـ**«جريح»** فإن كان للفعل **«فعيل»** بمعنى فاعل لم ينُب قياسًا؛ كـ**«عليم»**.

يقول ابن مالك:

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلِ   نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

المبحث الثالث

بقية المشتقات عاملة وغير عاملة

١ ـ مشتقات غير عاملة

● **أولًا: اسما الزمان والمكان:** ـ

اسم الزمان: هو اسم مشتق يدل على زمن وقوع الفعل.

اسم المكان: هو اسم مشتق يدل على مكان وقوع الفعل.

ـ طريقة صوغهما:

١ ـ من الثلاثي:

(أ) يصاغ اسما الزمان والمكان على وزن «**مَفْعَل**» بفتح الفاء من الفعل الناقص، ومن الفعل الصحيح المفتوح العين أو مضمومها في المضارع.

طعم ← مَطْعَم — كتب ← مَكْتَب

ذهب ← مَذْهَب — سعى ← مَسْعَى

(ب) ويصاغان على وزن «**مَفْعِل**» بكسر العين من الفعل المثال المعتل الأول، أو من الصحيح المكسور العين في المضارع.

ورد ← مَوْرِد — وصل ← مَوْصِل

وقف ← مَوْقِف — وهب ← مَوْهِب

٢ ـ من غير الثلاثي: ـ

يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف على صورة اسم المفعول من هذا الفعل، والذي يوضح المراد هو سياق الكلام ومن سياق الكلام أيضًا نميِّز بين اسْمَى الزمان والمكان في الكلام.

تفتّح ← مَتَفَتَّح — اجتمع ← مُجْتَمَع

ابتدى ← مبتدى　　　　　　اقتتل ← مُقْتَتَل

وللتفريق بين اسم المفعول واسما الزمان والمكان ننظر إلى الأمثلة التالية:

١ـ البترول مستخرج من الصحراء (مستخرج) اسم مفعول.

٢ـ الصحراء مستخرج البترول (مستخرج) اسم مكان.

٣ـ الخميس مستخرج البترول من الصحراء (مستخرج) اسم زمان.

● **ثانيًا: اسم الآلة:**

يستخدم الإنسان منًّا في حياته بعض الآلات لإنجاز العمل؛ فالنجار يستخدم **المنشار، والمثقاب**، والفلاح يستخدم **المحراث، والفأس، والمنجل.**

وقد اشتق العرب كثيرًا من أسماء الآلات المستخدمة في الحياة اليومية من الأفعال الثلاثية المتعدية؛ أي: التي تحتاج إلى مفعول به.

وذلك للدلالة على الآلة التي وقع بها الفعل، وقد صاغوا أسماء الآلات التي اشتقوها على أوزان ثلاثة.

اسم الآلة: هو اسم مشتق من الفعل الثلاثي المتصرِّف المتعدي للدلالة على الأداة المستخدمة في إيجاد معنى ذلك الفعل وإحداثه.

ـ طريقة صوغها: .

١ ـ اسم آلة قياسي، وهو ما جاء على وزن من الأوزان التي سمعت عن العرب، بالإضافة إلى ما قرره مجمع اللغة العربية وهذه الأوزان هي:

مِفْعَال ← منشار، ومحراث، ومفتاح.

مِفْعَل ← مِنْجَل، ومِغْول، مِقَصّ.

مِفْعَلَة ← مِكْنَسة، ومِلْعَقة، ومرآة.

وما أضافه المجمع **(فعَّالة، فاعول، فاعلة).**

ثلَّاجة ـ غسَّالة ـ شَّواية ـ جاكوش، ساطور، وماعون، وساقية، وطائرة.

٢ ـ اسم آلة سماعي: وهو ما جاء على الأوزان المسموع بها غير المبينة في اسم الآلة القياسي، مثل: قدوم، وقلم، وسيف، وفأس، ورُمْح، وهي أسماء جامدة، وما جاء أيضًا من غير الثلاثي مثل: ميضأة من توضأ، مئزرة من مئزر من ائتزر.

٢ ـ مشتقات عاملة على خلاف
وهو اسم التفضيل

● **أولًا: التعريف:**

١ ـ هو اسم يدل على أن شيئين قد اشتركا في صفة وزاد أحدهما عن الآخر في هذه الصفة.

٢ ـ وهو اسم مشتق مَصُوغٌ على وزن أفعل، وهو الوصف الموازن للفعل تحقيقًا؛ كأفضل، أو تقديرًا؛ كـ«خير، وشر»، وذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف:٧٧]، و﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨]، وبدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ

وهو دال على زيادة صاحبه في أصل الفعل.

● **ثانيًا: طريقة صوغه:**

يصاغ اسم التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها، للدلالة على التفضيل، وهو وصفٌ على وزن «**أفعل**»؛ فتقول: زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد»، كما تقول: «**ما أفضل زيدًا، وما أكرم خالدًا**».

وهذا الوصف ـ اسم التفضيل ـ اسمٌ؛ لقبوله علامات الأسماء، وهو غير متصرف؛ لكونه ملازمًا للوصفية ووزن الفعل.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء اسم التفضيل منه؛ فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف؛ كدحرج، واستخرج، ولا من فعل غير متصرف؛ كـ«**نعم، وبئس**»، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة (**غير قابل للتفاوت**)؛ كـ«**مات وفَنِيَ**»، ولا من فعل ناقص؛ كـ«**كان وأخواتها**»، ولا من فعل منفي؛ كـ«**ما عاج بالدواء، وما ضرب**»، ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل؛ نحو: «**حَمُر، وعَوِر**»، ولا من فعل مبني للمفعول؛ نحو: «**ضُرِب، وجُنَّ**»، وشذَّ قول العرب:

«**هُوَ أَخصَرُ من كذا**» فبنوا اسم التفضيل من «**اختُصِر**» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول.

وشذ قولهم: «**أَسْوَدُ من حَلَكِ الغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ**»، فبنوا اسم التفضيل من فعل الوصف منه على أفعل.

وشذ قولهم: «**هُوَ أَقْمَنُ بِهِ - أي أحق - وأَلْعَنُ من شِظَاظٍ - وهو سارق - وأَلَصُّ من سرحان - وهو الذئب - وأَلْعَنُ من فأرة**»، حيث بنوا اسم التفضيل من وصف لا فِعل له.

ويتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ«**فعل مساعد**» وهو «**أشد، أو أفضل، أو أحسن**»، تقول في التفضيل من الفعل «**استخرج**»: «**هو أشد استخراجًا من زيد**»؛ كما تقول: «**ما أشد حُمْرَتَهُ**» لأن اسم التفضيل كفعل التعجب، والفرق بينهما أن المصدر بعد فعل التعجب ينتصب على المفعولية فـ«**حمرته**» مفعول به لفعل التعجب، وفي اسم التفضيل ينتصب على التمييز.

وسُمع: «**وَهُوَ أَعْطَاهُم لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وَهَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ**».

وبناء اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول؛ نحو: «**هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ، - حيث بُنى من زُهِيَ أي تكبَّر - وأَشْغَلُ من ذاتِ النحيين، وَأَغْنَى بحاجتك**».

● **ثالثًا: حالات اسم التفضيل:**

إن اسم التفضيل يأتي على أربع حالات، أو على أربع صور:

الحالة الأولى: أن يكون مجردًا من «**أل**» والإضافة.

فإذا كان اسم التفضيل مجردًا من «**أل**» والإضافة ففي هذه الحالة يجب إفراده وتذكيره، ويذكر بعده المفضل عليه مجرورًا بـ«**مِنْ**»؛ نحو: «**الأدبُ أفضلُ من العلمِ، والعلمُ أفضلُ من المال**»، ونحو قوله - تعالى -: ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]

وقد يتصل بـ«**من**» لفظًا؛ نحو: «**زيد أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل**

من عمرو» أو تقديرًا؛ وذلك نحو: «**محمد أفضل من علي علمًا وأعز حسبًا**»، والتقدير: وأعز منه. وقد يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل و«**من**» الجارة لمفضول بأحد شيئين:

الأول: معمول اسم التفضيل؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزاب:٦].

الثاني: «**لو**» ومدخولها؛ نحو قول الشاعر:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ، لَوْ بَذَلْتِ لَنَا، مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ

وقد تحذف «**من**» ومجرورها؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ١٧﴾ [الأعلى: ١٧]، وقد جاء الإثبات والحذف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤].

وأكثر ما تحذف «**من**» إذا كان «**أفعل**» خبرًا؛ نحو قولنا: «**محمد أكرم**»، ويقل الحذف إذا كان «**أفعل حالًا**»؛ وذلك نحو قول الشاعر:

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا

قوله: «**دنوت كالبدر أجملا**» حيث حذف «**من**» التي تجر المفضول عليه من مجرورها، وأصل الكلام: «...**أجمل منه**» وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل وجملة «**وقد خلناك كالبدر**» اعتراضية.

ويقل الحذف أيضًا إن كان اسم التفضيل صفة؛ وذلك كقول أحيحة بن الحلاج:

تَروَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنْبِ بَارِدٍ ظَلِيلِ

قوله: «**أجدر أن تقيلي**» حيث حذف «**من**» الجارة للمفضول عليه مع مجرورها وأصل الكلام: «**تروحي وائتي مكانًا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه**» واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف.

ويجب تقديم «من» ومجرورها على اسم التفضيل، إن كان الجرور استفهامًا؛ نحو: **«أنت ممن أفضل؟»** أو مضافًا على استفهام؛ نحو: **«أنت من غلام مَنْ أفضل؟»** وقد تقدَّم في غير الاستفهام؛ نحو قول جرير:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

قوله: **«من تلك الظعينة»** حيث قدم الجار والمجرور **«من تلك الظعينة»** على أفعل التفضيل **«أملح»** في غير الاستفهام، وذلك شاذ لضرورة الشعر.

كما يجب في هذه الحالة أن يكون اسم التفضيل مفردًا مذكرًا دائمًا؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤].

وقد شذَّ مجيء اسم التفضيل مؤنثًا في قول ابن هانئ:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

قوله: **«صغرى وكبرى»** حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثًا مع أنه مجرد من **«أل»** ومن الإضافة، وكان حقه أن يكون مفردًا مذكرًا، فيقال: أصغر وأكبر، ولهذا قال بعضهم: إنه لحن، وقال آخرون: إنه لم يقصد التفضيل، وإنما أراد معنى الوصف، فهو صفة مشبهة لأفعل التفضيل.

الحالة الثانية: أن يقترن اسم التفضيل بـ**«أل»**: -

وفي هذه الحالة يجب أن يطابق اسم التفضيل المفضل في النوع **«التذكير والتأنيث»**، والعدد **«الإفراد والتثنية والجمع»**، ولا يذكر بعده المفضل عليه؛ وذلك نحو: **«الطالب الأول مجتهد، والطالبان الأولان مهذبان، والطلاب الأوائل أذكياء، الطالبة الأولى نشيطة، والطالبتان الأوليان نشيطتان، والطالبات**

الأوليات ممتازات»، لا يؤتى معه بـ**«من»** فلا يقال: لستُ بالأحسن من خالد، فأما قول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنهُمْ حَصًى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

قوله: **«بالأكثر منهم»** حيث يدلُّ ظاهره على أن **«من)** لحقت **أفعل** التفضيل المحلى بـ**«أل»**، وهذا ممنوع، وقد خرجه ابن مالك، وقال بعضهم: إنه ضرورة وكما في قول سعد القرقرة:

نَحنُ بِغَرْسِ الْوَادِي أَعْلَمُنَا ... مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

الحالة الثالثة: أن يكون اسم التفضيل مضافًا إلى نكرة: .

وفي هذه الحالة يجب إفراده وتذكيره، فلا يطابق المفضل في شيء، ولكن المضاف إليه **«النكرة»** هو الذي يطابق المفضل في النوع **«تذكيرًا وتأنيثًا»** وفي العدد **«إفرادًا وتثنيةً وجمعًا»**؛ نحو: **«الكتاب أحسن جليس»**، و**«الكتابان أحسن جليسان»**، و**«الكتب أحسن جلساء»**، و**«عائشة وفاطمة أفضل فتاتين»**، و**«المحافظات على دينهن أعظم فتيات»**.

وأما قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، حيث أفرد **«كافر»**، والقاعدة: أول كافرين بالجمع حتى يطابق تكونوا، فالتقدير: **«أول فريق كافر به»**، وفريق: جمع في المعنى.

الحالة الرابعة: أن يكون اسم التفضيل مضافًا إلى معرفة:

وفي هذه الحالة يجوز في اسم التفضيل وجهان:

(أ) أن يلزم حالة الإفراد والتذكير، فلا يطابق المفضل في شيء ويأتي بعده المفضل عليه مجرورًا بـ**«من»** مثل المجرد من **«أل»** والإضافة.

(ب) أن يطابق المفضل في النوع والعدد ولا يذكر بعده المفضل عليه؛ كـ**«المعرف بـ أل»**، نحو: **«عائشة أفضل النساء، وعائشة فضلى النساء»**.

«وهذان القائدان أعظم القواد، وهذان القائدان أعظما القواد، وهؤلاء الطالبات أصغر زميلاتهن، وهؤلاء الطالبات صغائر زميلاتهن».

فكما ترى عومل اسم التفضيل المضاف إلى معرفة معاملة المجرد من **«أل»** والإضافة مرة، وعومل معاملة المعرف بـ**«أل»** مرة أخرى وذلك في المطابقة للمفضل أو عدم المطابقة.

ومن المطابقة قوله - تعالى -: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقوله: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، ومن عدم المطابقة قوله - تعالى -: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وابن السّراج يوجب عدم المطابقة، حيث يقول: فإن قُدِّر **«أكابر»** مفعولًا ثانيًا، و**«مجرميها»** مفعولًا أولَ، فيلزمه المطابقة في المجرد، وتقدم أن هذا غير جائز.

استعمال صيغة «أفعل» لغير التفضيل

قد تستعمل صيغة أفعل لغير التفضيل؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، و﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤]؛ أي: وهو هَيِّن عليه، وربكم عالم بكم ومنه قول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمِ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

قوله: **«بأعجلهم»** فإنه في الظاهر أفعل تفضيل، ولكن معناه معنى الوصف الخالي من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أن ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون سريعًا إليه، وهذا ذم لا مدح.

ونظير ما سبق قول الفرزدق: -

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَـزُّ وَأَطْوَلُ

قوله: «**أعز وأطول**» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولًا، ولو بقي «**أعز وأطول**» على التفضيل لتضمن اعترافه لذلك.

يقول ابن مالك: -

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ	**أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي**
وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ	**لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ**
وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا	**تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا**
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا	**أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا**
وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ	**أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ**
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ	**لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ**
وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا	**فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا**
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى	**إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا**

● **رابعًا: إعمال اسم التفضيل:**

لا يخلو اسم التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ، أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرًا، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا؛ نحو: «**زيدٌ أفضلُ من عمروٍ**» ففي «**أفضل**» ضمير مستتر عائد على «**زيد**»، فلا تقول: «**مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبُوه**» فترفع «**أبوه**» بـ«**أفضل**» إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه.

أن يرفع اسم التفضيل الضمير المنفصل، والاسم الظاهر في لغة قليلة، ويطرد ذلك إذا حلّ محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا؛ أي: غير متصل بضمير يعود على الموصوف مفضلًا على نفسه باعتبارين؛ نحو: «**ما**

رأيت رجلًا أحسن في عينيه الكحلُ منه في عين زيد»، فإنه يجوز أن يقال: «ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد»، حيث حلّ «يحسن» محل «أحسن» وهي مسألة الكحل المشهورة.

ومنه قول الرسول الكريم ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»[سنن الترمذي: ٦٨٩]، ونحو قول سحيم بن وثيل الرياحي:

مَرَرْتُ على وَادِي السِّبَاعِ، وَلَا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ - حِينَ يُظْلِمُ - وَادِيًا
أَقَلَّ بِـهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَـئِيَّـةً وَأَخْوَفَ - إِلَّا مَا وَقَى - سَارِيَا

قوله: «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا، والأصل أن يقع هذا الظاهر الذي هو فاعل لأفعل التفضيل بين ضميرين: أولهما للموصوف بأفعل التفضيل، وثانيهما للظاهر وهو الهاء في «منه» في قولنا: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد».

وقد يحذف الضمير العائد على فاعل اسم التفضيل الظاهر وتدخل «مِن» إما على الاسم الظاهر وهو «الكحل» أو على محله وهو «عينه»، أو على ذي المحل «زيد»، فتقول: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد»؛ فتحذف مضافًا أو مضافين إذا أدخلت «من» على المحل وهو «زيد».

وقد لا يُؤتى بعد المرفوع بشيء فيحذف الضميران معًا، فتقول: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحلُ» فتحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارًا.

وقالوا: «مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ»، والأصل: «ما أحد أحسنُ به الجميل من حُسْن الجميل بزيد» ثم إنهم أضافوا «الجميل» إلى زيدٍ لملابسته إياه في المعنى، ثم حذفوا المضاف وهو «جميل» وأقاموا المضاف إليه مقامه.

ومثله في المعنى قول ابن مالك:

لَنْ تَرَى في النّاسَ مِنْ رفيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ من الصِّدّيق

والأصل: من ولاية الفضل بالصديق، ثم من فضل الصِّديق، ثم من الصديق.

يقول ابن مالك: -

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

كَـ«لَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفِيق أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِيقِ»

وإنما لم يرفع اسمَ التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد كما رفعهما اسم الفاعل؛ في نحو: **«أقائم أبوك، وما وافٍ بعهدي أنتما»**؛ لأن شبه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من **«أل»** و**«الإضافة»**، وكذا في حال إضافته إلى النكرة؛ يلزم الإفراد والتذكير، ولا يجوز تأنيثه ولا تثنيته أو جمعه، وإذا ضعفت منزلته بمعناه في محله، فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل، ولذا تراه لو وجد جابرًا كما في مسألة الكحل عمل فيهما.

المبحث الرابع

أسلوبا التعجب والمدح أو الذم وطريقة صوغهما

أولًا: أسلوب التعجب

التعجب في اللغة: هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه.
التعجب في الاصطلاح: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها.

أسلوب التعجب له عبارات كثيرة؛ ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ أي: أتعجب من كفركم بالله. ومنه: «**سبحان الله إن المسلم لا ينجس**»، فلفظ «**سبحان**» لفظ للتنزيه استعمل للتعجب.

ومنه: «**لله دَرُّه فارسًا**» وهو قول للعرب، ومنه: «**يا لك، ويا له، وأعجب من كذا، وكل ما يدل على التعجب بقرينة**».

وهناك صور تعجب قياسية. ولكنها غير مبوبة في هذا الباب ـ وهي صورة الاستغاثة؛ نحو: «**يا للماء ويا للعشب**» إذا تعجبوا من كثرتهما.

❑ **صور التعجب القياسية:**

للتعجب صيغتان قياسيتان:

● **إحداهما: ما أفعله؛ نحو: «ما أحسن زيدًا!»**.

١ ـ أجمع النحاة على اسمية «**ما**» وتسمى: «**ما**» التعجبية، وتقدم على الفعل؛ لأن في «**أحسن**» ضميرًا يعود عليها ولا يعود الضمير إلا على الأسماء، وأجمعوا أيضًا على أنها «**مبتدأ**»؛ لأنها مجردة للإسناد إليها.

وقال سيبويه: «**هي نكرة تامة بمعنى «شيء»** وابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه رفع».

وقال الأخفش: «**هي معرفة ناقصة ـ أي اسم موصول ـ بمعنى: «الذي»** وما بعدها صلة فلا موضع له من الإعراب، أو نكرة ناقصة تحتاج إلى صفة، وما بعدها صفة، فمحله الرفع، وعليها فالخبر محذوف وجوبًا تقديره: «**شيء عظيم**»؛ وعلى هذا فهو ليس مع النحاة في القول بأنها مبتدأ.

وهذا الخلاف لا فائدة منه، والحق أنها مبتدأ.

٢ ـ وأما «**أَفْعَلَ**»؛ نحو: «**أحسن**»، فقال البصريون والكسائي: **فعلٌ**؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية التي لا تلزم إلا الفعل؛ نحو: «**ما أفقرني إلى عفو الله**» ففتحة «**أفعلَ**» فتحة بناء كالفتحة في «**ضربَ**» في قولنا: «**زيد ضَربَ عمرًا**»، وما بعده مفعول به.

أما الكوفيون فقالوا إن «**أفعلَ**» اسمٌ لقولهم: «**ما أُحَيْسِنَهُ**» والتصغير من خصائص الأسماء ففتحته فتحة إعراب، وذلك كالضمة في «**زيدٌ عندك**» لكونه خبرًا؛ وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عند الكوفيين نصبه، و«**أحسن**» ـ عندهم ـ إنما هو وصفٌ لزيد، لا لضمير «**ما**»، و«**زيد**» عندهم مشبه بالمفعول به.

ومن ذلك قول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

والجواب أنه بيت شاذ مفرد.

● **الصيغة الثانية: «أَفْعِل به»**؛ نحو: «**أَحْسِن بزيدٍ!**».

أجمع العلماء على فعلية «**أَفْعِل**»، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ مَاضٍ على صيغةِ «**أفعل**» بمعنى «**صار ذا كذا**»؛ كـ: «**أَغَدَّ البعيرُ**»؛ أي: صار ذا غُدّة، ثم غُيِّرت الصيغة، فَقَبُحَ إسناد صيغة الأمر، إلى

الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به؛ كـ: «امْرُرْ بزيدٍ»، ولذا التزمتْ زيادتها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، ويجوز ترك الباء؛ وذلك نحو قول سُحَيم:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

قوله: «**كفى الشيب**» حيث أسقط «**الباء**» من فاعل «**كفى**» وهو قوله: «**الشيب**» فدّل على أن دخول الباء ليس واجبًا على فاعل هذا الفعل؛ بخلاف دخولها على فاعل فعل التعجب الذي على صيغة الأمر، حيث هو لازم.

وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى القول بأن لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر فاعل، والباء للتعدية؛ أي: حرف جر أصلي، وهي ومجرورها في محل نصب مفعول به.

وقال ابن كيسان: الضمير لِلْحُسْن، والتقدير: أحسن يا حسن بزيد، وقال غيره: الضمير للمخاطب الذي يراد منه التعجب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل.

❑ حذف المتعجب منه:

إن المتعجب منه محكوم عليه في المعنى، فهو من ذلك شبيه بالمبتدأ، فيجب له ما يجب للمبتدأ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص؛ وذلك على النحو التالي: ـ

١ ـ المعرفة؛ وذلك نحو قولنا: «**ما أحسن زيدًا، وما أكرم خلق عليّ**».

٢ ـ النكرة المخصوصة؛ وذلك نحو قولنا: «**ما أوثق رجلًا يقر بالحق لذي الحق، وما أسعد رجلًا اتقى ربه**».

فإن كانت النكرة محضة لم يجز أن تقع متعجبًا منه، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص، فلا يجوز أن تقول: «**ما أحسن رجلًا**» ولا: «**ما أحسن**

رجلًا من الناس».

ولحذف المتعجب منه في الصيغتين جميعًا شرطًا يعمهما، وهو: **أن يدل عليه دليل**، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ، أو خبر، أو نعت، أو منعوت، أو غيرهن.

(أ) حذف المتعجب منه في: **«ما أفعله»**: ـ

بجانب الشرط العام وهو أن يدل عليه دليل، لا بد أن يكون ضميرًا كما في قول علي بن أبي طالب:

جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا!

قوله: **«ما أعف وأكرما»** حيث حذف مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: **«ما أعفها وأكرمها»**.

ونحو قول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن هذيم:

أُوْلَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا!

ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

يريد: **«وما كان أصبرها»**.

(ب) حذف المتعجب منه في **«أَفْعِل به»**:

يشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الثانية زيادة على الشرط العام؛ وهو أن يدل عليه دليل، أن يكون أفعل المكسور العين معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨].

وأما قول عروة بن الورد:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

قوله: «**فأجدر**» حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف، وهو شاذ، ونحو قول الشاعر:

أَعْزِزْ بِنَا وَأَكْفِ إِنْ دُعِينَا   يَوْمًا إِلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

المراد: «**أعزز بنا وأكف بنا**» فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه كما في الآية.

❑ عدم تصرف صيغتي التعجب:

كل من هذين الفعلين «**ما أفعل، أفعل به**» غير متصرفين؛ أي: يبقيان على حالة واحدة، فصيغة «**أَفْعَل**» نظير «**تبارك**» و«**عسى**» وليس في الجمود صيغة الماضي.

وصيغة «**أفعل به**» نظير «**هَبْ**» بمعنى: «**اعتقد**»، و«**تَعَلَّم**» بمعنى: «**اعلم**» في الجمود وصيغة الأمر، وعلة جمودهما: تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع.

❑ تقدم معمول أفعل التعجب عليهما:

ولعدم تصرف فعلي التعجب، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما بغير الظرف أو الجار والمجرور؛ فلا تقول: «**ما زيدًا أحسن، وبزَيْدٍ أحسن**»، وإن قيل: «**إن زيدًا مفعول**»، وكذلك لا تقول: «**ما أحسن يا عبدالله زيدًا**» حيث فصل بالنداء، ولا: «**أَحْسِنْ لولا بُخْلُهُ بزيدٍ**» حيث فصلت «**لولا**» الامتناعية وما صاحبها بين «**أحسن**» ومعموله.

❑ الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور:

اختلف النحاة في الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور والصحيح الجواز؛ كقولهم: «**ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به**

أن يكذب» ونحو قول أوس بن حجر:

أُقِيمُ بِدَارِ الحزم مَادَامَ حَزمُهَا ... وَأَحرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوّلَا

قوله: «**إذا حالت**» حيث فصل الشاعر بالظرف «**إذا**» بين فعل التعجب «**أحر**» وبين معموله «**بأن أتحولا**».

وأما الفصل بالجار والمجرور فنحو قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا أَحرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذي هو قوله: «**بذي اللب**» بين فعل التعجب ومعموله.

وذكر الشيخ يس في حاشيته أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب، والمعنى: ما أحرى ذا العقل أن يكون صبورًا، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون المتعجب منه هو «**ذو اللب**» نفسه، لا رؤيته صبورًا، وهو تكلف لا داعي له.

ولو تعلّق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب، لم يجز الفصل به اتفاقًا، نحو: «**ما أحسن معتكفًا في المسجد، وأحسن بجالس عندك**».

يقول ابن مالك:

بِأَفْعَلَ انطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انصِبَنَّهُ كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

❑ شروط بناء فعل التعجب:

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب شروطٌ سبعةٌ:

أحدها: أن يكون ثلاثيًّا؛ فلا يبنيان مما زاد عليه؛ نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفًا؛ فلا يبنيان من فعل غير متصرف، كـ«**نعم، وبئس، وعسى، وليس**».

الثالث: أن يكون معناه قابلًا للتفاوت والمفاضلة؛ فلا يبنيان من «**مات**» و«**فني**» ونحوهما؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامًّا، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة؛ نحو: «**كان وأخواتها**»؛ فلا تقول: «**ما أكون زيدًا قائمًا**» وأجازه الكوفيون.

الخامس: ألا يكون الوصف منه على أفعل، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان؛ كسود فهو أسود، وحمر فهو أحمر، والعيوب كحول فهو أحول، وعور فهو أعور؛ فلا تقول: «**ما أسوده، ولا ما أحمره، ولا ما أحوله، ولا ما أعوره، ولا أعور به، ولا أحول به**».

السادس: ألا يكون منفيًّا، واحترز بذلك من المنفي لزومًا؛ نحو: ما عاج فلان بالدَّواء؛ أي: ما انتفع به، أو جوازًا؛ نحو: «**ما ضربت زيدًا**».

السابع: ألا يكون مبنيًّا للمفعول؛ نحو: «**ضُرِب زيدٌ**»؛ فلا تقول: «**ما أضرب زيدًا**» تريد التعجب من «**ضَرْبٍ أُوْقع به**»؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوقعه.

يقول ابن مالك:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرَ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا ... وَغَيْرَ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

❑ التعجب من الزائد على ثلاثة:

١ - يُتَوصَّل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة أحرف، وما وصفه على «**أفعل**

فعلاء» بـ**«ما أشدَّ»** ونحوه، ويُنْصَب مصدرهما بعده.

أو بـ**«أَشْدِدْ»** ونحوه، وَيُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء، فتقول: **«ما أشد وأعظم دحرجته أو انطلاقه أو حُمرته. وأشدد أو أعظم بِها»**.

٢ ـ ويتوصَّل إلى التعجب من المبني للمجهول والمنفي، بفعل مساعد؛ نحو: **«أشدد»** إلا أن مصدرهما يكون مؤولًا ـ لا صريحًا؛ نحو: ما أكثر ألا يقوم، والفعل المضارع في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به بعد **«أكثر»** وقولنا: **«ما أعظم ما ضُرِب»** فـ**«ما»** والفعل المبني للمجهول في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به بعد **«أعظم»**، و**«أشدد بهما»** فالمصدر المؤول في محل جر بالباء.

٣ ـ ويتوصل للتعجب بالفعل الناقص بطريقتين: فإن قلنا له مصدرٌ بأن يؤتى بمصدره الصريح بعد صيغة التعجب، أو بالمصدر المؤول، ويكون منصوبًا بعد **«ما أفعل»** ومجرورًا بعد **«أفعل»**، تقول: ما أشد كونه جميلًا، أو ما أكثر ما كان محسنًا.

٤ ـ وأما الفعل الجامد، والذي لا يتفاوت معناه، فلا يُتَعَجّب منه ألبتّة؛ وذلك لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه أو جره بالياء، والذي لا يتفاوت غير قابل للتفضيل.

يقول ابن مالك:

وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ
وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِر ولا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ
وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ والخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

ثانيًا: أسلوب المدح أو الذَّم «نعم وبئس»، وما جرى مجراهما:

ذهب جمهور البصريون إلى القول بأن **«نعم، وبئس»** فعلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما؛ وذلك نحو قولنا: **«نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، وبئسَتِ المرأةُ دعدٌ»**.

وذهب جماعة من الكوفيين ـ ومنهم الفراء ـ إلى القول بأنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: **«نعم السَّيْر على بئس الْعِيرُ»** وقول الآخر: **«والله ما هي بِنعم الولد، نَصْرُها بكاءٌ، وبِرُّها سَرِقةٌ»**، وخَرّجه البصريون على جعل **«نعم وبئس»** مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف؛ والتقدير: **«نعم السير على عير مقول فيه بئس العير، وما هي بولد مقولٍ فيه نعم الولد»**؛ فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مقامَهُما مع بقاء **«نعم، وبئس»** على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان؛ فلا يستعمل منهما غيرُ الماضي، ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل.

أولًا: أنواع فاعل «نعم، وبئس»:

يقع فاعل **«نعم، وبئس»** على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام؛ نحو: **«نعم الرجل زيدٌ»**، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[الأنفال: ٤٠].

واختلف في هذه اللام؛ فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد، ثم خصصت زيدًا بالذكر؛ فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازًا، وكأنك قد جعلت زيدًا الجنس كله مبالغة، وقيل هي للعهد

الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم.

الثاني: بأن يكون مضافًا لما فيه «أل»؛ وذلك نحو قولنا: «**نعم رجل المواقف زيد، وبئس رجل الحركات عمرو**»، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، و﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].

أو مضافين إلى ما قارنها؛ كقول أبي طالب عم المصطفى ﷺ:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ ... زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

قوله: «**فنعم ابن أخت القوم**» حيث أتى بفاعل «**نعم**» اسمًا مضافًا إلى اسم مضاف إلى مقترن بـ«**أل**».

الثالث: أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز؛ نحو: «**نعم قومًا معشره**» ففي «**نعم**» ضمير مستتر يفسره «**قومًا**» و«**معشره**» مبتدأ، وزعم بعضهم أن «**معشره**» مرفوع بـ«**نعم**» وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: «**إن قومًا**» حال، وقال بعضهم: تمييز؛ ونحو قوله ـ تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، ونحو قول الشاعر:

لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ ... بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ واسْتِلَاءُ ذِي الْإِحَنِ

قوله: «**لنعم موئلا**» فإن «**نعم**» قد رفع ضميرًا مستترًا، وقد فسّر التمييز الذي هو قوله: «**موئلًا**» هذا الضمير.

ومنه قول الراجز: ـ

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ ... بِئْسَ امْرَأً، وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

قوله: «**بئس امرأً**» حيث رفع «**بئس**» ضميرًا مستترًا، وقد فسر التمييز الذي بعده، وهو قوله: «**امرأً**»، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر «**إن**» جملة إنشائية، وهي جملة «**بئس المرة**» وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع «**خبرًا**» لـ«**إن**»، وتقع هذه الجملة معمولة له.

ومن تفسير التمييز قول زهير بن أبي سلمى:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

قوله: «**نعم امرأ هرم**» حيث فاعل «**نعم**» ضمير مستتر، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز «**امرأ**».

ثانيًا: الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «نعم واخواتها»:

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في «**نعم**» وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز، وهو المنقول عن سيبويه وتبعه السيرافي، فلا يجوز عندهم القول: «**نعم الرجلُ رجلًا زيد**».

وأجاز المبرد وابن السّراج والفارسي الجمع، واستدلوا بقول جرير:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

قوله: «**بئس الفحل...فحلًا**» حيث جمع في كلام واحد بين فاعل «**بئس**» الظاهر وهو قوله «**الفحل**» والتمييز، وهو قوله: «**فحلا**».

ومنه قول جرير أيضًا: -

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

قوله: «**فنعم الزاد...زادًا**» حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله: «**الزاد**» والتمييز وهو قوله: «**زادًا**»، وذلك غير جائز عند البصريين.

ونحو قول الشاعر:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

قوله: «**نعم الفتاة فتاة**» حيث جمع بين فاعل «**نعم**» وهو «**الفتاة**» وبين تمييزها وهو «**فتاة**» وليس في التمييز معنى زائد، بل هو لمجرد التوكيد.

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس

النعامة وقد بلغة أن ابنه بحيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس، فقال: «نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلَبَ».

وذهب بعض النحاة إلى التفصيل، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما؛ نحو: «نعم الرجلُ فارسًا زيدٌ»، وإلّا فلا، فلا يجوز: «نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ»، ومنه قول الأسود بن شعوب الليثي:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تُهَامِي

قوله: «فنعم المرء من رجل» حيث جمع بين فاعل «نعم» الظاهر وهو «المرء» وبين التمييز وهو «من رجل»، وهذا التمييز قد أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوبًا إلى تهامة.

فإن كان الفاعل مضمرًا، جاز الجمع بين الفاعل والتمييز؛ اتفاقًا؛ نحو: «نعم رجلًا زيدٌ».

ثالثًا: الخلاف في «ما» الواقعة بعد «نعم، وبئس»:

إن «ما» الواقعة بعد «نعم، وبئس» على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن تقع «ما» بعد «نعم أو بئس» ولا يقع بعدها شيء أصلًا؛ وذلك نحو: «صادقت عليًا فنِعِمَّا، واختبرت خالدًا فَبِئْسَمَا»، وللنحاة فيها قولان:

أحدهما: أنّ «ما» هذه معرفة تامة فهي فاعل؛ كأنك قلت: صادقت عليًا فنعم الصديق، واختبرت خالدًا فبئس المُخْتَبَر».

الثاني: أنّ «ما» نكرة تامة فهي تمييز؛ وكأنك قلت: «صادقت عليًا فنعم صديقًا، واختبرت خالدًا فبئس مختبرًا».

الضرب الثاني: أن يقع بعد «ما» اسم مفرد؛ نحو قولنا: «صادقت عليًا فنِعِمَّا هو»، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]،

ونحو: «**بئسما عمل بغير نيّة**» وللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها معرفة تامة فهي فاعل، وما بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم.

الثاني: أنها نكرة تامة فهي تمييز، وما بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم.

الثالث: وهو قول الفراء: أن «**ما**» قد ركبت مع «**نعم، وبئس**» فصار الجميع كلمة واحدة هي فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم، والاسم الذي يليها فاعل.

الضرب الثالث: وهو أن يقع بعد «**ما**» جملة فعلية، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة: ٩٠]، وللنحاة فيها أربعة أقوال:

الأول: أنها موصولة معرفة في موضع رفع على الفاعلية، والجملة بعدها لا محل لها صلة الموصول.

الثاني: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والجملة بعدها صفة لها، وهذا رأي الأخفش والزجاج والفارسي، أو صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف.

الثالث: أن «**ما**» هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم وهي اسم موصول، والفاعل ضمير مستتر فيه، وهذا قول الكسائي، ونقل عن الفراء أيضًا.

الرابع: أن «**ما**» هذه كافة لـ«**نعم، وبئس**» عن العمل فلا فاعل لواحد منهما.

يقول ابن مالك: ـ

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ: نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

رابعًا: المخصوص بالمدح أو بالذم:

يُذكر بعد «**نعم، وبئس**» وفاعلهما اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذَّم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأً، وجعل الفعل والفاعل خبرًا عنه؛ نحو: «**نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجل عمرٌو، ونعم غُلامُ القومِ زيدٌ، وبئس غُلامُ القوم عمرو، ونعم رجلًا زيدٌ، وبئس رجلًا عمرو**».

وفي إعرابه وجهان مشهوران.

أحدها: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: «**هو زيد، وهو عمرو**».

أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف؛ والتقدير: «**زيد الممدوح**».

وقد يتقدم المخصوص بالمدح أو الذم على «**نعم، وبئس**» فيتعين كونه مبتدأً؛ نحو: «**زيدٌ نعم الرجل**».

وقد يتقدم على «**نعم، وبئس**» ما يُشْعِر به؛ أي المخصوص بالمدح أو الذم؛ فيحذف جوازًا؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ﴾ [ص: ٤٤]، أي: نعم العبد أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه.

وليس من حذف المخصوص بالمدح أو الذم قولنا: «**العلم نعم المقتنى**» فإنما ذلك التقدم من تقدم المخصوص على «**نعم، وبئس**» كما مَرّ آنفًا.

يقول ابن مالك: ـ

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

خامسًا: ـ الأفعال التي تجري مجرى «نعم، وبئس» في المدح والذم:

تستعمل «ساء» في الذّم استعمال «بئس»؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلًا لـ«بئس» ـ وهو المحلى بـ«أل»؛ نحو: «**ساء الرجل زيدٌ**»، والمضاف إلى ما فيه «أل»؛ نحو: «**ساء غلام القوم زيدٌ**»، والمضمر المفسّر بنكرة بعده؛ نحو: «**ساء رجلًا زيدٌ**»، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[الأعراف:١٧٧] ويذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يذكر بعد «**بئس**» وإعرابه كما تقدم.

ويجوز في كل فعل ثلاثي أن يُبْنى منه فعلٌ على (**فَعُلَ**) لقصد المدح، والذم ويعامل معاملة «**نعم، وبئس**» في جميع ما تقدَّم لهما من الأحكام؛ فتقول: «**وشَرُفَ الرجل زيدٌ، ولَؤُمَ الرجل بكرٌ، وشرف غُلام الرجلِ زيدٌ، وشرف رجلًا زيدٌ**».

ويجوز في كل عَلِمَ ـ عند ابن مالك وابنه ـ أن يقال: «**عَلُمَ الرجلُ زيدٌ**» بضم عين الكلمة، وقد مَثَّل ابن مالك وابنه به، وصرَّح غيره أنه لا يجوز تحويل «**علم، وجهل، وسمع**» إلى «**فَعُل**» بضم العيون؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها، ولم تُحَوِّلها إلى الضم؛ فلا يجوز لنا تحويلها، بل نُبقيها على حالها، كما أبقوها؛ فتقول: «**عَلِمَ الرجُلُ زَيْدٌ، وجَهِلَ الرجل عمرو، وسَمِع الرجل بكر**».

يقول ابن مالك: ـ

وَاجْعَلْ كَـ«بِئْسَ» سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ«نِعْمَ» مُسْجَلَا»

سادسًا: ـ من أفعال المدح والذم «حبذا ولا حبذا»:

يقال في المدح: «**حبذا زيدٌ**»، وفي الذَّم: «**لا حبذا زيدٌ**»؛ وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى ... وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

قوله: «حبذا عاذري.. ولا حبذا الجاهل» حيث جمع بين أسلوبي المدح والذم في بيت واحد. ومثل هذا البيت قول كنزة أم شملة بن المنقري:

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْهَوَى، غَيْرَ أَنَّهُ   إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذاهِيَا

وقول عمر بن أبي ربيعة: -

فَظَلْتُ بِمَرْأَى شَايِقٍ وَبِمَسْمَعٍ   أَلَا حَبَّذَا مَرْأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا نعلم أنه لا يشترط في فاعل «حبذا» إذا اعتبرتها كلها فعلًا ماضيًا، أن يكون مقرونًا بـ«أل»، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفة، فإن الأول يقول: «حبذا عاذري»، والثاني يقول: «حبذا مرأى» فأتى بالفاعل نكرة.

● **خلاف النحاة في إعراب «حبذا»:-**

اختلف النحاة في إعراب «حبذا» على مذاهب:

١ - ذهب أبو علي الفارسي في «**البغداديات**»، وابن برهان وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيبويه وأن ما نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره ابن مالك، إلى أن «**حبَّ**» فعل ماض، و«**ذا**» فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبر، وجوز أن يكون خبرًا لمبتدإ محذوف وتقديره: «**هو زيد**»، أي؛ الممدوح أو المذموم زيد.

٢ - وذهب المبرد في «**المقتضب**»، وابن السراج في «**الأصول**» وابن هشام اللخمي، واختاره ابن عصفور، إلى أن «**حبذا**» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر؛ فركبت «**حبَّ**» مع «**ذا**» وجعلتا اسمًا واحدًا.

٣ - وذهب قوم - منهم ابن درستويه - إلى أن «**حبذا**» فعل ماض، و«**زيد**» فاعله؛ فركبت «**حبَّ**» مع «**ذا**» وجعلتا فعلا، وهذا أضعف المذاهب.

يقول ابن مالك: -

وَمِثْلُ نِعْمَ «حَبَّذَا» الْفَاعِلُ «ذَا» وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»

● **المخصوص بعد «حبذا» بين المطابقة وعدمها:**

إذا وقع المخصوص بالمدح أو بالذم بعد «ذا» على أي حال كان من الإفراد والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، فلا تُغَيِّر «ذا» لتغيُّر المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير؛ وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثل لا يغير، فكما تقول: «**الصيف ضيعت اللبن**» للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ، فكذا تقول: «**حبذا زيدٌ** و(**هندٌ، والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات**)»، فلا تخرج «ذا» عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل: «**حبذى هند، وحبذان الزيدان، وحبتّان الهندان، وحبّ أولئك الزيدون، أو النهدات**».

وإذا وقع بعد «**حبَّ**»؛ غير «**ذا**» من الأسماء جاز فيه وجهان:

١ ـ الرفع بـ«**حبّ**»؛ نحو: «**حبَّ زيدٌ**».

٢ ـ الجر بالباء الزائدة؛ نحو: «**حَبَّ بزيدٍ**».

وأصل «**حبَّ**» «**حبب**» ثم أدغمت الباء في الباء فصار «**حبَّ**» وإذا وقع بعد «**حبَّ**» «**ذا**» وجب فتح الحاء؛ فيقول: «**حَبَّ ذا**» وإن وقع بعدها غير «**ذا**» جاز ضم الحاء، وفتحها، فتقول: «**حَبَّ زيدٌ، وحُبَّ زيدٌ**»، وروى بالوجهين قول الأخطل التغلبي:

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا، وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

قوله: «**وحُبَّ بها**» فإنه يروى بفتح الحاء من «**حب**»، وضمها، والفاعل غير «**ذا**»، وكلا الوجهين ـ في هذه الحالة جائز، فإن كان الفاعل: «**ذا**» تعين فتح الحاء.

وقد ورد الفاعل مجرورًا بالباء الزائدة، ونقول الزائدة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعًا كما نعلم، ولأنه قد ورد من غير الباء.

فمن وروده بالباء الزائدة قول الطرماح بن حكيم: -

حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا تُرَى ... مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

ومن وروده بغير الباء قول ساعدة بن جؤية: -

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ ... وَعَدَتْ عَوَادٍ دُوْنَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دلَّ بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل **«حب»** غير واجب، حيث جاء فيه فاعل **«حب»** - وهو قوله **«يتجنب»** - غير مقترن بالباء.

ولا يتقدم المخصوص على **«حبذا»**؛ لأنه يجري مجرى المثل، وقال ابن بالشاذ: إذا قلت **«زيدٌ حبذا»** فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون **«زيد»** مبتدأ، و**«حبَّ»** فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه، و**«ذا»** مفعول، والجملة خبر، فيكون ما أشير إليه بـ**«ذا»** غير **«زيد»**، مع أنه كان نفس **«زيد»** حين كان مخصوصًا مؤخرًا؛ فلدفع هذا التّوهم التزم تأخيره.

يقول ابن مالك: -

وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ ... بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

- **الفرق بين مخوص «حبذا» ومخصوص «نعم»:**

إن مخصوص **«حبذا، ولا حبذا»** يفارق مخصوص **«نعم، وبئس»** من أربعة أوجه:

الأول: أن مخصوص **«نعم»** يجوز تقديمه عليها؛ نحو: **«زيدٌ نعم الرجل»** بخلاف مخصوص **«حبذا»**.

الثاني: أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص **«نعم»**؛ نحو: **«نعم رجلًا كان زيد»** بخلاف مخصوص **«حبذا»** فإن النواسخ لا تعمل فيه.

الثالث: أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأً خبرُه الجملة قبله، أو خبرًا

مبتدؤه محذوف وجوبًا؛ إلا أن الوجه الثاني في «**حبذا**» أسهل منه في «**نعم**» من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع «**نعم**»، وهي لا تدخل إلا على المبتدأ، فيترجح فيه الوجه الأول.

الرابع: أن تقديم التمييز على المخصوص بعد «**حبذا**» وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر، بخلاف المخصوص بـ«**نعم**» فإن تأخير التمييز عنه ـ عند جمهور البصريين ـ شاذ في غاية الندرة.

الباب الثامن

مباحث متفرقة

- المبحث الأول: النداء.
- المبحث الثاني: قضايا متفرقة.
- المبحث الثالث: إعراب الفعل.
- المبحث الرابع: الإخبار بالذي وبالألف واللام.
- المبحث الخامس: العدد والحكاية.

تقدمة

يتحدث الباب عن مباحث متفرقة، أول هذه المباحث هو بحث النداء الذي طال الحديث فيه نظرًا لتشعبه وكثرة فروعه، وقد تحدثت فيه عن قضايا ومشكلات النداء.

أما المبحث الثاني فيتحدث عن قضايا متفرقة فيها؛ الاختصاص، وأشكاله وإعرابه، وما يفارق فيه الاختصاص النداء، والإغراء والتحذير وطرق كل منهما، وإعراب الاسم المعزى به، ثم أسماء الأفعال وأنواعها، وأسماء الأصوات وعمل اسم الفعل، ثم نختم هذا المبحث بنوني التوكيد وإعرابهما.

ويتحدث المبحث الثالث عن «إعراب الفعل» من حيث رفعه ونصبه وجزمه وأدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة.

ويتحدث المبحث الرابع عن الإخبار بالذي وبالألف واللام، وأوضحنا فيه أنه تمرين للطلاب.

ويتحدث المبحث الخامس والأخير عن العدد وأحكامه، والحكاية وأحكامها أيضًا، وبهذا المبحث يختتم هذا البحث، مع دوام رجائنا بتوفيق اللّٰه ومَنِّهِ وكرمه.

المبحث الأول

النداء

النداء لغة: هو الدعاء والطلب بأي لفظٍ كان.

النداء اصطلاحًا: هو الدعاء بأحد حروف النداء، والمنادى: اسم وقع بعد حرف من حروف النداء.

● **أولًا: حروف النداء وأحكامها:**

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبًا، أو غيره، فإن كان غير مندوب: فإما أن يكون بعيدًا، أو في حكم البعيد؛ كالنائم والساهي، أو قريبًا، فإن كان بعيدًا أو في حكمه فله من حروف النداء: «**يَا، وأَيْ**، وآ، و**هَيَا**». وإن كان قريبًا فله الهمزة؛ نحو: «**أزيد أقبل**»، وإن كان مندوبًا؛ وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه، فله «**وا**»؛ نحو: «**وازيداه**»، و«**واظهراه**»، و«**يا**» أيضًا عند عدم التباسه بغير المندوب فإن التبس تعينت «**وا**» وامتنعت «**يا**».

١ - الهمزة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن الهمزة لنداء القريب، وذهب شيخ ابن الخباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد.

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب، وتبعه على ذلك ابن الصباغ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف.

ويقول أبو رجاء: إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء، في جاهليتها وإسلامها؛ ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته:

أَفَاطِمُ مُهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنتِ قَدْ أَزْمَعتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقول امرئ القيس أيضًا: -

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيْبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ومن ذلك قول المثقب العبدي: -

أَفَاطِمُ قَبْلَ بَيْنِكِ مَتِّعِينِي وَمَنْعُكِ مَا سَأَلْتُ كَأَن تَبِينِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية: -

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

والشواهد كثيرة يضيق المقام عن ذكرها جميعًا.

٢ - أيْ:

اختلف النحاة فيما ينادى بـ«أيْ»، فقال المبرد والجزولي: هي لنداء القريب كالهمزة المفردة، وقال ابن مالك: هي لنداء البعيد كـ«يا»، وقيل: هي لنداء المتوسط، ومن شواهد النداء بها ما ورد في الحديث قوله: «أيْ ربِّ»[البخاري: ٧٠٣، مسلم: ٥١٣]، وقول الشاعر: -

أَلَمْ تَسْمَعِي - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

٣ - يَا:

من حروف النداء، وهي أم الباب، ولهذا كانت أعم حروف النداء، ولا يقدَّر عند الحذف غيرها، وتختص بمواضع سوف نتحدث عنها بَعْدُ.

وقد اختلف فيما ينادى بها:

فقال ابن مالك: هي للبعيد حقيقة أو حكمًا؛ كالنائم والساهي.

وقال أبو حيان: هي أعم الحروف، وتستعمل للقريب والبعيد مطلقًا، وهذا هو الذي يظهر من استقراء كلام العرب.

وقال ابن هشام: **(يا)** حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، أو ينادى بها القريب توكيدًا، وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل: بينهما وبين المتوسط.

وذكر ابن الخباز عن شيخه أن **(يا)** للقريب، وهو فرق لإجماع العلماء. وأما الاستشهاد بهذا الحرف فهو مما تجده على طرف الثمام.

٤ ـ أَيَا:

هذا الحرف عند جمهور النحاة لنداء البعيد، وفي **(الصحاح)** أنها لنداء القريب والبعيد، قال ابن هشام في **(المغني)**: وليس كذلك، ومن شواهد النداء بها قول ذي الرّمة:

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وقول المجنون قيس بن الملوح: ـ

أَيَا شِبْهَ لَيْلَى لَا تُرَاعِي فَإِنَّنِي ... لَكِ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ

وقول ليلى بنت طريف: ـ

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

٥ ـ هَيَا:

اختلف النحاة في **«هاء»** **«هيا»**؛ فقيل: هي أصل؛ لأن الإبدال نوع من التصريف، والتصريف لا يدخل الحروف، وقيل: هاؤها بدل من همزة **(أيا)**؛ لأن هذا إبدال لغوي، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال.

ومن شواهد النداء بها:

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ ... بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الْوُشَاةِ رَسُولُ

وقول الآخر: ـ

وَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا ... وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ: هَيَا رَبَّا

٦ ـ وَا:

ذكر ابن عصفور (وا) في حروف النداء، واستشهد لها بقول الراجز:

وَا فَقْعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

والجمهور على أن «وا» حرف لا يستعمل في غير الندبة، وحكى قوم أنها تستعمل في غير الندبة قليلًا، قال ابن هشام في (**المغني**) (وا) على وجهين أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصًّا بباب الندبة؛ نحو: وازيداه، وأجازه بعضهم في النداء الحقيقي...ا.هـ.

وأعَمّ الحروف السابقة هي «**يا**» فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم اللَّه ـ تعالى ـ، وفي باب الندبة، و«وا» أكثر استعمالًا منها في هذا الباب، وإنما تدخل «**يا**» في الندبة إذا أمن اللبس؛ وذلك نحو قول جرير بن عطية:

حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

يقول ابن مالك: ـ

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا» ... وَأَيْ، وَآ كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، و«وا» لِمَنْ نُدِبْ ... أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

● **ثانيًا: حذف حرف النداء: ـ**

قد يحذف حرف النداء، وهذا جائز لا واجب؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، و﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، و﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨].

- ولا يحذف حرف النداء في ثمان مسائل:

١ - المندوب؛ وذلك نحو: «**يا عُمَرا**»، و«**وا زيداه**».

٢ - المستغاث؛ نحو: «**ياللّه للمسلمين**»، و«**يا لزيد**».

٣ - المنادى البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه.

٤ - اسم الجنس غير المعين؛ وذلك كقول الأعمى: «**يا رجلًا خذ بيدي**».

٥ - المضمر؛ أي: ضمير المخاطب؛ لأن بقية الضمائر لا ينادى بها؛ فلا يقال: يا أنا، ولا يا هو، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع؛ كقول بعضهم: «**يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ**».

وقول الأحوص: -

يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا ... أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

قوله: «**يا أنتا**» حيث نادى ضمير الرفع «**أنت**»، ونداؤه شاذ، وإنما جيء بالضمير المنادى على صيغة الرفع؛ لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع.

٦ - اسم اللّه - تعالى -، إذا لم يُعَوَّضْ في آخره الميم المشدَّدة، فيقال: يا اللّه بلا حذف، فإذا عوض اسم اللّه بميم مشدّدة في آخره وجب الحذف، فيقال: اللّهم.

وأجاز بعض النحاة حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة، وعليه قول أمية بن أبي الصلت:

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى ... أَدِينُ إِلهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيَا

قوله: «**اللّه**» منادى بحرف نداء محذوف، وبدون تعويض بالميم المشددة، وحذف حرف النداء مع اسم اللّه - تعالى - الذي لا يختم بالميم المشددة يأباه القياس؛ وذلك لأن نداء اسم اللّه - تعالى - على خلاف القياس، فإن القياس

يقتضي ألا تنادي إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بندائك، ومتى كان نداء اسم اللَّه ـ تعالى ـ على خلاف القياس لم يدل شيء عند حذف حرف النداء على أنه منادى.

٧ ـ اسم الإشارة.

٨ ـ اسم الجنس لمعين؛ خلافًا للكوفيين فيهما.

فقد اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا؛ فذهب البصريون إلى أنّ كلًا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه، ولم يجز حذفه إلا في ضرورة الشعر.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع.

أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:٨٥]؛ أي: يا هؤلاء.

ونحو قول ذي الرمة: ـ

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي   بِمِثْلِكَ هذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

قوله: «هذا» حيث حذف حرف النداء، والأصل: يا هذا؛ ونحو قول الشاعر:

ذَا، ارْعِوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ   أْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

فقد أراد: يا هذا، ونحو قول الشاعر:

إِنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ، فَبِهِمْ   هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

فإنه أراد: إن الأُلى وصفوا لهم هم قومي، فبهم أعتصم يا هذا، وعليه جاء قول المتنبي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

فإنه أراد: يا هذه قد برزت وظهرت فهجت وأثرت ما كان كامنًا من الحب عندنا.

ومن نداء **اسم الجنس** بحرف نداء محذوف قوله ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام: «**ثَوْبِي حَجَرْ**»[البخاري: ٣١٥٢، ومسلم: ٥١٣]، أي: ثوبي: يا حجر، ونحو قولهم: «**أَطْرِقْ كَرَا، وَافْتَدِ مَخْنُوقُ، وَأَصْبِحْ لَيْلُ**»، والتقدير: (**أطرق يا كرا، وافديا مخنوق، وأصبح يا ليلُ**).

أقول: وما دام قد ورد السماع بكل هذه الشواهد فلماذا التأويلات البعيدة والأفضل جوازه.

يقول ابن مالك: ـ

وَغَيْرُ مُنْدُوْبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

● **ثالثًا: أقسام المنادى وأحكامه:**

ـ المنادى على أربعة أقسام:

❑ **أحدها: ما يبنى على ما يرفع به:**

يبنى المنادى على ما يرفع به لو كان معربًا، وهو ما اجتمع فيه أمران:

١ ـ **التعريف**، سواء أكان هذا التعريف سابقًا على النداء؛ نحو: «**يا زيد**» أم عارضًا في النداء بسبب القصد والإقبال، وهو النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجلُ فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على الضم في محل نصب.

فإن كان يرفع بالضمة بُني عليها؛ نحو: «**يا زيدُ، يا رجلُ**»، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك؛ نحو: «**يا زيدان، ويا رجلان**»، و«**يا زيدون، ويا رُجَيْلون**»، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في

المعنى، وناصبه فعلٌ مضمر نابت «يا» منابه، فأصل «**يا زيدُ**»: أدعو زيدًا، فحذف «**أدعو**»، ونابت «**يا**» منابه.

٢ ـ الإفراد:

ومعنى الإفراد ألا يكون المنادى مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل في ذلك المركب المزجي، والمثنى، والمجموع؛ نحو: «**يا معدي كرب، ويا رجلان، ويا مسلمون، ويا هنداتُ**».

وما كان مبنيًّا قبل النداء؛ كـ«**سيبويه**» و«**حذام**» في لغة أهل الحجاز قدرت فيه الضمة، كما تقدّر في المعتل الآخر، ويقال في إعرابه: مبني على ضم مقدَّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب.

ويظهر أثر ذلك في تابعه، فتقول: «**يا سيبويه العالمُ**» بالرفع والنصب كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه؛ نحو: «**يا زيدُ الفاضلُ**»، والمحكي كالمبني يبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية في محل نصب، تقول: «**يا تأبط شرًّا المقدامُ**».

يقول ابن مالك: ـ

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

❑ **الثاني: ـ وجوب نصب المنادى:**

ـ يجب نصب المنادى في ثلاث نقاط:

١ ـ **إذا كان نكرة غير مقصودة**، وهي التي تبقى على إبهامها، ولا تدل على فرد معين؛ كقول الواعظ: «**يا غافلًا والموت يطلبه**»، وقول الأعمى: «**يا رجلًا خُذ بيدي**»، وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

قوله: **«أيا راكبًا»** وفيه منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة، حيث أن الشاعر لا يقصد راكبًا بعينه، وهذا الشاهد ردّ على المازني الذي قال بعدم وجود نداء غير المعين، وقال بأن تنوينه شاذ أوضرورة.

٢ ـ المنادى المضاف؛ وذلك نحو قولك: **«يا غلامَ زيد، ويا ضاربَ عمرو»**.

وذلك سواء كانت الإضافة محضة؛ نحو: **«يا ربنا اغفر لنا»**، أو غير محضة؛ نحو: **«يا حسن الوجه»**، وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

٣ ـ المنادى الشبيه بالمضاف، ومنها:

(أ) ما تجد فيه ما اتصل بالمنادى مرفوعًا؛ نحو قولنا: **«يا حسنًا وجهُهُ، ويا مرضيًا خلقُهُ، ويا بديعًا نظمُهُ»**.

(ب) ما تجد فيه ما اتصل بالمنادى منصوبًا؛ نحو قولنا: **«يا طالعًا جبلًا، ويا قاضيًا حاجات إخوانه، ويا مؤديًا واجبه»**.

(جـ) ما تجد فيه ما اتصل بالمنادى مجرورًا بحرف جر متعلق به؛ نحو: **«يا رفيقًا بالعباد، ويا قائمًا بما قسم اللّه له، ويا مقدرًا للعواقب، ويا حاملًا لأعباء العشيرة»**.

(د) ما تجد ما اتصل بالمنادى معطوفًا عليه؛ نحو: **«يا ثلاثة وثلاثين»** إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف عليه.

(هـ) الاسم المفرد المنكر الموصوف؛ نحو قولك: **«يا رجلًا فاضلًا»**، و**«يا رجلًا يَجْبِر الكسير»** إذا كنت قد قصدت به معينًا، وكان النداء طارئًا على الصفة والموصوف جميعًا.

(و) الوصف المقترن بجملة؛ نحو: **«يا عظيمًا يرجى لكل عظيم، ويا لطيفًا لم يزل»**، ومنه قول الشاعر:

يَا بِلَادًا حُجِبَتْ مُنذُ الأَزَلْ ... كَيفَ نَرجُوكِ وَمِنْ أَينَ السَّبِيلُ

وقولنا: «يا حليمًا لا يعجل، ويا كريمًا يعطى الجزيل، ويا جوادًا لا يبخل» وليست هذه الجملة نعتًا للوصف قبلها، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر في الوصف مرفوع على أنه فاعله، والسر في هذا أن الوصف صار معرفة بسبب الإقبال عليه، والجملة لا تقع نعتًا للمعرفة، وهذا الضمير المستتر في الوصف هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه، وذلك العامل هو الوصف.

يقول ابن مالك: ـ

وَالْمُفْرَدَ الْـمَنْكُورَ، وَالْـمُضَافَا وَشَبِيهَهُ ـ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

❑ الثالث: ما يجوز ضمُّهُ وفتحهُ:

ما يجوز ضمه وفتحه نوعان:

١ ـ أن يكون علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى عَلَم؛ نحو: «**يا زيدُ بنُ سعيدٍ**»، فيجوز في «**زيد**» البناء على الضم في محل نصب؛ لأنه علم مفرد، أو البناء على الفتح في محل نصب؛ وذلك للاتباع في فتحة «**ابن**» ويجب حذف ألف «**ابن**» في هذه الحالة خطًّا.

والمختار عند البصريين ـ غير المبرد ـ الفتحُ، ومنه قول رؤبة بن العجاج:

يَا حَكَمُ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارودْ سُرادِقُ الْـمَجْدِ عَلَيْكَ مَـمْدُودْ

قوله: «**يا حكم**» فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار عند البصريين.

ـ **ويتعين الضمّ**؛ في نحو: «**يا رجلُ ابنَ عمرو، ويا زيدُ ابنَ أخينا**» لانتفاء علمية المنادى في الأولى، وعلمية المضاف إليه في الثانية.

ـ **ويتعين الضم أيضًا** في: «**يا زيدُ الفاضلَ ابنَ عمرو**» لوجود الفصل.

وفي: «**يا زيدُ الفاضلَ**»؛ لأن الصفة غير «**ابن**».

ولم يشترط ذلك الكوفيون، أي كون الصفة «**ابنًا**»؛ لذلك يجوز الفتح

والضم هنا، وأنشد الكوفيون قول جرير:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

قوله: **«يا عمر الجوادا»** فإن الرواية فيه بفتح **«عمر»**، وبفتح **«الجوادا»** بدليل قوافي القصيدة، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ **«ابن»** أم لم يكن، وهو عند البصريين محمول على أن **«عمر»** قد حذفت منه الألف، وأصله: **«يا عمرا»** تخلصًا من الساكنين؛ أي: فهو كالمندوب، وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة، وهذه الفتحة حركة المناسبة لا حركة العامل، وهذا بعيد؛ لما فيه من التكلف.

- والوصف بـ**«ابنة»** كالوصف بـ**«ابن»**؛ نحو: **«يا هنْد ابنة عمرو»**، ولا أثر للوصف بـ**«بنت»**، فنحو: **«يا هندُ بنت عمرو»**، واجب الضم.

يقول ابن مالك:

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ عَلَمَا ... أَوْ يَلِ الِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

٢ - أن يكرر المنادى المفرد المعرفة مضافًا؛ نحو: **«يا سعدُ سعدَ الأوس»** فالثاني: واجب النصب، والوجهان **(النصب والضم)** في الأول.

فإن ضممت الأول؛ فلأنه مفرد علم يبنى على الضم، والثاني إذًا: عطف بيان، أو بدل، أو بإضمار **«يا»**، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: **«أعني»**.

وذلك في قول الشاعر:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَانِعًا ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيْنِ الْغَطَارِفِ

ونظيره قول عبدالله بن رواحة:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

وقول جرير:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يَلْقَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

ـ وإذا فتحت الأول، فهناك أربعة آراء للنحاة:

(أ) قال سيبويه: الأول مضاف لما بعد الثاني؛ أي: يا سعدَ الأوس، والمضاف واجب النصب، والثاني مقحم بينهما.

(ب) وقال المبرد: الأول مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، أي: سعد الأوس يا سعد الأوس.

(جـ) وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور.

(د) وقال بعضهم: الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أضيفا فيكون المنادى مبنيًّا على فتح الجزأين في محل نصب لكونه مضافًا.

يقول ابن مالك: ـ

فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ اَوَّلاً تُصِبْ

❑ الرابع: ـ ما يجوز ضَمُّهُ وَنَصْبُهُ:

تقدّم أنه إذا كان المنادى مفردًا معرفة، أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم، وإذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما.

فمن تنوين المنادى المفرد العلم للضرورة، وإبقاء الضم في الآخر اكتفاءً بما تدعو الضرورة إليه، ونحو قول الأحوص الأنصاري:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

قوله: **«يا مطرٌ عليها»** حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونًا مرفوعًا لضرورة الشعر.

ونظيره قول كثير، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة

لَيتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا   مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

قوله: «**يا جملٌ**» حيث نوّن النكرة المقصودة للضرورة وحقها البناء على الضم.

ومن تنوين المنصوب قول المهلهل بن ربيعة:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلِيَّ، وَقَالَتْ   يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

قوله: «**يا عديًّا**» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك بل نصبه مع كونه مفردًا علمًا؛ ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله، وهو النكرة غير المقصودة.

ونحو قول جرير: -

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا   أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

قوله: «**أعبدًا**» حيث نصب «**عبدًا**» ونونه للضرورة مع أنه منادى مفرد معرفة؛ لأنه نكرة مقصودة، ويجب فيه الضم، وهذا هو المشهور عند النحاة، وهناك من يرى أن الهمزة للاستفهام، و«**عبدًا**» حال من فاعل محذوف، والتقدير: أتفخر في حال عبودية.

ونظيره قول الشاعر:

يَا سَيِّدًا مَا أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ   مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ

وقول الصلتان العبدي:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ   جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

واختار الخليل وسيبويه **الضم**، وأبو عمر والمازني وعيسى بن عمر الثقفي **النصب**، ووافق ابن مالك والأعلم سيبويه في العلم الضم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس النصب.

يقول ابن مالك: -

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

● **رابعًا: نداء ما فيه «أل»:**

لا يجوز نداء ما فيه «أل» إلا في أربع صور:

١ ـ اسم اللَّه ـ تعالى ـ، فقد أجمع النحاة على ذلك؛ تقول: **«يا اللَّه»** بإثبات الألفين، و**«يا للَّه»** بحذفهما، و**«يا للَّه»** بحذف الثانية فقط، والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه بالميم المشددة؛ فتقول: **«اللّهُمّ»** وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة؛ كقول أبي خراش الهذلي:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

قوله: **«يا اللَّهم»** حيث جمع بين «يا» والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضًا عنها، وذلك ضرورة نادرة؛ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

٢ ـ الجمل المحكية؛ فتقول فيمن اسمه **«الرجل منطلق»**: **«يا الرجل منطلق أقبل»**، نصّ على ذلك سيبويه، والمنطلق: في قولنا: يا المنطلق زيدٌ؛ يعرب: منادى مبني على ضم مقدر للحكاية في محل نصب.

وزاد عليه المبرد: ما سمي به من موصول مبدوءٍ بـ«**أل**»؛ نحو: **«الذي، والتي»**، وصوّبه ابن مالك، تقول: **(يا الذي سافر)** في نداء من سمي بذلك ومنه قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

٣ ـ اسم الجنس المشبه به؛ نحو قولنا: **«يا الخليفةُ هيبةً»** نص على ذلك ابن سعدان.

٤ ـ ضرورة الشعر؛ وذلك نحو قول الشاعر:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا

قوله: «**فيا الغلامان**» حيث جمع بين حرف النداء و(**أل**) في غير اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر؛ ونحو قول الشاعر:

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِي ... عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ

يقول ابن مالك: ـ

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

- **خامسًا: تابع المنادى المبني وأحكامه: ـ**

ـ لتابع المنادى أحكام أربع:

الحكم الأول: وجوب النصب:

يجب نصب تابع المنادى المبني مراعاةً للمحل وهو النصب، وذلك إذا اجتمع فيه أمران:

١ ـ أن يكون نعتًا؛ نحو: (**يا مجاهدًا شجاعًا لا تتراجع أمام العدو، ويا طالبًا مُجدًا لا تتنازل عن الدرجات النهائية**)، أو عطف بيان؛ نحو: (**يا مسلمين أهل الإيمان لا تقنطوا**)، أو توكيدًا؛ نحو: (**يا مؤمنين كلكم أجيبوا داعي الله**).

٢ ـ أن يكون مضافًا مجردًا من (أل)؛ نحو: (**يا زيدُ صاحِبَ عمرو**).

الحكم الثاني: وجوب الرفع:

يجب رفع تابع المنادى المبني مراعاة للفظ المنادى، إذا كان نعتًا لـ«**أي أو أيّة**»، ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وَصْلَة لندائه، يقال: «**يأيُّها الرجلُ، ويا أيهذا الرجل، ويا أيها الذي فعل كذا**» فـ«**أي**» منادى مفرد مبني على الضم، و«**ها**» زائدة، و«**الرجل**» صفة لـ«**أي**» ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ

ٱلْكَرِيمِ﴾[الانفطار:٦]، و﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾[الفجر:٢٧] وأجاز المازني نصب تابع «**أي**» قياسًا على جواز نصب «**الظريف**» في قولك: «**يا زيدُ الظريفُ**» بالرفع والنصب.

ولاتوصف «**أي**» إلا باسم جنس مُحَلّى بـ«**أل**»؛ كالرجل، أو باسم الإشارة؛ نحو: «**يا أيهذا أقبل**»، أو بموصول مُحَلّى بـ(أل)، نحو: «**يا أيها الذي فعل كذا**».

الحكم الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه:

يجوز رفع ونصب تابع المنادى المبني وهو نوعان: ـ

١ ـ النعت المضاف المقرون بـ«**أل**»؛ نحو: «**يا زيدُ الحسنُ الوجه**» فالرفع على الإتباع للفظ «**زيد**» وهو البناء على الضم، والنصب على محل «**زيد**» وهو النصب على النداء.

٢ ـ ما كان مفردًا عن الإضافة، سواء قرن بـ«**أل**» أم لم يقرن من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو كان معطوفًا مقرونًا بـ«**أل**»؛ نحو: (**يا زيدُ الحسنُ**) و(**يا غلامُ بشرُ، وبشرا**)، و(**يا تميمُ أجمعون، وأجمعين**)، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، قرأ السبعة بالنصب (**الطيرَ**) واختاره أبو عمرو، وعيسى بن عمر.

وقرأ الباقون بالرفع (**الطيرُ**)، واختاره الخليل وسيبويه، وقدَّروا النصب بالعطف على (**فضلًا**) من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠].

قال المبرد: إنْ كانت «**أل**» للتعريف مثلها في «**الطير**» فالمختار النصب، أو لغير التعريف مثل «**اليسع**» فالمختار الرفع.

الحكم الرابع: ما يعطى تابعًا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلًا:

والذي يعطى تابعًا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلًا، وهو البدل والمنسوق المجرد من «**أل**»؛ وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، تقول: «**يا زيدُ بشرُ**» بالضم، وكذلك: «**يا زيدُ وبشرُ**»، وتقول: «**يا زيدُ**

أبا عبدِاللّه»، و«يا زيدُ وأبا عبدِاللّه». وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.

يقول ابن مالك: ـ

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ«أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ»
وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ «أَلْ» بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدْ
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَهْ
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى
وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

- **سادسًا: المنادى المضاف للياء: ـ**

المنادى المضاف أربعة أقسام: ـ

١ ـ **الأول**: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتلُّ بالياء، فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح؛ نحو: «**يا فتايَ**» و«**يا قاضِيَّ**».

٢ ـ **الثاني**: ما فيه لغتان، وهو الوصف المُشَبَّهْ للفعل، فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: «**يا مُكْرِمِي**» و«**يا ضَارِبِي**».

٣ ـ **الثالث**: ما فيه ستُّ لُغات، وهو ما عدا ذلك، وليس أبًا أو أمًّا؛ نحو: يا غلامي ولا بد من كونه صحيحًا:

(أ) حَذْفُ الياء، والاستغناء بالكسرة؛ نحو: «**يا عبدِ**»، وهذا هو الأكثر؛ وهذا نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

(ب) إثبات الياء ساكنة؛ نحو: «**يا عَبْدِي**»، وهو دون الأول في الكثرة؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٨٦].

(جـ) إثبات الياء مفتوحة؛ نحو: «**يا عبدِيَ**»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ:

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣].

(د) قلب الكسرة فتحة والياءَ ألفًا؛ نحو: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦].

(هـ) أجاز الأخفش حذف الألف والاجتراء بالفتحة؛ نحو: «**يا عبدَ**»؛ وذلك نحو قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي

قوله: «**بلهف**» فإن الباء حرف جر، ومجرورها محذوف، و«**لهف**» منادى بحرف نداء محذوف أيضًا، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وقد قلبت ياء المتكلم ألفًا، وقلبت ـ مع ذلك ـ الكسرة التي كانت قبلها فتحة، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها؛ وأصل الكلام: بقولي يا لهفي، ثم صار: بقولي لهفًا، ثم صار بلهفَ، كما في البيت.

(و) ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيَّتها وبضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنادى إلا مضافًا؛ كقول بعضهم «**يا أُمُّ لا تَفْعَلي**»، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

٤ ـ **الرابع**: ما فيه عشر لغات؛ وهو الأب، والأم، ففيهما مع اللغات الست الماضية أن تُعَوَّض تاء التأنيث غير المربوطة عن ياء المتكلم: ـ

(أ) أن تكسر، وهو الأكثر، فتقول: «**يا أبتِ، ويا أمتِ**»، ولا يجوز إثبات الياء، فلا تقول: «**يا أبتي، ولا: يا أمتي**»؛ لأن التاء عوض عن الياء ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، وورد ذلك شذوذًا:

أَيَا أَبَتِي لَازِلْتَ فِينَا، فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

(ب) أو تفتح، وهو الأقيس؛ لأنها عوض عن الياء المتحركة بالفتح، تقول: «**يا أبتَ**»، و«**يا أمتَ**».

ولا يجوز القول: «**يا أمتَيْ، ولا يا أبتَيْ**»؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض

والمعوض منه كما ذكرنا قبلُ.

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في كتابه، وجعل ثبوت الياء هو القياس، وعلل لحذفها بكثرة استعمال هاتين الكلمتين قصدًا إلى التخفيف فيما كثر استعماله، قال سيبويه: «**واعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولا، وهو قد ابتدأ بذكر ثبوت الياء في المضاف إلى مضاف لياء المتكلم**».

(جـ)أو تضمُّها على التشبيه؛ بنحو: «**ثُبَة، وهبة**»، وهو شاذ وقد قرئ بهن؛ أي: بهذه الحالات الثلاث: «**الكسر والفتح والضم**» قال ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤] ورد «**أبتِ**»، و«**أبتَ**»، و«**أبتُ**».

(د) وربما جمع بين التاء والألف، فقيل: «**يا أبتا**»، و«**يا أمتا**»، وهو كقول الشاعر: «**أَقُولُ يَا اللَّهمَّ يَا اللَّهُمَّا**».

وهو نظير لقول بعضهم: «**يا أبتا**» حيث جمع بين العوض والذي هو «**التاء**» والمعوض منه هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، ومن ذلك قول الشاعر: ـ

تَقُولُ بَنتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ونظيره قول الآخر: ـ

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقَذَّانُ ... فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

ومن الناس من ينشر قول الأعشى ـ وهو كذلك في ديوانه ـ:

يَا أَبَتَا لَا تَرِمْ عِنْدَنَا ... فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

ومنهم من ينشد قول الأعشى: «**أَبَانَا فَلَا رِمْت عِنْدَنَا**»، وهنا فلا شاهد له.

ولا يجوز تعويضُ تاء التأنيث عن ياء المتكلم بالنسبة للأب والأم إلا في النداء؛ فلا يجوز: «**جاءني أبتُ**»، ولا: «**رأيتُ أمَّتَ**».

والدليل على أن التاء في «**يا أبتِ**» و«**يا أمَّتِ**» عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء.

يقول ابن مالك: -

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا
وَفِي النِّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

● **سابعًا: - المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء:**

إذا كان المنادى مضافًا إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير، وتكون مبنية على السكون أو الفتح؛ كقولك: **«يا ابنَ أخِي، ويا ابن خالِي»** إلا إن كان **«ابن أم، وابن عم»** فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، فيكون المنادى معربًا منصوبًا، والمضاف إليه الأول مجرورًا بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة.

ويجوز أن يفتح للتركيب المزجي، فيصبحان بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقد قُرِئَ: ﴿يَا ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقد قرئ بالوجهين: **«أُمِّ»** و**«أُمَّ»** بالكسر والفتح، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة الشعرية، وذلك نحو قول أبي زبيد الطائي: -

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّق نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

قوله: **«يا ابن أمي»** حيث أثبت ياء المتكلم للضرورة الشعرية، وقول أبي النجم العجلي: -

حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

قوله: **«يا ابنة عمَّا»** حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

يقول ابن مالك: -

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ فِي «يَا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ - لَا مَفَرْ

● **ثامنًا: ـ أسماء لازمت النداء:**

من الأسماء مالا يستعمل إلا في النداء؛ نحو: «**يا فُلُ**»؛ أي: «**يا رَجُلُ**»؛ و«**يا لُؤْمَانُ**» للعظيم اللؤم، و«**يا نَوْمَانُ**» لكثير النوم، وهو مسموع.

ويُقاس في النداء استعمال «**فَعَالِ**» مبنيًّا على الكسر في ذَمِّ الأنثى وسَبِّها، وذلك من كل فعل ثلاثي؛ وذلك نحو: «**يا خَبَاثِ، ويا فَسَاقِ، ويا لَكَاعِ**».

ومنه قول الشاعر أبي الغريب النصري:

أُطُوفُ مَا أُطُوفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وكذلك ينقاس عليه استعمال «**فعالِ**» مبنيًّا على الكسر، من كل فعل ثلاثي، للدلالة على الأمر؛ نحو: «**نزالِ، وَضَرَابِ، وقَتَالِ**»؛ أي: «**انزل، واضرب، واقتل**».

وكثر استعمال «**فُعَلُ**» في النداء خاصة مقصودًا به سَبُّ الذكور؛ نحو: «**يا فُسَقُ، ويا غُدَرُ، ويا لُكَعُ**» ولا ينقاس ذلك.

وقد استعملت «**فُلُ**» في غير النداء؛ وذلك في قول أبي النجم العجلي:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ ... فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

قوله: «**فلانًا عن فُلِ**» حيث استعمل «**فل**» في غير النداء؛ فجرها بحرف الجر للضرورة، وهذا رأي ابن مالك.

يقول ابن مالك: ـ

وَ«فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ «يَا خَبَاثِ» ... وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ «فُلُ»

● **تاسعًا: ـ الاستغاثة:**

الاستغاثة: مصدر قولك «**استغاث فلان بفلان**» إذا دعاه ليدفع عنه مكروهًا أو يعينه على مشقة؛ فمعنى، الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهًا أو يعين على احتمال مشقة؛ وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩]، فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث.

ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميرًا، تقول: «**يا لك لي**» تدعو المخاطب لنفسك.

يتحقق في الاستغاثة أمور منها: ـ

١ ـ أن يكون حرف النداء «يا» وكونها مذكورة.

٢ ـ غلب جرّ الاسم المنادى بلام واجبة الفتح؛ كقول عمر ﷺ: «**يا لله للمسلمين**»، وقول الشاعر:

يَا لَقَومِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي ... لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُم فِي ازْدِيَادِ

قوله: «**يا لَقومي ويا لأمثال**» حيث جرّ المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح.

٣ ـ وتكسر اللام ـ لام المستغاث ـ إذا كان المنادى معطوفًا، ولم تُعَدْ معه «**يا**» فتكسر ياؤه، ولا تبنى على الفتح؛ وذلك نحو قول الشاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ... يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَانِ لِلْعَجَبِ

قوله: «**للعجب**» حيث كسر لام المستغيث له، وكسر أيضًا لام المستغاث به في: «**للشبان**»؛ لأنه معطوف لم تكرر معه «**يا**».

وأما قول أبي حية النميري:

يَا لَـمَعَدٍّ وَيا لِلنَّاسِ كُلِّهِمُ   وَيَا لَغَائِبِهِمْ يَوْمًا وَمَنْ شَهِدَا

فقد جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح؛ وذلك لأنه تكرر وأعيد معه «**يا**».

وتكسر **لام المستغاث** إذا كان المستغاث ياء المتكلم؛ نحو: «**يا لي**»، ومنه قول المتنبي:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى   وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

فإن كان ضميرًا غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل؛ ومنه قول امرئ القيس:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ   بِكُلِّ مَغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

٤ ـ لام المستغاث له مكسورة دائمًا؛ كقولهم: «**يَا لِلَّه لِلْمُسْلِمِين**»، وتفتح لام المستغاث له إذا كان ضميرًا غير ياء المتكلم؛ تقول: «**يا لزيد لك**»، وتقول: «**يا لبكر له**»، فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام؛ نحو: «**يا لبكر لي**».

٥ ـ يجوز ألا يُبْدأ المستغاث باللام؛ فالأكثر حينئذٍ أن يختم بالألف التي هي عوض عن اللام، ولا يجتمع بين اللام والألف؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض فيه كما قال النحاة، وذلك كقول الشاعر: ـ

يَـا يَـزِيـدَا لِآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ   وَغِـنًـى بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ وَهَـوَانِ

قوله: «**يا يزيدا**» حيث جاء بالمستغاث به مختتمًا بالألف؛ لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث له، ونحو قول ليلى الأخيلية:

قَتِيلُ بَنِي عَوْفٍ فَيَا لَهْفَتَا لَهُ   وَمَا كُنْتُ إِيَّاهُمْ عَلَيْهِ أُحَاذِرُ

٦ ـ وقد يخلو المستغاث من اللام والألف؛ كقول الشاعر:

أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ   وَلِـلْـغَـفَـلَاتِ تَـعْـرِضُ لِـلْأَرِيـبِ

قوله: «**يا قوم**» حيث جاء المستغاث به خاليًا من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره، وذلك نادر.

٧ ـ ويجوز نداء المتعجب فيه، فيعامل معاملة المستغاث؛ كقولهم: «**يَا لِلْمَاء، وَيا لِلَّدوَاهِي**» إذا تعجبوا من كثرتهما.

ومنه ما يختتم بالألف المعوض بها عن اللام؛ ومنه قول امرئ القيس:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وقول الراجز:

يَا عَجَبًا مِنْ هَذِهِ الْفَلِيقَهْ ... هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَهْ

وقول الفرزدق:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

ويجوز ألا يبدأ باللام، ولم يختم بالألف؛ نحو: «**يا عجب**».

يقول ابن مالك:

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِالَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرتَضَى

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

☆ ☆ ☆

● **عاشرًا: الندبة:**

الندبة: هي التفجع وإظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث، هذا في اللغة، أما الاصطلاح: فهو المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا.

والمتفجع منه قد يكون حقيقة، وقد يكون حكمًا. فالمتفجع عليه حقيقة فكما يكون في رثاء الميت؛ كبيت جرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز: «**وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا**»، وأما التفجع حكمًا؛ فكقول عمر بن الخطاب ﷺ وقد أخبر بجدب شديد أصاب العرب: «**وَاعُمَرَاهُ، وَاعُمَرَاهُ**».

والمتوجع منه قد يكون محل الألم، وقد يكون سبب الألم، فأما محل الألم؛ فنحو قولك: «**وارأساه، وارجلاه**»، ومنه قول مجنون ليلى:

فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ... وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وأما سبب الألم؛ فنحو قولك: «**وامصيبتاه**»، ومنه قول ابن قيس الرقيات:

تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ

ما لا يُنْدَب:

لا يُندب إلا المعرفة، ومن هنا فلا تندب:

(أ) النكرة؛ فلا يقال: «**وارجلاه**».

(ب) المبهم كاسم الإشارة؛ فلا يقال: «**واهذاه**».

(جـ) الموصول، فلا يقال، «**واللذاه**» إلا إن كان خاليًا من «**أل**».

واشتهر بالصلة؛ نحو قولهم: «**وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه**».

- **ما يلحق آخر المندوب:**

يلحق آخر المندوب ألفٌ؛ نحو: «**وازيدا لا تبعد**»، ويحذف ما قبلها إن كان ألفًا؛ كقولك: «**واموساه**» فحذف ألف «**موسى**» وأتى بالألف للدلالة على النُّدبة، أو كان تنوينًا في آخر صلةٍ أو غيرها؛ نحو: «**وامن حفر بئر زمزماه، ويا**

غلام زيداه».

ويحذف لهذه الألف أيضًا مضاف إليه؛ نحو: «**واغُلام زيداه**» أو محكيٌّ؛ نحو: «**واقام زيداه**» فيمن اسمه: «**قام زيد**»، أو ضمة؛ نحو: «**وازيداه**»، أو كسرة؛ نحو: «**واعَبْدَ الْمَلِكَاه، واخَذَامَاه**».

فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أُبْقيا، وجعلت الألف ياء بعد الكسرة؛ نحو: «**واغُلامَكِي**»؛ وواوًا بعد الضمة؛ نحو: «**واغُلامَهُو**» أو «**واغلامكُمُو**»؛ لأنه لو أبقيت الكسرة، وقيل: واغلامها التبس المذكر بالمؤنث، أو قيل: واغلامكما التبس الجمع بالمثنى.

ـ زيادة هاء السكت في النداء والندبة:

لك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المدّ، وزادوا الهاء في الوصل معاملة الوقف، وذلك في النداء؛ وفي الندبة؛ نحو: «**وامرحباهُ بصديقي**». ومن زيادة الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ضرورة؛ قول المجنون:

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

ومن ذلك قول الراجز:

وَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

ـ ندب المضاف لياء المتكلم:

إذا نُدِبَ المضاف لياء المتكلم؛ فعلى لغة من قال: «**يا عبدِ**» بالكسر أو «**يا عبدُ**» بالضم، أو «**يا عبدَا**» بالألف، أو «**يا عبدي**» بالإسكان، يقال: واعبدَا.

وعلى لغة من قال: «**يا عَبْدِيَ**» بالفتح، أو «**يا عَبْدِي**» بالإسكان، يقال: «**واعَبْديَا**» بإبقاء الفتح على الأول ، وباجتلابه على الثاني نحو: «**واعَبْدِيَ**».

وقد تبين أن لمن سكّن الياء أن يحذفها أو يفتحها، والفتح رأي سيبويه، والحذف رأي المبرد.

وإذا قيل «**يا غلامَ غُلامي**» لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها غير منادى، فلا ينطبق عليها أحكام المنادى.

يقول ابن مالك: -

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبِ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَـ«بِئْرِ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَامَنْ حَفَرْ»

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الأَمَلْ

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَالْهَا لاَ تَزِدْ

وَقَائِلٌ: وَاعَبْدِ ايَا، وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا الْيَاذَا سُكُونٍ أَبْدَى

● **حادي عشر: الترخيم: -**

الترخيم في اللغة: هو التسهيل والتليين، يقال: رخيم الصوت، أي: سهل لين رقيق، ومنه قول ذي الرمة:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي، لاَ هُرَاءٌ، وَلاَ نَزْرُ

قوله: «**رخيم الحواشي**» حيث استعمل كلمة «**رخيم**» في معنى «**الرقة**»، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

الترخيم في الاصطلاح: هو حذف بعض الكلمة على وجه الخصوص، وذلك في النداء؛ نحو: «**يا سُعَا**»، والأصل: «**يا سُعَادُ**».

يقول ابن مالك: -

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا اسُعَا، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

- **شروط ترخيم المنادى:**

يجوز ترخيم المنادى، وذلك بشرط كونه: -

١ - معرفة مفردًا علمًا، أو نكرة مقصودة، واختصت المعرفة بالترخيم؛ لأنه يكثر نداؤه؛ لذلك طلبوا فيه التخفيف فلا يرخم **«يا إنسانًا خذ بيدي»**.

٢ - غير مستغاث؛ أي: مجروراً باللام؛ فلا يرخم: **«يا لجعفر»**..

٣ - غير مضاف؛ فلا يرخم: **«يا أمير المؤمنين»**.

٤ - غير مركب تركيبًا إسناديًا؛ فلا يرخم: **«يا تأبط شرًا»**.

٥ - غير مندوب؛ فلا يرخم: **«واجعفراه»**.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم ذي الإضافة، بحذف عجز المضاف إليه، تمسكًا بقول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

قوله: **«أبا عرو»** حيث رخم المنادى بحذف التاء من آخره، وأصله: أبا عروة، وهذا جائز عند الكوفيين، ممتنع عن البصريين.

ومثل هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى: -

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ، وَاذْكُرُوا أَوَا اصِرَنَا، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ

فإنه أراد أن يقول: **«يا آل عكرمة»** فحذف التاء من المضاف إليه، ومن الشعراء من رخم المركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله؛ وذلك كقول عدي بن زيد:

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيصِ

والأصل: **«يا عبد هند»** فحذف المضاف إليه كله؛ وذهب ابن مالك إلى القول بأنه قد يُرَخّم ذو الإسناد، وأنَّ عمرًا إمام النحويين - أي سيبويه - قد نقل

ذلك؛قال في شرح التسهيل: «**ونص - يعني سيبويه - في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في «تأبط شرًا»، «يا تأبط»**، ورتب على ترخيمه النسب إليه.

وورد في الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها، وذلك نحو قول الشاعر:

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ   يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

فإنه أراد «**يا لمالك**» فرخمه بحذف آخره؛ وهو حرف الكاف؛ وهو مستغاث مقرون باللام، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام؛ فنحو قول أبي شريح الأحوص الكلابي: -

تَمَنَّيَانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ   أَعَامِ لَكَ ابْنُ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة؛ فمن نصّ على أنه ضرورة ابن الضائع، وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونًا بلام الاستغاثة.

- شكل الاسم عند ترخيمه:

يرخم الاسم المنادى إذا كان ثلاثيًا أو أكثر من ذلك، ويختلف شكل الاسم عند ترخيمه عنه قبل الترخيم على النحو التالي:

١ - إذا كان المنادى مختومًا بالهاء.

إن كان المنادى مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، سواء كان علمًا؛ كـ«**فاطمة**» أو غير علم؛ كـ«**جارية**» زائدًا على ثلاثة أحرف كما سبق؛ أو غير زائد على ثلاثة أحرف كـ«**شاة**»؛ فتقول: «**يا فاطمَ، ويا جاريَ، ويا شا**».

ومن شواهد ترخيم «**جارية**» قول الشاعر:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي   سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

فمن شواهد ترخيم **«فاطمة»** قول امرئ القيس:

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْدَ هَذَا التَّدَلُّلِ   وَإِن كُنتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقد ورد ترخيم ذي التاء وهو علم مذكر؛ نحو قول عنترة بن شداد:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّها   أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

ومن شواهد ترخيم **«شاة»** قول العرب: **«يَا شَا ادْجُنِي»**؛ أي: اقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

٢ ـ إذا كان المنادى غير مختوم بالهاء:

إذا كان المنادى مجردًا من التاء اشترط لجواز ترخيمه: كونه علمًا، زائدًا على ثلاثة؛ ك: **«جعفر، وسعاد»**، ولا يجوز ذلك في نحو **«إنسان»** لمعين، ولا في **«زيد»**، ولا في نحو: **«حكم»**، وترخيمه علي النحو التالي:

(أ) ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء:

نص سيبويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر في **«حارث، ومالك، وعامر»**؛ لأنهم استعملوها في الشعر كثيرًا والتسمية بها للرجال، فمن ذلك قول مهلهل بن ربيعة: ـ

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا   إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقول امرئ القيس: ـ

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ   كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

ومن ذلك قول النابغة في عامر:

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمُ   وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ

ومن ذلك قول الأنصاري في مالك: ـ

يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا

وقال سيبويه في آخر كلامه: **«وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه، وكل اسم**

خاص في النداء فالترخيم فيه جائز، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر..أ. هـ.

(ب) ترخيم أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث:

قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث؛ فمن ذلك لفظ «**صاحب**» رخموه بحذف الباء، ومن ذلك قول الشاعر:

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ   فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي

ومن ذلك قول خرز بن لوذان السدوسي:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ   وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحِلْسِ

وترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء أجازه قوم من النحاة، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك؛ومنه

قولهم في مثل: «**اطرق كرا**» وأصل «**كرا**» عند أكثر حملة اللغة «**كروان**».

(جـ) ترخيم المنادى الثلاثي المحرك الوسط: -

أجاز الفراء ترخيم المنادى الثلاثي المحرك الوسط، وقال: إن ذلك قياس؛ لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف فإنهم يفرقون بين هند وسقر؛ لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحركه، ومنها باب النسب فإنهم يفرقون بين حبلى ومرطى لذلك السبب.

وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقًا فإنه نسب إلى بعض الكوفيين، ولم يعينوه.

- المحذوف للترخيم:

١ - إما حرف، وهو الغالب؛ نحو: «**يا سُعا**»، وقراءة بعض في قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فقرأ: «**يا مالِ**».

٢ ـ وإما حرفان؛ وذلك إذا كان الذي قبل الآخر؛ من أحرف اللين «**الألف، والواو، والياء**» ساكنًا، زائدًا، مكملًا أربعة فصاعدًا، وقبله حركة من جنسه لفظًا أو تقديرًا؛ وذلك نحو: «**مروان، وسلمان، وأسماء، ومنصور، ومسكين**» علمًا، وتقديرًا نحو: «**مصطفَوْن، مصطفَيْن**»، قال الفرزدق:

يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ   تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

وقال لبيد بن ربيعة:

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ   إِنَّ الْحَوَادِثَ مُلَقًّى وَمُنْتَظِرُ

حيث قال في الأول: «**يا مرو**» وفي الثاني: «**يا أسم**» فإن أصلهما: «**يا مروان، ويا أسماء**» بحذف حرفين من كل كلمة.

بخلاف نحو: «**شمأل، علمًا؛ فإن زائده ـ وهو الهمزة ـ غير حرف لين، و«هُبَيَّخ، وقنوَّر**» عَلَمَين، لتحرك حرف اللين، فيقال في ترخيمه؛ «**يا هبيَّ، ويا قنو**» بحذف الحرف الأخير لا غير؛و«**مختار، ومنقاد**» علمين؛ لأصالة الألفين فيقال في ترخيمها: «**يا مختا، ويا منقا**» بحذف الحرف الأخير لا غير.

ويحذف الحرف الأخير فقط في: «**سعيد، وثمود، وعماد**»؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان، و«**فرعَون، وغرنَيق**» لعدم مجانسة الحركة.

ولا خلاف في نحو: «**مصطفَوْن، ومصطفَيْن**» عَلَمَيْن؛ لأن أصلهما «**مصطفَيُون، ومصطفَيِين**» فالحركة المجانسة مقدرة.

٣ ـ وإما كلمة برأسها؛ وذلك في المركب المزجي، تقول في «**معدى كرب**»: «**يا معدي**».

٤ ـ وإما كلمة وحرف؛ وذلك في «**اثنا عشر**» فتقول: «**يا اثْنَ**»؛ لأن «**عَشَر**» في موضع النون؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في «**اثنان**» علمًا.

يقول ابن مالك: ـ

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا   أُنِّثَ بِالْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ   دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ
وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا   إِنْ زِيدَ لَيِّنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ ـ فِي   وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ ـ قُفِي
وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلْ   تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

- **اللغات في الترخيم:**

يجوز في المرخم لُغتان:

إحداهما: أن يُنْوى المحذوف منه، وهي المسماة: **«لغة من ينتظر الحرف»**.

فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة، أو سكون؛ فتقول في **«جعفر»**: **«يا جَعْفَ»**، وفي **«حارث»** **«يا حارِ»**، وفي **«قمطر»**: **«يا قمطْ»**.

الثانية: وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر الحرف؛ عاملت الآخر بما يُعَامَل به لو كان هو آخر الكلمة وضعًا؛ فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التام، فتقول: **«يا جعفُ، ويا حارُ، ويا قمطُ»**.

وتقول في **«ثمود»** على لغلة من ينتظر الحرف: **«يا ثمو»** بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول: **«يا ثمي»** فتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة.

يقول ابن مالك: -

وَإِنْ نَوَيْتَ ـ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا ثَمُو»، و«يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِيَا

- ترخيم ما فيه تاء التأنيث:

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث - للفرق بين المذكر والمؤنث - كـ«**مسلمة**» وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف؛ فتقول: «**يا مُسْلِمَ**» بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، فلا تقول: «**يا مسلمُ**» بالضم؛ لئلا يلتبس بنداء المذكر.

وتقول أيضًا: «**يا حَفْصَ، ويا حارثَ**» في: «**حفصة، وحارثة**» أما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيرخم على اللغتين؛ فتقول في «**مَسْلَمَة، وهُمَزَة**» علمًا: «**يا مَسْلَمَ، ويا مَسْلَمُ**» بفتح الميم وضمها، كما تقول: «**يا هُمَزَ، ويا هُمَزُ**».

ونداء الاسم المختوم بتاء التأنيث مرخمًا أكثر من ندائه تامًّا؛ كقول امرئ القيس: «**أَفَاطِمُ مَهْلًا**»، ولكن يشاركه في هذا: «**مالك، وعامرٌ، وحارث**» فإنه أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم.

وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غيرالنداء، بشرط كونها صالحة للنداء؛ كـ«**أحمدَ**» وذلك نحو قول امرئ القيس:

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

قوله: «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، مع اختصاص الترخيم في اصطلاح النحاة بالمنادى، وارتكب هذا للاضطرار إليه، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء.

وفي الشعر العربي حذف بعض الكلمة بكل حال، وإن لم تكن صالحة للنداء، للضرورة؛ كحذف بعض الضمير، وبعض الحرف، وبعض الاسم المقرون بـ«**ال**»، وكل هذه الأنواع لا تصلح للنداء؛ فمن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

دَرَسَ الْـمَـنَـا بِمَتَـالِعٍ فَـأَبَـانِ فَتَقَادَمَتْ، فَالْـحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد: «درس المنازل» فحذف حرفين من الكلمة؛ ومثله قول العجاج:

قَـواطِـنًـا مَـكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الْحَمِـي

أراد «الحمام» فاقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضهما، لدلالة المبقى على المحذوف منها، وبناها بناء «يد»، و«دم»، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية؛ ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

أراد «كنواحي» فحذف الياء في الإضافة ضرورة، تشبيهًا لها بها في حال الإفراد والتنوين وحال الوقف، ومنه قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد: «ولكن اسقني» فحذف النون من «لكن»؛ لاجتماع الساكنين ضرورة؛ ليستقيم له الوزن، ولو أنه جاء على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها بالكسر؛ ليتخلص من التقاء الساكنين، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ومثله قول مالك بن خزيم الهمذاني:

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

أراد «لنفسهي» بإشباع هاء الضمير ـ فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهًا بها في الوقف، ومثل ذلك كثير في شعر العرب، وهو ـ مع كثرته ـ باب لا يحتمله إلا الشعر.

يقول ابن مالك:

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِـي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِـي كَمَسْلَمَهْ

وَلِاضْـطِـرَارٍ رَخَّـمُـوا دُونَ نِـدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

المبحث الثاني

في قضايا متفرقة

١ ـ ما يعامل معاملة المنادى وهو: الاختصاص:

الاختصاص في اللغة: هو القصر، تقول: «**اختص فلانٌ فلانًا بكذا**»؛ أي: قصره عليه.

الاختصاص في الاصطلاح: وهو قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكره بعده، معمول لأخص محذوفًا وجوبًا.

وهو: تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف.

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ونظيره أنهم قد استعملوا صورة الأمر في صورة الخبر قياسًا؛ نحو: «**أجمل بذي المروءة**»، وهي من صيغ التعجب، واستعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء؛ نحو قولهم: «**اتقى اللَّه امرؤ فعل خيرًا يثب عليه**»؛ أي: ليتق اللَّه وليفعل خيرًا؛بدليل جزم الجواب، وهو (**يثب عليه**)، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ أي: «**ليرضعن أولادهن**» ونظائره كثيرة.

ـ الباعث على الاختصاص:

الباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور:

١ ـ الفخر؛ نحو قولنا: «**عليٌّ أيها الجواد يعتمد المحتاج، وأنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء، وكلامي أيها العالم شفاء لما في الصدور**»

٢ ـ التواضع؛ نحو: «**أنا أيها العبد محتاج إلى عفو ربي، وأنا أيها المسكين أرجو فضل اللَّه، وأنا أيها الضعيف أستمد القوة من اللَّه**».

٣ ـ بيان المقصود بالضمير؛ نحو قولنا: «**نحن العرب أقرى الناس للضيف**».

ومن شواهده قول الشاعر:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ نَنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلْ

وقد يكون منه: ـ

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وذلك إذا نصبت «**بنات**» بالكسرة نيابة عن الفتحة، فإن رفعته كان خبر المبتدأ، ولم يكن من هذا الباب.

والمنصوب على الاختصاص: هو مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**أخص**»؛ نحو قولنا: «**نحن المسلمين مجاهدون**»؛ أي: «**نحن أخص المسلمين مجاهدون**».

ـ فإن كان «**أيُّها، أو أيَّتُها**» استعملا كما يستعملان في النداء؛ **فيضمان** ويوصفان لزومًا باسم لازم الرفع محلًّى بأل،فعند قولنا: أنت أيُّها الإنسانُ بصيرٌ على نفسك **فـ«أيها»** اسم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**أخص، أو أعني، أو أذكر**»؛ و«**الإنسانُ**» صفة لـ«**أي**».

ـ وإن كان الاختصاص غَيْرَهُما، نُصِبَ؛ نحو قول الرسول ﷺ: «**إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ**»؛ [أخرجه مالك، الموطأ (٦١٤)] والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله: «**أعني معاشر الأنبياء**» قد تكون في محل نصب على الحال، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة؛ كما في نحو: «**نحن ـ المعلمين ـ أحفظُ الناس لكتاب الله**»، فجملة «**أعني المعلمين**» لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذي هو «**نحن**»، والخبر الذي هو «**أحفظ الناس لكتاب الله**».

ـ يفارق الاختصاص النداء في أحكام:

الاختصاص يشبه النداء لفظًا، ويخالفه من أوجه عدة، هي:

١ ـ أن الاختصاص لا يستعمل معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا.

٢ ـ أن الاختصاص لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه؛ كالواقع بعد «إِنَّا» في حديث الرسول ﷺ: «**إِنَّا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ فَمَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**» [أخرجه مالك، الموطأ (٦١٤)]، أو بعد تمامه؛ كالواقع بعد «أنا» و«نا» في قولنا: «**أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ، واللَّهم اغفر لنا أيتها العصابة**».

٣ ـ أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسمًا بمعناه، والغالب كونه ضمير تكلم، وقد يكون ضمير خطابٍ؛ كقول بعضهم: «**بك اللَّهَ نرجو الفضل**».

٤ ـ أن تصاحبه «أل» قياسًا؛ كقول العرب: «**نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسَ لِلضَّيْفِ**».

٥ ـ أنه يقل كونه علمًا، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا.

يقول ابن مالك: ـ

اَلِاخْتِصَاصُ: كَنِدَاءٍ دُوْنَ يَا ... كَـ«أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»

وَقَدْ يُرَى ذَا دُوْنَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» ... كَمِثْلِ «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»

☆ ☆ ☆

٢ ـ التحذير والإغراء

❏ **أولًا: التحذير:**

التحذير في اللغة: هو مصدر قولك: «**حذّرت فلانًا كذا، أو حذّرته من كذا**» فهو التخويف، وفعله يتعدى إلى مفعولين، وفي القرآن الكريم: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، وهو أيضًا: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه».

التحذير في الاصطلاح: كما ذكره ابن الحاجب: هو الاسم المنصوب بفعل مضمر تقديره: احْذَرْ، أو أُحَذِّر.

ـ طرق التحذير:

إن للتحذير ثلاث طرق:

١ ـ أن يذكر بلفظ «**إيا**»، ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على «**إيا**» فتقول: «**إياك والأسد**»، أو تخفضه بـ«**من**» فتقول: «**إياك من التواني**»، أو تنصب المحذوف بغير عاطف ـ عند سيبويه وجماعة ـ فتقول: إياك الأسد.

فمثال نصب المحذور بغير عطف، نحو قول الفضل بن عبدالرحمن القرشي:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وشاهد المعطوف بالواو، نحو قول الأعشى ميمون: ـ

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ومثله قول الشاعر:

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

٢ ـ أن تذكر اسمًا ظاهرًا نائبًا عن «**إيّا**» مضافًا إلى ضمير المحذور المخاطب ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عطف ولا تكرار؛ فتقول: «**نفسك**» أو مع العطف؛ فتقول: «**نفسك والأسد**»، أو بالتكرار؛ فتقول: «**نفسك نفسك**».

٣ ـ أن تذكر المحذر منه مكررًا أو معطوفًا عليه أو بدونهما؛ فتقول: «**الأسد الأسد**»، أو تقول: «**الكسل والتواني**»، أو تقول: «**الأسد**».

ـ إعراب أسلوب التحذير:

١ ـ إن كان التحذير بـ«**إياك**» وأخواته ـ وهو: إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن»، وهنا يجب إضمار الناصب: سواء وجد عاطف أم لا، فمثاله مع العطف: «**إياك والشر**»؛ فـ: «**إياك**» منصوب بفعل مضمر وجوبًا، والتقدير: إياك أُحَذِّرُ، ومثاله بدون العطف: «**إياك أن تفعل كذا**»؛ أي: إياك من أن تفعل.

وفي: «**إياك الأسد**» فقد أجاز هذا التركيب سيبويه وجعل العامل في «**الأسد**» غير العامل في «**إياك**»، وكأنك قد قلت: «**باعد نفسك واتقِ الأسد**»، وذهب بدر الدين ابن مالك إلى تقدير فعل تحذير يتعدى لمفعولين؛ فكأنك قلت: «**أحذرك الأسد**».

ولا خلاف في جواز: «**إياك أن تفعل**» لصلاحيته لتقدير «**من**»؛ لأن حذف حرف الجر قبل: «**أن**» جائز في سعة الكلام.

ولا تكون «**إيّا**» في هذا الباب لمتكلم أو لغائب؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه، واختصاص التحذير بالمخاطب وليس الغائب.

وشذ قول عمر بن الخطاب ﷺ: «**لِتُذَكَّ لَكُم الأَسَدُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الأَرْنَبَ**»؛ وأصله: إياي وباعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أحدكم أن يحذف الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور وهو الأرنب، ومن الثاني المحذّر وهو أنفسكم.

وشذّ أيضًا قول العرب: «**إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ**»، والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب.

٢ ـ وإن ذُكِر المحذر بغير لفظ «**إيّا**» أو اقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت.

فالتكرار؛ نحو: «**الكذبَ الكذبَ. فإنه طريقك إلى النار**» فالكذب الأولى: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: احذر، والكذب الثانية توكيد لفظي.

والعطف نحو قولنا: «**الكذب والمراء، فهما سبب البلاء**»، ونحو قوله - تعالى -: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾؛ فـ: «**الكذب، وناقة**» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**احذر**».

وإذا لم يكرر أو يعطف، فهنا يجوز الذكر والحذف؛ نحو «**الكذب. فهو طريق الهلاك؛ واحذر الكذب؛ فهو طريق الهلاك**».

ومن ذكر الفعل في التحذير قول جرير:

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ ... وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

قوله: «**خل الطريق**» حيث أظهر العامل؛ وهو قوله: «**خلِّ**» في التحذير؛ لأن المحذر غير متكرر، ولا معطوف عليه، وهو من شواهد سيبويه، قال الأعلم: الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به؛ ولو أضمر لكان حسنًا».

يقول ابن مالك:

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ - نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا انْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ... كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»

❑ **ثانيًا: الإغراء:**

الإغراء في اللغة: مصدر قولك: «**أغريت فلانًا بكذا**» إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

الإغراء في الاصطلاح: هو اسم منصوب بـ(**الزم**) محذوفًا وجوبًا أو جوازًا.

- **حكم إعراب الاسم المغري به:**

وحكم الاسم فيه حكم التحذير الذي لم يُذْكر فيه «**إيًّا**»، فلا يلزم حذف

عامله إلا في عطف أو تكرار؛ كقولك: «**المروءة والنجدة**»؛ فـ«**المروءة**» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**الزم**».

ومثال التكرار قول مسكين الدارمي:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

قوله: «**أخاك أخاك**» فإن النصب في هذا واجب الحذف لكونه مكررًا.

وإذا لم يكرر أو يعطف جاز الحذف والذكر؛ كقول الناس عن الاستسقاء والكسوف: «**الصلاةَ جامعة**»، فالصلاة: مفعول به لفعل محذوف جوازًا تقديره: احضروا، ولو صرَّح به فقال: احضروا الصلاة لجاز ذلك.

يقول ابن مالك: -

وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا   مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

☆ ☆ ☆

٣ ـ أسماء الأفعال والأصوات

● **أولًا: أسماء الأفعال:**

هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر ـ وهو الكثير فيها ـ وبمعنى المضارع والماضي، ولا يجوز تقديم العامل عليها.

وورودها بمعنى **الأمر** كثير. نحو: **«صه»** بمعنى **«اسكت»**، و**«مه»** بمعنى **«انكفف»**، و**«آمين»** بمعنى **«استجب»**، و**«نزال»** بمعنى **«انزل»** على وزن **«فعال»**.

وبمعنى **الماضي** قليل؛ نحو: **«هيهات»** بمعنى **«بَعُدَ»**، و**«شتان»** بمعنى **«افترق»**، قال ـ تعالى ـ: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦].

وبمعنى **المضارع** قليل أيضًا؛ نحو: **«أوه»** بمعنى **«أتوجع»**، و**«أف»** بمعنى **«أتضجر»**، و**«وا، وي، واها»** بمعنى **«أعجب»**، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ومنه قول راجز بني تميم:

وَا بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الْأَشْـنَـبُ ... كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ

وقول رؤبة بن العجاج: ـ

وَاهًـا لِـسَـلْـمَـى ثُـمَّ وَاهًـا وَاهَـا ... هِـيَ الْـمُـنَـى لَوْ أَنَّـنَـا نِـلْـنَـاهَـا

ـ الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال:

الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها ـ وهي الأفعال نفسها على أرجح المذاهب ـ أن المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ، والسرّ في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث، فإن قال القائل **«أف»**؛ فكأنه قال: **«أتضجر جدًا»**، وإن قال: **«شتان»**؛ فكأنه قال: **«بعد بعدًا شديدًا»**، وإن قال: **«واهًا»**؛ فكأنما قال: **«أعجب أشد العجب، وهكذا»**.

❑ قسما اسم الفعل:

اسم الفعل ضربان:

أحدهما: ـ ما وضع من أول الأمر كذلك ولم يستعمل في غيره؛ نحو: «**شتان، وصه، ووي، ووَشْكَان بمعنى قرب، وسُرعان بمعنى سرع، وهيت بمعنى تهيأت، ولعا بمعنى انتعش وارتفع.**

الثاني: ـ ما نقل عن غيره، حيث وضع في أول الأمر لمعنى آخر ثم انتقل لاسم الفعل، وهو نوعان:

١ ـ منقول من ظرف أو جار ومجرور؛ نحو: «**عليك**» بمعنى «**الزم**» ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ أي: الزموا شأن أنفسكم.

ومن المنقول أيضًا: «**دونك زيدًا**» بمعنى «**خذه**»، و«**مكانك**» بمعنى «**اثبت**»، و«**أمامك**» بمعنى «**تقدّم**»، و«**وراءك**» بمعنى «**تأخر**»، و«**إليك**» بمعنى «**تنحّ**»؛ أي: ابتعد.

٢ ـ منقول عن مصدر، وهو نوعان:

(أ) مصدر استعمل فعله؛ نحو: «**رُوَيْدَ زيدًا**» فإنهم قالوا: أروده إروادًا بمعنى «**أمهله إمهالًا**» ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله، فاستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله؛ فقالوا: «**رويدَ زيدٍ**» وتارة منونًا ناصبًا للمفعول؛ فقالوا: «**رويدًا زيدًا**»، ثم إنهم نقلوه وسمّوا به فعله؛ فقالوا: «**رويَد ريدًا**».

والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيًا، والدليل على بنائه كونه غير مُنَوّن.

ومن كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا، جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا، وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَيَامِنُ

(ب) مصدر أهمل فعله، ومنه قولهم: «**بَلْهَ زيدًا**» فإنه في الأصل مصدر فعل مرادف لـ«**دَعْ، واترك**»، يقال: «**بَلْهَ زيدٍ**» بالإضافة إلى المفعول؛ كما يقال: «**تَرْك**

زيدٍ»، ثم قيل: «بله زيدًا» بنصب المفعول وبناء «بَلْه» على أنه اسم فعل.

ومن كلام العرب الذي جاء في هذا الاستعمال قول كعب ابن مالك:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا　　بَلْهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وكذلك قول إبراهيم بن هرمة: -

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا　　مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الْجِلَّةَ النُّجُبَا

- **عمل اسم الفعل:**

يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال.

فإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلًا فقط كان اسم الفعل كذلك؛ نحو: «**صه، ومه، وهيهات**»؛ففي «**صه، ومه**» ضميران مستتران، كما في «**اسكت واكفف**»، و«**زيد**» مرفوع بـ«**هيهات**» كما ارتفع بـ«**بَعُدَ**».

وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا كان اسم الفعل كذلك؛ كـ«**دَرَاكِ زيدًا**»؛ أي: «**أدرك زيدًا**»، و«**ضراب عمرًا**»؛ أي: «**اضربه**»؛ ففي (**دراك، وضراب**» ضميران مستتران، و«**زيدًا وعمرًا**» منصوبان بهما.

- **تقديم معمول اسم الفعل عليه:**

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، خلافًا للكسائي، وأما قوله - تعالى -: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤]، وقول الراجز:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا　　إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فقد تأوله العلماء، فقالوا في الآية في «**كتاب**» والشاهد «**دلوي**»، أنهما ليس معمولين لاسم الفعل المتأخر، بل العامل فيهما وفي كل ما جاء مماثلًا لهما - فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر؛ ففي الآية تقديره: الزموا كتاب الله عليكم»، وفي البيت: «**خذ دلوي دونكا**»، ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل؛ لأن اسم الفعل كما لا يعمل متأخرًا لا يعمل محذوفًا.

- **تنوين اسم الفعل:**

الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها؛ فتقول: **«صَهْ، وصَهٍ»** وفي **«حَيْهَل: حَيْهَلًا»** فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نون منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة؛وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين؛ نكرات مع التنوين، ومعارف بدونه، وقد جاء بالوجهين **«صهٍ، وصَهْ، ومَهٍ، ومَهْ، وإيهْ، وإيهٍ»**.

يقول ابن مالك: -

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ	**هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ**
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ؛ كَـ«آمِينَ» كَثُرْ	**وَغَيْرُهُ كَـ«وَيْ، وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ**
وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا	**وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا**
كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ	**وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ**
وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ	**لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ**
وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ	**مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ**

- **ثانيًا: - أسماء الأصوات:**

أسماء الأصوات: هي أسماء وألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات.

❑ **نوعا أسماء الأصوات:**

أسماء الأصوات نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل؛ كقولهم: في دعاء الإبل لتشرب: **«جئ جئ»** مهموزتين، وفي دعاء الضأن: **«حاحا»**، وفي دعاء المعز **«عاعا»** غير مهموزتين، والفعل منهما: **«حاحيت وعاعيت»**، والمصدر:

«**حيحاء، وعيعاء**»، ونحو قول الراجز:

يَا عَنْزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءُ … عَاعَيْتُ لَوْ يَنفَعُنِي الْعَيْعَاءُ

وقول الراجز:

وَمَا كَانَ عَلَى الْهِيءِ … وَلَا الْجِيءِ امْتَدَا حِيكَا

وفي زجر البغل «**عَدَسْ**» قال يزيد بن مفزع الحميري:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ … أَمِنْتِ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقَا

وربما سموا الفرس نفسها عدسًا، وحينئذٍ تؤثر فيه العوامل؛ لأنه علم كما في قول الراجز:

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ … فَلَا أُبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسْ

ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار «**سأ**» إذا دعوه للشرب، وفي مثل من أمثال العرب: «**قَرِّبَ الحِمَارُ مِنَ الرَّدْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ**»، والردهة: نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء.

الثاني: ما حُكي به من صوت؛ كـ«**غاقْ**» لحكاية صوت الغُراب، و«**طاقْ**» لصوت الضرب، و«**طقْ**» لصوت وقع الحجارة، و«**قَبْ**» لصوت وقع السيف على الضريبة.

والنوعان مبنيان لشبههما بالحروف المهملة في إنها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف غير المهملة في أنها عاملة غير معمولة.

يقول ابن مالك: -

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ … مِن مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كـ«قَبْ» … وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

☆ ☆ ☆

٤ ـ نونا التوكيد

يلحق الفعل للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة؛ كـ«**اذهبنَّ**»، والأخرى خفيفة؛ كـ«**اقصدنهما**»، وقد اجتمعا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

● **دخول نون التوكيد على الأفعال:**

يؤكد بنوني التوكيد الأمر مطلقًا؛ لأنه مستقبل يدل على الطلب، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقًا، ولو كان بمعنى الاستقبال،أما المضارع فله حالات: ـ

❑ **الحالة الأولى: وجوب التوكيد:**

يجب توكيد الفعل المضارع بالنون إذا كان الفعل:

(أ) مثبتًا.

(ب) مستقبلًا.

(جـ) غير مفصول عن لامه بفاصل.

وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

ولا يجوز توكيد الفعل بهما إذا كان: ـ

١ ـ منفيًا؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ إذ التقدير: لا تفتو؛ لأن الفعل منفي معنى.

٢ ـ حالًا؛ وذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، حيث قرأ بن كثير: «**لأُقْسِمُ**»؛ وذلك لأن الفعل المضارع المتصلة به لام جواب القسم لا يؤكد بنوني التوكيد؛ لأنه يدل على الحال وليس الاستقبال؛ وذلك نحو قول الشاعر:

يَـمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِيءٍ ... يُـزَخْـرِفُ قَـوْلًا وَلَا يَـفْـعَـلُ

قوله: «**لأبغض**» حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلًا مضارعًا مثبتًا مقترنًا بلام

الجواب متصلًا بهما؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال.

٣ ـ مفصولًا من اللام؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾، و﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الضحى: ٥]، حيث فصل بين اللام والفعل بفاصل.

❑ **الحالة الثانية: أن يكون توكيده قريبًا من الواجب:**

يكون الفعل المضارع توكيده قريبًا من الواجب إذا كان شرطًا لإنْ المؤكدة بـ«**ما**»، حيث يكون الفعل المضارع فعل شرط لإنْ الشرطية المدغمة بـ«**ما**»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١]، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦].

ومن النحاة من ترك توكيد الفعل المضارع بالرغم من أنه فعل شرط لإنْ المؤكدة بـ«**ما**»؛ وذلك نحو قول الشاعر:

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي

قوله: «**تجدني**» حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطًا لـ«**إنْ**» المؤكدة بـ«**ما**» الزائدة، وترك التوكيد هنا ـ عند جماعة من النحاة ـ ضرورة من ضرائر الشعر.

ـ **خلاف النحاة حول ترك توكيد المضارع بعد «إما»:**

اختلف النحاة حول ترك توكيد الفعل المضارع بعد «**إما**» أيجوز أم لا يجوز؟

١ ـ فذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل بعد «**إما**» واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك.

٢ ـ وذهب سيبويه وابن مالك وكثير من المتأخرين إلى أن توكيد الفعل بعد «**إما**» أحسن من ترك التوكيد، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد «**إما**» إلا مؤكدًا، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل.

وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد؛ كقول امرئ القيس:

فَإِمَّا تَرَيْنِي لَا أُغَمِّضُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَنَامَ فَأَنْعَسَا
فَيَا رُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

من ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي:

إِمَّا تَرَيْنَا وَقَدْ خَفَّتْ مَجَالِسُنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْتُوبُ

وقول الشاعر:

فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَنَعَّلُ

وقول حسان بن ثابت:

إِمَّا تَرَىٰ رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُمْحِلِ

والشواهد من الشعر كثيرة على مجيء المضارع بعد «إما» غير مؤكد بالنون وكثر مجيء المضارع مؤكد بعد «إما» في القرآن، ولهذا فقول سيبويه ومن تبعه أحرى بالقبول.

❑ **الحالة الثالثة: أن يكون توكيد الفعل المضارع كثيرًا:**

يكون توكيد الفعل المضارع كثيرًا إذا وقع بعد أداة الطلب، والطلب يشمل: «**النهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام**».

(أ) النهي؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢] حيث أكد الفعل المضارع «**تحسبن**» بالنون الثقيلة لكونه مسبوقًا بنهي.

(ب) الدعاء؛ وذلك نحو قول الخرنق:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

(جـ) العرض؛ وذلك نحو قول الشاعر: ـ

هَلَّا تَمُنُّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

قوله: «**تمنن**» حيث أكد الفعل لكونه فعلًا مضارعًا واقعًا بعد صرف التحضيض الذي هو «**هلا**»، وأصل الفعل مع التوكيد «**تمنينن**» حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة؛ حملًا على حذفها مع النون الثقيلة تخلصًا من توالي الأمثال، وحذفت ياء المخاطبة؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

(**د**) التمني؛ وذلك نحو قول الشاعر:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْـمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي ... لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمٌ

قوله: «**ترينني**» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمني «**ليت**».

(**هـ**) الاستفهام؛ وذلك نحو قول امرئ القيس:

قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ ... أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَـمْدَحَنَّ قَبِيلَا

قوله: «**تمدحن**» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام، وهو الهمزة، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

وَهَلْ يَـمْنَعَنِّي ارْتِيَادُ الْبِلَا ... دِ مِنْ حَذَرِ الْـمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَـنْ

حيث أكد «**يمنعني**» بالنون الثقيلة بعد حرف الاستفهام «**هل**» ومثله:

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ ... مَسَاعِيَنَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله «**نفعلا**» مؤكد بالنون الخفيفة؛ لكونه واقعًا بعد الاستفهام بـ«**كيف**»، وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفًا لأجل الوقف.

❑ **الحالة الرابعة: أن يكون توكيد المضارع بالنون قليلًا:**

ويكون توكيد الفعل المضارع بالنون قليلًا؛ وذلك بعد «**لا**» النافية، أو «**ما**» الزائدة التي لم تسبق بـ«**إن**»؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقول الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

قوله: «ما ينبتن» حيث أكد الفعل المضارع الذي هو «ينبت» بالنون الثقيلة، وهذا الفعل واقع بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بـ«إن» الشرطية.

ومثل هذا الشاهد قول العرب: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»، و«بِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّهُ»، و«بِأَلَمٍ مَا تَخْتَتَنَّهْ»، ونحو قول حاتم الطائي:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ... إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

قوله: «ما يحمدنك» حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله «يحمد» بالنون الثقيلة، وهذا الفعل واقع بعد «ما»، وقد ذكر الشيخ خالد هنا أن «ما» زائدة وهي على معنى النفي، وقال الدماميني: ولا أدري الوجه الذي عين ذلك.

الحالة الخامسة: أن يكون توكيد الفعل المضارع بالنون أَقَلّ:

ويكون توكيد الفعل المضارع بالنون أقل، وذلك بعد «لم»؛ وذلك لأن «لم» حرف جزم وقلب للزمن المضارع إلى الماضي، وهذا يتعارض مع التوكيد، وبعد أداة جزاء غير «إمّا»؛ وذلك نحو قول أبي الصمعاء ـ مساور بن هند العبسي ـ:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

قوله: «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا، ونحو قول ابنة مرة بن عاهان الحارثي ترثي أباها:

مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ ... أَبَدًا، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

قولها: «يثقفن» حيث أكدت الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد «من» الشرطية ومثله قول بعض الأعراب:

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَا رَبُّ أَنْ رُبَّ دَعْوَةٍ ... دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أُجَابُهَا

وقول بن الخرع:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ... وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

قوله: «تمنعا» حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة؛ وذلك لأنه واقع بعد

«**مهما**» التي هي أداة شرط، وقد قلب النون الخفيفة ألفًا للوقف.

ومثله قول الراجز: -

نَبتُّم نَبَاتَ الخَيْزُرَانِي فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

قوله: «**ينفعا**» حيث أكده بالنون الخفيفة وقلبها ألفًا للوقف، بعد «**متى**» ومن هنا نعلم أن مراد النحاة من قولهم: «**بعد أداة جزاء غير**» «**إما**» ما هو أعم من أن يكون الفعل شرطًا، وأن يكون الفعل جوابًا وجزاءً، كما ورد في الشواهد.

يقول ابن مالك:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّدَان افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا» وَ«لَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

- **حكم آخر المؤكد: -**

الفعل المؤكد بالنون يُبْنَى على الفتح إن لم تله ألف الضمير، أو ياؤه، أو واوه؛ نحو: «**اضربَنْ زيدًا، واقتُلَنَّ عمرًا**».

أما إذا اتصل الفعل المؤكد بالنون بألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، أو واو الجماعة حُرِّك ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر.

ويحذف هذا الضمير إذا كان واوًا أو ياءً، ويبقى إذا كان ألفًا، فيقول: «**يا زيدان هل تضربانِّ، ويا زيدون هل تضربُنَّ، ويا هند هل تضربِنَّ**»، والأصل: «**هل تضربانِّ، وهل تضربونَنَّ، وهل تضربينَنَّ**»، فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين؛ فصار: «**هل تضربُنَّ، وهل تضربِنَّ**»، ولم تحذف الألف لخفتها؛ فصار: «**هل تضربانِّ**»، وبقيت الضمة دالة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا، فإن كان **الفعل معتلًا**: فإما أن يكون آخره

ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، فإن كان آخره واوًا أو ياءً؛ حذفت لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير؛ فتقول: «**يا زيدون هل تغزُونَ، وهل تَرْمُونَ، ويا هند هل تَغْزِين، وهل تَرْمِينَ**».

فإذا لحقته نون التوكيد فَعَلتَ به ما فعلت بالصحيح؛ فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياؤه، فتقول: «**يا زيدون هل تغزُنَّ، وهل ترمُنَّ، ويا هند هل تغزِنَّ، وهل ترمِنَّ**» هذا إذا أسند إلى الواو والياء.

وإذا أسند إلى الألف لم يحذف آخره، وبقيت الألف، وشُكِل ما قبلهما بحركة تجانس الألف ـ وهي الفتحة ـ فتقول: «**هل تَغْزُوَانِّ، وهل تَرْمِيَانِّ**».

وإن كان آخر الفعل ألفًا، فإن رفع الفعل غير الواو والياء ـ كالألف والضمير المستتر ـ انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء، وفتحت؛ نحو: «**اسْعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيدُ**»، وإن رفع واوًا أو ياءً حُذِفت الألفُ، وبقيت الفتحة التي قبلها، وَضُمَّتِ الواو، وكسرت الياء؛ فتقول: يا زيدون اخْشَوُنَّ، ويا هند اخْشَيِنَّ».

يقول ابن مالك:

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا	وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا
وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا	جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ	وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا، غَيْرَ الْيَا	وَالْوَاوِ ـ يَاءً، كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي	وَاوٍ وَيَا ـ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا	قَوْمِ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

● **أحكام النون الخفيفة:**

تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام: ـ

الحكم الأول: ـ أنها لا تقع بعد الألف؛ نحو: **«قُوما»** و**«اقعُدا»** لئلا يلتقي ساكنان؛ وهما: الألف التي قبل النون، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة.

وأجاز يونس والكوفيون وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، ثم صرح الفارسي في **«الحجة»** بأن يونس يبقى النون ساكنة، ونَظّر ذلك بقراءة قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، حيث قرأ، نافع: **«وَمَحْيَايْ»** بتسكين الياء بعد الألف.

وذكر ابن مالك أنه يُؤْلف كسر النون، وحمل على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾[الفرقان:٣٦] حيث قرأ بعضهم: **«فَدَمِّرَانِهِمْ»**؛ حيث جاءت النون مكسورة بعد ألف الاثنين، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس:٨٩]، وحيث قرأ بن ذكوان **«ولا تتبعانِ»** بتخفيف النون.

وأما النون الشديدة فتقع بعدها اتفاقًا، ويجب كسرها؛ كقراءة باقي السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩].

الحكم الثاني: ـ أنها لا تُؤَكِّد الفعل المسند إلى نون الإناث:ـ

وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين قصدًا للتخفيف، فيقال: **«اضربْنَانِّ»**.

الحكم الثالث: ـ أنها تحذف قبل الساكن، وذلك نحو قول الأضبط بن قريع السعدي: ـ

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

قوله: **«تهين»** حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام في **(الفقير)**؛ لأن الألف

التي بينهما ألف الوصل فلا حركة لها عند الوصل، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلًا على تلك النون المحذوفة، وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد.

الحالة الرابعة: أنها تعطي في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ونحو قول الأعشى:

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا ... وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

قوله: «**فاعبدا**» حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوقف ـ كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفًا؛ نحو قولك: «**رأيت زيدًا**» ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفًا؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف.

وإن وقعت النون الخفيفة بعد ضمة أو كسرة حُذفت، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها؛ تقول في الوصل «**اضربُنْ يا قوم**» و«**اضرِبَنْ يا هند**»، والأصل: «**اضربون واضربين**».

فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين في نحو: «**جاء زيدٌ**» و«**مررت بزيدٍ**» ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين، فتقول: «**اضْرِبُوا، واضْرِبِي**».

يقول ابن مالك:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ ... لِكنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَها فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا؛ كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا

المبحث الثالث

في إعراب الفعل

اتفق النحاة بصريون وكوفيون على أن الفعل المضارع معرب، واختلفوا في سبب الإعراب.

أما البصريون فقالوا: إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في عدة وجوه، والشيء إذا شابه الشيء شبهًا قويًا أخذ حكمه، والاسم معرب، فلما أشبه الفعلُ المضارعُ الاسمَ في عدة وجوه أخذ حكمه، وهو الإعراب.

وذهب الكوفيون إلى القول بأن الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب.

١ ـ رفع الفعل المضارع:

ـ اختلف النحاة في علة رفع الفعل المضارع؛ فذهب الفراء، وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك، وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا هو تجرده من الناصب والجازم.

ولذا قال ابن مالك: ـ

ارْفَعْ مُضَارِعًا إذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»

ـ وذهب جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج. إلى أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم، ألا ترى أن **«يقوم»** في قولك **«زيد يقوم»** قد حل محل قائم من قولك: **«زيد قائم»**.

ـ وذهب ثعلب والزجاج إلى أن الذي يرتفع به المضارع هو مضارعته للاسم؛ أي مشابهته له.

ـ وذهب الكسائي إلى القول بأن الذي رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التي هي حروف «أنيت» التي تكون في أول الفعل المضارع.

وقد رجح المتأخرون في هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين، وهو القول الحري بالقبول.

٢ ـ نصب الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع بأدوات نصب أربعة دون إضمار وهي:

(أ) لن ـ وهي لنفي المستقبل، ولا تقتضي تأبيد النفي خلافًا للزمخشري، ولا تقع دعائية خلافًا لابن السراج، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء، ولا «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف للساكنين خلافًا للخليل والكسائي.

● **وقوع «لن» لتأبيد النفي: ـ**

ذهب الزمخشري في كتابه «الأنموذج» أن «لن» تدل بحسب وضعها على تأبيد النفي، وأنه لا غاية له ينتهي إليها، وقد أيد الزمخشري رأيه بقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾[الحج:٧٣]، ولا صحة لما ذهب إليه الزمخشري لعدة أمور:

أولها: ـ أن «لن» لو كانت دالة على تأبيد النفي في كل مثال ترد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضًا، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ «اليوم» معها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مريم:٢٦]؛ إذ كيف ينتفي تكليمها إنسيًا نفيًا مستمرًا لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله «اليوم» في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف.

الثاني: ـ أن «لن» لو كانت تدل كلما ذكرت على تأبيد النفي لكان ذكر لفظ «أبدًا» معها تكرار؛ لأن المفروض أنه مستفاد منها، وقد ورد ذكر «أبدًا» معها في القرآن الكريم في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[البقرة:٩٥]

والقرآن مصون عن التكرار.

الثالث: ـ أنها لو كانت دالة على تأبيد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[طه:٩١] وقوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾[يوسف:٨٠] فـ«**حتى**» تدل على انتهاء الغاية في الزمان والمكان.

وأما استدلال الزمخشري على أن «**لن**» تدل على تأبيد النفي بقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾[الحج:٧٣] فغير صحيح؛ لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه «**لن**» وإنما دل عليه دليل عقلي، وهو أن خلقهم الذباب محال، والمحال لا يقع، ولو وقع لانقلب ممكنًا، وهو لا يجوز.

● **وقوع «لن» دعائية**: ـ

ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن «**لن**» تقع دعائية؛ أي: أن الفعل الذي يليها يكون مقصودًا به الدعاء، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[القصص:١٧].

وهو كلام عجيب؛ لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى؛ بل ليس أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه؛ فإن أحسن من هذا أن تكون «**لن**» دالة على النفي المحض، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرمًا شكرًا لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

وقد اختار ابن هشام في «**مغنى اللبيب**» أن «**لن**» تأتي للدلالة على الدعاء، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

لَنْ تَزَالُو كَذَالِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن «**لن**» في صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفي المحض، حتى

لو قلنا «لا» بعدها دالة على الدعاء، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف والمعطوف عليه خبرًا أو إنشاءً.

٢ ـ «كي» المصدرية:

ذهب الأخفش إلى القول بأن «**كي**» لا تكون إلا حرف جر دالًّا على التعليل كاللام، وأن الناصب للفعل المضارع بعدها هو «**أن**» المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام، أو مقدرة إن لم تذكر.

وذهب الخليل إلى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى «**أن**» المصدرية ظاهرة أو مقدرة.

وذهب الكوفيون إلى القول بأن «**كي**» لا تكون إلا حرفًا مصدريًا، وأنه إذا وقع في الكلام «**أن**» بعد «**كي**» نحو قول جميل «**لكي أن تغر وتخدعا**» كانت «**أن**» بدلًا من «**كي**»، وإذا وقعت اللام بعد «**كي**» في كلام ما، كما في قول بن قيس الرقيات: «**كي لتقضيني رقية بعض ما**» كانت «**كي**» مصدرية ناصبة الفعل المضارع، وكانت «**اللام**» زائدة، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد «**كي**» كما في «**كمه**» فهو مقدر بعدها منصوبًا بها.

ـ وتكون «**كي**» تعليلية وحينئذ تكون جارة والناصب بعدها «**أن**» مضمرة، وقد تظهر في الشعر.

ـ وتتعين أن تكون «**كي**» مصدرية إذا سبقتها «**اللام**»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣].

ـ وتتعين أن تكون «**كي**» تعليلية إن تأخرت عنها «**اللام**» أو «**أن**»؛ نحو قول الشاعر عبدالله بن قيس الرقيات:

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

قوله: «**لتقضيني**» فإن وقوع اللام بعد «**كي**» دليل على أنها قد لا تكون

مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ«أن» المضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراءً للفتحة مجرى الضمة.

وإن تأخرت عنها «أن» تتعين التعليلية؛ نحو قول جميل بن معمر:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

قوله: «كيما أن تغر» فإن ظهور «أن» المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد «كي» في هذه العبارة يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد «كي» إذا لم يصرح بها في الكلام؛ نحو قولك: «جئت كي أتعلم»؛ وظهور «أن» بعد «كي» يعين أن تكون «كي» حرف تعليل؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفًا مصدريًا، وقد علم أن «أن» حرف مصدري لا غير، فتكون «أن» على هذا مؤكدة لـ«كي»؛ والتأسيس ـ أي كون كل حرف من الحرفين دالًا على غير ما يدل عليه الآخر ـ أولى من التأكيد.

ـ ويجوز أن تكون مصدرية وتعليلية في قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، ونحو قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

قوله (لكيما أن) فإن «كي» هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون «أن» مؤكدة لها؛ وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها، قبل «كي» المصدرية، ويحتمل أن تكون «كي» تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو «أن» وحدها، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كي» مصدرية، ولولا وجود «اللام» لوجب أن تكون «كي» تعليلية.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر الذي أنشده أبو ثروان:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِيَ عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ

٣ ـ أنْ:

تنصب «**أن**» المصدرية الفعل المضارع، وتقع حينئذٍ على عدة أشكال:

(أ) في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها «**مبتدأ**»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والتقدير: صيامكم خير لكم، ونحو قول العرب: «**أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ**»، والتقدير: «**سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه**»، وقولهم أيضًا: «**أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ بِمَاءٍ أَكْيَسَ**»، والتقدير: «**ورودك الماء بماء أكيس**».

(ب) وفي وسط الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها في محل رفع فاعل، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ تخريج [الحديد: ١٦]، والتقدير: «**ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم**».

وقد يكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها في محل نصب مفعولًا به، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩]، والتقدير: «**فأردت عيبها**»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، والتقدير: «**أطمع الغفران**»، وقد يكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مجرورًا بالإضافة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ تخريج [البقرة :٢٥٤] والتقدير: «**من قبل إتيان يوم**»، أو يكون مجرورًا بحرف الجر؛ نحو قول الراجز:

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ

والتقدير: «**من رؤيتها رأسي**».

ـ وبعض النحاة أهمل عمل «**أن**» حملًا لها على أختها «**ما**» ولم ينصب بها الفعل المضارع، واحتجوا بقراءة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾

[البقرة: ٢٣٣]، حيث قرأ ابن محيصن «أن يتمُّ» برفع الفعل، ونظيرة قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

حيث أثبت النون مع تقدم «أن»، فدَلَّ ذلك على أن قومًا من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهمل جميعهم «ما» المصدرية، لاستوائهما في الدلالة على معنىً واحدٍ.

وقد خرَّج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن هذه على أصلها: «لمن أراد أن يتموا الرضاعة» فهو منصوب بحذف النون، والجمع بالنظر إلى معنى «مَنْ»، وقد حذفت واو الجمع، للتخلص من التقاء الساكنين، ثم استتبع ذلك في الكتابة، وهو تكلف واضح.

وخرّج الكوفيون «أن تقرآن» على أن «أن» ليست هي المصدرية الناصبة للمضارع، ولكنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبرها، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين «أن» هذه وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة؛ لأن جملة خبر «أن» المخففة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بـ«قد» أو «تنفيس»، أو«لو».

- **خروج «أن» عن المصدرية:**

وتخرج «أن» عن المصدرية فتقع:

(أ) مفسرة؛ وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦].

(ب) زائدة؛ وهي التالية لـ«لمَّا»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ

ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، أو الواقعة بين الكاف ومجرورها؛ وذلك نحو قول الشاعر:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بَوجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

قوله: «كأن ظبية»- فيمن رواه بجر «ظبية»- فإن تخريج ذلك على أن «ظبية» مجرور بالكاف، و«أن» زائدة بينهما، وأما من رواه بالنصب فعلى أن «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، و«ظبية» اسمه.

- وتزاد «أن» أيضًا إذا وقعت بين القسم و«لو»؛ وذلك نحو قول المسيب بن علس:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَو الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

قوله: «أقسم أن لو» حيث وقعت «أن» زائدة بين فعل القسم و«لو»، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح، وربما وقعت «أن» هذا الموقع مع حذف فعل القسم؛ كما في قول الشاعر:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

والتقدير: أقسم والله لو كنت حرًّا لعرفت لي منزلتي.

- وتزاد «أن» أيضًا إذا وقعت بعد «إذا»؛ نحو قول الشاعر:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِى يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

- وذكر الأخفش مواضع أخرى تزاد فيها «أن»، وخرّج على ذلك زيادتها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، حيث زعم أن «أن» زائدة، وأن تقدير الكلام: «وما لنا لا نتوكل على الله»؛ لئلا يقع المصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومدخولها حالًا، والصواب أن «أن» في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع، وأن قبلها حرف جرٍّ مقدرًا، والأصل: «وَمَا لَنَآ مِنْ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ» فالواقع حالًا هو الجار والمجرور، لا المصدر،

وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياسي سائغ.

(جـ) مخففة من الثقيلة: ـ

وتقع «**أن**» مخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد:

ـ عِلْم؛ أي: بعد كلام يدل على العلم واليقين والاعتقاد؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩].

ـ أو بعد ظن؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة، وهو الأرجح؛ ولذلك أجمع العلماء عليه في قوله- تعالي:- ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

واختلف النحاة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]. حيث قرأ الجمهور بالنصب «**تكونَ**»، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، بالرفع «**تكونُ**».

٤ ـ إذن:

هي حرف جواب وجزاء، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ به أو مقدر، سواء في أوله أو في وسطه أو في آخره، والمراد بالجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

ـ شروط إعمال «إذن»:

(أ) أن تتصدر جملتها، فإن وقعت حشوًا أهملت؛ وذلك نحو قول كثير:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُالْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

قوله: «**إذن لا أقيلها**» حيث أهمل «**إذن**» فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها وهو «**أقيلها**»؛ لأن «**إذن**» قد وقعت في حشو الكلام.

وأما قول الشاعر: ـ

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

قوله: «**إني إذن أهلك**» فرغم أن «**إذن**» لم تتصدر جملتها إلا أنها نصبت الفعل المضارع، وخرجه النحاة على القول بأن خبر «**إن**» محذوف، و«**إذن**» واقعة في صدر جملة مستأنفة، وكأنه قد قال: إني لا أستطيع ذلك، أوقال: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف كلامًا مترتبًا على ما ذكر فقال: «**إذن أهلك أو أطيرا**».

وإن كان السابق على «**إذن**» واوًا أو فاءً جاز النصب، وقد قرئ قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، و﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، قرأ غير السبعة «**لا يلبثوا، ولا يؤثروا**» بالنصب، والغالب الرفع.

(**ب**) أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا؛ فلو قال قائل: «**إني أحب زيدًا**» فأجابه: «**إذن تصدقُ**» رفع؛ الفعل لأنه ليس مستقبلًا؛ وأيضًا قولك لمن قال لك: «**أحبُّك**» فتقول له: «**إذن أظنُّك صادقًا**» فدَّل هذا على الحال؛ ولذا رفع الفعل بعد «**إذن**».

(**جـ**) أن يتصل حرف الجواب والجزاء بالفعل، أو يفصل بينهما بالقسم.

وذلك نحو:

إِذَنْ واللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

قوله: «**إذن والله نرميهم**» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «**نرمي**» بـ«**إذن**» مع أنه قد فصل بينهما؛ لكون ذلك الفاصل القسم، وهو ـ لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له ـ مما يفتقر الفصل به بين العامل والمعمول؛ ولو كان العامل ضعيفًا مثل «**إذن**» هنا، ووجه ضعف «**إذن**»؛ لأنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في الأمثلة السابقة، والدخول على الأسماء ؛كما تقول: «**إذن عبدالله يكرمك**»، والحرف المشترك يهمل.

ـ وقوع «إذن» حشوًا:

تقع «إذن» في حشو الكلام؛ وذلك في ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تقع بين المبتدأ وخبره؛ وذلك نحو قولنا: «**زيد إذن يكرمك**» جوابًا لمن قال: «**سأزوركم اليوم**».

الصورة الثانية: أن تقع بين الشرط وجوابه؛ نحو قولنا: «**إن تزرنا إذن نكرمك**».

الصورة الثالثة: أن تقع بين القسم وجوابه، سواء أكان القسم مذكورًا؛ نحو أن تقول: «**والله إذن أكرمك**»، أم كان القسم محذوفًا؛ نحو أن تقول: «**لئن زرتني إذن أكرمك**»، فـ«إذن» واقعة في جواب القسم، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة القسم عليه.

يقول ابن مالك: ـ

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا
وَنَصَبُوا بِـ«إِذَنِ» الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

ـ نصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة وجوبًا: ـ

ينصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة وجوبًا في خمسة مواضع:

أحدها: بعد لام الجحود؛ وهي اللام التي تسبق بكون ناقص ماضٍ منفي؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

ونصب الفعل المضارع بعد لام الجحود بـ«أن» مضمرة وجوبًا هو مذهب

علماء البصرة، وقالوا مع ذلك بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف هو خبر كان.

وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد **«لام الجحود»** هو اللام نفسها، وذهبوا مع ذلك إلى أن اللام زائدة، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب.

فإذا قلت: **«ما كان زيد ليفعل القبيح»** فاللام حرف جر عند البصريين، و**«يفعل»** مضارع منصوب بـ**«أن»** مضمرة، وأن المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرًا لـ**«كان»**، وتقدير الكلام عندهم: **«ما كان زيد مريدًا الفعل القبيح»**، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد، ويفعل: فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر **«كان»**.

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي يقدرونه حيث يقول:

سَمَوْتَ وَلَمْ تكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو ... وَلَكِنَّ الْمُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ

الثاني: بعد «**أو**» العاطفة إذا صلح في موضعها «**حَتَّى**»؛ نحو:

«لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي»؛ أي: أن تكون «**أو**» بمعنى «**حتى**» الغائية؛ كقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

قوله: **«أو أدرك»** حيث نصب الفعل المضارع الذي هو **«أدرك»** بـ**«أن»** المضمرة وجوبًا بعد **«أو»** التي بمعنى **«إلى»** أو **«حتى»**.

وينصب الفعل المضارع بعد **«أو»** إذا كانت بمعنى **«إلّا»**؛ وذلك نحو قول زياد

الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

قوله: «**أو تستقيما**» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «**تستقيم**» بـ«**أن**» المضمرة وجوبًا بعد «**أو**» التي بمعنى «**إلا**».

الثالث: حتى، إن كان الفعل بعدها مستقبلًا باعتبار التكلم، وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، أو باعتبار ما قبلها؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في ناصب الفعل بعدها، فقال الكوفيون: «**حتى**» هي الناصبة للمضارع بعدها بنفسها، وقال البصريون: حتى حرف جر، والناصب المضارع «**أن**» مضمرة بعدها، والمصدر المسبوك من «**أن**» ومدخولها مجرور بـ«**حتى**»، والجار والمجرور متعلق بما قبلها.

وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثًا لـ«**حتى**» هذه، وهو أنها تأتي بمعنى «**إلا**» الاستثنائية، وخرج عليه قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً   حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

كما خرج أتباعه قول امرئ القيس:

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا   حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

❑ رفع المضارع بعد «حتى»:

ويرفع الفعل المضارع بعدها إن كان حالًا مُسَبَّبًا فضلة؛ نحو: «**مَرِضَ زيد حتى لا يرجونه**»، وفي قوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، حيث قرأ نافع: «**حتى يقولُ**» بالرفع؛ لأنه مؤول بالحال؛ أي: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

ويجب نصب الفعل بعد «**حتى**» إذا انتفت السببية؛ وذلك نحو قولنا:

«لأسيرنَّ حتى تطلعَ الشمس»، و**«ما سرتُ حتى أدخلَهَا»**، هذا إذا كان لم يدخل بعد، وقولنا: **«سرتُ حتى أدخلُ البلد»** بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع، وقصدت به حكاية تلك الحال؛ نحو: **«كُنتُ سرتُ حتى أدخُلُها»**.

الرابع: فاء السببية، وسميت هذه الفاء بالسببية؛ لأن ما قبلها سبب لما بعدها. ولا بد أن تسبق بنفي أو طلب محضين، والطلب المحض: هو ما يدل على الطلب صراحة، وذلك كالأمر والنهي والدعاء؛ نحو قول الشاعر:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إِلَـى سُلَيْمَـانَ فَنَسْتَـرِيحَا

قوله: **«فنستريحا»** حيث نصب الفعل المضارع بـ**«أن»** مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الأمر، وقوله ـ تعالى ـ: **﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾** [طه: ٨١]، حيث نصب الفعل **«فيحل»**؛ لأنه مسبوق بنهي.

والنفي المحض، هو الخالص من معنى الإثبات غير المنتقض بـ**«إلا الاستثنائية»**، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: **﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾** [فاطر: ٣٦] فـ**«يموتوا»** مضارع منصوب بـ**«أن»** مضمرة بعد فاء السببية؛ لأنه مسبوق بنفي محض، ونحو قوله ـ تعالى ـ: **﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾** [النساء: ٧٣].

وقد اجتمع الطلب والنفي المحضين في قوله ـ تعالى ـ: **﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾**.... **﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ﴾** [الأنعام: ٥٢]، فقوله: **«فتطردهم»** جواب النهي، وهو قوله ـ تعالى ـ: **﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾**.

ويجب رفع الفعل المضارع بعد الفاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفي أو طلب غير محضين، وذلك نحو قولنا: **«ألم تأتِني فأحسنُ إليك»**؛ لأننا لم نرد الاستفهام الحقيقي، وقولنا: **«ما تزال تأتينا فتُحدِّثُنَا»** لأن النفي منتقض بـ**«إلا»** لأن ما بعدها نقيض حكم ما قبلها.

ـ وشرط الفاء أن تكون للسببية فلو كانت عاطفة لم ينصب الفعل بعدها ولو

كانت استئنافية لم ينصب الفعل بعدها أيضًا بل يرفع.

قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾ [المرسلات: ٣٦]، فالفاء عاطفة ولذا جاء الفعل مرفوعًا، ونحو قول جميل الغدري:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ ... وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

قوله: فينطق «**حيث رفع الفعل المضارع الذي هو** «**ينطق**» بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة، ولا هي للسببية، بل هي للاستئناف.

الخامس: واو المعية: ـ

وهي التي بمعنى «**مع**»؛ أي: أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه.

والمواضع التي يُنصب فيها المضارع بإضمار «**أن**» وجوبًا بعد الفاء، ينصب فيها كلها بـ«**أن**» مضمرة وجوبًا بعد الواو إذا قصد بها المصاحبة؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] و﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ونحو قول أبي الأسود الدؤلي:

لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

قوله: «**وتأتي**» حيث نصب المضارع بـ«**أن**» مضمرة بعد واو المعية، في جواب النهي بـ«**لا**»، وقول الأعشى:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادَى دَاعِيَانِ

قوله: «**وأدعوَ**» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «**أدعو**» بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

وقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟

قوله: «ويكونَ» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الاستفهام، ونحو قول صخر الغي الهذلي:

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَخَّةٍ   وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجْدًا وَخِيفَا

ولا بد أن تفيد «مع» المعية، فأما إذا لم تفد المعية، وأفادت التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جعل ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ النصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: «**لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ**» ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: «**وتشربْ**» بالجزم على التشريك بين الفعلين، أي: بالعطف على «**تأكل**» المجزوم في النهي.

الوجه الثاني: «**وتشربُ**» بالرفع على إضمار مبتدأ، أي: «**لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن**».

الوجه الثالث: «**وتشربَ**» بالنصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن فتكون الواو للمعية فينصب هذا الفعل بـ«**أن**» مضمرة.

يقول ابن مالك:

وَبَيْنَ «لَا» وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ   إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ
«لَا» فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا   وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا
كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي   مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «الَّا» أَنْ خَفِي
وَبَعْدَ «حَتَّى» هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ»   حَتْمٌ؛ كَـ«جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ، نَصَبْ
وَالْوَاوُ كَالْفَا، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

جزم الفعل المضارع في جواب الطلب:

يجوز في جواب غير النفي، من الأشياء التي سبق ذكرها، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِد الجزاء؛ نحو قولنا: «**زرني أَزُرْك**» وهل هو مجزوم بشرط مقدر؛ أي: «**زرني فإن تزرني أزرك**» أو بالجملة قبله؛ قولان، ولا يجوز الجزم في النفي؛ فلا تقول: «**ما تأتينا تحدثنا**».

● **سبب الجزم:**

ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أنه يجب تقدير «**إن**» من بين أدوات الشرط.

وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين:

فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله؛ كما عمل «**ضربًا**» في نحو قولك: (**ضربًا زيدًا**) عمل «**ضربًا**» حين تضمن معناه، **وفريق قال:** بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط.

ومن الناس من قال: الجازم لام الأمر مقدرة.

- ولا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول «**إن**» الشرطية على «**لا**»؛ فتقول: «**لا تدنُ من الأسد تسلم**» بجزم «**تسلم**»؛ إذ يصح القول: «**إن لا تدن من الأسد تسلم**» ولا يجوز الجزم في قولك: «**لا تدنُ من الأسد يأكلك**»؛ إذ لا يصح: «**إن لا تدن من الأسد يأكلك**».

وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يُشْتَرط عنده دخول «**إن**» على «**لا**» فجزمه على معنى: «**إن تدن من الأسد يأكلك**».

وإذا كان الأمر مدلولًا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء (**أي: لم ينصب جوابه بعد الفاء**)، ولكن يجزم جوابه إذا سقطت الفاء، فتقول:

«صه أُحسِنْ إليك»، «حسبك الحديث ينمْ الناس»، ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

قوله: «تحمدي» حيث جزمه بحذف النون؛ لكونه واقعًا في جواب اسم الفعل «مكانك» لدلالته على الطلب، ونحو قولهم: «اتَّقي اللَّهَ امرؤٌ فعل خيرًا يُثَبْ عليه»؛ أي: «ليتق اللَّه».

وأجاز الفراء أن يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، وتبعهم ابن مالك وذلك في قراءة قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] حيث قرأ «حفص» عن «عاصم» بنصب «أطلع».

يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ
وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

نصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة جوازًا:

ينصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة جوازًا في خمسة مواضع: ـ

الموضع الأول: اللام إذا لم يسبقها كون منفي، ولم يقترن الفعل بـ«لا»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ١٢﴾ [الزمر: ١٢]، وفي الآيتين دليل على جواز إضمار «أن» بعد لام التعليل ففي الآية الأولى أضمرت وفي الثانية ذكرت.

وإن قُرِن الفعل بلا نافية أو مؤكدة وجب إضمارها نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، و﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، و«أن» أدغمت في «لا» في كلمة «لئلا».

ـ خلاف العلماء حول ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل:

اختلف النحاة حول ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الناصب لها هو لام التعليل نفسها، وهو قول جمهور الكوفيين، وقالوا: إن ذكرت «أن» بعد اللام؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[الزمر:١٢] فإن «أن» مؤكدة للام.

المذهب الثاني: أن الناصب للفعل المضارع هو اللام لنيابتها عن «أن» المحذوفة، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت «أن» بعد اللام كما في الآية السابقة كان الناصب هو «أن»؛ إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه، وليس العمل حينئذ لهما معًا إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد، ولا يمكن إنكار إظهار «أن» بعد لام التعليل، وهو وارد في القرآن الكريم، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

المذهب الثالث: أن الناصب للفعل المضارع ليس هو اللام، وليس هو «أن» مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو «أن» مضمرة، ويجوز أن يكون الناصب هو «كي» مضمرة بدليل أن كلا من «أن، وكي» يظهر بعد اللام في بعض التراكيب فإظهار «أن» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾[الزمر:١٢] وإظهار «كي» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[الحديد:٢٣]. وهذا قول السيرافي وابن كيسان.

المذهب الرابع: أن الناصب للفعل المضارع بعد لام التعليل هو «أن» المضمرة جوازًا، وهو قول البصريين، وهو الذي نميل إليه لبعده عن التكلف.

الأربعة المتبقية: ينصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد حروف العطف: «**الواو، والفاء، وثم، وأو**» إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل؛ أي اسمًا جامدًا محضًا، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، حيث قرأ الجميع بالنصب عطفًا على «**وحيًا**» في الفعل «**يرسلَ**» وقرأ نافع بالرفع «**يرسلُ**»، و«**وحيًا**» اسم صريح، ونحو قول ميسون بنت مجدل:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قولها: «**وتقرَّ**» حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا بعد «**واو**» العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو «**لبس**».

ونحو قول الشاعر:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ

فـ«**أرضيه**» منصوب بـ«**أن**» مضمرة جوازًا بعد الفاء؛ لأن ما قبلها اسمًا صريحًا؛ وهو «**توقع**».

ونحو قول أنس بن مدركه الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

فـ«**أعقله**» منصوب بـ«**أن**» مضمرة جوازًا بعد حرف العطف «**الفاء**»؛ لأن ما قبلها اسم صريح، وهو «**قتلي**».

فإن كان الاسم غير صريح ـ أي: مقصودًا به معنى الفعل ـ لم يجز الحذف؛ نحو: «**الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ**»، فـ«**يغضب**»: يجب رفعه؛ لأنه معطوف على «**طائر**» وهو اسم غير صريح؛ لأنه واقع موقع الفعل، من جهة أنه صلة لـ«**أل**»، وحق الصلة أن تكون جملة، فوضع «**طائر**» موضع «**يطير**»، والأصل: «**الذي يطير**» فلما جيء بـ«**أل**» عُدِل عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل «**أل**»؛

لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

يقول ابن مالك:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

ـ حذف «أن» والنصب بها في غير المواضع السابقة:

لا ينصب بـ«أن» مضمرة في غير هذه المواضع إلا شاذًّا؛ وذلك كقول بعضهم: «**تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه**» حيث نصب «**تسمع**» بـ«**أن**» مضمرة شذوذًا وقول بعضهم أيضًا: «**خُذِ اللصَّ قبلَ يَأْخُذَكْ**»؛ أي: «**قبل أن يأخذك**» فنصب الفعل «**يأخذ**» بـ«**أن**» مضمرة شذوذًا، ومنه قولهم أيضًا: «**مُرْهُ يَحْضُرَهَا**»؛ أي: «**مُرْهُ أن يحضرَها**»، ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

قوله: «**أحضرَ**» حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوفة، وذلك شاذ لا يقاس عليه، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، حيث قرأ بعضهم «**فيدمَغَهُ**» بالنصب.

يقول ابن مالك:

وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ، فِي سِوَى ... مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

☆ ☆ ☆

جزم الفعل المضارع:

الأدوات الجازمة للفعل المضارع على قسمين:

القسم الأول: ما يجزم فعلًا واحدًا وهو أربعة:

١ ـ **«لا»** الطلبية نهيًا كانت أو دعاءً، وهي التي تسمى **«لا الناهية»** فالنهي نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، و﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة: ٤٠]، والدعاء؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فالنهي من الأدنى للأعلى دعاء وتضرع.

وجزم **«لا»** فِعْلَيْ المتكلم المبنيين للفاعل نادر؛ لأن أمر الشخص لنفسه غير مألوف، وذلك نحو قول النابغة الذبياني:

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدامِعُهَا   مُرَدَّفَـــاتٍ عَلَى أَعْقَـــابِ أَكْوَارِ

قوله: **«لا أعرفن»** فإن **«لا»** هذه هي الناهية، والفعل المضارع المجزوم بها محلًا للمتكلم، وهو مبني للمعلوم؛ وذلك شاذ فإن حاولت أن تجعل **«لا»** نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي، والحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية.

ونحو قول الفرزدق، وقيل: الوليد بن عقبة:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ   لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ

قوله: **«فلا نعد»** حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ**«لا»** الناهية أو الدعائية، وذلك قليل، ولكنه يكثر القول: **«لا أُخرَجْ، ولا نُخرَجْ»**؛ لأن المنهيّ غير المتكلم؛ وذلك لأن الأصل: **«لا يُخرِجْني أحدٌ»** ببناء الفعل للمعلوم وفاعله **«أحد»**، وياء المتكلم مفعول به، فحذف الفاعل، وبني الفعل للمجهول، وجعل المفعول فاعلًا، فاستتر وجوبًا.

٢ ـ **«اللام»** الطلبية، أمرًا كانت أو دعاءً، وهي التي تسمى: **«لام الأمر»**؛

فالأمر نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وجزم لام الأمر فِعْلَيِ المتكلم المبنيين للفاعل قليل، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [النعكبوت: ١٢]، وقوله: «قُوموا فَلأُصَلِّ لكم»؛ أي: من أجلكم.

وأقلّ منه جزم «لام» الأمر الفعل المخاطب؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[يونس:٥٨] حيث قرأ عثمان، وأبيّ، وأنس، وزيد: «فلتفرحوا»، ونحو قولهم: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»، ونظير ذلك قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ لِتُقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

والأكثر الاستغناء عن هذا الأمر، وذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة، وذلك لوروده في الحديث، وفي قراءة جماعة من أعلام الصحابة.

(٣، ٤) لَمْ، ولمَّا، حيث يشتركان في: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمعنى، واختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع، وجواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما؛ وذلك نحو: «**لَمْ يَقُمْ زيدٌ، ولمَّا يَقُمْ عمرو**».

وتنفرد «لم» بدخول بعض أدوات الشرط عليها، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، ويجوز انقطاع نفي منفيها، أي يجوز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انقطع قبل زمن المتكلم؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾، ومعناه: «**ثم كان بعد ذلك**»، ومن ثم جاز: «**لم يكن ثم كان**»، وامتنع القول: «**لمّا يكن ثم كان لأن فيه تناقض**»؛ لأن معنى «**لمّا يكن**» عدم وجود هذا الشيء زمن المتكلم؛ ومعنى: «**ثم كان**» أنه وجد في الزمن الماضي، وهنا يكمن التناقض.

وتنفرد «لمّا» بجواز حذف مجزومها؛ كـ: «**قاربتُ المدينة ولمّا**»؛ أي: ولمّا أدخلها، وأما قول إبراهيم بن هرمة القرشي:

اخفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

قوله: «وإن لم» حيث حذف المجزوم بـ«لم»؛ أي: إن وصلت وإن لم تصل ومثله قول الشاعر:

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ يكَنْز ذيْ غَنَمْ فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي الْفَمِّ فَقَمْ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

والأصل: «أجلح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط» فحذف للعلم بالمحذوف ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ، ونَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ فَقُلْنَ لَهَا: قُومِي، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمِ

أراد أن تقول: «فقامت ولم تكد تقوم» فحذف للعلم بالمحذوف من المقام.

ـ ويتوقع ثبوت منفيها؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، و﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومن ثم امتنع قولهم: «لما يجتمع الضدان».

القسم الثاني: ما يجزم فعلين، وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: حرف باتفاق، وهو «إنْ».

النوع الثاني: حرف على الأصح، وهو «إذْمَا»

حيث ذهب سيبويه إلى أن «إذما» حرف شرط مثل «إن»، وذهب المبرد، والفارسي، وبن السراج إلى أن «إذما» اسم شرط، وهو ظرف زمان مثل «متى»، وحجة هؤلاء أن «إذ» قبل اقترانها بـ«ما» كانت اسمًا، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول «ما»؛ لأن الأصل عدم التغيير.

وقال أنصار سيبويه: إن «إذ» قد تغيرت بعد دخول «ما» عليها بالإجماع، وذلك أنها قبل اقترانها بـ«ما» كانت دالة على الزمان الماضي، فلما اقترنت بها «ما» وصارت شرطًا صارت دالة على الزمان المستقبل.

والجواب على سيبويه وأنصاره أن تغيُّر زمان «إذ» لا يستلزم تغير ذاتها، ولها نظائر أقربها ما نحن فيه وهو الفعل المضارع الذي يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه «لم» و«لما»؛ جعلت كل واحدة منهما زمنه ماضيًا، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته، بل هو باقٍ على أنه مضارع.

النوع الثالث: اسم باتفاق؛ وهو: «**مَنْ، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما**».

النوع الرابع: اسمٌ على الأصح، وهو «**مهما**»؛ حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن «**مهما**» اسم، وذهب السهيلي وابن سِعون إلى أن «**مهما**» حرف؛ فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[الأعراف:١٣٢]، والضمير لا يعود إلا على اسم.

وهذه الأدوات تقتضي فعلين يسمى **أولهما**: شرطًا، **وثانيهما**: جوابًا وجزاءً ويكونان:

١ ـ فعلين مضارعين؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، و﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[البقرة:٢٨٤]، و﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، و﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧]، و﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[الأعراف:١٣٢]، وقول الحطيئة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

قوله: «**متى تأته..تجد**»؛ حيث جزم بـ«**متى**» فعلين مضارعين.

وقول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

قوله: «**نؤمنك.. تأمن**» حيث جزم بـ«**أيان**» فعلين مضارعين، ونحو قول كعب

ابن جعيل:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ

قوله: «تميلها.. تمل»، حيث جزم بـ«أينما» فعلين مضارعين، وقول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تَلْقَ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

قوله: «تأت.. تلق» حيث جزم بـ«إذما» فعلين مضارعين، وقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

قوله: «تستقم يقدر» حيث جزم الفعلين المضارعين بـ«حيثما»، وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

وإذا كان الفعلان مضارعين يجب الجزم باتفاق العلماء.

٢ ـ فعلين ماضيين؛ نحو: «إن قام زيدٌ قام عمرو» وهما إذا في محل جزم، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[الإسراء:٧]، و﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

٣ ـ ماضيًا ومضارعًا؛ أي: يكون فعل الشرط ماضيًا، وجواب الشرط مضارعًا؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠] وجواب الشرط ماضيًا، وهو قليل؛ وذلك نحو قول الرسول ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ له»[البخاري:٣٤، مسلم:١٢٦٩]، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشورى: ٤]؛ لأن تابع الجواب جواب؛ أي: لأن ظلت، وهو ماض معطوف على الجواب «ننزل» والمعطوف على الجواب جواب، ورد ابن مالك بهذين المثالين على القائلين بأن هذا النوع يخضع للضرورة. ومنه قول زبيد الطائي:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

قوله: «من يكدني... كنت» حيث جزم بـ«من» الشرطية فعلين الأول مضارعًا

والثاني ماضيًا، وهذا يختص بالضرورة الشعرية عند الجمهور، وذهب الفراء، وبن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، ومنه قول عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ: «**إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيف مَتَى يَقُمْ مَقَامك رَقَّ**»[البخاري: ٦٢٤، مسلم: ٦٣٤]، وقول: قعنب بن أم صاحب:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا ... مِنِّى، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

ومنه قول الآخر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلَأْتُـمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

وليس بعد هذه الشواهد ما يصح معه الإنكار.

ـ وإذا كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، جاز جزم الجزاء، وَرَفْعُهُ وكلاهما حسن: فتقول: «**إن قام زيد يقمْ (يقومُ)** عمرو» ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

قوله: «**يقولُ**» حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط ماضيًا «**أتاه**»، وذلك على إضمار «**الفاء**» عند الكوفيين والمبرد؛ أي: إن أتاه فيقول، وهو عند سيبويه ـ على التقديم والتأخير؛ أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب.

ـ وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجب الجزم، ورفع الجزاء ضعيف، وذلك نحو قول عمرو بن خثارم البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

قوله: «**إن يصرعْ.. تُصرعُ**» حيث رفع الجزاء شذوذًا.

ونحو قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ، إِنَّهَا ... مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

قوله: «**لا يضيرها**» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا لشرط غير ماض ولا مضارع منفي بـ«**لم**»، وذلك ضعيف عند الجمهور وعليه قراءة قوله ـ تعالى ـ:

﴿يُدْرِككُّمُ﴾[النساء:٧٨] وهي قراءة شاذة.

يقول ابن مالك:

بِلَا وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وحَيْثُمَا أَنَّى، وَحَرْفٌ إِذْمَا ... كَإِنْ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا
فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاءَ، وَجَوَابًا وُسِمَا
وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

- **اقتران جواب الشرط بالفاء:**

كل جواب يمتنع جعله شرطًا، فإن الفاء تجب فيه للربط بين الشرط والجزاء، وذلك إذا كانت الجملة:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدِ ... وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ

أي إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك:

١ - **الجملة الاسمية**؛ وذلك نحو: «**إن جاء زيد فهو مُحْسِنٌ**»، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢ - **الجملة الطلبية**، وذلك كفعل الأمر، وذلك نحو قولنا: «**إن جاء زيد فاضربه**»، ونحو قوله - تعالى -: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، وقد اجتمعت الجملة الاسمية والطلبية في قوله - تعالى -: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، فهذه الآية اشتملت على جملة اسمية وهي: «**من ذا الذي**»، وطلبية بالوقت نفسه؛ لأن «**مَنْ**» استفهامية.

٣ - **جامد**؛ أي: يكون فعلها جامد، والأفعال الجامدة هي: «**عسى - نعم -**

بئس ـ ليس)، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

٤ ـ أو مقرون بـ(قد)؛ أي: يكون فعلها مقرونًا بـ«قد»؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧].

٥ ـ أو تكون فعلية مقرونة بـ(لن)؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[آل عمران:١١٥].

٦ ـ أو تكون فعلية مقرونة بـ(ما)، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[يونس:٧٢].

٧ ـ أو تكون فعلية مقرونة بحرف تنفيس، وحرفا التنفيس هما: «السين، وسوف)، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٨].

وقد تحذف الفاء في الضرورة الشعرية؛ وذلك نحو قول عبدالرحمن بن حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

قوله: «اللَّه يشكرها» فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ وهو لفظ الجلالة، وخبر وهو «يشكرها»، وقد وقعت هذه الجملة جوابًا للشرط وكان من حق العربية أن يقرن هذه الجملة بالفاء، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن.

ونظيره قول الشاعر:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنقَادُ لِلْغَيِّ والصِّبَا سَيُلْفَي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمَا

قوله: «سيلفى» حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء.

● **قيام «إذا» الفجائية مقام «الفاء»:**

يصح اقتران جملة الجواب بـ«**إذا**» الفجائية بدلًا من «**الفاء**» التي هي الأصل لكونها دالة على السببية متى استوفى الكلام أربعة شروط:

الأول: أن تكون أداة الشرط «**إنْ**» أو «**إذا**» الشرطية غير الجازمة؛ و ذلك لأن «**إنْ**» أم الباب في الأدوات الجازمة، و«**إذا**» أم الباب في أدوات الشرط غير الجازمة.

الثاني: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو: «**ما عمرو بقائم**» لم تقترن بـ(**إذا**)، فلا تقول: (**إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم**)، وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال: «**إن يقم زيد فما عمرو بقائم**».

الثالث: أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية، فإن كانت طلبية ـ بأن كانت دعائية نحو: «**ويل للمقصر في أداء واجبه**» أو كانت استفهامية نحو: «**من ينصرك**» فلا يجوز اقترانها بـ«**إذا**»، وإنما تقترن بالفاء فتقول: «**إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه**»، وتقول: «**إن خذلتك فمن ينصرك**».

الرابع: ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بـ«**إن**» المؤكدة نحو: «**إن محمدًا يصل رحمه**» فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بـ(**إذا**) الفجائية، وتقترن بالفاء نحو: «**إن كنت تقطع رحمك فإن محمدًا يصل رحمه**».

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[الروم: ٢٥].

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين (**الفاء**) و(**إذا**) الفجائية، والراجح جواز الجمع بينهما؛ لوروده في القرآن الكريم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[الأنبياء: ٩٧].

ويقول الزمخشري (إذا) هذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإن جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد..أ. هـ».

يقول ابن مالك: ـ

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ
وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ كَـ«إِن تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ»

احوال المضارع المقرون بالفاء أو الواو من غير جملتي الشرط:

١ ـ إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. فالجزم بالعطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار «أن» وجوبًا، وهو قليل، وقد قرئ بالثلاثة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، حيث قرأ عاصم وابن عامر بالرفع «فيغفرُ» وقرأ بن عباس بالنصب «فيغفرَ»؛ وقرأ باقيهم بالجزم «فيغفرْ» وقرئ بالأوجه الثلاثة أيضًا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ حيث قرئ: «ويذرُهم، ويذرَهم، ويذرْهم».

ونظير ذلك قول النابغة الذبياني:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

قوله: «ونأخذ» حيث روي بالأوجه الثلاثة الرفع، والنصب، والجزم فيه.

٢ ـ وإذا توسَّط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين، فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم، ويجوز النصب على إضمار «إنْ» وجوبًا بعد الفاء والواو، تقول: «إنْ يقمْ زيدٌ، ويخرجْ خالدٌ، أكرمك» بجزم «يخرجْ» ونصبه «يخرجَ». ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا

قوله: «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه، والوجه الجزم لكن النصب غير ممتنع، ونظيره قول زهير بن أبي سلمى:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقِ

يقول ابن مالك:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوِ ان بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

● **أحوال فعل الشرط وجوابه: ـ**

١ ـ جواز حذف فعل الشرط وجوابه

(أ) لا يجوز حذف فعل الشرط إلا بشروط ثلاثة: ـ

أولها: أن تكون أداة الشرط هي «**إن**» من قبل أنها أم أدوات الشرط، ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع.

الثاني: أن تكون الأداة مقترنة بـ«**لا**» النافية.

الثالث: أن تكون الجملة التي اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف؛ كما في بيت الشاعر الأحوص:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

قوله: «**وإلا يعلُ**» حيث حذف فعل الشرط؛ لأن الأداة «**إن**» وهي مقرونة بـ«**لا**»، وأصل الكلام: وإلا تطلقها يعل.

وذكر بن الأنباري في «**الإنصاف**» أنه قد يحذف فعل الشرط، والأداة غير

«إن»؛ لأنه مثل قولهم: «سَلِّمْ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ وَمَنْ لَا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ»؛ أي: ومن لا يسلم فلا تعبأ به، ففي المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة «مَنْ» وقد توفر في الكلام وجود «لا» النافية والعطف، وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[التوبة:٦]، و﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾[النساء:١٢٨]، والبصريون يجعلون فعل الشرط محذوفًا في مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بـ(لا) النافية وقد قال الشاعر:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا فِي الصِّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر النحاة في هذا البيت أن فعل الشرط محذوف، وتقدير الكلام: متى ندرككم تؤخذوا قسرًا، أو متى تثقفوا تؤخذوا قسرًا، وليست أداة الشرط هي: «إن» ولا يوجد النفي بـ«لا»، ولا الكلام معطوف على كلام سابق.

(ب) ويجوز حذف ما عُلِم من جواب الشرط، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] فإن قوله: (استطعت) فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: (فافعل)، ونظير هذه الآية حذف جواب «لو» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[الرعد:٣١]، أي: لكان هذا القرآن مثلا.

٢ ـ وجوب حذف جواب الشرط: ـ

يجب حذف جواب الشرط، إن كان الدالُّ عليه ما تقدَّم مما هو جواب في المعنى؛ نحو: «**أنت ظالم إن فعلت**»، أو ما تأخر من جواب قَسم سابق نحو: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨]، فـ(لئن) اللام: موطئة للقسم، و«إن» حرف شرط، وجملة «**لا يأتون**» جواب القسم لسبقه وتقدمه على الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه.

٣ ـ حذف الشرط والجواب معًا: ـ

قد يحذف فعل الشرط وجوابه وتبقى أداة الشرط، وقد ورد ذلك والأداة «إن»؛ نحو قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد: أترضين به إن كان فقيرًا معدمًا؟ قالت: وإن كان فقيرًا معدمًا أرض به، فحذف الشرط والجواب معًا، وقد ورد ذلك مع «أينما» في قول النمر بن تولب:

فَإِنَّ الْـمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد: أينما يذهب المرء تصادفه منيته، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهي «أينما».

هذا وقد اجتمع في جملتين في كلام واحد حذف فعل الشرط، وحذف فعل الجواب وذلك في الحديث في شأن اللقيطة قال رسول الله ﷺ: «**فَإِنْ جاء صَاحِبُهَا وإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا**»[البخاري:٢١٩٩، مسلم: ٣٢٤٧] فالمحذوف من الجملة الأولى جواب الشرط، ومن الجملة الثانية فعل الشرط، والتقدير: «**فإن جاء صاحبها فأدها إليه، وإلا يجيء فاستمتع بها**»، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلبية.

ـ اجتماع الشرط والجواب:

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابًا، وجواب الشرط: إما مجزوم أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة، مُصَدَّرة بمضارع أُكِّد باللام والنون؛ نحو: «**والله لأضربنّ زيدًا**»، وإن صُدِّرَت بماضٍ أُقْتِرنَ باللام وقد؛ نحو: «**والله لقد قام زيدٌ**».

وربما حذفت «**اللام وقد**» جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو

قوله - تعالى -: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ [البروج: ٤]، فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾ [البروج: ١]، وهو فعل ماض مثبت وليس معه «لام» ولا «قد»، ثم إن الذي يقترن باللام وقد معًا هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها؛ نحو: **«والله لعسى زيد أن يقوم، والله لنعم الرجل زيد»**.

وإن كان جواب القسم جملة اسمية فبإنّ واللام، أو **«اللام»** وحدها او بـ**«إنَّ»** وحدها؛ نحو: **«والله إنَّ زيدًا لقائم، والله لزيدٌ قائم، والله إنّ زيدًا قائمٌ»**.

وإن كان جواب القسم جملة فعلية منفية فينفى بـ**«ما»**، أو **«لا»**، أو **«إنْ»**؛ نحو: **«والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإن يقوم زيدٌ»** والاسمية كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جوابُ المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه؛ فتقول: **«إن قام زيد والله يقم عمرو»**؛ فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، فتقول: **«والله إن يقم زيد لَيَقُومَنَّ عمرو»**؛ فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

فإذا تقدم عليهما ذو خبر رُجِّحَ الشرط مطلقًا؛ أي: سواء كان متقدمًا أو متأخرًا؛ فيُجاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: **«زيدٌ إن قام والله أكرمْهُ»** و**«زيدٌ والله إن قام أكرمه»**.

وقد جاء قليلًا ترجيحُ الشرط على القسم عند اجتماعهما وتَقَدُّم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قول امرأة من بين عقيل:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا ... أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

فقد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابًا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخرًا عن القسم، ولم يتقدم عليهما مبتدأ، أو ما كان أصله مبتدأ، وعندهما أن اللام في قوله **«لئن»** هي اللام الموطئة للقسم، و**«إنْ»** شرطية، وقوله **«أصم»** جواب الشرط؛ بدليل أنه

مجزوم، ولو كان جوابًا للقسم لا تصل بالنّون المؤكدة، فقيل (**لأصومن**).

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في البيت السابق - وجب كون الجواب للمتقدم منهما، ولو جعلنا اللام موطئة للقسم كان القسم متقدمًا على الشرط، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم، وهو غير ما صنعه الشاعر، ولذا فهو ضرورة عندهم.

ونظيره قول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

قوله: «**لا تلفنا**» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا فقال: لا تُلفينا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

يقول ابن مالك:

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ
وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ   فَالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطْلَقًا، بِلَا حَذَرْ
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

☆ ☆ ☆

استعمالات «لو»:

لـ«لو» سبعة أوجه:

الأول: التمني؛ ويحمل عليه قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[البقرة:١٠٣]؛ ومن أمثلته قولك: **«لو تأتنا فتحدثنا»** إذا كان المخاطب ميئوسًا من إتيانه أو متعسرًا إتيانه عادة.

الثاني: العرض، وذلك نحو قولنا: **«لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا»**.

الثالث: التحضيض، وذلك نحو قولنا: **«لو تأمر فتطاع»**.

الرابع: التقليل؛ نحو قولنا: **«تصدق ولو بشق تمرة»**، وقيل: التقليل مستفاد من المقام.

الخامس: أن تكون مصدرية فترادف **«أنْ»** وأكثر وقوعها بعد **«وَدَّ»** نحو قوله - تعالى -: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، أو **«يَوَدُّ»**، وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] ومن التقليل أن تأتي في تأويل مصدر، وذلك نحو قول قُتَيْلة:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

قولها: **«لو مننت»** فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل **«ضر»** أي: ما كان ضرك مَنُّكَ، أو مجرور بحرف جر محذوف.

ومثل قول الأعشى، وقيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وقول امرئ القيس: -

تَجَاوَزْتُ أُحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعْشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

فإن **«لو»** وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير: وكان الحزم عجلتهم، وهو في بيت امرئ القيس بدل

اشتمال من ياء المتكلم المجرورة محلًّا بـ«على»، والتقدير: عليَّ حراصًا على إسرار مقتلي.

وإذا وليها الماضي بقي على مُضِيِّهِ، أو المضارعُ تخلّص، كما أنَّ (أن) المصدرية كذلك.

وأكثر النحويين لم يثبت ورود «لو» مصدرية، وزعموا أنها شرطية لأنهم وجدوها تدخل على «أن»، وذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[آل عمران: ٣٠] فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدري؛ لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله.

السادس: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ أي: تعلق جوابها على الشرط فلا يحصل في المستقبل إلا بعد تحقق الشرط في المستقبل، وتسمى «لو» هذه: الشرطية غير الامتناعية، فترادف «إن» الشرطية؛ كقول قيس بن الملوح:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ

قوله: «لو تلتقي» حيث وردت «لو» شرطية للتعليق في المستقبل بدليل ورود الجواب في البيت الذي يليه وهو قوله «لظلَّ» وهو ماض لفظًا مستقبل معنًى، وقد وقع بعد «لو» في هذه العبارة الفعل المضارع الذي هو «تلتقي»، وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل المضارع شرطًا لـ«لو» قليل، ولكنه ورد به السماع عن العرب فقبله النحاة.

وإذا وليها فعل ماضٍ أُوِّل بالمستقبل، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ [النساء: ٩]، وإذا وليها مضارع تَخَلَّص للاستقبال، كما في «إن» الشرطية.

السابع: أن تكون «لو» للتعليق في الماضي، أي تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي، وبما أن الشرط امتنع حصوله في الماضي، فإن الجواب امتنع حصوله أيضًا، وتدعى «لو» هنا «الشرطية

الامتناعية» أو «**حرف امتناع لامتناع**»؛ أي: إن جوابها امتنع لامتناع شرطها، وهو أغلب أقسام «لو».

- وتقتضي «**لو**» امتناع شرطها دائمًا خلافًا للشلوبين، لا جوابها، خلافًا للمعربين، حيث يقولون: لَوْ حرف امتناع لامتناع، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيره لزم امتناعه؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: «**لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا**» وإلا لم يلزم؛ نحو: «**لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا**»، ومنه قوله: «**لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ**».

- وإذا ولي «**لو**» مضارع أُوِّلَ بالماضي، وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ [الحجرات: ٧].

- وتختص «**لو**» مطلقًا بالفعل، ويجوز أن يليها قليلًا اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقول أبي الغطمش الضبي:

أَخِلَّيَّ لَوْ غَيْرُ الحِمامِ أَصَابَكُم　　عَتَبْتُ، ولكنْ مَا عَلَى المَوْتِ مَعْتَبُ

قوله: «**لو غير**» حيث وقع الاسم «**غير**» بعد «**لو**» الشرطية وذلك قليل.

- ويلي «**لو**» كثيرًا «**أنَّ**» وصلتها؛ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، فقال سيبويه وجمهور البصريين «**أن واسمها وخبرها**»: مبتدأ ثم قيل لا خبر له، وقيل: له خبر محذوف يقدر قبل أو بعد المبتدأ: ولو ثابت صبرهم، أو: ولو صبرهم ثابت.

وقال الكوفيون، والمبرد، والزجاج، والزمخشري: **فاعل** للفعل «**يثبت**» مقدرًا، كما قال الجميع في «**ما**» وصلتها في «**لَا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا**»، حيث «**أن**» واسمها وخبرها في محل رفع فاعل للفعل «**يثبت**» مقدرًا، أي: ما ثبت في السماء نجمًا.

● **جواب «لو»:**

ـ جواب «**لو**» إما ماض معنى، وإما ماض وضعًا، وإما جملة اسمية؛ وهو على النحو التالي:

(أ) إما ماض معنى، أي: فعل مضارع مقرون بـ«**لم**»؛ وذلك نحو: «**لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِه**».

(ب) وإما ماضٍ وضعًا، وهو:

١ ـ إما مثبت فاقترانه باللام؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، أكثر من ترك اللام؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

٢ ـ وإما منفي؛ وهنا يكون ترك اللام أكثر؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ونحو قول الشاعر:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

قوله: «**لما افترقنا**»، حيث وقع جواب «**لو**» فعلًا ماضيًا منفيًّا بـ«**ما**» واقترن مع هذا باللام، وهذا قليل، والكثير هو عدم اقتران الجواب باللام.

(جـ) وقد تجاب «**لو**» بجملة اسمية؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقيل الجملة مستأنفة؛ أي: اللام في (**مثوبة**) هي لام الابتداء لا اللام الواقعة في جواب «**لو**»، أو الجملة جواب لقسم مقدر، وإنَّ «**لو**» في الوجهين للتمني فلا جواب لها.

يقول ابن مالك:

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلْ ... إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ
وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

استعمالات «أما»

١ ـ **أمّا: حرف تفصيل**، وهي قائمة مقام أداة الشرط، وفعل الشرط؛ ولهذا فسرّها سيبويه بـ: **«مهما يك من شيء»**، والمذكور بعدها جوابُ الشرط؛ فلذلك لزمته الفاء؛ نحو: **«أمّا زيدٌ فمنطلقٌ»**، والأصل: **«مهما يَكُ من شيء فزيدٌ منطلق»** فأنيبت **«أما»** مناب **«مهما يك من شيء»**؛ فصار: **«أما فزيد منطلق»**، ثم أخرجت الفاء إلى الخبر، فصار: **«أما زيد فمنطلق»**؛ ولهذا قال ابن مالك: **«وَفَالِتَلو تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا»**.

ـ ويدل على أنها **حرف تفصيل** استقراء مواقعها؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، و﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]، و﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧].

ـ ويدل على أنها **حرف شرط** مجيء الفاء الرابطة للجواب؛ لأنها كأدوات الشرط لها فعل شرط وجواب شرط؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦].

ـ وقد تحذف هذه الفاء لضرورة الشعر؛ وذلك نحو قول الحارث بن خالد المخزومي:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

قوله: **«لا قتال لديكم»** حيث حذف **«الفاء»** من جواب **«أما»** مع أن الكلام ليس على تضمد قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الشاعر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

٢ ـ **أما: حرف توكيد دائمًا**، ذكره الزمخشري، فقال: **«أمّا حرفٌ يعطي الكلام فضل توكيد، تقول: «زيدٌ ذاهبٌ»**، فإن قصدت أنه لا محالة ذاهب

قلت: «**أمّا زيدٌ فذاهب**»، وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه.

يقول ابن مالك:

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا ـ لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا ـ أُلِفَا
وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

استعمالات «لولا ولوما»:

اتفق الكوفيون والبصريون على أن «**لولا**» في الوجه الأول مركبة من «**لو**» الامتناعية، و«**لا**» النافية، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب.

ولـ«لولا ولوما» استعمالات:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره، ويلزمان حينئذٍ الابتداء؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفًا وجوبًا، ولا بد لهما من جواب، فإن كان مثبتًا قُرن باللام غالبًا، وإن كان منفيًا بـ«**ما**» تجرد عنها غالبًا، وإن كان منفيًا بـ«**لم**» لم يقترن بها؛ نحو: «**لولا زيدٌ لأكرمتك، ولوما زيدٌ لأكرمتك ولو ما زيد ما جاء عمرو، ولو ما زيد لم يجيء عمرو**»؛ فزيدٌ في هذه المُثُل، ونحوها مبتدأ حذف خبره وجوبًا، والتقدير: لولا زيد موجود.

ـ وقد تحذف جواب «**لولا**» لدليل يدل عليه؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[النور: ١٠].

ـ **ومن غير الغالب** خلو الجواب المثبت من اللام؛ وذلك نحو قول الشاعر:

وَلَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بـ(**ما**) باللام؛ نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

ـ خلاف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا»:

اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا»، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن هذا الاسم مبتدأ، ورافعه الابتداء، وهذا قول سيبويه ومن تابعه.

القول الثاني: أن هذا الاسم مرفوع بـ«لولا» نفسها، وهذا قول الفراء. وينقل عنه أنه علل هذا بأن «لولا» مختصة بالأسماء.

القول الثالث: أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بـ«لولا» لكونها نائبة عن الفعل، فأصل قولك: **(لولا زيد لأكرمتك)** هو: **(لولا امتنع زيد لأكرمتك)**، وقد حكى الفراء هذا الرأي بقوله: **«وقال بعضهم»** ولم يعينه، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء منهم ابن هشام عن الكوفيين.

ـ خبر مبتدأ «لولا»:

على القول الذي اختاره الجمهور تبعًا لسيبويه واختاره ابن مالك وتبعه ابن هشام من أن الاسم المرفوع بعد «لولا» مبتدأ، يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونًا عامًا، ويجب مع ذلك حذفه.

وقال قوم: يجوز أن يكون كونًا عامًا كالوجود والحصول فيحذف وجوبًا، كما يجوز أن يكون كونًا خاصًا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه، وإن لم تدل عليه قرينة وجب ذكره.

ـ الاسم المرفوع بعد «لولا» أنواع: ـ

قد يكون الاسم المرفوع بعد «لولا» اسمًا ظاهرًا؛ نحو قولنا: **«لولا عليّ لهلك عمر»**، وقد يكون مؤولًا من حرف مصدري ومعموله؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾[القصص:٨٢]، وقد يكون ضميرًا منفصلًا نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقد يكون ضميرًا

متصلًا نحو: (لولاي، ولولاك، ولولاه)، وأنكر المبرد مجيئه ضميرًا متصلًا.

الثاني: من استعمالات «لولا»، و«لوما» أن يدلا على التحضيض، وهنا يختصان بالفعلية؛ أي: يأتي بعدهما فعل مضارع؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٣١]، و﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧].

ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: «هلَّا، وألَا، وألَّا».

ـ وقد يلي حرف التحضيض اسمٌ معلق بفعل:

(أ) إما مضمر؛ نحو قول الرسول ﷺ: «**فَهلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكْ**» [البخاري: ٤٨٤٦، مسلم: ٢٦٦٢]؛ أي: فهلا تزوجت بكرًا، و«**بكرًا**» مفعول به لفعل محذوف.

(ب) أو مظهر مؤخر؛ أي: فعل ظاهر مؤخر، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]؛ أي: هلا قلتم إذ سمعتموه، حيث «**إذ**» ظرف متعلق بالفعل المؤخر «**قلتم**».

يقول ابن مالك:

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا ... إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا
وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

المبحث الرابع

الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام

● **أولًا: الإخبار بالذي وفروعه:**

فروع الذي: المثنى والجمع: اللذان، والذين، واللتان، واللائي، واللاتي، ويسميه بعض النحويين «**باب السبك**»، وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية.

(أ) حقيقة الإخبار عن زيد:

إذا قيل لك: كيف نخبر عن زيد من قولنا: «**زيد منطلقٌ**» بالذي؟

فلا بد من إعمال أربعة أعمال:

١ ـ أن نبتدأه بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو «**الذي**».

٢ ـ أن تؤخر زيدًا إلى آخر التركيب.

٣ ـ أن ترفعه على أنه خبر لـ«**الذي**».

٤ ـ أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميرًا مطابقًا في معناه وإعرابه؛ فتقول: «**الذي هو منطلق زيدٌ**»، «**فالذي**»: مبتدأ، و«**هو منطلق**»: مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها إلى الموصول الضمير الذي جعلته خلفًا عن «**زيد**»، الذي هُوَ الآن كمال الكلام، وزيدٌ خبر المبتدأ «**الذين**».

وتقول في نحو: «**بلَّغتُ من أَخَوَيْك إلى العَمْرينَ رسالةً**» إذا أخبرت عن التاء بـ(**الذي**): «**الذي بلَّغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا**»، فـ«**الذي**» مبتدأ، و«**أنا**» خبر، وما بينهما صلة.

فإن أخبرت عن أخويك قلت: «**اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة أخواك**»، فـ«**اللذان**» مبتدأ، و«**أخواك**» خبر، وما بينهما صلة، والعائد ضمير

التثنية المجرور في منهما.

أو أخبرت عن **العمرين** قلت: «**الذين بَلَّغتُ من أَخَويكَ إليهم رِسَالةً العمران**».

أو أخبرت عن **الرسالة** قلت: «**التي بلَّغتُها من أخويكَ إلى العمرين رسالةٌ**» فتُقدّم الضمير؛ أي: ضمير الرسالة وتصله بالفعل؛ لأنه إذا أمكن الوصلُ لا يجز العدول إلى الفصل، وإذا قدمت الضمير ووصلته بالفعل فيجوز حذفه؛ لأنه عائدٌ متصل منصوب بالفعل.

(ب) شروط ما يخبر عنه:

إذا كان الإخبار بـ«**الذي**» أو أحد فروعه، اشترط للمخبر عنه سبعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون قابلًا للتأخير، فلا يخبر عن «**أيهم**» من قولهم: «**أيهم في الدار؟**»؛ لأنك تقول حينئذٍ: «**الذي هو في الدار أيهم**» فتزيل الاستفهام عن صدريته، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام، والشرط، و«**كم**» الخبرية، و«**ما**» التعجبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها؛ لأن لها صدر الكلام، ولا يزال عن موضعه.

وفي التسهيل أنّ الشرط أن يقبل الاسم أو خَلَفِه التأخير؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء في «**قُمت**» يُخبر عنها مع أنَّها لا تتأخر، ولكن يتأخر خلفها، وهو الضمير المنفصل؛ فتقول: «**الذي قام أنا**».

الشرط الثاني: أن يكون قابلًا للتعريف؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز؛ لأنك لو قلت في: «**جاء زيدٌ ضاحكًا**»؛ أي: الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ، لكنك قد نصبت الضمير على الحال، وذلك ممتنع؛ لأن الحال واجب التنكير وكذا القول في نحوه.

الشرط الثالث: أن يكون قابلًا للاستغناء عنه بأجنبي؛ فلا يخبر عن الهاء من

نحو: «**زيد ضربته**»؛ لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي، كـ«**عمرو**» و«**بكر**».

وإنما امتنع الإخبار عمّا هو كذلك؛ لأنَّك لو أخبرت عنه، لقلت: «**الذي زيدٌ ضربته هو**» فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلًا بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلفٌ عن ذلك الضمير الذي كان متصلًا ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطًا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد، وإن قدرته عائدًا على الموصول، بقي الخبر بلا رابط.

الشرط الرابع: أن يكون قابلًا للاستغناء عنه بالمضمر؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ«**حتّى**» أو «**مُذْ**» أو «**مُنْذُ**» لأنهنَّ لا يجررن إلَّا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه، فإذا قيل: «**سَرَّ أبا زيدٍ قُربٌ من عمروٍ الكريمِ**»؛ جاز الإخبار عن «**زيد**» وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأن الضمير لا يخلفهن: أمَّا الأب؛ فلأن الضمير لا يضاف، وأما القرب فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور، ولا غيره، وأما «**عمرو الكريم**» فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معًا فأخرت ذلك وجعلت مكانه ضميرًا جاز، فتقول في الإخبار عن المتضايفين: «**الذي سَرَّهُ قُربٌ مِنْ عمرٍو الكريمِ أبو زيد**»، وتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله: «**الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم**» فيكون في «**سر**» ضمير مستتر على أنه «**فاعله**»، و«**قرب**» خبر عن «**الذي**»، و«**من عمرو**» متعلق بـ«**قرب**»، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته: «**الذي سرّ أبا زيد قرب منه عمرو الكريم**».

الشرط الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن «**أحدٍ**» من نحو: «**ما جاءني أحدٌ**»؛ لأنه لو قيل: «**الذي ما جاءني أحدٌ**» لزم وقوع «**أحد**» في الإيجاب.

الشرط السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يخبر عن الاسم في مثل: (**اضرب زيدًا**)؛ لأن الطلب لا يقع صلة.

الشرط السابع: أن لا يكون في إحدى جملتين مُسْتَقِلَّتَيْنْ؛ نحو: «**زيد**» من

قولك: «**قام زيد وقعد عمرو**» بخلاف: «**إن قام زيد قعد عمرو**»؛ لأن جملتي الشرط والجواب بمثابة جملة واحدة، فتقول: «**الذي إنْ قامَ قعد عمرو زيدٌ**».

● **ثانيًا: الإخبار بالألف واللام:**

إذا أردنا أن نخبر بالألف واللام، اشترط عشرة أمور، هذه السبعة المذكورة آنفًا، وثلاثة أخر، وهي:

١ ـ أن يكون المخبر عنه جملة فعلية.

٢ ـ أن يكون فعلها متصرفًا.

٣ ـ أن يكون فعلها مقدَّمًا.

فلا يجوز الإخبار عن «**زيد**» من قولك: «**زيد أخوك**»؛ لأنه في جملة اسمية، ولا من قولك: «**عسى زيدٌ أن يقوم**»؛ لأنها فعل جامد، ولا من قولك: «**ما زال زيدٌ عالمًا**»؛ لأنه تقدم على الفعل نفي.

ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك: «**وقى اللّٰه البطل**» فتقول: «**الواقي البطلَ اللّٰهُ**» و«**الواقيه اللّٰهُ البطلَ**»، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في ضرورة الشعر، وذلك نحو قول الشاعر:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَو أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

قوله: (**ما المستفز**) حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة (**أل**)، وهذا الحذف شاذ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط: الأول: أن يكون متصلًا، والثاني: أن يكون ناصبه فعلًا أو وصفًا لا حرفًا، والثالث: أن يكون في غير صلة (**أل**).

ـ **رفع صلة «أل» للضمير:**

١ ـ إذا رفعت صلة «**أل**» ضميرًا راجعًا إلى نفس «**أل**» استتر في الصلة ولم يبرز؛ تقول في الإخبار عن التاء من «**بلّغتُ**» في المثال المتقدم، وهو: «**بلّغتُ من**

أخويك إلى العمرين رسالةً»: «المبَلِّغُ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا» ففي «**المبلغ**» ضمير مستتر؛ لأنه في المعنى لـ(**أل**)؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم، و«**أل**» للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، والمبتدأ نفس الخبر.

٢ ـ وإن رفعت صلة «**أل**» ضميرًا لغير «**أل**» وَجَبَ بُروزُه وانفصاله، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: (**المبَلِّغُ أنا منهما أخويك إلى العمرين رسالة أخواك**»، وعن العمرين: «**المبَلِّغُ أنا من أخويك إليهم رسالة العَمْران**»، وعن الرسالة: «**المبلِّغها أنا من أخويك إلى العمرين رسالةٌ**» وذلك لأن التبليغ فعلُ المتكلم، و«**أل**» فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفسُ الخبر الذي أخَّرتَه، وهو «**الأخوان**» في الأول، والعمران في الثاني، والرسالة في الثالث.

يقول ابن مالك:

مَا قِيلَ «أَخبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ
نَحْوُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»؛ فَذَا ... «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ فَاذرِ المَأْخَذَا
وَبِـالَّـذَيْـنِ وَالَّـذِيـنَ وَالَّـتِـي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْـمُـثْـبَتِ
قَـبُـولُ تَـأْخِـيـرٍ وَتَـعْـرِيـفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا
وَأَخبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ ... كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ»
وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

المبحث الخامس

العدد والحكاية

● **أولًا: التعريف:**

العدد في اللغة: هو اسم للمعدود، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ۝١١﴾[الكهف:١١]، وأما العدّ ـ بتشديد الدال ـ مدغمًا فهو مصدر (**عدَّه يعدُّه**)؛ نحو: «**مدَّه يمدُّه مدًّا**»، و«**شدَّه يشدُّه شدًّا**»، وقال ـ تعالى ـ: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۝٩٤﴾[مريم:٩٤].

العدد في الاصطلاح: هو ما يساوي نصف مجموع حاشيته الصغرى والكبرى، وبيان ذلك أن الاثنين مثلًا تساوي نصف مجموع الواحد والثلاثة؛ لأن مجموعهما أربعة، ونصف الأربعة اثنان، فالاثنان هو العدد المراد، وحاشيته الصغرى الواحد، والكبرى الثلاثة، لكن المراد من العدد المعقود له هذا الباب: **الألفاظ الدالة على المعدود**، كما قالوا: «**الجمع**» وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع.

● **ثانيًا: العدد من واحد إلى عشرة وأحكامه:**

ـ **العددان واحد واثنان يخالفان الثلاثة**، والعشرة، وما بينهما في حكمين:

أحدهما: أنهما يذكران مع المذكر، فتقول: واحدٌ، واثنان، ويؤنثان مع المؤنث؛ فتقول: واحدة، واثنتان.

والثلاثة وأخواتها على العكس من ذلك، أي: إذا كان المعدود مذكرًا كان العدد مؤنثًا، وإن كان المعدود مؤنثًا كان العدد مذكرًا، تقول: «**ثلاثة رجال، وثلاث إماء**»، قال ـ تعالى ـ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

- **علة مخالفة العدد للمعدود في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة:**

ذكر ابن مالك أن السرّ في ذكر التاء في الثلاثة، والعشرة وما بينهما في عدّ المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة؛ نحو: «**فرقة، وأمة، وزمرة**» فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها، ولما كان المذكر سابقًا في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر؛ فقالوا: «**ثلاثة رجال**» فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا: «**ثلاث إماء**»، و«**ثلاث جوارٍ**» وهكذا.

الثاني: ويفارق العددان واحد واثنان الثلاثة إلى العشرة في أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحد رجلٍ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ؛ لأن قولك: «**رجل**» يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: «**رجلان**» يُفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما.

أما من الثلاثة إلى العشرة فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعًا، وذلك لأن قولك: «**ثلاثة**» يفيد العِدَّة دون الجنس، وقولك «**رجال**» يفيد الجِنْسَ دون العِدَّة، فإن قصدت الإفادتين جمعت بين العدد والمعدود.

- **عِلَّة عدم الجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما:**

الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما، لا عن طريق **الإضافة** بأن يقال (**واحد رجل**)، و(**اثنان رجلين**)، ولا عن طريق الوصف بحيث يقال: «**رجل واحد**»، و«**رجلان اثنان**»؛ لأن قولك: «**رجلٌ**» يفيد الجنسية والوحدة، وقولك «**رجلان**» يُفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما.

ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود، لا الجنسية، فإن أريد ذلك جيء بالمعدود موصوفًا باسم العدد، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النحل:٥١] فإن الآية

مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد،ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراد إثبات الإلهية.

ـ أحوال الأعداد من ثلاثة إلى عشرة:

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وما بينهما ثلاثة أحوال؛ لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها، وإما أن تريد المعدود ولكنك لا تذكر هذا المعدود، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها.

الحالة الأولى: أن تريد بها العدد المطلق، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقرونًا بالتاء، لأنها على هذا وضعت كما ذكر ابن مالك وبيناه آنفًا، ويجب ـ مع ذلك ـ أن تمنعها من الصرف، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث فتقول: «**ثلاثة نصف ستة**»، وتقول: «**ستة ضعف ثلاثة**»، و«**تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة**».

الحالة الثانية: أن تريد بكل منها المعدود، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذي تريده، ولك في هذه الحالة وجهان؛ الأول: أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تمامًا: بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكرًا، ومن غير التاء إن كان المعدود المقصود مؤنثًا، فتقول: «**صمتُ خمسة**» وأنت تريد «**أيامًا**»، وتقول: «**سهرت أربعًا**» وأنت تريد «**ليالي**»، وهذا الوجه أفصح الوجهين، والثاني أن تأتي بها موافقة للمعدود في التذكير والتأنيث بغير تاء مع المذكر وبالتاء مع المؤنث، فتقول: «**صمتُ خمسًا**» وأنت تريد «**أيامًا**»، وتقول: «**سهرتُ أربعة**» وأنت تريد «**ليالي**» وعلى هذا جاء الحديث الشريف: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوالٍ**»[البخاري: ٣٧، مسلم: ١٢٦٨] وقد خصّ تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف «**أيامًا**»، ولا نرى التزام هذا التقييد.

الحالة الثالثة: أن تريد بكل واحد منها المعدود، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد؛ وهذه الحالة تستعمل على صورتين:

الصورة الأولى: أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفًا للمعدود في التذكير والتأنيث، بالتاء مع المذكر، وبحذف التاء مع المؤنث، فتقول: «**ثلاثة رجال**»، و«**خمس نساء**»، وعلى هذا ورد قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[الحاقة:٧].

الصورة الثانية: أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد، وهذه الصورة تتجاذبها قاعدتان: **الأولى** قاعدة العدد مع المعدود وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه، فتقول تطبيقًا لها: «**عندي رجال ثلاثة**»، و«**عندي فتيات ثلاث**»، **والقاعدة الثانية** قاعدة الصفة مع الموصوف، وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث، فتقول تطبيقًا لها: «**عندي رجال ثلاث**»، و«**عندي فتيات ثلاثة**»، فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت؛ جاز لك أن تراعي الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكر وتذكر العدد مع المعدود المؤنث، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكر، وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث.

ـ ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال:

إن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب:

الضرب الأول: ويقال له العدد المفرد، وهو عشرة ألفاظ: واحد، واثنان، وعشرون، وثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون».

الضرب الثاني: ويقال له العدد المضاف، وهو عشرة ألفاظ، وهي: مائة، وألف، وثلاثة، وأربعة إلى عشرة.

الضرب الثالث: ويقال له العدد المركب، وهو سبعة ألفاظ، وهي: ثلاثة عشر، وأربعة عشر ـ إلى تسعة عشر.

الضرب الرابع: ويقال له العدد المعطوف، وهو أحد وعشرون إلى تسعة وعشرين.

ـ فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفردًا منصوبًا مع العشرين والتسعين وما بينهما، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما، فتقول: «**عشرون ثوبًا، وتسعون رجلًا، وأحد عشر رجلًا، وتسعة عشر يومًا، وتسعة وتسعون جملًا**».

ـ ويكون تمييز العدد مفردًا مجرورًا بالإضافة مع المائة والألف، تقول: (**مائة ثوب، وألف دينار**).

ـ ويكون التمييز إما مجرورًا بـ(**من**) أو بالإضافة إن كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس، وإما مجرور بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعًا، تقول: «**ثلاثة رجال، وثلاث نساء**».

فمميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس؛ كـ(**شجر، وتمر**) أو اسم جمع؛ كـ(**قوم، ورهط**)، وهنا يخفض بـ(**من**) فتقول: «**ثلاثة من التمر**»، و«**عشرة من القوم**»، قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ**﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقد يخفض بإضافة العدد؛ نحو: ﴿**وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ**﴾ [النمل: ٤٨]، وفي الحديث: «**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ**»[البخاري: ١٣٥٥]، وقول الحطيئة:

أَذِئْبُ الْقَفْرِ أَمْ ذِئْبٌ أَنِيسٌ ... أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَثُ اللَّيَالِي
ثَـلَاثَـةُ أَنْـفُـسٍ وَثَـلَاثُ ذَوْدٍ ... لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

قوله: «**ثلاث ذود**» والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم الجمع للمعدود سائغة.

❑ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس:

يعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما، **فَيُعْطَى** العدد عكس ما يستحقه ضميرهما، فتقول: «**ثلاثة من الغنم**» بالتاء، لأنك

تقول: «**غنم كثير**» بالتذكير، و«**ثلاث من البط**» بترك التاء، لأنك تقول: «**بط كثيرة**» بالتأنيث، و«**ثلاثة من البقر**» أو «**ثلاث**»؛ لأن في «**البقر**» لغتين، التذكير والتأنيث قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقرئ «**تشابهت**».

ـ **ومما سبق يتضح لنا أن اسم الجنس على ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكرًا لا غير، وهذا يقال عنه أنه واجب التذكير؛ وذلك نحو: «**الرطب والقمح**».

النوع الثاني: وهو نوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثًا لا غير، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث؛ نحو: «**البط**».

النوع الثالث: وهو نوع يعود الضمير إليه مذكرًا في بعض العبارات ومؤنثًا في بعضها الآخر، وهذا يقال عنه إنه جائز التأنيث والتذكير؛ نحو: «**البقر**».

ـ وأما اسم الجمع فهو على التفصيل الذي ذكر في اسم الجنس، وحاصله أنه يعتبر مع الجمع في حال مفرده تقول: «**ثلاثة اصطبلات**»، و«**ثلاثة حمامات**» بالتاء فيهما اعتبارًا بالاصطبل والحمام، فإنهما مذكران، ولا تقول: «**ثلاث**» بتركها اعتبارًا بالجمع.

وقد خالف في ذلك البغداديون والكسائي، فأجازوا مراعاة حال أيهما شئت: حال المفرد، وحال الجمع، وعلى هذا يجوز القول: «**ثلاثة حمامات، وثلاث حمامات**» الأول بمراعاة حال المفرد، والثاني بمراعاة حال الجمع، وقد حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جارٍ على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع.

ولا يعتبر من حال الواحد حالُ لفظه حتى يقال: «**ثلاث طلحات**» بترك التاء، ولا حال معناه، حتى يقال: «**ثلاثُ أَشْخُصٍ**» بتركها تريد «**نسوة**»، بل يُنْظَرُ إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره؛ فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول:

(طلحةُ حضر)، و(هند شخص جميل) بالتذكير فيهما تقول: «ثلاثةُ طلحات، وثلاثة أشخص» بالتاء فيهما جميعًا.

ـ وأما قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنتُ أَتَّقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمَعْصَرَ

قوله: «ثلاث شخوص» فإن «شخوصًا» جمع، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفرده ومفرده الذي هو «شخص) مذكر، وإن كان المقصود به مؤنثًا فكان ينبغي أن يقول: «ثلاثة شخوص» كما يقول: «ثلاثة كواكب» إلا أنه راعى المعنى المقصود الذي رشَّحَهُ وقوَّاه ذكر «الكاعبين والمعصر»، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك، وأنه يرى أيضًا الإبدال من المعدود مثل نعته يجيز مراعاة المعنى.

ـ ماذا إذا كان المعدود صفة؟

إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال الموصوف المنويّ، لا حالها، قال اللّٰه ـ تعالى ـ: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام:١٦٠]؛ أي: «عشر حسنات أمثالها»، ولولا ذلك لقيل: «عشرة»؛ لأن المثل مذكر، وتقول: «عندي ثلاثةُ رَبْعَات» بالتاء إن قدرت «رجال»، وبتركها إن قدرت «نساء»، ولهذا يقولون «ثلاثةُ دوابّ» بالتاء إذا قصدوا ذكورًا؛ لأن الدابة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: «ثلاثة أحمرة دَوَابّ»، وسمع «ثلاثُ دوابّ ذكور» بترك التاء؛ لأنهم أجروا الدَّابة مجرى الجامد، فلا يجرونها على موصوف.

يقول ابن مالك:

ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

● **ثالثًا: ـ الأعداد التي تضاف إلى المعدود:**

الأعداد التي تضاف إلى المعدود عشرة، وهي نوعان:

ـ النوع الأول: الثلاثة والعشرة وما بينهما:

وحقُّ ما يضاف إليه هذا النوع أن يكون: جمعًا مكسَّرًا، من أبنية القلة؛ نحو: **«ثلاثة أفلس»**، و**«أربعة أعبد»**، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧].

وهذا النوع وهو المضاف إلى المعدود حقه أن يكون المضاف إليه جمع قلة، وقد جاء المضاف مفردًا؛ وذلك مع المائة، تقول: **«ثلاث مائة، وتسع مائة»**، وجاء العدد معهما مفردًا؛ وذلك لأنهم عاملوا **«المائة»** معاملة الجمع في المعنى؛ لأنها عشر عشرات، وهو حدّ جمع القلة، فكانت الإضافة إلى المائة كالإضافة إلى جمع القلة.

وأما قول الفرزدق ـ همام بن غالب ـ:

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

قوله: **«ثلاث مئين»** حيث جمع **«المائة»**، وكان حقه أن يقول: **«ثلاث مائة»** وهذا الجمع شاذًّا؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة، فقوله **«مئين»** على ذلك معناه **«ثلاثمائة»**، والثلاثة هي العدد، فإذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى **«ثلاث مئين»** هي **«تسعمائة»**، ولا شك أن ذلك غير المقصود.

ـ قلنا أن حق الأعداد التي تضاف إلى المعدود أن تكون جمعًا مكسَّرًا، من أبنية القلة، وقد تخرج عن ذلك فتضاف لجمع التصحيح؛ وذلك في أربع مسائل:

الأول: أن يُهْمَل تكسير الكلمة؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٩]، و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقول الرسول ﷺ: **«خَمْسُ صَلَوَاتٍ»**[النسائي في الصلاة: ٤٦١، أبو داوود في الصلاة: ١٤٢٠، الدارمي في الصلاة: ١٥٧٧].

الثانية: أن يُجَاور ما أهمل تكسيرهَ؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنه في التنزيل مجاور لـ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]؛ لأن جمع «**سنبلة**» سنابل، ولكنه عدل عنه لمجاورته لـ«**بقرات**» التي ليس لها جمع تكسير.

الثالثة: أن يكون جمع التكسير غير قياسي؛ وذلك نحو قولهم: «**ثلاث سعادات**» جمع «**سعاد**» اسم امرأة، وهذا بناء على أن وزن «**فعائل**» من جمع التكسير لا ينقاس إلا في نحو «**سحابة وكتيبة**» مما هو مؤنث بتاء التأنيث، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث فلا يجمع هذا الجمع، فإن ورد من ذلك شيء؛ نحو: «**عجوز وعجائز**» حفظ ولم يقس عليه، ولا نسلم لهم ذلك.

الرابعة: أن يكون تكسير الكلمة واردًا لكنه مع وروده قليل الاستعمال؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾[النمل:١٢] فإن تكسير آية على آي وارد عن العرب، ولكنه ليس كثيرًا في استعمالهم، فلهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال.

ـ وقد تضاف هذه الأعداد إلى جموع الكثرة وليس للقلة، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يهمل بناء القلة؛ نحو: «**ثلاث جوارٍ، وأربعة رجال، وخمسة دراهم**».

الثانية: أن يكون له بناءُ قلة ولكنه شاذ قياسًا أو سماعًا فينزَّل لذلك منزلة المعدوم؛ فالأول نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإنه جمع قَرْءٍ بالفتح على أقراء شاذ، والثاني؛ نحو قولهم: «**ثلاثة شُسُوع**» فإن أشساعًا قليل الاستعمال.

النوع الثاني: ـ المائة والألف ومضاعفاتهما، وحقهما أن يضافا إلى مفردٍ؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠]، و﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ـ وقد تضاف المائة إلى جمع؛ وذلك في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[الكهف:٢٥] حيث قرأ حمزة والكسائي بالجمع فقرأ ﴿ثلاثة مائةِ سنين﴾.

وقد يكون تمييز المائة مفردًا منصوبًا وذلك نحو قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

قوله: «مائتين عامًا» حيث نصب التمييز، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول: «مائتي عام»، والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه وحكاه ابن مالك.

يقول ابن مالك:

وَمِائَةً وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

● **رابعًا: ـ إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين:**

الكلمة الأولى: «النّيّف»، وهي التسعة فيما دونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس، وما دون ذلك على القياس، إلا أن تأتي بـ«**أحد**» و«**إحدى**» مكان «**واحد**»، و«**واحدة**»، وتبني الجميع على الفتح، إلا (**اثنين**)، و(**اثنتين**) فتعربهما كالمثنى، وإلا (**ثماني**) فلك فتح الياء وإسكانها، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها.

الكلمة الثانية: العشرة: وترجع بها إلى القياس؛ والتذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث، وتبنيها على الفتح مطلقًا، وإذا كان المعدود مؤنثًا سكّنت شينها في لغة الحجازيين فتقول: «**عشْرة**»، وكسرها في لغة تميم، فتقول: «**عَشِرة**»، وبعضهم يفتحها فيقول: «**عشَرة**».

ـ ومما سبق يتبين القول: «**أحد عشر عبدًا**»، و«**اثنا عشر رجلًا**» بتذكيرهما،

و«**ثلاثة عشر عبدًا**» بتأنيث الأول وتذكير الثاني، وتقول: «**إحدى عشرة أمة**»، و«**اثنتى عشرة جارية**» بتأنيثهما، و«**ثلاث عشرة جارية**» بتذكير الأول وتأنيث الثاني.

يقول ابن مالك:

وَأَحَدَ اذْكُرْ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ، وَعَشَرَا ... اثْنَيْ، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

- وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث فيكون التذكير والتأنيث تبعًا للتميز، تقول: «**عشرون عبدًا**، **وثلاثون أمة**»، وتمييز ذلك كله مفرد منصوب؛ وذلك نحو قوله - تعالى -: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، و﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، و﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

- وأما قوله - تعالى -: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فـ«**أسباطا**» بدل كل من كل من «**اثنتى عشرة**»، والتمييز محذوف تقديره «**فرقة**»؛ أي: اثنتى عشرة فرقة، ولو كان «**أسباطا**» تمييزًا لذُكِّرَ العددان؛ أي: لأصبح العددان مذكرين؛ لأن السبط مذكر.

وذهب ابن مالك إلى القول بأن «**أسباطًا**» تمييز، وأن ذكر «**أممًا**» رجّح حكم

التأنيث كما رجحه ذكر «**كاعبان ومعصر**» الذي ذكرناه قبل.

يقول ابن مالك:

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا
وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

● **خامسًا: إعراب العدد المركب:**

العدد المركب هو أحد عشر وأخواته ما عدا (**اثنا عشر، واثنتا عشرة**) إذا أضيف إلى مالكه وشبهه، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات:

اللغة الأولى: أن يبقى العدد المركب على حالته التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزأين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه؛ فتقول: «**هذه أحد عشر زيدٍ**» فـ«**هذه**» مبتدأ، و«**أحد عشر**» خبر المبتدأ مبني على فتح الجزأين في محل رفع، و«**أحد عشر**» مضاف، و«**زيد**» مضاف إليه، وتقول: «**اشتريت أحد عشر زيد**»، و«**بحثت عن أحد عشر زيدٍ**» ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين:

السبب الأول: أن هذه الإضافة عارضة، واستعمالها قليل.

السبب الثاني: أن المبني قد يضاف كما في إضافة (**كم**) إلى مميزها.

وعلماء البصرة يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه؛ لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي.

اللغة الثانية: معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي، فيبقى جزؤه الأول مفتوحًا، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل؛ فتقول: «**هذه أحدَ عشرُ زيد**» بفتح «**أحد**»، ورفع «**عشرُ**» وخفض «**زيد**»؛ كما تقول: «**هذه بعلبكُ**»، وتقول: «**اشتريتُ أحدَ عشرَ زيد**» بفتح «**أحدَ**» ونصب «**عشرَ**»؛ كما تقول: «**دخلتُ بعلبكَ**»، وتقول: «**بحثت عن أحدَ عشرِ زيد**» بفتح «**أحد**» وجر «**عشرِ**»؛

كما تقول: **«سكنت في بعلبك»**، إلا أنّ بعلبك ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة.

واختار هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها اللغة الفصحى، وقال الأخفش: إنها لغة رديئة، وقال سيبويه: هي لغة رديئة.

اللغة الثالثة: معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب، وتجر الجزء الثاني بالإضافة، كما تفعل مع **«عبدالله»** ومع **«غلام زيد»**، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب، وحكاها الأخفش عن أبي فقعس الأسدي وبن الهيثم العقيلي.

وأجاز النحاة إضافة الأول الذي هو صدر المركب العددي إلى الثاني الذي هو عجز المركب العددي، من غير أن يكون العدد مضافًا إلى مستحقه كما هو في قولنا: **«هذه خمس عشرة زيد»**، وهو مما أجازه الكوفيون واستدلوا بقول نفيع ابن طارق:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

يقول ابن مالك: -

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجزٌ قَدْ يُعْرَبُ

● **سادسًا: صوغ العدد على وزن فاعل:**

ويجوز أن تَصُوغَ من اثنين وعشرة وما بينهما اسمَ فاعل، كما تصوغه من فَعَلَ؛ فتقول: ثانٍ، وثالثٍ، ورابع... إلى العاشر، كما تقول: ضارب، وقاعد ويجب فيه أبدًا: أن يُذكر مع المذّكر ويؤنث مع المؤنث، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه، فأما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر على أنه اسم وليس بوصف، فقيل: واحد وواحدة.

- ويستعمل اسم الفاعل بحسب وروده على سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمل العدد مفردًا ليفيد الاتّصاف بمعناه مجردًا؛ فتقول: ثالث ورابع؛ أي: واحدُه موصوف بهذه الصفة، وهو كونه في المرتبة الثالثة أو الرابعة، ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

قوله: «**سابع**» فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدة، وهذا في الغاية من الوضوح.

الثاني: أن تستعمل العدد مع أصله. ليفيد أنَّ الموصوف به بعضُ تلك العِدَّة المعينة لا غير، فتقول: «**خامسُ خمسة**»؛ أي: بعض جماعة منحصرة في خمسة، ويجب حينئذٍ إضافته إلى أصله، كما يجب إضافة البعض إلى كله؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

وزعم الأخفش، وقطرب، والكسائي، وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه، كما يجوز في (**ضارب زيدٍ**).

وزعم ابن مالك أنه يجوز في (**ثان**) فقط إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه.

الثالث: أن تستعمل العدد مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير، فتقول: «**هذا رابع ثلاثةٍ**»؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، وقال ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ويجوز حينئذٍ إضافته وإعماله، كما يجوز الوجهان في «**جاعل ومُصَيِّر**» ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال (**ثان**)؛ فلا يقال: «**ثاني واحد**»، ولا «**ثانٍ واحدًا**» وأجازه بعض النحاة، وحكاه عن العرب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتّصاف بمعناه مُقيدًا بمصاحبة العشرة، فتقول: «**حاديَ عشر**» بتذكيرهما، و«**حادية عشرة**» بتأنيثهما، وكذا تصنع مع البواقي: تذكر اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث؛ فتقول:

«الجزءُ الخامسَ عَشَرَ، والمقامةُ السادسةُ عشرةَ»، وحين استعملت الواحدَ أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فإنّك تقلب فاءهما إلى مَوْطِنِ لامهما، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.

الخامس: أن تستعمل العدد معها، ليفيد معنى «ثاني اثنين»، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجهٍ:

١ ـ وهذا هو الأصل؛ وهو أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولها الوصف مركبًا مع العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركبًا أيضًا مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: **«ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ»**.

٢ ـ أن تحذف **«عشر»** من الأول استغناءً به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، وتضيفه إلى التركيب الثاني، فتقول: **«هذا ثالثُ ثلاثة عشر»**، وتعرب **«ثالث»** حسب موقعها من الجملة، و**«ثلاثة عشر»** مبني على فتح الجزأين في محل جر مضاف إليه.

٣ ـ أن تحذف العقد من الأول، والنَّيِّف من الثاني؛ أي: **«عشر»** من التركيب الأول، وصيغة **«فاعل»** من التركيب الثاني، ولك في هذا وجهان:

(أ) أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما؛ أي: زوال التركيب، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل؛ أي: تعربه حسب موقعه من الجملة، وتجرّ الثاني بالإضافة، وهو لفظ **«عشر»**.

(ب) أن تعرب الأول وتبني الثاني، وهو لفظ **«عشر»**، حكاه الكسائي وبن السّكيت، وابن كيَسان.

ووجهه: أنه قدَّر ما حُذِفَ من الثاني فبقي البناء بحاله، ولا يقاس على هذا الوجه لقلّته، وزعم بعضهم: أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف مع صاحبه، وهذا مردود؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول فإن ذلك يدل على أن هذين الاسمين

منتزعان من تركيبين.

وهذا الاستعمال لم يذكره ابن مالك ولا ابنه بدر الدين، بل ذكر مكانه: أنك تقتصر على التركيب الأول مُبْقِيًا بناء صدره، وذكر أن بعض العرب يُعربه.

السادس: أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضًا بأربعة ألفاظ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشْتُقَّ منه الوصف، فتقول: «**رَابعَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ**»، أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتَعيَّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض، ولك أن تحذف العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف النَّيِّف من الثاني للإلباس، فيجوز على هذا الوجه القول: «**هذا رابع ثلاثة عشر**» ولا يجوز القول: «**رابع عشر**».

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه وتعطف عليه العقد بالواو فتقول: «**الواحد والعشرون، والحادي والعشرون**».

يقول ابن مالك: -

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا
وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

● **سابعًا: كنايات العدد:**

كنايات العدد: هي ما يكنى به عن معدود وإن كان مبهمًا، وهي ثلاثة: كَمْ، وكأيٍّ، وكَذا.

أولًا: كم:

تنقسم **«كم»** إلى قسمين؛ استفهامية بمعنى أيّ عدد؟، وخبرية بمعنى كثير، فتستعمل **«كم»** الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء، ويستعمل **«كم»** الخبرية من يريد الافتخار والتكثير، ولا تستدعي الخبرية جوابًا.

- ما يتفق فيه «كم» الاستفهامية والخبرية: -

مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور:

الأول: أن كلًّا منهما اسم، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما، فأنت تقول: **«بكم درهم اشتريت هذا الكتاب، وغلام كم رجل قهرت»**.

الثاني: أنهما مبنيان، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين، أو في المعنى، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى، والخبرية تشبه **«رب»** في الدلالة على التكثير.

الثالث: أن بناءها على السكون.

الرابع: أن كلًّا منهما محتاج إلى التمييز، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز، تقول في الاستفهام: **«كم رجلًا أعانك؟»**، وفي الإخبار: **«كم رجال أعانوك، وكم رجل أعانك»**، فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز.

الخامس: أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دلَّ عليه دليل؛ نحو: **(كم صمت)** ومنع قوم حذف تمييز **«كم»** الخبرية.

السادس: أن تمييز كل منهما لا يكون منفيًّا، فلا تقول: **«كم لا رجلًا جاءك»**

نصّ عليه سيبويه.

السابع: أن كلًّا منهما بسيط غير مركب على الراجح، وذهب الفراء إلى القول بأن «**كم**» مركبة.

الثامن: أن كلًّا منهما يجب تصديره، فلا يجوز أن يتقدم على إحداهما العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافًا.

التاسع: أن كلًّا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر.

- فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر؛ نحو: «**بكم اشتريت**» أو مضافًا نحو: «**غلام كم رجل عندك**».

- وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف، وكان كناية عن مصدر أو ظرف، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق، وإن كنابة عن ظرف فهو مفعول فيه، فالأول نحو: «**كم ضربة ضربت**» والثاني نحو: «**كم يومًا صمت**».

- وكل منهما إذا وليه فعل متعدٌّ لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به؛ نحو: «**كم رجل ضربت**»، وإلا فهو في محل رفع مبتدأ.

ما يفترق فيه كل من «كم» الاستفهامية والخبرية:

الفرق بين «**كم**» الاستفهامية، و«**كم**» الخبرية من ثمانية أوجه هي:

الأول: أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا؛ نحو قولك: «**كم كتابًا قرأت؟**» هذا مذهب البصريين، وفي هذه المسألة مذهبان:

(أ) مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعًا مطلقًا؛ نحو قولك: «**كم شهودًا لك؟**».

(ب) مذهب الأخفش، وحاصله أنه يجوز أن يقع يؤتى بالتمييز جمعًا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك: «**كم غلمانًا لك؟**»، إن كنت تريد

السؤال عن أصناف الغلمان.

والبصريون يوجبون إفراد تمييز «**كم**» الاستفهامية، ويقولون: ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعًا فإن هذا الجمع حالًا، ويكون التمييز مفردًا محذوفًا.

أما تمييز «**كم**» الخبرية فقد يكون مفردًا؛ نحو قولك: «**كم رجل زارك**»، وقد يكون مجموعًا؛ نحو قولك: «**كم رجال زاروك**» بغير خلاف، والإفراد أكثر في الاستعمال، وأبلغ في المعنى، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردًا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع؛ كـ«**قوم، ورهط**».

الوجه الثاني: أن تمييز «**كم**» الأصل فيه أن يكون منصوبًا؛ نحو قولك: «**كم قرشًا ثمن هذا الكتاب؟**»، وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجيزوا جره مطلقًا، إلا إن كانت «**كم**» قد وقعت مجرورة بحرف جر؛ نحو: «**بكم درهم اشتريت ثوبك؟**»، وذهب الفراء، والزجاج، والفارسي إلى أنه يجوز جَرُّ تمييز «**كم**» الاستفهامية مطلقًا، وجار التمييز عند الجمهور هو «**من**» مضمرة، وزعم الزجاج أن جره بإضافة «**كم**» إليه، وليس بصحيح.

أما تمييز «**كم**» الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورًا، وجَرُّه بإضافة «**كم**» إليه عند الجمهور، ووجهه أن «**كم**» الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعًا مجرورًا وأشبهت المائة فكان تمييزها مفردًا مجرورًا، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت حكمهما لشبهها بهما.

وقال الفراء: إن جره بـ(**من**) مضمرة، ونسب ذلك إلى الكوفيين، والأرجح الأول؛ لأن «**من**» قد ظهرت جارة للتمييز في أرجح الكلام وأفصحه، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾[النجم: ٢٦].

الوجه الثالث: أن «**كم**» الاستفهامية لا تختص بالزمن الماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجح، فيجوز القول: «**كم كتابًا ستشتريه؟**» كما يجوز القول:

«كم كتابًا اشتريته؟».

أما **«كم»** الخبرية فهي تختص بالزمن الماضي؛ نحو قولك: **«كم دينار أنفقت»** ولا يجوز القول: **«كم دينار سأنفقه»** ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حدُّه، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره.

الوجه الرابع: أنه يجوز الفصل بين **«كم»** الاستفهامية وتمييزها في السعة؛ نحو قولك: **«كم في دارك رجلًا؟»**، أما تمييز **«كم»** الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة؛ لأن الفصل بين المتضايفين غير جائز، وهذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين **«كم»** الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم بأن جرَّه بـ**(من)** مضمرة، وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخِرِّيتُ ذُو الْجَلَدِ

وقول الآخر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقول الآخر:

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

والبصريون يحملون كل ذلك على الضرورة، ويقولون: إن الفاصل بين **«كم»** الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة، وإما أن يكون ظرفًا فقط، وإما أن يكون جارًّا ومجرورًا فقط، وإما أن يكون ظرفًا وجارًّا ومجرورًا معًا، فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز، وإن كان الفاصل ظرفًا فقط أو جارًّا ومجرورًا فقط يترجح التمييز، وشذ مجيئه مجرورًا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معًا مع نصب التمييز قول الشاعر:

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

الوجه الخامس: أن المتكلم بـ«**كم**» الخبرية لا يستدعي جوابًا من مخاطبة؛ لأنه مخبر، أما المتكلم بـ«**كم**» الاستفهامية فإنه يستدعي جوابًا ممن يخاطبه؛ لأنه مستخبر، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها هي من الإعراب، فيكون مرفوعًا إن كان موضعها رفعًا؛ نحو أن يقال لك: «**كم مالك**» فتقول: «**ثلاثون دينارًا**»، ويكون الجواب منصوبًا إن كان موضع «**كم**» نصبًا نحو أن يقال لك «**كم أنفقت؟**» فتقول: «**ثلاثين دينارًا**»، ويكون الجواب مجرورًا إن كان موضع «**كم**» جرًا؛ كأن يقال لك: «**بكم اشتريت هذا الثوب؟**»، فتقول: «**بثلاثين دينارًا**»، ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعًا في جميع الأحوال.

الوجه السادس: أن «**كم**» الخبرية تدل على التكثير اتفاقًا، أما «**كم**» الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها تدل عليه.

الوجه السابع: أن المتكلم بـ«**كم**» الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب؛ لأنه مخبر، فإن طابق خبره الواقع قيل له: صدقت، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له: كذبت.

الوجه الثامن: أن الاسم المبدل من «**كم**» الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام؛ تقول: «**كم كتاب عندي ثلاثون بل أربعون**»، أما الاسم المبدل من «**كم**» الاستفهامية فيقترن بهمزة الاستفهام؛ فتقول: «**كم كتابًا عندك أثلاثون أم أربعون؟**».

تنبيه: يروى قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

حيث يروى بجر **«عمة»** و**«خالة»** على أن **«كم»** خبرية، وبنصبهما، فقيل: إن تميمًا تجيز نصب مميز الخبرية مفردًا، وقيل على الاستفهام التهكمي، وعليهما فإنها مبتدأ، و**«حلبت»** خبر للعمة أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف، وإلّا لقيل: **«قد حلبتا»**، والتاء في **«حلبت»** للواحدة؛ لأنهما عمة واحدة وخالة واحدة، وكم نَصْبٌ على المصدرية أو الظرفية؛ أي: كم حلبةً و وقتًا.

يقول ابن مالك: -

مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا
وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا إنْ وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا
وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

ثانيًا: كأيٍّ:

يقال: **«كَأيٍّ»** بفتح الكاف والهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال: **«كَائِنْ»** بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة.

- ما توافق فيه «كأي» «كم»:

توافق «كأي» «كم» في خمسة أمور، هي:

الأول: أن كلًّا منها اسم مبني، أما اسمية **«كم»** فقد مضى دليلها، وأما اسمية **«كأي»** فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأً مُحَدَّثًا عنه، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر، وأما بناؤها فلأنها أشبهت الحرف شبهًا معنويًا كالذي قلناه في **«كم»**.

الثاني: أن كلًّا منهما مبهم الجنس والمقدار، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم.

الثالث: أن كلًّا منهما له صدر الكلام، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه.

الرابع: افتقار كل منهما إلى التمييز.

الخامس: أن كلًّا منهما على نوعين: استفهامية، وخبرية بمعنى «**كثير**»، وهذا مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابنِ مالك، وقد استدلوا له بقول أبي بن كعب لابن مسعود: «**كَأَيِّ تَقْرَأُ سُورَةَ الأَحْزَابِ آيَةً؟**» فأجابه بقوله: «**ثلاثًا وسبعين**»، وجمهور النحاة على أن «**كأي**» نوع واحد، وهو الخبرية بمعنى «**كثير**»، ولا يقولون بمجيئها استفهامية بمعنى: «**أي عدد؟**».

ـ ما تخالف فيه «كأي» «كم»:

وتخالف «كأي» «كم» في أمور خمسة هي:

الأول: أن الراجح عند النحاة في «**كأي**» أنها مركبة من «**كاف التشبيه**» و«**أيٍّ**» المنونة، والراجح عندهم أيضًا أن «**كم**» بسيطة، وذهب أبو حيان ـ تبعًا لقوم ـ إلى أن «**كأي**» بسيطة غير مركبة، وذهب الكسائي والفراء إلى أن «**كم**» مركبة من كاف التشبيه و«**ما**» الاستفهامية، وأن ألف «**ما**» حذفت عند التركيب كما تحذف في «**بِمَ**»، و«**لِمَ**»، و«**عَمَّ**»، و«**فِيمَ**» ثم سكنت الميم للتخفيف.

الثاني: أن تمييز «**كأي**» مجيئه مجرورًا بـ«**من**»، وإذا لم يجر بـ«**من**» كان منصوبًا، فأما تمييز «**كم**» فقد عرفت الصور التي يجيء عليها، والأكثر في تمييز «**كم**» الخبرية المتصل بها أن يكون مجرورًا مفردًا أو جمعًا، وزعم ابن عصفور أن تمييز «**كأي**» لا يكون إلا مجرورًا بـ«**من**»، وهو محجوج بوروده منصوبًا في قول الشاعر:

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

قوله: «**آلمًا**» فإنه تمييز لقوله «**كأي**» وقد ورد في هذا البيت منصوبًا فدل على

أن تمييز «**كأي**» كما يكون مجرورًا بـ«**من**» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[آل عمران:١٤٦] يكون منصوبًا كما في هذا البيت، وهذا بخلاف تمييز «**كم**» الخبرية.

الثالث: أن جمهور النحاة ذهبوا إلى القول بأن «**كأي**» لا يدخل عليها حرف جر، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر «**كأي**» بحرف جر، وأنه يجوز ذلك أن تقول: «**بكأي تبيع هذا الثوب**» أما «**كم**» فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع.

الرابع: أن جمهور النحاة على أن «**كأي**» نوع واحد، وهو الخبرية التي بمعنى «**كثير**»، ولا تكون استفهامية، وذهب ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية.

الخامس: أن تمييز «**كأي**» لم يجيء إلا مفردًا؛ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[آل عمران:١٤٦]، و﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾[الحج:٤٥]، و﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾[الحج:٤٨]، و﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾[الطلاق:٨].

أما تمييز «**كم**» الخبرية فقد جاء مفردًا؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[النجم:٢٦]، و﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي ٱلْأَوَّلِينَ ۝٦﴾[الزخرف:٦]، وجاء جمعًا نحو قول الشاعر:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ ... وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادَا

ـ إعراب «كأي»:

١ ـ تقع «**كأي**» مبتدأً خبره جملة فعلية فعلها ماض؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[آل عمران:١٤٦]، وقد تقع مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع؛ وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[يوسف:١٠٥].

وتقع «كأي» مبتدأً خبره جملة اسمية؛ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾[العنكبوت: ٦٠] إذا جعلت جملة «الله يرزقها» هي الخبر؛ لأنها محط الفائدة، وتقع «كأي» مبتدأً خبره جار ومجرور؛ كما في قول الشاعر:

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلٌ عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ ... قَدِيمًا، وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمِ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأً وخبره مفرد؛ أي: ليس جملة ولا شبه جملة.

٢ ـ وتقع «كأي» مفعولًا به؛ كقولك: «كأي رجلًا قابلت»، فإن «كأي» مفعول به لـ«قابلت».

٣ ـ وتقع «كأي» مجرورة بحرف جر، عند ابن قتيبة وابن عصفور؛ نحو قولهم: «بكأي تبيع هذا الثوب»، والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر.

ثالثًا: كذا:

قد تأتي «كذا» لغير الدلالة على العدد؛ نحو قولك: «قال فلان كذا» وجاء في الحديث الشريف: «يُقَالُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا»، وقال السيوطي: الذي شهد به الاستقراء وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكنّى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه، فلا تقول: ابتداء: «مررتُ بدار كذا، أو بدار كذا وكذا».

ـ ما توافق فيه «كذا» «كم»:

توافق «كذا» «كم» في أربعة أمور؛ وهي: الاسمية، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وهي توافق «كأي» في هذه الأربعة، وفي خامس، وهو أن كلًّا من «كأي»، و«كذا» مركب، أما كأي فقد ذكرنا ذلك معها، وذكرنا أن

من النحاة من قال أنها بسيطة، وأما كذا فإنها مركبة من «**كاف**» التشبيه و«**ذا**» الإشارية.

- **ما تخالف فيه «كذا» «كم»:**

تخالف «كذا» «كم» في أربعة أمور:

الأول: أن «**كم**» بسيطة على المختار، و«**كذا**» مركبة مثل «**كأي**» على الصحيح.

الثاني: أن «**كذا**» لا يجب لها التصدير، بل تقع في حشو الكلام، فلذلك تقول: «**قبضت كذا وكذا درهمًا**».

الثالث: أنه يجب في تمييز «**كذا**» النصب، فلا يجوز في تمييزها أن يكون مجرورًا بـ«**من**» اتفاقًا، وفي هذا خالفت «**كم**»، كما لا يجوز أن يكون تمييز «**كذا**» مجرورًا بالإضافة. هذا مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: قد يكون تمييز «**كذا**» جمعًا مجرورًا بالإضافة، وقد يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة، وقد يكون مفردًا منصوبًا.

الرابع: تخالف «**كذا**»، «**كم، وكأي**»، في أن الكثير في استعمال «**كذا**» استعمالها معطوفًا عليها؛ نحو: «**كذا، وكذا**» حتى زعم ابن خروف أن العرب لا تقول: «**كذا درهمًا**» بالإفراد، ولم يقولوا: «**كذا كذا درهمًا**» بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا: «**كذا وكذا درهمًا**» بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في (**التسهيل**): «**وقل ورود** (كذا) مفردًا ومكررًا بلا واو».

يقول ابن مالك: -

كَكَمْ كَأَيِّ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ

☆ ☆ ☆

الحكاية

الحكاية لغة: هي المماثلة والمشابهة.

الحكاية اصطلاحًا: هي ذكر اللفظ المسموع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته، ومن غير تغيير فيه أو إيراد صفته؛ وهي ثلاثة أنواع: حكاية جملة، وحكاية مفرد، وحكاية حال المفرد وصفته.

النوع الأول: حكاية الجُمل: وهذه الحكاية مطردة بعد القول، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب:١٨]، ويجوز حكايتها على المعنى، ويشمل تقديم بعض ألفاظ المحكي أو تأخيره، أو تغيير حركات إعرابه، فنقول في حكاية: «**زيد قائم**»، قال «**قائم زيدٌ**»، فإن كانت الجملة ملحونة تعينَّ المعنى على الأصح لئلا يتوهم أن اللحن من الحاكي.

النوع الثاني: حكاية المفرد: وهي في غير الاستفهام شاذة؛ كقول بعضهم: «**لَيْسَ بِقُرَشِيًّا**» ردًّا على من قال: «**إِنَّ في الدار قرشيًّا**».

وأما في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرة والسؤال بـ«**أي**» أو «**مَنْ**»؛ حُكى في لفظ «**أي**» وفي لفظ «**مَنْ**» ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع.

تقول لمن قالت: «**رأيتُ رَجُلًا، وامرأةً، وغلامينِ، وجاريتينِ، وبنينَ، وبَنَاتٍ**»: «**أيًّا، وأيَّةً، وأيَّيْنِ، وأيَّتين، وأيِّينَ، وأيَّاتٍ**» وكذلك تقول: «**مَنْ**».

النوع الثالث: حكاية حال المفرد: وأكثر ما تكون بـ«**أي**»، و«**ما**»، وكل منهما اسم استفهام.

❑ الفرق بين «مَنْ» و«أي» في باب الحكاية:

إن الفرق بين «مَنْ» و«أي» في باب الحكاية من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن «مَنْ» خاصة بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل: «**زارني زيد أمس**»، قلت: «**مَنُو**» أو قلت: «**مَنْ زيدُ؟**»، وإذا قلت لك: «**لقيتُ زيدًا أمس**»، قلت: «**مَنَا**»، أو قلت: «**مَنْ زيدًا؟**»، وإذا قلت لك: «**تحدثت مع زيد أمس حديثًا طويلًا**»، قلت: «**مني**»، أو: «**مَنْ زيدٍ؟**»، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هي الحكاية بـ(من)، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم.

أما «**أي**» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بـ«**من**»، ويسأل بها عن غير العقلاء، فإذا قال لك قائل: «**كان مع زيد كتاب حسن**» قلت: «**أي كتاب؟**» أو قلت: «**أي؟**» وإذا قال لك: «**قد قرأت كتابًا جيدًا**» قلت: «**أي كتاب؟**» أو قلت: «**أيًا؟**»، وإذا قال لك: «**لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء**»، قلت: «**أي كتاب**»، أو قلت: «**أيٍّ**»، ولا تسأل في شيء من ذلك بـ«**مَنْ**».

الوجه الثاني: أن الحكاية بـ«**من**» خاصة بحال الوقف، فإذا قال لك قائل: «**زارني أمس رجلان**»، قلت: «**منانْ**» بسكون النون واقفًا، وإذا قال لك «**لقيت رجلين**» قلت: «**منين**»، وإذا قال: «**سرتُ مع رجلين**» قلت: «**منين**»، ويغتفر في هذه الحال التقاء الساكنين؛ لأنه مغتفر في الوقف، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور: «**مَن يا فتى**»، أو «**مَنْ هو**»، أو «**مَنْ هما**»، أو «**من هم**».

أما الحكاية بـ«**أي**» فلا تختص بالوقف، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعًا، فإن قال لك قائل: «**زارني رجلان**» جاز أن تقول: «**أيان**»، أو «**أيان هما**»، أو «**أيان يا فتى**»، ولهذا كانت الحكاية بـ«**من**» في الوصل في قول الشاعر التالي ذكره على غير المنهج القويم، وكان على الشاعر أن يقول: «**من أنتم**».

يقول شمير بن الحارث الضبي:

أَتَوْا نَادِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ ... فَقَالُوا: الجِنُّ! فَقُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا!

قوله: «**منون أنتم**» فإنه شاذ نادر في الشعر، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه: **أما أحد هذه الأوجه**؛ فلأنه قال: «**منون**» فأثبت الواو والنون في حال الوصل، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بـ(**من**) في حال الوصل لم يختلف لفظ «**من**» في إفراد ولا تثنية ولا جمع، بل تقول: «**من أنت، ومن أنتما، ومن أنتم**».

الوجه الثاني: أنه حرك هذه النون بالفتح مع أن النون حين تزاد تكون ساكنة.

الوجه الثالث: وقد ذكره العلماء، وهو أن الشاعر قد حكى ضميرًا محذوفًا، ألا ترى أن تقدير الكلام: «**أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت منون أنتم**» فـ«**منون**» حكاية للضمير في قولهم: «**أتينا**» وهذا الضمير معرفة، والمعارف في غير الأعلام لا تحكى.

الوجه الثالث: أن الحكاية بـ«**أي**» خاصة بالنكرات؛ كـ«**رجل**»، و«**فتاة**»؛ فإذا قال قائل: «**زارني رجل**»، قلت: «**أيٌّ**»، أو قلت: «**أيٌّ هو**»، وإذا قال القائل: «**لقيتني فتاة**» قلت: «**أية**» أو قلت: «**أية هي**»، وتقول في حكاية المثنى المذكر «**أيان**» رفعًا، و«**أيين**» نصبًا وجرًّا، وتقول في حكاية جمع المذكر «**أيون**» رفعًا، و«**أيين**» نصبًا وجرًّا، وتقول في حكاية المثنى المؤنث «**أيتان**» رفعًا، و«**أيتين**» نصبًا أو جرًّا، وتقول في حكاية الجمع المؤنث «**أيات**» برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب، وفي لغة العرب تقول في حكاية المذكر مفردًا كان أو مثنًى أو جمعًا «**أي**» أو تقول «**أي يا هذا**» فتحكى حركة الإعراب والتذكير، ولا تحكى التثنية ولا الجمع، وتقول في حكاية المؤنث مفردًا أو مثنًى أو جمعًا «**أية**» أو «**أية يا هذا**» فتحكى حركات الإعراب والتأنيث، ولا تحكى التثنية ولا الجمع، فإذا قال قائل «**زارني زيد أمس**» لم يكن لك أن تحكي زيدًا بـ«**أي**».

أما «**مَنْ**» فلا تختص الحكاية بها نفسها بحكاية النكرات، بل يجوز أن تحكي

بها الأعلام أو النكرات على سواء، فإذا قال قائل: «**لقيت رجلًا**» قلت: «**مَنَا**»، وإذا قال لك: «**جلست مع رجل أمس زمنًا طويلًا**»، قلت: «**مني**»، وإذا قال لك قائل: «**زارني رجلان**»، قلت: «**منان**»، وإذا قال لك «**لقيت رجلين**» قلت «**منين**»، وإذا قال: «**زارني رجال كرام**»، قلت: «**منون**»، وإذا قال «**حدثتني فتاة حديثًا قيمًا**» قلت: «**مَنَه**» بفتح النون وسكون الهاء للوقف، ويجوز أن تقول «**منت**» بسكون النون مع بقاء التاء، وإذا قال لك «**لقيتني فتاتان**»، قلت: «**منتان**» وإذا قال لك «**لقيت فتاتين**» قلت: «**منتين**»، والأجود إسكان النون التي قبل التاء، وإذا قال لك «**زارتني أمس فتيات**» قلت: «**منات**» بسكون تاء التأنيث، هذه هي اللغة الفصحى، وخلاصتها أن تحكي ما للمسؤول عنه من الإعراب، والتذكير، أو التأنيث، أو الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، وفي لغة أخرى هي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط، فتقول في الرفع (**منو**) وفي النصب (**منا**) وفي الجر (**مني**) سواء أكان المسؤول عنه مذكرًا أم كان مؤنثًا، وسواء أكان المسئول عنه مفردًا أم كان مثنى أم كان جمعًا.

الوجه الرابع: أن «**من**» يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسئول عنه، فتقول: (**منو**) و(**منا**) كما سمعت، وأما (**أي**) فلا يجب إشباعها.

الوجه الخامس: أن ما قبل تاء التأنيث في «**أي**» واجب الفتح حين تقول: «**أية**»، و«**أيتان**»، أو «**أيتين**»، أو «**أيات**» أما ما قبل تاء التأنيث مع «**من**» إن قلت «**منه**» أو قلت: «**منتان**»، أو «**منتين**»، أو قلت: «**منات**» فيجوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح، لكن الأشهر في الإفراد الفتح؛ لأنك حين تقول «**منت**» ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التقى ساكنان، ولما كان التقاء الساكنين مغتفرًا في الوقف لم يجب الفتح، ولكنه يترجح، والأشهر في التثنية السكون، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر - من كلامهم - من الإسكان، مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث ليس لتأنيث نفس اللفظ الذي

لحقته، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية.

يقول ابن مالك: -

احْكِ «بِأَيٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا: فِي الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ
وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا؛ وَأَشْبِعَنْ
وَقُلْ: «مَنَانِ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِي إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ»: «مَنَهْ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»
وَقُلْ: «مَنُونَ، وَمَنِينَ» مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا
وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ «مَنُونَ» فِي نَظْمٍ عُرِفْ
وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

☆ ☆ ☆

هذا عن النحو، وأما الصرف فسنفرد له كتابًا باسم «**الإقناع في الصرف**» واللَّهَ أسأل أن أكون قد وفقت في عرض المادة عرضًا يرضي ربي، ويخدم لغة ديني، ويفيد قرآني، وما كان من توفيق فمن اللَّه وحده، وما كان من خطإٍ أو نسيان أو زلل - وما أكثره - فمن نفسي ومن الشيطان.

سبحانك اللَّهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

فهرس الموضوعات

تم الصف والجمع بمكتب الرضا للدعاية والإعلان
١٥ش امتداد رمسيس بجوار وزارة المالية - عمارات صف الضباط - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: ٠٢٣٤٢٨٨٢٩ - ٢٣٢٠٢٥٤ (٠٨٢)، محمول ٠١٠١٤٦٠٨٦١
E.MAIL: reda_mesr@yahoo.com